الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
The National Society for Human Rights

حقوق الإنسان في الصحافة

الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

الملف الصحفي الأسبوعي عدد رقم (٢٧٦)

الفهرس

الموضوع	رقم الصفحة
الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان	٢
هيئة حقوق الإنسان	٦٦
أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية	٩٦
حقوق الإنسان في العالم	٢٦٩

حقوق الإنسان تتهم الادعاء العام بالمجاملة في قضايا العنف الأسري

المصدر: جريدة شمس الاربعا١٦ محرم ١٤٣٢ هـ - ٢٢ ديسمبر ٢٠١٠م العدد ١٨٠٦
http://www.shms.com.sa/html/story.php?id=١١٩٢٢٨

الرياض. علي بلال

نفت هيئة التحقيق والادعاء العام تهمة المجاملة في إصدار أحكام متعلقة بقضايا العنف الأسري، وكذبت ما جاء على لسان مسؤول في هيئة حقوق الإنسان، مؤكدة أن هذا النوع لا يرفع إلى القضاء للبت فيه؛ ما ينهي القضايا بالصلح.

واتهم المسؤول في هيئة حقوق الإنسان تركي الدليقان في مداخلته أمس خلال مشاركته في الحلقة العلمية «الإجراءات الجزائية في حالات إساءة معاملة وإهمال الأطفال» بجامعة نايف للعلوم الأمنية بالرياض، محققي هيئة التحقيق والادعاء العام بالمجاملة وعدم التحقيق في قضايا العنف الأسري، وعدم رفعها إلى القضاء والحكم فيها، مشيرا إلى أن الكثير من هذه القضايا تنتهي بالصلح بين الأطراف «يجاملون كثيرا في عملهم لاعتبارات شخصية وأخرى قبلية، وعندما يجتهدون يسجلون هذا النوع من القضايا على أنه «عنف أسري» وهذا خطأ كبير، وشخصيا لدي ملفات لعدد من القضايا تثبت صحة كلامي».

واعتبر عضو هيئة التحقيق والادعاء العام حسين القحطاني الاتهامات كاذبة وغير منطقية، مضيفا في رده على الدليقان، «إذا كان لديك ملفات فهذا شأنك، لكن لا تغفل سلطة الاتهام في حفظ القضية، فلها حق المواءمة في تحريك الدعوة وحفظها وفق نصوص الإجراءات الجزائية».

وأكد أنه لا يوجد وصف جرمي تحت اسم «عنف أسري»، مضيفا أن هيئة التحقيق والادعاء العام تصف الفعل بوصفه الشرعي والنتيجة وتكيفها عن طريق الشريعة الإسلامية، والقاضي لا يستطيع الفصل في القضية إلا بدليل لا يقبل الاحتمال، وبالتالي تصنيف «العنف الأسري» أو غيره ليس من اختصاص هيئة التحقيق والادعاء العام ولا القضاء، ولكنه يتعلق بهيئة حقوق الإنسان ومراكز البحوث والدراسات.

وعلق القحطاني على تخوف إحدى المشاركات من جمعية حقوق الإنسان من عدد ٢٨ ألف حالة تحرش واعتداء مسجلة خلال عام ومدونة في تقرير هيئة التحقيق والادعاء العام الصادر أخيرا قائلا: «الهيئة تعلن أرقام القضايا التي تصلها من سلطة الضبط، وهي في حقيقتها دعاوى، وأؤكد للجميع أنه لم يتم التحقيق في مثل هذا الرقم الكبير، وأن الأعداد أقل بكثير، وما يجب أن يضمّن في التقارير هو الدعاوى التي تثبت صحتها، وبالتالي تثبت التهمة بحق المتهم وتسجل ضده قضية».

من جانبه، أشار المشرف على إدارة الطب الشرعي بالرياض الدكتور سعيد الغامدي إلى أن ما نسبته ٥ % من القضايا المعلنة في التقرير، أسرية، وأضاف، «لكن قد يتعرض الطفل للاعتداء في المدرسة أو الشارع، ومنها ما هو عنف أسري، ومنها ما هو جنائي، فعندما تتعرض فتاة للتحرش أو الاغتصاب في الشارع فهذه حالة جنائية، وعندما يأتي الاعتداء من الأب ففي هذه الحالة يطلق عليها عنف أسري» .

مكة: حقوق الإنسان تقف على حالة طفل معنف.. اليوم

المصدر: جريدة شمس الاربعا١٦ محرم ١٤٣٢ هـ - ٢٢ ديسمبر ٢٠١٠م العدد ١٨٠٦
http://www.shms.com.sa/html/story.php?id=١١٩٢٣٠

مكة المكرمة. فواز العبدلي

تقف الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان في مكة المكرمة، اليوم، على حالة عنف لطفل يدرس بمدرسة ابتدائية في حي جبل النور، رفعت عنه إدارة المدرسة للجمعية تشكو قلة حيلتها وفشل محاولاتها في منعها من حالات تعنيف يتعرض لها الطفل من والدته في ظل صمت والده.

وأشارت إدارة المدرسة إلى أن الطفل يحوي جسده النحيل صنوفا من آثار التعذيب الذي يمارس بحقه يوميا، ما جعله تنتابه حالات صرع، إضافة إلى إصابته بالتبول غير الإرادي.

وأوضح عضو الجمعية المكلف برئاسة اللجنة محمد كلنتن، أنه بعد تلقي خطاب مدير المدرسة عبدالله الثقفي، شكلت إدارة فرع الجمعية على الفور لجنة عاجلة بغرض التقصي من الحالة والتثبت من تفاصيلها، مشيرا إلى أن الزيارة تهدف إلى الالتقاء بالطالب.

وأكد أنه حال الانتهاء سيرفع تقرير مفصل عن حالة الطالب لفرع الجمعية لاتخاذ إجراءاتها حيالها، مشددا على متابعة واهتمام المدير العام لفرع الجمعية عبدالله خضراوي، والمشرف العام على فرعها بمكة المكرمة سليمان الزايدي للقضية حتى الانتهاء منها.

حقوق الإنسان تبحث اعتداء أم على طفلها

المصدر: جريدة شمس الخميس١٧ محرم ١٤٣٢ هـ - ٢٣ ديسمبر ٢٠١٠م العدد ١٨٠٧
http://www.shms.com.sa/html/story.php?id=١١٩٣٥١

مكة المكرمة. فواز العبدلي

وعد فرع الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان بالعاصمة المقدسة بمتابعة حالة طفل معنف يدرس بإحدى المدارس الابتدائية بجبل النور، وذلك على يد والدته.

وذكر عضو الجمعية محمد كلنتن أنه وقف على آثار ضرب بجسم الطفل، مشيرا إلى أن والدة الطفل ربما تعاني من عرض نفسي «والد الطفل الذي يعمل حارسا للمدرسة التي ينتسب لها الطفل كان واضحا عليه الهدوء وعدم الاكتراث للأمر، وهو ما أدى إلى تمادي الأم في اعتداءاتها المستمرة على ابنها وعدم تقبلها لشقاوته الطفولية والرد عليها بعنف ووحشية. وأضاف أنه رفع تقريرا متكاملا بعد زيارة من زيارة الطفل بمدرسته.

وكانت «شمس» نشرت، أمس، عن استعداد الجمعية للوقوف على حالة الطفل عقب طلب إدارة مدرسته منها التدخل بعدما باءت محاولاتهم بالفشل بعد تمادي والدته في الاعتداء عليه بالضرب وبوحشية، وهو ما أصابه بحالات نفسية أخذ معها في اختلاق الكثير من المشاحنات بينه وبين زملائه ومعلمي فصله الدراسي ورفضه لتوجيهاتهم التربوية.

محارم للإيجار لمرافقة المبتعثات!

المصدر: جريدة شمس الخميس١٧ محرم ١٤٣٢ هـ - ٢٣ ديسمبر ٢٠١٠م العدد ١٨٠٧
http://www.shms.com.sa/html/story.php?id=١١٩٣٦٢

فانكوفر، الرياض، الدمام.محمد الشقير وعلى بلال وسكينة المشيخص

لطالما شكّل المحرم للمبتعثات الكثير من المعاناة، فربما غاب ولم يحضر، وربما خذلها في اللحظات الأخيرة، وربما اضطرت إلى مرافقته، بشعار «مكره أخاك لا بطل»، وربما بات غيابه أفضل من وجوده في ظل كم الإشكاليات التي تطال المبتعثة في ظل وجود «ظل راجل»، وربما كان التحايل عنوان المحرم، فأوصلها إلى بر الأمان، وعاد مسرعا من حيث أتى.

لكن الغريب في الأمر أن المحرم بات «سلعة» للإيجار في عرف الكثير من المبتعثات.

فما معنى أن تحرم مبتعثة من البعثة والدراسة، حتى في العام الأخير والسنة النهائية بمجرد تلاعب المحرم؟ أو اضطراره إلى الانسحاب لظرف ما أو لإشكالية ما.

وما معنى أن تكون كلمة «طالق» نهاية الحياة الدراسية والعلمية لمبتعثة، من المفترض بعد طلاقها أن تبحث عما يعزز وجودها في المجتمع، بعدما تجد نفسها بلا عائل يصرف عليها، وما معنى أن يتسلط محرم ما، ويساوم المبتعثة على ما يريد، وإلا «انتهى الدرس يا غبي»؟

كلها تساؤلات باتت تدور في عقول الكثير من المبتعثات، بعضهن يعشن في الخارج حاليا، ويخشين من عواقب الأمور، وبعضهن يقتربن من حمل لقب «مبتعثة» ويخشين من فشل الحصول على اللقب، وبعضهن آثرن الخنوع والخضوع والاستسلام للمحرم المؤجر خوفا من الانتقام.

صحيح أن الأمر ربما لم يبرز حتى الآن بشكل واضح، بما يعني ظاهرة «المحرم المستأجر»، في ظل فردية الحالات، لكن لا ينكر أحد أن هناك من الحالات ما تساقطت منها البعثة في لحظة غضب من المحرم إياه.

«شمس» حرصت في الحلقة الأخيرة من ملف الابتعاث والمبتعثين في كندا، على تسليط الضوء على حالات من هذا النوع، وصولا للاستفادة القصوى من مغزى المحرم، وتعريفا لمخاطر الإفراط، وتحذيرا من مخاوف التفريط.

لغة العزاب

في وقت تعدى عدد المبتعثين في كندا، نحو ١٢ ألف مبتعث ومبتعثة، برز بشكل واضح ارتفاع نسبة غير المتزوجين بينهم.

فحسب الإحصائيات غير الرسمية، لا تتعدى نسبة المتزوجين ٣٠%، فيما ٧٠ % من المبتعثين والمبتعثات عزاب، الأمر الذي يدق ناقوس الخطر، ويبعث على التساؤل: لماذا لا يحرص المبتعثون الذكور على الزواج قبل السفر للابتعاث. ولماذا ترتفع نسبة المبتعثات العزاب، ويصبح خيارها في المحرم أخا أو أبا أو عما؟ وهم أضلاع ربما تختلف طريقتهم في التعاطي مع الأمور الخاصة للمبتعثة، من حيث القبول مدا وجزرا.

في بحث استقصائي على الإنترنت استهدف المبتعثين في كندا، اتضح أن ٣٣ % من المبتعثين يرفضون مبدأ الزواج خلال الابتعاث، فيما تقترب نسبة المؤيدين من تلك النسبة بواقع ٣١,٣٨ %، وتبقى النسبة الأخرى التي تصل إلى ٣٥,٦ % بين المؤيد نوعا ما وبين من لا يعنيه الأمر.

خوف من القديم

وعلى غرار «لماذا أتزوج؟»، وضعت مبتعثة في كندا رأيها بكل صراحة، مؤكدة أن مستوى النضج العقلي المأمول في شريك العمر، ربما لا يتوافر في لحظات ما قبل الابتعاث، لذا الأفضل التأجيل لما بعد الابتعاث، وعندها لكل حدث حديث «أحيانا أقبل بشاب لا يتعدى تعليمه الثانوية، في ظل محدودية تعليمي الحالي، لكن بعد الابتعاث يتغير الأمر، لذا فالتبكير بالزواج مع تأشيرة الابتعاث مخاطرة مرفوضة».

لكن أخرى تخالفها الرأي، وترى في الزواج المبكر للمبتعثة خصوصا، حماية وسترا «المفترض أن تعجل، هربا من المحرم، خاصة الأخ الذي يلعب في الغربة على هواه، عكس الزوج الذي يحرص على مستقبل زوجته».

انسحاب المحارم
سألت نفسي إلى أي مدى تتفشى في المجتمع ظاهرة «تأجير المحارم»، خاصة بعدما سمعت أن بعض المرشحات للابتعاث يتعرضن لأبشع أنواع المساومة من جانب أسرتها أو عائلتها لمرافقتها بمحرم، وإلا انتهت البعثة، الأمر الذي تضطر معه المبتعثات إلى ما يشبه «استئجار المحارم»، على طريقة النفع والاستنفاع، ما يبدد مخاوف المبتعثات من تراجع محارمهن في الوقت الضائع.
لكن الأخطر في الأمر تلك الحالات التي تتعرض فيها مبتعثات للتراجع بعد سنوات من الابتعاث، ما يضيع عليها «تعب العمر».
في الدمام تعترف المبتعثة سمر علي، بأنها فقدت فرصتها في الابتعاث والدراسة بسبب المحرم: «أعددت كامل أوراقي، بمعرفة عائلتي، وكان يفترض أن يرافقني أحد محارمي، ولكن لأسباب إجرائية خاصة به لم يتمكن من إجراءات السفر معي، وهكذا ضاعت فرصتي في الدراسة، وأعتقد أنها مشكلة كثير من البنات اللائي يتعثر حظهن الدراسي بسبب المحرم، وأتساءل ما الذي يمنع من احتواء البنات في الخارج في مؤسسات حاضنة لهن طوال فترة وجودهن في الخارج تحت رعاية التعليم العالي أو السفارات، لتفادي مشكلة المحارم، أعرف كثيرا من المتفوقات والمتميزات اللائي يرجى منهن علميا، حرمن من ذلك بسبب قضية المحرم، ولذلك لا بد من حل يناسب أولئك اللائي يتعثر حظهن مع غياب المحرم».
طلاق قبل السفر
وتكشف نورا الياسر عن خيبة الأمل التي عاشتها قبل الذهاب إلى برنامج ابتعاثها في الخارج «كنت متزوجة قبل الترشيح للبعثة، بفترة قليلة، واتفقت مع زوجي على مرافقتي، وسجلت اسمه في خانة المحرم، ولكن حدثت مشكلة صغيرة تفاقمت وأدت إلى طلاقنا، وهكذا حرمت تلقائيا من الابتعاث، أي أن مصيري العلمي أصبح رهنا بزوجي الذي ساومني كثيرا على ذلك وقبلت، وفي النهاية انفصلنا، ليفصل معه حظي في دراستي».
وتعتقد نورا أن هذه الواقعة جعلتها ترى عدم المبرر القوي للمحرم «طالما أن وجودي في بلد الابتعاث مقيد بين مكان الدراسة والسكن، وجميع الخطوات محسوبة ومعروفة، ولذلك أطالب بحل توفيقي يرعى مصالحنا العلمية بعيدا عن إلزام المحرم، فلا فرق كبير بين دراستنا في جامعاتنا وغيرها من بلدان العالم، مادمنا التزمنا وتعهدنا بتمثيل مجتمعنا وبلدنا خير تمثيل، فغايتنا علمية وشريفة لا تتطلب كل هذه التعقيدات التي تحرمنا حقا علميا».
وتشير الطالبة «س. ع» إلى أنها بعد إكمال دراستها الجامعية «حصلت على بعثة لإكمال درجة الماجستير ضمن برنامج خادم الحرمين الشريفين قبل ثلاثة أعوام، إلى بريطانيا، وفرحت كثيرا لأن زوجي مبتعث في الدولة نفسها، وبعد أن استكملت جميع متطلبات البعثة، وذهبت معه وبعد السنة الأولى من البعثة بدأ زوجي يتذمر، وأسمع منه كلاما غير لائق، ولكنني صبرت على ذلك، وبعد انتهاء العام الأول من البعثة عدنا إلى المملكة، ومع بداية العام الجديد فوجئت بعدم رغبته في العودة إلى بريطانيا، لكننا نجحنا في إقناعه بالعودة، وعدنا إلى بريطانيا لإكمال بعثتنا، ولكن كانت العودة خسارة ووبالا علي، حيث عندما وصلنا إلى بلد الغربة، طلقني وأخبر الملحقية الثقافية بذلك، وبدورها حرمتني من البعثة، ثم أعادني إلى المملكة، والآن أعيش في كنف أهلي، فيما ذهب هو لاستكمال بعثته».
زواج مصلحة
وتكشف فجر الشعلان أن قضية المحرم للمبتعثة وجدت تحايلا عليها، باتفاق بعض الأسر على الزواج من أجل الابتعاث «هناك عائلات يكون معلوما لديها غاية زواج المبتعثة لمن يتقدم لها، وهو أن يكون محرما لها، فإن صلحا مع بعضهما وطابت لهما الحياة استمرا في زواجهما، وإن ظهرت أي مشكلات يصبح الزواج معروفا لغايته في احتفاظ المبتعثة بحقها في الدراسة، وبعد ذلك يحدث الطلاق، وهذا طبيعي طالما أن المحرم العامل الحاسم في إمكانية مواصلة المبتعثة لدراستها من عدمه، ولذلك ربما نصل لمرحلة «تأجير محارم» لغاية الابتعاث، إن لم توجد حلول ناجعة لهذه المشكلة، ولذلك أتمنى مبادرة وزارة التعليم العالي في دراسة هذه المشكلة بجدية، وأن توازن بين استحقاقات البنات في التعليم العالي وقضية المحرم التي تدمر طموحاتهن».
٢٢ % نساء
ولأن العدد ربما يعد الفيصل في أي محور، بحثنا عن الأرقام الفعلية للمبتعثات، واتضح حسب مصدر بالشؤون الثقافية والاجتماعية بالملحقية الثقافية السعودية في واشنطن أن النساء يمثلن ٢٢ % من المبتعثين السعوديين للخارج، من إجمالي الدارسين في برنامج الملك عبدالله بن عبدالعزيز المنتشرين في أكثر من ٣٠ دولة من أنحاء العالم، الذي بدأ عام ٢٠٠٥.
وأكد المصدر أن نسبة المبتعثات السعوديات في أمريكا وحدها تقدر بنحو ٢٦ % من أصل ٢٢ ألف مبتعث عام ٢٠٠٩، ينتشرون في معظم الجامعات الأمريكية.
إلغاء ابتعاث

لكن المصدر كشف عن إلغاء بعثة ٥٧٦٨ طالبا وطالبة في برنامج خادم الحرمين الشريفين عام ٢٠١٠، في مختلف دول العالم «وتعود الأسباب لفشلهم في التحصيل الدراسي أو عدم تطبيقهم للنظام المعمول به، لكن المعروف أن أشهر القضايا التي تقلق المبتعثين والمبتعثات المحرم الذي شدد النظام على أن يكون مرافقا للمبتعثة طيلة بعثتها».

لا دراسات

وفيما نفت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان، أي شكاوى من طالبات مبتعثات لم يكملن بعثاتهن الخارجية بسبب عدم وجود محرم، شدد رئيس الجمعية الدكتور مفلح القحطاني على وجود دراسات حاليا لموضوع المحرم للطالبات السعوديات المبتعثات خارجيا «هذا الموضوع متعلق بسبب ديني».

لكن عضو الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان الدكتورة سهيلة زين العابدين، اقترحت على وزارة التعليم العالي تأمين سكن للطالبات المبتعثات اللاتي يُردن مواصلة دراستهن في الخارج بلا محرم.

وصارحت «شمس» بأن «وزارة التعليم العالي عندما تبتعث الطالبات بلا محارم، تؤمّن لهن سكنا في مكان معين ويكون خاصا لهن في عمارة واحدة، ويكون فيه مشرفون ومشرفات من الملحقية في بلد الابتعاث لكي تستطيع الطالبات المبتعثات مواصلة دراستهن، وليس هناك أي إشكالية عليهن».

وترى أن هناك فتاوى تتعلق بدراسة الطالبات في الخارج دون محارم «الشيخ القرضاوي أفتى بالسفر بلا محرم، لأن فيه رفقة آمنة، وحتى السيدة عائشة رضي الله عنها لما خرجت لأداء فريضة الحج وقيل لها كيف تخرجين لأداء فريضة الحج بلا محرم؟ قالت: هل كل النساء لديهن محارم؟ إذن مسألة المحرم لا تتوافر لكل إنسان».

وتروي الدكتورة سهيلة صور المعاناة التي تقع فيها بعض الطالبات «هاتفتني طالبة يتيمة، أبوها متوفى وتريد مواصلة دراستها في الخارج، وأمها مرافقة معها، ولكن للأسف الشديد عمها ولي أمرها رفض بحجة أن ابنته لم تحصل على بعثة، فكيف تسافر هذه اليتيمة لإكمال دراستها، وابنته لم تحصل على بعثة، فانظر كيف وصل العم لهذه الدرجة؟» .

الموسى: لا نقاش في مسألة المحرم

شدد وكيل وزارة التعليم العالي الدكتور عبدالله الموسى أن لوائح الابتعاث في الوزارة تنص على ضرورة وجود محرم يرافق الطالبة التي ترغب في الدراسة في الخارج، مشيرا إلى أن مسألة مرافقة المحرم للمبتعثة أمر لا يقبل النقاش، وذلك لوجود أمر سام بوجوب مرافقة المحرم لطالبة الابتعاث طوال فترة دراستها في الخارج، وأن يمكث طوال فترة الدراسة معها في دولة الابتعاث.

وأوضح أن هناك آلية تعمل بها وزارة التعليم العالي ممثلة بالملحقيات الثقافية تتأكد من خلالها من وجود المحرم مع المبتعثة شهريا «في حال ثبوت تهرب المرافق ومغادرته دولة الابتعاث، يلغى قرار البعثة نهائيا، وتعاد المبتعثة إلى المملكة لمخالفتها الأمر القاضي بوجوب بقاء محرمها معها، وأوامر صرف تذاكر للمبتعثة مرتبطة بمرافقة ولي الأمر لها بشكل دائم».

وبين أنه ليس هناك جدول زمني معين للتسجيل وإعلان الترشيح، والدورة المخصصة وصدور قرار الابتعاث والحصول على التأشيرة وبدء إجراءات السفر، مشيرا إلى أن البرنامج يسير وفق خطة زمنية متعاقبة تبدأ بالتقديم ثم التدقيق ثم إعلان المقبولين.

مكة: كوابيس تطارد فتاة بيت الطفل

المصدر: جريدة شمس الخميس١٧ محرم ١٤٣٢ هـ - ٢٣ ديسمبر ٢٠١٠م العدد ١٨٠٧
http://www.shms.com.sa/html/story.php?id=١١٩٣٥٦

مكة المكرمة. فواز العبدلي

جددت رئيسة مجلس إدارة جمعية أم القرى الخيرية المشرفة على «بيت الطفل» بمكة الدكتورة هانم ياركندي، تأكيدها على عدم تعرض الفتاة الهاربة لأي سوء معاملة من أي نوع، مشيرة إلى أنها ضد مبدأ العنف.

وذكرت لـ «شمس» أنه كُشف السابق عن سلوكيات عنيفة تمارس ضد نزلاء مثل هذه الدور الاجتماعية، كما كُشف عن قضايا مماثلة بين أفراد بعض الأسر، ولكن مع مضاعفة الجهد والبذل وتطوير آليات العمل وانتقاء الكوادر البشرية، باتت تلك المشاهد شبه معدومة.

وأكدت أنه في حال ثبوت تورط أي من العاملات أو منسوبات البيت في أي قضية مماثلة، فإنها لن تتردد إطلاقا في تطبيق أقسى العقوبات النظامية حتى لو كانت على نفسها «سأخلي مقعدي على الفور، فمن يثبت تورطه في مثل تلك الأعمال هو شخص مجرد من الإنسانية».

وكانت التحقيقات في أسباب هروب الفتاة «١٥عاما» كشفت أن وراءها دوافع شخصية بسبب خلافها مع عدد من زميلاتها، وأن قضية الهروب ليس لها أي علاقة بسوء معاملة من قبل العاملين في «بيت الطفل»، وتقرر إعادة الفتاة إلى البيت مرة أخرى.

إلى ذلك، طالب العضو في عدد من الجمعيات الخيرية والحقوقية الشريف منصور أبورياش، وزارة الشؤون الاجتماعية، بضرورة إغلاق ملفات التعنيف والغلظة والقسوة التي يمارسها بعض منسوبي ومنسوبات الدور والجمعيات التابعة لها.

وشدد على أن ما حدث في جدة من سوء معاملة تعرض لها بعض أطفال إحدى الدور في جدة ورصدته آنذاك الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان، ثم حادثة الشغب في دار الفتيات في مكة المكرمة، هي أمور يجب أن تعجل باتخاذ الإجراءات الحاسمة.

ولفت أبورياش إلى أن هروب الفتاة «هـ» لا يمكن أن يكون بسبب خلافها مع زميلاتها وإلا لغصت الشوارع بالهاربات «لا بد أن في الأمر ما نجهله».

وكانت الشؤون الاجتماعية في مكة المكرمة فتحت ملفا للتحقيق في قضية هروب الفتاة التي عثرت عليها دورية أمنية قبل أيام في أحد شوارع مكة المكرمة وسلمتها بدورها لمؤسسة رعاية الفتيات.

وقال المدير العام للشؤون الاجتماعية عبدالله آل طاوي لـ «شمس» إن التحقيق تم بمعرفة اختصاصيات من قبل الإدارة.

أما مديرة مؤسسة رعاية الفتيات حفصة شعيب، فأشارت بدورها إلى أن التحقيقات الأولية مع الفتاة «هـ. ع» وهي طالبة بالمرحلة المتوسطة، أظهرت أن سبب هروبها هو خلاف وقع بينها وبين إحدى زميلاتها في بيت الطفل تطور معه الأمر إلى حد مقاطعتها من قبل بعض الفتيات وهو ما لم تقو على تحمله.

وذكرت أن الفتاة تخضع لجلسات نفسية واجتماعية يومية من قبل عدد من الاختصاصيات لتهذيب سلوكها ومعالجة بعض الآثار النفسية التي تعانيها، ودعتها للهرب أكثر من مرة.

وعلمت «شمس» من مصادر مطلعة أن الفتاة كانت امتنعت عن الطعام بعد وصولها إلى مؤسسة رعاية الفتيات، كما انتابتها كوابيس مفزعة، الأمر الذي دعا إدارة الدار إلى تكليف اختصاصيات لمباشرة حالتها والمناوبة على مرافقتها في غرفتها، ودعوة إحدى المقرئات والداعيات إلى القراءة عليها أكثر من مرة، وهو ما أشير إليه ورفع للشؤون الاجتماعية في حينه .

الراشد لـ الحياة: بعض رؤساء المحاكم يغضون الطرف عن تجاوزات قضاة

المصدر: جريدة الحياة الخميس ١٧ محرم ١٤٣٢ هـ - ٢٣ ديسمبر ٢٠١٠
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/٢١٥٦٠١

الرياض – حمد بن خنين

المحامي السعودي أحمد بن خلف الراشد، بدا غير راض عن تعامل عدد من القضاة، اللائحة التفتيشية بأنها «حبر على ورق». وقال: «لن تتم محاسبة القاضي حتى ينتقل التفتيش تحت مظلة الوزارة أو وضع هيئة مستقلة لمحاسبة القضاة، لوجوده حالياً تحت مظلة قضائية فبالتالي تدافع عن بعضها إذ تجد مخالفات بعض القضاة مستمرة، «واضاف في حوار مع «الحياة»:«لم نلمس تجاوباً من المجلس الأعلى للقضاء، فلائحة التفتيش القضائي حبر على ورق، لأن الحقيقة أن رؤساء المحاكم يغضون الطرف عن مخالفات بعض القضاة اليومية ومنها التأخر عن الدوام»... فإلى تفاصيل الحوار.

<شهد القضاء في السعودية إصلاحات عدة، بوصفك محامياً، ما مدى تأثير تلك الإصلاحات إيجابياً في العدالة؟

-إذا وجدت العدالة صلح القضاء والعكس صحيح، فالنظام بشكل عام هو الضامن لحقوق الإفراد والجماعات والدول، فيجب على الإنسان أن يتقيد به ولا يكفي أن نقول يحترمه، لأن جميع الدساتير لم توضع إلا لأجل تحقيق النظام وتطبيقه، وإن الحكم بالإسلام لهو أحق بذلك، فمحاسبة المخطئ أو المسيء في الإسلام أجدر من ماهو في الأنظمة الأخرى ولا يمكن أن يتعدل إلا بوجود محكمة دستورية، فلابد من دراسة الوضع القائم والتسريع في معالجته والبدء في مرحلة تطبيق اللوائح والأنظمة والتعاميم المبلغة.

ونحن نلاحظ بعض التقصير، فلا نجد المجلس يرصد أخطاء وتجاوزات القضاة، وإدارة التفتيش تبرر أخطاءهم وتجاوزاتهم مهما بلغت وتحفظ الشكوى المقدمة ضدهم من دون توجيه أو دراسة، ولن تتم محاسبة القاضي حتى ينتقل التفتيش تحت مظلة الوزارة أو وضع هيئة مستقلة لمحاسبة القضاة، لوجوده حالياً تحت مظلة قضائية، فبالتالي تدافع عن بعضها، إذ تجد مخالفات بعض القضاة مستمرة ولم نلمس تجاوباً من المجلس الأعلى للقضاء، فلائحة التفتيش القضائي حبر على ورق، لأن الحقيقة أن رؤساء المحاكم يغضون الطرف عن مخالفات بعض القضاة اليومية ومنها التأخر عن الدوام، فعندما يلجأ المراجع لرئيس المحكمة مطالباً بالتدخل لمعالجة مخالفة القاضي – بحسب نص لائحة التفتيش مادة ٣٠ وما بعدها – يفاجأ المتظلم بمعاقبته بإبعاده عن الجلسة بلا عذر واضح أو منعه من مزاولة المهنة إذا كان محامياً، أو حرمانه من أحد حقوقه المستحقة بموجب الأنظمة ، و للأسف لا يلتفت لطلبه .

<ما مدى تفاعل المجلس الأعلى للقضاء مع تظلماتكم إليه إذاً؟

-لم نقرأ رداً من المجلس على ما يثار في وسائل الإعلام، وهذا دليل على عدم أداء الدور المناط به، كما أن سيطرة المجلس على تجاوزات المحاكم وعود بلا أفعال، وحقوق المتداعيين والمتهمين قد تكون محض اجتهاد عند بعض القضاة، وحقوق الدفاع بمجلس الحكم تكاد تكون معدومة، لأن الخصوم محرومون من أبسط حقوقهم. فيتعرضون لحرمانهم من قراءة الضبط قبل التوقيع، وحرمانهم من مرافقة المحامين، وعلنية الجلسات، وضبط ما يدور بالجلسات ونحو ذلك مما كان متبعاً في نظام سابق.

<هذا بالنسبة للمجلس الأعلى، فهل يجد المحامي الدعم و المساندة من وزارة العدل؟

-وزارة العدل هي المرجع للمحاميين، ولكن ينقصنا حماية مهنتنا من تجاوزات بعض القضاة، فما دامت ترصد الأخطاء والمخالفات فلا بد من المقابل، وما زلنا ننتظر تحقيق وعود الوزير في مسألة الحصانة ووجود هيئة للمحامين وغير ذلك.

<هل يسهم المحامي في نشر الثقافة الحقوقية، أم ساع للتكسب فقط؟

-المحامي محور الثقافة الحقوقية ولكن وزارة العدل هي الجهة المسؤولة مباشرة عن النشر الإعلامي سواء رفع الوعي بالثقافة الحقوقية، أو حتى معالجة المخالفات للواقع الميداني للتقاضي، كذلك جمعية وهيئة حقوق الإنسان، و لعل ذلك يكون ضمن تطوير مرافق القضاة وإجراءات التقاضي .

<بحكم أنكم متصلون بالقضية أكثر، هل حادثة محكمة المدينة حالة طارئة وانتهت؟

-حادثة محكمة المدينة لم تكن الأولى في تجاوزات بعض القضاة، ما لم تتغير سياسة المجلس برقابة أعمال القضاة، ومحاسبة المقصر بشدة وتنفيذ الأنظمة الخاصة بمحاسبة القضاة، وتفعيل دور رئيس المحكمة ولائحة التفتيش القضائي، والإعلام أبرز هذه القضية وفاته الشيء الكثير.

<من القاضي المثالي في نظرك؟

-القاضي المثالي هو من يتقيد بالنظام، ويعطي كل ذي حق حقه، ويحترم الخصوم ويطبق الأنظمة، وجاد في عمله بلا تأخير ممل، ولا تعجيل مخل، فاحترام قواعد العدالة أساسيات وسلوكيات يجب اتباعها.

<ماذا عن دعوى المحامين وهل من جديد في ذلك؟

-المحامون لم يجدوا آذاناً صاغية في مجلس القضاء.

<هل يعني ذلك أن هناك حقوقاً مكفولة نظاماً للمتهم والمحامي، ولا يتم تفعيلها؟

-المتهم في الغالب لا يتمتع بحقوقه كاملة، كالاستعانة بمحامٍ وغيرها من الحقوق المرصودة في أنظمتنا، و الجهات الجنائية (استدلال وتحقيق) تعامل المتهم كأنه مجرم ثابت جرمه، قبل صدور حكم قضائي بحقه، وحقوق الاستعانة بمحام تطبيقه نادر.

<ما الحل في نظرك للقضاء على المخالفات الجنائية و القضائية ؟

-لن تنقضي المخالفات الجنائية والقضائية إلا بتسجيل جلسات التحقيق والمحاكمات، لتبقى حجة حال الشكاوى لأي من الطرفين.

<ما موقف المحامي في حال فسخ الوكالة منه وهو لا يزال في مرحلة التقاضي؟

-يعاني المحامي من بعض الإجراءات التي تصدر من الموكلين له، خصوصاً فسخ الوكالة في أثناء مرحلة التقاضي أو وقت إنهاء المهمة الموكل لها، فيجب أن يكون هناك ضوابط للإلغاء، لأن القضية متعلقة به ومرتبطة ارتباطاً وثيقاً، ويكون إلغاؤها من جانب واحد ضرر على الآخر فتنقلب هذه إلى مقاضاة أحد الطرفين، لأنه تسبب في ضياع حقه، فالواجب على الجهات المسؤولة التحقق من اتخاذ قرار يتواكب مع سير العدالة، لأن المحامي له حقوق مالية تتمثل بأتعاب، فيجب أن يتوافر لدى المحاكم بشكل عام أجهزة مرتبطة بحسابات كتابات العدل للتحقق من صلاحية الوكالة، حتى لا يتم إجراء إبطال هذه الوكالات وهي في مرحلة التقاضي إلا بحكم قضائي لحفظ الحقوق لأهلها .

<لجان المحامين بالغرف التجارية، ماذا يمكن أن يقال عنها، هل تعوض عن لجنة للمحامين؟

-هذه اللجان بحاجة لإعادة النظر، فلم تؤد الغرض الذي أنشئت من أجله، فهي بحاجة إلى تفعيل وبرامج تحقق الأهداف المرجوة، أتمنى وضع نظام لهذه اللجان، وإعطائها الثقة وفتح آفاق أمامها، وإعطاء الفرصة لجميع المحامين فلا تكون حكراً على أحد.

<هل منحت المرأة حقها في التقاضي؟

-المرأة شقيقة الرجل وبانية الأجيال وحاضنة الأبطال، ولما لها من دور كبير في التنمية والتطوير، ولحاجة المرأة لمعرفة حقوقها المختلفة التي كفلها الشرع وأكد عليها النظام، كان لابد من كتيبات توعوية تعنى بثقافة المرأة بحقوقها القضائية، ويبين مدى اهتمام الشريعة السمحة بذلك من خلال الأمر بالحفاظ عليها والتوصية بالرفق بها وتحريم ظلمها .

المرأة أمام القضاء على حد سواء مع الرجل لا تفريق بينهما إلا وفق ما جاء في الشرع الحنيف، فقد تكون مدعية أو مدعى عليها، وبائعة ومشترية وراهنة ومرتهنة وناظرة للوقف ووصية وولية، وغير ذلك من أحكام و مسائل، والمرأة في مجتمعنا بحاجة إلى إصدار دليل إجرائي استرشادي لبيان حقوقها ومن تلجأ إليه عند رفع شكواها.

أكثر ما تراجع المرأة المحكمة في القضايا الزوجية إما مدعية أو مدعى عليها، ولها كامل الحق في الترافع بنفسها أو عن طريق وكيلها في القضايا الزوجية المختلفة، وأبرز تلك القضايا التي تكون المرأة طرفاً فيها: المطالبة بالنفقة والمطالبة بالسكن والمطالبة بالمهر المطالبة بإثبات الطلاق والمطالبة بفسخ النكاح والمطالبة بالخلع والمطالبة بالوفاء بشرط العقد والمطالبة بالعدل في القسم بين الزوجات والمطالبة بإثبات النسب أو نفيه والمطالبة بزيارة الأولاد والمطالبة بالحضانة وقضايا النشوز ودعاوى العنف الأسري، كل ذلك دليل على حفظ الإسلام لحق المرأة في التقاضي

أم تعذب ابنها بدعوى التربية لأنه كثير الحركة

حقوق الإنسان: الزوجان أميان واتفقنا على تنظيم دورة توعوية لهما

المصدر: جريدة الوطن الخميس١٧ محرم ١٤٣٢ هـ - ٢٣ ديسمبر ٢٠١٠م
http://www.alwatan.com.sa/Nation/News_Detail.aspx?ArticleID=٣٤١٧١&CategoryID=٣

محمد كلنتن يعاين آثار الضرب على يد الطفل

مكة المكرمة: سهل مليباري ٣:٤٤ AM ٢٣-١٢-٢٠١٠

تلقت جمعية حقوق الإنسان بالعاصمة المقدسة بلاغاً من أحد المواطنين يفيد فيه تعرض أحد أطفال الجيران للتعذيب على يد أمه بحجة أنه كثير الحركة ويقوم ببعض الأعمال غير الجيدة رغم أن عمره لم يتجاوز السابعة. وبينت المعلومات الأولية أن والدي الطفل أميان، وانتهجت الجمعية أسلوباً جديداً في التعامل مع الحالة، وذلك من خلال التنسيق مع الإدارة العامة للتربية والتعليم بمنطقة مكة المكرمة وجمعية أم القرى الخيرية لإعطاء دورات تدريبية لوالد الطفل وزوجته على كيفية تربية الأطفال والتعامل معهم وتقويم سلوكهم وتصرفاتهم.

وقام عضو الجمعية محمد كلنتن برفقة" الوطن" أمس بزيارة لمدرسة الأمين الابتدائية بحي العدل وهي المدرسة التي يدرس بها الطفل المعنف (ريان المقاطي)، والتقى بالطفل ووجد بعض الكدمات على يديه اليمنى من آثار الضرب الذي تعرض له من والدته واستمع لشرح من إدارة المدرسة عن وضع الطفل وأسرته في ضوء المعلومات المتوفرة لديها.

وبين كلنتن لـ"الوطن" أنه تبين أن والدي الطفل أميان لا يجيدان القراءة والكتابة والأب يعمل بوابا في إحدى المدارس والأم تقوم بضرب الطفل وتعذيبه لكثرة مشاغباته داخل البيت لأن الطفل وكما قالت إدارة المدرسة كثير الحركة والتنقل وهذا أمر طبيعي في كل الأطفال في هذه السن .وأشار إلى أن الأب والأم يحتاجان إلى دورات تدريبية على كيفية التعامل مع الأطفال وتربيتهم التربية الصحية وتم التنسيق مع الإدارة العامة للتربية والتعليم لتكليف المرشد الطلابي بإعطاء دورات للأب وجمعية أم القرى لإعطاء دورات تدريبية للأم لتقويم سلوك الطفل الذي يحتاج إلى توجيه تربوي سليم.

وأشار كلنتن إلى أن الجمعية سوف تتواصل كذلك مع إمام المسجد لتوعية الأب وبيان الأساليب الصحيحة للتربية ورفض المرشد الطلابي بالمدرسة الإدلاء بأي معلومات عن حالة الطفل رغم علمه بالكثير من التفاصيل.

حقوق الإنسان تتدخل لحماية طالب من عنف والدته

المصدر: جريدة المدينة الخميس١٧ محرم ١٤٣٢ هـ - ٢٣ ديسمبر ٢٠١٠م العدد ١٧٤١٠
http://www.al-madina.com/node/٢٧٩٧٤٨

عبدالله الدهاس - مكة المكرمة

وقفت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان بالعاصمة المقدسة صباح يوم أمس على حالة طالب في إحدى المدارس الابتدائية بمكة المكرمة تعرض لعنف جسدي من والدته.

وقال عضو الجمعية محمد بن عبدالرحيم كلنتن لـ "المدينة": إن الجمعية تلقت خطابا موقعا باسم فاعل خير حول تعرض الطالب لعنف جسدي.

مشيرا إلى أنه تم الالتقاء بالطالب وهو في الصف الأول الابتدائي حيث تبين أن والدته هي من تقوم بضربه محاولة منها لتأديبه وتعديل سلوكه نظرا لنشاطه الزائد وحركته الكثيرة.

وأضاف أنه تبين وجود تورم في اليد نتيجة للضرب مشيرا إلى أن والدة الطالب أمية وتفتقر لأبسط الوسائل التربوية والتعليمية التي تعينها على تربية الطفل بصورة صحيحة. وأبان أنه تم الالتقاء بوالد الطالب وتبصيره بمخاطر الضرب والأساليب الغير تربوية والتي من الممكن أن تتسبب في حدوث حالة نفسية للطفل خاصة في هذه السن المبكرة من العمر.

جولة الليل تكشف النائمين بين الخضراوات والمرض

المصدر: جريدة عكاظ الخميس١٧ محرم ١٤٣٢ هـ - ٢٣ ديسمبر ٢٠١٠م العدد ٣٤٨٢
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/٢٠١٠١٢٢٣/Con٢٠١٠١٢٢٣٣٩٠٢٦٥.htm

سلمان العلياني - مكة المكرمة

طالبت جمعية حقوق الإنسان في العاصمة المقدسة إمارة منطقة مكة المكرمة والشؤون الاجتماعية بالوقوف على ثلاث حالات وصفت بالمأساوية رصدت في جولة نفذها فريق من الجمعية لسوق الخضار المركزي في مكة.

وأكد لـ «عكاظ» عضو الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان في العاصمة المقدسة الدكتور محمد السهلي أن الجولة الليلية كشفت وجود مواطن ينام داخل صالة الفواكه في وضع نفسي بالغ الخطورة ـ على حد قوله ـ.

ويفسر السهلي خطورة وضع المواطن بأنها لا تقتصر على نفسه بل على من حوله لأنه يميل للعنف أحيانا، ويذكر الدكتور أنه في حديثه له ذكر أنه كان موظفا في الشؤون الصحية في محافظة جدة في مركز الوثائق والمعلومات مدخل بيانات على المرتبة الرابعة ثم فصل من عمله وهو متزوج وله طفلان.

وبين عضو جمعية حقوق الإنسان أن المواطن أقرب إلى الجنون وحالته الصحية سيئة للغاية وهو في بكاء وحزن دائم سيما إذا تذكر ماضيه وأسرته يصاب بالهيجان.

وأضاف السهلي أن الحالة الأخرى لمواطن في العقد الرابع من عمره ينام في نفس الصالة لأكثر من عام في وضع نفسي مؤلم منكف على نفسه دائما مشغول الذهن والذهول مسالم لا يميل للعنف، يقول بأنه كان موظفا في النقل الجماعي ثم فصل من عمله متزوج وله بنت وطفلان ووضعه الآن أقرب للجنون وحالته الصحية سيئة للغاية.

والحالة الثالثة التي رصدت لرجل طاعن في السن أصابه العمى، ينام في صالة الخضار منذ أشهر في وضع صحي سيئ ويعول ثماني بنات وأربعة أبناء وزوجته، ويتقاضى من الضمان ألفي ريال فقط، بحسب السهلي، ويعاني من كسور في ساقيه لا يستطيع المشي إلا بمساعدة الآخرين.

بعد حلول المملكة في المرتبة الـ ٥٠ عالمياً في تقرير الشـــــــفافية .. عكاظ تفتح ملف الفساد المالي والإداري: ارتفاع قضايا الفسـاد المضـبوطة في ٤ سنـــــوات إلى ضعفين .. وهيئة المكافحة مؤجلة

المصدر: جريدة عكاظ الخميس١٧ محرم ١٤٣٢ هـ - ٢٣ ديسمبر ٢٠١٠م العدد ٣٤٨٢
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/٢٠١٠١٢٢٣/Con٢٠١٠١٢٢٣٣٩٠٢٧٤.htm

تحقيق: نعيم تميم الحكيم

مضت ١٤٠٥ أيام منذ صدور قرار مجلس الوزراء رقم ٤٣ في تاريخ ١٤٢٨/٢/٢٢هـ، بشأن الموافقة على الاستراتيجية الوطنية لحماية النزاهة ومكافحة الفساد، وقد حصرت الاستراتيجية الآليات في إنشاء هيئة وطنية لمكافحة الفساد، لتتولى هذه الهيئة متابعة تنفيذ الاستراتيجية ووضع آليات التطبيق، وتنسيق جهود المواجهة، وجمع المعلومات والتقارير وتحليلها.

وإلى اليوم لم تفعل الهيئة، رغم مطالبة ديوان مجلس الوزراء العام الماضي بالإسراع في إنشاء الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد، إذ يحال لها التقرير الصادر عن ديوان المراقبة العامة، وهيئة الرقابة والتحقيق حول الفساد الإداري والمالي في القطاعات الحكومية والخاصة، عندما تباشر عملها بحكم الاختصاص.

وقد ذكر مصدر مطلع لـ«عكاظ» أن الهيئة قد أنشئت بالفعل على أرض الواقع، لكن لم يعمل لها تنظيم حتى الآن، متوقعا أن يصدر تنظيمها ومباشرة عملها خلال الفترة القريبة المقبلة، مفيدا أن مهمتها رقابية واستشارية بحيث تكون رقيبة على أعمال السلطة التنفيذية.

كلام المصدر أكد عليه رئيس ديوان المراقبة العامة أسامة بن جعفر فقيه، فقد توقع في تصريح سابق قبل عامين تشكيل هيئة مكافحة الفساد وممارسة أعمالها في القريب العاجل. مؤكدا أن تشكيل الهيئة وعملها سيدعم أجهزة الرقابة والمتابعة والتحقيق والقضاء المعنية بتطبيق الاستراتيجية الوطنية لحماية النزاهة ومكافحة الفساد. وقال «إن الهيئة ستضم أجهزة الضبط والرقابة والتحقيق والادعاء والفصل والأجهزة القضائية وأجهزة التنفيذ التي تنفذ الأحكام الصادرة، وهي سلسلة ومنظومة مترابطة وقد تمت الاستفادة من تجارب الآخرين في هذا المجال».

وبالعودة إلى كلام المصدر فقد لفت إلى أن مجلس الخبراء ما زال يدرس مشروع نظام «سوء استخدام السلطة ونظام حماية المال العام» استعدادا لرفعه لمجلس الوزراء وإقراره، مبينا أنه سيكون هناك تقاطع وتنسيق بين مشروع النظام وعمل الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد في حال تنظيمها.

تأتي الحاجة الملحة لتفعيل الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد في ظل ارتفاع قضايا الفساد المالي والإداري التي تضبط من قبل الجهات المختصة مثل هيئة الرقابة والتحقيق والمباحث الإدارية، وما يكشفه ديوان الرقابة العامة من تجاوزات وتعثرات في المشاريع، وما كارثة جدة عنا ببعيد.

وتظهر إحصائيات المباحث الإدارية في المديرية العامة للمباحث ارتفاعا مطردا في معدل ضبط جرائم الفساد في الأعوام الخمسة الماضية على اختلاف أشكالها، فقد بلغ مجموع الجرائم المتصلة بالفساد في عام ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م ٦٣٧

جريمة، ليرتفع عدد القضايا المضبوطة لدى المباحث الإدارية حتى بلغت في عام ١٤٣٠هـ - ٢٠٠٩ ١٧٤٣ قضية، بارتفاع يصل إلى الضعفين.
وقد شكل إنشاء وحدة التحريات المالية في عام ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م إضافة نوعية لجهات البحث، والتحري، وجمع الأدلة، وضبط مرتكبي جرائم الفساد نظرا لما تتمتع به من إمكانيات فنية متقدمة وكوادر بشرية مؤهلة تأهيلا عاليا، مما ساهم في ارتفاع الرقم.
إحصائيات الرقابة
وتدل إحصائيات هيئة الرقابة والتحقيق على ارتفاع القضايا التي باشرتها الهيئة ففي عام ١٤٢٦هـ كانت ٩٠١٢ لترتفع في عام ١٤٣٠هـ إلى ١٠٠٨٠ قضية تشمل التزوير والرشوة والتزييف والاختلاس وغيرها.
ولعل عدم جزم ديوان الرقابة العامة عن تعثر ٤٠٠٠ مشروع بقيمة ستة مليارات ريال تدل دلالة واضحة على وجود ارتفاع كبير في قضايا الفساد بكل أنواعه، خصوصا أن نائب رئيس ديوان الرقابة قد أوضح لـ«عكاظ» أن الرقم قد زاد أو نقص.
ورغم تحسن مركز المملكة في التقرير الذي أصدرته منظمة الشفافية الدولية حول الفساد في العالم في أكتوبر عام ٢٠١٠ م الذي وضع المملكة في المرتبة الـ٥٠ عالميا من أصل ١٨٠ دولة، والسادسة عربيا، إلا أن الرقم ما زال متأخرا قياسا بمكانة وحجم المملكة على كافة المستويات.
وقد سجلت المملكة تحسنا محلوظا في مكافحة الفساد خلال الأعوام الثلاثة الماضية، فبعد أن كانت تحتل في عام ٢٠٠٨م أسوأ دولة في الخليج العربي في هذا المضمار حيث احتلت المرتبة الـ٨٠ وهي المرتبة التي شاركتها فيها دول مثل بوركينا فاسو وتايلند وألبانيا والبرازيل والمغرب، قفزت في عام ٢٠٠٩م إلى المركز ٦٣، لتقفز بعدها إلى المرتبة الـ٥٠ في عام ٢٠١٠ م أي الأفضل تقدما بين مجلس التعاون الخليجي بعد أن كانت الأسوأ.
هذا النجاح في التقدم لا يعني أن هناك انحسارا في قضايا الفساد، فارتفاع القضايا التي تضبطها الجهات الرقابية يزداد، ولعل ما يعضد هذا الكلام حديث مصدر مطلع في هيئة الرقابة والتحقيق عن أن الهيئة تحيل شهريا ما يقارب من ٣٠ موظفا إلى ديوان المظالم بتهمة الفساد الإداري، بعد ثبوت تقاضيهم للرشوة واستغلال نفوذهم الوظيفي لمصالحهم الشخصية أو لأحد أصدقائهم مثل ترسية المناقصات، مشيرا إلى وجود أكثر من طرف في بعض قضايا الرشوة، إذ يكون هناك وسيط يلعب دورا في تسهيل حصول الموظف على رشوة.وأشار إلى أن بعض موظفي الدولة يسعون إلى تأخير المعاملات لديهم لتقاضى الرشوة بطرق مختلفة، وبحسبة بسيطة فإنه يتم إحالة ٣٦٠ موظفا فاسدا سنويا بتهمة الفساد، أي موظف فساد في كل يوم، وهو رقم كبير بخلاف القضايا التي لا تضبط أو تضبط ولا تحال إلى القضاء، وهو ما أوضحه مستشار وزير العدل السابق المستشار في الديوان الملكي عبد المحسن العبيكان الذي بين أن من أسباب انتشار الفساد عدم عرض كل موظف مرتش أو فاسد على القضاء، لأسباب من ضمنها الواسطة وخلافه، مضيفا «لو عرضت كل قضية على القضاء لما استشرى الفساد، رغم الجهود الكبيرة التي تبذلها الدولة في محاربته».
كشف القضايا
ولم تقف القضية عند عدم عرض بعض المتورطين في قضايا الفساد على القضاء، بل تجاوزته من عدم القبض على البعض أو عدم كشفهم، وهو ما أكده القاضي في المحكمة الجزائية في الرياض الدكتور عيسى الغيث بقوله «المشكلة فيمن لم يتم اكتشافهم والقبض عليهم والتحقيق معهم والادعاء ضدهم ومحاكمتهم وتنفيذ العقوبة بحقهم، لأن من حوكم بقضية فساد سواء برشوة أو اختلاس ونحو ذلك فيحاكم بعدالة لدى المحكمة المختصة وسينال الجزاء الرادع». وتساءل الغيث بقوله «لكن الأهم هو؛ كم نسبة من تم القبض عليهم ومحاكمتهم من مجموع الفاسدين في الوطن الذين لم يتم كشفهم ومحاكمتهم؟».
ولعل ما كشفته كارثة جدة من قضايا كشفت المستور عن كثير من القضايا الفساد التي تورط فيها بعض المسؤولين ورجال الأعمال تؤيد كلام الغيث.
وتزداد الحاجة إلى الإسراع في تفعيل الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد إلحاحا بعد صدور أكبر ميزانية في تاريخ المملكة بإنفاق يصل إلى ٥٨٠ مليارا يوم الاثنين الماضي، إضافة إلى ما أعلنه خادم الحرمين الشريفين في مؤتمر القمة العشرينية الاقتصادية العالمية المنعقدة في واشنطن يوم ٢٠٠٨/١١/١٥م عن رصد المملكة العربية السعودية مبلغ ٤٠٠ مليار ريال لمجابهة الأزمة المالية العالمية، ولدفع عجلة التنمية والنهضة في المملكة وضمان عدم توقف مشاريع التنمية فيها، ولدعم وحماية المصارف المحلية وذلك ضمن الخطة الخمسية.
وصدور الهيئة يعين على حماية هذا المال سواء الذي رصد في القمة العشرينية أو في الميزانية، وعلى ذهابه في مصارفه الحقيقية في التنمية والبناء لمصلحة الوطن والمواطن وهو أحد هموم خادم الحرمين الذي وضع على عاتقه

مكافحة الفساد بإقراره للاستراتيجية الوطنية، ومساءلته للوزراء في العام الماضي عن تأخر بعض المشاريع عن التنفيذ، إضافة لحرصه على ذهاب الأموال في مصارفها الحقيقية.

أهمية الهيئة

وتبرز أهمية الهيئة في حماية المال العام والرقابة على المشاريع إضافة لإعادة النظر في آليات عمل هيئة الرقابة والتحقيق والادعاء العام، خصوصا في ظل وجود تداخل عمل بين الجهتين، وهو ما بينه المستشار والمحلل الاقتصادي سطام المقيرين عندما قال «يخلط الكثير من الناس بين اختصاصات ديوان المراقبة العامة وهيئة الرقابة والتحقيق، وحتى بعض الموظفين في هذين الجهازين تختلط عليهم هذه الاختصاصات، وهذا مرده في رأيي يعود إلى غموض العمل الرقابي بشكل عام بالإضافة إلى أمور تنظيمية وإدارية، وازدواج العمل الرقابي بين الديوان والهيئة، وخضوع الجهتين لرقابة بعضهما بعضا».

مضيفا «أن هناك متغيرات وتطورات كبيرة شهدتها المملكة أثرت على الإدارة العامة بشكل عام وأدت إلى ازدواج العمل وتداخل المهمات بين الهيئة والديوان إلى درجة تطابق الملاحظات والتقارير الصادرة عن الجهتين» فصدور الهيئة سيساهم في التعديل على مسار عمل الهيئتين، رغم وجود قرار صادر بأن بعض صلاحيات هيئة الرقابة والتحقيق ستنقل لهيئة التحقيق والادعاء العام بحيث تصبح مهمات هيئة الرقابة فقط في مجال الفساد الإداري، أما قضايا الفساد المالي مثل الرشوة والاختلاس والتزوير واستغلال السلطة فستحال إلى الادعاء العام.

لكن المستشار الاقتصادي فادي العجاجي يرى أن وجود الهيئة على أرض الواقع بات ضرورة ملحة، معللا ذلك بأن الانطلاقة الحقيقية في القضاء على الفساد تبدأ من وضع آلية تصحيح المسار، فمعظم الأنظمة واللوائح والأجهزة الحكومية ارتكزت عند تأسيسها على قاعدتين رئيستين هما: تحقيق التنمية، وخدمة المواطن، وفي مرحلة التطبيق يحدث انحراف عن هذا المسار، ومع الوقت تتسع الفجوة بين الخطط الاستراتيجية التي وضعتها الدولة وبين ما يحدث على أرض الواقع، ويتطلب تصحيح المسار المزيد من الشفافية من خلال الهيئة الوطنية، إضافة لأهمية وسائل الإعلام التي يجب إعطاؤها المزيد من الثقة والحرية الكافية للقضاء على الفساد كظاهرة والمساهمة في تصحيح المسار.

ديوان الرقابة

ولا يتوقف دور الهيئة الوطنية على تعديل الأنظمة الرقابية لهيئة الرقابة والتحقيق، بل يتجاوزه لديوان المراقبة العامة الذي يقوم برقابة المشاريع العامة للدولة، وهو ما أكد عليه رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان الدكتور مفلح القحطاني الذي شدد في حديثه لـ«عكاظ» على أن دور الهيئة مهم في إعادة النظر في عمل ديوان الرقابة العامة، وتوسيع صلاحياته، وزيادة عدد العاملين فيه، وتشديد الرقابة على المشاريع، مشيرا إلى أن الجمعية رصدت تعثر العديد من المشاريع، مؤكدا على أن حقوق الإنسان تطالب بشدة بضرورة توسيع صلاحياتها والإسراع في إنشاء الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد، خصوصا في ظل الميزانية الجديدة لضمان سيرها في مشاريع تنموية تعود على الوطن والمواطن بالخير، مشددا على أن دور حقوق الإنسان مراقبة ورصد عمليات الفساد. ونفى وجود تشكيل لجنة خاصة في الجمعية لمراقبة حالات الفساد، مفيدا أن التقرير الثالث لحقوق الإنسان سيصدر قريبا وسيتضمن جزئية كبيرة عن الفساد المالي والإداري، معتبرا الفساد بات ظاهرة عالمية والمملكة جزء من هذا العالم.

تقرير الشفافية

حديث القحطاني صادق عليه تقرير الشفافية الأخير الذي وصف عام ٢٠١٠ بأنه الأكثر فسادا، وأعلنت منظمة الشفافية الدولية أن ٧٥ في المائة من دول العالم تقريبا شديدة الفساد، وأشار التقرير إلى أنه وعلى الرغم من قيام الحكومات المختلفة حول العالم بتخصيص مبالغ مالية ضخمة لمعالجة مشاكل العالم الأكثر إلحاحا، والتي تتفاوت ما بين عدم استقرار الأسواق المالية إلى التغيرات المناخية والفقر، إلا أن مشكلة الفساد تبقى العقبة التي تقف حائلا أمام إحراز كثير من التقدم اللازم. وترى المنظمة، التي يعتد بتقاريرها ودقة المعطيات التي تعتمد عليها، أن «الفساد في المشاريع الحكومية الكبيرة يقف عقبة كأداء في طريق التنمية المستدامة ويسبب خسائر فادحة في المال العام اللازم للتعليم وللعناية الصحية ولتخفيف الفقر في البلدان النامية»، ومن خلال الجدول الذي أعدته المنظمة يتضح أن النزاهة في التعامل مع المال العام في الدول العربية ما تزال في حدود دنيا، مع استشراء الفساد في إبرام الصفقات، مما يؤدي إلى «تسرب مداخيل إلى جيوب المديرين والوسطاء والمسؤولين المحليين»- على حد تعبير التقرير.

وتقول هوغيت لابيل رئيسة منظمة الشفافية الدولية «إن هذه النتائج تشير إلى ضرورة بذل المزيد من الجهود الرامية إلى تعزيز الحاكمية في جميع أنحاء العالم. ومع وجود سبل المعيشة في كثير من بلدان العالم على المحك، فلا بد أن تعمل حكومات تلك الدول على ترجمة أقوالها حول القضايا المتعلقة بالتزامها بمكافحة الفساد والشفافية والمساءلة إلى أفعال».

«عكاظ» تساوقا مع الجهود الرامية إلى مكافحة الفساد فتحت هذا الملف الحساس على جزءين، وتساءلت في الجزء الأول: هل ما زال الفساد يمثل ظاهرة، وعن أسباب تأخر تفعيل الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد، وما هو أثر التأخر على المشاريع الاقتصادية والتنموية، وهل وضع المملكة في المرتبة ٥٠ دوليا على مستوى مكافحة الفساد منصف أم ظالم؟، وتساءلت عن القوانين وآليات الرقابة الموجودة وحاجتها للمراجعة من الجانب القانوني؟، وكذلك تساءلت: هل القوانين بحق المفسدين رادعة وكافية أم بحاجة للمراجعة؟، واستقصت عن العقاب الشرعي على المتورطين في قضايا الفساد المالي والإداري.. فإلى تفاصيل الجزء الأول:

بداية وصف رئيس لجنة الشؤون المالية في مجلس الشورى الدكتور عبدالله بن عبدالعزيز العبدالقادر الفساد بأنه سرطان ينخر في جسم الاقتصاد والإدارة ومصالح البلاد والعباد، ومتى ما ظهر في المجتمع فإنه دليل على ضعف الإيمان في المقام الأول ثم التراخي في تطبيق الأنظمة وفرضها على الجميع، وبالتالي يجد ضعاف النفوس من الموظفين في القطاعين العام والخاص أساليب التحايل على الأنظمة وتجاوز التعليمات، وقد يصل الأمر إلى ظلم الناس وهضم حقوق الآخرين والتعدي على الممتلكات العامة والخاصة، معتبرا الفساد ظاهرة محسوسة.

محاربة الظاهرة

ورأى العبدالقادر أن الخطوة التالية هي تعيين أعضاء الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد وحماية النزاهة، وتكليف المسؤول الأول لها بممارسة نشاطه وواجباته التنظيمية بجانب بقية الجهات الحكومية الأخرى، مثل: ديوان المظالم، ديوان المراقبة العامة، وهيئة الرقابة والتحقيق، إضافة لدور الصحافة الفاعل في محاربة ظاهرة الفساد.

واتفق عضو لجنة الشؤون الخارجية في مجلس الشورى الدكتور صدقه فاضل مع رأي العبدالقادر بأن الفساد ظاهرة، معتبرا أن المرتبة الـ٥٠ عالميا تعتبر متدنية ولا تليق في المملكة، وتؤثر سلبا على المشاريع التنموية وزيادة فرص الاستثمار داخل المملكة.

وبين فاضل أن سبب إنشاء الهيئة الوطنية للنزاهة ومكافحة الفساد هو توقيع المملكة على الاتفاقية الدولية لمكافحة الفساد قبل ست أو سبع سنوات، والتي تتطلب وجود هيئة وطنية لمكافحة الفساد بحيث تكون مرجعية في مكافحة الفساد، وبالفعل تم إقرار الاستراتجية والهيئة التي لم تفعل على أرض الواقع، مرجحا أن تكون البيروقراطية من أخر وجودها رغم اهتمام الملك بشكل مباشر بمكافحة الفساد منذ أن استلم مقاليد الحكم، معتبرا أن الفساد أضحى ثقافة مجتمعية بحاجة لمحاربة وأن «الشورى» يقوم بدوره.

ووافق عضو لجنة حقوق الإنسان والعرائض في مجلس الشورى الدكتور عبدالله بخاري، في أن المجلس مازال يؤكد في كل مناقشة عن الفساد في الدورة الحالية على ضرورة الإسراع في تفعيل الهيئة الوطنية للنزاهة ومكافحة الفساد لتفشي قضايا الفساد المالي والإداري، مبينا أن المجلس سبق وطلب منهم وضع وثيقة مهمة عن مكافحة الفساد وترسيخ النزاهة وتم وضعها في ٦٠ صفحة عن طريق لجنة خاصة، ومن ثم رفعت للمقام السامي وتم تنقيحها وإصدارها في شكل الاستراتيجية الوطنية للنزاهة ومكافحة الفساد والتي لا تفعل إلا عن طريق الهيئة، معتبرا وجود الهيئة مطلبا ملحا وضروريا وأساسيا في هذا الفترة، خصوصا أن أعضاء المجلس هم أكثر معرفة بالاستراتيجية وأهمية تفعيل الهيئة كونهم وضعوا بنودها الأولى.

مشاريع تنموية

ولم يذهب عضو لجنة الشؤون الاقتصادية والطاقة المهندس عبدالمحسن الزكري بعيدا عن رأي بخاري بأهمية الإسراع بتشكيلها وتفعيلها، مشيرا إلى أن المملكة تعيش في نهضة عمرانية واقتصادية واجتماعية فهي تعد من أسرع دول العالم نموا خلال ٣٥ سنة، مشددا على أن المملكة من أكثر دول العالم استقرارا في الاقتصاد بتوفير المبالغ لدفعها في مشاريع تنموية، خصوصا أن البنية التحتية للمملكة الحالية لا تشكل إلا ٣٠ في المائة وهناك ٧٠ في المائة يجب أن تبنى، مضيفا «وجه خادم الحرمين الشريفين في القمة العشرينية لصرف مبلغ ٤٠٠ مليار دولار في مشاريع تنموية داخل المملكة، وعدم وجود الهيئة قد يؤثر على مسار ذهاب هذه الأموال لهذه المشاريع وقد تسبب خللا في الخطط الموضوعة»، مؤكدا أهمية وضع رؤية وضبط ومتابعة ورقابة على هذه الميزانيات وبالتالي تكون المملكة أرست نظاما شفافا في خدمة التوجه الذي يقوده خادم الحرمين الشريفين في عصره الذي يتميز بالشفافية، ولفت إلى أن إقرار الهيئة ضروري للمراحل المقبلة؛ لأنه إذا لم تضبط الأمور حاليا فإنه لا يمكن ضبطها مستقبلا، وشدد الزكري على أن شفافية المملكة ستنعكس على اقتصاد العالم العربي والإسلامي بل على اقتصاد العالم أجمع؛ كون المملكة عنصرا مؤثرا وفعالا في الاقتصاد العالمي، مفيدا أن وجود نظام شفافية عالي المستوى سيضبط الأمور وسيجشع الشركات الكبرى على الاستثمار والمشاركة في المشاريع التنموية، مؤكدا على كلام الأعضاء السابقين بأن المجلس يطرح هذه القضية عند الحديث عن قضايا الفساد، معتبرا أن القوانين والآليات المعمول بها في مكافحة الفساد جيدة لكنها غير كافية مع الانفتاح الموجود وتكاثر المشاريع.

قطع الطريق
وشارك عضو لجنة حقوق الإنسان والعرائض في المجلس الدكتور زهير الحارثي رأي الزكري في أن القوانين المعمول بها غير كافية، وأن إنشاء الهيئة كفيل بتعديل هذه القوانين وتطويرها، مشددا على أن صدور الهيئة يقطع الطريق على كل من يستغل وظيفته من أجل الثراء، ولفت الحارثي أن محاربة الفساد ليس دور الحكومة بل دور المجتمع كمنظومة ومؤسسات المجتمع المدني، معتبرا حل القضية ليس بصدور الأنظمة وتفعليها بل بتطبيقها على الكبير والصغير دون محاباة لأحد، وعد تصنيف المملكة في المرتبة الـ٥٠ عالميا مشكوكا فيه؛ لأن المعايير المطبقة غير معروفة، وهنا تبين منظمة الشفافية أن تقريرها يتم اعتمده منذ عام ١٩٩٥م مؤشرا للفساد بناء على تصنيف ١٨٠ دولة في العالم وفقا لتحليل مجموعة دولية من رجال الأعمال والخبراء والجامعيين ووفق مسحوات ميدانية علمية.
من جانبه، خالف عضو لجنة الشؤون الاقتصادية والطاقة الدكتور عبدالرحمن المشيقيح آراء جميع أعضاء الشورى والاقتصاديين بأن الفساد لا يمثل ظاهرة في المملكة، وأن هناك حالات تضخم إعلاميا، مشددا على أن الفساد موجود في كل وقت وزمان ومكان، موافقا رأي الحارثي بأن تقرير الشفافية الأخير مشكوك فيه ومشابه بتقرير تصنيف الجامعات، لكن المشيقيح طالب بضرورة الإسراع في إنشاء هيئة مكافحة الفساد وتفعيل عمل الأجهزة الرقابية لانعكاسها على المشاريع التنموية والوضع الاقتصادي في المملكة.
مراجعة القوانين
وصادق رئيس دار الدراسات الاقتصادية عضو مجلس الشورى سابقا الدكتور عبد العزيز إسماعيل داغستاني على كلام المشيقيح، بأن عدم صدور الهيئة ومراجعة القوانين الموجودة قد تفاقم الفساد وستكون له تبعات اقتصادية سيئة؛ لأنه يخلق ضبابية في التعامل بين الناس وبالتالي لا يمكن أن يركن الناس إلى قوة النظام بل إلى قوة المال والواسطة والرشوة، لكنه خالف رأي المشيقيح ووافق رأي أعضاء الشورى بأن الفساد ظاهرة قد أخذت في ازدياد أخيرا، وبين داغستاني أن الفساد ليس بالضرورة فساد مالي بل هناك فساد إداري وكلاهما يعني خللا اجتماعيا واضحا يؤدي إلى الإخلال بالعدالة في المجتمع، ويسلب حقوق كثير من الناس ويثري البعض على حساب الآخرين.
ولفت الداغستاني على أن الفساد لم يعد قاصرا على الإدارات الحكومية التقليدية التي شاع فيها الفساد، بل طال قطاعات وأجهزة حكومية كان لا يمكن التفكير في أن يطالها مثل: أجهزة القضاء والمحاكم، مستشهدا بما ينشر في وسائل الإعلام من قضايا يستوجب معها دق ناقوس الخطر والتصدي لها بكل قوة، واعتبر حلول المملكة في المرتبة الـ٥٠ منصفا وليس فيه تجن أو ظلم، مخالفا رأيي الحارثي والمشيقيح، داعيا إلى تفعيل هيئة مكافحة الفساد، وطالب أيضا بمراجعة القوانين الموجودة المعمول بها.
تعديلات تشريعية
وهي ما دعا إليه المحامي الدكتور ماجد قاروب بقوله «يجب إحداث تعديلات تشريعية مهمة لكل القوانين المتعلقة بالفساد ومكافحته بكل الأشكال والأنواع»، ولفت قاروب إلى أن الفساد ليس بشريا فقط بل أن هناك أشكالا وأنواعا أخرى من الفساد، منها: الفساد التشريعي في نصوص القوانين وكذلك اللوائح التنفيذية للقوانين والتي تؤدي إلى فساد في التنظيمات واللوائح والتعاميم الداخلية الخاصة بتنفيذ القوانين، مشددا على أن هذه مجتمعة تؤدي بالضرورة إلى فساد الأداء الحكومي حتى وإن لم يكن الموظف فاسدا.
وأشار إلى أن «مكافحة الفساد تحتاج إلى مراجعة شاملة وجادة في نصوص القوانين من جهة وضوحها ولغتها وتحقيقها للغايات والمصالح التي وجدت لأجلها، والتأكد كذلك من صحة نصوص اللوائح التنفيذية وأنها غير معطلة لنصوص قانونية أخرى وليست مستحدثة لمبادئ جديدة»، مضيفا «يأتي بعد ذلك دور وزارة الخدمة المدنية في تعيين الموظف الحكومي المؤهل وفقا لاحتياجات ومتطلبات كل وظيفة؛ لتقوم جهة عمله من وزارة أو مؤسسة أو هيئة حكومية بالقيام بواجباتها من تطوير وتأهيل دائم للموظف الحكومي على الواقع والمستجدات في أداء العمل الحكومي».
ورأى قاروب من وجهة نظر قانونية أن القوانين ذات العلاقة قديمة جدا ومتهالكة، وتخاطب واقعا غير الذي نعيشه اليوم وعقوباتها ضعيفة تكاد تشجع على ارتكاب المخالفات ويجب أن تغلظ وتشدد بتعديلات للقوانين بأسرع وقت ممكن؛ لتكون رادعة في نصوصها وتدخل الهيبة والخشية لكل من تسول له نفسه في الفساد والتربح غير المشروع من المال العام، داعيا إلى ضرورة إحداث نقلة نوعية وجذرية في الدورة التشريعية الحالية لتطوير منظومة القوانين السعودية، مشددا على أنه ليس من المهم فقط صدور هيئة وطنية لمكافحة الفساد، بل الأهم هو تعديل الأنظمة والقوانين.
خلل الأنظمة

لكن القاضي في المحكمة الجزائية في الرياض الدكتور عيسى الغيث رفض القول بأن هناك خللا أو عيبا في الأنظمة أو القوانين، مشددا على أن الخلل يكمن في عدم اكتشاف بعض الجناة والقبض عليهم والتحقيق معهم والادعاء ضدهم ومحاكمتهم وتنفيذ العقوبة بحقهم.
مبينا أن دور المحاكم الجزائية هو الأساس في قضايا الفساد معضدا كلامه برغبة وزارة العدل في نقل الدوائر الجزائية بديوان المظالم بعد صدور نظام المرافعات الشرعية ونظام الإجراءات الجزائية الجديدين، مبينا أنه في كلتا الجهتين يتم محاكمة المتهمين حسب الاختصاص فقضايا الرشوة مثلا هي من اختصاص الديوان حاليا كما أن قضايا الاختلاس من القطاع العام من اختصاص الديوان، أما قضايا الاختلاس من القطاع الخاص فمن اختصاص الوزارة، معتبرا أن القوانين القضائية الموجودة حاليا بهذا الشأن كافية ورادعة.
ونفى الغيث علمه بأسباب تأخر صدور هيئة مكافحة الفساد وقال: «لا أدري عن هذه التفاصيل، لكن الإرادة السياسية أهم من أي قطاع ينشأ، فهناك اليوم عدة قطاعات لمكافحة الفساد بجميع مراحله، منها وزارة المالية عبر ممثليها الماليين وإجراءاتها الرقابية وديوان المراقبة العامة وهيئة الرقابة والتحقيق والمباحث الإدارية وغيرها، ولكن العمل البيروقراطي لا يحقق الكثير من الآمال، وفي اعتقادي أنه لو منحت المباحث الإدارية المزيد من الدعم والصلاحيات لرأينا الكثير من النجاحات».
تفعيل النظام
واختلف المحامي الدكتور عمر الخولي مع طرح الغيث بأن القوانين المطبقة ليست كافية للردع قائلا: «نحن في المملكة لا نعاني من قلة الأنظمة الرادعة والمقاومة للفساد، كما لا نعاني من الندرة في الأجهزة التي تقاوم أوجه الفساد، ولكننا نعاني من عدم تفعيل أدوات المقاومة ونصوص القانون ونستخدمها كرمح قاتل ودرع واق لحالات الفساد، بمعنى أن مكمن المشكلة هو العنصر البشري الموكل إليه مهام مقاومة أوجه الفساد، فهذا العنصر إما أصابه الفساد بذاته أو التبلد نتيجة ما يراه على أرض الواقع من تجاوزات لا تتفق مع توجهات من هو راغب في مكافحة الفساد بصورة فعلية، إذ يرى التجاوز عن عدد من أعمال الفساد وصدور الأوامر إليه بحفظ عدد آخر، مشددا على أن عملية مكافحة أو مقاومة الفساد لا يتم تفعيلها إلا بمواجهة الضعاف فحسب. مؤكدا على أن ذلك يتولد عنه الإحباط وعدم الرغبة في العمل بإخلاص، مشيرا إلى أن هذا الوضع هو الذي أهل المملكة لاحتلال المركز الخمسين عالميا في مكافحة الفساد.
ولفت الخولي إلى أن كثيرا من العقوبات التي تترتب على ارتكاب بعض من مظاهر الفساد والتي تصدر عن طريق الدوائر الجزائية أو التأديبية في ديوان المظالم أو المحاكم الجزائية أو العامة، هي أدنى من أن تخلق الردع الوقائي في أنفس الناس، داعيا إلى إعادة صياغة العقوبات المنصوص عليها في عدد من الأنظمة.
ديوان المظالم
واعتبر القاضي في المحكمة الإدارية في ديوان المظالم في الدمام أحمد آل عبدالقادر كلام الخولي عاريا من الصحة، مشددا على أن أحكام ديوان المظالم صارمة ورادعة، وأن ديوان المظالم هو المكان الفصل لحسم النزاعات، مفيدا أن دورهم قضائي أصيل من خلال استقبالهم للدعاوى من قبل هيئة الرقابة والتحقيق والتي تستلم جميع القضايا المحالة إليها من ديوان الرقابة العامة ومن المباحث الإدراية والتي ترفعها بدورها إلى ديوان المظالم الذي يتأكد من القرائن والإثباتات وتمحيصها فإذا ثبت عدم الجرم فإنه يبرأ الشخص، مستدلا على براءة بعض المتهمين في كثير من قضايا الفساد لعدم كفاية الأدلة أو عدم ثباتها، مفيدا أن الأصل في الإنسان البراءة.
مبينا أن ديوان الفصل من خلال دوائره التأديبية والإدارية يفصل في قضايا الرشوة والاختلاس والتزوير وسوء استعمال السلطة، لافتا إلى أنه سيتم نقل هذه الاختصاصات إلى الدوائر الجزائية في المحاكم الجزائية.
وأوضح آل عبدالقادر أن العقوبات بحق الفاسدين هي عقوبات أصلية وتابعة وتكميلية فيتبع بعقوبة السجن والغرامة عقوبة إدارية وتأديبية فقد يفصل المحكوم من عمله بقوة النظام دون حاجة لقرار النظام وهي عقوبة صارمة وكافية إذا تم تأييدها من محكمة الاستئناف، مفيدا أنه يحق للمتهم التظلم إلا إذا اقتنع بالحكم الذي صدر بحقه، لافتا إلى أن بعض القضايا الجزائية تتحول إلى تأديبية مثل سوء استعمال السلطة..
وبين أن العقوبات الصادرة بحق المفسدين كالمرتشين مثلا رادعة وتبدأ بالغرامة التي تصل إلى مليون ريال مع السجن واسترداد الأموال ووضعها في خزينة الدولة، وأوضح آل عبدالقادر أن عقوبة التشهير ليست من اختصاص المحكمة وتتبع لولي الأمر مبينا أن وزارة الداخلية قد تشهر ببعض المزورين، وفي بعض الأحيان فإن وسائل الإعلام تشهر ببعض المتهمين من خلال نشر قضاياهم.
وشدد آل عبدالقادر أن صدور الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد قد تساهم في إعادة النظر في بعض آليات مكافحة الفساد والقضاء عليه من جميع النواحي للحفاظ على أموال الدولة وضمن سيرها في الطريق الصحيح.

حقوق الإنسان بعسير تعالج ٩٠٪ من القضايا وديا

أنهت معاناة خادمة مع أسرة لم تستلم رواتبها منذ ١٣ عاما

المصدر: جريدة الوطن الخميس١٧ محرم ١٤٣٢ هـ - ٢٣ ديسمبر ٢٠١٠م
http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=٣٤٢٥٩&CategoryID=٥

أبها :محمد البشري ٢٠١٠-١٢-٢٣ ٥:١٤ AM

أكد رئيس لجنة الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان في عسير الدكتور علي الشعبي أن اللجنة استطاعت وبجهودها الذاتية إنهاء ٩٠% من القضايا الواردة إليها بطريقة ودية دون إظهارها إلى الإعلام ولم يتخذ فيها إجراءات رسمية أو رفع تقارير للجنة الرسمية في الرياض.

وبيّن الشعبي في تصريحات صحفية عقب افتتاح ندوة حقوق الإنسان التي أقيمت في الغرفة التجارية مؤخراً بأبها بمناسبة اليوم العالمي لحقوق الإنسان أن اللجنة ليس لديها مكتب مستقل وإنما يدير الأعضاء أعمالهم من مكاتبهم ويستخدمون هواتفهم الخاصة وأن عملهم تطوعي بحت .

وأكد أعضاء الجمعية بعسير في الندوة يتقدمهم رئيس اللجنة الدكتور علي الشعبي، والدكتور منصور القحطاني، والدكتور محمد آل مزهر، ومحمد معتق القحطاني أن دعم أمير منطقة عسير لها منذ تأسيسها أسهم في إنجاح أعمالها وذلك بتوجيه لجميع الدوائر الحكومية وأقسام الإمارة بضرورة التعاون مع اللجنة.

من جهته، بين عضو اللجنة الدكتور محمد آل مزهر أن اللجنة استطاعت إيجاد الحلول للعديد من القضايا الكبيرة التي وصلت إليها والتي تعتبر من أكبر القضايا التي نشرت في وسائل، مؤكدا أن اللجنة عالجت قضية خادمة لم تستلم رواتبها أكثر من ١٣ عاما، إضافة إلى أن اللجنة وقفت على العديد من أعمال الجهات الحكومية وفي مقدمتها السجون ودار المسنين ومستشفى الصحة النفسية.

وبين آل مزهر في ورقة عملة أن الفئات المستهدفة في أعمال الجمعية النساء والأطفال والسجناء والعمالة الأجنبية، مشيراً إلى أن أهداف الجمعية رصد التجاوزات والانتهاكات لحقوق الإنسان وتوعية المواطنين بحقوقهم في الشريعة الإسلامية.

من جانبه أكد عضو اللجنة الدكتور منصور القحطاني أهمية نشأة ثقافة حقوق الإنسان مستعرضا خصائص حقوق الإنسان وفئات الحقوق التي تتكون من الحقوق المدنية والسياسية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والحقوق البيئية والثقافية والتنموية.

وأكد أن حداثة التجربة للجمعية والتقارير التي نشرتها جاءت شفافة وملامسة للكثير من القضايا الجوهرية، مشيراً إلى أن اللجنة طالبت بتطوير القضاء والصحة والتعليم وحماية حقوق المرأة والأطفال والمعلمين.

حقوق الإنسان: رصدنا قضايا معطلة لموقوفين .. والسجون تنفي

المصدر: جريدة عكاظ الجمعة١٨ محرم ١٤٣٢ هـ - ٢٤ ديسمبر ٢٠١٠م العدد ٣٤٨٣
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/٢٠١٠١٢٢٤/Con٢٠١٠١٢٢٤٣٩٠٤٦٧.htm

فيما أكد رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان الدكتور مفلح القحطاني أن جمعية حقوق الإنسان رصدت عددا كبيرا من الموقوفين دون صدور أحكام قضائية ضدهم، وأن الجمعية طالبت بتخصيص مكاتب قضائية ملاصقة للسجون لحسم الملفات العالقة، نفى من جانبه مدير عام السجون اللواء الدكتور علي الحارثي وجود أي سجين انتهت محكوميته داخل السجن، ما لم يكن عليه تحفظ لحقوق خاصة أو عدم استكمال إجراءات ترحيله إلى بلده فيما يخص غير السعوديين. وأضاف أن المديرية حريصة على أن تكون كافة سجون المملكة خالية من أي سجين،خصوصا مع برامج التأهيل التي تحرص المديرية على أن تتضمن برامج توجيه وإرشاد، حتى يستفيد السجين ويعود للانخراط في المجتمع.

ترمومتر إلكتروني.. جهل بالحقوق ومعارضة لزواج القاصرات

المصدر: جريدة الوطن الجمعة١٨ محرم ١٤٣٢ هـ - ٢٤ ديسمبر ٢٠١٠م
http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=٣٤٤١٤&CategoryID=٥

أبها :محمد الصالحي ٢٠١٠-١٢-٢٤ ٣:٥٤ AM

كـ"ترمومتر" لقياس آراء المواطنين، فتحت مؤسسات حكومية وحقوقية سعودية تصويتاً مفتوحاً على صفحات مواقعها على الإنترنت بغية ملامسة نبض الشارع إلكترونيا. وتوجه بعضها في استفتاءاته إلى قضايا أثارت جدلاً جماعياً خلال السنة الماضية، في حين لجأ آخرون لاستشارة الناس في أنظمة صدرت حديثاً. فعلى موقع مرور الرياض، ظهرت الصفحة الرئيسية له مشغولة بنظام "ساهر" وكاميراته، وكذلك التصويت الذي وضعه مسؤولوه لقياس رأي الشارع حول إيجابيات مشروع الرصد بالفلاشات. لكن النقاش الذي شارك فيه ٨٠٠ شخص حتى الأمس بدا مخالفا للهدف الذي سعت إليه الإدارة وكرره مسؤولوها في تصريحاتهم، إذ رأى ٤٣٪ أن ظاهرة السرعة في شوارع الرياض لم تختف حتى الأمس، في حين قال ٣٦٪ إنهم لاحظوا تحسنا ولكن "نوعاً ما"، أما ١٧٪ فوافقوا على غياب الظاهرة بعد" ساهر."

أما موقع الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان، فعلق قضية زواج القاصرات للنقاش منذ أكثر من شهر، ووصفت بأنها مثيرة لجدل اجتماعي وشرعي وحقوقي تطلبت مزيدا من المداولات، وكان لها ذلك إذ فتحت لها أيقونة نقاش وأخرى للتصويت شارك فيها قرابة ١٠٠٠ حتى الأمس، صوت ٧٠٪ كمعارضين لتزويجهن، والباقون لم يروا بأساً في ذلك. وحاولت وزارة الصحة على موقعها طرح سؤال حقوقي، حول معرفة المتصفحين بحقهم كمرضى في الاطلاع على درجة الطبيب المهنية، وهل عرفّهم أطباء بذلك؟ وجاءت إجابة" لا" ساحقة بـ٩٠٪.

وسلوكيا، لجأت أمانة جدة لفهم وجهة نظر المجتمع حول قانون رمي المخلفات من السيارات الذي أقرته، ووافق أكثر من نصف المشاركين الـ٥٠٠ أنه سيسهم في الرقي بالسلوكيات.

حقوق الإنسان تنفي مطالبتها بإسقاط نظام الكفالة

المصدر: جريدة شمس الجمعة١٨ محرم ١٤٣٢ هـ - ٢٤ ديسمبر ٢٠١٠م العدد ١٨٠٨
http://www.shms.com.sa/html/story.php?id=١١٩٤٣٨

الرياض. راكان المغيري

كشف نائب رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان المتحدث الرسمي باسمها الدكتور صالح الخثلان، أن الجمعية طالبت بتعديل نظام الكفيل وليس إسقاطه كما أشيع أخيرا، مبينا أنها طالبت «بأن تكون العلاقة التي تربط صاحب المنشأة التجارية أو الأفراد مع العاملين لديهم، في عقود قانونية تحدد ساعات العمل وتقصرها على ثماني ساعات، ويستقدمون بمعرفة شركات استقدام، بحيث يتعاقدون مع المحتاجين إليهم، على أن يدفعوا مبالغ مالية موازية لقيمة الاستقدام الحالية، مع التأمين من خلالها على الطرفين، بحيث يضمن المكفول حصوله على رواتبه من شركة التأمين في حال عدم التزام الراغب في العمل بدفعها، ويعوض صاحب العمل في حال هروبه أو عدم التزامه بالعقد الملزم للطرفين»، مشيرا إلى أن مطالبتهم بهذا التبديل لا يلغي الضوابط العملية في المملكة أو يجعلها مفتوحة على مصراعيها لتوافد العمالة إليها.

وأكد الخثلان لـ «شمس» أن الجمعية الوطنية لم تتلق شكاوى سوء معاملة من العمالة ضد كفلائهم «لم تسجل سجلات الجمعية أي شكاوى سوء معاملة، وغالبية الشكاوى من عدم سداد رواتب واستغلال أوراق ثبوتية»، لافتا إلى أن الهروب من الكفلاء أبرز التجاوزات التي رصدتها الجمعية تجاه العمالة، مضيفا أن الجمعية لا تفرق في تعاملها مع الأحداث التي ترد إليها، وتتعامل معها بشكل قانوني وحقوقي دون النظر إلى أسماء الكفلاء الواردة إليهم أو النظر إلى مناصبهم القيادية.

وذكر الخثلان أن استلام جوازات سفر العمال لا يعد انتهاكا لحقوق الإنسان «التعاملات اللاإنسانية التي تتم أثناء رغبة المكفول في السفر، أو حدوث أي طارئ في بلاده ومنعه، تعد تجاوزا، إضافة إلى عدم سداد مستحقاته المالية أو عدم تسليمه مكافأة نهاية خدمته».

وأكد المتحدث الرسمي باسم وزارة العمل مدير العلاقات العامة والإعلام حطاب العنزي، عدم نية الوزارة استبدال نظام العمل والعمال ونظام استقدامهم وإلغاء نظام الكفيل خلال هذه الفترة، مشيرا إلى أنه من الممكن وجود دراسات داخل أروقة الوزارة، ولكن لن تطبق في الأعوام المقبلة.

وأوضح أن الوزارة لا تستخدم في معاملاتها الرسمية اسم الكفيل «لكن درج استخدامه كون الكفيل متعهدا للعامل أمام الحكومة والأجهزة المعنية».

في السياق، ذكر عضو مجلس الشورى الدكتور زين العابدين بري، أن المقترح طرح في مجلس الشورى، إلا أنه لم يصوت عليه ولم يقر، مشيرا إلى أن جعل الكفيل شركة مساهمة أمر ليس إيجابيا من ناحية الاحتكار «الفكرة ستلقي بظلالها على المجتمع السعودي، وسيكون الأمر غير إيجابي».

ووصف بري الأصوات المطالبة بإلغاء نظام الكفيل بغير المنطقية في ظل إلحاحهم على بتر مرجعية العامل، مؤكدا أن ذلك يسهم في زيادة العمالة الوافدة التي تسعى المملكة إلى تقليص أعدادها .

حقوق الإنسان: لم نطالب بإسقاط نظام الكفالة

المصدر: جريدة شمس الجمعة١٨ محرم ١٤٣٢ هـ - ٢٤ ديسمبر ٢٠١٠م العدد ١٨٠٨
http://www.shms.com.sa/html/story.php?id=١١٩٤٢٥

الرياض.راكان المغيري

نفى نائب رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان الدكتور صالح الخثلان مطالبة الجمعية بإسقاط نظام الكفيل كما أشيع أخيرا، مضيفا أنها طالبت بتبديله «بحيث تتحدد العلاقة التي تربط صاحب المنشأة التجارية أو الأفراد مع العاملين بعقود قانونية تحدد ساعات العمل وتقصرها على ثماني ساعات، ويتم استقدامهم من قبل شركات استقدام، بحيث يتم إجراء عقود عمل مع المحتاجين إليهم على أن يدفعوا مبالغ مالية موازية لقيمة الاستقدام الحالية، يتم التأمين من خلالها على الطرفين، بحيث يضمن المكفول حصوله على رواتبه من قبل شركة التأمين في حال عدم التزام الراغب في العمل بدفعها، ويتم تعويض صاحب العمل في حال هروبه أو عدم التزامه بالعقد الملزم للطرفين»، مشيرا إلى أن مطالبتهم بهذا التبديل «لا يلغي إسقاط الضوابط العملية في المملكة، أو جعلها مفتوحة على مصراعيها لتوافد العمالة إليها».

من جانبه، أكد المتحدث الرسمي باسم وزارة العمل ومدير العلاقات العامة والإعلام حطاب العنزي عدم نية وزارته استبدال نظام العمل والعمال ونظام استقدامهم وإلغاء نظام الكفيل خلال الفترة الحالية، مشيرا إلى أن «الوزارة لا تستخدم في معاملاتها الرسمية اسم الكفيل ولكن درج استخدامه كون الكفيل متعهدا للعامل أمام الحكومة والأجهزة المعنية»، فيما اعتبر عضو مجلس الشورى الدكتور زين العابدين بري أن مقترح تبديل نظام الكفيل طرح في مجلس الشورى «إلا أنه لم يتم التصويت عليه وإقراره»، لافتا إلى أن جعل الكفيل شركة مساهمة «أمر ليس إيجابيا ويفتح باب الاحتكار».

تدريب منسوبات ومنسوبي السجون على حقوق النزلاء

المصدر: جريدة عكاظ السبت١٩ محرم ١٤٣٢ هـ - ٢٥ ديسمبر ٢٠١٠م العدد ٣٤٨٤
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/٢٠١٠١٢٢٥/Con٢٠١٠١٢٢٥٣٩٠٥٣١.htm

معتوق الشريف - جدة

يطلق فرع الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان في منطقة مكة المكرمة اليوم أول برنامج تدريبي لمنسوبات ومنسوبي السجون في جدة، تحت عنوان «حقوق السجين»..وأوضح المشرف على الفرع الدكتور حسين الشريف أن البرنامج الذي سيستمر لمدة أسبوعين يستهدف جميع منسوبات ومنسوبي السجون في المنطقة والمملكة، إذ سيقدمه نخبة من الأكاديميين والمتخصصين في نظام الإجراءات، حقوق السجين، حقوق أسرة السجين، الرعاية الصحية، التعامل مع السجناء، ودور الجمعية تجاه حقوق السجناء..وعلمت «عكاظ» أن البرنامج التدريبي سيشارك فيه سبعة من منسوبات سجن النساء في جدة وثمانية منسوبين من الضباط والأفراد، يتقدمهم مدير إدارة التدريب في سجون جدة العقيد مانع العتيبي، الرائد عبد الله المالكي، ومديرة سجن النساء فوزية أحمد عباس.

الصحة تتجاوب مع حقوق الإنسان وتخصص أرضاً لنفسية عسير

المصدر: جريدة الوطن السبت١٩ محرم ١٤٣٢ هـ - ٢٥ ديسمبر ٢٠١٠م
http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=٣٤٤٥٠&CategoryID=٥

الرياض :عبدالله فلاح ٢٠١٠-١٢-٢٥ ١:٢٩ AM

تجاوبت وزارة الصحة مع تقرير جمعية حقوق الإنسان حول إيجاد مقر جديد لمستشفى الصحة النفسية بمنطقة عسير لتلافي الملاحظات التي قيدت على المقر السابق. حيث أوضح وكيل وزارة الصحة للشؤون التنفيذية الدكتور منصور الحواسي أن الوزارة خصصت أرضًا مناسبة لإنشاء مشروع مبنى مستشفى الصحة النفسية بمنطقة عسير بسعة ٢٠٠ سرير، مؤكدا أن الوزارة تنسق مع وزارة المالية لرفع السعة السريرية من ٢٠٠إلى ٤٠٠ سرير شاملا الصحة النفسية وعلاج الإدمان..جاء ذلك في خطاب جوابي تلقته الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان أخيراً ردًا على تقريرها بشأن زيارتها لمستشفى الصحة النفسية بمنطقة عسير الذي تضمن عددا من الملاحظات، ولفت الدكتور الحواسي إلى أنه يجري العمل حاليا على استئجار مبنى بديل للمقر الحالي كحل مؤقت إلى حين الانتهاء من مشروع مبنى المستشفى الجديد.

وفيما يتعلق بملاحظة الجمعية الخاصة بالموظفين وعدم تأهيلهم للتعامل مع الحالات النفسية، أشار الدكتورالحواسي في خطابه إلى أن الوزارة سبق أن أصدرت دليل سياسات وإجراءات العمل في المنشآت النفسية يحدد مهام ومسؤوليات كل موظف مع وصف وظيفي للخطوات التي يجب اتباعها عند القيام بأي إجراء. وأكد وجود برنامج لتدريب جميع العاملين بمجمعات ومستشفيات الصحة النفسية بالتنسيق مع الإدارة المختصة بالوزارة تشمل إقامة الدورات وورش العمل. وأضاف الحواسي أنه جرى عقد دورات في عدد من مناطق المملكة وحضرها مختصون من جميع مستشفيات الصحة النفسية، إضافة إلى إتاحة الفرصة لعدد من الأطباء والأخصائيين والفنيين للإبتعاث الداخلي والخارجي للحصول على مؤهلات عليا في مجال الصحة النفسية وعلاج الإدمان.

أما بشأن النقص في عدد الموظفين حسب ملاحظة وفد الجمعية الزائر، أكد الحواسي أن الوزارة تعمل على دعم المستشفى بالكوادر الطبية اللازمة وفقا لما يعتمد لها في الميزانيات.

نصف المواطنين يعتبرون الحديث عن حقوق الإنسان منافيا للأعراف

المصدر: جريدة شمس السبت١٩ محرم ١٤٣٢ هـ - ٢٥ ديسمبر ٢٠١٠م العدد ١٨٠٩
http://www.shms.com.sa/html//story.php?id=١١٩٥٤٥

الرياض. علي بلال وسعود السلطان

رفض ٥٤ % من المواطنين والمقيمين المشاركة في دراسة أعدتها الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان لقياس مدى الصورة الذهنية لحقوق الإنسان في المملكة، واعتبروا الحديث عن الحقوق منافيا للأعراف والدين، وهناك من اعتبره حديثا سياسيا غير لائق.

وأوضح التقرير الذي أعده مركز دراسات متعاون مع الجمعية «حصلت شمس على نسخة منه» أن قضايا العنف الأسري والسجناء والعمالة هي أكثر أنواع القضايا معرفة في المجتمع، وأن نسبة متابعتها بلغت ٤١ %، مشيرا إلى أن ٢٠ % ممن تعرضوا لانتهاكات حقوق الإنسان لجؤوا لجهات غير معنية بشؤون حقوق الإنسان، وهو ما يؤكد نقص الوعي.

وأكد التقرير أن ٤٠ % ممن اتجهوا لجهات حقوق الإنسان لا يثقون بها، وأكثرهم يقطنون في المنطقة الشرقية.

وأشار التقرير إلى أن ٥٧ % على استعداد لنشر ثقافة حقوق الإنسان، ويرى المجتمع السعودي أن التليفزيون هو الأنسب لنشر وسائل تعزيز ثقافة حقوق الإنسان، يليه الصحف والإنترنت، والأقل بالنسبة إليه هي المحاضرات والندوات.

وأضاف أن هناك شرائح بالمجتمع لتكثيف التوعية بثقافة حقوق الإنسان وعلى رأسها الإناث وأصحاب الفئات العمرية الأقل، وأصحاب الحالة الاجتماعية «أعزب» وأصحاب المستويات التعليمية الأقل، مشيرا إلى أن المشاركة في المدونات المتخصصة تمثل ١٤ %، والمنتديات على الإنترنت ٩ % والمقالات ٢٢ %، وهي تساهم في تعزيز حقوق الإنسان.

واعتبر نائب رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان الدكتور صالح الخثلان النسب التي تضمنها التقرير ليست دقيقة ١٠٠ %، فقد أجريت على عينات مختلفة في المجتمع، وهناك الكثير من المواطنين والمقيمين يعرفون «حقوق الإنسان» وتواصلوا مع الجمعية لحل قضاياهم ومشاكلهم، مضيفا أن عمر الجمعية القصير مقارنة بجمعيات في دول أخرى، عامل مؤثر في عدم معرفة بعضهم بدورها ونشاطها، موضحا أن «هناك أشخاصا لا يثقون بأي جمعية حقوقية، وهذا شأنها، لكن المطلوب منا الوصول إلى الجميع والتأكيد على أن دورنا إيجابي، ونعمل على حل المشكلات والعقبات التي تواجههم، وإعادة حقوقهم».

وأكد رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان الدكتور مفلح القحطاني على ضرورة تعريف المجتمع بدور «حقوق الإنسان» ونشر الثقافة الحقوقية «موضوع ثقافة حقوق الإنسان سيظل أحد المواضيع الأساسية التي تحتاج إلى مزيد من الجهد والفكر والعمل والبحث عن الأساليب المناسبة لنشرها وتعزيزها، ليس على مستوى النخب الثقافية والفكرية فحسب، بل على مستوى المواطن العادي، وذلك من خلال الجامعات والمدارس والمعاهد والأجهزة والمصالح الحكومية والخاصة، بحيث تغدو هذه الثقافة في متناول الجميع وبذلك يمكن حماية حقوق الإنسان وتعزيز حرياته الأساسية والدفاع عنها من أي انتهاك أو تجاوز».

وكشف القحطاني عن إصدار ما يقارب ٣٠ مطبوعة من الكتيبات والدراسات التي تهدف إلى نشر ثقافة حقوق الإنسان، ونبذ الظلم والعنف وعدم التسامح، احتوت على بعض المواثيق الدولية لحقوق الإنسان التي انضمت لها المملكة والأنظمة، وكذلك كتيبات يسهل حملها وتوزيعها تتحدث عن حقوق المتهم في مرحلة القبض والتحقيق والمحاكمة، وعن حقوق السجناء وواجباتهم وحقوق الطفل المعوق، مشيرا إلى أن هذه سلسلة تحت عنوان «اعرف حقوقك» وهي تهدف إلى نشر الثقافة الحقوقية من خلال المعرفة بالقوانين والأنظمة المطبقة أو الاتفاقيات التي انضمت إليها المملكة ولا تتعارض مع قواعد الشريعة الإسلامية.

وقال «تنفذ الجمعية العديد من الندوات والدورات التدريبية، وفي مقدمة ذلك مساهمتها في تدريب أفراد وضباط الأمن العام».

وأكد القحطاني حرص الجمعية على الدعوة إلى ورشة عمل شاركت فيها الجامعات السعودية وبعض مؤسسات التعليم العالي الأخرى، وذلك بهدف العمل على إدخال «تعليم حقوق الإنسان في مؤسسات التعليم العالي» وقد نتج عن هذه الورشة العديد من التوصيات، منها ضرورة إفراد منهج باسم «حقوق الإنسان» يدرس لجميع طلاب وطالبات مؤسسات التعليم العالي الحكومية والأهلية وفي جميع التخصصات مع التعمق والشمول في التخصصات ذات العلاقة بحقوق الإنسان، وعلى وجه الخصوص تلك التخصصات المعنية بإنفاذ الأنظمة والقوانين، مثل القضاء والشريعة والإعلام. وأضاف «لقد رفعت توصيات ورشة (تعليم حقوق الإنسان في مؤسسات التعليم العالي) إلى المقام السامي وتم التوجيه بدراستها من قبل الجامعات».

وعلقت عضو الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان سهيلة زين العابدين على عدم ثقة ٤٠ % من المستفتين بالجمعية بأن هذا معقول، وقد يكون من بين هؤلاء أشخاص عرضت مشكلاتهم على الجمعية ولم تستطع حلها، وبالتالي هم يرون أن حقوق الإنسان قادرة على حل جميع المشكلات، وهذا خطأ.

واعترفت أن الجمعية لا تحل جميع القضايا الواردة إليها «أي قضية ترد إلينا نوجهها إلى جهة الاختصاص المسؤولة، ونوصل صوت المواطن إلى المسؤول مباشرة، فإذا لم يستطع المسؤول حل القضية، فليس بأيدينا شيء، نحن لسنا سلطة تنفيذية». مشيرة إلى أن هناك قضايا كثيرة لا نستطيع حلها مثل قضايا الجنسية، وقضايا حساسة أخرى مثل قضية حميدان التركي الموقوف في أمريكا «في هذا الموضوع تحديدا لجأنا إلى الرئيس الأمريكي وجهات حقوقية أمريكية لحل المشكلة لكن لم نتمكن من ذلك، فهل هذا يعني أننا مقصرون؟»، مؤكدة أنهم يبذلون قصارى جهدهم في أي قضية ترد إليهم لكن الحلول بيد الجهات التنفيذية التي تستطيع حل قضايا المواطنين والمقيمين، وعدم حلها يجعل الناس يعتقدون أننا لا نعمل، بالتالي يسحبون ثقتهم منا.

وطالبت زين العابدين بأن تكون للجمعية صلاحيات أكبر «جمعية حقوق الإنسان مجرد وسيط بين المواطن والمسؤول، ليس لديها صلاحيات بموجبها تعدل في الأنظمة والقوانين، كما هو حال الهيئة، نكتب فقط التقارير ونقدم المقترحات والمشاريع ونرفعها إلى الجهات الرسمية، ونوضح مواطن القصور والضعف والنواحي الإيجابية والسلبية، ونكون على اتصال مباشر بين المواطن والمسؤول حتى تحل القضية وإن لم تحل فليس لدينا شيء».

وأكدت عضو الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان أن مسألة نشر الثقافة الحقوقية يحتاج إلى ميزانية ضخمة وكوادر بشرية «لن نستطيع تنفيذ ذلك إلا على مراحل، لأنه ليس لدينا إمكانيات مادية تغطي الحملات الكبيرة لنشر ثقافة نشر حقوق الإنسان، ونشر الثقافة ليس مسؤولية الجمعية وحدها بل يجب أن تتعاون جميع أجهزة الدولة ومؤسسات المجتمع لنشر ثقافة حقوق الإنسان».

وفيما يخص النظام القضائي، قالت إنه في حاجة إلى كثير من التعديل بالنسبة إلى الأحكام القضائية حتى يحصل المواطن أو المواطنة على حقه عندما يلجأ إلى القضاء، وهذا أيضا من الأسباب التي تجعل بعضهم لا يثقون في الجمعية.

وأوضحت الدكتورة سهيلة أن نشر ثقافة حقوق الإنسان مسؤولية كل من: وزارة الصحة والشؤون الاجتماعية والداخلية ووزارة التربية والتعليم والتعليم العالي ووزارة الثقافة والإعلام، موضحة أن جميع الوزارات يجب أن تضع خططا استراتيجية على مستوى مؤسسات المجتمع لنشر الثقافة الحقوقية، ولا يقتصر هذا الدور على الجمعية لأنه يتطلب مجهودا كبيرا ومبالغ طائلة، مضيفة أن «ميزانية الجمعية لا تسمح بذلك، ولنشر الثقافة يجب رصد ميزانية تصل إلى تسعة مليارات، كما هو الحال مع البحوث العلمية، وتقسم هذه الميزانية على جميع الوزارات المعنية» .

جمعية رفع الظلم

المصدر: جريدة شمس السبت١٩ محرم ١٤٣٢ هـ - ٢٥ ديسمبر ٢٠١٠م العدد ١٨٠٩
http://www.shms.com.sa/html//story.php?id=١١٩٥٤٩

تأسست الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان في التاسع من مارس ٢٠٠٤. لحماية حقوق الإنسان في المملكة والدفاع عنها ونشر ثقافة حقوق الإنسان، ومن أهدافها الوقوف ضد الظلم والتعسف والتعذيب والعنف. وفقا للمادة الثانية من النظام الأساسي للجمعية فأهدافها «العمل على حماية حقوق الإنسان وفقا للنظام الأساسي للحكم الذي مصدره القرآن والسنة ووفقا للأنظمة المرعية، وما ورد في الإعلانات والمواثيق الخاصة بحقوق الإنسان الصادرة عن الجامعة العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي والأمم المتحدة ووكالاتها ولجانها المختصة وبما لا يخالف الشريعة الإسلامية».

حقوق السجين في دورة تدريبية بجدة

المصدر: جريدة المدينة الاحد٢٠ محرم ١٤٣٢ هـ - ٢٦ ديسمبر ٢٠١٠م العدد ١٧٤١٣
http://www.al-madina.com/node/٢٨٠٢٧١

سعد العنيني - جدة

انطلقت مساء يوم أمس الأول بفرع الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان الدورة التدريبية الأولى لمنسوبي سجون محافظة جدة والتي تستمر لمدة اسبوعين تحت عنوان "حقوق السجين" حيث التحق بها ١٧ مشاركًا من الضباط بينهم سبع نساء من منسوبات سجون جدة. وأوضح المشرف العام على فرع الجمعية بمنطقة مكة المكرمة الدكتور حسين الشريف أن هذه الدورة تأتي إيمانًا من الجمعية بمعرفة حقوق الجهات ذات العلاقة مثمنا موافقة المديرية العامة للسجون على التعاون في إقامة هذه الدورة التي تهدف الى التعريف بما وصلت اليه الجمعية من دراسات وابحاث متعلقة بحقوق السجناء والمهتمين ببدائل عقوبات السجن، ودور لجنة تراحم في مساعدة السجناء واسرهم وانجازاتها وذلك بمشاركة المدير التنفيذي للجنة الدكتور سهيل صهوان، واتفاقية مناهضة التعذيب وغيرها من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللا إنسانية، وكيفية التصرف مع الحالات التي تقع داخل السجن من قبل العاملين فيه، والمباديء العالمية لرعاية السجون وأخلاقيات التعامل مع النزلاء وكيفية التعامل مع الحالات النفسية التي من الممكن بأن يتعرض لها النزيل ، وكيفية تأهيله إجتماعيًا ونفسيًا حتى ينضم للمجتمع، ودور السجان والسجانة، حيث يحاضر في الدورة نخبة من الأكاديميين والاخصائيين والمستشارين اصحاب الخبرة. وأوضح الشريف بأنه سبق لحقوق الانسان أن قامت بزيارة للسجون تتعلق بالطاقة الاستيعابية ومن هذا المنطلق جاءت المبادرة للموازنة في التعامل.

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

أمر سامٍ يمنع رفع دعاوى قضائية ضد التعديات

حقوق الإنسان: لجنة عاجلة لمنازل جدة المهدّدة بالإزالة

المصدر: جريدة الاقتصادية الاحد٢٠ محرم ١٤٣٢ هـ - ٢٦ ديسمبر ٢٠١٠م
http://www.aleqt.com/٢٦/١٢/٢٠١٠/article_٤٨٣٢٠٧.html

يحيى الحجيري من جدة

أكدت جمعية حقوق الإنسان في منطقة مكة المكرمة تشكيل لجنة فورية عاجلة للوقوف على المنازل المهددة بالإزالة في حي الحرزات شرقي جدة، بعد أن تجمع ما يقارب ١٠٠ مواطن في الجمعية مطالبين بضرورة التدخل لوقف عمليات إزالة منازلهم التي تعترض مسار قطار الحرمين، لمعرفة الوضع عن قرب ورفع مطالبهم إلى الجهات المختصة في المنطقة .

من جهته كشف لـ "الاقتصادية" المهندس سمير باصبرين رئيس لجنة الأراضي الحكومية والتعديات في جدة الانتهاء من تسليم جميع أرقام عدادات الكهرباء للمواقع التي تقع ضمن مشروع قطار الحرمين، تمهيدا لفصل الكهرباء عنها ومن ثم هدمها ضمن جدول الإزالات، وأن جمع أرقام العدادات انتهى، وسلمت جميعها إلى شركة الكهرباء حتى يتم الفصل .

وأوضح رئيس لجنة الأراضي الحكومية والتعديات في محافظة جدة أن عدد "المواقع "التعديات التي تعترض قطار الحرمين ١٤٠ موقعا حتى الآن تمت إزالة ٩٦ موقعا منها، مبينا أن الآلية التي يتم بها تبليغ المتعدي للإزالة تتم من خلال إشعار بالإخلاء ثلاث مرات حتى يقدم الوثائق الثبوتية للموقع تتبعها عملية الهدم في حالة عدم التجاوب مع الإشعار. وقال باصبرين: "إذا عرف المتعدي ولم يثبت امتلاكه للموقع المزال يطالب ويلاحق قانونيا ويتم تغريمه بتكاليف الهدم مضاعفة". وعن وجود دعوى قضائية أقيمت ضد اللجنة، أكد باصبرين أن هناك أمرا ساميا صدر بهذا الخصوص يمنع رفع أي دعوى ضد لجنة الأراضي الحكومية والتعديات تحديدا .

وأكد رئيس لجنة الأراضي الحكومية والتعديات في محافظة جدة أن عمليات الهدم قائمة على قدم وساق من دون توقف، حيث تمت إزالة العقوم التي تعترض مسار القطار، مبينا أن اللجنة أحصت الأودية في جدة التي تبلغ ١٣ واديا حيث ستكون المنازل الواقعة فيها من مواقع الإزالة المخطط لها، مبينا أن مجموع أطوال تلك الأودية يتجاوز ٣٠٠ كيلو متر إذ يبلغ طول بعضها ٣٠ كيلو مترا ما يتطلب وقتا وجهدا مضاعفين .

وأضاف: وضعت اللجنة خطة زمنية لإزالة التعديات كافة في جدة، إذ تم وضع منطقة شرق الخط السريع في الأولوية على اعتبار إنشاء المشروع التطويري الضخم في المنطقة، وبعدها سيتم الانتقال إلى المواقع الأخرى المعتدى عليها كـ"الخمرة"، ومواقع أخرى في جنوب جدة واستكمال الإزالات كافة، لافتاً إلى أن اللجنة منذ بداية عملها سعت إلى تصوير مدينة جدة جوياً لإثبات المناطق المعتدى عليها، إضافة إلى عمل الأرشفة الإلكترونية للمواقع المزالة، وكذلك إحداثيات تلك المواقع وتصويرها، ملمحاً إلى بدء اللجنة التوسع في أعمالها بافتتاح مراكز جديدة في مواقع مختلفة تغطي جميع مساحة المدينة الساحلية لمراقبة التعديات بشكل كبير، إلى جانب زيادة كوادرها البشرية .وشدد رئيس لجنة الأراضي الحكومية والتعديات في المحافظة على أن الإزالة مصلحة وطنية عامة تخدم سكان المنطقة وسكان المملكة كافة، مشيرا إلى أن الوعي لدى المواطنين في هذا الخصوص قد ارتفع، وهذا ما نطمح إليه.

سكان الحرازات يلجأون لحقوق الإنسان مطالبين بإيقاف هدم منازلهم الشريف: سنقف على الوضع عاجلًا وسنخاطب الجهات المعنية

المصدر: جريدة المدينة الاحد٢٠ محرم ١٤٣٢ هـ - ٢٦ ديسمبر ٢٠١٠م العدد ١٧٤١٣
http://www.al-madina.com/node/٢٨٠٢٤٩

سعد العنيني - جدة تصوير: إبراهيم عسيري

تجمع سكان الحرازات شرق محافظة جدة صباح يوم أمس السبت أمام مقر جمعية حقوق الانسان في المحافظة، مطالبين بإيقاف أعمال الإزالة التي تستهدف منازلهم وممتلكاتهم التي لا تزال مستمرة منذ يوم الاثنين الماضي.وقد تحدث لـ "المدينة" عدد من السكان المتضررين من هذه الإزالة، التي ترمي بالكثيرين في العراء كونهم لا يملكون بديلًا عن مساكنهم الحالية. وتساءلوا ما ذنبنا لتشمل عملية الإزالة منازلهم التي اشتروها بالاف الريالات؟، ولماذا التزمت بلدية ام السلم الصمت منذ عام ١٤١٨ هـ؟، ولماذا قامت بتخطيط المنطقة وسفلتة شوارعها وإدخال الكهرباء إليها؟. وأضافوا: لدينا أوراق مبايعة منذ أكثر من خمس سنوات، وجميع الخدمات من مدارس ومستوصفات وغيرهما تم توفيرها في الحي، فإذا كانت الإزالة بحجة عدم وجود صكوك شرعية لمنازلنا، فأغلب سكان جدة لا يملكون صكوكًا شرعية، هل هناك مفاضلة بين ابناء الوطن حتى في مقر سكنهم؟، فأبناؤنا أصابهم الرعب والخوف بسبب هذه الازالات العشوائية المستمرة منذ حوالي الأسبوع.

اين هي بلدية ام السلم؟

يقول كل من عبدالله الغامدي، منصور العوفي، ومحمد الغامدي: أين هي بلدية أم السلم من قبل خمس سنوات، ولماذا سمحوا لمالك الارض من الأساس بالتخطيط وإيصال الخدمات إليه، هل يريدون لنا أن نكون طعما بينهم وباعة الاراضي؟. واستطردوا: البلدية لم تمنحنا فرصة واحدة لنتدارك الوضع فقد وزعوا إشعارات الاخلاء يوم السبت وقمنا بمراجعتهم يوم الاحد، لنفاجأ بهم يبدأون عمليات الإزالة يوم الاثنين وهي لا تزال مستمرة الى الان.

منازلنا في مخطط معتمد

وتعجب كل من صالح الشمراني، عبدالله الاسمري، وجابر محمد من طريقة الازالة التي تنفذها بلدية ام السلم من هدم للمنازل والكهرباء موصولة فيها، فماذا لو حدث مكروه لا قدر الله، فمن المسؤول عن هذا الهدم العشوائي، فمنازلنا ليست عشوائية بل هي في مخطط على أعلى مستوى.

"لا حول ولا قوة الا بالله"
ويؤكد سعود الغامدي ومحمد العروي أن أعمال الإزالة تسببت في مشاكل نفسية لأطفالنا الذين لا نجد إجابة لأسئلتهم المتعددة حول ما يحدث، الا بقول "لا حول ولا قوة إلا بالله". وطالب المتحدثون جمعية حقوق الانسان بسرعة التدخل لإيصال صوتهم إلى الجهات المعنية من أجل معالجة الوضع.
حقوق الإنسان: سنخاطب الجهات المعنية
المشرف العام على الجمعية الوطنية لحقوق الانسان بمنطقة مكة المكرمة الدكتور حسين الشريف أوضح لـ "المدينة" أن الجمعية ستقف على الوضع بأسرع وقت ممكن، وستحاول إيقاف عملية الهدم من خلال مخاطبة الجهات المعنية في حالة ثبوت ما ذكره المتضررون بان أعمال الإزالة تتم بطريقة عشوائية، سنخاطب أمانة جدة بشأن كيفية هدم هذه المنازل ونطالبها بثلاث نقاط لتتم عملية الهدم، اولها كيفية وتوقيت هدم المنازل، وثانيها إعطاء السكان الوقت الكافي لتأمين أنفسهم، من حيث إيجاد سكن بديل وإفادتهم بالجهات الأخرى المعنية بالدعم المالي للمتضررين، وثالثها لا بد أن تجتمع الأمانة مع السكان وتبلغهم بأسباب الهدم والآليات التي سيتم اتباعها أثناء وبعد الهدم.

خاطبت إمارة المنطقة وأمانتها إثر تظلم ٥٠ من السكان

حقوق الإنسان تتدخل لإيقاف إزالة تعديات الحرازات

المصدر: جريدة عكاظ الاحد٢٠ محرم ١٤٣٢ هـ - ٢٦ ديسمبر ٢٠١٠م العدد ٣٤٨٥
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/٢٠١٠١٢٢٦/Con٢٠١٠١٢٢٦٣٩٠٨٧٢.htm

سعود البركاتي - جدة
خاطبت جمعية حقوق الإنسان في منطقة مكة المكرمة إمارة المنطقة وأمانة جدة، لإيقاف إزالة التعديات في حي الحرازات شرقي جدة عاجلا، في ظل شكاوى أهالي المنطقة بعدم نظامية الإجراءات التي اتبعتها الجهات القائمة على تنفيذ الإزالة لصالح المشاريع التطويرية.
وأوضح لـ «عكاظ» رئيس فرع الجمعية الدكتور حسين الشريف أن الجمعية ستعمل على دراسة الأسباب التي دعت الجهات التنفيذية إلى إزالة منازل يدعي أصحابها أنها مأهولة، وعدم منح المتضررين الفرصة للبحث عن منازل بديلة، لاسيما أن تنفيذ قرارات الإزالة تمت عقب ٤٨ ساعة من إشعار المواطنين حسب ادعاءاتهم.
وقال رئس فرع جمعية حقوق الإنسان: إن الجمعية كجهة حقوقية تخاطب الجهات المعنية لإيقاف عمليات الإزالة حتى يتم التأكد من ادعاءات المواطنين، ومعرفة ما إذا كانت الإجراءات المتبعة في عملية الإزالة وفق النظام أو خلاف ذلك، مشيرا إلى أن أعضاء الجمعية سيقفون ميدانيا على المنطقة لمعرفة كافة التفاصيل والحقائق..
وتأتي خطوة الجمعية عقب لقاء مسؤوليها نحو خمسين مواطنا من أهالي حي الحرازات أمس، لعرض شكواهم المتعلقة بإزالة منازلهم دون إشعار مسبق، يضمن لهم البحث عن منازل بديلة، كون لجنة التعديات في المحافظة بدأت في إزالة المنازل والمباني المعترضة لمشروع إنشاء السدود السطحية شرقي جدة، والتي تأتي ضمن المشاريع العاجلة لحماية المدينة من مخاطر السيول.
واعتمدت أمانة جدة إزالة أكثر من ١٠٠ موقع في المنطقة المستهدفة لإنشاء ما يعرف بسد وادي مثوب الذي يعتبر ثالث السدود التي تعزم الأمانة إنشاءها في المنطقة.

٣٠ ضابطاً في دورة حقوق الإنسان

المصدر: جريدة عكاظ الاحد٢٠ محرم ١٤٣٢ هـ - ٢٦ ديسمبر ٢٠١٠م العدد ٣٤٨٥
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/٢٠١٠١٢٢٦/Con٢٠١٠١٢٢٦٣٩٠٦٨٤.htm

سلمان العلياني ـ مكة المكرمة

انطلقت في مكة المكرمة أمس دورة حقوق الإنسان التي تنظمها قيادة أمن المنشآت بهدف نشر التوعية بحقوق الإنسان في أوساط ضباط القيادة ومنسوبيها.

وحضر الدورة ٣٠ ضابطا من مختلف مناطق المملكة، إذ اشتملت الدورة على عدة محاضرات ينفذها عدد من أعضاء حقوق الإنسان وضباط المركز في مكة المكرمة يطرح من خلالها التعريف بحقوق الإنسان في الشريعة، واجبات رجل الضبط الجنائي، شروط مزاولة السلطات، والاتفاقات الدولية.

وتأتي هذه الدورة ضمن أنشطة قيادة أمن المنشآت بالتعاون مع جمعية حقوق الإنسان، والتي تحرص القيادة على تقديمها لمنسوبيها سعيا منها لتحقيق المعرفة ونشر الوعي.

وأوضح قائد مركز تدريب قوات أمن المنشآت في منطقة مكة المكرمة المقدم المهندس مطلق سعيد الذيابي أن هذه الدورات تأتي لنشر ثقافة مفهوم حقوق الإنسان بين منسوبي قوات أمن المنشآت ليستطيعوا معالجة المشاكل واستيعابها قبل حدوثها.

بدوره، أفاد عضو جمعية حقوق الإنسان الدكتور محمد السهلي أن هذه الدورة منطلقة من الوعي الكامل لدى منسوبي القيادة وحرصا منها على تثقيف منسوبيها، مشيرا إلى أن الجمعية تتطلع دائما إلى التعاون مع بقية المؤسسات الحكومية للشراكة في نشر مفهوم ثقافة حقوق الإنسان، كما شكر الدكتور قائد المركز على تعاونه المستمر مع الجمعية.

مكة:١١٠ موظفين مفصولين يواصلون مهمات عملهم في هيئة التطوير

المصدر: جريدة الحياة الاحد٢٠ محرم ١٤٣٢ هـ - ٢٦ ديسمبر ٢٠١٠م
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/216741

جدة – أحمد الهلالي

»أفوض أمري إلى الله»، بهذه العبارة بدأ الموظف في هيئة تطوير مكة المكرمة عابد لمفون حديثه إلى «الحياة» بعد توقيعه أمس (السبت) إقراراً بعدم مطالبته بأي حقوق «لدى «الهيئة» مقابل تسليمه مرتب شهر ذي الحجة الماضي.

وفيما ظل نحو ١١٠ موظفين يحضرون يومياً إلى مقر عملهم في هيئة تطوير مكة المكرمة والتوقيع في دفتر الحضور والانصراف على اعتبار عدم تلقيهم إشعاراً رسمياً بالاستغناء عن خدماتهم، سجلت معارض السيارات يوم أمس وجود بعض الموظفين الذين لجأوا إليها لبيع سياراتهم بغية تسديد إيجارات شققهم، إضافة إلى إيفاء ديون عالقة لبعض» المحال التجارية والغذائية» التي اضطروا للاستدانة منها لإعالة أسرهم بعد رفض الهيئة تسليمهم رواتبهم المستحقة وإبلاغهم شفهياً بالاستغناء عنهم. وضمت هيئة تطوير المدينة المنورة ٤٠ موظفاً تم الاستغناء عنهم من قبل «تطوير مكة» إلى إدارتها، في حين تبقى ٧٠ موظفاً لا تزال أمورهم معلقة حتى الآن في انتظار نتائج الشكوى التي تقدم بها المفصولون إلى إمارة منطقة مكة المكرمة وجمعية حقوق الإنسان في المنطقة.

وكشف لمفون حجم المعاناة التي يعيشها مع أسرته نتيجة الاستغناء عنه، مشيراً إلى أنه وقع الإقرار كحل أخير لتسلم راتبه الشهري لسد حاجاته، معتبراً أن خدمته التي تمتد إلى ٢٨ عاماً لم تشفع له في حصوله حتى على مكافأة نهاية خدمة.

وأكد أنه وزملاءه عملوا في هيئة تطوير مكة المكرمة منذ إنشائها في عام ١٤٢٤هـ بموجب عقود توظيف، وظلوا ينتظرون الترسيم منذ ذلك الحين، إلا أنهم فوجئوا بعدم تجديد عقودهم وفصلهم من العمل.

وقال: «وقعت الإقرار مجبراً بغية استلام راتبي.

وأضاف: «تراكمت علي الديون وأصبحت لا أستطيع الوفاء بالتزاماتي المادية اليومية وإيجاد مصروف يومي لأبنائي سواء الذين في المدارس أو في المنزل.«

ولم يختلف حال الموظف حامد الفايدي عن زملائه الباقين الذين شملهم قرار الهيئة، إذ تراكمت عليه هو الآخر الديون، إضافة إلى حاجة أسرته للكثير من المتطلبات التي لم يستطع الوفاء بها نتيجة عدم تسلمه لراتبه الشهري، وأكد أنه اضطر إلى بيع سيارته التي كان يتنقل بها في سبيل إيجاد مصروف يومي يسد به حاجة أسرته.

ولفت إلى أن صاحب المنزل الذي يسكن فيه دفعه لبيع سيارته لتسديد قيمة الإيجار الذي تأخر فيه نتيجة تأخر تسلم راتبه، مشيراً إلى أن الاستغناء عنه وزملائه من» هيئة مكة» جعله يلجأ إلى «حراج السيارات» لبيع سيارته. ولم يتصور الموظف في «هيئة تطوير مكة» سعيد الشمراني أن تعمل الهيئة على فصله وزملائه خصوصاً أن مهماتهم تجاوزت سبع سنوات في خدمة الحرمين الشريفين.

وقال: «إنه لأمر غريب جداً أن يصدر قرار شفهي بعد كل هذه الخدمة من مدير الشؤون المالية والإدارية يفضي إلى الاستغناء عنا، وأن موضوعنا من مسؤولية المديرين السابقين»، موضحاً أنه وزملاءه لم يتسلموا رواتبهم، إضافة إلى بدل خارج دوام ومستحقات نهاية الخدمة، مبيناً أن اجتماعاً جرى بينهم وبين مسؤولين في الهيئة لم يؤت ثماره باستثناء إبلاغنا بأن هناك محاولات بالإبقاء علينا.

وتساءل الموظف سعد الناصري عن أسباب عدم تجديد عقودهم وفصلهم وعدم صرف رواتبهم.

وأوضح أن الهيئة استغنت عنهم وسرحتهم من دون إبداء أسباب، خصوصاً أن كثيراً من الموظفين يعملون على إعالة أسرهم، إضافة إلى الالتزامات المالية الكبيرة التي عليهم سواء كانت لدى مصارف أو محال أو غيرهما.

من جهتها، أجرت «الحياة» اتصالاً هاتفياً بالأمين العام للهيئة العليا لتطوير مكة المكرمة الدكتور سامي برهمين لمعرفة موقف الهيئة من قضية الاستغناء عن ١١٠ موظفين لديها، إلا أنه لم يرد على هاتفه الخليوي (المحمول).

تحديد ١٤٠ موقعا في العروس

جدة .. تجمهر ضد إزالة المنازل المعترضة لمسار قطار الحرمين

المصدر: جريدة اليوم الاحد٢٠ محرم ١٤٣٢ هـ - ٢٦ ديسمبر ٢٠١٠م العدد ١٣٧٠٣
http://www.alyaum.com/issue/article.php?IN=١٣٧٠٨&I=٨٠٧١٢٨&G=١

نهار الشمري - جدة

تجمع عدد من المواطنين أمس في مقر جمعية حقوق الإنسان بجدة لوقف قرار إزالة منازلهم الواقعة في حي الحرازات التي تعترض مسار قطار الحرمين، مطالبين الجمعية بالوقوف على الوضع ميدانيا، فيما وعدت الجمعية بالذهاب في جولة لمعرفة الوضع عن قرب والرفع بمطالبهم للجهات المعنية.

من جانب آخر كشف رئيس لجنة الأراضي الحكومية والتعديات بمحافظة جدة المهندس سمير باصبرين عن الانتهاء من تسليم جميع أرقام عدادات الكهرباء للمواقع التي تقع ضمن مشروع قطار الحرمين تمهيدا لفصل الكهرباء عنها، ومن ثم هدمها ضمن جدول الازالات .

وقال في حديث لـ "اليوم" : إن جمع أرقام العدادات انتهى وسلمت جميعها لشركة الكهرباء حتى يتم الفصل .

وأوضح إن عدد مواقع التعديات التي تعترض قطار الحرمين بلغ ١٤٠ موقعا حتى الآن، وتمت إزالة ٩٦ موقعا فقط .

مبينا ان الآلية التي يتم تبليغ المتعدي بها لإزالة منزله، تتم من خلال إشعار بالإخلاء لثلاث مرات حتى يقدم الوثائق الثبوتية للموقع تتبعها عملية الهدم في حالة عدم التجاوب مع الاشعار.

وقال باصبرين : اذا عرف أن المتعدي لم يثبت امتلاكه الموقع المزال يطالب ويلاحق قانونيا ويتم تغريمه تكاليف الهدم مضاعفة .

وعن وجود دعوى قضائية أقيمت ضد اللجنة أكد باصبرين ان هناك أمرا ساميا صدر بهذا الخصوص يمنع رفع أي دعوى ضد لجنة الأراضي الحكومية والتعديات تحديدا.

وأكد رئيس لجنة الأراضي الحكومية والتعديات بمحافظة جدة ان عمليات الهدم قائمة على قدم وساق دون توقف، حيث تمت إزالة العقوم التي تعترض مسار القطار ، مبينا ان اللجنة أحصت الاودية بجدة التي تبلغ ١٣ واديا ، حيث ستكون المنازل الواقعة فيها من مواقع الإزالة المخطط لها، مبينا ان مجموع أطوال تلك الأودية يتجاوز ٣٠٠ كيلو متر ، اذ يبلغ طول بعضها ٣٠ كيلو مترا ما يتطلب وقتا وجهدا مضاعفين.

تدريب ١٧ سجانا وسجانة على حقوق النزلاء

المصدر: جريدة اليوم الاحد٢٠ محرم ١٤٣٢ هـ - ٢٦ ديسمبر ٢٠١٠م العدد ١٣٧٠٣
http://www.alyaum.com/issue/article.php?IN=١٣٧٠٨&I=٨٠٧١٣٩&G=١

عمر المطيري - جدة

نظمت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان بمنطقة مكة المكرمة أمس أول دورة تدريبية للعاملين في السجون تستمر إلى الأربعاء المقبل بمشاركة ١٧ من منسوبي سجون جدة منهم عدد من الضباط والافراد وسبع سيدات من العاملات في القسم النسائي بالسجن وقد بدأت الدورة بمحاضرة للمشرف على الجمعية الوطنية لحقوق الانسان بمنطقة مكة المكرمة الدكتور حسين الشريف قدم خلالها تعريفا بالجمعية ورؤيتها ورسالتها واهدافها واختصاصها والتعريف بما توصلت إليه من دراسات وأبحاث متعلقة بحقوق السجناء والمتهمين وما يتعلق ببدائل عقوبات السجن ، وألقى المدير التنفيذي للجنة تراحم الدكتور سهيل صوان محاضرة شملت التعريف بلجنة تراحم ودورها في مساعدة السجناء واسرهم وأهميتها واخر انجازاتها ،وتشهد الدورة عددا من المحاضرات وورش العمل المعنية بحقوق الإنسان والإعلان العالمي لحقوق الإنسان واتفاقية مناهضة التعذيب وغيرها من ضروب المعاملة او العقوبة القاسية او اللاانسانية او المهنية وغيرها من الانظمة ذات العلاقة والانظمة السعودية ذات العلاقة كما ستقام ورشة عمل عن كيفية التصرف مع الحالات التي تقع داخل السجن من قبل العاملين في السجن.

وقال المشرف على فرع الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان الدكتور حسين الشريف : إن هذه الدورة هي الاولى من نوعها تنظمها الجمعية في منطقة مكة المكرمة ومن المقرر أن تقام عدد من الدورات المماثلة في العاصمة المقدسة وفي الطائف وفي المحافظات التابعة لمنطقة مكة المكرمة التي يوجد بها سجون.

وقال : إن هؤلاء المدربين سيخضعون لتدريب مكثف على مدار الأسبوع لتعريفهم بالحالة النفسية والصحية للسجناء وكيفية التعامل بطرق إنسانية ومعرفة حقوقهم خلال تواجدهم في السجن

سكان الحرازات يتظلمون لـ حقوق الإنسان من أمانة جدة

المصدر: جريدة الحياة الاحد٢٠ محرم ١٤٣٢ هـ - ٢٦ ديسمبر ٢٠١٠م
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/216728

جدة – أحمد الهلالي

تجمع أكثر من ٤٠ مواطناً من سكان حي الحرازات يوم أمس أمام الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان في منطقة مكة المكرمة، متهمين أمانة محافظة جدة بتعديل مخطط الحي، وممتعضين من عملية إنذارهم في يومين وهدم أملاكهم في اليوم الثالث مباشرة.

ووعد رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان في المنطقة الدكتور حسين الشريف المواطنين بزيارة قريبة من أعضاء الجمعية إلى الحي الذي تجري فيه حالياً معدات الأمانة عمليات إزالة مكثفة.

وقال: «سنطالب الإمارة بوقف عمليات الهدم والإزالة فوراً في حال ثبت للجمعية أنه يوجد في منازل الحي أطفال وأسر، وتأمين سكن للعائلات التي تمت مباغتتها بالإزالة ولم تعط وقت لتأمين سكن ونقل أبنائها إلى مدارس أخرى .»

وفي ما يتعلق بعملية الملكية، أكد أنه سيتم النظر فيه، مشيراً إلى أن البائع للمخطط سيتحمل المسؤولية كاملة.

ولفت الشريف إلى أن عمل الجمعية إنساني ويتمثل في إيقاف الهدم عن المباني السكنية حتى يتم ترتيب وضع السكان، إذ لا يمكن أن يطلب من مواطن إخلاء منزله من دون النظر لعملية الملكية قبل أن يعطى الوقت الكافي للبحث عن مكان ينتقل إليه.

وأكد أن جميع المواطنين المحتجين على عمليات الإزالة ومباغتة معدات الهدم لمنازلهم، قدموا مستندات إلى الجمعية تؤكد ملكيتهم للأراضي المحتج في شأنها حصلوا عليها من طريق الشراء من أشخاص معروفين لديهم وثائق على هذه المخططات التي بدأت الأمانة في إزالتها بحجة أنها تقع في حوض سد الحرازات المزمع إنشاءه.

ونقل عنهم: «قالوا إن أملاكهم عبارة عن مبان سكنية واستراحات وأن السيول التي اجتاحت جدة العام قبل الماضي لم تصل إليهم نظراً إلى وجودهم في مواقع مرتفعة عن مجاري السيول، فضلاً عن شرائهم تلك المواقع منذ أكثر من ١٥ عاماً ومصرح لهم من البلدية بإدخال التيار الكهربائي منذ فترة .»

وعن الجانب المتظلم، شدد خالد الغامدي وعبدالله الأسمري على أن لدى جميع سكان الحي المتضررين وثائق شراء وكل ما يثبت صحة ذلك، مشيرين إلى أن جميع الخدمات تم إيصالها سابقاً لهم، إضافة إلى أنه تم ملء استمارات إيصال المياه لهم قبل أيام.

واعتبر المواطن جابر الشمراني أن ما جرى من إزالات تسببت في إحداث الرعب في نفوس الأسر والأطفال والنساء، مستغرباً الإجراء غير المنطقي الذي يحدث من أمانة جدة وعدم مبالاتها بحجم مثل هذا الضرر على السكان، لا فتاً إلى تعويض وزارة النقل المواطنين الذين كانوا يمتلكون منازل على طريق القطار، في الوقت الذي صمت فيه أمانة جدة آذانها عن هذا الأمر تماماً وضربت بحقوق الناس عرض الحائط.

أمر سامٍ يمنع رفع أي دعوى قضائية ضد لجنة التعديات باصبرين: تحديد ١٤٠ موقعاً تعترض قطار الحرمين وإزالة ٩٦ منها

المصدر: جريدة الجزيرة الاحد٢٠ محرم ١٤٣٢ هـ - ٢٦ ديسمبر ٢٠١٠م
http://www.al-jazirah.com/٢٠١٠١٢٢٦/ln٥٧.htm

جدة- خالد الصبياني

قدم مواطنون إلى مقر جمعية حقوق الإنسان أمس،بشأن مسألة إزالة منازلهم الواقعة في حي الحرازات والتي تعترض مسار قطار الحرمين مطالبين الجمعية بالوقوف على الوضع الراهن، ووعدت الجمعية بالذهاب إلى الموقع لمعرفة الوضع عن قرب والرفع في مطالبهم، وكشف رئيس لجنة الأراضي الحكومية والتعديات بمحافظة جدة المهندس سمير باصبرين الانتهاء من تسليم جميع أرقام عدادات الكهرباء للمواقع التي تقع ضمن مشروع قطار الحرمين تمهيدا لفصل الكهرباء عنها ومن ثم هدمها ضمن جدول الإزالات .

وقال : بأن جمع أرقام العدادات انتهى وسلمت جميعها إلى شركة الكهرباء حتى يتم الفصل، موضحا : بأن عدد مواقع التعديات التي تعترض قطار الحرمين ١٤٠ موقعا حتى الآن وتم إزالة ٩٦ موقعا، مبينا أن الآلية التي يتم تبليغ المتعدي للإزالة تتم من خلال إشعار بالإخلاء لثلاث مرات حتى يقدم الوثائق الثبوتية للموقع تتبعها عملية الهدم في حالة عدم التجاوب مع الإشعار.

وقال باصبرين: إذا عرف المتعدي ولم يثبت امتلاكه للموقع المزال يطالب ويلاحق قانونيا ويتم تغريمه تكاليف الهدم مضاعفة.

وعن وجود دعوى قضائية أقيمت ضد اللجنة، أكد باصبرين بأن هناك أمرا ساميا صدر بهذا الخصوص يمنع رفع أي دعوى ضد لجنة الأراضي الحكومية والتعديات تحديدا، وأكد رئيس لجنة الأراضي الحكومية والتعديات بمحافظة جدة أن عمليات الهدم قائمة على قدم وساق دون توقف حيث تمت إزالة العقوم التي تعترض مسار القطار، وبين أن اللجنة أحصت الأودية بجدة والتي تبلغ ١٣ واديا حيث ستكون المنازل الواقعة فيها من مواقع الإزالة المخطط لها، مبينا بأن مجموع أطوال تلك الأودية يتجاوز ٣٠٠ كيلو متر إذ يبلغ طول بعضها ٣٠ كيلو متر مما يتطلب وقتا وجهدا مضاعفين.

الكويت: إحالة ماجد إلى الطب الشرعي.. والسفير: نتابع التحقيقات

المصدر: جريدة شمس الاثنين٢١ محرم ١٤٣٢ هـ - ٢٧ ديسمبر ٢٠١٠م العدد ١٨١١
http://www.shms.com.sa/html//story.php?id=١١٩٨١٧

الدمام والرياض. حامد الفارس وسعود السلطان

نظرت النيابة العامة بمحافظة حولي الكويتية في قضية السعودي المحتجز هناك ماجد الشمري، الذي تعرض للضرب والاعتداء على يد ضابط كويتي ورفاقه، بعد أن أمضى أكثر من ٢٣ يوما في التوقيف، منها أسبوعان في التوقيف غير المخصص للأحداث، وذكر أحد أقاربه أن النيابة العامة بمحافظة حولي استدعت ماجد ورفيقه، وناقشتهما عن الاعتداءات التي تعرضا لها على يد ضابط المباحث وزملائه، قبل أن يبعثوا بهما للطب الشرعي لتوقيع الفحص الطبي عليهما. مبديا استغرابه من تأخر النيابة العامة في نظر القضية إلا بعد مضي ٢٣ يوما عليها، وبعد أن تشافى من الجروح والكدمات التي كانت دليلا على وحشية ما تعرض له من أذى.

كما قال السفير السعودي بدولة الكويت الدكتور عبدالعزيز الفايز لـ «شمس» إن موضوع ماجد لدى النيابة العامة، وما زالت تجري تحقيقاتها بعد تقدم والده بشكوى يتهم فيها أحد ضباط المباحث وزملاءه بالاعتداء على ابنه، مضيفا «ما زلنا في انتظار ما تسفر عنه التحقيقات». داعيا وسائل الإعلام إلى عدم تكبير وتهويل القضية. وكان رئيس جمعية حقوق الإنسان السعودية مفلح القحطاني أكد لـ «شمس» أن الجمعية مهتمة بموضوع الشمري، لافتا إلى أنهم بدؤوا فعليا التحرك من خلال مخاطبات رسمية للسفارة السعودية هناك، والسفارة الكويتية في الرياض للوقوف على حقيقة ما حدث، ومن ثم اتخاذ الخطوات القانونية الضرورية.

وبدأت معاناة ماجد حسب ما ذكر والده متعب الشمري بعد حدوث مضاربة بينه وبين أحد أصدقائه «تقدم حينها ذلك الشاب بشكوى للشرطة وبعد الاتصال بي ذهبت بابني للمخفر ولاحظت تأخره في مكتب الضابط المسؤول، وبعدها اكتشفت أنه تعرض للضرب والإهانة والتوقيع بالإكراه على أوراق خاصة بقضايا سرقات وغيرها دون وجه حق». وقال الشمري إن السفارة السعودية في الكويت تجاوبت معهم لإثبات حق ابنه، ووكلت ثلاثة محامين برئاسة المحامي ناصر المتعب يباشرون الآن القضية لإنصاف ابنه .

مطالبات بإلغاء عشماوي والجلاد من السجون

المصدر: جريدة شمس الاثنين٢١ محرم ١٤٣٢ هـ - ٢٧ ديسمبر ٢٠١٠م العدد ١٨١١
http://www.shms.com.sa/html//story.php?id=١١٩٦٤٨

جدة. عبده الأسمري

شهدت الدورة التدريبية الأولى التي نظمتها الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان في فرعها بجدة أمس، لأفراد وضبط السجون تحت عنوان «حقوق السجين» حضورا ضعيفا في يومها الأول، حيث لم يتجاوز العدد ضابطين وأربعة أفراد من سجون جدة.

وطالب عدد من موظفي السجون بتغيير موعد بدء الدورة التي تستمر أسبوعين إلى الـ ١٠,٠٠ صباحا بدلا من الـ ١٢,٠٠ ظهرا.

من جهته، طالب الدكتور إبراهيم عباس نتو المهتمين في مجال حقوق الإنسان، بمراقبة حقوق الإنسان في السجون، مضيفا أنه آن الأوان لاستبعاد وإلغاء مصطلحات «عشماوي، والجلاد، والسجان». وأوضح أن السجين تجب معاملته معاملة مثلى كونه إنسانا في المقام الأول، لافتا إلى الدور الرائع الذي اضطلعت به الجمعية في معالجة وتتبع قضايا السجناء في العديد من مناطق المملكة، التي أسهمت في إزالة العديد من العوائق والعراقيل التي تعترض حياة السجين في السجن.

إلى ذلك، أكد رئيس هيئة التحقيق والادعاء العام في جدة سابقا وأستاذ القانون الدكتور عبدالرزاق الفحل، وجود حاجة ملحة إلى كيفية التعامل مع الموقوفين والسجناء «هنالك متهمون وآخرون مدانون، ولا بد من الالتقاء بشكل مستمر مع السجناء بشكل مباشر لاستطلاع ما لديهم من شكاوى ومطالب والتخطيط لحلها مع الجهات ذات العلاقة».

في السياق، أكد رئيس فرع الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان بمنطقة مكة المكرمة الدكتور حسين الشريف، أن الدورة تستمر لمدة أسبوعين ويحاضر فيها عدد من المختصين والمهتمين بالشأن الحقوقي وقضايا حقوق الإنسان وعسكريين متقاعدين وأطباء وأكاديميين، مبينا أنها تعقد للمرة الأولى وستكون نواة لدورات متلاحقة مستقبلا، وسيتم خلالها تدريب أفراد وضباط السجون على معاملة السجين ومعرفة حقوقه وتحقيق الآلية الواجب اتباعها وتنفيذها.

المتضررون: سنقاضي رئيس لجنة التعديات .. رئيس اللجنة: سأشهد ضد نفسي لو كنت مخطئا

٤٨ ساعة بين الإشعار وهدم منازل الحرازات .. حقوق الإنسان تتدخل وتطالب بآلية واضحة

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين٢١ محرم ١٤٣٢ هـ - ٢٧ ديسمبر ٢٠١٠م العدد ٣٤٨٦
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/٢٠١٠١٢٢٧/Con٢٠١٠١٢٢٧٣٩٠٩٤٠.htm

سعود البركاتي - جدة

طالب أهالي حي الحرازات شرقي جدة بمقاضاة رئيس لجنة التعديات في المحافظة المهندس سمير باصبرين، معتبرين إياه من دفعهم إلى مخالفة الأنظمة والتعليمات الرسمية المتعلقة بإزالة التعديات في المناطق المخصصة لمشاريع تطوير شرقي جدة.

إلا أن رئيس لجنة إزالة التعديات في محافظة جدة سمير باصبرين رد على مطالب السكان قائلا «مهمة اللجنة تنحصر في تنفيذ الأوامر وبلا تردد وسأشهد ضد نفسي إذا أخطأت في حقهم وإذا كانوا يشعرون بمظلمة فعليهم اللجوء للقضاء».

وكان الأهالي قد ساقوا مطلبهم لرئيس فرع جمعية حقوق الإنسان في منطقة مكة المكرمة الدكتور حسين الشريف أثناء وقوفه وعدد من أعضاء الجمعية ميدانيا على المواقع المزالة أمس، وهو المطلب الذي رد عليه الشريف قائلا «هذا الأمر شأن يخص الأهالي وليس للجمعية علاقة به».

واعتبر الأهالي أن رئيس اللجنة أزال منازل المواطنين دون الاعتماد على الإجراءات النظامية في إزالة العقارات، أبرزها إعطاء مهلة زمنية للأهالي ليتمكنوا من البحث عن منازل بديلة، إضافة إلى عدم مراعاته الجانب الإنساني والاجتماعي لعدد من الأسر الفقيرة التي أزيلت منازل بعضها، فيما ستتم إزالة منازل آخرين وفق خطة اللجنة، وأكدوا أن معارضتهم ليست على عملية الإزالة، وإنما على آليتها والمسوغات التي اعتمدت عليها اللجنة والجهات الأخرى دون الالتفات إلى الجوانب ذات الاهتمام الأكبر.

بدوره، أكد لـ «عكاظ» رئيس فرع جمعية حقوق الإنسان في المنطقة الدكتور حسين الشريف أن الأوامر السامية أرفع من أن تكون ضررا على المواطن، ردا على تصريحات رئيس لجنة التعديات في المحافظة المهندس سمير باصرين، الذي أشار فيها إلى أن عمليات الإزالة التي يتم تنفيذها حاليا في شرقي المحافظة تأتي بناء على الأمر السامي المتعلق بتنفيذ مشاريع تطويرية شرقي المدينة، ولفت الدكتور الشريف إلى أن موقف الجمعية حول عمليات الإزالة يتمثل في ضرورة التواصل مع الجهات المعنية كإمارة المنطقة وأمانة جدة لوقف عمليات الإزالة فورا حتى تتم دراسة الأوضاع على نحو مفصل.

ورأى رئيس فرع جمعية حقوق الإنسان في منطقة مكة المكرمة أنه كان على الأمانة ولجنة التعديات العمل على إعداد دراسة شاملة للمنطقة قبل إصدار قرارات الإزالة؛ لتلافي الإشكاليات التي طرأت في ظل الاعتماد على الآلية المعتمدة حاليا في عمليات الإزالة.

وشدد في حديثه لأهالي المنطقة على عدم إمكانية البدء في تنفيذ الإزالة إلا بعد توفير البديل المناسب للأسر التي لا يوجد لديها بديل آخر، موضحا أن الجمعية تركز اهتمامها على المواقع السكنية، لاسيما أن هناك عددا من الاسترحات والأحواش الخالية.

وأوضح الدكتور الشريف أن الجمعية ستستند في مخاطباتها مع الجهات المعنية على المادة ١٨ من النظام الأساسي للحكم، التي تضمنت أن تكفل الدولة حرية الملكية الخاصة وحرمتها ولا ينزع من أحد ملكه إلا للمصلحة العامة على أن يعوض المالك تعويضا عادلا، مشيرا إلى أنه ليس هناك أحد ضد المصلحـــــــة العامة، شريطة أن لا يلحق الضرر بالآخرين.

رئيس لجنة التعديات في المحافظة لـ «عكاظ» :

مراعاة الجوانب الإنسانية ليست من اختصاصي

عبد الله آل هتيلة ـ جدة

قال رئيس لجنة إزالة التعديات في محافظة جدة سمير باصبرين، إن رفع تقارير عن الأوضاع الإنسانية لبعض الأسر التي أزيلت أملاكها في الحرازات ليست من مسؤولياته. مؤكدا في حوار مع «عكاظ» على خلفية إزالة مساكن في حي الحرازات شرقي جدة، أن مهمة اللجنة تنحصر في تنفيذ الأوامر وبلا تردد.

• ذكرتم بأن إزالة التعديات تمت بموجب أمر سام، في حين يؤكد رئيس جمعية حقوق الإنسان في منطقة مكة المكرمة بأن الأمر السامي لم ينص على الإزالة بطرق لا تخضع لآليات تراعي الجوانب الإنسانية، فبماذا ترد؟

ـ العقارات والمباني أزيلت لصالح مشروع اعتمدت له ميزانية، ولست بمن يحدد، وإنما جهات عدة في مقدمتها هيئة المساحة الجيولوجية، أمانة جدة، ومستشارون، ووزعت إشعارات الإزالة، وما لجنة التعديات إلا لجنة تنفيذية وردتها توجيهات بالإزالة.

• تملكت أسر في الحرازات عقاراتها بالشراء، وأخرى لا تملك مسكنا بديلا، ألا تراعون الجوانب الإنسانية في ذلك؟

ـ أرجو أن لا تزج بي في أمر لا يخصني، لدي مواقع محددة مخصصة لمشروع سد ويجب إزالتها، وإذا كان لديكم أي استفسارات يجب أن توجه للأمانة كجهة مسؤولة، أما لجنة التعديات فمهمتها مراقبة الأراضي وإزالة أي تعد وليس التعويض، واللجنة تعمل على تنفيذ أوامر سامية.

• السكان ينوون رفع دعوى ضدكم فما قولك؟

ـ أنا أتكلم عربي، هذا مشروع، هل يعجبكم تكرار كارثة جدة، صدقني لن أرضى بأن تتكرر المأساة.

• لكنهم يؤكدون بأنهم ضحايا، وأن اللجنة لم تراع الجوانب الإنسانية؟

ـ أكبر جانب إنساني أن أحميهم من الخطر، أرجو أن تنشروا إجاباتي كما هي وليس كما هو نهج بعض المحررين في حذف بعض الإجابات.

• إجاباتك ستنشر كما هي ومن حقك أن تحاسبني إذا وجدت خلاف ذلك؟

ـ دورنا حمايتكم بأمر الله، والمشاريع خصصت لحماية المنطقة، وعملنا لمصلحة سكان أحياء شرقي جدة بمن فيهم أهالي الحرازات.

• إذا من يعيد للسكان حقوقهم بعد أن اشتروا أراضي من تجار العقار قبل سنوات؟

ـ أنت الآن تتحدث معي بالمنطق، على المتضررين التقدم بشكوى ضد من غرروا بهم، لا من يعملون لصالحهم.

• هل تقصد أن يتقدموا بشكوى ضد البائعين؟

ـ نعم.

• أين كانت الجهات ذات العلاقة آنذاك، ولماذا لم تتم الإزالة في ذلك الوقت عندما اشترى المتضررون العقارات؟

ـ توجد محاكم، ولو بعت أرضا بموجب صك مزور فمن حقك أن تشتكيني، علينا أن نتبع الطرق الصحيحة، يا أخي هذا مشروع مهم، هل يتم إيقافه من أجل ٢٠ أو ٣٠ حوشا وتكون النتيجة أرواح البشر.

• والأسر التي لا تملك منازل بديلة إلى أين تذهب؟

ـ يا أخي توجه أسئلة ليس من اختصاصي الإجابة عليها.

• هل أفهم بأن لجنة التعديات تزيل دون مراعاة للجوانب الإنسانية؟

ـ أرجو أن تقول مثل هذا الكلام، وأنا لم أقل ذلك، وإجابتي هي: لجنة التعديات تنفذ أوامر سامية.

• الأوامر السامية تخص تنفيذ المشاريع أم الإزالة؟

ـ تنص على حماية الناس وإزالة الخطر، وحددت هيئة المساحة الجيولوجية المواقع، وأنهت تصاميم السد، إذا كيف سينفذ مشروع السد؟ وأتساءل عبر «عكاظ» كيف سيبنى السد دون الإزالة؟

• نتفق بأنه لا بد من الإزالة، ولكن ألا ترى بأنه من الواجب حفظ حقوق الآخرين؟

ـ حقوق الآخرين محفوظة عندما يذهبون إلى الجهة المتكفلة بها.

• ومن يؤمن السكن للأسر المتضررة إلى أن تعاد لها حقوقها؟

ـ كلجنة تعديات لدينا أوامر ننفذها وصلاحيات نعمل بموجبها، وأنظمة نطبقها، وهناك جهات أخرى في الدولة تكفل للمواطنين حقوقهم.

• المتضررون في الحرازات ذكروا لرئيس وأعضاء جمعية حقوق الإنسان بأن الأوامر السامية والتوجيهات العليا دائما تأتي في مصلحة المواطن، ويشيرون إلى أن إزالة ممتلكاتهم من قبل لجنة التعديات إجراء ضد المواطن، ماذا تقول أنت؟

ـ لو كنت مكاني في لجنة التعديات، ووردت إليك أوامر بالإزالة، وحددت المساحة الجيولوجية وحددت المواقع، وعملت الأمانة والاستشاريون التصاميم المناسبة، هل تنفذ الإزالة أم لا؟

• كمسؤول في موقعك، أدرك تماما بأن القيادة والجهات العليا تراعي الظروف الإنسانية؟

ـ الدولة تحمي المواطن حتى من نفسه، فالسكن في مجاري السيول يشكل خطرا على حياة الناس، والرسول صلى الله عليه وسلم منع الصلاة في مجاري السيول، فما بالك البناء.

• هل رفعتم للجهات العليا تقريرا تشرحون من خلاله الظروف الصعبة لبعض الأسر أثناء مباشرة الإزالة؟

ـ هذا ليس من اختصاصي، وبإمكاني إطلاعك على الأوامر، مهمتي التنفيذ، لأن تقاعسي يحملني مسؤولية أية وفيات لا سمح الله.

• المتضررون في الحرازات يطلبون مساعدة جمعية حقوق الإنسان لإقامة دعوى لمقاضاتك، ماذا تقول؟

ـ إذا كنت غلطانا سأشهد معهم ضد نفسي، لكن أعود وأكرر بأن مراعاة الظروف الإنسانية ليست من اختصاصاتي.

• لماذا لم ترفع تقريرا للجهات العليا توضح من خلاله أحوال الأسر المتضررة؟

ـ أعمل ضمن منظومة مشكلة من جهات عدة، وللعلم الأمانة عاينت الموقع على الطبيعة، وأجرت الرفع المساحي، وصحائف النزع، لذلك اسألوا الأمانة ماذا عملت، أما في ما يخصني فدوري لا ينحصر في المحاماة عن أحد، وإنما الإزالة تنفيذا للأوامر، وأعتقد بأنني لم أقصر في أداء واجباتي ومسؤولياتي.

• الجميع يتفقون على ضرورة الإزالة للتعديات ولكن وفق آلية تراعي الجوانب الإنسانية؟

ـ الموضوع خطير جدا، لا قدر الله لو حدثت كارثة لكانت النتائج وخيمة، مأساة جدة لا نريدها أن تتكرر، وكل من تأخذه العاطفة عليه أن يقف على الطبيعة بمن فيهم وسائل الإعلام ليروا حجم الضرر.

• هل بالفعل بأن لجنة تقدير التعويضات الخاصة بنزع ملكيات مسار طريق القطار ستعمل على معالجة أوضاع من أزيلت أملاكهم في الحرازات ممن يحملون وثائق شراء فقط؟

ـ لست معنيا بهذا الأمر، لكن دعني اسأل لماذا لا توضحوا للمواطن بأن الإزالة تأتي في صالح المشاريع الحيوية شرقي جدة، وتعملون على تثقيفه وتنويره في كيفية البحث عن حقوقه وإلى أين يتجه.

حقوق الإنسان تطالب السجون و العدل بآليات لتحفيز العقوبات البديلة

المصدر: جريدة الحياة الاثنين٢١ محرم ١٤٣٢ هـ - ٢٧ ديسمبر ٢٠١٠م
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/217066

جدة - «الحياة »
طالبت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان وزارة العدل والمديرية العامة للسجون بإيجاد ما سمته بـ «الآليات الواضحة لمتابعة تنفيذ الأحكام البديلة» لإنجاح هذا النوع من العقوبات يهدف لتحفيز القضاة على إصدار مثل هذه الأحكام للقضاء على التكدس الحاصل في بعض السجون السعودية.
وأكد رئيس فرع الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان في منطقة مكة المكرمة الدكتور حسين الشريف على هامش الدورة التثقيفية الأولى التي عقدتها الجمعية في محافظة جدة لأفراد وضباط سجون جدة أول من أمس (السبت) أن الدورة تأتي «لتعضيد» مطالب الجمعية السابقة عقب زيارتها للسجون في ما يتعلق بالمباني والوضع الصحي للسجناء والإعاشة داخل السجون.
وقال الشريف لـ «الحياة»: «نريد أن تكون هناك آلية تمكن القضاة وتحفزهم على استبدال عقوبات بديلة بعقوبة السجن، وأنظمة تحدد آليات تنفيذ العقوبة البديلة، ومن هي الجهة التي ستتابع تنفيذ هذه العقوبة عندما يصدرها القاضي، وضمان تحقيق العقوبة هدفها من أجل تحفيز القضاة على إصدار هذا النوع من العقوبات.»
وعن الدورة، أشار الشريف إلى أن جمعيته هدفت بها التعريف بحقوق السجين سواء في أنظمة المملكة أو تلك الأنظمة الخاصة بالاتفاقات الدولية، وتبيان آليات التعامل النفسي والسلوكي والصحي مع السجين، لافتاً إلى أن مسؤولي الدورة استقطبوا عدداً من الاختصاصيين منهم خبراء في هيئة التحقيق والادعاء العام لتسليط الضوء على نظام الإجراءات الجزائية وأطباء نفسيين في ما يتعلق بالتعامل النفسي مع السجين، إضافة إلى لجنة «تراحم» للتعريف بدورها في رعاية أسر السجناء كما تضم مستشاراً تدريبياً من مركز القانون السعودي للتدريب، للتعريف بالاتفاقات الدولية في هذا الشأن وأثر المعاملة القاسية المهينة للكرامة، إلى جانب عدد من الأطباء من وزارة الصحة للتعريف بالبيئة الصحية الملائمة والآليات الكفيلة بعدم انتقال الأمراض إلى داخل السجن وتعريف الضباط والأفراد بالجمعية ودورها والتفريق بينها وبين الهيئة.

تسكنها عائلات محدودة الدخل واللجنة تصفها بـ الأحواش المهجورة

حقوق الإنسان تطالب بتعويضات فورية لمنازل مسار قطار الحرمين

المصدر: جريدة اليوم الاثنين٢١ محرم ١٤٣٢ هـ - ٢٧ ديسمبر ٢٠١٠م العدد ١٣٧٠٤
http://www.alyaum.com/issue/article.php?IN=١٣٧٠٩&I=٨٠٧٤١٤&G=١

نهار الشمري - جدة

تدخلت جمعية حقوق الانسان بمنطقة مكة في محاولة اخيرة لوقف هدم وازالة منازل مواطنين في حي الحرازات بعد ان تجمع ٨٠ مواطنا صباح امس واطلعوا جمعية حقوق الانسان عبر جولة ميدانية في ارجاء حي الحرازات اثبتوا خلالها ان الحي ليس مجرد استراحات فقط ولكنه يحوي اسرا وعوائل امتلكت اراضي بموجب مبايعات وقاموا بإعمارها بحر مالهم.

وطالب رئيس جمعية حقوق الإنسان في منطقة مكة المكرمة الدكتور حسين الشريف، الجهات المختصة بتشكيل لجنة عاجلة لتعويض المنازل المهددة بالإزالة في حي الحرازات شرقي جدة.

وقال ان حي الحرازات ليس مجرد استراحات كما اشيع مؤخرا ولكنها بالفعل منازل لمواطنين تأوي عوائل كبيرة، مبينا ان الجمعية ستتواصل مع إمارة منطقة مكة المكرمة وأمانة جدة لوقف عمليات الإزالة بشكل فوري وحصر المنازل وتقييم الوضع والبحث عن بدائل لهولاء المواطنين.

وكشف د. الشريف خلال جولته الميدانية وأعضاء جمعية حقوق الإنسان أن الجولة أوضحت ان سكان المنازل المهددة بالإزالة عائلات سعودية من ذوي الدخل المحدود ودفعتهم الحاجة الماسة إلى السكن في هذه المنطقة وطالب الجهات ذات الاختصاص بضرورة الإسراع في المنح والقروض.

من جهته أكد المتحدث نيابة عن حي الحرازات عبدالله الغامدي ان الاهالي مستعدون لاثبات كافة مستنداتهم ومخططاتهم المعتمدة من امانة جدة وبلدية ام السلم التي قامت بتخطيطها لهم وسفلتتها وادخال الكهرباء لها، موضحا انهم مستعدون ايضا لتسليم مفاتيح منازلهم مقابل تثمين عقاراتهم المهددة بالازالة وبين أن الأهالي توجهوا للدكتور هاني أبو رأس أمين جدة لطرح حلول عاجلة تجاه مصيرهم الا أنه رفض مقابلتهم واكتفى موظفوه بتقديم خطاب للاطلاع عليه.

وكشفت جولة جمعية حقوق الإنسان في منطقة مكة المكرمة عن ظهور العديد من الحالات الإنسانية التي أكدت شراءها قطع أراض قبل عام ١٤١٣هـ وبناء منازل لهم لإسكان عوائلهم وبعض العائلات السعودية أولياء أمورها كبار في السن متقاعدون من جهات حكومية وأمنية اخذوا حصاد تقاعدهم الامر الذي اظهرهم من منازل مستأجرة وسط المدينة ولجوئهم الى تلك الاحياء لشراء القطع بأوراق ومبايعات وبناء مساكن لهم، وشملت الجولة المنازل التي قامت لجنة التعديات في محافظة جدة بإزالتها دون وقت كاف.

حقوق الإنسان تطالب بتعويض ملاك منازل جدة المهددة بالإزالة

المصدر: جريدة الاقتصادية الاثنين٢١ محرم ١٤٣٢ هـ - ٢٧ ديسمبر ٢٠١٠م
http://www.aleqt.com/٢٧/١٢/٢٠١٠/article_٤٨٣٦٨٠.html

يحيى الحجيري من جدة

في تدخل عاجل من جمعية حقوق الإنسان في منطقة مكة المكرمة في قضية المنازل المهددة بالإزالة المعترضة لمسار قطار الحرمين في حي الحرزات شرقي جدة، وقفت الجمعية ميدانيا أمس، على المواقع المهددة بالإزالة، منكرة كافة أعمال لجان التعديات في إزالة المباني دون حفظ كرامة وحقوق الإنسان، مشيرة إلى الالتزام بقوانين وأنظمة ولوائح تحافظ على حقوق الإنسان. وأكدت الجمعية أن الجهات المختصة لم تقم بتوعية المواطنين وإخطارهم بأن هذه المنازل داخل نطاق مشاريع تنموية يجري تنفيذها لإيجاد البدائل لهم، مشيرة إلى أن قاطني هذه المخططات منذ عام ١٤١٨هـ أعطتهم الجهات الرسمية كافة تصاريح البناء والكهرباء.

وأوضح الدكتور حسين الشريف رئيس جمعية حقوق الإنسان في منطقة مكة المكرمة، أن الجمعية طالبت الجهات المختصة بتشكيل لجنة لتعويض ملاك المنازل المهددة بالإزالة في حي الحرازات شرقي جدة، مشيرا إلى أن الجمعية ستتواصل مع إمارة منطقة مكة المكرمة وأمانة جدة لوقف عمليات الإزالة بشكل فوري وحصر المنازل وتقييم الوضع والبحث عن بدائل لهؤلاء المواطنين. من جهته، أكد الدكتور فهد السلمي المتحدث باسم حي الحرزات شرقي جدة، أن الأهالي مستعدين لإثبات كافة مستنداتهم ومخططاتهم المعتمدة من قبل أمانة جدة وبلدية أم السلم التي قامت بتخطيطها لهم، وأنهم مستعدون لتسليم مفاتيح منازلهم مقابل تثمين عقاراتهم المهددة بالإزالة. ويغلب على قاطني المنازل المهددة بالإزالة أسر سعودية من ذوي الدخل المحدود ممن دفعتهم الحاجة الماسة إلى السكن في هذه المناطق.

وكيل إمارة نجران وجه بتشكيل لجنة للتحقيق في أسباب الوفاة

والد الطفل رفض استلام الجثة لحين معرفة المتسبب

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء٢٢ محرم ١٤٣٢ هـ - ٢٨ ديسمبر ٢٠١٠م العدد ٣٤٨٧
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/٢٠١٠١٢٢٨/Con٢٠١٠١٢٢٨٣٩١١٥٣.htm

قائد آل جعرة - نجران

رفض مواطن البارحة الأولى، تسلم جثة طفله عوض البالغ من العمر سنة من إدارة مستشفى الولادة والأطفال في منطقة نجران مطالبا بتشكيل لجنة مختصة للكشف على جثة طفله وتشريحها للتأكد من الأسباب الحقيقية المؤدية للوفاة.

وتقدم مبارك سعيد آل فطيح بشكوى رسمية إلى إمارة المنطقة طالب من خلالها تشكيل لجنة مختصة للتحقيق مع صحة نجران والتأكد من الأسباب الحقيقية التي أدت إلى وفاة طفله، مؤكدا بأن وكيل إمارة منطقة نجران محمد بن فهد بن سويلم، وعد بتشكيل لجنة عاجلة للتحقيق مع المتسببين في وفاة ابنة وإعطائه حقه.

وأوضح آل فطيح أنه شاهد جسد طفله الذي تعرض للعبث، إذ اتضح أن هناك فتحات في رجليه بطول ٣ سم، إضافة إلى وجود عدة ثقوب في رأسه ناتجة عن إدخال حقن بطريقة عبثية ـ على حد وصفه ـ.

وأضاف المواطن آل فطيح أن المدير الطبي في المستشفى أكد له بأن طفله تعرض إلى تجلط دم ناتج عن مضاعفات، متعهدا بفتح التحقيق لكشف الأسباب الحقيقية في المضاعفات الطبية، وبرر المدير الطبي موقف المستشفى بأن الذنب هو ذنب وزارة الصحة التي لم تجلب أطباء ذا كفاءة.

وذكرت مصادر طبية في المستشفى أن إحدى الممرضات أخطأت في حقن الطفل عوض بإبرة وضعتها في الشريان بدلا من الوريد، ما أدى إلى دخول الطفل في غيبوبة تامة وتعرضه إلى مضاعفات طبية ساهمت في وفاته.

شؤون نجران الصحية لا تزال تلتزم الصمت حيال القضية، ورفض مديرها التجاوب مع خطاب «عكاظ» الموجه إليه، المتضمن طلب معلومات عن الحالة.

في المقابل، أوضح نائب رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان الدكتور صالح بن محمد الخثلان، أن الجمعية كلفت عضوها المتواجد في منطقة نجران بإعداد تقرير مفصل عن وضع المستشفى.

باصبرين لـ الحياة: لم نُزل منازل الحرازات ... وحقوق الإنسان تسرعت

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء٢٢ محرم ١٤٣٢ هـ - ٢٨ ديسمبر ٢٠١٠م
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/217480

جدة - عبدالعزيز آل صحفان

استغرب رئيس لجنة التعديات ومراقبة الأراضي في محافظة جدة المهندس سمير باصبرين من الطريقة التي اعترض بها أهالي حي الحرازات (شرق مدينة جدة) على الإزالة ومناشدتهم لجمعية حقوق الإنسان في المنطقة لوقف عمليات الإزالة، وتساءل: «هل يحق لجمعية حقوق الإنسان التدخل لوقف المشاريع التي تحمي الناس من خطر السيول؟«، مضيفاً: «كان من المفترض أن تخاطب جمعية حقوق الإنسان اللجان المختصة بالمشروع التطويري للمنطقة والحصول على معلومات وافية عن أسباب الإزالة قبل الخروج لوسائل الإعلام والتحدث عن السلبيات حول هذه المسألة، خصوصاً أن هناك أمراً يقضي بضرورة إكمال المشروع التطويري في منطقة خط الشرق السريع وإزالة جميع المواقع التي تعترض إكمال المشروع». مبيناً أن للجنة التعديات تخويلاً بإزالة جميع التعديات الموجودة في مجاري السيول أو في مواقع إنشاء المشاريع.

وفيما أكد باصبرين عدم إزالة أي منزل داخل الحي، قال لـ «الحياة»: «المواقع المزالة في الحي المعني عبارة عن عقوم ترابية وأحواش مظلمة وبعض الاستراحات التي تعترض إقامة السدود في المشروع التطويري الذي تشهده منطقة شرق الخط السريع»، لافتاً إلى أن عملية إزالة المنازل ستكون خلال المرحلة الأخيرة من عميات الإزالة بعد إشعار السكان بضرورة إخلاء المنازل قبل تلك العمليات.

وتابع: «تكون عمليات الإزالة في شكل مباشر للأراضي والمباني المعتدى عليها التي لا يملك أصحابها صكوك تملك، وفي حال امتلاك صكوك ملكية لأماكن واقعة على مجرى سيل أو موقع تنفيذ مشروع فيتم عمل صحائف نزع ملكية للمواطن بهدف تعويضه عن ممتلكاته من قبل الجهة النازعة.«

وعن وجود أي اعتراضات أو تجمع من المواطنين لوقف أي عمليات إزالة في المستقبل، أكد رئيس لجنة التعديات أنه ستتم الاستعانة بقوات الأمن المختلفة للتصدي لأي عمليات اعتراضات أو منع لإزالة أي موقع، إضافة إلى أنه ستتم الاستعانة بحارسات أمن) سجانات) لإخراج النساء والأطفال من المواقع حال بقائهن داخل المواقع المزالة وقت تنفيذ قرار الإزالة، مشدداً على أن المناطق التي ستطاولها عمليات الإزالة لا تساوي أرواح الناس التي ذهبت في كارثة جدة السابقة والعمل الحالي مستمر للحفاظ على أرواح سكان المواقع المعتدى عليها.

ومضى بالقول: «جميع المواقع التي حددتها «أمانة جدة» وهيئة المساحة «الجيولوجية «تضررت كثيراً من السيول التي اجتاحت مدينة جدة قبل عامين وبقاؤها يشكل خطراً على ساكنيها، لافتاً إلى أن أمانة جدة عقدت ورش عمل عدة خرجت بتوصيات عدة رفعتها للجهات العليا التي أمرت بدورها بعمليات الإزالة في المواقع المعنية .

وفيما لم يحدد وقتاً زمنياً للانتهاء من عمليات الإزالة كافة في منطقة شرق الخط السريع، أكد باصبرين أن اللجنة تعمل في شكل مستمر للانتهاء من الأولويات المحددة لعملها، إذ تتواصل عمليات الإزالة للمرحلة الحالية داخل الأودية التي تعترض مشاريع إقامة السدود في المنطقة.

وأشار إلى أنه بقيت ١٦ موقعاً تعترض مسار طريق قطار الحرمين تم فصل التيار الكهربائي عنها توطئة لبدء عمليات الإزالة فيها، في الوقت الذي تم فيه الانتهاء من تسليم ١٠٠ موقع أزيلت في فترات سابقة.

تنظمه مدينة الملك فهد الطبية غداً الأربعاء

مختصون صحيون يناقشون حقوق المرضى وتوعيتهم بالأنظمة القانونية

المصدر: جريدة الجزيرة الثلاثاء٢٢ محرم ١٤٣٢ هـ - ٢٨ ديسمبر ٢٠١٠م
http://www.al-jazirah.com/٢٠١٠١٢٢٨/fe١٥.htm

الجزيرة - أحمد القرني

يناقش مختصون في الشأن الطبي غداً الأربعاء ٢٣ محرم قضية حقوق المريض، وذلك خلال اللقاء العاشر لمنتدى القيادات الصحية الذي سيُقام بقاعة الاحتفالات الكبرى بمدينة الملك فهد الطبية.

وأوضح المدير العام التنفيذي لمدينة الملك فهد الطبية الدكتور عبدالله العمرو أن اختيار عنوان اللقاء (واقع حقوق المريض والأفاق المستقبلية) يأتي باعتبار أن حقوق المرضى تُعدّ إحدى الركائز الأساسية في تقديم الخدمات الصحية، والوعي بهذا الجانب يساهم في رفع كفاءة الخدمة وسلامة المريض، إضافة إلى تنظيم علاقة الطبيب بالمريض والمريض بالطبيب، وحفظ حقوق المريض من جهة، والفريق الصحي من جهة أخرى.

وبيّن العمرو أن لوائح حقوق المريض تُعدّ جزءاً مهماً من شروط اعتماد المستشفيات والمؤسسات الصحية؛ وبالتالي تعدّ جزءاً من عملية الجودة الشاملة. مضيفاً أن اللقاء سيشارك فيه عدد من المتخصصين في هذا المجال، وسيركز على محور النظام الصحي وعلاقته بحقوق المريض، إضافة إلى جانب وعي المريض بحقوقه ومدى التزامه بواجباته ومسؤولياته. أما المحور الأخير في اللقاء فسيركز على دور مؤسسات المجتمع في التوعية بحقوق المريض وواجباته ومسؤولياتها تجاه التطبيق لهذه الحقوق والواجبات.

وزاد: «يناقش اللقاء الجانب الإنساني والقانوني والطبي والأكاديمي والتنظيمي، وكلنا أمل بأن يقود هذا العمل نحو مزيد من تطوير الأفكار وفاعلية الأداء، وأن يسهم في تكوين قاعدة معرفية تفيد الجمهور والمتخصصين على حد سواء».

وأوضح العمرو أن منتدى القيادات الصحية في مرحلته الأولى استضاف شخصيات قيادية كان لها تجارب كبيرة وإسهامات فاعلة في المجال الصحي، وساهم ذلك في نقل هذه الخبرات والتجارب وتبادل الأفكار والمعلومات. مبيناً أن منتدى القيادات الصحية من أبرز اللقاءات التي تنظمها المدينة الطبية إيماناً منها بالمهام والمسؤوليات الجليلة في مجال الرعاية الطبية، والتواصل البنّاء، والدور التوعوي والتثقيفي الصحي لشرائح المجتمع كافة، إضافة إلى التعرف على التجارب الإدارية القيادية في المجال الصحي، ومن ثم الإسهام في تبادلها بين العاملين في المجال الصحي.

الجدير بالذكر أن ضيوف المنتدى في اللقاء العاشر هم كل من: الدكتور مفلح القحطاني رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان وعضو هيئة التدريس بجامعة الملك سعود والدكتور محمد الخشيم وكيل وزارة الصحة للتخطيط والتطوير والدكتور محمد الخازم العميد المشارك الأول لكلية العلوم الطبية التطبيقية بجامعة الملك سعود للعلوم الصحية بالرياض.

في لقاء تنظمه مدينة الملك فهد الطبية

مختصون صحيون يناقشون حقوق المرضى.. الأربعاء

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء٢٢ محرم ١٤٣٢ هـ - ٢٨ ديسمبر ٢٠١٠م العدد ١٥٥٢٨
http://www.alriyadh.com/2010/12/28/article589706.html

الرياض - محمد الغنامي

يناقش مختصون في الشأن الطبي يوم غد الأربعاء قضية حقوق المريض وذلك خلال اللقاء العاشر لمنتدى القيادات الصحية الذي سيقام بقاعة الاحتفالات الكبرى بمدينة الملك فهد الطبية .

وأوضح المدير العام التنفيذي لمدينة الملك فهد الطبية الدكتور عبدالله العمرو أن اختيار عنوان اللقاء (واقع حقوق المريض والأفاق المستقبلية) يأتي باعتبار أن حقوق المرضى تعد إحدى الركائز الأساسية في تقديم الخدمات الصحية والوعي بهذا الجانب يساهم في رفع كفاءة الخدمة وسلامة المريض، إضافة إلى تنظيم علاقة الطبيب بالمريض والمريض بالطبيب، وحفظ حقوق المريض من جهة والفريق الصحي من جهة أخرى .

وبين العمرو أن لوائح حقوق المريض تعد جزءاً مهماً من شروط اعتماد المستشفيات والمؤسسات الصحية وبالتالي جزء من عملية الجودة الشاملة مضيفا أن اللقاء سيشارك فيه عدد من المتخصصين في هذا المجال وسيركز في محور النظام الصحي وعلاقته بحقوق المريض، إضافة إلى جانب وعي المريض بحقوقه ومدى التزامه بواجباته ومسئولياته، أما المحور الأخير في اللقاء فيركز في دور مؤسسات المجتمع في التوعية بحقوق المريض وواجباته ومسئولياتها تجاه التطبيق لهذه الحقوق والواجبات .

وزاد: "يناقش اللقاء الجانب الإنساني والقانوني والطبي والأكاديمي والتنظيمي وكلنا أمل أن يقود هذا العمل نحو مزيد من تطوير الأفكار وفاعلية الأداء، وأن يسهم في تكوين قاعدة معرفية تفيد الجمهور والمتخصصين على حد سواء ."

وأوضح العمرو أن منتدى القيادات الصحية في مرحلته الأولى استضاف شخصيات قيادية كان لها تجارب كبيرة وإسهامات فاعلة في المجال الصحي وساهم ذلك في نقل هذه الخبرات والتجارب وتبادل الأفكار والمعلومات، مبينا أن منتدى القيادات الصحية من أبرز اللقاءات التي تنظمها المدينة الطبية إيماناً منها بالمهام والمسؤوليات الجليلة في مجال الرعاية الطبية، والتواصل البناء، والدور التوعوي والتثقيفي الصحي لكافة شرائح المجتمع، إضافة إلى التعرف إلى التجارب الإدارية القيادية في المجال الصحي، ومن ثم الإسهام في تبادلها بين العاملين في المجال الصحي .

الجدير بالذكر أن ضيوف المنتدى في اللقاء العاشر هم كل من: الدكتور مفلح القحطاني رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان وعضو هيئة التدريس بجامعة الملك سعود والدكتور محمد الخشيم وكيل وزارة الصحة للتخطيط والتطوير والدكتور محمد الخازم العميد المشارك الأول لكلية العلوم الطبية التطبيقية بجامعة الملك سعود للعلوم الصحية بالرياض.

دخلت المستشفى فطلقها وحرمها من أبنائها

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء٢٢ محرم ١٤٣٢ هـ - ٢٨ ديسمبر ٢٠١٠م العدد ٣٤٨٧
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/٢٠١٠١٢٢٨/Con٢٠١٠١٢٢٨٣٩١٢٧٣.htm

خالد الجابري - المدينة المنورة

تدخلت جمعية حقوق الإنسان في المدينة المنورة لصالح مواطنة طلقها زوجها أثناء فترة تنويمها في أحد المستشفيات.

ورفعت الزوجة شكوى إلى الجمعية تفيد فيها بأن زوجها المتسبب في إصابتها بالضغط والسكر، «المرضان اللذان أدخلت المستشفى على إثرهما»، وأضافت أن كثرة المشاكل والضرب والتحقير والغبن لها أدى لتدهور حياتها الصحية.

وأشارت الزوجة إلى أنها أنجبت خمسة أبناء وعند دخولها للمستشفى حرمها من رؤيتهم، رغم أنه ليس لها أقرباء في المدينة المنورة.

وأضافت أنها طلبت من حقوق الإنسان التدخل في قضيتها ومساعدتها في الوصول إلى أقربائها للوقوف معها ضد تصرفات زوجها الذي أسرف في إهانتها.

من جهته، أوضح المشرف على فرع جمعية حقوق الإنسان في المدينة المنورة الدكتور محمد بن شديد العوفي، أن عضوة الجمعية شرف القرافي زارت المواطنة في المستشفى ووجدتها في حالة نفسية يرثى لها لا سيما وأنه لا أقرباء لها في المدينة، ومصابة بالضغط والسكر.

وأضاف أن الجمعية تسعى لحل قضية هذه المواطنة وإيصال رسالتها لأسرتها من أجل التواصل معها، مشيرا إلى أن المواطنة تعيش في المستشفى في وضع نفسي سيئ نتيجة حرمانها من أولادها وورقة الطلاق التي صدمت وهي تتلقاها من منسوبي المستشفى.

مطلقة المدينة صاحبة المنزل الشعبي المستغل من ٥ شبان لـ عكاظ:

الخوف منعني من إبلاغ الجهات الأمنية طوال عامين

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء٢٢ محرم ١٤٣٢ هـ - ٢٨ ديسمبر ٢٠١٠م العدد ٣٤٨٧
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/٢٠١٠١٢٢٨/Con٢٠١٠١٢٢٨٣٩١١٣٦.htm

ماجد الصقيري - المدينة المنورة

كشفت لـ«عكاظ» مطلقة المدينة المقبوض عليها بتهمة إيواء شبان في العقد الثاني من العمر يتسللون ليلا إلى منزلها للسهر وتعاطي الخمور والمخدرات، وقبضت عليهم الجهات الأمنية («عكاظ» - ١٤٣٢/١/٢٠هـ)، عن تعرضها على مدى عامين كاملين لاعتداءات متكررة من مجموعة من الشبان ما جعل الهلع والخوف يدب في داخلها، ومنعها إبلاغ السلطات الأمنية.

وأوضحت مطلقة المدينة أن وجود أحد أقاربها وأصدقاء أخيها غير الشقيق ضمن الشبان الخمسة المضبوطين، دفعها إلى تحمل الاعتداء على منزلها، مشيرة إلى أنه في حال علم والدها بوجود اعتداء على المنزل سيطردها منه، ويجبرها على العيش في منزله، والتعرض لأنواع من الذل والقهر على يد زوجته وابنها (أي أخيها غير الشقيق).

وتضيف «سكنت قبل أعوام في منزل والدي، وتعرضت لاعتداءات من قبل زوجة والدي وأخي غير الشقيق، وتهديد من والدي بتزويجي برجل ستيني، وتسليم طفلتي إلى والدها».

وبينت مطلقة المدينة أن الشرطة تمكنت من فك سلاسل «قيدني بها والدي قبل ثلاثة أعوام لمنعي من الخروج من المنزل، بعد أن ضربني على جسمي بقطعة حطب عدة مرات».

وأفادت مطلقة المدينة بأنها لجأت إلى هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر بعد أن تخلى عنها والدها «وطلبت منهم مساعدتي وإيجاد فرصة عمل لي حتى أتمكن من توفير مصروفي أنا وطفلتي».

وقالت مطلقة المدينة إن والدها زوجها في سن الـ١٤ عاما لرجل في العقد الرابع لرغبة شقيق والدها الزواج من شقيقة الرجل الذي تقدم لخطبتها، معتبرة أن ما حدث مقايضة.

وأضافت «تعرضت بعدها إلى عمليات جراحية في مستشفى خاص لتهيئتي للزواج على مدى ثلاثة أعوام، وأنجبت من زواجي الأول أولى بناتي التي تبلغ حاليا ١٧ عاما ولم أتمكن من رؤيتها إلا لمرات محدودة ولا يوجد أي اتصال بيني وبينها الآن، وتزوجت بعد ذلك ثلاث مرات انتهت جميعها بالطلاق بعد تدخل زوجة والدي في حياتي، وسعيها للتفرقة بيني وبين أزواجي».

وأنجبت مطلقة المدينة في زيجاتها الثلاث الأخرى ثلاث فتيات؛ ابنة في سن الـ١٣ حاليا وتعيش مع والدها، وطفلة لم تتجاوز سن الرابعة من زوجها الرابع هي من كانت تعيش معها في المنزل الشعبي.

وتحدثت مطلقة المدينة عن محاولة زوجها الرابع إجهاضها أثناء حملها بابنتها ذات الأربعة أعوام بمعاونة زوجة والدها، لكنها قفزت من نافذة غرفة في الطابق الثاني من منزل زوجها الرابع مستخدمة غطاء سرير.

وأشارت إلى أن زوجها الرابع تقدم بدعوى حضانة في المحكمة العامة في المدينة المنورة للحصول على طفلتها، إذ احتوت شكواه على أنها تعاني من خلل سلوكي، وإصابتها بمرض الصرع، وعدم قدرتها على تربية الطفلة.

يشار إلى أن شعبة التحريات والبحث الجنائي في شرطة المدينة المنورة أسقطت البارحة الأولى خمسة شبان في العقد الثاني من العمر، اعتادوا التسلل إلى منزل مواطنة مطلقة تسكن في أحد الأحياء الشعبية شمالي المدينة، واستخدام المنزل في قضاء سهراتهم حتى الصباح، وشرب الخمور وتعاطي المخدرات داخل فناء المنزل.
واعتاد الشبان التسلل إلى فناء المنزل على مدى عامين كاملين في فترات متقطعة أثناء غياب صاحبته في النهار، وكذلك في أوقات متأخرة من الليل أثناء نومها داخل المنزل، وسرقة عدد من محتويات المنزل.
ولجأت صاحبة المنزل إلى الجهات الأمنية أخيرا، بعد أن وصل الأمر إلى محاولات متكررة من قبل المتهمين بالاعتداء عليها والتحرش بها، واستغلال مرافق المنزل ومحتوياته بشكل أوسع في سهراتهم.

.. وحقوق الإنسان تنتظر شكوى رسمية

ماجد الصقيري ـ المدينة المنورة

أوضحت رئيسة القسم النسائي في جمعية حقوق الإنسان في المدينة المنورة شرف القرافي أنها تنتظر من مطلقة المدينة تقديم شكوى رسمية في مقر الجمعية لتتمكن الجمعية من التواصل مع جهات الاختصاص ومتابعة الحالة. وعند سؤال «عكاظ» عن إمكانية إرسال وفد من الجمعية إلى منزل المطلقة للوقوف على حالها، قالت القرافي إنه لا يمكن ذلك إلا بعد تقديم شكوى رسمية، وأنه في حال عدم تمكنها من القدوم إلى مقر الجمعية فيتوجب عليها تفويض من تستطيع لتقديم الشكوى بالنيابة عنها.

مختصون يناقشون حقوق المرضى في منتدى القيادات الصحية

المصدر: جريدة الوطن الثلاثاء٢٢ محرم ١٤٣٢ هـ - ٢٨ ديسمبر ٢٠١٠م
http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=٣٤٩٥٧&CategoryID=٥

الرياض :محمد العواجي ٢٠١٠-١٢-٢٨ ١:٢٩ AM

يناقش مختصون في الشأن الطبي قضية حقوق المريض، وذلك خلال اللقاء العاشر لمنتدى القيادات الصحية الذي سيقام غداً في قاعة الاحتفالات الكبرى بمدينة الملك فهد الطبية.

وأوضح المدير العام التنفيذي لمدينة الملك فهد الطبية الدكتور عبدالله العمرو أن اختيار عنوان اللقاء "واقع حقوق المريض والآفاق المستقبلية" يأتي باعتبار أن حقوق المرضى تعد إحدى الركائز الأساسية في تقديم الخدمات الصحية، مؤكدا أن الوعي بهذا الجانب يساهم في رفع كفاءة الخدمة وسلامة المريض، إضافة إلى تنظيم علاقة الطبيب بالمريض والمريض بالطبيب، وحفظ حقوق المريض من جهة والفريق الصحي من جهة أخرى.

وبين العمرو أن لوائح حقوق المريض تعد جزءاً مهماً من شروط اعتماد المستشفيات والمؤسسات الصحية، وبالتالي جزء من عملية الجودة الشاملة، مضيفاً أن اللقاء سيشارك فيه عدد من المتخصصين في هذا المجال، وسيركز على محور النظام الصحي وعلاقته بحقوق المريض، إضافة إلى جانب وعي المريض بحقوقه ومدى التزامه بواجباته ومسؤولياته، أما المحور الأخير في اللقاء، فيركز على دور مؤسسات المجتمع في التوعية بحقوق المريض وواجباته ومسؤولياتها تجاه التطبيق لهذه الحقوق والواجبات، موضحاً أن اللقاء سيناقش الجانب الإنساني والقانوني والطبي والأكاديمي والتنظيمي، وكلنا أمل أن يقود هذا العمل إلى مزيد من تطوير الأفكار وفاعلية الأداء، وأن يسهم في تكوين قاعدة معرفية تفيد الجمهور والمتخصصين على حد سواء."

يذكر أن ضيوف المنتدى في اللقاء العاشر هم كل من: رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان وعضو هيئة التدريس بجامعة الملك سعود الدكتور مفلح القحطاني، ووكيل وزارة الصحة للتخطيط والتطوير الدكتور محمد الخشيم، والعميد المشارك الأول لكلية العلوم الطبية التطبيقية بجامعة الملك سعود للعلوم الصحية بالرياض الدكتور محمد الخازم.

أبها: لا آثار تعذيب على جسد الخادمة الميتة

المصدر: جريدة شمس الثلاثاء ٢٢ محرم ١٤٣٢ هـ - ٢٨ ديسمبر ٢٠١٠م العدد ١٨١٣
http://www.shms.com.sa/html//story.php?id=١١٩٨٥٠

أبها. محمد موسى

كشف الفحص الطبي الأولي عن عدم تعرض الخادمة التي أحضرت جثتها عصر أمس الأول إلى طوارئ مستشفى عسير، لأذى جسدي، وأن وفاتها حدثت قبل ساعات من وصول جثتها إلى المستشفى بواسطة ثلاثة شبان مجهولي الهوية.

ولا تزال الجهات الأمنية بشرطة عسير تواصل تحقيقاتها الأمنية ومتابعتها لكشف هوية الخادمة والشباب الذين أوصلوا جثتها. فيما ذكرت مصادر أن الخادمة إندونيسية وأن وفاتها كانت طبيعية وأن الشرطة ستذيع بيانا خلال اليومين المقبلين توضح فيه تفاصيل القضية.

إلى ذلك أبدى حقوقيون بالمنطقة أسفهم الشديد لوقوع هذه الحادثة التي تعد الثانية في عسير في فترة قصيرة جدا. وقال رئيس جمعية حقوق الإنسان بعسير الدكتور على الشعيبى إن القضية أمنية والشرطة قادرة على حلها وكشف الحقيقة كاملة. مشيرا إلى أنهم سيتدخلون فقط عندما يتلقون شكوى من أسرة الخادمة أو من سفارتها.

أما الخبير في علم النفس محمد سعيد فذكر أن وقوع مثل هذه الحادثة بعد قضية الخادمة المقتولة، أمر خطير وسلوك اجتماعي قبيح ومظهر يسيء كثيرا للمجتمع، وعلى الجهات المختصة التصدي له بحزم.

وكانت «شمس» نشرت أمس خبر نقل ثلاثة شبان في نحو الرابعة والنصف عصرا، خادمة على سيارة صغيرة إلى طوارئ مستشفى عسير المركزي في أبها، وأنزلوها على سرير الإنعاش، فيما طلب أحدهم من عمال النظافة نقلها للداخل ريثما يوقف سيارته في المواقف المخصصة، إلا أنه هرب قبل أن يكتشف الأطباء أن الخادمة ميتة.

مركز النقاهة بجدة يحتضر.. والمدير لـ المدينة: اسألوا البواب

المصدر: جريدة المدينة الاربعاء٢٣ محرم ١٤٣٢ هـ - ٢٩ ديسمبر ٢٠١٠م العدد ١٧٤١٦
http://www.al-madina.com/node/٢٨٠٨٢٥

أنور السقاف – جدة

المعروف عن مراكز النقاهة في أي مكان في العالم أنها تكون أشبه بمركز ترفيهي يحتوي مساحات خضراء مفتوحة وتتوفر به وسائل الترفيه والتسلية كافة بما يؤمن حياة كريمة لنزلائه الذين يعانون من مآسٍ متعددة، وبخاصة أنهم من كبار السن والمصابين بأمراض مزمنة تقتضي رعاية طبية متخصصة ومستمرة، وبعضهم هجرهم أبناؤهم أو أنهم لا عائل لهم، إلا أن ما يحدث في مركز النقاهة بمحافظة جدة يخالف ذلك تمامًا، بل قد يصفه البعض بأنه لا يمكن أن يكون مركزًا للنقاهة بدءًا بمبناه الذي يشبه إلى حد كبير الثكنات العسكرية، مرورًا بغياب المساحات الخضراء ووسائل الترفيه وانتهاءً بسوء المعاملة حسب عدد من النزلاء.

"المدينة" تجولت داخل أروقة المركز ورصدت العديد من الملاحظات والسلبيات التي لا تساعد على تقديم الخدمة المطلوبة على الوجه الأكمل، والتقت عددًا من النزلاء واستمعت إلى معاناتهم في ظل هذا الواقع. ورغبة منا في الاستماع إلى وجهة النظر الأخرى حرصنا على الالتقاء بمدير المركز، وظللنا نتردد عليه على مدى ثلاثة أيام متتالية ولكنه لم يكن متواجدًا في مكتبه، وحين وصلنا إليه عبر الهاتف عن طريق مساعده بعد كل هذه المعاناة فوجئنا به يمتنع عن التجاوب معنا، وليته اكتفى بذلك، بل زاد عليه "إذا أردتم أي معلومات يمكنكم أخذها من بواب المركز".

مبنى متهالك

وطالب عدد من النزلاء الذين تحدثوا لـ "المدينة" بنقل المركز إلى موقع آخر مناسب، مشيرين إلى رداءة المبنى الحالي وعدم توفر وسائل الراحة ومساحات خضراء مفتوحة للتنزه والترفية الحر في الهواء الطلق.

وقال احدهم (فضل عدم ذكر اسمه) إن العاملين في المركز بحاجة إلى دورات متخصصة في التعامل مع كبار السن واصحاب الحالات الخاصة من المرضى الذين يقضون فترة النقاهة داخل جدران هذا المبنى الذي وصفه بـ "المتهالك"، فيما طالب آخر بسرعة اتخاذ تدابير مناسبة للنقل من هذا المبنى الذي تنتشر فيه الحشرات بشكل لافت للنظر.

وأضاف: أن العاملين في المركز يقومون بين الوقت والآخر برش المبيدات الحشرية دون اتخاذ الاحتياطات المناسبة والتنسيق المسبق مع المرضى مما يسبب الكثير من المتاعب لكبار السن من النزلاء.

تسول على كرسي متحرك

وعلى كرسي متحرك كان احد المرضى من كبار السن يتسول بطاقة شحن، وعندما استوضحنا الامر منه أفاد انه يعاني من هجر أهله ويريد البطاقة من أجل الاتصال عليهم، عندها وعدته بتوفيرها له، ودلفت إلى غرف الدور الاول دون أن يمنعني احد، حيث شاهدت عددًا من أنابيب الاكسجين في الممر اضافة إلى أسرة مهملة مكدسة داخل إحدى الغرف.

حوار المعاناة

والتقيت باثنين من المرضى يتبادلان أطراف الحديث على سريريهما، دخلت معهما في حوار حول معاناتهما في هذا المركز فأفادا أنهما يعانيان من شح المياه في بعض الاحيان، مشيرين إلى أن ذلك الشح بسبب مغسلة تجارية تستنزف كميات كبيرة من المياه على حساب توفيرها للمرضى.

انتقلت بعدها إلى مقر المغسلة لاستيضاح الامر وبالحديث مع العامل الآسيوي أكد صحة ما ذكره النزيلان، وزاد عليهما أنهم يقومون بدفع رسوم مالية شهرية لادارة المركز من أجل توفير المياه.

خذوا ما تريدون من البواب

عدت مرة آخرى إلى داخل المركز من أجل الالتقاء بالمدير ولكن مدير مكتبه أفاد بأنه في اجتماع خارجي، ترددت عليه على مدى ثلاثة أيام ولكنه لم يكن موجودًا في مكتبه، وبعد طول انتظار تمكنت من الوصول إليه هاتفيًا من خلال مساعده الدكتور عبدالكريم الاعمى، وبالحديث معه وطلب الاستيضاح لبعض الملاحظات وإلقاء مزيد من الضوء على جهود

المركز في ظل كل هذا النقص وسوء المبنى، اعتذر عن الادلاء بأي تصريح قبل أن نحصل على موافقة خطية من مدير مستشفى الملك فهد، وتقديم تعريف من جهة العمل، غير أنه اعترف بسوء امكانيات المبنى المستأجر الحالي، فجاء رده على غير المتوقع من إنسان في موقع المسؤولية حيث قال: "بامكانكم اخذ المعلومات التي تريدونها من بواب المركز او احد المرضى".

وشهد شاهد من أهله

الى ذلك أفاد مصدر في مركز النقاهة بجدة بأن هناك شكاوى من بعض ذوي المرضى المنومين في المركز بشأن عدد من الملاحظات مثل سوء النظافة او سوء المعاملة من قبل الطاقم التمريضي، اضافة إلى قدم المبنى الحالي رغم أنه المركز الوحيد في جدة، مشيرًا إلى أن تلك الملاحظات يتم أخذها بعين الاعتبار والحرص على علاجها بكل السبل الممكنة حسب الامكانات الموجودة والمتوفرة.

شكوى لوزارة الصحة

وابان المصدر أن احد اقرباء نزيل في المركز تقدم بالفعل بشكوى رفعها لوزارة الصحة، وتم تشكيل لجنة من الصحة وحقوق الآنسان والامارة للتحقق من صحة الشكوى، وحضرت اللجنة إلى مقر المركز وحققت مع العاملين والطاقم التمريضي واطلع أعضاؤها خلال الجولة التفتيشية على جميع مرافق المركز وسير العمل فيه، إلا أن هذه الشكوى كان مصيرها الحفظ بعد أن تبين للجنة مبالغة الشاكي.

مبنى جديد مستأجر أيضًا

وأوضح أن المركز الآن بصدد الآنتقال إلى مبنى آخر مجاور لمبنى مستشفى الملك عبدالعزيز، مبينًا أن المبنى الجديد "مستأجر" هو الآخر إلا أنه يتميز بمساحات وامكانيات كبيرة جدًا، ولكن الآنتقال تأخر بسبب المفاوضات بين المستشفى ومالك المبنى من اجل تخفيض مبلغ الايجار الذي وصل إلى مليوني ريال سنويًا.

٢٩ عامًا في الخدمة

وقال المصدر إن مركز النقاهة بجدة اسس عام ١٤٠٢هـ ويتبع لمستشفى الملك فهد، وكانت بداية فكرة إنشائه كحل لمشكلة تكدس اعداد المرضى المنومين لفترات زمنية طويلة نتيجة اصابتهم بحالات مرضية مزمنة بعد استقرار حالاتهم وتوقفهم عن تعاطي العلاج والتدخل الطبي العلاجي وحاجتهم فقط للعلاج الطبيعي، مما دفع ادارة المستشفى إلى تبني الفكرة والشروع في تنفيذها على ارض الواقع، وتتوفر في المركز المتطلبات الاساسية للرعاية الطبية والتمريضية كافة، وهو يستقبل جميع تلك الحالات التي تتفاوت بين الـ ٩٠ - ١١٠ حالات مرضية من الرجال والنساء الذين يعانون من الشلل سواء النصفي او الكامل او المرضى المسنين المصابين بأمراض القلب وارتفاع ضغط الدم والبول السكري او تدهور وظائف الكلى او الكبد ومرضى السرطان المصابين بحالات مرضية متقدمة ومرضى جلطات المخ والاصابات الدماغية الناتجة عن الحوادث ومرضى الغيبوبة الكاملة والمرضى المسنين المصابين بتخلخل العظام والروماتيزم المتقدم وامراض الشيخوخة والعتة ومرضى الزهايمر.

صحة جدة: التحقيق في بيع مياه المركز لصالح مغسلة تجارية

توعد مدير الشؤون الصحية بمحافظة جدة الدكتور سامي بادوود بالتحقيق في ما ذكره النزلاء وبعض منسوبي مركز النقاهة عن بيع حصة من مياه المركز لمغسلة ملابس تجارية في ذات المبنى مقابل رسوم مالية شهرية تدفع للإدارة.

وقال: إنه سيتحقق شخصيًا من هذه المعلومات، مؤكدًا اهتمامه بهذا الأمر.

وأضاف: مالك المبنى هو المسؤول عن توفير المياه لجميع المستأجرين سواء مركز النقاهة أو المغسلة أو المحلات التجارية الأخرى.

وكان اثنان من النزلاء قد اشتكيا من شح المياه في بعض الأحيان، مشيرين إلى أن ذلك الشح بسبب مغسلة تجارية في المبنى تستنزف كميات كبيرة من المياه على حساب توفيرها للمرضى.

وأكد عامل آسيوي في المغسلة صحة ما ذكره النزيلان، وزاد عليهما أنهم يقومون بدفع رسوم مالية شهرية لإدارة المركز من أجل توفير المياه.

وردا على سؤال "المدينة" عن سوء المبنى الحالي قال د. باداود: المركز بصدد الانتقال إلى مبنى آخر مجهز بالكامل، والأوراق الآن في وزارة الصحة لاعتمادها.

من جانبه أكد مساعد مدير مستشفى الملك فهد بجدة الدكتور سالم باسلامة أنه سيتم التحقيق فيما ذكر عن بيع مياه مركز النقاهة للمغسلة التجارية في نفس المبنى المستأجر من أجل التأكد من المعلومة وكشف ملابساتها، مشددا على أنه لن يكون هناك أي تساهل تجاهها في حالة ثبوتها، لافتا الى ان جميع الملاحظات التي يعاني منها النزلاء سيتم أخذها بعين الاعتبار والعمل على حل جميع الاشكاليات.

"حقوق الإنسان": استمعنا لشكاوى النزلاء والادارة وعدت بحلها

أوضح رئيس جمعية حقوق الآنسان بمنطقة مكة المكرمة الدكتور حسين الشريف أن هذه الفئة من افراد المجتمع تحظى ولله الحمد بعناية ورعاية الدولة حفظها الله، مشيرًا إلى تلك الزيارات التي قام بها اعضاء الجمعية للاطلاع والاطمئنان والاستماع إلى ملاحظات او شكاوى المرضى من نزلاء المركز، لافتًا إلى أن هذه الزيارات كان لها الاثر الكبير في تحسين الاداء والارتقاء بمستوى الخدمات التمريضية به خصوصًا وان ادارة المركز ابدت اهتمامًا بجميع ملاحظات النزلاء ووعدت بحلها بشكل نهائي. وأكد ضرورة نشر ثقافة العمل التطوعي والانساني من خلال القيام بزيارات للمرضى خصوصًا المقطوعين من اقاربهم او ممن هجرهم الاهل والاصدقاء بعد أن مكثوا فترات طويلة هناك، مشيرًا إلى الاجر الكبير في هذا العمل الخيري الانساني والذي يحث عليه الدين الاسلامي.

إخصائية اجتماعية تنتقد أوضاع "النقاهة" الحالية وتطالب بمراكز متخصصة

انتقدت إخصائية اجتماعية الوضع الحالي لمركز النقاهة في جدة كونه يفتقر إلى وجود مساحات خضراء تعتبر بمثابة متنفس طبيعي للمرضى خصوصًا اصحاب الاصابات التي لا تحتاج إلى عناية مركزة او درجة عالية من التعقيم، وكذلك عدم توفير وسائل الترفيه الضرورية لمثل هذه النوعية من المرضى.

وطالبت الإخصائية الاجتماعية ورئيسة جمعية "حماية" بمحافظة جدة سميرة بنت خالد الغامدي بإيجاد مراكز نقاهة متخصصة خصوصًا في ظل ارتفاع معدل الحوادث المرورية والاصابة بالامراض مثل الجلطات الدماغية، ناهيك عن تنوع البرامج الثقافية والتوعوية والترفيهية التي تقدمها المراكز المتخصصة في الخارج للمرضى وذويهم ايضًا، وكذلك تخصيص زيارات للمشاهير من رجال الاعلام والفن والرياضة ونحو ذلك.

ولفتت إلى وجوب التنبه لمثل هذه المتطلبات خصوصًا ان هناك عددًا ليس بالقليل من المرضى الذين يحتاجون إلى رعاية ما بعد العلاج الطبي يلجأ ذووهم إلى السفر للخارج وصرف مبالغ مالية باهظة تحملهم ديونًا مالية كبيرة قد تضطرهم إلى بيع ممتلكاتهم.

بلدي جدة على خطى حقوق الإنسان... وينعش أهالي الحرازات بـ زيارة

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء٢٣ محرم ١٤٣٢ هـ - ٢٩ ديسمبر ٢٠١٠م
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/217781

جدة - عبدالعزيز آل صحفان

أنعشت زيارة نفذها أمس (الثلثاء) وفد رفيع من أعضاء المجلس البلدي آمال أهالي وسكان حي الحرازات (شرق جدة) في الإسهام في وقف عمليات الإزالة التي طاولت أخيراً بعض الأحواش والاستراحات في الحي وتهديدها لمنازل عدة خلال المرحلة المقبلة للعمليات المحددة من لجنة التعديات في المدينة الساحلية، كزيارة رسمية ثانية يشهدها الحي خلال أيام قليلة بعد زيارة حقوق الإنسان.

وتواصلت نداءات واستغاثات أهالي وسكان حي الحرازات إلى عدد من الجهات ذات العلاقة، فبعد زيارة جمعية حقوق الإنسان للموقع بداية الأسبوع الحالي، أتت زيارة المجلس البلدي أمس (الثلثاء) لتعطي السكان أملاً جديداً في إسهام هذه الجهات في وقف العمليات التي وصفوها بـ«المتعجلة.«

وفي هذا السياق، أوضح رئيس لجنة التعديات ومراقبة الأراضي في محافظة جدة المهندس سمير باصبرين أن عمليات الإزالة ستطاول جميع المناطق المحددة من «هيئة المساحة الجيولوجية» و«أمانة جدة»، مشيراً إلى أن عمليات إزالة المنازل ستتم خلال المرحلة الأخيرة بعد الانتهاء من إزالة العقوم الترابية والأحواش داخل الأودية، موجهاً من يملك إثباتات شرعية على موقعه بمراجعة الجهات ذات العلاقة لبدء إجراءات التعويض.

وشهدت جلسة اجتماع المجلس البلدي مع سكان الحي المعني (الحرازات) حال استياء من المواطنين على إزالة منازلهم وأحواشهم التي كلفتهم مبالغ ضخمة، مشيرين إلى أن لجنة التعديات لم تراع الجوانب الإنسانية للأهالي على اعتبار أن إزالة منازل من دون توفير بديل جاهز يعتبر ظلماً للجميع خصوصاً الأطفال والنساء، موضحين أن اللجنة لم تخاطبهم قبل عمليات الإزالة بوقت كافٍ ليتمكنوا من إخلاء الموقع، مشددين على أن الحي لا يقع في منطقة تعديات وأن جميع المبايعات تمت عبر وثائق رسمية تم من خلالها استخراج تصاريح لتوصيل الكهرباء.

وأكد المواطن عبدالله الغامدي أن لجنة التعديات لم تراع أي جوانب إنسانية للسكان المتأثرين بقرارها بل بدأت في عمليات الهدم الأولية في بعض المواقع ستتبعها عمليات إزالة بيوت في المستقبل على اعتبار أنها وضعت إشعارات إخلاء على جميع المنازل في الحي.

وأشار إلى أن مخاطبة أهالي الحي لجمعية حقوق الإنسان والمجلس البلدي تهدف إلى محاولة التدخل وإيقاف جميع عمليات الإزالة للمنازل. وأضاف: «جميع المنازل في الحي تم شراؤها بوثائق رسمية ومعتمدة من مكاتب عقارية، موضحة بداخلها مساحة الأرض وحدودها، وتأكيداً على أخذها صفة الرسمية استخرجت من خلالها طلبات لتزويد التيار الكهربائي للحي»، لافتاً إلى تلقيهم وعوداً من رئيس المجلس البلدي بالتدخل ومحاولة الخروج بأقل الخسائر.

ولم تكن عبارات الغامدي تختلف كثيراً عن حال عدد من المواطنين، فبعد جولة لـ«الحياة» على المناطق المزالة شوهد علي الشبيلي وهو يقف متحسراً على بقايا حوشه الذي هدم بالكامل، معتبراً أن عملية الإزالة ظالمة على اعتبار أن المنطقة بأكملها لم تكن ضمن منطقة التعديات، متسائلاً: «لماذا لم يتم تعويضي عن بناء الحوش الذي كلفني قرابة الـ ٢٠٠ ألف ريال .«

وأبان أنه وبقية المواطنين المتضررين يواصلون رفع البرقيات الاستغاثية إلى الجهات العليا بغية التدخل لوقف الإزالات التي طاولت وستطاول منازل الأهالي في الحرازات والأحياء المجاورة .

حقوق الإنسان تلقت شكاوى ضد المتعثرة

٣ لجان لحل نزاعات التأمين بين المواطنين والشركات

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء٢٣ محرم ١٤٣٢ هـ - ٢٩ ديسمبر ٢٠١٠م العدد ٣٤٨٨
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/٢٠١٠١٢٢٩/Con٢٠١٠١٢٢٩٣٩١٣٧٦.htm

صالح الزهراني - جدة، محمد العنزي - الدمام

شكلت مؤسسة النقد العربي السعودي «ساما» ثلاث لجان لحل النزاعات التي تنشأ بين شركات التأمين والمواطنين. وقال عضو لجنة التأمين السابق في غرفة جدة خالد سالم باربود، إن هذه اللجان التي شكلت في المدن الرئيسة في المملكة (جدة، الرياض والدمام) وتضم نخبة من المختصين في شؤون التأمين من عدة جهات حكومية وخاصة، تعمل على حل النزاعات التي تنشب بين المؤمن وشركات التأمين.

وأضاف أن هناك عددا كبيرا من الشكاوى تصل إلى هذه اللجان سواء تتعلق بالتأمين على المركبات أم التأمين الصحي وغيرها، وتجري مناقشتها وإيجاد الحلول لها وفق ما هو مطروح لديهم وما يرونه مناسبا.

من جهة أخرى تلقت جمعية حقوق الإنسان السعودية شكاوى من مواطنين ضد شركات تأمين سيارات أغلقت بعدما عملت الأطراف المتضررة على متابعتها قضائيا رغم وجود عقود التأمين التي وقعوها مع الشركات التي أغلقت، إلا أن الدعاوى ضد المؤمنين لدى تلك الشركات حولت إليها، وسط مطالبة الأطراف المتضررة بدفع المبالغ المالية التي نتجت عن حوادث مرورية.

وقال مصدر مسؤول في جمعية حقوق الإنسان السعودية لـ «عكاظ» إن المواطنين المتضررين فوجئوا بمطالبة الأطراف المتضررة من الحوادث المرورية التي حدثت لهم في السابق، رغم وجود عقود التأمين السارية المفعول مع الشركات التي أصدرتها لهم في السابق، إلا أنهم أبلغوا أن تلك الشركات أغلقت وحولت المطالبات النظامية إلى المواطنين المؤمنين لدى تلك الشركات.

وأكد المصدر أن الجمعية شرعت بدراسة هذه القضايا منذ فترة وستعمل ما يمكن عمله وذلك حسب قدرات الجمعية من حيث مخاطبة الجهات المعنية للنظر في هذه القضايا لرفع الضرر عن هؤلاء المواطنين.

دعوة الشؤون الاجتماعية لإنقاذ المشردين النفسيين

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء٢٣ محرم ١٤٣٢ هـ - ٢٩ ديسمبر ٢٠١٠م العدد ٣٤٨٨
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/٢٠١٠١٢٢٩/Con٢٠١٠١٢٢٩٣٩١٤٩٨.htm

سلمان العلياني ـ مكة المكرمة

دعت جمعية حقوق الإنسان في منطقة مكة المكرمة وزارة الشؤون الاجتماعية إلى التدخل لإنقاذ المختلين العقليين المشردين في الشوارع، وبالأخص بعد ازدياد أعدادهم في شوارع العاصمة المقدسة، وبدور تصرفات لا إرادية تهدد حياتهم بالخطر. ورصدت جمعية حقوق الإنسان حالة مواطن يتجول في أحياء مكة قد تعرى من ملابسه، وهو يحدث نفسه دون إدراك وشعور، ويقضي طوال وقته تحت أشعة الشمس. وأوضح لـ «عكاظ» عضو جمعية حقوق الإنسان في مكة المكرمة الدكتور محمد السهلي، أنه عندما كان يتجول في شوارع مكة شاهد رجلا متعريا في العقد الثالث من عمره يحدث نفسه بطريقة عجيبة، وعندما تحدث معه وسأله عن الأسباب التي دفعته للتعري والخروج لم يجد منه ردا بل أراد الهروب.

وقال الدكتور السهلي إن خلال حديثه مع المشرد اتضح أنه مختل نفسي وقد يعرض حياته إلى الخطر، مضيفا «هؤلاء المرضى النفسيون يفتقدون لأقل قدر لهم من حقوق الإنسان».

السعودية تنتقد اعتقال الشرطة الإسرائيلية ٨٠ طفلا خلال ٢٠١٠

الأمير تركي بن محمد لـ الوطن :ممارسات إسرائيل منافية للشرائع

المصدر: جريدة الوطن الاربعاء٢٣ محرم ١٤٣٢ هـ - ٢٩ ديسمبر ٢٠١٠م
http://www.alwatan.com.sa/Politics/News_Detail.aspx?ArticleID=٣٥١٠٦&CategoryID=١

الرياض :عمر الزبيدي ٢٠١٠-١٢-٢٩ ١:٠١ AM

انتقد وكيل وزارة الخارجية للعلاقات الدولية المتعددة الأطراف الأمير تركي بن محمد بن سعود الكبير انتهاك إسرائيل للقوانين الدولية المتعلقة بالتعامل مع الأطفال القصر، مبينا أن الأمر يتعلق بحقوق الإنسان بصفة عامة على المستوى الدولي لذلك فإن ما يقوم به الجانب الإسرائيلي من ممارسات غير إنسانية ضد الشعب الفلسطيني سواء أطفال أو نساء أو رجال يخالف وينافي كل الشرائع السماوية، وأيضا كل الاتفاقيات والمعاهدات الداعية لاحترام حقوق الإنسان.

وطالب الأمير تركي في تصريح إلى" الوطن"، المجتمع الدولي برفع المعاناة التي يعيشها الشعب الفلسطيني الذي يرزح تحت الاحتلال دون الاعتراف بحقوقه، معتبرا أن ما يقوم به الجانب الإسرائيلي من ممارسات غير إنسانية يدل على عدم احترامه للقوانين الدولية الخاصة بحقوق الإنسان أو اعترافه بها. وأضاف "إذا كانت دولة تدعي الديمقراطية فإن ما تقوم به منافٍ لهذه الأفكار وهذه المبادئ وبالتالي نأمل من المجتمع الدولي أن يراعي ذلك وأن يركز على هذه الممارسات غير الإنسانية التي تقوم بها إسرائيل."

جاء ذلك في معرض تعليق الأمير تركي على تقرير منظمة "بيتسلم" اليسارية الحقوقية الذي اتهم الشرطة الإسرائيلية بانتهاك قانون الأحداث لدى اعتقالها قاصرين من سكان حي "سلوان" شرق مدينة القدس يشتبه فيهم بإلقاء الحجارة والتحقيق معهم بشكل غير قانوني.

وأشار التقرير إلى أن الشرطة الإسرائيلية اعتقلت خلال عام ٢٠١٠ حوالي ٨٠ طفلا قاصرا، حيث اعتقلت في ديسمبر الحالي وحده أكثر من ٣٠ قاصرا، مشيرا إلى أن غالبية الاعتقالات تتم بشكل عنيف ويتم التحقيق معهم بشكل غير قانوني. ووثق التقرير العديد من حالات الاعتقال العنيفة التي استخدمت فيها الشرطة القوات الخاصة، ولم تسمح لعائلات المعتقلين بالتواجد معهم بشكل مخالف لقانون الأحداث الإسرائيلي.

من جانبه قال رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان السعودية الدكتور مفلح القحطاني إن الممارسة العنصرية الإسرائيلية ترقى إلى اعتبارها ممارسة إبادة ضد الإنسانية. وأوضح قائلا "للأسف الشديد الدول التي تدافع عن حقوق الإنسان لا تمارس أي ضغوط على هذه الدولة الخارجة عن القانون"، مشيرا إلى أن إسرائيل أصبحت الآن معروفة دوليا بأنها الدولة الخارجة عن القانون.

وطالب القحطاني كل المنظمات الحقوقية والدول العربية والإسلامية ودول عدم الانحياز باتخاذ كافة الإجراءات لوضع إسرائيل في موضع الدولة المنتهكة للقوانين الدولية، والاستفادة من ذلك لحفظ حقوق الفلسطينيين والمطالبة بتعديل أوضاعهم.

في ثقافتنا هل تُؤخذ الحقوق أم تُعطى؟!

المصدر: جريدة المدينة الخميس١٧ محرم ١٤٣٢ هـ - ٢٣ ديسمبر ٢٠١٠م العدد ١٧٤١٠
http://www.al-madina.com/node/٢٧٩٧١١

د. زيد علي الفضيل

في ختام حواري الأخير بمعية أخي العزيز الدكتور يوسف العارف عبر برنامج «يا هلا»على قناة روتانا خليجية، شدني تعليق مقدم البرنامج الأستاذ علي العلياني بأن الحرية هي التي تُؤخذ ولا تُعطى، مصححًا -بحسب ظنه- لقولي بأن الحقوق تُؤخذ ولا تُعطى، أقول شدني تعليقه هذا للتفكير مليًا في لب إشكالنا الثقافي، الذي تلتبس علينا فيه بعض المفاهيم، إما لسوء فهم أو لضبابية في الرؤيا. أسوق هذا الأمر لأشير إلى أن الأصل في القاعدة هو أن الحقوق الأساسية للإنسان، كالحق بأن يعيش حرًا، ويستمتع بحياة كريمة، ويحظى بالأمن، ويمارس حقه الكامل في الاختيار، إلى غير ذلك، من الواجبات التي يتحتم استيفاءها لجميع بني البشر كواجب مُستحق، وليس كمنَّة تُعطى، لكون ذلك مما قد قرره الله في محكم آياته، وبينه خاتم أنبيائه في العديد من أقواله وأفعاله، وشدد على تطبيقه -فعلًا لا قولًا- الخلفاء الراشدون في مجمل سلوكياتهم العملية، فكان أن حفظ لنا تراثنا الخالد مقولة الخليفة عمر بن الخطاب الرائعة: «متى استعبدتم الناس وقد ولدتهم أمهاتهم أحرارا»، وقول الإمام علي بن أبي طالب: «لا تكن عبدًا لغيرك وقد خلقك الله حرًا»، وفي موضع آخر قال للأشتر حين ولاه على مصر: «ولا تكونن سبعًا ضاريًا فتغتنم أكلهم، فإنهم صنفان: إما أخ لك في الدين أو نظير لك في الخلق». لكن وعلى الرغم من كل ذلك، إلا أننا كمجتمع عربي مسلم وبخاصة من بعد نهاية عهد الراشدين، لم يترسخ في أذهاننا ووعينا الوجداني حقيقة الإيمان بأهمية استيفاء جميع الحقوق الإنسانية الواجبة لجميع البشر بوجه عام، وبالتالي فلم تنعكس كثير من الواجبات الحقوقية في كثير من سلوكياتنا العملية، ومظاهر حياتنا الفكرية إزاء بعضنا البعض أولًا، وإزاء كل المخالفين تاليًا؛ ولا يحتاج المرء للتدليل على ذلك إلى بذل عناء كبير في البحث، إذ أن تاريخنا الفكري والإنساني زاخر بالعديد من الشواهد التي مورست فيها جوانب متعددة من الانتهاك الكلي أو الجزئي لحقوق فئات متنوعة من مجتمعنا، وتمَّت فيها مصادرة عديد من الأفكار المختلفة عن السائد الرسمي، الأمر الذي وضحت آثاره المشينة في بروز العديد من مظاهر العنف الممارس ضد الآخر، التي بلغ مداها إلى حد القتل والذبح وسفك الدماء بشكل غير مبرر .والسؤال: كيف بلغنا هذا الحال من السوء في فهم وممارسة كثير من جوانب الحقوق الإنسانية؛ بالشكل الذي لا يتطابق مع جميع الإرشادات النبوية والسلوكيات الراشدية؟ .في تصوري أن الأمر يحتاج إلى كثير من التحليل وإعمال التدبر لطبيعة تطور مسيرة حراكنا الذهني، وصولًا إلى المرحلة المعاشة، وبيان مواقع بدايات الخلل في تشويه مسيرتنا الذهنية إن جاز التعبير، لكوني أؤمن بأن الإشكال ليس في الجوانب الآلاتية الإجرائية، بقدر ما هو كامن في طبيعة الخلفية الذهنية المحركة لذلك، التي نحن في أمس الحاجة إلى تغييرها بالصورة الإيجابية، وفقًا لجوهر قواعدنا الإيمانية، ومنطلقاتنا التشريعية، التي تقضي بأهمية تمكين الإنسان من ممارسة حقه أولًا في الحرية والاختيار مصداقًا لقوله جل وعلا: (لا إكراه في الدين قد تبين الرشد من الغي)، وقوله تعالى: (وقل الحق من ربكم فمن شاء فليؤمن ومن شاء فليكفر)، وتأكيده المتكرر لخاتم أنبيائه سيدنا محمد صلى الله عليه وآله وسلم بأنه ليس مسؤولًا عن مختلف تصرفات من دعاهم، كما ورد في مواضع عديدة كقوله تعالى: (فإن حاجوك فقل أسلمت وجهي لله ومن اتبعن، وقل للذين أوتوا الكتاب والأميين أأسلمتم، فإن أسلموا فقد اهتدوا، وإن تولوا فإنما عليك البلاغ، والله بصير بالعباد)، إلى غير ذلك من الشواهد التي تؤكد على أن الداء كامن في جوهر الذهنية المحركة للإنسان، وليس في الجانب الإجرائي؛ ولعل أبلغ شاهد على ذلك، ما يلمسه القارئ في مقالة «الحوار الوطني» لرئيس تحرير نشرة حقوقي الصادرة عن الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان في عددها (٥٣) لشهر يونيو ٢٠١٠م، الذي حكم فيها بشكل مُتعسف وبجرَّة قلم، على جميع العاملين في صحافتنا الوطنية، بأنهم تيار إقصائي لا يؤمن بالحوار مع الآخر، حيث يقول: «ولك أيها القارئ الكريم أن تجرب الكتابة في سياق لا يؤمن به التيار الإقصائي المسيطر على الصحافة والثقافة، فستشعر بأن الحوار عندهم مجرد شعارات مستهلكة..»؛ فهل بعد هذا القول

من حُجَّة؟ وكيف يستقيم ذلك مع طبيعة وأهداف الجمعية؟! ولك أيها القارئ بعد ذلك أن تتخيل باقي أجزاء مشهدنا الحقوقي .

حقوق إنسانية أهم من الكفيل

المصدر: جريدة عكاظ السبت١٩ محرم ١٤٣٢ هـ - ٢٥ ديسمبر ٢٠١٠م العدد ٣٤٨٤
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/٢٠١٠١٢٢٥/Con٢٠١٠١٢٢٥٣٩٠٦٣٢.htm

محمد بن سليمان الأحيدب

يحسب للجمعية الوطنية لحقوق الإنسان أنها أكثر حراكا وتحركا من هيئة حقوق الإنسان التي يبدو أنها لا ترى ما يستدعي تحركها رغم كثرة المحفزات على الحركة.

هذا التميز النسبي للجمعية الوطنية لحقوق الإنسان يظل نسبيا مقارنا بأخرى، لكنه لا يصل للطموح ولا للهدف الذي تتطلع له القيادة الحكيمة التي أوجدت الاثنتين من أجل تمثيل الإنسان وحماية حقوقه وردع كل ما يمسها، بناء على توجه حكيم من لدن ملك الإنسانية الملك عبد الله بن عبد العزيز الذي يحمل هم الفقير قبل الغني، والضعيف قبل القوي، وأراد أن يوجد الرادع لكل مساس بحقوق الإنسان.

وإذا اتفقنا أن الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان هي الأكثر تحركا وحيوية من الأخرى، فحبذا لو أن هذه الجمعية ترتب أولوياتها بناء على الأهمية والعنصر الأكثر غيابا عن لفت الأنظار، أو الجانب الإنساني الذي لم يتم التطرق إليه والالتفات إليه بالدرجة المطلوبة، وهذا من أهم أدوار مثل هذه الجمعية أو مؤسسات المجتمع المدني التي لها شبيه حكومي.

ولكي أكون أكثر وضوحا دعوني استشهد بمثال، فموضوع نظام الكفيل لا يعد أهم وأكثر أولوية في أجندة الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان مقارنة بحق المواطن السعودي في الحصول على الرعاية الاجتماعية والرعاية الصحية، وتلبية الاحتياجات الآدمية وعدالة توزيعها. فموضوع نظام الكفيل قتل بحثا وإثارة إعلامية في الخارج والداخل، ولفتت له الأنظار، وتجري الجهود على قدم وساق لإيجاد البديل المناسب. فمن غير اللائق أن تقتصر تصريحات رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان على موضوع نظام الكفيل وكأنه الهم الإنساني الوحيد، خصوصا تكرار القول إن موضوع الكفيل يحرج الجمعية عالميا، فثمة أمور محرجة جدا أهم من موضوع يدور حوله خلاف، كما أن الدول التي تركز عليه أو تحرج الجمعية بالحديث عنه أصبحت تمارس ما هو أكثر إحراجا منه، وتنازلت عن كثير من المبادئ الإنسانية التي تدعيها سواء أمريكا أو دول أوروبا. ليت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان تترك هذه الشكليات لهيئة حقوق الإنسان وتركز على الجوانب الأهم التي تشكل هما وطنيا وهاجسا لكل من القيادة الحكيمة والمواطن، مثل سوء استغلال السلطة، وتشرد المرضى النفسيين والهائمين دون مأوى (الهوم لس)، والولادة في الممرات، وعدم عدالة التوظيف، وتسلط المدير على الموظف، والغلاء الفاحش، وعدم وصول الضمان الاجتماعي للمستحق الفعلي، وعدم توافر الأسرة والعدالة في الرعاية الصحية للجميع، والفقر والمعيشة الضنك، وتعذيب الأطفال، وإهمال المسنين، وتأخر القضاء في إنهاء القضايا الحقوقية، وكل ما يشبه هذه الحقوق الضائعة المحرجة حقا.

ثقافة الحقوق

المصدر: جريدة الحياة الاحد٢٠ محرم ١٤٣٢ هـ - ٢٦ ديسمبر ٢٠١٠م
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/٢١٦٧٦٧

عبدالعزيز السويد

الحاجة واضحة لنشر ثقافة حقوق الإنسان والتعريف بها، لذلك قامت كل من جمعية حقوق الإنسان والهيئة بنشاط مهم خلال هذه الفترة، في باكورة هذا النشاط حضرت ندوة أقامتها الجمعية وبمشاركة من هيئة حقوق الإنسان بالرياض. من بين المدعوين عدد من القضاة في ديوان المظالم، كان من اللافت حضورهم المؤثر في النقاش. لمست من طروحاتهم مستوى الوعي المتقدم بأوضاع الحقوق في بلادنا وموضوعية الطرح مع شفافية لا يخطئها الفهم، ولا أخفي ابتهاجي بذلك، الصورة، التي تركها أصحاب الفضيلة الذين تحدثوا تلك الليلة، صورة مشرقة، إنها تختلف عن الصورة النمطية للقضاة في المحاكم، تلك الصورة التي نعرفها جميعاً، أتحدث عن صورة ترسخت على مدى عقود ولا أعمم، وحتى يتضح مقصدي للقارئ، ألخصه بالقول إنني «لم أجد في القاضي صورة الخصم»، اذا كانت الظروف قادتك يوماً من الأيام للوقوف أمام قاض لأي حاجة حاول تذكر شعورك تلك اللحظة.

ربما يكون لطبيعة عمل ديوان المظالم واختصاصاته دور في ذلك، في كل الأحوال أعتقد ان هذا الجهاز قادر على القيام بدور كبير في تطوير أعمال القضاء في شكل عام ونشر ثقافة الحقوق، وأرى ان من المهم الوفاء بحاجاته والعاملين فيه والعمل على تطويره واستقلاليته وتسريع نفاذ أحكام يصدرها، فهذا ما يحقق الأهداف الكبرى للدولة.

أعود الى نشر الحقوق، بحثاً عن الأسلوب الأمثل، إذا استطعنا تعريف الأفراد بحقوق الآخرين سنتمكن من ترسيخ حقوقهم هم انفسهم في افئدتهم ومن ثم سلوكهم، سنحقق هدفين بخطوة واحدة، ما نواجه لا ينحصر في عدم علم أو وعي الفرد بحقوقه فقط، بل بتعديه على حقوق الآخرين في الحياة العامة - انظر الى حقوق الطريق مثلاً - نعم، المساران مكملان لبعضهما، لكننا انشغلنا بالآخر البعيد بسبب تداعيات ١١ سبتمبر، وآن الآوان لنشتغل باجتهاد على الآخر القريب، هذا في العام أما الخاص فإن توعية جهات حكومية معنية بالحفاظ على الحقوق هي الأساس، إن من اللافت في تجارب ماضية تعدي فيها على حقوق الكثير وأن الجهة المعنية بالحفاظ عليها، بررت قصور أدائها بنقص الوعي لدى المتضررين، لكنها لم تعلم أنها كشفت دورها في تمكين آخرين من استغلال نقص هذا الوعي، وتناست ان الرفع منه وتطويره هو واجب عليها لم تؤده على الوجه الأكمل، الشواهد هنا كثيرة. وفي جهات أخرى مثل الجهات الأمنية، فإن استحداث إدارات لحقوق الإنسان أمر جيد ومتطور، ولتحقيق الهدف الكبير من المهم تحديد دورها بوضوح حتى لا تتحول إلى واجهة خارجية لا غير، فلا يتم نسيان أن أولى مهامها نشر ثقافة حقوق الإنسان في المنظومة التابعة لها وتتبع أي تعدٍّ على الحقوق فيها، إذا لم تنجح في هذا فستبقى شكلاً من أشكال إدارات العلاقات العامة.

ثقافة حقوق الإنسان مسؤولية مَنْ ؟!

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء٢٢ محرم ١٤٣٢ هـ - ٢٨ ديسمبر ٢٠١٠م العدد ٣٤٨٧
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/٢٠١٠١٢٢٨/Con٢٠١٠١٢٢٨٣٩١٢٢٣.htm

محمد بن علي الهرفي

عنوان المقال هو عنوان الندوة التي دعتني إليها «الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان» بمشاركة زميلة في وزارة التربية والتعليم فرع الأحساء. وقد شاركنا فيها الصديق المبدع الدكتور عبد الجليل آل سيف المشرف العام على الجمعية في المنطقة الشرقية وعضو مجلس الشورى، وكانت بمناسبة الاحتفال باليوم العالمي لحقوق الإنسان.
مصطلح حقوق الإنسان «يتردد كثيرا على ألسنة الناس لا سيما في الآونة الأخيرة، وفي بلدنا هيئة لحقوق الإنسان بالإضافة إلى الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان، ومع هذا فإن معظم المواطنين لايعرفون حقوقهم ــ أو معظمها ــ والذي يعرف بعض حقوقه لا يعرف كيف يحصل عليها، وهذا الوضع غير الطبيعي جعل بعض أنواع الفساد والظلم تنتشر في المجتمع تاركة آثارا سلبية على الوطن والمواطن مع أن التعامل مع الكثير منها أمر متيسر لو أن المواطن عرف طريق الوصول إلى حقوقه.
الذي أراه ــ وأنا متابع لهذا الموضوع وقد ألفت فيه كتابا ــ أن الهيئة والجمعية تتحملان جانبا كبيرا من جهل المواطن بحقوقه، لأن هذه الثقافة جديدة على مجتمعنا الذي تعود أن يحمل الدولة كل شيء فهي ــ وحدها ــ مسؤولة أمامه عن كل تقصير مهما كان نوعه. فإذا ارتفعت الأسعار ــ وهذا مألوف ــ فالدولة هي المسؤولة، وإذا تلكأ موظف ما في إنهاء معاملته فالدولة ــ أيضا ــ هي المسؤولة، وإذا لم يقبل ابنه أو ابنته في الجامعة فالتقصير من الدولة، وهكذا.. وإذا سألته: ماذا فعلت أنت لكي تصل إلى حقك ؟! عرفت منه أنه لم يفعل أي شيء واكتفى بالنقمة على الدولة لأنها لم تحقق له كل شيء.. وإذا سألته: وهل تعرف الدولة ــ كبار رجالها ــ كل تلك المساوئ ؟! لم تحصل منه على إجابة لأنه لا يعرف التفاصيل ولا كيف تدار الأمور.. ثقافة حقوق الإنسان في البداية هي من واجبات الجمعية الوطنية والهيئة كذلك باعتبارهما الجهتين الوحيدتين في البلاد، أعرف أنهما يفعلان الكثير ولكن هذا كله لا يشكل إلا جزءا صغيرا من احتياجات المواطنين فنحن نعيش في شبه قارة لا يكفيها الأعداد القليلة الذين ينتمون للجمعيتين أو المتعاونين معهما.
وإذا كان الأمر كذلك ــ وهو كذلك ــ فمن هي الجهات الأخرى التي يجب أن تشارك في هذا الدور ؟! باختصار ــ كما أعتقد ــ كل دوائر الدولة، وكل الشركات العاملة فيها دون استثناء !!
وزارة التربية والتعليم ــ مثلا ــ عليها أن تشعر كل الموظفين فيها ــ إداريين ومعلمين ــ بكافة حقوقهم منذ اليوم الأول لالتحاق كل موظف فيها.. وعليها ــ أيضا ــ أن تطلب من كافة مدارسها إخبار الطلاب بحقوقهم كلها.
بعض الطلاب يعاقب بشدة في بعض المدارس ولا يعرف ماذا يفعل، وإذا عرف تردد طويلا خشية من عقاب أشد وبطرق أخرى.. والمدرس قد يلحقه ضرر من نوع آخر ويقع في المشكلة نفسها، فأين حقوقهم ؟!. هذه مسؤولية وزاراتهم!!
طالب أو طالبة لا يجد له مقعدا في الجامعة ــ لأي سبب ــ ثم لا يعرف ماذا يفعل. هل من حق الدولة ممثلة في الجامعة أن تجد له مقعدا أم لا ؟!. هل من حقه أن يدرس في الكلية التي يرغب فيها أم لا ؟!. وهكذا تكثر الأسئلة التي لا يعرف لها جوابا !!. من المسؤول عن كل هذا ؟!. أعتقد أن وزارة التعليم العالي تقع عليها هذه المسؤولية.
الشركات قد تتعسف مع بعض الموظفين، تعطيهم رواتب متدنية استغلالا لحاجاتهم، تفصلهم بدون أسباب مقنعة ... إلى آخر ذلك من الظلم الذي نسمع عنه جميعا مابين آونة وأخرى.. من المسؤول عن كل ذلك، وكيف يحصل هذا الموظف على حقوقه ؟!. ضياع الحقوق في المحاكم أو السجون من المسؤول عنها، وكيف السبيل إلى حصول المواطن على حقوقه ؟!
أسئلة كثيرة سمعناها في تلك الندوة، وكان أخونا الدكتور عبد الجليل يحاول الإجابة، ويشرح للحاضرين الوسائل المتبعة

في كل ذلك، ثم إن هناك أنظمة قد تصدر خلال أيام تحدد كل ضوابط التعامل على الموقوفين وخلاف ذلك، وكنت ألاحظ أن جبينه يتصبب عرقا مع برودة الجو في تلك الليلة؟!
الحضور كانوا متعطشين لمعرفة الكثير، ومع أننا أمضينا حوالى الساعتين والنصف نتحدث في هذا الموضوع إلا أن الحاضرين كانوا يطالبون بالمزيد.
ثقافة حقوق الإنسان من أهم أنواع الثقافات فلا يمكن لأي إنسان أن يمضي في هذه الحياة، وهو لا يعرف حقوقه، له أو عليه، ومن هنا تقع كثير من الأخطاء، وتكون نتائجها وخيمة في كثير من الأحيان..
كل قادر، وكل مؤسسة، وكل وسائل الإعلام، يجب أن تقوم بواجباتها في إعلام الآخرين بكل حقوقهم، وعندها سنرى أن مجتمعنا أصبح قادرا على تحقيق كل آماله وطموحاته.

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

المسلسل الوحيد الناجح .. العنف الأسري!

المصدر: جريدة الاقتصادية الاربعاء٢٣ محرم ١٤٣٢ هـ - ٢٩ ديسمبر ٢٠١٠م
http://www.aleqt.com/٢٩/١٢/٢٠١٠/article_٤٨٤٥٦٥.html

عبد الله باجبير

العنف الأسري ..!! مسلسل هندي .. تركي .. مكسيكي .. سمه ما شئت .. فحلقاته لا تنتهي .. وأبطاله كل يوم بشكل ولون .. أما ضحاياه فهم أطفال ونساء لا حول لهم ولا قوة .

الحقيقة أننا أشبعنا هذا الموضوع كتابة وشجباً وطالبنا بوضع حد لهذا العنف لأننا لا نعيش في غابة .. وننتظر بأمل صدور القوانين التي تعاقب المسيء وتنصف المظلوم .. لن نتوقف عن الكتابة بهذا الموضوع ما دام العنف الأسري يمد لنا لسانه كل يوم .

والجديد أن الدكتور «ماجد العيسى» نائب رئيس برنامج الأمان الأسري الوطني في مدينة الملك «عبد العزيز» الطبية، كشف عن تسجيل ٢٠٠ حالة عنف ضد الأطفال في مستشفيات المملكة خلال الأشهر الستة الماضية .

تنوعت ما بين الإيذاء الجسدي والجنسي والنفسي والإهمال وسجل فيها ضد الوالدين ٧٠ % و٢٠ % من قبل الأقارب .. و١٠ % من قضايا العنف ضد الأطفال سجلت ضد مجهولي الهوية .

والجدير بالذكر أن «مكة المكرّمة» كانت أكثر المناطق تسجيلاً لتلك القضايا .. وتلتها «الرياض». ثم المنطقة الشرقية .. الحملات التوعوية انطلقت بالتعاون مع الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان .. تشمل شرائح وبرامج متعددة .. تخاطب المجتمع عبر الإعلام المرئي والمسموع والمقروء .. الحملة في بدايتها ولكنها ستمتد لكامل مناطق المملكة وتطالب بسن قانون خاص بالحماية من الإيذاء في أسرع وقت .. ولكن هذا وحده لا يكفي ما لم يتزامن مع وجود الوعي .. إذ يجب إقناع الناس بأهمية التبليغ عن حالات الإيذاء سواء في القطاع التعليمي أو الصحي وتجاوز هالة التخوف من الإبلاغ .

المشكلة ليست بالسهلة تحتاج إلى تكاتف الجمعيات ومنظمي الحملات مع أسر الأطفال أو النساء الذين يتعرضون للعنف للوصول إلى سن القوانين التي تضمن الحماية لهؤلاء الضحايا وتؤكد العقاب لمرتكب هذا الفعل .. نأمل صدور هذه القرارات الحازمة وبسرعة .

إنني مندهش أننا نعيش في مجتمع متدين والدين تسامح ومحبة ورفق .. ومع هذا يحدث كل هذا .. عجبي!

١٣٦٧ مستفيدة من حقوق الإنسان في الشرقية

المصدر: جريدة الوطن الخميس١٧ محرم ١٤٣٢ هـ - ٢٣ ديسمبر ٢٠١٠م
http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=٣٤٢٤٣&CategoryID=٥

الدمام :علي دعرم ٢٠١٠-١٢-٢٣ ٥:٠٤ AM

بلغ عدد المستفيدات من فعاليات الفرع النسائي لهيئة حقوق الإنسان في الشرقية ١٣٦٧ مستفيدة. وذكرت رئيسة الفرع شريفة الشملان، في بيان لها، أن الفرع نظم خلال العام الهجري الماضي ٣٣ برنامجاً، منها ٢٢ محاضرة و ١١ ورشة عمل. وضمن جهوده في نشر ثقافة حقوق الإنسان في المجتمع أشار التقرير إلى أن البرامج استهدفت التعريف بمفهوم حقوق الإنسان وما يندرج تحت ثقافتها من حقوق المرأة والطفل والطالب والعامل.

وركز التقرير على إبراز أهم أنشطة الفرع التي اشتملت على عدد من ورش العمل من أهمها ورشتا عمل لتدريب الإعلاميين والإعلاميات تحت عنوان "دور الإعلام في مناهضة العنف ضد المرأة" إضافة إلى ورشة عمل أخرى لتدريب العاملين في القطاع الصحي من الطبيبات والاختصاصيات النفسيات والاجتماعيات والمرشدات في المدارس تحت عنوان" آليات الاستماع للمرأة المعنفة"، إضافة إلى ورشة عمل أخرى تحت عنوان إجراءات الاستدلال والتحقيق في قضايا العنف ضد أفراد الأسرة ودور الطب الشرعي"، وورشة تحت عنوان دور التشريعات وتطبيق الأحكام في إنصاف المرأة من العنف"، إضافة إلى ورشة أخرى تحت عنوات "تقدير الذات."

كما شهد الفرع محاضرات تعريفية بحقوق الإنسان وطبيعة عملها والتحرش وحماية الأطفال من مخاطر الإنترنت وأخرى عن حقوق الأطفال والعنف الأسري وكيفية التعامل مع فئة المراهقين. واستهدفت المحاضرات الأمهات والمعلمات والطالبات والطبيبات والممرضات والمهتمين من كافة الفئات كل حسب مجاله .وأشار التقرير إلى أن الورش والمحاضرات والدورات التدريبية قامت بها عدد من المدربات المعتمدات والمتخصصات، كل في مجال عملها.

البهلال: استغلال مال المرأة وإجبارها على العمل متاجرة

المصدر: جريدة الحياة الخميس١٧ محرم ١٤٣٢ هـ - ٢٣ ديسمبر ٢٠١٠م
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/215629

الخبر – رحمة ذياب

اعتبر قاض، «الاستغلال الاقتصادي للمرأة، اتجاراً بها»، موضحاً أن إحدى صور الاستغلال هي «الاتجار في النساء، باستخدام أسمائهن وإجبارهن على العمل»، مستشهداً بإحدى الدراسات التي أوضحت ان «٣٠ في المئة من السعوديات يتعرضن للإساءة الاقتصادية». وقال القاضي في المحكمة الكبرى في القطيف عبدالله البهلال: «إن الاتجار في المرأة هو استضعاف لها، وتسخيرها من جانب ذويها، ومعاملتها على افتراض فقدانها الأهلية، بحيث يتم إجبارها على التصرف ضد إرادتها، وضد ما تراه يحقق مصلحتها، بحيث تبدو وكأنها سلعة، يتربح ذووها من ورائها، من خلال نقل السلطة والولاية عليها إلى آخر، أو التربح من وراء استغلال اسمها .«

وشنّ القاضي البهلال، خلال محاضرة ألقاها مساء أول من أمس، في «غرفة الشرقية«، هجوماً على بعض الرجال، بسبب «استغلالهم المرأة اقتصادياً». وأشار إلى «جملة من الممارسات والأفعال التي قد تصدر من الرجل (زوجاً، أو أباً، أو أخاً) ضد المرأة في الشؤون المالية. ويكون من شأنها تحقيق منفعة مادية، هي من حق المرأة، وهذا يؤثر سلباً على حقوق المرأة المالية المشروعة». واستنكر ما يحدث من ممارسات ضد المرأة من» استغلال أموالها التي تملكها، من خلال وظيفتها، أو ميراثها، أو مهرها أو غير ذلك .فالبعض يقوم بدفعها إلى الزواج ممن لا توافق عليه، رغبة في تحقيق مصلحة أو نيل مشروع، أو دفعها إلى الاقتراض من المصارف باسمها، ثم يستولي الرجل على المال، ما يعرضها إلى المساءلة، وربما السجن، أو استغلال اسمها إذا كانت غير موظفة حكومية، في الحصول على تراخيص لأعمال تجارية، ودفعها للعمل للاستيلاء على مالها، وهذه متاجرة تؤدي إلى استغلال اقتصادي.«

وحذر من «استغلال الزوج غير السعودي لاسم زوجته السعودية، ووضعها القانوني كمواطنة، لها امتيازات ينص عليها القانون، لتحقيق منفعة مالية واستثمارات من دون رضاها»، مؤكداً أن «كل هذه الممارسات تعتبر اتجاراً في النساء، وتؤدي إلى استغلال المرأة اقتصادياً، لأنه على وجه غير حق. وهنا لم يراعوا ما كفل لها الإسلام، من حفظ لحقوقها المالية والاقتصادية»، مضيفاً «إذا كبلت يدي الإنسان، وتم دفعه للتصرف ضد إرادته، والآخر يحقق مصالحه، فإننا نقول بدرجة عالية من الثقة إنه تم اعتباره سلعة، واعتباره محض جماد، لا إنسانية له، وان من قام بهذا التصرف تجاهه، لا يكون قد عامله معاملة لا إنسانية وحسب، بل يكون قام بالمتاجرة به، وبخاصة إذا ما تم نقل السلطة عليه من أوصيائه إلى أوصياء آخرين، فنكون بذلك إزاء عملية تجارة مكتملة الأركان .«ولفت البهلال، إلى ان «الاستيلاء على راتب الموظفة، أو مهر الزوجة، أو غيره من المال أو حتى إجبارها على بيع أشيائها الثمينة، أو التقتير في النفقة الواجبة شرعاً، مع القدرة على الإنفاق، ومنعها من العمل مع وجود الضرورة، يدخل ضمن استغلال المرأة، وليس المتاجرة، وإذا حدث ذلك من الأولياء، أو الزوج، يكون ثمة استغلال اقتصادي قد وقع على هذه المرأة، والأولى بها أن تلجأ إلى القضاء، كي تسترد حقها المسلوب، وكل ذلك يدخل ضمن دائرة الحرام، ويحق شرعاً وقانوناً مساءلة المستغل .«ونوه إلى «إساءة استخدام الوكالة الشرعية، باعتبار الوكيل «المستشار المؤتمن» في الشريعة الإسلامية، ويجب عليه أن يتخذ الإجراءات كافة التي تحافظ على ملكية المرأة وتنميتها.«

وشدد على الحق في الملكية الأهلية للمرأة، مؤكداً «سلطتها التي أقرها الشرع في ممارسة الشؤون المدنية، من إبرام عقود، وفسخها، فالمرأة لا وصاية مالية لأحد عليها، من زوج، أو أب، أو أخ، بل لها مطلق الحرية في التصرف في ممتلكاتها. ويمكن لها أن توكل غيرها في التصرف في مالها»، مردفاً أن «الإسلام اوجب على الزوج عدم أخذ مال زوجته، وتحريم مال الزوجة على الزوج هو رفع لقيمته، وتكميل لرجولته، وتحقيق لقوامته عليها، لأن خلافه يعتبر تلويثاً لرجولته ومروءته وكرامته.«

»العاطلة» الأكثر عرضة إلى «العنف«

استعرض القاضي عبدالله البهلال، نتائج دراسة أجراها مركز «رؤية للدراسات الاجتماعية»، أوضحت أن عمل المرأة واتجارها «يلعب دوراً كبيراً في حمايتها من العنف الأسري». وأثبتت نتائج الدراسة أن «المرأة التي لا تعمل هي الأكثر تعرضاً للعنف .وبلغت نسبتهن ٦٠ في المئة». كما تبين وجود «علاقة عكسية بين حجم العنف الأسري، وتزايد دخل الأزواج والزوجات، فأصحاب الدخول المرتفعة لديهم مرونة أكبر في مواجهة المشكلات الاجتماعية، وبخاصة تلك التي تنجم عن انخفاض دخل الأسرة، ونادراً ما قد يلجأون إلى العنف لتسوية منازعاتهم، إذ يفضلون المساومة والتفاوض.«
وأقر البهلال، بعدم «الدراية التامة بالحجم الحقيقي لمشكلة الاستغلال الاقتصادي للمرأة في المجتمع السعودي، لندرة الدراسات التي تناولتها. إلا أن ثمة مؤشرات قوية تدل على وجوده». واختتم محاضرته بعدد من التوصيات، طالب فيها بـ»إقرار إنشاء هيئة مستقلة، تُعنى في حماية الحقوق الاقتصادية للمرأة، ويكون مرجعها المباشر رئيس مجلس الوزراء، وأيضاً تثقيف المرأة بمالها، وما عليها من حقوق، من خلال فروع هيئة حقوق الإنسان، ومن طريق وسائل الإعلام، والعمل على أخذ حق المرأة، بإيقاع العقوبة على مستغلها اقتصادياً.«

قضايا منجزة وجهات تؤخر التنفيذ

المصدر: جريدة عكاظ الجمعه١٨ محرم ١٤٣٢ هـ - ٢٤ ديسمبر ٢٠١٠م العدد ٣٤٨٣
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/٢٠١٠١٢٢٤/Con٢٠١٠١٢٢٤٣٩٠٤٦٥.htm

إبراهيم القربي، عبدالرحمن الختارش - جدة، حسن النجراني - المدينة المنورة، سلمان العلياني، عبدالله عياش - مكة المكرمة

يظل البعض سجينا بعد انتهاء فترة محكوميته في السجن، ويمتد أحيانا حبسه الاحتياطي إلى ما يجاوز المدة التي قررها النظام والتي تصل إلى ستة أشهر، فيما المتعارف عليه في فقه القانون أنه لا يجوز أصلا التوقيف أو الاحتجاز إلا بناء على حكم قضائي نهائي أو بموجب نص يجيز ذلك، كما يؤكد هذا المبدأ الدكتور عمر الخولي أستاذ القانون في جامعة الملك عبدالعزيز خلال مشاركته في هذه القضية، وبخلاف ذلك فإن الحريات مصانة بموجب أحكام الشريعة الإسلامية، وبناء على ما قرره النظام الأساسي للحكم في المملكة، إلا أن من الملاحظ من واقع التقاضي أمام المحاكم في المملكة، أن هناك عددا غير يسير من السجناء انتهت محكوميتهم لا يزالون رهن السجن لمدد تجاوزت المدد المحكوم بها عليهم. ويوما بعد يوم، فيما تزداد أوضاع هؤلاء سوءا طوال فترة انتظارهم في أروقة المحاكم أو خلف القضبان. تناقش هذه القضية تعثر تنفيذ الأحكام القضائية سواء بحق أفراد أو جهات بعينها، والأسباب الحقيقية التي تقف وراء ذلك، وتغيب البعض عن حضور الجلسات ومماطلتهم في ذلك، والإجراءات التي ستتخذ بحقهم وحرمانهم من بعض الخدمات الضرورية.

«عكاظ» زارت بداية عددا من المحاكم للوقوف عن كثب على معاناة البعض من تأخير البت في قضاياهم.

قضايا منتظرة

قالت «أم محمد» من مكة المكرمة إنها دائما ما تتلقى دعاوى كيدية من زوجها السابق، وقد استمرت معاناتها لثلاثة عشر عاما، وفي كل عام يزداد أمد التأجيل، فدرست أثناء ذلك كتب القانون حتى أصبحت تصنف من سيدات القانون ليس طلبا للعلم، بل لاكتساب المعرفة للمطالبة بحقوقها.

وذكر أبو خالد البقمي من مكة المكرمة أنه ظل يراجع على مدى خمسة أعوام دونما أمل يطمئنه على نصيبه من إرث أبيه، وعند حضوره تؤجل الجلسات من جلسة لأخرى، وفي بعض الأحيان يأتي القاضي متأخرا وأحيانا أخرى لا يأتي مطلقا ومع كل موعد جديد تبدأ معاناته على قائمة الانتظار.

نقص أعداد القضاة

وقال المواطن عبدالرحيم الجهني من جدة: المعاناة تتمثل في عدم تنفيذ الأحكام، ولكن الجانب الإيجابي في المسألة هو أن المحاكم في بعض المناطق بدأت منذ فترة في تعيين قضاة تنفيذ.

وفيما يتعلق بإشكاليات تنفيذ الأحكام مع الجهات التنفيذية كالحقوق المدنية والتحفظ على الأرصدة بالتعاون مع مؤسسة النقد، أشار أن هناك احتياجا لأعداد أكبر من قضاة التنفيذ، وسرعة في الإجراءات، فإذا ما انتهى على سبيل المثال عقد إيجار المستأجر هذا العام، لا يستطيع المؤجر أن يخرجه من السكن إلا بعد ثلاث سنوات، وعندما يصدر الحكم يكون هناك تأخر في التنفيذ من قبل الحقوق المدنية.

استياء في المدينة

بداية يقول حمود الجهني والذي يعمل وكيلا لعدد من العائلات منذ ١٦ عاما في المدينة، أن أبرز المشكلات عدم تفاعل القضاة مع المشكلات التي يراجع من أجلها، واصفا التطور الذي يحدث في أروقة المجمع بأنه بطيء للغاية ويحتاج لدفعة أكبر من خلال ضخ عدد من القضاة في المجمع.

ويصف الجهني بأن القضايا التي يرافع من أجلها تنقسم لقسمين قضايا حقوقية، وهذه تكون مراجعاتها سهلة وتتعلق بالقضايا اليومية ويجد تفاعلا من القضاة والقسم الثاني قضايا ورثة وهذه التي تتميز بالصعوبة وتطول مدة إنهاء إجراءاتها، وأن أطول معاملة ورثة تابعها امتدت لأربع سنوات.

ونادى الجهني بضرورة فصل القضايا الحقوقية عن قضايا الورثة، نظرا لحاجتها لمكان واسع يتسع لذوي المتوفى من كبار السن والعجزة والسيدات حيث يضيق المكان في مكتب القاضي، مطالبا بمرونة أكبر في هذا الجانب.
من جانبه قال مهدي علي وكيل والدته التي تمتلك أوقافا في المدينة، إلى أنه يراجع مجمع المحاكم منذ أربع سنوات لرغبته في إنهاء قضيته التي تتمثل في الحصول على تعويض عن أحد المشاريع الخاصة بالوقف في المنطقة المركزية.
وأشار مهدي علي إلى أهمية جلب قضاة قادرين على فهم المنطقة وأهلها، حيث أنهم أدرى بكيفية التعامل ويعرفون طبيعتها وطبيعة المجتمع.
بدوره يقول رامي عبدالعزيز الذي لديه قضية حقوقية، إن غياب المدعي عليه ساهم في تأخير قضيته للمرة الثالثة، والتي تتعلق بحقوق مالية وأن عدم الحزم في إحضار المدعى عليه ساهم في تأخير قضيته.
وطالب رامي بأهمية البت في القضايا وتحميل المدعي عليه القضية في حالة تأخره وتهربه، مشيرا إلى أن خروجه من العمل المتكرر أزعج رئيسه مما يدعو إلى أهمية القضاء على البيروقراطية للمحافظة عليه.
صدور الأحكام والتنفيذ
طلال الجهني، كاتب صحائف دعوى أمام محكمة جدة، أشار إلى أن المدة الزمنية المناسبة لتنفيذ أي حكم قضائي بصورة نهائية، أن ينفذ مباشرة دون تأخير طالما هناك صك صادر فيه وقطعي، وقال «نحن بحاجة إلى تفعيل مثل الأنظمة التي تعجل بتنفيذ الأحكام»، مطالبا الجميع بتنفيذ جميع الأحكام الصادرة وإرجاع الحقوق لأهلها احتسابا للأجر.
ومن واقع عمله ككاتب صحائف أمام محكمة جدة، يرى عمر المرواني أن عدد القضايا في ازدياد، مشيرا إلى أنه يستقبل في بعض الأيام ما يقارب المائة شكوى، منها قضايا ضد مماطلين وممتنعين عن تنفيذ الأحكام، مؤكدا أن هناك أحكاما كثيرة لا يتم تنفيذها، مقترحا إيجاد آليات أكثر فعالية في تطبيق الأحكام الصادرة من المحاكم ضد المماطلين في سداد الحقوق، كمنعهم من السفر ووقف نشاطهم التجاري أو التحفظ على حساباتهم البنكية، موضحا أن هذه الآليات معمول بها في الدول المجاورة وفي بعض دول العالم ومن الأولى أن تطبق لدينا.
ويشير عبدالعزيز إبراهيم الغامدي موظف في جدة أن القضايا العمالية من القضايا المصيرية والهامة التي ينبغي على المسؤولين الالتفات لها، فالفترات الزمنية التي تفصل بين جلسات هيئة مكتب العمل في كل قضية لا تقل بحال من الأحوال عن سنة يتخللها جلسات تأجيل وغياب أو اعتذار عن الحضور، ما يطيل فترة التقاضي إلى سنوات، يعاني خلالها المتضرر وعائلته الأمرين ماديا ونفسيا، حتى أن المحامين يرفضون الترافع في القضايا العمالية لضآلة مردودها المادي.
وذكر عمر مجبور الوادعي تاجر عقارات في جدة، أن عددا كبيرا من أصحاب الحقوق مازالوا يترددون على المحاكم لتحصيل حقوقهم، وأنهم يعانون من تباعد مواعيد النظر في القضايا والتي قد تستغرق سنوات، وأحيانا لا يحضر الخصم، فلا يصدر الحكم غيابيا، موضحا أن هذه الأموال المفقودة تؤثر في ثقة التاجر بالمتعاملين معه وتجعله خائفا من البيع الآجل رغم أن ذلك يساعد في تصريف المخزون حيث نلاحظ أن وكلاء السيارات وبعض التجار يقدمون إغراءات كبيرة للمشترين لتصريف مخزونهم من السيارات والسلع الأخرى، ثم يعانون بعد ذلك من تحصيل حقوقهم.
لا يجوز الاحتجاز
إلى ذلك يوضح الدكتور عمر الخولي أستاذ القانون في جامعة الملك عبدالعزيز بداية أنه لا يجوز أصلا احتجاز حرية أي إنسان، إلا بناء على حكم قضائي نهائي أو بموجب نص يجيز ذلك وبخلاف ذلك فإن الحريات مصانة بموجب أحكام الشريعة الإسلامية وبناء على ما قرره النظام الأساسي للحكم في المملكة، لافتا أنه ينبني على ذلك أن وجود أي شخص داخل السجن أو الأماكن المعدة للتوقيف ينبغي أن يكون مستندا إلى حكم قضائي نهائي أو أن يتم وقفه «حبسه احتياطيا» على ذمة التحقيق في إحدى القضايا التي ورد النص على جواز التوقيف فيها، وهي ما يعرف بـ«الجرائم الكبرى». وهي تلك التي ورد عليها النص في قرار رقم ١٩٠٠.
وأضاف الخولي: من ذلك يتبين أن وجود الشخص في أحد السجون أو دور التوقيف خارج الإطار المشار إليه، يعد سلبا لحريته واحتجازا لا يستند إلى أي مصدر من مصادر المشروعية، ويتخذ ذلك مظهرا إما أن يظل الإنسان سجينا بعد انتهاء الفترة المحكوم عليه بها بالسجن، أو أن يظل موقوفا رغم عدم ارتكابه أي من الجرائم الكبرى، أو ارتكابه لإحدها ولكن يظل موقوفا دون وجود أمر بذلك من صاحب الصلاحية أو وجود الأمر ولكن يمتد أجل حبسه الاحتياطي إلى ما يجاوز المدة التي قررها النظام، وهي مدة طويلة في الأصل تصل إلى ستة أشهر، مشيرا أن هناك عددا غير يسير من المواطنين والمقيمين انتهت المدد المحكوم عليهم بها بالسجن ومع ذلك لا يزالون رهن السجن لمدد تجاوزت المدد المحكوم بها عليهم، كما أن هناك عددا من الموقوفين احتياطيا وقد انقضى عام أو اثنان أو أكثر لم تتم إحالتهم إلى المحكمة حتى الآن، منوها بأن فقدان الإنسان لحريته دونما سند من النظام، أمر مؤلم إلى حد بعيد لا

ينبغي وجوده بأي درجة أو على أي مستوى، فالحريات مصانة في دساتير كافة الدول وعدد غير يسير من المعاهدات والمواثيق والاتفاقيات الدولية.

تعطيل الأحكام وتأخيرها

وقال المحامي والمستشار القانوني محمد القرني المحكم المعتمد في وزارة العدل أن الخلل يتمثل غالبا في عدم إلمام موظفي التنفيذ بالأنظمة والتعليمات الخاصة بالتنفيذ ما يجعلهم يجتهدون، فبعضهم قد يعارض اجتهاده صريح النظام، وقد يفسرها البعض الآخر على غير الوجه الصحيح، وهذا يعطل التنفيذ أو يؤخره أو يحمل المعاملة إجراءات ومخاطبات لا داعي لها، كل ذلك بسبب عدم التأهيل المطلوب لمن يباشر التنفيذ، إلا أن الأنظمة لم تغفل وقوع أي من هذه الأفعال عمدا، فقد اعتبرت وقوعها بسوء نية لسوء الاستعمال الإداري للأنظمة والتعليمات، ومعاقب بها بالمرسوم الملكي، وتختص هيئة الرقابة والتحقيق بالتحقيق في ذلك، مشددا على ضرورة تفعيل دور الهيئة بشكل أكبر.

أما فيما يتعلق بالتأخير بإطلاق موقوفي الحق الخاص، فيوضح إن المادة ٣٩ من نظام الإجراءات الجزائية، قد أشارت إلى أنه لكل من علم بوجود موقوف بصورة غير نظامية، فإن له التقدم لهيئة التحقيق والادعاء العام بطلب إطلاقه، وحقيقة نشكر هيئة التحقيق لتعاملها حيث أنه بمجرد التظلم لها، فإنها تندب على الفور أحد المحققين لدراسة وضع الموقوف، كما أن هيئة حقوق الإنسان في جدة تشارك من خلال التعامل معها، بمجرد وصول بلاغ بوجود موقوف، فإنها ترسل أحد أعضائها لدراسة وضع الموقوف، ومن ثم تخاطب الجهات المختصة فورا، وفي حالة عدم تجاوبها فإنها ترفع إلى الجهات العليا.

القضايا العمالية

وأكد الرئيس المساعد في المحكمة العامة في مكة المكرمة صالح الطوالة أن تأخير البت في القضية بعد بيان الحق وظهوره، أمر لا يرتضيه القضاة لما هو معلوم لديهم أن تأخير البت والحكم في القضية بعد ظهور الحق أمر لا يجوز، فمتى ما ظهر الحق، وجب إصدار الحكم وإيقاعه لرفع الظلم عن المظلوم وردع الظالم عن ظلمه، ولكن قد توجد عوامل أخرى تتسبب في تأخير إصدار الحكم كالحاجة لمخاطبة جهات أخرى مثل الجهات الهندسية التي تدخل في قضايا المعمار والعقار، والجهات المحاسبية في القضايا المالية، مشيرا أن التأخير في بعض الأحيان قد يكون بسبب مماطلة الخصم وعدم تجاوبه، خصوصا في عدم وجود ما يثبت إدانته من مستندات وأوراق، وفي هذه الحالة يكون إصدار الحكم متوقفا على حضور الخصم مثل التركات التي يطالب فيها أحد الورثة بنصيبه وخصمه مستحوذ على جميع الصكوك والمستندات فلا يستطيع القاضي البت في القضية، إلا بعد الاطلاع على الصكوك ودراسة الأوراق كاملة وفي أحيان أخرى تعطى بعض عناوين الخصوم بالخطأ فيكون ذلك عائقا دون إصدار الحكم، فضلا عن النقص في عدد القضاة الذين تحال إليهم قضايا كثيرة خصوصا في محاكم المدن.

نقص القضاة

وقال المحامي سعود بن عواد الحجيلي عضو اتحاد المحامين العربي أن وزير العدل محمد العيسى قد أكد في محاضرة نظمت مؤخرا في الجامعة الإسلامية أنهم في الوزارة لا يشكون من قلة القضاة، بل أن بعض القضايا يخرج عن إرادة القضاة وبعضها تأخذ سنوات طويلة من أجل حلها، لافتا أن التوسع في تعيين القضاة يجب أن يكون من جميع مناطق المملكة.

من جانبه نفى مصدر في المحكمة الشرعية في المدينة المنورة أن يكون قلة القضاة هو السبب في تأخير المعاملات أو القضايا، وأن أسباب تأخر القضايا أحيانا يكون من طرف المدعي أو المدعى عليه، أو أن القضية تتطلب المزيد من النظر، وبعضها يتعلق بدوائر أخرى خارج المحكمة.

نورة الفايز من منصة المؤتمر العربي لحقوق الطفل:
المملكة توفر عناية شاملة للأطفال المحرومين والمعرضين للمخاطر

المصدر: جريدة عكاظ الجمعة١٨ محرم ١٤٣٢ هـ - ٢٤ ديسمبر ٢٠١٠م العدد ٣٤٨٣
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/٢٠١٠١٢٢٤/Con٢٠١٠١٢٢٤٣٩٠٣١٦.htm

عبد الله الداني - جدة

أكدت نائب وزير التربية والتعليم لشؤون البنات رئيس وفد المملكة إلى المؤتمر العربي الرابع لحقوق الطفل نورة بنت عبد الله الفايز، حرص المملكة على العناية الشاملة للأطفال المحرومين والمعرضين للمخاطر عبر المصادقة على الاتفاقيات الدولية ذات العلاقة وسن الأنظمة والتشريعات الضامنة لحمايتهم.

وبينت الفايز أنه أنشئ في المملكة برنامج الأمان الأسري الوطني في نوفمبر ٢٠٠٥م، بهدف إعداد سلسلة من الأنظمة والسياسات والبرامج التي تستهدف حماية الأسرة، ووقاية الطفل من العنف الأسري. وأفادت نائب وزير التربية أنه افتتح في المملكة نحو ٣٠٠ روضة أطفال تركزت في القرى والهجر في العام الماضي فقط، والسماح لكثير من المدارس الأهلية في العامين الأخيرين بتدريس المعلمات للطلاب الذكور في المرحلة الابتدائية الأولية.

وقالت الفايز، ضمن كلمة لها أمام المؤتمر في مراكش: «التحديات تتمثل في رفع معدلات الالتحاق بمراحل التعليم المبكر وتجويد نوعيته، كسر حلقة الفقر التي تؤرق نمو أطفال الأسر المعسرة، تطوير الأنظمة والتشريعات المرتبطة بالحماية والرعاية الاجتماعية للأطفال».

وزادت نورة الفايز: «جهود المملكة المبذولة في مجال التربية والتعليم تشمل جوانب عدة، منها قرار المقام السامي القاضي بجعل مرحلة رياض الأطفال مرحلة مستقلة مع أهمية التوسع فيها والعمل على زيادة نسب الالتحاق برياض الأطفال».

وأفادت نائب وزير التربية أن من التحديات أيضا وقاية الأطفال من كافة مخاطر التلوث البيئي، الارتقاء بمستوى المضامين والمصادر الثقافية والإعلامية الموجهة للأطفال، إضافة إلى تعزيز حقهم في الحصول على فرص ملائمة للعب والترفيه والنشاط الثقافي والمشاركة الاجتماعية.

وأشارت الفايز إلى أن اهتمام المملكة في السنوات الأخيرة بمرحلة الطفولة المبكرة أمر ملحوظ، موضحة أن هذا الاهتمام بني على إرادة سياسية ورغبة وطنية لتوسيع مفهوم الطفولة المبكرة، وتوسيع انتشار التعليم المبكر.

ونوهت نائب وزير التربية بجهود المملكة في ما يتعلق بالطفولة مستندة على النظام الأساسي للحكم الذي شدد على أن الأسرة نواة المجتمع ووجوب تربية أفرادها على أساس العقيدة الإسلامية.

واستعرضت الفايز الإنجازات الوطنية المتعلقة بالعناية بالطفولة، ومنها إنشاء اللجنة الوطنية للطفولة وتكليفها بإعداد الاستراتيجية الوطنية للطفولة ٢٠٠٥ ـ ٢٠١٥، إنشاء هيئة حقوق الإنسان التي ترتبط مباشرة برئيس مجلس الوزراء، وتخصيص وزارة العمل فصلين في لائحة العمل لأنظمة وضوابط عمل المرأة والطفل. وأوضحت الفايز أن اللائحة احتوت على مواد تحفظ للمرأة حقوقها في العمل، وخصوصا أثناء الحمل والولادة، مشيرة إلى أن ما منحه بنك التسليف

والادخار السعودي على شكل قروض حسنة تمنح للمستثمرات في مجال افتتاح وتأسيس مؤسسات لرعاية وتعليم الطفولة المبكرة وصل نحو ١٣٠ مليون ريال.
واعتبرت نائب وزير التربية إطلاق وزارة الثقافة والإعلام قناة تلفزيونية للأطفال من أحدث الإنجازات الوطنية للاعتناء بالطفولة.
وتطرقت الفايز إلى جهود المملكة في مجال حماية الأطفال المعرضين للعنف من خلال مؤسسات المجتمع المدني، إذ تم توفير هاتف مجاني للتبليغ عن حالات الإيذاء إضافة إلى إنشاء دور حماية لاستضافة المعرضين للإيذاء من النساء والأطفال.
وأضافت نائب وزير التربية «نفذت المملكة خططا وبرامج لرعاية ذوي الاحتياجات الخاصة على المستويين الحكومي والأهلي وخاصة في مراحل الطفولة المبكرة، وشجعت على إنشاء المزيد من المراكز الخاصة برعاية الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة، وتقديم الإعانات المادية لأهاليهم».
أما في مجال صحة الطفولة والأمومة، فأوضحت الفايز أن من المؤشرات الكمية والنوعية التي تعكس إنجازات كبيرة للمملكة خلال العقدين الماضيين، تطبيق برنامج تشجيع الرضاعة الطبيعية، والمدونة الوطنية لبدائل حليب الأم، ما ساهم في انخفاض عدد وفيات الرضع والأطفال دون الخامسة ووفيات الأمهات الوالدات.
وشددت نائب وزير التربية في ختام حديثها على ضرورة تحمل المسؤولية كمؤسسات رسمية وأهلية وخيرية، داعية إلى «توحيد الجهود واستثمار اللقاءات لوضع خطة عمل عربية قابلة للتنفيذ، على أن تعمل على تنفيذها في كل وطن عربي قوى بشرية مؤهلة، تمتلك المهارات والمعارف وتستطيع بكفاية واقتدار إدارة القطاعات التربوية والصحية والاجتماعية وكل ما له علاقة بتحقيق احتياجات الأطفال، حتى ندفع بمسيرة التنمية في بلادنا العربية إلى الآفاق الحضارية».
وشاركت ضمن الوفد جهات حكومية ومؤسسات خيرية، منها وزارة التربية والتعليم، وزارة العدل، وزارة الشؤون الاجتماعية، وزارة الثقافة والإعلام، هيئة حقوق الإنسان، مؤسسة الملك خالد الخيرية، ومؤسسة الأميرة العنود الخيرية.

٢٧١شكوى حقوقية خلال عام معلقة في المحاكم..

قضايا زواج المرأة... تجاوز الحدود إلى التعسف!

المصدر: جريدة الرياض الجمعة١٨ محرم ١٤٣٢ هـ - ٢٤ ديسمبر ٢٠١٠م العدد ١٥٥٢٤
http://www.alriyadh.com/2010/12/24/article588347.html

الرياض، تحقيق - أسمهان الغامدي

صدرت الموافقة الكريمة من لدن خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز بالبدء في تنفيذ برنامج نشر ثقافة حقوق الإنسان، والذي يعد إحدى الركائز المهمة التي نص عليها تنظيم هيئة حقوق الإنسان، والذي يخول مجلس الهيئة بمهمة وضع السياسة العامة لتنمية الوعي بحقوق الإنسان، واقتراح سبل العمل لنشرها والتوعية بها، وذلك من خلال المؤسسات والأجهزة المختصة بالتعليم والتدريب والإعلام وغيرها، والتي قال عنها "د.بندر العيبان" رئيس هيئة حقوق الإنسان في بيان سابق: "تحرص الهيئة على نشر المبادئ والمفاهيم الأساسية لحقوق الإنسان، والتي تتفق مع أحكام الشريعة وتأصيل ثقافتها، من خلال الأجهزة المختصة بالهيئة، عبر تنظيم دورات لمنسوبي الجهات المعنية في المملكة وغيرهم من المهتمين بهذا المجال. "الرياض" تفتح قضية حقوق المرأة في الزواج ك"العضل" و"الإرغام" إما على الزواج أو الطلاق، و"زواج القاصرات" والولاية التي بدأت تنحني بمنحنى الوصاية التي تتبرأ منها الشريعة، وقد أصدر بخصوصها دار الإفتاء بوقت سابق: "تجاهل حقوق المرأة في الزواج إما بعضلها أو إرغامها يعد أحد موروثات العادات الجاهلية التي أبطلها الإسلام، كما أن مجلس هيئة كبار العلماء قد قرر في ٢٠٠٥م أن التحجير وإجبار المرأة على الزواج ممن لا توافق عليه، ومنعها من الزواج ممن رضيت به وتوافرت فيه الشروط المعتبرة شرعاً أمر لا يجوز ."

د.أبا الخيل: هناك تخريجات مذهبية أكثر مرونة وسماحة

وقد نظرت المحاكم الشرعية في أربع مدن من المملكة، أكثر من ٢١٣ دعوة قضائية من فتيات ضد أولياء أمورهن خلال السنوات الأخيرة، يطالبن فيها إنصافهن. في الجهة الأخرى رصدت هيئة حقوق الإنسان أكثر من ٢٧١ حالة شكوى تتعلق بحقوق المرأة خلال عام١٤٣٠ ه معلقة في المحاكم، وأكثر من ٢٣٣ قضية نسائية تعاملت معها، وتمت مطالبة الأجهزة القضائية المختصة بسرعة إنهاء إجراءات قضاياها والمنظورة لديها، وذلك لما تتعرض له بعض النساء من انتهاك لحقوقهن؛ بسبب طول الفترة التي تنظر فيها تلك القضايا نتيجة لمماطلة الزوج أو ولي الأمر. وهنا نتساءل: هل بات من الضروري تغيير بعض الاشتراطات التي تجعل المرأة تابعة للولي بأمور تخصها، وجعلها ولية نفسها عند بلوغ عمر محدد تشترطه الجهة المعنية، أمر ضروري؟، أم لا؟ .

الولاية هي السبب

»العضل» و«الإرغام» و«القاصرات» و«الولاية» أخذت منحى الوصاية

في البداية يقول المفكر والكاتب "د.يوسف أبا الخيل": إنه لولا وجود الولاية بالشكل الذي هي عليه في مجتمعنا لما كان "العضل" موجوداً، وإن وجد فعلى الأقل لا يكون بتلك الحدة و"الإيغال" التي هي عليهما الآن، مضيفاً أنه إذا نظرنا إلى مسألة اشتراط وجود ولي للمرأة يتولى تزويجها، سنجد أنه حكم فقهي معروف، لكن التكييف الفقهي لوجوده متعدد بالشريعة، حيث إن هناك تخريجات مذهبية أكثر مرونة وسماحة من التكييف السائد لدينا حالياً، والذي يشترط الولي اشتراطاً مطلقاً، ف"الحنفية" يرون أن المرأة العاقلة البالغة كفؤ لتولي عقد تزويج نفسها، ثيباً كانت أم بكراً، ويستشهدون لرأيهم بأدلة: منها فعل السيدة عائشة رضي الله عنها عندما زوجت بنات أخيها: عبد الرحمن عندما كان في الشام، ومنها ما جاء في بعض آيات القرآن من إسناد النكاح للمرأة، كقوله تعالى: "وإذا طلقتم النساء فبلغن أجلهن فلا تعضلوهن أن ينكحن أزواجهن"، فالآية الكريمة اختارت الفعل المبني للمعلوم (ينكحن)، أي يستطعن أن يزوجن أنفسهن مباشرة، ودليلهم من السنة النبوية الكريمة قوله صلى الله عليه وسلم: "الثيب أحق بنفسها من وليها ."

باب أوسع

د.اليامي: نحتاج مدونة للأحوال الشخصية تتعلق بالأسرة
وأضاف أن المجتمع لو أغض الطرف عن مسألة وجود الولي بالنسبة للبنت البكر الصغيرة، فمن غير المبرر التشدد والمغالاة في مسألة الولي بالنسبة للثيب أو البكر التي تقدم بها السن، مطالباً من الجهات المعنية بإعادة النظر بمثل هذا الاشتراط، الذي يجعل للعضل باباً أوسع من حيث الإكراه وسلب الحقوق الأساسية للمرأة، وقد أوجب الإسلام رضاها على من سترتبط به، واختيارها له باكتمال أركان الزواج، مشيراً إلى أن المجتمع يتعايش كثيراً مع حالات عضل "ثيبات" غير صغيرات في السن، مؤكداً أن قضية العضل ما هي إلا نتاج وجود الولي، كما أن المرأة إذا لجأت إلى القضاء فيما قد يواجهها من تحكم الولي، ستواجه قضاة يستمدون أحكامهم من نفس الخطاب الفقهي الذي أستمد منه وليها، والذي جعل المجتمع لا يتعايش مع هذه القضايا بشكلها العادل؛ لأنه لا يستطيع الانفكاك من قيود بنتها العقلية المتشددة .!

لن تكون مستعدة

وحول قضايا زواج القاصرات التي وصفها "د.أبا الخيل" بأنها من المشكلات التي تواجهها المرأة وتكاد تغرقها في بحر من الأحزان وضياع المستقبل قال: إن ما كان يصلح للقرون السابقة، يختلف عما يصلح للأزمنة الحديثة، من حيث استعداد المرأة النفسي للزواج، والذي لا يقتصر على الناحية "البيولوجية" فقط، بل إن له جانباً اجتماعياً، فاستعداد المرأة الصغيرة نفسياً لتحمل تبعات الزواج، قد يكون معقولاً في تلك الأزمنة، لكنه أبعد ما يكون عن المعقولية في عصرنا هذا، مضيفاً: "البنت المعاصرة لن تكون مستعدة نفسياً للزواج، وأن عموم النصوص التي تتعلق بشؤون الاجتماع البشري والأحوال الأسرية من زواج وطلاق وغيرهما، هي نصوص تاريخية، يجب أن توضع تشريعاتها في سياقها الخاص جغرافياً وزمنياً ."

مدونة شخصية

نجلاء الجمعان: أبرز القضايا هي في العنف البدني والنفسي

وطالب "د.هادي اليامي" نائب رئيس اللجنة الوطنية للمحامين في المملكة وعضو مجلس هيئة حقوق الإنسان، بضرورة وجود مدونة للأحوال الشخصية، تتعلق بكل أمور الأسرة، ومنها حقوق الفتاة بالزواج وعلاقة المرأة بالرجل، والفتاة بوالدها، وعدة أمور حقوقية بالأسرة، وعن قضايا العضل قال: يفترض من الوالد أن ينظر إلى مصلحة الفتاة دون تجاهل رأيها، كما أن الهيئة قامت في الفترة الماضية برصد العديد من الحالات وتكوين الملفات والرؤى والتي وضعت لها الآلية المناسبة لعلاجها، مؤكداً أن الهيئة لن تمانع باستحداث خط ساخن لقضايا المرأة التي قد يمنعها "الحرج" الاجتماعي من معرفة حقوقها، وما لها وما عليها، مضيفاً أن من أعظم المعوقات التي واجهة الهيئة أثناء تحركها هي قلة الوعي بالأمور الحقوقية لدى العديد من الأفراد، فالهيئة لا تستطيع وحدها التوعية التي تحتاج إلى منظومة متكاملة من جميع المؤسسات الحكومية والخاصة، للتوعية بالأمور الشائكة والحقوقية التي تعنى بالإنسان .

الطفل القاصر

وفيما يخص أمور الولاية التي تحولت في الآونة الأخيرة إلى وصاية يبرأ منها الشرع، رأى "د.اليامي" أن الوصاية لا تكون إلا على الطفل القاصر، بينما المرأة لا تجب عليها أي وصاية، فالشرع أوجب لها الولي وليس الوصي، فعندما تخرج الولاية من إطارها الشرعي وهي حماية المرأة، يجب أن يتصدى لها الشرع ويوقفها لعدم أهلية الولي، مطالباً بضرورة تقنين سن الولاية، فمن غير المقبول أن يكون مراهق بسن ال٢٠ عاماً ولياً على امرأة ناضجة تجاوزت ال٣٠ عاماً، مؤكداً أن كل تلك الإشكاليات ستحل فيما لو أوجدت الجهات المعنية مدونة خاصة للأحوال الشخصية، وأن تلك المقترحات باتت بحاجة إلى تفعيل .

عقوبات رادعة

شريفة الشملان: نحن من أغرب الشعوب في تقنين الزواج

وحول قضايا "الإرغام" على الزواج أو الطلاق وتداعيات النسب، أوضح "د.اليامي "أنها تعد من قضايا انتهاك حقوق الإنسان الصريحة التي حرمها الشرع والقضاء، وحين ثبوتها يستوجب على القضاء إنزال عقوبات رادعة صارمة مطبقة بحقه، وأن يشهر به للعظة والعبرة، مستنكراً استقبال المحاكم لقضايا النسب والنظر فيها، حيث لم تعد ترتبط بزوج وزوجة، فهناك أطفال يتشردون وأسرة كاملة تتفكك، مشيراً إلى أن الهيئة تولي هذه القضايا أشد الاهتمام، وتنادي بضرورة تجاهلها وعدم النظر فيها من قبل القضاء، حيث يجب تقديم مصلحة الأسرة على المصالح الشخصية، ذاكراً أن زواج القاصرات يعد انتهاكاً لحقوق الطفلة أو حتى فتاة العشرين، عندما تتزوج من يكبرها بسنوات كثيرة، كما أن الهيئة تطالب بإيجاد قوانين ولوائح صارمة وتنظيم وتفعيل من الجهات ذات العلاقة، تحدد من خلالها سن الزواج كحد أدنى، ومدى التفاوت العمري بين الزوجين .

عنف بدني ونفسي

وعزت "نجلاء الجمعان" رئيسة قسم الشكاوى بهيئة حقوق الإنسان، العديد من المشاكل النسائية التي ظهرت مؤخراً كقضية هروب الفتيات، نتيجة العضل عن الزواج، والذي يعد نوعاً من أنواع العنف الذي حرمه الإسلام، لما له من آثار سلبية ممتدة للمجتمع، مضيفةً أن الهيئة تستشعر معاناة هؤلاء الفتيات، وتؤمن بضرورة منحهن حقوقهن بتكوين أسرة، موضحةً أن من أبرز القضايا وأصعبها التي ترد إلى القسم تكمن في العنف البدني والنفسي، والعنف الناتج عن الإدمان، وقضايا التظلم من فتيات عضلهن آباؤهن عن الزواج، إضافةً إلى قضايا الزوجات المعنفات أو المطلقات، واللاتي حرمن من رؤية أطفالهن، أو المعلقات لفترة أمتدت إلى أعوام لعدم قدرتها على إعادة الصداق، لافتةً إلى أن التعامل مع القضايا التي تردهم تكون وفق ضوابط قبول الشكاوى في الهيئة، وإحالة البعض منها إلى جهات الاختصاص ومتابعتها وتبنيها، ومعالجة العديد من القضايا من الجانب الإنساني، ذاكرةً أن القسم لا يقتصر على استقبال شكاوي المواطنات بل يشمل المقيمات، إلى جانب أن الهيئة تهتم مباشرةً بقضايا السجينات داخل السجون، والمريضات داخل المستشفيات، والطالبات داخل المدارس، وذلك بمجهودات أخصائيات وباحثات وقانونيات الهيئة، القادرات على التعامل مع الشكاوى والتفاهم مع جميع الأطراف المعنية باحتواء وسرية تامة .

ديون الولي

وترى الكاتبة "شريفة الشملان" مديرة القسم النسائي بفرع هيئة حقوق الإنسان في المنطقة الشرقية، أننا من أغرب الشعوب في تقنين الزواج الذي فتح المجتمع من خلاله أبواباً تجارية وغير تجارية، كما أصبح الكثير من أفراد المجتمع يتجاهلون معناه الأسمى كوحدة اجتماعية، وجزء أساسي من مكونات الأمة التي أساسها الفتاة المعضلة والمرغمة والقاصرة، مضيفةً: "إذا انتقلنا للشق الآخر من الزواج التعسفي والذي فيه انتهاك لحقوق المرأة وبدنها كتزويج القاصرات لرجال بعمر آبائهن، حيث تستغل المرأة لتسديد ديون الولي عليها أو قطعاً لوعود سابقة، فتصبح هي المقايضة، لتنتقل من فتاة تتلقى العلم ولا زالت بحاجة إلى رعاية أبوية، إلى جارية وأم لطفل تربيه طفلة"، مطالبةً بوضع قانون لتحديد سن الزواج يلجم زواج القاصرات، الذي لم نعلم عنه إلا القليل، ومازالت هناك العديد من الحالات المتخفية، كذلك لابد من تنظيم وتقنين مدونة الأسرة التي من شأنها حفظ الكثير من حقوق المرأة بشكل خاص والأسرة بشكل عام.

د. العيبان: نحمد الله الذي استجاب ابتهالات أبناء الوطن

المصدر: جريدة الجزيرة الاحد٢٠ محرم ١٤٣٢ هـ - ٢٦ ديسمبر ٢٠١٠م
http://www.al-jazirah.com/٢٠١٠١٢٢٦/fe٣٠.htm

الجزيرة - الرياض :

عبّر رئيس هيئة حقوق الإنسان الدكتور بندر بن محمد العيبان باسمه وبالإنابة عن أعضاء مجلس هيئة حقوق الإنسان ومنسوبيها عن سعادته الغامرة برؤية خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود - حفظه الله ورعاه - وهو يغادر المستشفى سالماً معافى تعتلي محياه ابتسامته المشرقة حباً وعطاءً، وعد هذا اليوم يوم عيد آخر من أعياد الوطن، وأضاف أن الدعوات الخالصة والقلوب الصادقة لم تتوقف عن الدعاء إلى العلي القدير بأن يحفظ لنا ملك الإنسانية، وأن يعيده إلى وطنه وشعبه الذي ينتظر عودته بفارغ الصبر وهو بكامل صحته وعافيته بإذن الله، ورفع د. العيبان أسمى التهاني وأصدق التبريكات لمقامه الكريم - أيده الله- ولنائب خادم الحرمين الشريفين صاحب السمو الملكي الأمير سلطان بن عبدالعزيز وصاحب السمو الملكي الأمير نايف بن عبدالعزيز النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية - حفظهم الله - وللأسرة المالكة الكريمة والشعب السعودي النبيل.

وأضاف: كما نحمد الله جلت قدرته ونشكره على منه وكرمه وجوده واستجابته لابتهالات أبناء هذا الوطن كباراً وصغاراً رجالاً ونساءً بأن يمن على خادم الحرمين الشريفين بالشفاء العاجل وأن يلبسه أثواب الصحة والعافية.

السفارة الإندونيسية تثني على التعامل مع قضية العاملة المنزلية

الحكومة الأميركية تنوه بنجاح المملكة في علاج أهم خمس قضايا حقوقية

المصدر: جريدة الرياض الاحد٢٠ محرم ١٤٣٢ هـ - ٢٦ ديسمبر ٢٠١٠م العدد ١٥٥٢٦
http://www.alriyadh.com/٢٦/١٢/٢٠١٠/article٥٨٨٧٨٣.html

الرياض – أسمهان الغامدي

قدمت السفارة الأميركية لدى المملكة ورقة مشاركة - لهيئة حقوق الإنسان - وذلك خلال الندوة التي عقدتها الهيئة مؤخرا ضمن برنامج نشر ثقافتها ، وتؤكد ورقة السفارة نجاح المملكة بمعالجة خمس قضايا تعد من أهم القضايا المطروحة على الساحة والتي خطت بها هيئة حقوق الإنسان خطوات مميزة .

وكشفت مصادر في الندوة ل " الرياض " ان ورقة السفارة اكدت على نجاح المملكة بمعالجة مشاكل العنف الأسري ، حماية المعنفات ، زواج القاصرات ، ضمان حقوق السجناء وتحسين الوعي بحقوق الإنسان وتحسين الوعي بمشكلة الاتجار بالأشخاص .

ونوه السفير الأميركي باسم الحكومة الأمريكية بجهود الهيئة مشيدا بصورة خاصة بجهود وحنكة رئيس هيئة حقوق الإنسان الدكتور بندر العيبان الذي قام بدور رائد و يحتذى به في تحسين وضع حقوق الإنسان في المملكة .

في الجانب الآخر كشفت نفس المصادر أن السفارة الإندونيسية تشدد بضرورة عدم إعطاء قضية العاملة الاندونيسية بالمدينة اهتماما كبيرا والتركيز عليها حيث تعد مشكلة فردية لا يجب الالتفات لها ، مؤكدة على أن حكومة المملكة تقوم بمتابعة الحالة أولا بأول وتعالج قضيتها بطريقة جيدة ، كما أن العلاقات بين المملكة وجاكرتا يتجاوز عمرها ال١٠٠ عام وهي علاقات متينة وكبيرة .

مشيرا إلى أن بلاده تعاني كبقية بلدان العالم من مشكلة الاتجار بالأشخاص وأن المملكة خطت خطوات متقدمة يحتذى بها في جانب حقوق الإنسان.

شاركت في الملتقى العلمي نحو إستراتيجية عربية للمكافحة

المملكة وضعت الأنظمة والقرارات والإجراءات الكفيلة بمحاربة الاتجار بالبشر

المصدر: جريدة الرياض الاحد٢٠ محرم ١٤٣٢ هـ - ٢٦ ديسمبر ٢٠١٠م العدد ١٥٥٢٦
http://www.alriyadh.com/2010/12/26/article588779.html

الرياض - فاطمة الغامدي

شاركت المملكة العربية السعودية في فعاليات الملتقى العلمي " نحو إستراتيجية عربية لمكافحة الاتجار بالبشر " المقام في مقر جامعة الدول العربية بالقاهرة والمتزامنة مع الاجتماع المشترك لمجلسي وزراء العدل والداخلية العرب خلال الأسبوع الماضي ومثل المملكة في الملتقى الدكتور علي بن مد الله الرويشد عضو مجلس هيئة حقوق الانسان ، عضو لجنة مكافحة جرائم الاتجار بالأشخاص ، والاستاذ مشاري بن عبد الله المقاطي أمين لجنة مكافحة جرائم الاتجار بالأشخاص ، والاستاذ يوسف بن مسفر السيالي مدير مكافحة التسول عضو اللجنة ، والاستاذ عبد المحسن بن ماجد بن خثيلة .

وقد استعرض الملتقى جهود المملكة في مجال منع ومكافحة جرائم الاتجار بالأشخاص وإستراتيجياتها ، من تنوع في التشريعات والأنظمة الوطنية التي تمنع الاتجار بالأشخاص بمختلف أشكاله وصوره ، والتي قد تختلف في المملكة عن تلك الأشكال والصور الموجودة في بعض الدول الأخرى ، حيث تتركز أغلب هذه الأشكال والصور في مستوى التعامل بين صاحب العمل والعامل الوافد .

ويتعين التأكيد في البدء على أنه على الرغم من اتساع حجم ظاهرة الاتجار في الأشخاص عالمياً وتعدد أشكالها وصورها إلا أنه لا تتوفر إحصاءات دقيقة حول حجمها الفعلي عالمياً ، وكذلك الحال بالنسبة للمملكة التي تعد الظاهرة من بين الظواهر المستجدة على المجتمع ، ففي البدء كان يجري التعامل مع الظاهرة على أنها مجرد تهريب للأفراد عبر الحدود الدولية ، إلى أن توجهت الأنظار إلى اتساع الظاهرة لتشمل الاستغلال في الدعارة وسائر أشكال الاستغلال الجنسي ، أو السخرة والخدمة قسراً ، والاسترقاق والممارسات الشبيهة بالرق ، والاستعباد ونزع الأعضاء البشرية والاتجار فيها ، وجرائم استغلال الأطفال وزواج القاصرات .

ولمكافحة الاتجار بالأشخاص قامت المملكة بوضع وإصدار الأنظمة والقرارات والإجراءات الكفيلة بمحاربتها والقضاء عليها وقد توالى إصدار الأنظمة والقرارات والإجراءات اللازمة لمكافحتها ومن أبرزها نظام مكافحة جرائم الاتجار بالأشخاص الصادر في ٢٠٠٩م وجاءت أحكامه مستوفية للشروط والمعايير العالمية المطلوبة في هذا الشأن .

هذا وقد أنشئت لجنة لمكافحة جرائم الاتجار بالأشخاص في هيئة حقوق الإنسان من ممثلين من وزارة الداخلية ، وزارة الخارجية ، وزارة العدل ، وزارة الشؤون الاجتماعية ، وزارة العمل ، وزارة الثقافة والإعلام ، هيئة حقوق الإنسان وذلك بموجب قرار مجلس الوزراء الموقر رقم ٢٤٤ وتاريخ ١٤٣١/٣/٢٠ه الموافق ٢٠٠٩/٧/١٣م.

العدل تبحث سبل التعاون مع خبراء مفوضية حقوق الإنسان

المصدر: جريدة الجزيرة الاثنين٢١ محرم ١٤٣٢ هـ - ٢٧ ديسمبر ٢٠١٠م
http://www.al-jazirah.com/٢٠١٠١٢٢٧/ln٨٨.htm

الجزيرة - وهيب الوهيبي

التقى وزير العدل الدكتور محمد بن عبد الكريم العيسى فريق خبراء المفوضية السامية لحقوق الإنسان بالأمم المتحدة الذي يزور المملكة حالياً - حيث ناقش معاليه مع فريق الخبراء آليات التعاون في مجال حقوق الإنسان واستعراض الأداء العدلي في هذا المجال و تناول التباحث مع الخبراء إمكانية دراسة آلية للتعاون والشراكة على مستوى الملتقيات الحقوقية بين وزارة العدل والمفوضية السامية.

ولفت وزير العدل خلال اللقاء الذي شهده نائب رئيس حقوق الإنسان الدكتور زيد الحسين بأن المملكة بقيادة خادم الحرمين الشريفين اضطلعت بجهدكبير في مجال تحقيق وتعزيز دور حقوق الإنسان مشيراً إلى أن وزارة العدل لديها أتم الاستعداد لعرض مسيرتها العدلية في مجال حقوق الإنسان باعتباره قيمة عدلية عليا تعمل العدالة القضائية على تحقيقها على أكمل وجه، ولاسيما أن أحكام الشريعة الإسلامية التي تطبقها المملكة ترسي قيم ومبادئ حقوق الإنسان وتحفل بها وتوليها الأهمية والاعتبار.

يشار إلى أن فريق خبراء حقوق الإنسان ضم إبراهيم سلامة رئيس قسم معاهدات حقوق الإنسان بالمفوضية بجنيف والسيد فرج فنيش رئيس قسم الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بالمفوضية بجنيف والسيد العبيد أحمد العبيد رئيس مركز الأمم المتحدة للتدريب والتوثيق في مجال حقوق الإنسان بدول قطر.

وفد من حقوق الإنسان يزور جمعية الأطفال المعوقين

المصدر: جريدة المدينة الثلاثاء٢٢ محرم ١٤٣٢ هـ - ٢٨ ديسمبر ٢٠١٠م العدد ١٧٤١٥
http://www.al-madina.com/node/٢٨٠٥٨٨

سلوى حمدي - الرياض

زار قسم دعم الطفولة في الفرع النسوي بالرياض لهيئة حقوق الإنسان جمعية الأطفال المعوقين بالرياض ضمن فعالياته الخاصة بتفعيل اليوم العالمي لحقوق الإنسان وذلك بتوجيه من رئيس هيئة حقوق الإنسان الدكتور بندر العيبان. وخلال الزيارة قام وفد الهيئة بجولة على أقسام الجمعية والتعرف على أنشطتها وزيارة مجموعة من الفصول الدراسية وتوزيع الهدايا على أطفال الجمعية. وقالت عهود البراهيم مشرفة الفرع النسوي بالإنابة أن الهيئة تولي اهتماما خاصا بهذه الفئة من المجتمع الغالية على قلوبنا. وتخصص من برامجها أنشطة توعوية بحقوقهم.

ذوي الاحتياجات الخاصة مستهدفة الشريحة الطلابية وذلك ضمن برنامج التوعية في المدارس الذي ينفذه الفرع النسائي بالرياض. كما تم إصدار قصة للأطفال بعنوان «صديقي وليد الحبوب» يتناول قصة طفل متلازمة داون. وتهدف القصة لتعريف بحقوق ذوي الاحتياجات الخاصة بصورة عامة كحق التعليم واللعب والتعريف بمفهوم الدمج فيهما. وتساهم القصة أيضا في تعزيز مبدأ تقبل الاختلاف بيننا وبين الآخرين وتنمية روح التعاون بين أفراد المجتمع والإحساس بالغير.

كما أشارت إلى أنه سيتم عقد عدة محاضرات حقوقية توعوية مختلفة في السجون والمستشفيات والمدارس، بالإضافة إلى مجموعة من الزيارات التي ينظمها الفرع إلى الدور الاجتماعية والجمعيات الخيرية للتعريف بدور الهيئة وحقوق الإنسان.

مواطن يتهم موظفين في الأمر بالمعروف بإهانته لأنه قبّل يد والدته

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء٢٢ محرم ١٤٣٢ هـ - ٢٨ ديسمبر ٢٠١٠م
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/٢١٧٥٦٤

الرياض - فيصل المخلفي

اتهم مواطن ووالدته موظفين في هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر بإهانتهما والتلفظ عليهما بألفاظ تخدش الحياء أمام الناس في سوق ريمان في حي البديعة (غرب الرياض).

وأكد الموظف في الخطوط الجوية العربية السعودية زيد الرافعي لـ«الحياة»، أنه سيقدم شكوى رسمية إلى إمارة منطقة الرياض وهيئة حقوق الإنسان، لفتح تحقيق في الواقعة التي لم يسجلها موظفو «الهيئة»، على حد قوله.

وأضاف أن والدته أصرت على الذهاب معه إلى مستشفى الملك سعود الطبي الأربعاء الماضي للاطمئنان عليه، لأنه كان يعاني من متاعب صحية، وفي طريق عودتهما إلى المنزل أحب أن يشتري لوالدته هدية، تقديراً لها على تعبها من أجله، فتوقف عند سوق ريمان، وقبل أن ينزلا من السيارة قبّل يدها ورأسها.

وتابع: «فوجئت عندها بخمسة أشخاص لا يحملون بطاقات تعريف بهم يمسكون بي أمام الناس، ويوجهون لي تهمة الدعارة في السيارة، وعلى رغم أنني حاولت مراراً أن أوضح لهم أنها والدتي، وأنني كنت أقبّل رأسها ويدها، لأنني أتعبتها معي منذ الصباح الباكر في مجمع الملك سعود الطبي، إلا أنهم رفضوا الإصغاء إلي، وأدخلوا والدتي السيارة، وانهالوا عليّ وعليها بالأسئلة، وبعد أن تأكدوا من إثباتاتنا وتطابق إجاباتنا، قالوا مع السلامة وكأنهم لم يفعلوا شيئاً أمام الناس.»

وذكرت أم زيد لـ«الحياة» أنها شعرت بالهلع عندما شاهدت خمسة رجال يتعاملون معها بهذه الطريقة المسيئة متسائلة: «قبّل ابني رأسي ويدي احتراماً لي، لأنني رافقته إلى المستشفى، فهل تعد هذه جريمة؟ وهل يوجد نظام يقضي بعدم تقبيل يد ورأس الأم في السيارة؟.»

وأشارت إلى أن موظفي «الهيئة» وضعوها وولدها في موقف محرج أمام الناس الذين تجمهروا عند السوق، وتابعت: «ألم يكن حرياً بهم أن يطلعوا على أوراقنا الثبوتية قبل أن يتفوهوا بكلام جارح يخدش الحياء؟»، موضحة أن أحد شهود الواقعة كتب رقم سيارة «الهيئة»، التي تعود إلى هيئة البديعة (تحتفظ «الحياة» برقم السيارة).

وأكد شاهد عيان (تحتفظ «الحياة» باسمه)، أن كثيراً من الناس تجمهروا عندما استوقف موظفو «الهيئة» المواطن والمرأة، وطلبوا منهما الإثباتات، وبعد أن تأكدوا من مطابقة بياناتهما أخلوا سبيلهما. واعتبر المحامي خالد المطيري، أن ما قام به موظفو «الهيئة» يحمل نوعين من الخطأ، الأول أنهم تجاوزوا صلاحياتهم الوظيفية، وأخلّوا بنظام الإجراءات الجزائية، والثاني أنهم ارتكبوا أخطاء شخصية يحق للمتضرر أن يقاضيهم عليها.

وأكد لـ«الحياة» عدم وجود نظام أو عرف يمنع الشخص من تقبيل رأس والدته في السيارة أو في الشارع، لافتاً إلى أن الشتم يعتبر مخالفة يحق للطرف الآخر تقديم شكوى للمحكمة بخصوصها، ولا يجوز لموظفي «الهيئة» القبض على شخص إلا في حال التلبس.

وقال: «استيقاف المواطن ووالدته مخالف لنظام الإجراءات الجزائية، إلا إذا كانت فيه شبهة كبيرة، ولكن يجب التثبت»، مشيراً إلى أن هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر تعد جهة ضبط، وتوجد طرق عدة لضبط الجاني أو المشتبه به.

من جهتها، طالبت الاختصاصية النفسية سميرة الغامدي هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر بمعاقبة الشخص أو الأشخاص الذين تورطوا في نعت المواطن وأمه بألفاظ جارحة، مشددة على أن ما حصل تجاوز فردي، وليس نمطاً عاماً لموظفي «الهيئة.»

وأضافت: «هذا التصرف من موظف الهيئة يعتبر تجاوزاً لكل الآداب الإنسانية، فكيف يهز مكانة أم أمام ابنها، ويصفها بصفة فيها خروج عن الأخلاق العامة التي يقرها ديننا الحنيف؟»، مؤكدة أن تقبيل زيد يد أمه تصرف طبيعي، ونحن مطالبون بهذا التصرف، لأنه منظر لائق يعلّم الناس الرحمة والتآلف وفضل الوالدين.

يذكر أن المفتي العام للمملكة عبدالعزيز آل الشيخ طالب رجال هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر بالرفق واللين.
وقال في محاضرة أخيراً: «العامل في مجال الحسبة يجب أن يكون على علم بحقيقة ما يؤمر به وينهى عنه.«

حقوقية تحذر من التحرش الجنسي الالكتروني

المصدر: جريدة اليوم الاربعاء٢٣ محرم ١٤٣٢ هـ - ٢٩ ديسمبر ٢٠١٠م العدد ١٣٧٠٦
http://www.alyaum.com/issue/article.php?IN=١٣٧١١&I=٨٠٧٨٠١&G=١

ليلى الخميري - القطيف

حذرت الباحثة بالهيئة الوطنية لحقوق الإنسان بقسم الطفولة الاختصاصية أمل الدار من خطر التحرش الجنسي الالكتروني ، مشددة على ضرورة مراقبة الأهل ومتابعتهم لكل ما يشاهده الطفل ويتلقاه عبر التقنية الالكترونية ، مبينة آليات التدابير والإجراءات لحماية الأطفال على الصعيد الاجتماعي والثقافي التوعوي والتقني والتشريعي.

وبينت الدار في حوار مفتوح مع الأمهات أقيم في روضة القطيف النموذجية، أسباب التحرش بأنه أحد أخطاء الوالدين أو الأقارب أو الخدم أو الاعلام أو أخطاء شخصية ، موضحة أن هناك مؤشرات من خلالها يتم معرفة إذا كان الطفل قد تعرض إلى تحرش من خلال مؤشرات جسدية ومؤشرات اجتماعية . ونوهت إلى أهمية الاستماع والحوار بين الأم والطفل ، مشددة على أهمية نقل المفاهيم للطفل حسب المراحل العمرية.

ووجهت الأمهات إلى التوعية بالثقافة الالكترونية لحماية أطفالهن ، معددة أهم ما يساعد على تطبيق الحماية من إعلام الطفل بأهمية حفظ معلوماته الشخصية على الحاسب لنفسه فقط محذرة من خطورة الإدمان على الإنترنت ، وشددت على أهمية نشر الثقافة الحقوقية والتوعوية في المفهوم العام لحقوق الطفل من خلال الأهالي والروضات.

وذكرت المحامية بهيئة حقوق الإنسان بالمنطقة الشرقية نوال البواردي ان المملكة وافقت على نظام مكافحة جرائم المعلوماتية عام ٢٠٠٧ م ، وذلك للحد من وقوع الجرائم المعلوماتية (الالكترونية.)

وعددت أنواع الجرائم الالكترونية ومنها جرائم الاستغلال غير القانوني للبيانات المخزنة على الحاسب وجرائم اختراق أجهزة الحاسب بتدمير المعلومات وجرائم استخدام أجهزة الحاسب الآلي بشكل غير قانوني والجرائم التي تتم من خلال استخدام أجهزة الحاسب للتخطيط لجريمة معينة أو ارتكابها.

وأوضحت أن مرتكبي الجريمة الالكترونية يقسمون إلى أربع مجموعات منهم الموظفون العاملون في مراكز الحاسب الآلي والموظفون الساخطون على مؤسساتهم أو شركاتهم وفئة العابثين في الحاسب مثل الهكرز والأشخاص العاملون في مجال الجريمة المنظمة عبر استخدام أجهزة الحاسب الآلي

السفير السويدي يبحث القضايا المشتركة مع حقوق الإنسان

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء٢٣ محرم ١٤٣٢ هـ - ٢٩ ديسمبر ٢٠١٠م العدد ١٥٥٢٩
http://www.alriyadh.com/2010/12/29/article589953.html

الرياض - أسمهان الغامدي

استقبل رئيس هيئة حقوق الإنسان الدكتور بندر بن محمد العيبان في مكتبه بمقر الهيئة صباح الأمس السفير السويدي لدى المملكة السيد جان تسلس، وقد جرى خلال اللقاء تبادل الأحاديث الودية وبحث القضايا ذات الاهتمام المشترك .

من جانبه أثنى د. العيبان على العلاقات التاريخية التي تربط المملكة بالسويد والعلاقات المتميزة مع كافة دول الاتحاد الأوربيا مؤكدا أهمية استمرار التنسيق بين الطرفين في عدة قضايا حقوق الإنسان .

وقد تم خلال اللقاء بحث التعاون فيما يخص جوانب حقوق الإنسان وقد حضر اللقاء عدد من المختصين في الهيئة والوفد المرافق للسفير.

إمام يلقي زوجته المسيار في الشارع

معلمة بلا مأوى والسبب طمع زوجها وشقيقها في راتبها

المصدر: جريدة الوطن الاربعاء٢٣ محرم ١٤٣٢ هـ - ٢٩ ديسمبر ٢٠١٠م
http://www.alwatan.com.sa/Nation/News_Detail.aspx?ArticleID=٣٥١٩٩&CategoryID=٣

جدة :سامية العيسى ٢٠١٠-١٢-٢٩ ٢:١٣ AM

"الشارع" كان المكان الأخير الذي انتهت إليه معلمة بعد أن طردها زوجها وأخوها .ورفضت دار الحماية الاجتماعية بجدة صباح أمس استقبالها بحجة عدم تعرضها للعنف، فلجأت المعلمة وهي في الثلاثين من عمرها إلى فرع هيئة حقوق الإنسان الذي أحالها إلى شرطة جدة للبت في قضيتها .

وبدأت معاناة المعلمة عندما تزوجت مسيارا من إمام مسجد هربا من أخيها الذي يريد الحصول على مرتبها بالكامل، ووفقا لمعلومات هيئة حقوق الإنسان، فإن المعلمة ذكرت أنها طردت إلى الشارع من قبل زوجها إمام المسجد الذي اشترط بعد الدخول بها أن يكون زواجها مسيارا وأن يحصل على نسبة من راتبها .

كما أنها رفضت العودة إلى منزل شقيقها الذي تتهمه أيضا بالاستيلاء على راتبها، وفضلت البقاء في ضيافة إحدى زميلاتها لحين حل مشكلتها.

رفضت دار الحماية الاجتماعية بجدة صباح أمس استقبال معلمة سعودية في الثلاثين من عمرها تزوجت مسيارا من إمام مسجد منذ عام، وقام بطردها أول من أمس إلى الشارع، مما اضطرها إلى اللجوء لفرع هيئة حقوق الإنسان بمنطقة مكة المكرمة، والتي أحالتها بدورها إلى شرطة جدة.

وأشار مسؤول بمركز شرطة السلامة، إلى استقبال القضية من هيئة حقوق الإنسان، وأن منسوبي المركز بذلوا أقصى المحاولات للصلح بين الزوجين بعد إحضار الزوج، ومن ثم تمت إحالة الفتاة لدار الحماية الاجتماعية بعد فشل محاولات الصلح، وأن دار الحماية رفضت استقبال المعلمة لعدم وجود عنف جسدي عليها، مما اضطر الشرطة للتنسيق مع الشؤون الاجتماعية وحقوق الإنسان لاستكمال متابعة القضية.

وأفادت إحدى زميلات "المعلمة" بالمدرسة تحتفظ باسمها "الوطن"، أن زميلتها المعنفة لجأت صباح أول من أمس إلى فرع هيئة حقوق الإنسان، بعد أن طردها زوجها الذي يعمل إماما بأحد مساجد جدة من المنزل ، مما اضطرها إلى اللجوء لفرع الهيئة التي أحالتها إلى دار حماية الفتيات بعد استكمال إجراءات شرطة جدة ، إلا أن الدار رفضت استقبالها.

وأكدت أن زميلتها تتهم زوجها بطردها من المنزل للخلاص من هذه الزيجة) المسيار) ، بحجة سوء خلقها، حيث طالبها بإعطائه نصف راتبها لإبقائها على ذمته.

وكشفت عن أن شكوى زميلتها التي قدمتها لهيئة حقوق الإنسان، تضمنت أنها تزوجت مسيارا من إمام أحد المساجد، وأخفت قصة "المسيار" عن شقيقها الذي وافق على زواجها باعتباره زواجا رسميا، وأن ما دفعها لإخفاء "المسيار" هو الهروب من مشكلة استيلاء شقيقها على راتبها الشهري قبل زواجها.

وقالت: "إن زميلتها كانت تتجاهل مضايقات زوجها المسيار سعيا منها لإخفاء حقيقة هذا الزواج عن شقيقها، وأن زوجها قام بإرسال رسالة نصية إلى شقيقها يتهمها فيها بسوء الخلق، مما دفع أخيها إلى إقامة دعوى قضائية ضد الزوج، يطالب فيها بإثبات هذه التهم، وإعادة شقيقته إلى منزله، وأن الزوجة لم تلجأ لحقوق الإنسان إلا بعد أن أقدم زوجها على طردها من المنزل أول من أمس، وأنها ترفض العودة إلى منزل شقيقها الذي تتهمه بالاستيلاء على راتبها."

وكشفت عن أن زميلاتها في المدرسة، أشرن عليها باللجوء لهيئة حقوق الإنسان بمنطقة مكة المكرمة لحل قضيتها، وأن الهيئة أجرت دراسة شاملة لحالتها، ومن ثم أحالتها لدار حماية الفتيات، عن طريق مركز شرطة السلامة، تمهيدا لاستكمال إجراءات القضية. وقد فضلت المعلمة البقاء في ضيافة إحدى زميلاتها لحين البت في موضوعها .

ومن جانبها، أكدت مديرة القسم النسائي بهيئة حقوق الإنسان بمنطقة مكة المكرمة فتحية القرشي لـ "الوطن"، تلقي فرع الهيئة بلاغ المعلمة (وتحفظت على ذكر اسمها) ، مشيرة إلى أن الهيئة استمعت لشكوى المعلمة، التي ذكرت أن زوجها اشترط عليها الحصول على نسبة من راتبها، كما اشترط أيضا بعد الدخول بها أن يكون زواجهما مسيارا. وأكدت أن المعلمة شكت اشتراط الزوج عدم النفقة، وتحملها هي كافة نفقات السكن والمعيشة، واستغلال ضعفها للموافقة على شروطه، وأنه كان يختفي عن منزلهما لفترات طويلة، مما جعلها تشعر بوحدة قاتلة، دون رغبة منها في إبلاغ شقيقها الذي تتهمه أيضا بالاستيلاء على راتبها في حال تم طلاقها وعادت إليه، وأن الهيئة أحالت قضية المعلمة لمركز شرطة السلامة بجدة.

وفي المقابل شدد مدير عام الشؤون الاجتماعية بمنطقة مكة المكرمة عبد الله آل طاوي على أن دار الحماية لا تستقبل إلا الحالات المعنفة، أو التي وقع عليها اعتداء جسدي ظاهر، وصدر بها تقرير من مستشفى حكومي. وأكد أن دار الحماية تستقبل إحالات الشرطة للحالات التي تستدعي الحماية أو التي تتعرض لتهديدات، وأن الشؤون الاجتماعية تعي أهمية الدفاع عن أي امرأة معنفة أو وقع عليها عنف جسدي أو نفسي، وتكلف لجنة مختصة ببحث أوجه الخلاف بين الأسر لحلها وديا، وأن لجنة الحماية ستقوم على الفور ببحث شكوى المعلمة، ومحاولة حلها وديا مع عائلتها وزوجها، وستخاطب الشرطة رسميا لتوفير مأوى آمن لها، في حال فشلت محاولات الصلح مع ذويها، مع أخذ تعهد على شقيقها بعدم التعرض لها.

إمام خضيرية الدمام يرفض إخراج زوجته من الجامع

الدمام: حامد الشهري

فشلت جميع المساعي الرامية إلى إخراج إمام جامع الخضيرية بالدمام وأسرته من الجامع بعد أن تم استدعاؤه إلى فرع وزارة الشؤون الإسلامية بالدمام. وكانت لجنة حاولت إلزام الإمام بالخروج من مسكنه الذي أسكن فيه عائلته داخل الجامع في منطقة ورش صناعية إلا أن جميع المحاولات باءت بالفشل أمام تعنت الإمام ورفضه القاطع الخروج من المسكن. ويأتي التحرك بعد تقرير نشرته صحيفة "الوطن "في ٢٩ نوفمبر الماضي، حيث اعترفت إدارة المساجد بالأخطار الجسيمة المحدقة بعائلة إمام المسجد وسط منطقة صناعية تعج بالمخالفات الأمنية.

مؤسسة عكاظ للصحافة والنشر

قضايا إنسانية

المصدر: جريدة عكاظ الخميس١٧ محرم ١٤٣٢ هـ - ٢٣ ديسمبر ٢٠١٠م العدد ٣٤٨٢
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/٢٠١٠١٢٢٣/Con٢٠١٠١٢٢٣٣٩٠٢١٣.htm

عبدالله عمر خياط

في بريد اليوم رسائل متعددة المطالب، فالأولى من السيدة أم يوسف وفيها تقول:
منذ ثلاثة أعوام توفي زوجي تاركا في عنقي ٤ أطفال فعقدت العزم على توفير الحياة الكريمة لهم بامتلاك بيت يؤوينا، فجمعت كل ما نملك واقترضت من الأهل لشراء قطعة أرض ، ولأني ــ بفضل الله تعالى ــ موظفة حصلت على تمويل عقاري من البنك لبناء مسكن من طابقين على أمل أن نسكن وأمي وأختاي المطلقتان مع أبنائهما في شقة، وتأجير الشقة المتبقية لنجد مصدر دخل نعيش منه ونسدد الديون لكن الأمور سارت على غير ما أردنا، فقد نفد المبلغ الذي اقترضته من البنك تماما في الأساسات نظرا لطبيعة الأرض الجبلية ولم نحصل على الشقة ذات الثلاث غرف التي حلمنا بها وحصلت على قروض بسيطة من الأهل مرة أخرى لكنها مبالغ بسيطة لم تف بالغرض، وهكذا وصلت الديون إلى ٢٠٠ ألف ريال وكثرت الهموم فسألت الله تعالى أن يسخر لي من المحسنين من يمد لنا يد العون لمسح دموع أيتام وأرملة بقرض حسن يكفي لبناء بيتهم وستر حالهم على أن أستقطع ما تبقى من الراتب وأقدم كافة الضمانات المطلوبة. وأملي أن يرحم محسن عزيز قوم ذل، ويكفنا المذلة والهوان.
والرسالة الثانية من «عانس» وفيها تقول: نريد الزواج فقد بحثنا مرارا في مكاتب الجمعيات الخيرية للتوفيق بين الراغبين للزواج ولم نجد منهم والله إلا الإهمال نحكي المعاناة ونتمنى أن تجد الجمعيات رجالا أمناء يوفقون بين الراغبين، (م ح) قدمت على مكاتب الزواج بجدة ومكة والرياض ومهد الذهب وينبع والطائف من وقت ما كان عمري واحدا وعشرين عاما وأنا الآن عمري ستة وعشرين وللأسف مرة يقولون طلباتك صعبة ومرة أنت صغيرة إيش تبغي بالزواج وكم شيخ يقول ما أنصحك تتزوجي عن طريقنا لأن الزوج راح يذلك بهذا الزواج. أجل ليش انفتحت الجمعيات ما دام الشباب مو جادين وأنا أعيش الألم أريد أتزوج وأعيش بسعادة مع فارس الأحلام. والذي شد انتباهي أن الشيخ الخليوي في قناة المجد في برنامج كان في رمضان قال لماذا لا تفتح مكاتب للزواج، أنا أرد عليه وعلى كل من ينظر لهذه المكاتب أنها ستساعد لحل العنوسة غلطان لأني جربتها، وأتمنى أن يجد المسؤولون حلا أفضل لمساعدتنا على الزواج وأن يوضع الشيخ الأمين في هذا الموقع فحالنا صعب بدون زوج وإلى متى نظل نبكي ألما وقهرا على كل لحظة يمر فيها العمر بدون زوج، نفسيا تعبت من تطنيش مشايخنا اللي بالجمعيات أنا جدا أعاني ولكن أصمت .
والرسالة الثالثة من السيدة (ح ع م) تناشد المحسنين مساعدتها بما يمكنها من تسديد إيجار المنزل لهذا العام مع شيء يساعدها على متطلبات المعيشة وأجر المحسنين على الله الذي لا يضيع أجر من أحسن عملا.
والرسالة الرابعة من الأخ (ع م ع) وفيها يقول: احتفلت القناة الثقافية في غرة محرم بمضي عام على افتتاحها، ومع التقدير لما قدمته خلال العام من برامج ثقافية وحوارات أدبية، فإنني أرفع اقتراحي لمقام الوزير الأديب الشاعر عبد العزيز محيي الدين خوجة بالإيعاز للقائمين بالإشراف على القناة وبرامجها أن يستحدثوا برنامجا أسبوعيا يقدم من خلاله تعريف بالرواد الذين لا يعرف الجيل الجديد عنهم شيئا وذلك بالحديث عن الشخصية وعن دورها في الساحة وإنتاجها لئلا يصدق علينا قول الأستاذ محمد حسين زيدان (رحمه الله): إننا شعب دفان.
وأخيرا فإنني أقول لأخي (ت ب م أ): نصيحتي لك أن تتقدم لهيئة حقوق الإنسان لكي تساعدك، فليس كل ما يعلم يقال.
أما بالنسبة لكاتب الرسالة الذي يقول: لو كنت مسؤولا لعاقبت الجندي الرويلي الذي ولد المرأة، أن زوجها كان حاضرا وأنه لو كان بالإمكان حضور الإسعاف لما اضطر الجندي لتوليدها .. ولكن مشكلتنا أن الإسعاف يصل دائما بعد فوات الآوان.

الرياض
www.Alriyadh.com

ساهر بين جبر الخواطر وكسرها

المصدر: جريدة الرياض الاحد٢٠ محرم ١٤٣٢ هـ - ٢٦ ديسمبر ٢٠١٠م العدد ١٥٥٢٦
http://www.alriyadh.com/2010/12/26/article588979.html

حمد عبدالرحمن المانع

نظام ساهر الباهر من واقع المنظور الإنساني والأخلاقي يشكل محورا رئيسا في تغليب صوت العقل على العاطفة وكبح جماح السرعة التي تفتك في الغالين علينا، واتساع في الرؤية حيال ادراك تبعات السرعة وارهاصاتها المؤلمة، وفي الوقت الذي ساهم فيه ساهر بجبر الخواطر في هذه الناحية أسهم في كسرها الآلية التي بموجبها تم تمرير هذا النظام الرائع، فنسبة الحوادث بفضل الله والمنة انخفضت في إطار هذا النظام في حين أن بعض اجراءاته اعتراها الافتقار الى الدقة والضبط من الناحية التقنية اذا ورد خطأ في التسجيل لاسيما اذا كان السائق في المسار الوسط ويتحمل عبء سائق آخر مسرع في الجانب الأيسر وعدم وجود لوحات بارزة تحدد السرعة القصوى فضلاً عن تناسب مقدار السرعة المحددة مع المكان وهذا ربما ما جعل الناس يستاؤون من ساهر مع ادراكهم بأهدافه الجميلة، وكذلك ادارية تنظيمية والتي تتمثل في مضاعفة الرسوم وليس هناك ما يبرر المضاعفة اضف الى ذلك ارتفاع اجرة الرسوم فمبلغ ثلاثمائة ريال مبلغ كبير ولا يستهان به وان كان دافعا للنبل وجبر الخواطر كما اسلفت فلو خفضت القيمة الى النصف مائة وخمسون ريال ايضاً ستشكل دافعاً مؤثراً بهذا الخصوص، وبين جبر الخواطر وكسرها تبرز اكثر من شعره في جميع المجالات وفي كثير من المواقف، بيد أن انكسار الخاطر يكون عادة بلا صوت ولا ضجيج أي أنه يتكسر ويتحطم في جوف من انكسر خاطره، ولو ان كاميرا ساهر العزيزة كانت موجودة حينما اكلت مطبا صناعيا مهولا وغير محترم فلربما تدخلت هيئة حقوق الانسان. ففي احدى المرات كنت في طريقي متوجهاً إلى إحدى القاعات لحضور مناسبة، وأخطأت المخرج المؤدي إلى القاعة وعدت ادراجي عبر الدخول في إحدى الطرق الفرعية وداخل الحارة لأتمكن من الرجوع إلى نفس المخرج، وإذا بي أفاجأ وبدون سابق إنذار بجبل من الأسفلت في حلقة درامية عنوانها الفزع، الوضع في هذا الموقف أشبه بتمثيل إحدى لقطات أفلام (الأكشن) وهي للرعب أقرب نظراً لحالة الفزع التي ألمت بي والارتباك الذي أصابني، حيث طار العقال في الهواء غير الطلق ولحقته الغترة إلى الزجاج الخلفي وارتفعت السيارة عن سطح الأرض وأجزم بأن إرسال الهاتف الجوال قد انقطع نظرا لابتعادي عن المدارات والأقمار وأذكر بأن آخر ما سمعت من الراديو كلمتين رسختا في ذهني حيث أن الحواس في هذه الحالة تكون في درجة الاستعداد القصوى وهي) نهارك سعيد) قلت وأنا في خضم هذه الملحمة (ما أظنه)، ثوان معدودة وعادت المركبة إلى سطح الأرض جهاز الراديو سكت ولم ينطق بكلمة واحدة بعد السعادة المزعومة، الغترة في جهة والعقال في الجهة الأخرى، وقفت جانباً وتعوذت بالله! من كل شيطان وهامة، وجلست أتفقد الخسائر المعنوية والمادية التي لحقت بي من جراء هذه القفزة البهلوانية البعيدة عن الروح الرياضية والتي لا تمت الى الروعة بصلة، خرجت من السيارة وأنا في كامل قواي العقلية ولله الحمد وحالتي تشبه حالة ركاب الانتظار في احدى رحلات السعودية ترقب خوف قلق، الهدوء امر مطلوب في التعامل والقيادة الهادئة من مؤشرات الحكمة ودلالات الذكاء والإنسان يستخدم عقله بما يعود عليه بالمصلحة، في العلم والمعرفة في تحسين مستوياته المختلفة، في المحافظة على صحته وسلامته، في علاقته مع الآخرين، ويبرز الذكاء أيضاً في التعامل مع الآلات والأجهزة المتعددة، وفي التعامل مع المركبات، فقائد المركبة الذي يتسم بالهدوء في القيادة ومراعاة الأنظمة شخص ذكي، لأنه يعي المصلحة والسلامة، أي سلامته وسلامة أولاده والآخرين، وهي من صميم المصلحة، وبذلك يحقق أكبر قدر من التوازن في هذه الناحية، لأن ذكاءه وفطنته اسهما وبشكل فاعل في بلورة تصرفه وسلوكه. قائد السيارة الهادئ يتمتع أيضاً بأخلاق عالية، لأنه يحافظ على المقدرات والمكتسبات ويخاف الله لأنه يتبع أوامره في عدم إلحاق الأذى بنفسه وبالآخرين، وفي واقع الأمر فإن العجلة رأس الداء وهي خلف المصائب التي تلحق بالناس، لاسيما في قيادة السيارات، لأن الخسائر التي تنتج من العجلة في أمور أخرى قد تكون قابلة للتعويض، إلا أن هذا الشأن إذا حدث لا قدر الله - وأعني حوادث السيارات - فإن تبعاته

مؤلمة ويصعب التعويض في هذه الحالات، وقياس القدرة على استخدام الذكاء والفطنة يجسده حرصه على مصلحة نفسه والآخرين، فأنت لست وحدك فهناك من تهمه بقدر ما يهمك أمره وينتظر وصولك المنزل بشوق، فلا تدع التسرع يسلب قيمة الصبر، ووظف ذكاءك في تعاملك مع السيارة مع الطريق مع النظام، خلاصة القول بأن نظام ساهر جميل ويكرس الطمأنينة في قلوب الجميع، وكذلك وجود المطبات الصناعية غير أن الاعتناء بآليات التطبيق سيسهم في تحقيق الأهداف بمرونة وانسيابية، الكل يؤيد وجود المطبات فهي جيدة وتحث السائقين على عدم السرعة خصوصاً داخل الأحياء وعند المدارس والمستشفيات والمرافق الأخرى كل ما نريد هو وضع إشارة تبين أنك أمام جبل ضعوا عيون قطط أو عيون بعارين أو حتى غزلان، وهذه الأخيرة أجمل لعل الشعراء يتغزلون بالمطبات، ليشبه عيون حبيبته بالمطب الفلاني، خطوط بيضاء كفيلة بالتنبيه، وأذكر ذات مرة بأني كنت أقود سيارتي في أمان الله وفي الجانب الأيمن من الطريق وملتزم بالسرعة النظامية وإذا بأحد هؤلاء المجانين المغامرين خلفي (ويكبس) بالنور طالباً أن أفسح له الطريق، الرصيف عن يميني وعن يساري سيارات، فكيف أفتح لهذا المهرول الخط، فأشرت له بيدي ما معناه (تبغاني أطير) فنظرت في المراية وإذا به يهز رأسه أي نعم فقلت في نفسي لو كنت أعرف رقم جوال هذا المغامر لأرسلت له رسالة مفادها (يا حليلك) وتجاوزني بسرعة فائقة وهو غاضب وأبلى بلاءً غير حسن، وإذا بمغامر آخر أشد منه بأسا يمر من جانبي ولم أشاهد إلا برق رأيته (يكبس بالنور) لصاحبنا المغامر الأول ويزعجه لكي يفسح له الطريق فقلت (الله لا يسلطنا ولا يسلط علينا.!(

الحياة
AL HAYAT

ثقافة حقوق الإنسان

المصدر: جريدة الحياة الاثنين٢١ محرم ١٤٣٢ هـ - ٢٧ ديسمبر ٢٠١٠م
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/٢١٧٠٧١

علي القاسمي

لا أحد يستطيع إنكار حجم الجهل الذي نتقاطع معه في حال ما كان الحديث عن «حقوق الإنسان»، ونحن نَدَعِي «دوماً» أن هذه الحقوق معلومة ومفهومة، وإن كان ما أعنيه من جهل يتدرج من درجة الصفر إلى درجة ليست عالية ولكنها مقبولة في التعاطي مع نوعية وطبيعة وأثر هذه الحقوق، مجتمع يتمتع بحقوقه ويعرف كيف ومن أين تأتي؟ مجتمع منتظر بالفعل، ومقبل من دون حاجة لنقاش بفعل عوامل التغير والتغيير في جوانب الحياة التي لا نملك اعتراضها أو الصمود لإيقافها، وإن كانت هناك محاولات لئلا يوجد هذا المجتمع، وهي محاولات تحكمها العادات والتقاليد والإيمان المطلق بكل ما هو متوارث عليه أباً عن جد، على رغم أن بعض هذه الموروثات طاعنة في الظلم وقاهرة المحتوى والمضمون.

ولتفعيل وتطوير ومتابعة تطبيق هذه المستحقات البشرية كانت «هيئة حقوق الإنسان «السعودية حاضرة في التوقيت الذي إن لم تكن حاضرة فيه فسنكون على موعد مع مجتمع يأكل نفسه، ويتحدى ذاته قبل غيره، ويضرب بالأنظمة والقوانين عرض الحائط، لأن هناك من يغلب الأشياء بعضها على بعض وفق المصالح والعلاقات والنفوذ، ولن يسلم المجتمع من هذه النتوءات على المدى القريب، وحتى لا تغضب وتتشنج فئة من مجتمعي الحبيب أبشرها أن حقوق الإنسان هنا منسجمة ومتوافقة مع تعاليم الإسلام تحسباً لخروج أحد يعترض على نشر هذه الثقافة والاجتهاد من أجلها، وهذه البشارة على افتراض أن هذه الفئة لا تقرأ، والافتراض الرديف أنها إن قرأت لا تريد أن تفهم، والقراءة والفهم عائدان لحال مزاجية متوارثة تتمدد بالتخلف، وتتقلص بالتقديس.

أعرف أن هناك قصوراً محلياً مجهول الأسباب لإيصال مفاهيم حقوق الإنسان للذهنية الاجتماعية وشرح حقائق حمايتها لكرامة الإنسان، وقد يصعب على الكثير تحديد وتوضيح الإطار الرسمي لهذه الحقوق، ولكن ليجاهد أعضاء هيئة حقوق الإنسان المحليون في إعداد منهج مبسط وسهل الاستيعاب لإضافته إلى الحقيبة المدرسية، وإن لم يكن فللمكتبة العامة، وإن استحال فلبرنامج تلفزيوني بقناة مُشَاهَدَة، وإن كنت أحبذ إضافته للحقيبة لتمتعها بقدرة كبيرة على تحمل الكتب والدفاتر والأقلام والملخصات والأوراق من دون أن يستثير حاملها شيء من المضمون، ولعل المنهج الإنساني الحقوقي الخفيف الظل يغري حامل الحقيبة فيخرج بعبارة أو عبارتين تحسن من قدراته وترتقي به وبمجتمعه.

من يقترب من الهيئة ينوه بجهودها وخدمة أهدافها، إنما كيف السبيل إلى الوصول لها، وصولاً مباشراً، لمن لم تسعفه ظروفه للاقتراب والحصول على ما يعزز لديه دورها، ومجهوداتها، والمحزن أن عرف هذا البعيد أن بمحيطه جروحاً وقضايا هي من صميم عمل الهيئة، هل حينها ستتضاعف قناعته بالهيئة وأعضائها أم تتراجع، وعلى ذكر البعيد لن أنسى صباحاً ماضياً التقيت فيه برجل ستيني كان يتساءل عن مقر «هيئة حقوق الإنسان «بمدينتي، وقد حاولت عصر ذاكرتي لاستحضار مبنى تتصدر واجهته هذه العبارة فلم أتذكر إلا أني على علم بمن يمثل هذه الهيئة في مدينتي فشرحت له كيفية الوصول له.

الطريق بين الهيئة والمواطن تعترضه مطبات بشرية - لحسن الحظ - بعضها مرتبط بقناعات متصلبة، وبعضها متعلق بثقافة مجتمع متجمدة، وكلا النوعين ينتظران الحراك والتحريك والصمود من أجل إكمال المشروع الثقافي الجبار «ثقافة حقوق الإنسان «وبالتالي الإجابة عن الأسئلة المتناثرة هنا وهناك.

رؤى حول: ترشيد المياه، وهيئة حقوق الإنسان وتفسير الأحلام والشؤون الإسلامية

المصدر: جريدة الجزيرة الاثنين٢١ محرم ١٤٣٢ هـ - ٢٧ ديسمبر ٢٠١٠م
http://www.al-jazirah.com/٢٠١٠١٢٢٧/rj٦.htm

حمد بن عبدالله القاضي

-١ وزارة المياه

استنزاف للمياه وخطوة (المراعي)

هالني ما أعلنت عنه وزارة المياه في سياق حملتها التوعوية لترشيد استهلاك الماء.. هالني ما روته (بالأرقام) عن الكميات الكبيرة التي تستهلكها زراعة الأعلاف في بلد مثل بلدنا ليس فيها أنهار تجري أو أمطار تهمي! تقول الأرقام: إن استهلاك (الخروف) خلال ستة أشهر فقط هو (٢٥٠,٠٠٠) لتر من الماء لسقيا العلف الذي يأكله، وأوضحت أن استيراد الأعلاف التي نحتاجها يوفر (٥) بلايين وليس (ملايين) متر مكعب من المياه الجوفية غير المتجددة سنوياً.

من هنا أستغرب أنه لا زال زرع الأعلاف قائماً لدينا وبخاصة من الشركات رغم الكميات الضخمة من المياه التي تحتاج إليها.

ولقد سعدت بتجاوب شركة (المراعي) بقرارها استيراد الأعلاف بدلاً من زراعتها بحيث يتوازى الاستيراد تماماً مع تصدره من ألبان، كما جاء في الخطاب الذي نشرته (الجزيرة) والموجه من سمو رئيس مجلس إدارة المراعي إلى رئيس التحرير ويجيء هذا التفاعل استجابة عملية من أجل توفير المياه وعدم استنزافها في زراعة الأعلاف وجاء في الخطاب المنشور: (إن شركته استوردت خلال العام الأول ٢٠٠٩ أكثر من ٦٠ في المائة من حاجتها من الأعلاف، وإنها في طريقها إلى رفع النسبة إلى ٨٠ في المائة في نهاية العام الجاري ٢٠١٠م ووعد رئيس مجلس إدارة شركة المراعي باستيراد جميع الاحتياجات من الأعلاف بنهاية العام المقبل ٢٠١١ على الرغم من التكاليف الباهظة لذلك).

بقي أن أدعو كافة الشركات الزراعية والمزارعين للاقتداء بخطوة الشركة الكبرى الرائدة (المراعي) من أجل توفير الماء لاستهلاكنا الشخصي في منازلنا واحتياجنا الحياتي.. وبغير ذلك أخشى أن نكون كما أجدادنا (قوماً رحلاً) نبحث عن الماء.

بالترشيد وحده سنوفر الماء به نحيا ويبقى المتوفر منه لأجيالنا القادمة.

-٢ هيئة حقوق الإنسان

جهودنا ودورنا في معرفة حقوقنا

أتابع جهود وأعمال وحراك (هيئة حقوق الإنسان) التي تمتاز بالجدية والمتابعة الدقيقة لكل ما يتعلق بحقوق الإنسان، ولعل من توفيق الله لهذه الهيئة أن الذي تولاها وأدارها ووضع أسسها منذ بداية إنشائها صاحب الخلق الكريم والنزاهة المشهودة معالي الشيخ تركي بن خالد السديري، ثم جاء سلفه معالي د. بندر العيبان وهو على نهج سلفه حرصاً وعطاء، ومعه زملاؤه نائبه د. زيد الحسين ومنسوبو الهيئة، حيث تبذل الهيئة جهدها في منع انتهاك الحقوق ومساعدة من تنتهك حقوقهم من أجل استردادها.

لقد أسهمت الهيئة حسب إمكاناتهما في حل كثير من المشكلات والقضايا التي تم فيها انتهاك وسلب لحقوق الإنسان، وأمامها مشوار كبير لكثرة وتعدد وتشابك المشكلات فضلاً عن ظلم الإنسان لأخيه الإنسان، ولعدم إنصاف بعضهم لبعض و(لو أنصف الإنسان لاستراح القاضي) واستراحت هيئة حقوق الإنسان وغيرها ولكنها طبيعة الإنسان منذ عهد الحجر حتى وقت صعود القمر، وقد قال المتنبي قبل ألف سنة:

والظلم من شيم النفوس فإن تجدْ
ذا عفَّةٍ فلعلّةٍ لا تظلم
يبقى دور الناس والوسائل الإعلامية في التفاعل مع حملة الهيئة الحقوقية لتنفيذ برنامج الهيئة المهم الذي يهدف إلى نشر ثقافة حقوق الإنسان والتوعية تحت شعار موفق جميل (تذكر أن الحق يراك فاعط كل ذي حق حقه) أجل الله يرانا إذا ما ظلمنا أو سلبنا حقاً من حقوق الآخرين.. ويبقى أن يعرف الناس ما لهم وما عليهم وبدون معرفة الإنسان لحقوقه لا تستطيع الهيئة أن تساعد الإنسان في الوصول إلى حقوقه بل بدون معرفة الإنسان بذلك لا يمكن أن يصل المرء إلى حقه ولأضرب مثلاً بالمرأة المطلقة فكم تضيع حقوقها وتصبر على الظلم الذي يقع عليها وعلى أولادها بسبب عدم معرفتها بحق متعتها وحق الإنفاق عليها وعلى أولادها ومتى يحق لها حضانة فلذات كبدها وغيرها من الحقوق الثابتة لها شرعاً ونظاماً .
إنه مطلوب المزيد من نشر ثقافة الإنسان ونستشرف من الهيئة أن تسعى جهدها وعبر مشروعها في التعريف بحقوق الإنسان لتتصدى لهذا المشروع البالغ الأهمية الذي يرتكز عليه عملها لتحقق أهدافها في إيصال الحقوق ورفع الظلم عن المستضعفين من الناس رجالاً ونساءً وأطفالاً .

٣-تفسير الأحلام بين :

وزارة الشؤون الإسلامية وهيئة كبار العلماء

أكبرتُ اهتمام وزارة الشؤون الإسلامية - رغم عدم اختصاصها - بقضية (تفسير الأحلام) التي انتشرت كثيراً، وأضحت لدى بعض المفسرين تجارة وضحكاً على الذقون.. وأضحى لبعض التفسيرات لأضغاث الأحلام آثار اجتماعية سيئة وبخاصة على بعض النساء .
لقد بدأت وزارة الشؤون الإسلامية أولى خطواتها الموفقة في هذا السبيل حيث وجهت عدداً من المشايخ وطلاب العلم المتمكنين بإقامة دورات ودروس للتوعية بخطورة التوسع في تأويل الرؤى والأحلام، وسبق هذه الخطوة الأخرى قيام الوزارة بعقد اجتماعات سابقة حول هذا الشأن صاغت على ضوئها توصيات تهدف إلى تفسير الأحلام على ضوء مقاصد الشرع، واستنكار التوسع وركون بعض الناس إلى تفسير الأحلام وترك الأسباب .
وقد أوضح وكيل وزارة الشؤون الإسلامية لشؤون المساجد د. توفيق السديري أن الوزارة رغم أن موضوع تفسير الأحلام ليس من مسؤولياتها فقد أولت الموضوع اهتمامها وبخاصة في الجانب التوعوي والإرشادي وتوظيف منابر المساجد في ذلك .
إنني بقدر ما أحيي الوزارة ممثلة بوزيرها معالي الشيخ صالح آل الشيخ وفضيلة وكيلها على مبادرتها الصائبة فإنني أدعو معها إلى عدم انسياق بعض الناس نحو تفسير الأحلام والأخذ بتوجيه الرسول صلى الله عليه وسلم الذي قال: (إذا رأى أحدكم الرؤيا يحبها فإنما هي من الله فليحمد الله عليها وليحدث بها وإذا رأى غير ذلك مما يكره فإنما هي من الشيطان فليستعذ بالله ولا يذكرها لأحد فإنها لا تضره .(
بل جاء عن الرسول صلى الله عليه وسلم أن الرؤيا تقع على ضوء تفسيرها: (إن الرؤيا تقع على ما تعبر ومثل ذلك مثل رجل رفع رجليه فهو ينتظر متى يضعها فإذا رأى أحدكم رؤيا فلا يحدث بها إلا ناصحاً أو عالماً .(
وأخيراً: أدعو هيئة كبار العلماء إلى المبادرة بوضع ضوابط ومعايير على ضوء الشريعة تتعلق بتفسير الأحلام وتشمل مفسري الأحلام من ناحية تأهيلهم وقدرتهم وورعهم .

قضية

المصدر: جريدة اليوم الاثنين٢١ محرم ١٤٣٢ هـ - ٢٧ ديسمبر ٢٠١٠م العدد ١٣٧٠٤
http://www.alyaum.com/issue/article.php?IN=١٣٧٠٩&I=٨٠٧٤١٠&G=١

نورة بنت سعد الأحمري

قرأت في إحدى الجرائد السعودية يوم الجمعة قضية مهمة، وهي قضايا زواج المرأة التي تجاوزت الحد إلى تعسف! حيث إنه قد صدرت الموافقة الكريمة من لدن خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز بالبدء في تنفيذ برنامج نشر ثقافة حقوق الإنسان، والذي يعد إحدى الركائز المهمة التي نص عليها تنظيم هيئة حقوق الإنسان. والتي قال عنها الدكتور بندر العبيان رئيس هيئة حقوق الإنسان في بيان سابق: تحرص الهيئة على نشر المبادئ والمفاهيم الأساسية لحقوق الإنسان، والتي تتفق مع أحكام الشريعة وتأصيل ثقافتها من خلال الأجهزة المختصة بالهيئة، عبر تنظيم دورات لمنسوبي الجهات المعنية في المملكة.

والخبر يفتح قضية حقوق المرأة في الزواج كالعضل والإرغام، إما على الزواج أو الطلاق، وزواج القاصرات، والولاية التي بدأت تنتحي بمنحى الوصاية التي تنبؤا منها الشريعة، وقد أصدر بخصوصها دار الإفتاء بوقت سابق، إن تجاهل حقوق المرأة في الزواج إما بعضلها أو إرغامها يعد أحد موروثات العادات الجاهلية التي أبطلها الإسلام، كما أن مجلس هيئة كبار العلماء قد قرر في عام ٢٠٠٥م أن التحجير وإجبار المرأة على الزواج ممن لا توافق عليه ومنعها من الزواج ممن رضيت به وتوافرت فيه الشروط المعتبرة شرعا أمر لا يجوز.

وقد قال الكاتب الدكتور يوسف آبا الخيل، إنه لولا وجود الولاية بالشكل الذي هي عليه في مجتمعنا لما كان العضل موجودا، وإن وجد فعلى الأقل لا يكون بتلك الحدة والإيغال التي هي عليهما الآن، مضيفا أنه إذا نظرنا إلى مسألة اشتراط وجود ولي للمرأة يتولى تزويجها، سنجد أنه حكم فقهي معروف لكن التكييف الفقهي لوجوده متعدد بالشريعة، حيث إن هناك تخريجات أكثر مرونة وسماحة من التكييف السائد لدينا حاليا، والذي يشترط الولي اشتراطا مطلقا في الحنفية يرون أن المرأة العاقلة البالغة كفؤ لتولي عقد تزويج نفسها، ويستشهدون لرأيهم بأدله منها فعل السيدة عائشة رضي الله عنها عندما زوجت بنات أخيها عبدالرحمن عندما كان في الشام.

وفيما يخص أمور الولاية التي تحولت في الآونة الأخيرة إلى وصاية تبرأ منها الشرع بقول الدكتور اليامي: إن الوصاية لا تكون إلا على الطفل القاصر، بينما المرأة لا تجب عليها أي وصاية، فالشرع أوجب لها الولي وليس الوصي، فعندما تخرج الولاية من إطارها الشرعي وهي حماية المرأة، يجب أن يتصدى لها الشرع ويوقفها لعدم أهلية الولي وبس.

at-jaziran
الجزيرة

الله يبشرك بالخير

المصدر: جريدة الجزيرة الاربعاء٢٣ محرم ١٤٣٢ هـ - ٢٩ ديسمبر ٢٠١٠م
http://www.al-jazirah.com/٢٠١٠١٢٢٩/fe١٤.htm

فهد الديدب

رسالة تناقلها أبناء المملكة.. أبناء عبدالله بن عبدالعزيز.. بتلقائية وعفوية وحب.. ردا على كل من أهدى لقلوبنا بشارة مغادرة «مليك كل القلوب « لمستشفى بريسبيتريان مشيا على قدميه ومتمتعا بالصحة والعافية.. بعد أن حبست الأنفاس ترقبا.. لهذا الخبر العظيم.. الذي ملأ القلوب ارتياحا.. وبهجة.. وحب.. كيف لا يكون هذا الحب.. وكل القلوب تنبض بحب هذا المليك.. العادل بحكمه..الرحيم بشعبه.. النقي بطبعه..

وعندما يذكر الإنجاز.. نتوقف عند منجزات.. عظيمة.. وفي سنوات وجيزة.. فمن بناء الإنسان وتطوير مهاراته إلى بناء الحرس الوطني وتطويره حتى أصبح صرحا حضاريا ووحدات عسكرية مواكبة لكل التطورات.. وبناء الجامعات في كل أنحاء المملكة.. وإطلاق برنامج خادم الحرمين للابتعاث الخارجي..وتطوير مرفق القضاء.. وإنشاء مئات الآلاف من الوحدات السكنية في كافة أنحاء المملكة..وتوسعة المسجد النبوي.. وزيادة الرواتب.. وإعلان بدل غلاء المعيشة لكل موظفي الدولة ومتقاعديها.. ومتقاعدي المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية، إلى مشروع نظام الطيران المدني.. وإنشاء هيئة حقوق الإنسان...وتأسيس مصرف الإنماء وتخفيض سعر الوقود. وتحويل عدد من المطارات المحلية إلى دولية.. وإطلاق عدد من المدن الصناعية وعشرات المبادرات الدولية.. المتميزة لرأب الصدع بين الأشقاء.. وإنقاذ العالم من شرور الإرهاب... مئات وعشرات المنجزات والمبادرات لمليك.. أوفى بكل العهود.. وكان في كل الأوقات نعم (القائد الوالد)، والذي عندما نهمس بالأمن.. نتذكره، وعندما نبني لأحلامنا.. نتذكره، وعندما تكبر الآمال.. نتذكره. إنه رجل لا ينسى، نحبه.. ومن عظمة هذه المحبة «يُخيّل» لنا أننا لا نحتمل كل هذا الحب.

تقرأ الصدق في عيني الملك عبدالله قبل أن يقوله، وتشعر «بالحب» في كلامه.. قبل أن يهمسه، فهو إنسان واحد بحجم «وطن»، وفي قلبه هموم الملايين، وفي قلوبنا له ما يعدل «الدنيا» حباً وإخلاصاً لخادم الحرمين الشريفين. هو الرمز.. والمليك.. والوالد..هو المثال الحي.. لكل الأجيال..

هو العطاء.. والنقاء.. و»البياض» .. اسمه (مليك الإنسانية) ونحبه دون تملق أو زيف نحبه لأنه ببساطة (يحبنا) ولأنه مليك عادل وصالح..

الحرية والإباحية وحقوق الإنسان

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء٢٣ محرم ١٤٣٢ هـ - ٢٩ ديسمبر ٢٠١٠م العدد ٣٤٨٨
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/٢٠١٠١٢٢٩/Con٢٠١٠١٢٢٩٣٩١٤٣٥.htm

صالح إبراهيم الطريقي

يبدو أن بعض القراء ما إن تذكر الحرية والتعددية في مقالك، إلا وينهالون عليك بسؤالين لا ثالث لهما، فهناك من يسأل: هل يعني هذا نقبل بالإباحية والفساد الأخلاقي؟.
فيما السؤال الآخر يأتي هكذا: هل يعني هذا أن نسمح للآخر بأن يبعدنا عن ديننا وثوابته، وأن نعطي الآخر الحق بأن يسبوا رموزنا؟.
للأسف هؤلاء البعض حاملو السؤالين ليسوا قلة، فهناك من اشتغل عليهم منذ الصغر، وأقنعهم بأن الحرية هي دعوة للإباحية، أو السماح بمهاجمة المعتقدات، وأن عليهم الكفر بالحرية، وأن يدخلوا طائعين مع الجماعة ليقودهم شيخهم الذي سيفكر عنهم، وأن خروجهم من مظلة الجماعة بدعوى الحرية يعني ذهابهم للنار. إن الحرية لا دخل لها بالإباحية، فالإباحية ليست إباحة الجنس فقط كما يحاول البعض حصرها في نطاق واحد، بل هي ــ أي الإباحية ــ مرتبطة أيضا بإباحة السرقة والتزوير. وهذه الإباحية ستوصل المجتمع إلى الهمجية، وأن تشتم من لا يعجبك، وتقتل من يختلف معك في التفسير بتهمة الكفر، وأن تبيح لنفسك سفك الدماء، وكل هذا لا علاقة له بالحرية.
فالحرية هي أن تكون مسؤولا عن تصرفاتك أمام القانون حين تعتدي على الآخر بأن تستبيح لنفسك جسده أو ماله، مسؤولا عن عدوانيتك وعنفك الجسدي أو اللفظي ضد الآخر بغض النظر من هو هذا الآخر.
هي كذلك ــ أي الحرية ــ أن تكون حرا في قناعاتك وألا يؤذيك أحد بسبب قناعاتك، وألا يحاكمك أحد على قناعاتك ، لأن حساب الإنسان على قناعاته ليس بيد إنسان آخر.
لهذا أتمنى ألا يربط بعض القراء مصطلح الحرية بالإباحية وحرية السب، فالحرية هي أن تتحمل مسؤولية أفعالك لا أن تحملها للشيطان، أتمنى أيضا أن تتحرك هيئة حقوق الإنسان في السعودية في هذا المجال، وأن تحاول إقناع وزارة التربية والتعليم بأن تدخل ما الذي يعنيه مصطلح «الحرية»، حتى لا يحدث هذا الخلط بين الحرية والإباحية والعدوانية / السب، حتى لا يخرج الطالب من التعليم ولديه ريبة كبيرة في «الحرية» وأنها ستؤدي به إلى النار.

أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية

٣٠٠ نزيل في مستشفى الصحة النفسية بالطائف يرفض ذووهم استلامهم

المصدر: جريدة المدينة الخميس١٧ محرم ١٤٣٢ هـ - ٢٣ ديسمبر ٢٠١٠م العدد ١٧٤١٠
http://www.al-madina.com/node/٢٧٩٧٤٧

ماجد الشربي - الطائف

ناقش التنفيذي لمستشفى الصحة النفسية في محافظة الطائف مشكلة النزلاء المرفوضين من ذويهم، والذين تجاوز عددهم الـ ٣٠٠ مرفوض بالرغم أنهم لا يحتاجون إلى البقاء في المستشفى وحاجتهم إلى الاندماج مع أسرهم والحصول على العلاج خارج أسواره. وأكد في هذا الإطار على ضرورة قيام الخدمة الاجتماعية والتوعية الدينية بدورهما في هذا الإطار من خلال التواصل مع ذوي النزلاء وإقناعهم باستلامهم. كما ناقش المجلس في اجتماعه الشهري برئاسة مدير الشؤون الصحية بالمحافظة الدكتور عبدالرحمن بن عبدالله آل كركمان، العمل خلال الفترة المقبلة على توظيف عدد من المواطنين على وظيفة مدرب في التخصصات التي يحتاجها مركز العلاج المهني مثل النجارة، الخياطة، الإلكترونيات، الكهرباء، وغيرها من التخصصات بهدف تزويد النزلاء بالمهارات اللازمة في مجال التعليم المهني ليستفيدوا منها بعد خروجهم. وأوضح الناطق الإعلامي بصحة الطائف سعيد الزهراني أن الاجتماع ناقش كذلك الرعاية المنزلية وضرورة التوسع في هذا المجال إضافة إلى أهمية استفادة النزلاء والنزيلات من البستان المخصص لهم شمال الطائف والعمل على كل ما من شأنه خدمتهم وراحتهم. تجدر الإشارة إلى أن وزارة الصحة دعمت المستشفى مؤخرا بـ ١٢٠ وظيفة تمريض من أجل زيادة الكفاءات الفنية وتم التوظيف عليها من خلال نظام التشغيل الذاتي. حضر الاجتماع كل من مساعد مدير الشؤون الصحية للطب العلاجي الدكتور محمد بن عبدالله الشهري، مدير مستشفى الصحة النفسية الدكتور جلال مقصور تارم وعددا من القيادين بالشؤون الصحية ورؤساء الأقسام بالمستشفى.

على خلفية انقطاعا لأوكسجين عن مستشفى الولادة

لجنة وزارية توصي بنقل ٦ قياديين والصحة تنفذ فورا

المصدر: جريدة عكاظ الخميس١٧ محرم ١٤٣٢ هـ - ٢٣ ديسمبر ٢٠١٠م العدد ٣٤٨٢
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/٢٠١٠١٢٢٣/Con٢٠١٠١٢٢٣٣٩٠١٥٢.htm

قايد آل جعرة، محمود الحارثي ـ نجران

نفذت الشؤون الصحية أمس قرارا أوصت به لجنة أمر بتشكيلها وزير الصحة للتحقيق في أسباب انقطاع الأوكسجين عن مستشفى النساء والولادة والأطفال، وشمل القرار نقل ستة قياديين وتعيين آخرين بدلا عنهم.

وتضمن القرار الذي مهره مدير عام الشؤون الصحية الدكتور يحيى بن محمد آل شويل؛ تكليف نبيل محسن الظيريان مديرا للمستشفى بالنيابة بدلا عن محمد بن حمد هطيل آل منجم، وتكليف الدكتور ممدوح العثمان مديرا طبيا لمستشفى ولادة نجران، والمهندس علي سنان مساعدا للصيانة، وتكليف حسن الشريف مساعدا إداريا، وتكليف مهدي آل غفينة مديرا للعيادات الخارجية في المستشفى، وتكليف هادي مسفر اليامي مديرا للمتابعة، وتكليف هند آل فنيس مديرة لقسم التمريض في المستشفى.

وأبلغت «عكاظ» مصادر ذات صلة أن اللجنة التي شكلها الوزير ووقف على أوضاع المستشفى بصدد إصدار عقوبات على الشركة المتعهدة بالصيانة لتقصيرها في تقديم العمل بالشكل المطلوب.

ومن المقرر أن يباشر الطاقم الجديد أعماله في المستشفى مطلع الأسبوع المقبل.

سائقو النقل الخاص يطالبون ضمان نجران بعودة مستحقاتهم أوقفها المكتب بحجة أنهم موظفون

المصدر: جريدة المدينة الخميس١٧ محرم ١٤٣٢ هـ - ٢٣ ديسمبر ٢٠١٠م العدد ١٧٤١٠
http://www.al-madina.com/node/٢٧٩٧٤٥

مطر الزهراني - نجران

تجمع يوم أمس أكثر من ٥٠ مواطنا من سائقي نقل الطالبات بنجران أمام مكتب الضمان الاجتماعي مطالبين بعودة مستحقاتهم من الضمان والتي تم إسقاطها من قبل وزارة الشؤون الاجتماعية بحجة أنهم موظفون. وقال كل من زابن هادي آل زمانان ودرهم القشانين وهادي آل شرية: إن إسقاط مستحقات الضمان عنا بدون سبب بحجة أننا موظفون رسميون في الشركة ونحن فقط قمنا بالتعاقد مع الشركة المتعهدة بنقل طالبات نجران مقابل أجر يومي حسب العقد المبرم بيننا وبين الشركة برواتب لا تتعدى ٢٠٠٠ ريال في الشهر، ونحن دخلنا هذا المجال منذ البداية رغبة في تحسين دخلنا الشهري حتى يفي بمتطلبات حياة أسرنا اليومية، فالبعض منا لديه ثلاث زوجات وأكثر من ١٨ من الأبناء، ولا يملك سوى الضمان الاجتماعي لتدبر أمور حياته اليومية التي أصبح أصحاب الرواتب العالية يعجزون في الصمود أمام هذه المتطلبات.

وناشد المواطنون وزارة الشؤون الاجتماعية بحل مشكلتهم التي تسببت لهم في معاناتهم وأسرهم علاوة على عدم صرف رواتبهم من قبل الشركة التي تعاقدوا معها بالأجر اليومي، مؤكدين أن البعض منهم امتنع عن العمل والبعض الآخر قدم استقالته من الشركة.

من جهة أخرى اطلعت "المدينة" على خطاب موجه من مدير الشركة بنجران علي المازني يفيد فيه مكتب الضمان بنجران بعدم شمول هؤلاء المواطنين الذين تم التعاقد معهم من قبل الشركة بأنهم ليسوا مشمولين بنظام التأمينات الاجتماعية أو التقاعد ولا تصرف لهم أي مستحقات أيام الإجازات الأسبوعية والإجازات السنوية، مؤكدا أن العقد ينتهي عند انتهاء الغرض منه، كما تسلمت" المدينة" كشفا بأسماء سائقي النقل الخاص. وكان هؤلاء المواطنون هددوا بالتوقف عن العمل مطلع الأسبوع الحالي بعد إيقاف مخصصات ضمانهم الاجتماعي.

وقال مدير عام التربية والتعليم للبنات بمنطقة نجران سالم بن محمد الدوسري بهذا الشأن: إن الإدارة ليست طرفاً في موضوع الضمان، حيث أن عقودهم خاصة لنقل الطالبات عن طريق الشركة، وهؤلاء السائقون ليسوا من منسوبي الإدارة والموضوع لدى الشؤون الاجتماعية، أما فيما يخص رواتبهم المتأخرة فقد قامت الإدارة باستدعاء المسؤول عن الشركة في المنطقة وأخذت منه تعهداً بصرف مستحقات متعهدي النقل والسائقين المتعاقدين مع الشركة في الأيام المقبلة، وسوف تتم متابعة هذا الأمر بكل اهتمام.

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

الشورى يناقش أوضاع المبتعثين والتحديات التي تواجه الملحقيات الثقافية في الخارج

الشورى: تعديلات جديدة تؤخّر إغلاق ملف ملكية المستوصفات والمجمعات الطبية

المصدر: جريدة الاقتصادية الخميس١٧ محرم ١٤٣٢ هـ - ٢٣ ديسمبر ٢٠١٠م
http://www.aleqt.com/٢٣/١٢/٢٠١٠/article_٤٨١٩٨٢.html

محمد السلامة من الرياض

شرعت لجنة الشؤون الصحية والبيئة إحدى اللجان المتخصصة في مجلس الشورى أمس، في مناقشة مقترحين الأول بشأن تعديل المادة الثانية من نظام المؤسسات الصحية الخاصة والمتعلقة بملكية المجمعات الطبية والذي يعاد إلى أروقة الشورى مرة أخرى، أما الثاني فيتعلق بمشروع نظام الجودة وسلامة المريض في الخدمات الصحية المقدم من أحد أعضاء المجلس .

وبخصوص المقترح الأول، درست لجنة الشؤون الصحية والبيئة خلال اجتماعها الأسبوعي برئاسة عبد الله بن زامل الدريس، اقتراح تعديل المادة الثانية من نظام المؤسسات الصحية الخاصة، حيث استمع أعضاء اللجنة إلى رأي اللجنة الفرعية المكلفة بدراسة هذا المقترح .

وأعادت هيئة الخبراء المقترح الخاص بتعديل الفقرة الثالثة من المادة الثانية من نظام المؤسسات الصحية الخاصة متضمناً تأييد الهيئة لتعديل "الشورى" ومطالبة بالنظر في تعديلات جديدة لا تتعدى دمج بعض الفقرات مع وجود اختلاف في الصيغة المقترحة فقط بين الجهتين، مما يعني الموافقة على أن تكون ملكية المؤسسة الصحية الخاصة لغير الطبيب من السعوديين، ولوزير الصحة صلاحية الاستثناء من هذا الشرط وفقاً لما تحدده اللائحة التنفيذية، بعد أن كان شرط الملكية محددا في الطبيب السعودي قبل التعديل .

وحسم مجلس الشورى في وقت سابق موضوع اشتراط مشاركة الطبيب السعودي في ملكية المجمعات الطبية أو مركز جراحة اليوم الواحد، بعد خلافات وانقسامات داخل أروقة المجلس حياله. وصوت بالأغلبية على رأي الحكومة (هيئة الخبراء) بشأن التعديلات على نظام المؤسسات الصحية، وبالأخص في طلب إعادة النظر في الشرط الوارد في الفقرة الثالثة من المادة الثانية من النظام المتعلقة بمشاركة طبيب في ملكية المجمعات الطبية، والذي أوجب على مالك المجمع الطبي أو مركز جراحة اليوم الواحد - ما لم يكن هو أو أحد الشركاء طبيباً أو مهنيا سعودياً في طبيعة عمل المنشأة - أن يعين طبيباً أو مهنيا سعوديا في طبيعة عمل المنشأة يكون مشرفاً متفرغا تفرغاً كاملاً لها، فإن لم يتوافر طبيب أو مهني سعودي فإنه يجوز وفقا لما تحدده اللائحة التنفيذية الاستثناء من هذا الشرط .

وقد درست الهيئة العامة للمستشارين في هيئة الخبراء علاقة تعديل المادة الثانية من نظام المؤسسات الصحية الخاصة، بما سبق أن وافقت عليه المملكة في شأن تطبيق المساواة التامة في المعاملة بين مواطني دول مجلس التعاون الخليجي في ممارسة المهن الحرة والحرف والأنشطة الاقتصادية والاستثمارية والخدمية، وهل الموافقة على الصيغة المقترحة لتعديل المادة السابقة تلزم وضع شروط أو قيود جديدة أو تعديل لما سبق إقراره. وخلصت الدراسة إلى أنه لا يترتب على التعديلات المقترحة وضع أية شروط، ونصت الأنظمة على اشتراط الترخيص أو الملكية لسعودي لا يعني حرمان المستثمرين من مواطني دول مجلس التعاون أو حتى غيرهم من المستثمرين الأجانب من إصدار التراخيص اللازمة لهم، ولاسيما أن معيار التعامل مع هذه الفئات يتمثل في معاملتهم معاملة مماثلة لما يعامل به المستثمرون السعوديون في هذا

النشاط، وذلك دون إخلال في إطار منظمة التجارة العالمية المتعلقة بالأنشطة المستثناة. وتضمن نص المادة الثانية من نظام المؤسسات الصحية الخاصة بعد تعديلها من هيئة الخبراء، في فقرتها الأولى على "أنه فيما عدا المستشفى يشترط أن تكون ملكية المؤسسة الصحية الخاصة ملكية سعودية، ويجوز لوزير الصحة الاستثناء من هذا الشرط وفقاً لما تحدده اللائحة التنفيذية"، واشترطت الفقرة الثانية في مالك العيادة أن يكون طبيباً مختصاً في طبيعة عمل العيادة ومشرفاً عليها، ومتفرغاً تفرغاً كاملاً لها. وشددت الفقرة الثالثة على أن يعين مالك المجمع الطبي أو مركز جراحة اليوم الواحد أو المختبر الطبي أو مركز الأشعة ما لم يكن هو أو أحد الشركاء طبيباً أو مهنياً سعودياً في طبيعة عمل المؤسسة يكون مشرفاً ومتفرغاً لها، فإن لم يتوافر طبيب أو مهني سعودي فإنه يجوز وفقاً لما تحدده اللائحة التنفيذية الاستثناء من هذا الشرط. أما الفقرة الرابعة فقد نصت على "أنه يشترط أن يكون لكل مؤسسة صحية خاصة في كل الأحوال مشرف فني متخصص في طبيعة عمل المؤسسة ومتفرغاً لها بالكامل"، فيما اشترطت الفقرة الخامسة أن يكون المدير الطبي في المستشفيات طبيباً سعودياً مؤهلاً وفقاً لما تحدده اللائحة التنفيذية، وحسب الفقرة السادسة والأخيرة تقتصر إدارة المؤسسات الصحية الخاصة على ذوي التأهيل المناسب من السعوديين وفقاً لضوابط وشروط اللائحة .

وفيما يتعلق بالمقترح الثاني، ناقشت اللجنة مقترح مشروع نظام الجودة وسلامة المريض في الخدمات الصحية وما تضمنه من مواد والمقدم من عضو المجلس الدكتور محسن الحازمي، حيث استضافت اللجنة خلال اجتماعها عدداً من المتخصصين في المجالات الصحية والجودة في النظام الصحي من عدد من الجهات والمؤسسات ذات العلاقة للاستماع إلى مرئياتهم وملحوظاتهم على مشروع النظام المقترح .

ووفقا لمقدم المقترح، تستند الرؤية التشريعية في مشروع النظام إلى الحاجة إلى إيجاد نظام يعنى بالجودة وسلامة المرضى ويشتمل على هيئة اعتماد للمؤسسات الصحية في المملكة تقوم بالنظر في جوانب توافر وجودة عناصر الخدمات الصحية ـ ملاءمة المنشأة لغرض الخدمة الصحية، الوصول الشامل للمؤسسة الصحية، كفاية وكفاءة القوى البشرية، التجهيزات التشخيصية والعلاجية والتأهيلية، والمدونات الطبية ونوعية الإجراءات التنظيمية والأداء الخدمي ــ من خلال نظام مؤسسي ومواد تنظيمية ولائحة تنفيذية تهدف إلى تعميق مفاهيم الجودة وسلامة المرضى واعتبارها أسسا للاعتماد، وتأخذ في الاعتبار المفهوم التكاملي لتعزيز الجودة لرعاية المريض وسلامته، والتأكد من ملاءمة المنشأة الصحية والإجراءات الإدارية والمهنية التنظيمية لمقتضيات الخدمات الصحية، الوقائية والعلاجية والتأهيلية والخدمات المجتمعية حسب مسؤوليات وواجبات المؤسسة الصحية، وتفعيل التوجهات الحديثة في برنامج الاتحاد العالمي لسلامة المرضى. كما يهدف النظام المقترح إلى إبراز حقوق المرضى في الرعاية الصحية، وحقوق الفريق الصحي والتوعية بهما، والتركيز على أن يكون المريض محور الجهود الصحية وإصحاح الفرد والمجتمع .

وفي موضوع آخر، تركز الاجتماع الأسبوعي للجنة الشؤون التعليمية والبحث العلمي إحدى اللجان المتخصصة في مجلس الشورى أمس، على مناقشة عدد من المواضيع والمحاور ذات العلاقة بشأن الابتعاث والطلاب والطالبات المبتعثين والملحقيات الثقافية السعودية في الخارج، إضافة إلى أهم الصعوبات والتحديات التي تواجه الملحقيات في الخارج أمام أدائها للمهام المنوطة بها في المجالات الإدارية والأكاديمية والمالية والحلول المقترحة لمعالجة تلك الصعوبات.

استخدمت بشكل غير قانوني بعد أن اشتراها في زيارة لدمشق من عامين

الشراري يعود للرياض اليوم بعد احتجازه بسوريا لمدة اسبوع بسبب شريحة جوال

المصدر: جريدة الرياض الخميس١٧ محرم ١٤٣٢ هـ - ٢٣ ديسمبر ٢٠١٠م العدد ١٥٥٢٣
http://www.alriyadh.com/٢٣/١٢/٢٠١٠/article٥٨٨١٥٧.html

الرياض هاتفياً أحمد غاوي

أكد رئيس شئون السعوديين بالسفارة السعودية في العاصمة السورية دمشق عبدالمنعم المحمود إطلاق سراح المواطن السعودي "يوسف الشراري" الذي احتجز الأسبوع الماضي لدى الأمن السوري متهماً في قضية شريحة جوال باسمه استخدمت قبل عامين بطريقة غير مشروعة ، مؤكداً في اتصال هاتفي مع الرياض مساء أمس انه سيصل لمطار الرياض اليوم بعد أن رتبت له رحلة طيران من خلال إدارة الجوازات والهجرة بالسفارة ، ومن ثم يتجه لمدينته بشمال المملكة القريات .

وقال المحمود عدم وضوح الرؤية كاملة حول توقيف الشراري في قضية شريحة الجوال السورية التي حصل عليها اثناء زيارته الأخيرة لدمشق ، حيث لم نطلع على محاضر التحقيق بخصوص القضية إلا أن خروجه كان مهما لدينا ، وخروجه يؤكد عدم وجود دليل على تورطه في قضية لها علاقة بالشريحة التي حصل عليها ، مشيرا الى ان السفارة سوف تتابع الموضوع لمعرفة كامل خلفياته .

وكان الشاب السعودي عادل المسعود المشرف على نادي محبي السفر لسوريا قد وجه رسالة لوزير السياحة السوري سعدالله آغة القلعة بعنوان "اعيدو لنا يوسف " وطالب فيها الوزير السوري قبل ٣ ايام بالتدخل لفك سجن الشراري ، حيث احتجز لديهم بسبب شريحة جوال استخرجها قبل عامين وضاعت منه ولم يبلغ عن ذلك ثم استخدمت من قبل أشخاص في أمور غير قانونية ، لايعلم عنها . وقال المسعود ل " الرياض" إن الضغط الإعلامي ومتابعة الكثير للقضية ودور السفارة السعودية اسهم في سرعة خروج الشراري من هذه الورطة ، مؤكداً " أن الكثير يشتري شرائح جوال وعند مغادرته لأي دولة يتخلص منها بطريقة أو أخرى ، أو قد يتركها في الفندق أو الشقة التي كان يقطنها أو اعطائها لأحد ممن تعامل معه سواء صاحب شقة أو عامل فندق . واضاف طالبت وزير السياحة بالتدخل الشخصي والمباشر في هذه القضية والتي باتت حديث الناس بالشارع والديوانيات وبالمكاتب بكل مكان وتشغل الرأي العام بالسعودية خاصة بعد نشرها بأهم الصحف المحلية ، وخاصة أن ذلك يضر بسياحة سوريا ويجعلهم يتحركون باتجاه يحمي السواح ويخدم اقتصادهم . كما قلت في رسالتي أن "يوسف" لا يحمل في قلبه الا الخير لبلدكم بالتقدم فأطلقوا سراحه ليعود لأحضان والدته التي اعياها الأمر.

أمهات تحملن مسؤولية الأب و تراحم تواسي جروحهن

أسر سجناء المخدرات يدفعون ثمن المزاج

المصدر: جريدة الرياض الخميس١٧ محرم ١٤٣٢ هـ - ٢٣ ديسمبر ٢٠١٠م العدد ١٥٥٢٣
http://www.alriyadh.com/٢٣/١٢/٢٠١٠/article٥٨٨٠٨٤.html

الرياض، تحقيق- هدى السالم

ترجلت عن سيارة أجرة ومدت إلى السائق يدها تعطيه ثمانين ريالاً، هي أجرة توصيلها من منزلها الواقع في جنوب الرياض إلى حي الملز بمدينة الرياض، دخلت "أم فهد" مبنى القسم النسائي في لجنة رعاية السجناء "تراحم"، بأنفاس منهكة وجسد متعب تمسك بيد طفلها الذي لا يتجاوز سبعة أعوام، و"لهاثها" غير المنتظم يكشف عن مرض" الربو" الذي استهلك من قواها الشيء الكثير .

"الرياض" كانت في انتظارها مع رئيسة لجنة تراحم "بسمة السليم"؛ للاطلاع على أحوال أسر السجناء وتلمس احتياجاتهم، حيث إن زوج "أم فهد" سجين منذ عام بقضية تعاطي المخدرات، ولديها أربعة ذكور وبنت، يبلغ أكبرهم ١٨ عاماً .

صدقات المحسنين

تقول "أم فهد": تزوجت فوجدت نفسي بعد عدة سنوات مسؤولة عن خمسة أطفال، لا يعمل والدهم ولا يشغل باله أدنى أمور العناية بهم ورعايتهم، مضيفةً أنهم يعيشون على صدقات المحسنين، وكانت الطامة الكبرى حين وقع والد صغارها بتعاطي المخدرات، التي لا تعلم من أين يأتي بثمنها؟، حيث لا يعمل إلا بضعة أيام سائقا بأجر مقطوع، وكان يغيب عن المنزل لعدة شهور، حتى علموا فجأة أنه في السجن، وأنها لا تعلم تفاصيل الموضوع رغم أنها زوجته، مشيرةً إلى أن أهل زوجها يعلمون بقصته كاملة، ولكنهم أخفوا عنها ذلك، وكأنها غريبة، ولا تعرف غير أنه سجين بتهمة التعاطي أكثر من مرة، وله الآن سنة كاملة .

النفسيات تعيسة

وأضافت أنها عرفت عن أنشطة ومهام لجنة رعاية السجناء من أحاديث السيدات، ثم سألت عن رقم اللجنة من "السنترال"، حيث تحصل شهرياً من اللجنة على ٣٠٠ ريال مصاريف غذائية، وحصلت في عيد رمضان على ألفي ريال، وتعيش مع أبنائها الخمسة في جنوب الرياض، حيث إن إيجار المنزل ١٣ ألف ريال، مضيفةً: "نفسيات الأبناء تعيسة جداً خاصة الكبار منهم، والذين عرفوا أسباب اختفاء والدهم، لقد أخطأ في حق نفسه ومجتمعه، وأخطأ في حقنا نحن أسرته، وها نحن ندفع ثمن سلوكياته الخاطئة، وأكثر ما نعانيه هو الفقر والقلق النفسي، خاصة الإيجار الذي كثيراً ما نطلب من صاحب البيت إمهالنا للدفع ."

موظفات السجن

أما "أم مؤيد" فزوجها سجين بقضية ترويج مخدرات أيضاً، ولا يزال سجينا منذ عامين، ولديها طفل رضيع تنفق عليه من الضمان الاجتماعي ١٢٠٠ ريال، تعيش مع أسرة زوجها المكونة من أكثر من ١٠ أشخاص على الضمان الاجتماعي أيضاً، مؤكدةً أنها تعاني من سوء معاملة موظفات السجن مع زوجات السجناء عند زيارة أزواجهم .

لجنة خيرية

السطور السابقة لنموذجين فقط من نماذج أسر السجناء، ولكن الحالة نفسها تتكرر لدى الغالبية العظمى من نفس الألم وبنفس المعاناة، غير أن الحجم واللون قد يبدو مختلفا؛ لذلك كان لوجود لجنة وطنية ترعى السجناء وأسرهم والمفرج عنهم، أهمية كبيرة في مجتمع كالجسد الواحد إذا اشتكى منه عضو تداعى له باقي الجسد بالسهر والحمى، "تراحم" لجنة خيرية تعتمد في إنفاذ برامجها على ما يرد إليها من "زكوات" و"هبات" و"تبرعات" من فاعلي الخير، نشأت في شهر محرم عام ١٤٢٤ه في منطقة الرياض، وتعمل على تطوير البرامج داخل المؤسسات الإصلاحية والسجون، إلى جانب

إجراء كافة الوسائل الكفيلة برعاية السجناء ونزلاء الإصلاحيات وأسرهم والمفرج عنهم، بما يحول دون عودتهم إلى الجريمة، وكذلك إجراء الدراسات العلمية المتخصصة في الفئة المعنية .

مساعدات نقدية

وتساهم اللجنة في السداد عن بعض السجناء الغارمين المعسرين، ودعم الأنشطة الثقافية والرياضية والتدريب المهني والفني داخل السجون، أما البرامج الموجهة للأسر بشكل خاص، فأهمها المساهمة في دفع إيجارات المنازل، وتكاليف رسوم الخدمات العامة، وتقديم بعض المساعدات النقدية والغذائية، كما تنفذ اللجنة برامج الرعاية اللاحقة للمتعاطين السابقين للمخدرات، بالتنسيق مع اللجنة الوطنية لمكافحة المخدرات، والإنفاق على دار إيواء لهم ممن لا يجدون المأوى .

قسم نسائي

ويضم القسم النسائي للجنة عدداً من الناشطات في المجالات الخيرية والإنسانية؛ للقيام برعاية نزيلات السجن النسائي، ومؤسسة رعاية الفتيات وأسر السجناء في مدينة الرياض والمحافظات التابعة لها، أما فيما يخص الجهات الممثلة في اللجنة فهم في أمارة منطقة الرياض ووزارة الشئون الإجتماعية وإدارة السجون، بالإضافة إلى الضمان الاجتماعي ومكتب العمل وفرع وزارة الثقافة والإعلام، إلى جانب الشئون الصحية وإدارة التربية والتعليم والغرفة التجارية الصناعية وجمعية البر الخيرية.

توجه سعودي لرفع قضية الطفلة ماجدة لجهات عليا في البحرين

المصدر: جريدة المدينة الخميس١٧ محرم ١٤٣٢ هـ - ٢٣ ديسمبر ٢٠١٠م العدد ١٧٤١٠
http://www.al-madina.com/node/٢٧٩٧٤٩

عبدالله الزهراني - الدمام، المنامة (هاتفيا(

تعتزم السفارة السعودية في مملكة البحرين إعادة رفع قضية المواطن السعودي يوسف الخليفة والد الطفلة ماجدة ضد طليقته البحرينية، إلى جهات عليا أكبر من النيابة العامة التي رفضتها.

وقال الخليفة في اتصال هاتفي مع "المدينة": إن السفارة السعودية في البحرين طلبته يوم أمس الأربعاء وأكدت له أن القضية سوف تعاد من جديد وسيتم رفعها إلى جهات حكومية أعلى من النيابة العامة، بمتابعة من السفارة والمحامية وسوف يتم التواصل معه أولا بأول.

وجاءت هذه الخطوة بعد اعتصامه يوم أمس الأول الثلاثاء أمام مبنى السفارة.

من جانبه أكد مسؤول رعاية الأفراد في السفارة هشام المنصور لـ "المدينة" أن القضية سوف تأخذ إجراءاتها الرسمية مرة أخرى.

يذكر أن والد ماجدة كان قد اعصتم يوم أمس الأول أمام مبنى السفارة السعودية في البحرين بعد أن أخبروه بأن قضية طفلته التي قامت والدتها "طليقته" باختطافها من منزله في مدينة الدمام قبل أكثر من سنتين، لدى الجهات الحكومية البحرينية ولا بوجد حل لها، وهو ما دفعه إلى الاعتصام مطالبا باستراجاع طفلته ومحاسبة طليقته التي اخترقت نظام أمن البلدين "المملكة والبحرين" بتهريب الطفلة عبر جسر الملك فهد بالتعاون مع شقيقتها بدون أوراق ثبوتية.

٣٠٠خريج من كليات المعلمين يُنهون تجمعهم أمام مقر التربية

المصدر: جريدة الحياة الخميس١٧ محرم ١٤٣٢ هـ - ٢٣ ديسمبر ٢٠١٠م
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/٢١٥٧٢٩

الرياض - حسين النعمي

أنهى نحو ٣٠٠ خريج من كليات المعلمين تجمعهم أمام مقر وزارة التربية والتعليم الذي استمر يومين، بعدما اجتمعوا بمسؤولين في الوزارة وحصلوا منهم على وعد بدرس مطلبهم بإلغاء اختبار «القياس» الذي يعد اجتيازه شرطاً لتعيينهم، على حد قول عدد منهم.

وذكر منسق التجمع الخريج من قسم العلوم سعود الجحدلي لـ «الحياة» أن وفداً من المتجمعين قابلوا مسؤولين في الوزارة ساعتين أمس: «أوضحنا لهم مطالبنا بالتعيين من دون إخضاعنا لاختبار القياس، فوعدونا أنهم سيوجدون حلاً خلال ٣ أسابيع، وبعدها انتهى التجمع»، مشيراً إلى أنه من خريجي عام ١٤٢٨ هـ، وكان يفترض أن يبدأ التدريس لولا فشله في اجتياز اختبار القياس.

ولفت أحمد الشمري الخريج من قسم اللغة الانكليزية عام ١٤٢٧ هـ، إلى أن الوفد الذي اجتمع بمسؤولي الوزارة طلب فضّ التجمع على أمل إجابة الوزارة على مطلبهم قريباً، معرباً عن تخوفه من أن يكون الأمر مجرد وعود.

واستغرب تركي الاحمري المتخرج عام ١٤٢٥ هـ في تخصص اللغة الانكليزية حديث مسؤولين في وزارة التربية عن التكاليف المادية التي تحملتها الوزارة لإلحاق الخريجين بدورات تدريبية من أجل تجاوز اختبار القياس، معتبراً أنها لو عينت الخريجين لكانت وفرت هذا المبلغ لبناء مدارس.

وقال: «لست مقتنعاً بوعود مسؤولي الوزارة، وأعتقد بأنني سأعود إلى التجمع هنا من جديد.«

وأكد أنه التحق بدورات تدريبية عدة لتقوية لغته لكن المبالغ التي دفعها لأجل هذا ذهبت أدراج الرياح.

وكانت وزارة التربية والتعليم أكدت على لسان المتحدث باسمها محمد الدخيني أن اختبار القياس شرط لتعيين الخريجين، معتبرة أن تجمع بعضهم أمام مقر الوزارة غير مقبول.

وأضاف الدخيني أن خريجي كليات المعلمين عام ١٤٢٥هـ وما قبل الذين اجتازوا اختبار القياس سيتم تعيينهم قريباً.

وتابع: «وفقاً لتوجيه وزير التربية والتعليم الأمير فيصل بن عبدالله أجريت اختبارات القياس للمرة الثانية لمن لم يحالفه الحظ منهم بالتنسيق مع المركز الوطني للقياس، إضافة إلى تنفيذ دورة تدريبية تحملت الوزارة كامل نفقاتها بالتعاون مع جهات الاختصاص.«

وشدد على أن تجمع بعض من لم يحالفهم الحظ في اجتياز اختبار القياس أمام مبنى الوزارة سلوك غير مقبول ويخالف الذوق العام، لافتاً إلى أن الفرصة أتيحت لهم لحضور اختبار القياس للمرة الثانية تقديراً من الوزارة لانتمائهم لها إبان وقوع كليات المعلمين تحت إداراتها.

وجدد التأكيد أن الوزارة لن تتراجع عن قرار اعتماد اختبار القياس كأحد شروط القبول للتعيين على الوظائف التعليمية، لأن مصلحة الطالب والطالبة والارتقاء بأداء المعلم والمعلمة مطلب لن يتم التنازل عنه.

مشاهد النسب.. لا تُمنح إلاّ بطلب رسمي!

المصدر: جريدة الرياض الخميس١٧ محرم ١٤٣٢ هـ - ٢٣ ديسمبر ٢٠١٠م العدد ١٥٥٢٣
http://www.alriyadh.com/٢٣/١٢/٢٠١٠/article٥٨٨٠٨٦.html

المجمعة، تحقيق- سعدون الثبيتي

شددت وزارة الداخلية في إجراءاتها مؤخراً بشأن حذف أو إضافة اسم القبيلة في البطاقة المدنية؛ خاصة التي لا تستند إلى معلومات موثقة من جهات رسمية.. ويأتي هذا الإجراء المبرر لما لوحظ من بعض المواطنين الذين حصلوا على «مشاهد نسب» مصدق عليها من معرفين ومشائخ قبائل دون طلب من جهات رسمية .

وتسعى الوزارة من خلال هذا الإجراء الصائب والحكيم إلى تعزيز وحدة النسيج الاجتماعي الذي ينعم به المجتمع السعودي؛ والحد من المنازعات حول الأنساب، أو إثارة النعرات والتشكيك في علاقة الأسر ..

وهذه التعليمات الحكيمة التي تبعث الارتياح تعزز من تكاتف فئات المجتمع وانتمائه لهذا الكيان العظيم «المملكة العربية السعودية»؛ وتحفظ لمشائخ القبائل مكانتهم الكبيرة كشركاء في الحفاظ على هذا النسيج، وأن يكون دورهم كما هو معروف عنهم دائماً الوقوف خلف «القيادة الرشيدة»، وأداء مسؤولياتهم الأمنية والاجتماعية، وعدم السماح بالمصادقة على مشاهد نسب غير دقيقة، أو قد تثير مشكلات بين أفراده .

تعميم وزارة الداخلية اتسم بالحكمة في الحدّ من المنازعات حول الأنساب وإثارة النعرات أو التشكيك في علاقات الأسر

تعميم وزارة الداخلية

وينص التعميم الذي تم توجيهه لأمارات المناطق وأقسام الشرطة وفروع الأحوال المدنية ورؤساء المراكز ومشائخ القبائل والمعرفين؛ على أن وزارة الداخلية لاحظت مؤخراً حصول بعض المواطنين على مشاهد نسب تم التصديق عليها من قبل معرفين ومشائخ، مؤكدة على أن هذه المعلومات من الممكن أن تكون مخالفة للواقع، أو من الممكن أن تحدث ملابسات واختلاف في النسب.. وتشدد الوزارة على أن يبقى كل شيء على ما كان عليه في السابق، وتستثني من ذلك من يتقدم بطلب تصحيح ما شذ عن أفراد أسرته؛ معللة أن مسألة الإضافة أو الحذف قد يفسح المجال للمنازعات حول الأنساب لما له من آثار سيئة، منها إثارة النعرات والتشكيك في علاقة الأسر. وتؤكد وزارة الداخلية اعتماد عدم تصديق مشاهد النسب من إمارات المناطق والتنبيه على مشائخ ومعرفي ونواب القبائل بعدم إعطاء تلك المشاهد إلاّ عند طلبها من جهات رسمية .

وعي المواطن

و»المواطن الواعي» يجب أن لا يركن إلى اسم قبيلته أو عائلته، بل يجب عليه أن يجعل مقياس تقييمه من خلال شخصيته وعلمه وثقافته وسلوكه وخدمته لدينه ووطنه، بغض النظر عن اسمه الأخير في بطاقته؛ لأن انتمائه في النهاية إلى وطنه الأم «المملكة العربية السعودية»، وهذا بالطبع لا يلغي الشعور بالاعتزاز والفخر بوجود اسم القبيلة في الوثائق الرسمية أو في حال التعريف بهم لدى الآخرين .

استقرار المجتمع وتماسكه

وتعليقا على هذا الإجراء أوضح «د.إبراهيم بن محمد الزبن» أستاذ علم الاجتماع ورئيس قسم الاجتماع والخدمة الاجتماعية بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية أن المجتمع السعودي اتسم في بداية نشأته بالشكل التقليدي الذي يشترك فيه أفراده في انتمائهم العرقي، وفي العناصر الثقافية المختلفة الموجهة لسلوك أفراده؛ ولذا غلب عليهم التجانس ولم تظهر إشكالات النسب والمصاهرة، ولكن نتيجة للعديد من التغيرات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية انتقل المجتمع من الحالة الآلية إلى حالة أكثر تطوراً وتعقيداً، مشيراً إلى أنه في ظل هذا التغير لم يعد البناء القبلي وحده كافياً في بناء الروابط الاجتماعية، وإنما ظهرت أشكال جديدة من هذه الروابط تقوم على مقومات وعناصر مبنية على المكانات المكتسبة من خلال المهنة والوظيفة والدخل .

مشائخ القبائل و«المعرفين» محل الثقة والتقدير في تحمل مسؤولياتهم الأمنية والاجتماعية

وأضاف:»على الرغم من شمولية هذا التحول المجتمعي وقبوله على المستوى النظامي لموضوعيته ولتلاؤمه مع متطلبات الحياة التي تفرض الانفتاح على العالم الخارجي، بدلاً من العادات التي يفرضها النظام القبلي، إلاّ أن بعض أفراد المجتمع لا زالوا يرون في هذا النظام القبلي مجالاً لحراكهم وقبولهم الاجتماعي!»، مؤكداً على أن هذه الرؤية دفعتهم إلى

الحرص على البحث عن انتماءاتهم القبلية وأنسابهم الأسرية عن طريق مشاهد يحصلون عليها من مشائخ قبائل ومعرفي نسب، وتقديمها لوزارة الداخلية والإمارات الممثلة لها في مناطق المملكة المختلفة .
وقال:»بغض النظر عن الإشكالات النظامية لهذا الإجراء، إلاّ أن ذلك يعد مؤشراً واضحاً على الأهمية التي لا زال يحتلها البناء القبلي في المجتمع السعودي؛ خاصة في علاقات النسب والمصاهرة»، موضحاً أنه على الرغم من التأكيد على أن القبيلة كبناء اجتماعي فقدت الكثير من وظائفها في المجتمع السعودي خاصة تلك الوظائف التي تقوم بها مؤسسات المجتمع الحكومية والأهلية ، إلاّ أننا يجب أن لا نغفل الدور الهام الذي يلعبه النظام القبلي فيما يتعلق بحفظ الأنساب، وصلة الأرحام باعتباره شكل من أشكال التضامن الاجتماعي في البناء الثقافي للمجتمع السعودي، ولعل ذلك السبب هو ما يفسر حرص هؤلاء المواطنين على الحصول على هذه المشاهد كدلائل لانتمائهم القبلي، وبالتالي تحقيقاً لمصالحهم الخاصة التي يرون أنها قد لا تتحقق إلا من خلال انتسابهم لهذه القبائل .
وأشار إلى أن المسؤولين استشعروا أهمية تحقيق رغبات بعض المواطنين في تصحيح أنسابهم وانتماءاتهم القبلية، إلاّ أنهم في الوقت نفسه أكدوا على عدم إتاحة الفرص للمنازعات حول الأنساب حتى لا تكون مجالاً لإثارة النعرات والتعصب القبلي والتشكيك في علاقات الأسر، وبالتالي الحفاظ على استقرار المجتمع وتماسكه، وهذا ما كفله هذا الإجراء النظامي «تعميم وزارة الداخلية .«
الضبط المدني
د.الزبن: نسيجنا الاجتماعي متماسك { د.العسكر: مسؤوليتنا أكبر تجاه وحدتنا الوطنية
وامتدح «أ.د. فهد العسكر» عميد البحث العلمي بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية وأستاذ الإعلام هذا الإجراء؛ باعتباره سيغلق الطريق لاي منازعات قد تحدث حول الأنساب .
وقال:»للأسف أن هناك بعضاً من المعرفين وهم من حذرتهم وزارة الداخلية في التعميم من يساند فكرة انتساب أشخاص لقبائل لا يمتون إليها في الأصل، وإنما لمصالح معينة وأهداف خاصة تم منحهم شهادة نسب، وهو ما أثار أطرافا أخرى في القبيلة، وحصلت منازعات واختلافات داخل القبيلة الواحدة، وهو ما قد يهدد أمن ووحدة المجتمع«، مؤكداً على أن مشائخ القبائل والمعرفين يحظون بثقة المجتمع وقيادته، وهم محل ثقة بالتأكيد، ولا ينبغي التقليل منهم، ولكن يجب عليهم أيضاً الخروج من هذه الدائرة الضيقة، وعدم وضع أنفسهم في موقف الحرج أمام النظام»، مطالباً المؤسسة الرسمية أن تتولى عملية الضبط المدني لمشاهد النسب، من خلال التأكد من أكثر من مصدر منعاً لمشاكل الخلاف التي قد تثيرها هذه المشاهد .
وأشار إلى أن الأنساب لا تحفظ فقط في الهوية المدنية؛ لأن الهوية المدنية عمل مدني، ومسألة حفظ الأنساب تجدها لدى شيوخ القبائل محفوظة ومعروفة لديهم والدولة تثق بمشائخ القبائل في هذا الشأن، مؤكداً على أن مسألة الاعتزاز باسم القبيلة والاحتفاظ باسمها تظهر بشكل أكبر لدى أبناء البادية، بينما لدى الحاضرة تجدها أقل بكثير ..
قرار صائب
وأشاد المواطن «عبيد العتيبي» بإجراء وزارة الداخلية؛ معتبراً انه سيلغي الخلط الذي بدأ يظهر بسبب ما تسببت فيه مشاهد الأنساب التي ظهرت في السنوات الأخيرة، خاصة في ظل تساهل بعض المعرفين وغيرهم في إعطاء مشاهد نسب غير صحيحة، وربما غير دقيقة .
وقال:»هناك أشخاص حالياً ينتسبون إلى قبائل وهم أصلاً ليسوا منها بتاتاً، ولكن بورقة من معرف أصبح ينتسب لهذه القبيلة، وهذا يؤكد على أن قرار وزارة الداخلية الأخير صائب جداً في التدقيق في هذا الأمر؛ لما يسببه في خلط للأنساب والتشكيك في علاقة الأسر .«
ويدلل «العتيبي» على حديثه أن معرفاً أعطى لشخص ما مشهداً لينتسب لقبيلته، وهناك أيضاً أربعة أشقاء ينتسبون إلى أكثر من قبيلة رغم أنهم الأربعة من أب واحد وأم واحدة وفي آخر اسم البطاقة لكل واحد منهم قبيلة تختلف كلياً عن الأخرى، فكيف يحدث هذا؟، معتبراً أن كل شخص منهم لجأ لمعرف لاستخراج ورقة أو مشهد تخوله للانتساب إلى قبيلة هو لا يمت لها بصلة اصلاً .
وعي بالمسؤولية
ويشير المواطن «ماجد بن سيف» إلى أن وزارة الداخلية تنبهت إلى بعض السلبيات المثارة في منح مشاهد النسب، وقال:»ما يهمنا أن يكون هناك وعي بالمسؤولية من قبل المعرفين ومشائخ القبائل، وأن نصحح الأخطاء بقوة النظام، وأن نبتعد كمجتمع واحد عن كل ما يثير المشاكل والفتن بين أفراده، وأن لا يبقى الانتساب إلى القبيلة سبب في ذلك؛ لأن «الإنسان العاقل» لا يرضى أن ينتسب إلى قبيلة ليس هو منها أصلاً .«

ويرى «محمد بن خالد الدويخ» أن هذا الإجراء سيوقف الكثير من الجدل والإشكال والمنازعات حول الأنساب، كما سيغلق الطريق في وجه من يثير النعرات والتعصب القبلي، وكذلك التشكيك في علاقات الأسر، كذلك التعزيز من التماسك الذي ينعم به المجتمع، مشيراً إلى أن هذا الاجراء يجد الارتياح الكبير من جميع فئات المجتمع .

شواهد من الواقع

من جهته يؤكد «محمد بن عبدالله» على أن هناك اختلافات وخلطا في الأنساب حدثت مؤخراً في كثير من المناطق؛ بسبب إضافة اسم القبيلة دون الرجوع للجهات الرسمية، مستشهداً بإحدى القصص التي وقعت مؤخراً في إحدى المدن بالمملكة، حيث انتسب أناس لقبيلة وهم ليسوا منها أساساً، لافتاً إلى انه يعرف أسرة من أب وجد واحد ينتسبون إلى قبيلتين مختلفتين تماماً، وذلك بسبب التعريف الخاطئ من معرف أو عمدة أعطى مشهد نسب مخالف للواقع، وكانت تبعات هذه القضية أن احد أبنائها اقترن بفتاة من قبيلة أخرى بعيدة وبعد مضي أكثر من سنتين لجأ شقيق الزوجة إلى أخذ شقيقته من منزل الزوج؛ بعدما اكتشف ان أمر انتساب الزوج لقبيلته لم يكن سليماً، وذلك عقب استناده لعدة شهود لديهم معرفة مؤكدة بنسب الزوج منذ عقود، ومن ثم حدث الطلاق بسبب عدم تكافؤ النسب، لافتاً إلى أن القصص في هذا الشأن كثيرة لما نراه ونسمعه ونقرأه خلال السنوات الماضية حول حالات الطلاق التي تحدث بسبب هذه القضية.

منسوبو هيئة الأمر بالمعروف :

نعمل للحفاظ على المرأة وحمايتها من الإساءة إليها

الزهراني: لا شك أن المرأة هي الجانب الأضعف في المجتمع وقوتها في ضعفها.

المصدر: جريدة اليوم الجمعه١٨ محرم ١٤٣٢ هـ - ٢٤ ديسمبر ٢٠١٠م العدد ١٣٧٠١
http://www.alyaum.com/issue/article.php?IN=١٣٧٠٦&I=٨٠٦٧٤٦&G=١

فاروق احمد ، على الغانمى - الدمام

على الرغم من المشاكل التي تلحق بالمرأة أثناء وجودها في المنزل أو خارجه، أصبحت أكثر ثقة بـ هيئة الأمر بالمعروف والنهي المنكر، فالمرأة أصبحت أكثر وعيا في حل بعض المشكلات التي تتعلق بها، من خلال حمايتها من قبل أجهزة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، خصوصا عندما تكون خارج المنزل، وما تتعرض له من إساءات من الشباب أو بعض المتلصصين عليهن أثناء العمل أو غيره، فلا تتردد في إبلاغ الهيئة لعلاج الموضوع وحمايتها والحفاظ عليها من المسيئين إليها، ولكن هناك طرفا لازال يشكك في دور الهيئة وتعامله مع المرأة والحفاظ عليها، «اليوم» قامت بطرح عدد من التساؤلات على منسوبي الهيئة وكان الجواب في التقرير التالي:

الجانب الأضعف

قال رئيس مركز هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر في مجمع الظهران الشيخ حامد الزهراني: إنه مما لا شك فيه أن المرأة هي الجانب الأضعف في المجتمع وقديما قالوا: إن قوتها في ضعفها ولذلك تجد العناية الكاملة سواء في الشريعة أو في النظام والتعاميم، مضيفا أنه لا تكاد تذكر المرأة إلا ويذكر جانب الحماية لها، ومن الطريف أن المرأة حاضرة في حياة المحتسب آناء الليل وأطراف النهار سواء في بيته الخاص أو في بيته العام وهو من أكثر الناس خلطة بها.

خطاب المرأة

وقال الزهراني: إنه استفاد المحتسب من المرأة من خلال تجديد الخطاب الذي يتعلق بها، وفهم النفسيات التي تكوّن سلوكيات المرأة، كما أن المرأة استفادت من تصحيح الأخطاء ومفهوم الشريعة حول المخالفات وأذكر موقفا طريفا حدث لي مع أحد الرجال حيث كانت برفقته زوجته وقد ظهر لي ضعف شخصيته تجاه زوجته فحدثته بلطف حول بعض المخالفات الظاهرة على لباس زوجته فطلب مني أن أوجه الخطاب مباشرة لزوجته فعلمت أنه لا يستطيع مواجهتها، فوجهت الخطاب لها في تلك اللحظة استدار الزوج من خلفها وأخذ يشير إلى شعرها وباقي الملاحظات التي أعلمها، فقبلت مني مالم تقبله من زوجها.

صورة المرأة

وأضاف الزهراني، أن الهيئة قد أولت جل اهتمامها بالمرأة عناية وحرصا، بل إن مما لا يعلمه كثير من الناس أن النظام لا يجيز استخدام صورة المرأة أو أي جزء منها كوسيلة دعائية، وأن الهيئة تسير وفق نظام ومنهج بما يتوافق مع كتاب الله وسنة رسوله، في التعامل مع الجميع سواء الرجال أو النساء، وأن الهيئة في جميع تعاملاتها التي تتعلق بالمرأة تحافظ عليها من جميع النواحي المعنوية والمادية، وحل غالبية المشكلات دون الكشف عنها، وللمرأة منزلة كبيرة في الإسلام، في الحفاظ عليها.

الابتزاز والتهديد

وبين الزهراني، أنه من يتتبع قضايا الابتزاز والتهديد وغيرها يجد الواقع الحقيقي للمحتسب ويظهر بشكل واضح الجانب الإنساني الذي يتمتع به، فهو الأخ الحاني عند استقبالها والغيور عند الذب عنها وإنهاء معاناتها ,وقس على ذلك ما عانته نساء كثيرات من النساء لسنوات طويلة من ويلات السحرة والمشعوذيين وكيف تصدى لها أهل الحسبة؟ فأنهوا بذلك معاناتهن في ساعات قليلة، وهناك كم هائل جدا من المشاكل الاجتماعية التي طالبت فيها النساء التدخل فيها بشكل ودي فتم التدخل بدون توقيع أو تحرير إجراء رسمي حفاظا على الجو الأسري من التشتت ولا بد لي هنا أن أسجل وقفة تجاه المرأة وقفة عتاب ووقفة تأمل.

الشتائم

وتابع الزهراني، إن من أسباب عدم قبول كثير من النساء ما يبدر من المحتسب تجاهها من نصيحة أو توجيه أو إرشاد، منشؤه وجود صورة ذهنية قاتمة وأحكام مسبقة لا أصل لها إلا أحاديث ومواقف بعضها من نسج الخيال أو من وقائع أخذ فيها جانب الرواية مأخذا عظيما، وأذكر موقفا حصل لي ، حيث جاءتني إحدى النساء للاستفهام عن ابنتها وعند دخولها أمطرتني بوابل من الشتائم ووصفتنا بأفظع الأوصاف ولم يستنقذني من لسانها إلا ابنتها فكانت سدا منيعا ضد والدتها وأظهرت لها ما لقيته من لطف في التعامل وجمال في الأسلوب وكأنما سكبت عليها الماء البارد ولا أدعي الكمال في التعامل لكني أجزم أننا وفقنا في إيصال رسالة واضحة للنساء عما يدور في خلجات المحتسب تجاههن من خلال حسن الأسلوب والتعامل بل استطعنا أن نخرج رسلا ووفودا من الفتيات إلى بنات جنسهن ليخبرنهن بالوجه الحقيقي لأهل الحسبة.

مراعاة النفسيات

واستطرد الزهراني حديثه، أنه لابد أن يكون هناك وقفة تأمل وفهم، وأقصد فهم النفسيات ومراعاة الآخرين من خلال هذا الفهم فهو الجسر الموصل لقلوبهم فإذا ما علم المحتسب أن ما تتصف به المرأة من لباس أو طريقة تحدث أو أسلوب حياة إنما مرده لحياة اجتماعية معينة أو عرف معتبر عندها أو تقليد ظاهر بلا معرفة لمقاصده هان عليه بعد ذلك الأمر، ولان في الخطاب، وقد تعلمنا قديما أن نأتي الناس عبر عواطفهم لا بعواطفنا، وفي المقابل نقول للمرأة إذا ما علمت أن ما يقوم به المحتسب من توجيه أو إيصال رسالة إنما مرده لما يحمله في قلبه لها من غيرة وحرص وحماية من أن يخدش حياءها أو تكون لقمة سائغة للطامعين فيها، هان عليها الخطب وقبلت كل ما يطرق سمعها وقابلت ذلك بالدعاء والقبول،وأخيرا سأقول همسة في أذن كل امرأة حيث تأكدت وصار الأمر واضحا جليا أمامك ليس لديك فقط بل عند كل فئات المجتمع وغالبها أن جهاز الحسبة هو الملاذ الآمن وسفينة النجاة إلى بر الأمان والطمأنينة .

لها وعليها حقوق

وقال وكيل الرئيس للشؤون الميدانية، الدكتور إبراهيم الهويمل، إن المرأة كما نعلم جميعا هي الأم والزوجة والمعلمة وهي كما وصفها الله عز وجل، ولها من الحقوق مالها وعليها من الحقوق ما عليها، و أنها كرمت لما جاء الإسلام ونزلت الشريعة و لما نزل القرآن الكريم من السماء كرم الإسلام هذه المرأة ونالت حقوقها ونرى إن المرأة يجب العناية بها عناية تامة وفائقة وهي في المملكة كما نعلم نالت هذه الحقوق ولله الحمد بحكم الكتاب والسنة.

الفتيا

وقال مدير عام إدارة الشؤون الميدانية صلاح السعيد، إنه على المرأة العمل في حدود ما صرح لها به ولي الأمر كما نص على ذلك أمر خادم الحرمين الشريفين إن المرأة تعمل في بيئة نظيفة بعيدة عما يسيء إليها ويعرضها إلى الاختلاط بالرجال، وجهة الفتيا أصدرت في ذلك أمرا وهي الجهة التي أحال فيها خادم الحرمين الشريفين الفتيا، ويجب أن يصدر الجميع عنها.

سنة ربانية:

من جهته أكد إمام وخطيب جامع الشيخ الألباني عيسى العنزي على حاجة المجتمعات البشرية إلى جهات تقوم على التوجيه والتأديب والنصح والإرشاد والأخذ على أيدي السفهاء فيها ، وهذه هي طبيعة المجتمعات منذ قديم الأزمان، فالمجتمعات بطبيعة الحال لا تخلو من ضعفاء النفوس الذين يمتهنون الفساد والإفساد لقلة الوازع الديني ،كما أن هذه المجتمعات لا تخلو أيضاً من أفراد أسوياء يظهر عليهم الصلاح والخلق الحسن، وهذه سنة ربانية جعلها الله في البشر ولا تزال.

علاقة محكمة:

وبين العنزي بأنه من خلال هذا المنظور يظهر لنا جلياً حاجة المجتمع إلى هذه الجهات والعمل على تعزيزها وتطويرها، وبما أن الحديث منصب على علاقة المرأة بهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر فإن هذه العلاقة ينبغي أن تبنى على أمرين مهمين أولا إيمان المرأة المسلمة بأهمية شعيرة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وأنها من سمات وخصائص

المجتمع المسلم بل هي من أهم أسباب توفير الأمن للمجتمع التي تعيش فيه المرأة المسلمة، ثانيا القناعة بجهود الهيئات في توفير جانب الحماية للمرأة المسلمة من أصحاب المقاصد الدنيئة والنوايا السيئة.

دور المخلص:

وأضاف العنزي أنه عندما تعيش المرأة ذل الابتزاز ، وتتجرع مرارة الإهانة بسبب تسلط بعض ضعفاء النفوس، فأصبحت هذه المرأة رهينة لشهواتهم ورغباتهم، وألعوبة في أيديهم يسومونها سوء العذاب، خدعت بكلام عاطفي لا يغني ولا يسمن من جوع ، فجاء دور هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر في تخليص هذه المرأة من الابتزاز ،وإنقاذها من براثن ضعفاء النفوس بكل سرية و ستر،عن طريق ترتيب مسبق بين الهيئة وتلك المرأة ، وشواهد هذا الكلام كثيرة في مكاتب الهيئات - وفقهم الله.

توفير الحماية:

وأضح العنزي أن الهيئة تحرص على توفير الحماية للمرأة أثناء تسوقها من المضايقات والمعاكسات التي يقوم بها البعض في الأسواق والمجمعات التجارية، بل أصبحت بعض المجمعات التجارية مقصداً لبعض العوائل للتسوق والترفيه ؛ بسبب الوجود الدائم لأعضاء الهيئة في داخل المجمعات مما يشعر العوائل بالاطمئنان والأمن في تلك المجمعات.

الإعلام الواعي:

وأشار العنزي أن علاقة المرأة بالهيئة لاتزال بحاجة إلى مزيد من التعاون والثقة المتبادلة وإبراز دور الهيئة في حفظ وصيانة المجتمع من عبث العابثين، وهنا يأتي دور الإعلام الهادف الواعي في محاولة إظهار الدور الحقيقي لدور الهيئات بعيداً عن التفخيم والتضخيم الإعلامي الذي لا طائل منه ولا فائدة فيه لبعض الهفوات التي تقع من أفراد الهيئة مما يكرس ويوسع الفجوة بين المجتمع والهيئات ، على أن أفراد الهيئات عليهم دور كبير في بناء وإظهار الصورة الحسنة لما يقومون به من عمل نبيل وجهد مبارك، عن طريق التعامل الراقي، ودماثة الأخلاق، ولين الجانب ،والشفقة والنصح بقالب من الأدب والمحبة والحكمة.

تحت شعار (مثلما أتمتع بحقوقي فأنا أحترم حقوق الآخرين)

مستشفى الإيمان يقيم فعاليات اليوم العالمي للإيدز

المصدر: جريدة الجزيرة الجمعة١٨ محرم ١٤٣٢ هـ - ٢٤ ديسمبر ٢٠١٠م
http://www.al-jazirah.com/٢٠١٠١٢٢٤/fe٣.htm

الجزيرة - خالد الحارثي

أقام مستشفى الإيمان فعاليات الاحتفال باليوم العالمي للإيدز وذلك بالقاعة الكبرى بالمستشفى تحت شعار (مثلما أتمتع بحقوقي فأنا أحترم حقوق الآخرين)، بحضور المشرف العام على المستشفى الدكتور سعيد بن راشد الزهراني بدأت الفعاليات بكلمة للمشرف العام رحب فيها بجميع المشاركين حول مكافحة مرض الإيدز والتحذير من مخاطره، وذلك بمناسبة اليوم العالمي لمكافحة المرض. وأكد على أهمية هذه الفعالية للتعريف بمخاطر المرض الذي يفتك بالكثير من شعوب العالم..

بعد ذلك قدمت العديد من المحاضرات حول هذا المرض، حيث قدمت محاضرة عن المرض وكيفية انتقاله وسبل الوقاية منه.

كما قدمت محاضرة عن أعراض المرض عند الأطفال وكيفية انتقاله وتشخيصه، ومحاضرة عن الإيدز وحقوق الإنسان، والإيدز والصحة والناس، ومحاضرة عن كيفية التعايش مع مرضى الإيدز. وقد تم توزيع العديد من البروشورات والكتيبات الإرشادية عن مرض الإيدز.

وشهدت الاحتفالية إقبالاً وتفاعلاً من الحضور وفتح نقاش مع العديد من الأطباء المختصين حول كيفية تفعيل الوسائل التوعية التي من خلالها ستحد من تزايد مرض الإيدز.

إجراءات أمنية جديدة لمنع اختطاف الأطفال من مستشفى الولادة بالمدينة

المصدر: جريدة الرياض الجمعة١٨ محرم ١٤٣٢ هـ - ٢٤ ديسمبر ٢٠١٠م العدد ١٥٥٢٤
http://www.alriyadh.com/٢٤/١٢/٢٠١٠/article٥٨٨٢٨٣.html

المدينة المنورة – خالد الزايدي

اعتمد مدير عام الشؤون الصحية بالمدينة المنورة الدكتور عبدالله الطائفي الخطة الأمنية لمستشفى النساء والولادة والأطفال وشملت الإجراءات الجديدة التي اتخذتها الإدارة والتي تضمنت حصر مداخل ومخارج المستشفى ، والأخذ بتوصية لجنة الأمن والسلامة المشكلة بضرورة تكثيف التوعية الصحية للمرضى والمنومين وذويهم للإبلاغ عن أي ملاحظات و كذلك الإجابة عن استفساراتهم داخل المستشفى من خلال تخصيص رقم يدعم هذه الخدمة ، ويأتي هذا الإجراء على خلفية اختطاف الطفل "أنس" من المستشفى الأسبوع قبل المنصرم وبقائه لدى خاطفته أربعة أيام قبل أن يؤنبها ضميرها وتعيده لذويه , وجاءت مناقشة هذا الملف الشائك وغيره خلال ترؤس الطائفي اجتماع مجلس المستشفى بقاعة الاجتماعات حيث تم تقديم عرض عن المشاريع المطلوب تنفيذها خلال الفترة القادمة كنظام النقل الهوائي (المرحلة الثانية) كما ناقش المجلس احتياج المستشفى لإنشاء برج للولادة و الأطفال بسعة ١٠٠ سرير داعماً للمستشفى ، بعد ذلك استعرض أمين عام المجلس الأستاذ مروان عربي المهام الخاصة بمجلس إدارة المستشفى والمتمثل برسم السياسات و خطط التطوير للمستشفى و تحسين البنية التحتية للمستشفى و رفع مستوى الأداء بالإضافة إلى مناقشة الميزانيات التشغيلية الخاصة بالمستشفى و كذلك مراجعة إجراءات العمل واحتياجات المستشفى بالإضافة إلى اتخاذ القرارات الإستراتيجية ، عقب ذلك قدم مدير المستشفى الدكتور علي المحمدي نبذة عن الخدمات التي يقدمها المستشفى شملت الخطة الإستراتيجية المنفذة بالمستشفى إلى جانب تقديم عرض عن الخدمات التي يقدمها لمراجعيه بالإضافة إلى الأنشطة التوعوية التي نفذتها المستشفى.

ندوة للارتقاء في التعامل مع قضايا إيذاء الأطفال

المصدر: جريدة الحياة الجمعه١٨ محرم ١٤٣٢ هـ - ٢٤ ديسمبر ٢٠١٠م
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/216132

الرياض - «الحياة»
أختتمت أخيراً أعمال الحلقة العلمية «الإجراءات الجزائية في حالات إساءة معاملة وإهمال الأطفال»، التي نظمتها جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، بالتعاون مع برنامج الأمان الأسري الوطني في السعودية، خلال الفترة من ١٣ إلى ١٦-١-١٤٣٢هـ، وذلك في مقر الجامعة في الرياض.
وهدفت الحلقة إلى الارتقاء بمستوى أداء رجال الأمن والقضاء في كل المؤسسات المعنية بالتعامل مع قضايا إيذاء الأطفال، وإكساب المشاركين مهارات في مجال حقوق الطفل وحمايته، وتبادل الخبرات والمعلومات في ما بين المشاركين، وتنمية الثقافة الشرعية والقانونية لديهم.
وشارك في أعمال الحلقة العاملون في أقسام الشرطة، وهيئة التحقيق والادعاء العام، وديوان المراقبة العامة، وديوان المظالم، ووزارات العدل والتربية والتعليم والشؤون الاجتماعية في المملكة.
وألقى عميد كلية التدريب في الجامعة اللواء الدكتور علي بن فايز الجحني كلمة، استعرض فيها أهمية التدريب، ودوره في تنمية المهارات، ورفع القدرات العلمية والعملية، كما استعرض برنامج كلية التدريب خلال العام ٢٠١١.
كما ألقى عميد كلية علوم الأدلة الجنائية في الجامعة الدكتور عمر الشيخ الأصم كلمة، تناول فيها البرنامج العلمي لدورة استخدام الدليل الرقمي في مكافحة الجرائم الاقتصادية التي اختتمت أعمالها أمس.
ثم ألقيت كلمة المشاركين، وألقاها نيابة عنهم الدكتور إسماعيل محمد مفرح، إذ قدم شكره وشكر زملائه للجامعة على هذا البرنامج التدريبي المهم.
بدورها، ألقت المدير التنفيذي لبرنامج الأمان الأسري الوطني الدكتورة مها بنت عبدالله المنيف كلمة، أكدت فيها أهمية هذه الحلقة التي تعد الأولى من نوعها في المملكة للعاملين في المجال الأمني والقضائي، موضحة أن برنامج الأمان الأسري الوطني يسعى لأن تعقد هذه الحلقة سنوياً بالتعاون مع الجامعة، لتحقيق الأهداف الاستراتيجية للبرنامج نحو تحقيق الأمان الأسري.
وأشادت بالحضور النسائي المميز، الأمر الذي يؤكد اهتمام جميع مؤسسات المجتمع المدني والرسمية بهذا الموضوع المهم، وقدمت في ختام كلمتها الشكر للجامعة على هذا التعاون المثمر والبناء.
إلى ذلك، ألقى نائب رئيس الجامعة الدكتور جمعان رشيد بن رقوش كلمة، رحب فيها بالضيوف والمشاركين في بيت الخبرة الأمنية العربية، الذي يقوم على إعداد البرامج التدريبية التي تلبي حاجات الأجهزة الأمنية العربية، موضحاً أهمية موضوع الحلقة الذي يستدعي تضافر الجهود المجتمعية للنجاح في إنجاز الأهداف المتوخاة، مؤكداً أهمية التعاون بين الجامعة وبرنامج الأمان الأسري، بما يحقق هدف الجامعة بتحقيق الأمن بمفهومه الشامل.
وأعرب عن شكره لرئيسة برنامج الأمان الأسري الوطني الأميرة صيتة بنت عبدالعزيز، ولنائبة رئيسة البرنامج الأميرة عادلة بنت عبدالله بن عبدالعزيز على ثقتهما بالجامعة ومناشطها، مبيناً أنه استقطبت للحلقة هيئة علمية مميزة، حتى تحقق أهدافها وغاياتها.
واختتم كلمته برفع الشكر والتقدير لوزراء الداخلية العرب على ما قدموه لهذا الصرح العربي من دعم ورعاية، حتى وصل إلى هذه المكانة المميزة.

مواطنون يعترضون معدات مقاول سفلتة بشرورة

المصدر: جريدة الوطن الجمعة١٨ محرم ١٤٣٢ هـ - ٢٤ ديسمبر ٢٠١٠م
http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=٣٤٤٠٠&CategoryID=٥

شرورة :عبدالله النهدي AM ٣:٤٧ ٢٠١٠-١٢-٢٤

اعترض ملاك أراض في مخطط الأمير مشعل (أ) بشرورة عصر أول من أمس، معدات مقاول يعمل في سفلتة شوارع المخطط بحجة أن الرمال التي يستخدمها المقاول مصدرها أراضيهم البيضاء.

وقال المواطنون لـ "الوطن" إن الشارع الذي يفصل جزئي المخطط تم ردمه بأتربة من قطع لأراضي يملكونها وتقع شرق الشارع.

وقال المواطن سعيد بن محمد الشهراني إن المقاول تعمد جرف أراضيهم واستخدام تربتها لردم الشارع العام بها، مشيراً إلى أنهم تقدموا بشكوى للبلدية لحل المشكلة لكن دون جدوى حيث أجابتهم البلدية أن المقاول سيعيد دفن الأراضي بعد أن ينتهي من سفلتة الشارع، إلا أنه بعد الانتهاء من بعض الأجزاء لم يتم دفنها والتي يصل عمقها ٥ أمتار وهي أقل من مستوى الشارع فأصبحت كأنها آبار وليست أراضي للبناء.

وأوضح المواطن مبارك علي الشهراني أنهم تقدموا بشكوى للمحافظة وتمت إحالتها للبلدية، مشيراً إلى أن المقاول يأتي بالطبقة العلوية فقط من أماكن خارج الحي أما الطبقة السفلية والجوانب التي يتم إسناد السفلتة بها ومن الجهتين فهي من أراضيهم.

وقال" الغريب أن الردميات من الرمال المتحركة وستظهر عيوبها على السفلتة في الأيام القادمة."

من جهته حضر ابن صاحب المؤسسة المقاولة للمشروع للموقع وأوقف المعدات عن إكمال العمل ووجهها بأن تقوم بالردم باستخدام كميات الأتربة التي تحضرها القلابات وقال لـ "الوطن" هذا خطأ من قبل سائقي المعدات ولم يطلب منهم أحد أن يردموا بهذه الطريقة.

كما حضرت للموقع الدوريات الأمنية وألزمت المقاول بمراجعة مركز الشرطة وطلبت من المشتكين كتابة شكوى بهذا الخصوص لرفعها للمحافظ.

من جهته، بين رئيس القسم الفني في بلدية شرورة المهندس سلطان بن صالح آل شهي في تصريح صحفي أن البلدية لم تطلب من المقاول أن تكون التسوية والدفنيات من أراضي المواطنين وإذا ثبت ذلك فسوف نوقف مستخلصاته حتى يقوم بإعادة وضع الأراضي على ما كانت عليه.

من جانبه، أكد رئيس المجلس البلدي بمحافظة شرورة مالك بن حجيل الصيعري أن المجلس تلقى شكوى من بعض المواطنين ملاك الأراضي بهذا الخصوص وأن الشكوى أدرجت في جدول اجتماع المجلس نهاية الشهر الحالي، مشددا على أن المجلس سيطلب من البلدية تزويده بالعقد مع المقاول وسينظر في بند التسوية والدفان في العقد ولو كان هذا البند يلزم المقاول بجلب الأتربة من خارج الموقع فسنخاطب البلدية لإلزام المقاول بتسوية أراضي المواطنين التي حفرها أو استقطاع مخصص البند ليعطى لمقاول آخر يقوم بالمهمة.

التحقيق مع خادمة أحرقت طفلا بماء حار أثناء الاستحمام

المصدر: جريدة المدينة الجمعة١٨ محرم ١٤٣٢ هـ - ٢٤ ديسمبر ٢٠١٠م العدد ١٧٤١١
http://www.al-madina.com/node/٢٧٩٨١١

خالد الفريدي - القصيم

استوقفت شرطة محافظة عنيزة عاملة منزلية من الجنسية الاندونيسية بعد بلاغ من مكفولها متهما إياها بحرق جزء من جسد طفلة البالغ من العمر سنة وستة أشهر تمثل بالأطراف السفلية، حيث كانت تقوم باستحمام الطفل في دورة المياه. وقد تم نقل الطفل لمستشفى الملك سعود بعنيزة ومن ثم تحويله لمستشفى الملك فهد التخصصي ببريدة. وقال والد الطفل لـ "المدينة": إن ماحدث لم نكن نتوقعه وهناك اتهام للعاملة المنزلية بأنها المتسبب والجهات الأمنية تتابع الموضوع لمعرفة السبب لهذا العنف بحق طفل صغير، موضحاً أن التعامل معها من قبل الأسرة بكل طيبة وتعامل حسن ولم يصدر أي شيء تجاهها يجعل ذلك مدعاة للانتقام. وقال الناطق الإعلامي لشرطة منطقة القصيم المقدم فهد الهبدان: إن طفل عمره سنة ونصف تعرض لماء حار أثناء استحمامه ما أدى لنقله إلى المستشفى، مؤكدا أن والد الطفل يتهم العاملة المنزلية بالتعمد، وقد تم إحضارها ويتم التحقيق لمعرفة القضية وأسبابها ودوافعها ومازال التحقيق جاريا.

المظالم يناقش معايير التفتيش القضائي

المصدر: جريدة الحياة الجمعة١٨ محرم ١٤٣٢ هـ - ٢٤ ديسمبر ٢٠١٠م
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/٢١٦١٣٩

الرياض – «الحياة»

نظم ديوان المظالم اليوم ورشة عمل عن تقييم الأداء ومعايير التفتيش القضائي في الديوان.

وأوضح المشرف على إدارة العلاقات العامة والإعلام القاضي الدكتور أحمد الصقيه أن ورشة العمل ناقشت السعي لتنمية نقاط القوة وإصلاح مواضع الضعف، ووضع معايير دقيقة لتقويم الأداء للقضاة وذلك للارتقاء بجودة العمل في العملية القضائية بديوان المظالم، ومشروع لائحة التفتيش القضائي الجديدة وما تضمنته وقرب صدورها بما يخدم تطوير العمل القضائي، ويحقق الفعالية المطلوبة لإدارة التفتيش القضائي.

وأضاف: «رئيس الديوان كشف خلال الورشة عن ترتيب الديوان لعدد من الزيارة الدولية للإفادة من الخبرات القضائية في عدد من الدول العربية»، لافتاً إلى تطوير التفتيش وما ينتج عنه ينعكس في نهاية المطاف إيجاباً على القضاء في المملكة

مواطن جامعي: شركة المقاولات فصلتني تعسفا وتستغل اسمي تحت غطاء السعودة

المصدر: جريدة المدينة الجمعة١٨ محرم ١٤٣٢ هـ - ٢٤ ديسمبر ٢٠١٠م العدد ١٧٤١١
http://www.al-madina.com/node/٢٧٩٨٩٧

عبدالرحيم الحدادي - المدينة المنورة

شكى مواطن جامعي من أن شركة وطنية للمقاولات فصلته تعسفًا من عمله بعد فترة عمل لديها بلغت سنة وثلاثة أشهر، ورغم ذلك لا تزال تستغل اسمه في التأمينات تحت غطاء السعودة، مما حرمه من الالتحاق بشركة أرامكو التي لم تقبله لديها بسبب أن اسمه لا يزال مقيدًا في التأمينات، كما حرم من مساعدة الضمان الاجتماعي مما زاد حالته المعيشية سوءًا وقال لـ "المدينة" إنه كان راضيا بعمله براتب ٢٠٠٠ ريال، لكنه حرم من ذلك وأصبح اليوم لا يجد قوت يومه على الرغم من أنه يعول أسرة مكونة من ٦ أفراد، بينما قال مكتب العمل إن الواقعة لو اتضح صدقها فإن الشركة سوف تحاسب على تجاوزاتها للأنظمة. يقول المواطن صالح نشمي الرشيدي: تقدمت لإحدى شركات المقاولات فرع المدينة المنورة على وظيفة فني مصاعد في ١٠ أبريل ٢٠٠٥، وأنا أحمل شهادة جامعية متوسطة تخصص آلات معدات كهربائية وقبلت لدى الشركة براتب ٢٠٠٠ ريال وعملت لمدة سنة وبعد السنة الأولى جددوا عقدي للسنة الثانية وبعد ثلاثة شهر من السنة الثانية أنهوا خدماتي، وتم فصلي من العمل دون أي أسباب تذكر غير أنه فصل تعسفي -على حد قوله- بدعوى أنني مريض رغم أنهم ليس لديهم ما يثبت ذلك أو أني مصاب بأي عاهة بدليل أنني عملت معهم سنة كاملة، وتم الفصل في ١يونيو ٢٠٠٦، وبعد أن تم فصلي وعرفت أن الشركة لا ترغب في استمراري معها طلبت منهم إنزال اسمي من التأمينات الاجتماعية ووعدوني بذلك وذهبت أبحث عن عمل آخر وقبلت في "أرامكوا" وعند تقديمي لأوراقي اكتشفوا أنني موظف ولا يزال اسمي مقيدًا في التأمينات الاجتماعية وراجعت الشركة لكي استفسر عن عدم إنزال اسمي من التأمينات فأرسل لي مدير فرع الشركة ورقة رسمية عبر الفاكس تفيد بانزال اسمي من كشوفات التأمينات، وتقدمت للضمان الاجتماعي لعلى أجد مساعدة مالية شهرية أو مساعدة مقطوعة كوني أعول أسرة مكونة من ٦ أفراد أنا عائلهم الوحيد، ولكنه رفض مساعدتي طالما اسمي مسجل في التأمينات. ويضيف كانت هذه مفاجأة أخرى بعد الخطاب الذي تلقيته من مدير الفرع، ويقول: الواضح أن الشركة تستغل اسمي منذ فصلي من العمل لأكثر من ٤ سنوات دون علمي، وهنا راجعت التأمينات والتأمينات وطلبت منهم "برنت" يؤكد أن اسمي ما زال في التأمينات الموافق ١٥ديسمبر ٢٠١٠م، وتأكدت بعد هذه المدة أن ما ورد في الخطاب لم يكن صحيحًا ومازال اسمي حتى هذه اللحظة مسجلًا في التأمينات الاجتماعية باسم الشركة، التي كنت أعمل لديها، ويتابع: المؤسف أنهم جددوا اشتراكي من جديد في ١ يناير ٢٠١٠ م

من جانبه أوضح مساعد مدير التأمينات الاجتماعية حسين خشيم أنه إذا ثبت أن المواطن مفصول من العمل وأن اسمه يستغل من قبل الشركة، التي استغنت عنه سوف تتم محاسبتها لأن هذا التصرف يعد مخالفة لأنظمة ولوائح مؤسسة التأمينات الاجتماعية .

أنين مواطنة يستصرخ الضمائر من جور الفقر والمرض وضياع هوية الأبناء

المصدر: جريدة المدينة الجمعة١٨ محرم ١٤٣٢ هـ - ٢٤ ديسمبر ٢٠١٠م العدد ١٧٤١١
http://www.al-madina.com/node/٢٧٩٨٩٠

مطر الزهراني - نجران

كأن حياة (الفقر والمرض وفقدان الأب) لم تكن كافية لتحطيم حياة وجسد المواطنة بخيتة (٨٠ عاما) في نجران، بل شاءت الأقدار أن ترمي لها معضلة كبرى تمثلت بضاع الهوية الوطنية لأبنائها وبقائهم مجهولي الهوية محرومين من أبسط الحقوق الوطنية والإنسانية، هذه المعضلة التي أجبرتها على الاستسلام للبؤس والمعاناة، حيث لم يعد أمامها إلا استصراخ الضمائر الحية لإنقاذها من قيض الأنين وجحيم الشقاء، ولكم يزداد ألمها كل يوم عندما ترى من يقومون بخدمتها وهم مجهولو الهوية رغم معرفتهم الاكيدة أنهم نشأوا وترعرعوا على تراب هذا الوطن، أي حياة تعيشها هذه الام وأبناؤها؟! أب مفقود منذ أكثر من عشرين عامًا لا يعلمون عنه شيئًا ولا يعرفون حتى ملامحه فيتذكرونها لطول المدة، وأم مريضة بأمراض مزمنة أصبحت "رهينة المحبسين" العجز والشيخوخة وحتى الأبناء يعيشون ظروفا مختلفة عن كل أقرانهم فلا معنى للرفاهية في حياتهم، ولكنهم يؤكدون أن أبسط حقوقهم الانسانية لا يعرفونها يعيشون على ضمان والدتهم الطاعنة في السن بمبلغ لا يتجاوز ٩٠٠ ريال شهريا، كل شيء فقدوه وما يؤلمهم أكثر افتقادهم للوطن بسبب فقدان الهوية التي فقدوها برحيل والدهم منذ أكثر من عشرين عاما، إلى مكان لا يعلمونه، قصة إنسانية وقفت "المدينة" على تفاصيلها ووثقتها بالصور. فتعالوا بنا نقرأها بقلوبنا ونتأملها بضمائر تعيد للانسان إنسانيته.

المنعطف الأكبر:

بخيتة مواطنة سعودية تبلغ من العمر نحو ٨٠ عامًا تزوجت قبل نحو ٤٥ عامًا بمواطن -على حد قولها- أنجبت منه ولدين وثلاث بنات حسب صك إثبات البنوة.

تقول المواطنة بخيتة: إن زوجها غاب قبل أكثر من ٢٠ عامًا، إذ أخبرها أنه سوف يذهب لزيارة والدته ومنذ تلك اللحظة التي خرج فيها لم يرجع إليها ثانية، ولم تعرف عنه شيئا حتى اللحظة، وتضيف: بحثت عنه في كل مكان وأعلنت في الصحف المحلية وسألت عنه في كل مكان ولكن مصيره بقي مجهولًا حتى اليوم لا أدري إن كان ميتًا أو على قيد الحياة.

أما ابنتها الكبرى (عيدة) فتقول: عندما غاب والدي كان عمري في ذلك الوقت قرابة ١٢ عامًا، ولم أكن أدرك الأمور جيدًا لدرجة أنني لم أعد أتذكر ملامحه نهائيًا، وتضيف بصوت يملؤه الأسى والحزن: إن غياب والدي سيظل جرحًا في الروح وفي جنبات الذاكرة بعد أن تركنا لهذا المصير المجهول الذي نعيشه ونتجرع مرارته حتى اللحظة. وتكشف عيدة عن أن أمها جرى تطليقها عام ١٤١٠ في محكمة نجران غيابيا وهو ما يؤكده صك الطلاق من المحكمة بنجران.

الأبناء والدراسة.

ويقول الابن (ناصر) الثالث في ترتيب العائلة: إن معاناته وأخوته مع الدراسة كانت هاجسا كبيرا يضاف إلى معاناتهم الكبيرة، التي يمرون بها لدرجة أن شقيقاته (عيدة، مريم، يسرى) لم يكملن تعليمهن بسبب عدم وجود إثبات لهويتهن.

ويضيف ناصر: على رغم أن الرحم الذي حملنا سعودي والمكان الذي ولدنا فيه سعودي والتراب الذي مشينا عليه سعودي لم يشفع لنا ذلك، فعيدة ومريم توقفتا عند الصف الثالث ثانوي بسبب عدم وجود الهوية، التي تعد شرطا أساسيا لهذه المرحلة، وكذلك هو الحال بالنسبة لـ (يسرى)، التي توقفت عند المرحلة المتوسطة، أما أنا فقد توقفت عند الابتدائية بسبب كثرة مطالب المدرسة لهويتي، مما انعكس على نفسيتي بين الطلاب، وكذلك أخي (محمد) فقد توقف هو الآخر بعد المرحلة الابتدائية.

مرض العائلة:

تعيش المواطنة بخيتة وأبناؤها الخمسة وضعًا إنسانيًا صعبًا؛ فالمرض أخذ حيزا كبيرا في حياتهم، الأم مريضة منذ عام ١٤٢٥ هـ بجلطة في الجانب الأيسر من الدماغ وارتفاع في ضغط الدم وتشنجات في المخ، كما بيّن ذلك التقرير الطبي، ولم يقتصر المرض على الأم (بخيتة) بل امتد إلى الابن (محمد)، الذي يعاني من مرض نفسي أكد أخوة ناصر أنه بسبب الحالة التي تعيشها الأسرة فقد كان كثيرًا يندب حظه على وضعهم ومحاولتهم إيجاد حلول لوضعهم إلا أن جميع الطرق كانت مغلقة في وجوههم، وهو ما أثر على شقيقه منذ ١١ عامًا، إذ كان يبكي وهو في سن العشرين من عمره على وضعنا ووضع والدتي.

حلم الزواج:

كل فتاة تحلم بفارس أحلامها والعيش في بيت الزوجية كسنة من سنن الله في الحياة، وهذا حق مكتسب في جميع الشرائع السماوية والقوانين الوضعية كحق من حقوق الإنسان، لكن (عيدة، مريم، يسرى) محرومات من كل هذا، فقد تقدم لهن الكثير من الرجال "موظفون وغيرهم"، ولكن في كل مرة كانت الهوية تقف في طريقهم وتسلب منهم حتى مجرد الحلم بالسعادة وممارسة الحياة الطبيعية كبشر لهن أحاسيس ومشاعر!! فثلاثتهن لم يستطعن الزواج وفي الوقت نفسه لا يستطعن العمل الشريف لسد رمق جوعهن وجلب ما يؤمن لهن ولوالدتهن حياة كريمة تغنيهن عن الحاجة للآخرين، أيامهن تتشابه وآلامهن واحدة والعمر يمضي ولا أمل يرتجى لأن فقدان الهوية أشعرهن بفقدان الاحساس ببشريتهن وإنسانية المجتمع من حولهن.

الهوية الحلم:

يؤكد الأبناء أن إثبات الهوية كفيل بحل مشاكلهم جميعًا وأن تسوية وضعهم سوف يزرع لهم الأمل من جديد ويسمح لهم بالتمتع بحقوقهم كأبناء لمواطنة سعودية فلا هم قادرون على تلقي العلاج في المستشفيات ولا مواصلة التعليم أو العمل فأي حياة بعد كل هذا. وقد لا يدرك الكثيرون أن الخوف الأكبر عند الأبناء هو موت والدتهم فتضيع معه ما تبقى من هويتهم وحقيقتهم التي ضاعت بفقدان والدهم وتغيبه عنهم.

حياة بائسة:

تعيش المواطنة بخيتة وأولادها الخمسة فقرًا كبيرًا في منزل متواضع جدا احتضن جراحهم ومعاناتهم طيلة الفترة الماضية فليس لهم دخل سوى ما تتقاضاه الأم من الضمان الاجتماعي الذي لم يتجاوز ٩٠٠ ريال شهريا وعلى تبرعات فاعلي الخير لهم والجمعية الخيرية بين فترة وأخرى، فالأم تعيش في غرفة مغلقة من جميع الاتجاهات إلا الباب فقط وليس فيها تكييف، سوى كرسيها المتحرك بجوارها، في منزل مكون من ثلاث غرف ودورة مياه واحدة شيد من البلك "والهنجر" ومطبخ صغير لا يتعدى عرضه المترين فقط، ويؤكد الأبناء أن من تولى سقف المنزل كان فاعل خير. والأكثر إيلاما لهذه الأسرة هو افتقادهم للمال أو للسيارة، حيث لا يستطيعون التنقل من مكان لآخر من أجل محاولة تسوية وضعهم.

حلم العلاج النفسي لـ "محمد":

يؤكد ناصر وشقيقته عيدة أن محمد يعاني من مرض نفسي، ولم يستطيعوا علاجه في مستشفى الصحة النفسية بسبب عدم وجود هوية، ولكن المرة الوحيدة التي تعالج فيها هناك كان عن طريق الدوريات الأمنية عندما قاموا بتسليمه للمستشفى، وتم استقباله ومن ثم مكث للعلاج قرابة شهر، ويضيفا: "لم نستطع بعدها مواصلة علاجه في المستشفى. "المدينة" حاولت تصوير المريض محمد ولم تستطع إلا بعد عناء شديد بسبب هروبه من المنزل فور رؤية الكاميرا وتمكنّا من التقاط صورته وهو يطلق ساقيه هربا، إذ أكد أشقاؤه أنه يعيش على هذا الوضع، ولا يترك مجالًا لأحد لمساعدته أو تغيير ملابسه وتنظيفه.

مدير جوازات مكة: تنسيق لإنهاء تجمع المخالفين في شارع المنصور.. ولا نية لتمديد فترة الدوام

المصدر: جريدة المدينة الجمعة١٨ محرم ١٤٣٢ هـ - ٢٤ ديسمبر ٢٠١٠م العدد ١٧٤١١
http://www.al-madina.com/node/٢٧٩٨٩٣

سلطان الدليوي - مكة المكرمة

قال مدير عام جوازات العاصمة المقدسة العقيد عبدالله الثبيتي: إن هناك تنسيقًا يتم حاليًا مع كافة الجهات للقضاء على مشكلة تجمع المخالفين تحت الجسور خاصة في شارع المنصور، مشيرًا إلى أن المديرية العامة للجوازات حريصة كل الحرص على التنبيه الدائم بضرورة الالتزام بالأنظمة المعمول بها في هذا الشأن. وأكد أنه لا نية حاليًا لتمديد عمل الجوازات خلال الفترة المسائية مؤكدًا أن التوقيت الحالي مناسب مشيرا إلى ان العمل خلال الفترة المسائية قد يأتي ضمن خطة إتاحة الفرصة أمام موظفي القطاعات الحكومية لإنجاز معاملاتهم لإدارات الجوازات دون الإخلال بالتزامهم الوظيفي.

ونفى ما يتردد من عدم توفر (لاصق أمني) في إدارة الجوازات بما يكفي لإنجاز المعاملات اليومية. وقال: إن كل ما في الأمر أنه في المواسم يزداد الإقبال على هذه اللواصق فتقل الكمية الموجودة في الجوازات. وأشار إلى أن الإدارة تحرص على وجود مخزون من هذه اللواصق لسد الحاجة، مؤكدًا أن المديرية العامة للجوازات دأبت على حث المراجعين على المسارعة في تقديم معاملاتهم قبل انتهائها بوقت كافٍ حتى نتمكن من خلالها في تقديم خدمة مميزة. وأكد أن ظاهرة التخلف من ضمن التحديات التي توليها المديرية العامة للجوازات اهتمامًا خاصًا للقضاء عليها مع تظافر الجهود الإدارية والتقنية للتصدي لهذا الجانب.

وعن نظام الأرشفة الجديد قال: إن نظام الأرشفة الإلكتروني الذي جرى اعتماده مؤخرًا من قبل المديرية العامة للجوازات ساهم بشكل ملحوظ في تطوير العمل في إدارات الجوازات وذلك من خلال تسهيل عملية الحفظ والاسترجاع السريع للبيانات والمديرية العامة حريصة على مواكبة التقنيات الحديثة في كل ما من شأنه تطوير العمل بالقطاع لتقديم أفضل الخدمات للمواطنين والمقيمين.

وعن أبرز ملامح الخطط التطويرية لجوازات العاصمة المقدسة خلال الفترة القادمة قال: إن إدارة جوازات العاصمة المقدسة تندرج تحت منظومة المديرية العامة للجوازات والعمل بها يسير وفق الاستراتيجية التي تم وضعها للارتقاء بالعمل في كافة القطاعات التابعة للمديرية. وتستهدف هذه الإستراتيجية مواكبة التطور الإداري والتقني في تقديم أفضل الخدمات للمواطنين والمقيمين.وفيما يتعلق بمشكلة تجمع المخالفين تحت الجسور خاصة جسر شارع المنصور أكد أن هناك تنسيقًا جارٍ بين كافة الجهات ذات العلاقة للقضاء على هذه الظاهرة غير الحضارية وأن المديرية العامة للجوازات حريصة كل الحرص على التنبيه الدائم بضرورة الالتزام بالأنظمة المعمول بها في هذا الشأن. وعن إحصاء عدد الجوازات التي تصدرها إدارة الجوازات قال: إن النشاط الإداري اليومي لجوازات العاصمة المقدسة تقارب ٤ ألاف عملية لشعبة شؤون الوافدين ومائة وخمسون جواز سفر سعودي لقسم سفر السعوديين بالمتوسط تقريبًا. وفيما يتعلق بمدى إمكانية تمديد عمل الجوازات خلال الفترة المسائية وضيق المكان قال: إن التوقيت الحالي مناسب، مشيرًا إلى أن العمل خلال الفترة المسائية يأتي ضمن خطة إتاحة الفرصة أمام موظفي القطاعات الحكومية لإنجاز معاملاتهم لإدارات الجوازات دون الإخلال بالتزامهم الوظيفي. أما فيما يخص ضيق المكان المشار إليه، فقد تم اختيار المكان وفق معايير تراعي جوانب عدة منها انسابية حركة دخول وخروج المراجعين واتساع الصالة وإحصائية العمل المنجز في الفترة المسائية. وأشار إلى أن ظاهرة التخلف تواجه بكل حزم من قبل كافة الجهات وبالتقنية المطبقة لدينا يتم التعرف على أعداد المخالفين وحصرهم وجنسياتهم ومن ثم يتم تكليف قيادة الدوريات من طرفنا للمتابعة وضبط تلك الحالات المخالفة. وعن تمركز عدد من الجاليات في الأحياء العشوائية بمكة التي أصبحت ملاذًا للمخالفين قال: إن الخطة

التطويرية للأحياء العشوائية في منطقة مكة المكرمة تحظى باهتمام ومتابعة القادة إضافة إلى المتابعة الشخصية من قبل صاحب السمو الملكي أمير منطقة مكة المكرمة الأمير خالد الفيصل حيث إن الإجراءات التطبيقية على أرض الواقع ستسهم بتطوير هذه المناطق من جميع النواحي ومن ضمنها معالجة تلك الظواهر التي وردت في السؤال وأن العمل جارٍ من قبل المديرية العامة للجوازات بشكل مستمر لاحتواء هذه الظاهرة.واختتم العقيد الثبيتي حديثه للمدينة بضرورة وأهمية مغادرة المتخلفين والمخالفين لنظام الإقامة والاستفادة من العفو الملكي الكريم. وأن هذا الأمر هو محط اهتمام المسؤولين رعاهم الله لتطبيق اللوائح والأنظمة للحد من هذا المنظر وأضاف أن ظاهرة التخلف من ضمن التحديات التي توليها المديرية العامة للجوازات والجهات ذات العلاقة اهتمامًا خاصاً لإيجاد أفضل وأسرع الحلول للقضاء عليها وتتظافر الجهود الإدارية والتقنية في المديرية في هذا المجال. ونقوم بحملات مكثفة بعد نهاية كل موسم وفيما يخص العقوبات والغرامات تتراوح ما بين السجن والغرامة أو بكلاهما معًا وتتنوع وتتعدد بتنوع وتعدد الأشخاص والمخالفة.

سفير المملكة: حريصون على كرامة مواطنينا

النيابة الكويتية تستمع غداً للمتهمين بتعذيب ماجد

المصدر: جريدة اليوم السبت١٩ محرم ١٤٣٢ هـ - ٢٥ ديسمبر ٢٠١٠م العدد ١٣٧٠٢
http://www.alyaum.com/issue/article.php?IN=١٣٧٠٧&I=٨٠٦٩٠٠&G=١

فهد الحشام ، سلطان العتيبي -الكويت

أكد سفير خادم الحرمين الشريفين بدولة الكويت الدكتور عبدالعزيز بن ابراهيم الفايز أن الاعتداء الذي تعرض له الحدث ماجد متعب على يد أحد ضباط المباحث ومعاونيه لن يمر دون مساءلة أو جزاء إذا ثبتت صحة الإدعاءات الموجهة لهم من والد الحدث، وقال السفير في تصريح خاص لـ «اليوم» إن السفارة خاطبت السلطات الكويتية حيال القضية للتحقق من صحتها وحاليًا تنتظر الرد خاصة وأن القضية لا تزال في النيابة العامة بوصفها الجهة القضائية المنوطة بنظرها ، موضحًا أنه تم رفع خطابات وإجراء اتصالات شخصية مع وزارة الخارجية الكويتية ومسئولين في الدولة على مستوى رفيع حول ملابسات القضية ، مؤكدًا في الوقت نفسه حرص سفارة خادم الحرمين الشريفين على رعاياها وعدم المساس بكرامتهم بأي حال من الأحوال وأن السفارة تحت تصرف رعاياها في أية مشكلة قد تواجههم .

وقال السفير الفايز إن السفارة قامت بتوكيل عدد من المحامين من أحد أكبر مكاتب المحاماة في الكويت للدفاع عن الحدث ماجد بعد أن استدعت والده إلى السفارة للاستماع منه لتفاصيل القضية منذ بدايتها ،

التعامل بحكمة

وأضاف الفايز أنه من الواجب عدم إغفال ما ذكره والد الحدث من تعذيب ابنه على يد الضابط وأعوانه ولن نقبله ، مشددًا على حفظ كرامة المواطن السعودي والحصول على حقه إذا ثبت صحة إدعائه ، وقال إنه على إطلاع تام بمجريات الأحداث ويتابع القضية لحظة بلحظة ولكن من المفترض في هذه الأمور التعامل بحكمة وعدم استباق الاحداث لحين معرفة ما ستكشف عنه التحقيقات التي تتولاها الجهة المعنية الممثلة بالنيابة العامة.

رفض كويتي

ونوه السفير الفايز الى أن السلطات الكويتية رفضت تصرف ضابط المباحث ومعاونيه تجاه الحدث ماجد وأنهم لايفرقون بين المواطنين الكويتيين والسعوديين وأن المجرم سينال الجزاء المناسب بغض النظر عن جنسيته وذلك من خلال الاتصالات المتواصلة التي أجراها السفير معهم فور علمه بالحادث ، مطالبًا في الوقت ذاته الوسائل الإعلامية بعدم تصعيد الأمور أو إثارته القضية بصورة سلبية حرصًا على المصلحة العامة خاصة بعد ان اصبح الموضوع قضية رأي عام بعد نشرها بوسائل الاعلام المختلفة ، مطمئنًا الجميع على أن التحقيقات تسير في مجراها الطبيعي ، وبيّن عدم إغفاله تأخير الجهات الأمنية إحالة الحدث للطب الشرعي للكشف على حالته وهو ما ذكره المحامون أثناء لقائهم به والذين طالبوا بدورهم النيابة بسرعة إرساله إلى الطب الشرعي.

تصرف فردي

واضاف السفير الفايز بأنه يجب على الجميع ، ادراك ان السفارة لها دور تقوم به على أكمل وجه ، ولكنها تظل فى النهاية سفارة بدولة اخرى لها سياستها وانظمتها الخاصة بها ويتم التعامل معها عبر القنوات الرسمية ،وشدد على انه لو ثبت صحة الادعاء الموجه للضابط واعوانه فإنه يعتبر تصرفا فرديا ولا يمثل الاجهزة الامنية أوالشعب الكويتي الذي يستنكر هذا الحادث قبل غيره.

تعذيب بشع

«اليوم» توجهت لمنزل المجني عليه ماجد لكشف المزيد من تفاصيل القضية والتقت بوالده الذي رحب بنا وقام بضيافتنا ولكنه رفض التحدث في الموضوع دون ذكر أسباب امتناعه إلا أن «أم عبدالرحمن» عمة ماجد ، أصرت على مقابلتنا والتحدث معنا ، وقالت : من خلال تربيتي لـ ماجد وعلاقتي القوية به أجزم وأتحدى من يشكك فى أخلاقياته ومع ذلك لو

افترضنا انه بالفعل ارتكب ما نسب اليه من اتهامات فمن المفترض محاكمته بدلًا مما ارتكبه الضابط من إجراء تعسفي بحق ابنهم دون أية مبررات منطقية دفعته لذلك بعد ان قام بتعذيبه بهذه الطريقة البشعة وغير الأخلاقية اضافة الى ذلك انه احتجزه مع مجرمين كبار في السن وأصحاب سوابق وهو قاصر لم يتعد عمره سبعة عشر عامًا واحتجازه في أكثر من سبعة مراكز شرطة دون توجيه أي تهمة إليه إلا بعد علمه أن القضية تناولتها وسائل الإعلام ونسب إليه مجموعة من قضايا سرقات مختلفة ما بين بيوت وسيارات وغيرها من تهم اخرى وصل عددها الى أكثر من ٣٠ قضية كانت مسجلة ضد مجهول وحبيسة الادراج لسنوات، مؤكدة عدم وجود أدلة أو شهود على ماجد سوى اعترافه الذي أجبر عليه .

طمس الحقائق

ووصفت «أم عبد الرحمن» سبب تأخير إرسال ماجد إلى الطبيب الشرعي بأنه محاولة لطمس الحقائق وأن ما جرى له في الحجز لم يحصل حتى مع المجرمين المتهمين في قضايا قتل، وطالبت أم عبدالرحمن ، السفارة السعودية بالكويت بسرعة التحرك لإنهاء القضية التي استمرت لاكثر من عشرين يومًا دون نتيجة حيث لم يتم تحويل ماجد للنيابة للتحقيق معه وفي كل مرة نراجعهم تكون إجابتهم معروفة وهي «غدًا سيتم التحقيق معه» وإلى الآن لم يحدث شيء خاصة أن استمرار حبسه طوال هذه الفترة تسبب له في ضياع عام دراسي كامل نتيجة انقطاعه الفترة الماضية عن الدراسة وعن الاختبارات النهائية ، اضافة الى تدهور حالته النفسية في ظل هذه الاوضاع التي مرت عليه ،

محام محايد

ووجهت أم عبدالرحمن نداءها للسفارة السعودية بتوكيل محام محايد بشرط الا يكون سعوديًا او كويتيًا في اشارة منها لجنسية المحامي الكويتية، مشيرة فى الوقت نفسه الى عدم تشكيكها في نزاهته ولكنه من البديهي في مثل هذه الحالات ان يكون المحامي من دولة محايدة لضمان تحقيق العدل بين جميع أطراف القضية، متسائلة في الوقت نفسه من عدم تدخل حقوق الانسان في القضية التي تعتبر انتهاكًا وتعديًا صريحًا على كرامة الانسان فما بالك اذا كان بريئا وفي هذا السن الصغير.

حياد ونزاهة

من جانبه قال المسئول عن الرعايا السعوديين في سفارة خادم الحرمين الشريفين بدولة الكويت علي القحطاني ان السفارة وكلت عدة محامين للدفاع عن ماجد من خلال مكتبها في السفارة وذلك بمتابعة مباشرة من السفير والاجهزة الرقابية في هذا الاطار، كما أن المحامين الذي وكلت اليهم القضية يشهد لهم بالحياد والنزاهة وعلى دراية تامة بالانظمة والتعليمات المعمول بها في دولة الكويت.

تأجيل القضية

وكشف مصدر خاص لـ «اليوم» عن قيام النيابة العامة الكويتية بتأجيل موعد نظر القضية لعدم استكمال الاجراءات الى غد «الأحد» فيما قررت الاستماع الى اقوال اطراف القضية «الحدث والضابط والمخبر السري» ، واضاف المصدر بان المدعى عليهم أنكروا الاتهامات المنسوبة إليهم جملة وتفصيلاً ، ومنها حجز الحدث ماجد ١٧ عامًا دون وجه حق لمدة تزيد عن أربعة وعشرين يومًا تعرض خلالها إلى التنكيل من ضرب وممارسات غير أخلاقية وضربه بالعصا في أماكن حساسة بجسده والتوقيع على اعترافات بسرقات لم يرتكبها تحت التهديد، وقيام أحد الضباط بتجريده من ملابسه مع شخص آخر وأمرهما بفعل الفاحشة مع بعضهما أو التوقيع على ارتكاب جرائم سرقة ما دعاهم للرضوخ إلى طلبه بالتوقيع على ما يريده الضابط ، فيما أرجعت مصادر تفاصيل القضية إلى نشوب مشاجرة بين الحدث ماجد وأحد المخبرين السريين في المباحث دفعت الأخير إلى اللجوء إلى ضابط المباحث لمعاقبة ماجد والانتقام منه على خلفية المشاجرة.

مشاهدات من قلب الحدث

*خيم الحزن على منزل ماجد وبدا التأثر واضحًا على اسرته

» *العنود» الشقيقة الصغرى لماجد «تسعة اعوام» لم تكف عن السؤال عن أخيها ، خاصة حينما تشاهد صوره في المنزل.

*امتنعت أسرة ماجد عن دخول غرفته منذ احتجازه ولم يفتح بابها إلا لـ «اليوم» بعد الاستئذان فى دخولها.

*ظلت أغراض ماجد في غرفته على حالها بعد ان قام بتجهيزها وهي حقيبته المدرسية وملابسه الرسمية التي يرتديها أثناء ذهابه إلى مدرسته.

*إخوة ماجد في حالة ذهول وترقب لعودته نظرًا لتعلقهم الشديد به نتيجة لعبه الدائم معهم.

*تعد رياضتا الملاكمة والمشي أبرز هوايات ماجد.

*ماجد من مواليد ١٩٩٣م ويدرس بالصف الثاني الثانوي وله ثلاثة اشقاء وخمس بنات وترتيبه بينهم الثالث .

يهدف إلى تأهيل النزلاء ومساعدتهم في إيجاد فرص عمل..

تدشين مشروع الاندماج الاجتماعي للسجناء بمكة المكرمة

المصدر: جريدة الرياض السبت١٩ محرم ١٤٣٢ هـ - ٢٥ ديسمبر ٢٠١٠م العدد ١٥٥٢٥
http://www.alriyadh.com/2010/12/25/article588527.html

مكة المكرمة- خالد عبدالله

افتتح وكيل إمارة منطقة مكة المكرمة الدكتور عبدالعزيز الخضيري أمس الأول مشروع الاندماج الاجتماعي للسجناء وذلك بمقر الإصلاحية بحي التنعيم

وقد بدأ الحفل الخطابي بالقرآن الكريم ثم القى مدير سجون مكة المكرمة العميد عطية عثمان الزهراني كلمة أوضح فيها ان برنامج الاندماج الاجتماعي يهدف إلى تأهيل النزلاء في مرحلة قبل خروجهم للاندماج في مجتمعهم ومساعدتهم في إيجاد فرص عمل ودعمهم ماديا ومعنويا وتقديم الاستشارة والنصيحة لهم والحد من عودتهم إلى السجن من خلال الأعمال التي تقدمها الجهات الحكومية والأهلية المشاركة في هذا البرنامج. إثر ذلك شاهد الحضور عرضا مرئيا عن أنشطة وبرامج الإصلاحية التي تنظمها للنزلاء من ثقافية وترويحية ودينية ومسابقات متنوعة وبرامج مهنية .

كما اطلع الحضور على معرض منتجات النزلاء واستمعوا إلى شرح مفصل على ما اشتمل عليه المعرض من منتوجات قام النزلاء بعملها .

ثم القى مدير عام السجون في المملكة اللواء علي بن حسين الحارثي كلمة بيَّن فيها انه تم إنشاء اللجنة الوطنية لرعاية السجناء وأسرهم والمفرج عنهم من اجل دعمهم والوقوف إلى جانبهم وتقديم الدعم المادي والاستشارات والنصيحة التي تساعدهم في عدم العودة إلى السجن مرة أخرى

وأكد اللواء الحارثي إن هذا البرنامج ما هو إلا بداية لما هو مخطط له في الإصلاحيات الجديدة التي سيتم الانتهاء منها في العامين القادمين ومن خلال هذه الإصلاحيات ما نقوم به اليوم والذي يمكن ان نطلق عليه السجن المفتوح والذي يعد من مراحل الاندماج الاجتماعي بالتعاون مع إدارة الشؤون الاجتماعية من خلال الإدارة العامة للرعاية اللاحقة ومن خلال الضمان الاجتماعي ومن خلال اللجنة العامة لرعاية السجناء وأسرهم والمفرج عنهم .

بعد ذلك القى وكيل إمارة منطقة مكة كلمة أشار فيها إلى أن توجيهات سمو أمير منطقة مكة المكرمة تؤكد على أهمية الارتقاء بإنسان المنطقة قبل المكان داعيا الجميع للعمل كفريق واحد والتعاون فيما بين جميع الجهات الحكومية والأهلية من اجل تأهيل ومساعدة جميع النزلاء والوقوف معهم حتى يكونوا أعضاء صالحين يساهمون في خدمة هذا المنطقة العزيزة على الجميع .

ثم ألقى رئيس لجنة رعاية السجناء (تراحم) يحيى عطية الزهراني كلمة أوضح فيها أن مشروع الاندماج الاجتماعي للسجناء الذي تساهم فيه اللجنة بنسبة كبيرة في هذا المشروع والذي يعنى بإعداد السجين قبل خروجه وتهيئته للاندماج الاجتماعي من خلال تلقيه لعدد من الدورات التدريبية والعديد من البرامج التوجيهية والإرشادية والاستشارية تساهم في تأهيله ليكون فردا صالحا يمارس عمله من خلال فتح صفحة جديدة بعد خروجه والبعد عن الأسباب التي تؤدي إلى العودة إلى السجن .

عقب ذلك قام وكيل إمارة منطقة مكة المكرمة بتدشين المقر الجيد للجنة السجناء والمفرج عنهم بمقرها الجديد بشارع الحج بمكة المكرمة حيث تجول الدكتور الخضيري على المبنى واطلع على مكوناته .

بعد ذلك وزع الخضيري الهدايا التذكارية على الجهات المشاركة في هذا البرنامج كما تسلم هدية من مدير عام السجون.

إمام المسجد النبوي: الرشوة محرمة سواء سميت هدية أم مكافأة .. إمام الحرم المكي:

رفع الظلم عن الأطفال المعنَّفين من أعظم الاحتساب

المصدر: جريدة عكاظ السبت١٩ محرم ١٤٣٢ هـ - ٢٥ ديسمبر ٢٠١٠م العدد ٣٤٨٤
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/٢٠١٠١٢٢٥/Con٢٠١٠١٢٢٥٣٩٠٥٣٩.htm

صالح باهبري ـ مكة المكرمة، واس ـ المدينة المنورة

حذر إمام وخطيب المسجد الحرام فضيلة الشيخ صالح بن محمد آل طالب المسلمين من تخويف الأطفال وتعنيفهم، «لأنها تورث شخصية مضطربة ونفسية مهزوزة». داعيا إلى الاهتمام بالأطفال ورعايتهم وبنشأتهم نشأه صالحه.

وقال الشيخ آل طالب في خطبة الجمعة أمس في المسجد الحرام: «إن في دورنا وتحت سقف منازلنا أبشار غضة وأجنحة كسيرة وبراعم طرية إنها براعم لم تزهر وزهور لم تثمر أولئك هم الأطفال ثمرات القلوب وقطع الأكباد وأطفالنا عجزة تحت قدرتنا وهم مستقبل مرهون بحاضرنا وحياة تتشكل بتربيتنا وتصاغ بها وهم بعد ذلك كله بعض الحاضر وكل المستقبل، والطفولة كهف يأوي إليه الكبار فيغسل الهم في براءة أطفاله».

وأوضح إمام وخطيب المسجد الحرام أن أفضل تعبير يستنطق الحياة تأتأة طفل وأبلغ نداء يستجيش الحب لثغة صغير وأن الأطفال نعمة بين أيدينا سانحة ومنة غادية علينا وجاءت شريعة الله راعيا للطفولة حقها محيطة بحقوق الطفل المعنوية والحسية من حين كونه جنينا لم يبلغ مبلغ الرجال، وأردف إن العناية بالجانب النفسي والحسي للطفل تميزت في سيرة نبينا محمد عليه الصلاة والسلام وتوجيهاته فكان يمازح الصبيان ويأكل مع الأيتام ويمسح على رؤوسهم وقال عليه الصلاة والسلام: (أنا وكافل اليتيم في الجنة كهاتين وأشار بأصبعيه). كما استعجل صلى الله عليه وسلم الصلاة عندما سمع بكاء طفل ونهى أن يفرق بين الأم وابنها في البيع بل وسعت شريعته عليه السلام حتى أولاد البهائم كما ورد النهي عن التفريق بين الشاة وولدها، كما أنه وفي أهم فروض الدين وأشدها تعظيما كان عليه الصلاة والسلام يصلي وهو حامل أمامه ابن ابنته زينب رضي الله عنهما ويصلي وهو حامل الحسن ابن ابنته فاطمة رضي الله عنهما.

وتساءل إمام وخطيب المسجد الحرام، هل الطفولة والأطفال بحاجة إلى التذكير بحقهم واستثارة المشاعر نحوهم؟ رغم أن الفطرة داعية لذلك والطبع منساق وميال كذلك؟، لافتا الانتباه إلى أنه رغم ما أنتجته المدنية من خير إلا أن الأنماط السلوكية والظواهر لم تعد خفية أصبحنا نتبناها في مجتمعنا وما كانت فيها من قبل ففتحت ضغوط الحياة اليومية وكثرة الأمراض النفسية والجراءة على تعاطي المؤثرات العقلية فوجدت فئة من الآباء والأمهات غاب نبع الحب في قلوبهم وأسقط خريف الحب والحنان من نفوسهم فاستلت من بين جوانحهم إنسانيتهم فكان أول ضحايا ذلك الاستلاب هم الأطفال.

وأفاد آل طالب «إنه توجد بين أسوار البيوت والمدارس حالات طفولة منتهكه وبراءة مغتالة يتعرض الأطفال في صورها إلى الضغط النفسي والعنف البدني والتعذيب الجسدي»، موضحا «إن ابن الخمسة أعوام يقلب النظرات وهو يشاهد والده أن يلاقي من أبيه ضمة أو قبلة فإذا لسع النار يفاجئه أو الضرب العنيف يتلقفه وقد غاب المعين والناصر».

وأضاف يقول «إنه ثمة طفل لم تجد أمه المضطربة نفسيا إلا جسد أطفالها وكم تحدث في المجتمع مثل هذه الانتهاكات وكم تمارس هذه الوحشية داخل البيوتات ولا يشهر بها جيران ولا أهل فقد أساء الأب لأطفاله وعذب أزواج أولاد زوجاتهم ولم يسلم الأطفال حتى من عاملات المنازل وعاش من عاش منهم مشوه الإنسانية متشحا بالعدوانية له مستقبل قاتم وربما احترف جريمة الانحراف فخسر نفسه وخسره المجتمع».

وزاد «ليست هذه الأمور بحمد الله عامة ولا شائعة ولكنها توجد بقدر غير قليل وإنه من أعظم أنواع الاحتساب رفع الظلم عن هذه الفئة خصوصا إذا كان الظلم واقعا من ذوي القربى»، مشيرا إلى أنه يجب التنبه للصغار الذين ابتلوا بمرض

نفسي أو بمرض عقلي خصوصا أن الطفل المعنف والمعذب حين تعنفه قد لا تسمع منه تعبيرا يكشف ما أصابه وقد أخذت تلك الاعتداءات في نفسه مأخذها الصغير لا ينسى وجراح الطفولة لا تندمل.
وأشاد إمام وخطيب المسجد الحرام بالمراكز التي تعنى بالطفل وتوعية الآباء والأمهات، مؤكدا أن للقائمين عليها خيرا عظيما وينبغي دعمهم والتواصل معهم والإشادة بهم. وقال «إنه يجب أن ترى الأم طفلها والاتصال به متى أرادت دون محاسبة أو مضايقة ولا يكون الانفصال بين الوالدين داعيا لعقوق أحدهما أو عدم الإحسان إلى الآخر فكم من والد يقلل من نفقة أولاده ليغيض أمهم فكيف يرجو بر أولاده ويتأمل دعاءهم وصدقتهم عنه حين يكبرون».
وفي المدينة المنورة، قال إمام وخطيب المسجد النبوي الشيخ حسين آل الشيخ في خطبة جمعة أمس: «إن أكل الحرام سبب للشقاء والعناء، ومما جاء فيه النهي الأكيد والزجر الشديد جريمة الرشوة أخذا وإعطاء وتوسطا».
وبين إمام وخطيب المسجد النبوي أن الرشوة مغضبة للرب مجلبة للعذاب، ففي الحديث الصحيح أن النبي صلى الله عليه وسلم لعن الراشي والمرتشي والرائش، محذرا المسلمين أشد الحذر من الرشوة فهي من أكبر الذنوب وأعظم الجرائم، «لذا عدها أهل العلم كبيرة من كبائر الذنوب لما جاء فيها من النصوص الشرعية الصريحة». وقال: «إن الرشوة داء وبيل ومرض خطير يحل بسببها من الشرور بالبلاد ما لا يحصى ومن الأضرار بالعباد ما لا يستقصى فما وقع فيها امرؤ إلا ومحقت منه البركة في صحته وفي وقته ورزقه وعياله وعمره وما تدنس بها أحد إلا حجبت دعوته وذهبت مروءته وفسدت أخلاقه ونزع حياؤه وساء منبته».
وأوضح إمام وخطيب المسجد النبوي «إن حقيقة الرشوة هي كل ما يدفعه المرء من مال ونحوه لمن تولى عملا من أعمال المسلمين ليتوصل به المعطي إلى ما لا يحل له»، مضيفا «من أعظم أنواعها ما يعطى لإبطال حق أو إحقاق باطل أو لظلم أحد، ومن الرشوة ما يأخذه الموظف من أهل المصالح ليسهل لهم حاجاتهم التي يجب عليه قضاؤها من دون دفع هذا المال، فمن استغل وظيفته ليساوم الناس على إنهاء مصالحهم التي لا تنتهي إلا من قبل وظيفته فهو ملعون على لسان رسول الله صلى الله عليه وسلم».
وناشد إمام وخطيب المسجد النبوي من وقع في الرشوة أن يتقي الله قبل أن يفاجئه الموت، موضحا «إن من مقررات دين الإسلام أن هدايا العمال غلول، والمراد بالعمال كل من تولى عملا للمسلمين»، وزاد «كما أن من صور الرشوة من رشا ليعطي ما ليس له ولو كان مما تعود ملكيته للمال العام أو ليدفع حقا قد لزمه أو رشا ليفضل على غيره من المسلمين أو يقدم على سواه من المستحقين في وظيفة ونحوها».
وقال آل الشيخ: «إن الرشوة محرمة بأي صورة كانت وبأي اسم سميت، سواء سميت هدية أم مكافأة أم غير ذلك، فالأسماء في شريعة الإسلام لا تغير من الحقائق في شيء فالعبرة للحقائق والمعاني لا للألفاظ والمباني»، ونقل عن الرسول صلى الله عليه وسلم قوله «هدايا العمال غلول»، وقال: «هذه قواعد لا تقبل التأويل وهي تأصيل لمبدأ (من أين لك هذا)»، فما أحوج المسلمين، وقد كثر الفساد وعبد بعضهم الدرهم والدينار، إلى العمل بشريعة الإسلام والتمسك بنصوص القرآن وسنة سيد ولد عدنان عليه أفضل الصلاة والسلام».

تجدد الجدل حول صك المليون يعيد قضية أرض تارة لمحكمة خميس مشيط

المصدر: جريدة المدينة السبت١٩ محرم ١٤٣٢ هـ - ٢٥ ديسمبر ٢٠١٠م العدد ١٧٤١٢
http://www.al-madina.com/node/٢٨٠٠٧٥

عبدالرحمن القرني - أبها

دخلت قضية أرض تارة التي أثير جدل طويل حول صحة صك ملكيتها لرجل أعمال نفقا مغايرا، بعد وقوع خلاف بين أعضاء اللجنة الرباعية المشكلة لدراسة الخلاف على الأرض وموافقة صاحب السّمو الملكي الأمير فيصل بن خالد أمير منطقة عسير على إحالة القضية للمحكمة الشرعية في خميس مشيط مجددًا وفق خطاب أطلعت المدينة عليه . وفي الوقت الذي أعاد فيه محامي رجل الأعمال التأكيد على صحة الصك الذي يمتلكه موكله للأرض البالغ مساحتها مليون م ٢ في موقع حيوي بمحافظة خميس مشيط، تمسكت البلدية بموقفها الذي يؤكد عدم وجود أصل لديها للصك الذي وصفته بالمزور. وتعود القضية إلى رفض بعض سكان المحافظة الموافقة على تمكين أحد رجال الأعمال من إقامة مشروع على أرض تزيد مساحتها على مليون متر مربع، مؤكدين أن الصك يشمل أراضي عائدة لهم ولن يسمحوا لأحد بالمساس بها. وكان الشيخ جبران الفيفي رئيس المحكمة العامة بخميس مشيط أكد أن المحكمة لم تجد في سجلاتها أي أساسات لصك الأرض المتنازع عليها، في حين طلب الشّيخ عبدالمحسن بن عبدالله الخيال رئيس محكمة الاستئناف بمكة المكرمة (المكلف) من رئيس المحكمة العامة بمحافظة خميس مشيط إعطاء القضية ما تستحق من التدقيق والتمحيص والتثبت إبراءً للذمة وقطعًا للنزاع وإكمال ما يلزم حسب الوجه الشرعي والتعليمات. مؤشرات لصحة الصك وكان الأمير فيصل بن خالد وجه بتشكيل لجنة ضمت مندوب أمانة منطقة عسير علي بن محمد بن دبيس ومندوب رئاسة المحاكم بعسير المساح مفرح الفيفي ومندوب المباحث الإدارية بعسير النقيب (مسرع بن محمد القحطاني)، ومندوب إمارة منطقة عسير المفتش (يحيى بن عبدالله آل مرعي)، وبعد أن اطلعت اللجنة على جميع المعاملات الخاصة بالقضية والتي بلغت (٤٢) لفة بالإضافة إلى (طردين)، سألت رئيس محكمة محافظة خميس مشيط عما تضمنه الصك، وهل ما زال ساري المفعول أم لا؟ وجاء رد رئيس المحكمة أنه لم يهمش على سجله لا ببيع ولا بوقف ولا رهن ولا هبة حتى الآن، ورفض رئيس المحكمة إطلاع أعضاء اللجنة على السجل والضبط الخاص بالحجة بموجب تعليمات وزارة العدل بعدم إخراج السجل من المحكمة وعدم تمكين أحد من الاطلاع عليه، فيما جاء رد أمانة منطقة عسير على تساؤلات اللجنة من واقع ملفات الحفظ الخاصة بالصك مشتملا على عدة نقاط أهمها عدم صحة الرقم الصادر وتاريخه رقم: (١) في تاريخ: (١٣٩٧/٩/٢٠)، وعدم العثور على الملف الأساسي للحجة في أرشيف المحكمة، وعدم وضوح البيانات المدونة بالخطاب المعد من اللجنة لأنه جاء على هيئة أنموذج، وما نصت عليه الأنظمة والتعليمات بأن الصور لا تفيد القطعية. وبعد حصول اللجنة على هذه المعلومات انتقلت لبلدية محافظة خميس مشيط للاطلاع على بيانات الصادر والوارد وعثرت على سجلات متناقضة وغير مرتبة تضمنت تمكين (رجل الأعمال) ثم إيقافه ثم الإزالة.وتوصلت اللجنة إلى مؤشرات لصحة الصك مستندة إلى مؤشرات إجرائية منها تراخيص صادرة من البلدية برقم: (١٤١٦/٣٧١/٢٠) في تاريخ: (١٤١٦/٤/٢٨) بينما بلدية محافظة خميس مشيط توضح أن هذه (التراخيص مزورة) في خطابها الموجه لأمين أمانة منطقة عسير رقم: (١٣٦) في تاريخ: (١٤٢٩/٢/٢) المتضمن الإفادة عن أرقام الرخص التي أشير إليها وأفاد الوكيل للشؤون الفنية بخطابه رقم: (١٩٠٤) في تاريخ: (١٤٢٩/٢/١١) بأنه تم البحث في السجلات عن أرقام التراخيص فلم يتم العثور عليها بسجلات إدارة الرخص. وقالت اللجنة في محضرها المشترك الذي وقع عليه جميع الأعضاء ما عدا مندوب المباحث الإدارية بعسير: إن الإجراءات المعدة من إمارة منطقة عسير بناءً على اللجان التي وقفت وما درسته صحيح إلا أمر الإزالة على (رجل الأعمال) غير صحيح بسبب ورود معلومة ذكرت أن الصك مزور وهي غير صحيحة ومخالفة للحقيقة وجميعها مستقاة من الخصوم، وقد تم التطرق لها عند نظر قضية (رجل الأعمال والقاضي) بين المحكمة العامة وهيئة التمييز، ورأت اللجنة أنه حتى في حالة افتراض عدم (صحة الصك) فإن رجل الأعمال مشتر وواضع يده على الموقع من عام (١٤١٥) والأوامر السامية تنص على أن الهدم بعد العمار أمر لا يقبله العقل.

مواطنون: الصك اشتمل على أملاكنا الخاصة والشوارع
طالب المواطنون عبدالله بن عوض بن يحيى الشهراني ومحمد بن سعيد بن ظافر الشهراني وخالد بن ناصر محمد خرصان وعبدالله بن عوضه جمعان الشهراني بتشكيل لجنة عليا لإثبات صحة الصك من عدمه مشيرين إلى أنه شمل بعض أملاكهم الخاصة ومنازلهم والمرافق العامة والشوارع المؤدية لها وبعض. وطالبوا نيابة عن المتضررين ضرورة الإصغاء إلى ما أكدته الجهات الحكومية بشأن عدم صحة هذا الصك مؤكدين رفضهم لمحاولات البعض التعدي على حقوقهم واستغلال النفوذ للحصول على حقوق الغير. وأكدوا استمرارهم في الشكوى عبر الطرق الشرعية من أجل الحصول على حقهم ورفع الضرر عنهم
رئيس البلدي: لا وجود للصك المزعوم
من جانبه طالب سعيد بن عبدالله البريدي رئيس المجلس البلدي بمحافظة خميس مشيط بقرار حاسم بشأن هذه الأرض التي تحتاج لها المحافظة لانشاء مرافق عامة عليها. وأضاف: اطلعنا على الشكاوي الواردة من الأهالي وبعد البحث عن ملف الحجة والصك المزعوم لم نجد ما يثبت تملك رجل الأعمال للصك، وخاطبنا وزير الشؤون البلدية والقروية بخطاب رقم: (٣٠٧) بتاريخ: (١٤٢٩/١/٢٤) وأبلغنا سموه بأن المحافظة بحاجة ماسة إلى أراضٍ حكومية لتخصيصها مرافق عامة وطلبنا عدم تمكين (رجل الأعمال) من العمل في الأرض حتى يتم إحضار مستمسكات شرعية والتأكد من صحتها ومنذ ذلك الوقت لم يفصل في القضية نهائيًا
محامي رجل الأعمال: الجهات الشرعية والإدارية أكدت صحة ملكية موكلي لأرض تارة
قال لـ(المدينة) عبدالعزيز بن عبدالله آل دشنان محامي رجل الأعمال في قضية أرض تارة: إن الجهات الشرعية والإدارية بأعلى درجاتها أكدت صحة ملكية الأرض لموكلي مشيرًا أن ملكيته لها تعود إلى عام ١٤١٦هـ. وأضاف: إن العبرة بنتائج الأمور وليس ما يثار أثناء المرافعة والقول الفاصل هو ما صدر من الجهات الشرعية والإدارية بأعلى درجاتها حيال هذا الموضوع والتي أكدت صحة الملكية وأحقية المالك فيها. وأضاف: إن ملكية الأرض تنقلت إلى خمسة أشخاص منذ عام ١٣٩٨ هـ موضحًا أن الأرض المملوكة بموجب الصك رقم: (٣/٤٦٧) وتاريخ: (١٣٩٨/١/١٥) من محكمة خميس مشيط عولج موضوعها من عدة لجان لاستجلاء الحقيقة والتأكد من صحة الادعاءات التي تطعن في صحة الملكية وقد صدر على إثر هذه اللجان توجيهات عليا منها خطاب سمو رئيس ديوان مجلس الوزراء رقم (٤/ب/٣٦١٤٨) بتاريخ: (١٤٢٥/٧/١٣) المبني على ما رفعه له سمو النائب الثاني وسمو وزير البلدية والقروية ومعالي وزير الزراعة وأكدت جميعها صحة الملكية وتمكين موكلي من العمل في أرضه. وأشار إلى الأمر القضائي رقم: (٦/٩٨) وتاريخ: (١٤٢٩/١/١٨) الذي يقضي بتمكين رجل الأعمال من الاستنفاع بملكه والحكم الصادر بالصك رقم: (٦/١١٠) في تاريخ: (١٤٢٩/٧/١) المصدق من محكمة الاستئناف بمكة المكرمة وكذلك ما ورد في توجيه محكمة الاستئناف بقرارها رقم: (١٢٧٧) في تاريخ: (١٤٣١/٧/٢٢) والمبني على خطاب سماحة رئيس مجلس القضاء الأعلى وخطاب سمو النائب الثاني وخطاب معالي وزير العدل رقم: (٣٠/١٢٨٢٦٦/٢١) وتاريخ: (١٤٣٠/١/١٦) وجميعها أكدت صحة الإجراءات التي اتخذها فضيلة ناظر القضية وسلامتها وأنها وفق الإجراءات والأنظمة المعمول بها في الدولة. وطالب وسائل الإعلام عدم التسرع في نقل أي خبر إلا بعد التثبت من المعلومة ومن جميع الأطراف التي لها علاقة بالخبر .
بلدية خميس مشيط: لا أصل للصك في المحكمة والبلدية
يقول الدكتور عبدالله بن عبدالرحمن الزهراني رئيس بلدية خميس مشيط لـ(المدينة) : إن الصك لا أصل له في المحكمة أو البلدية مطالبًا بإيقاف المواطن ووكيله بشكل عاجل عن الاستمرار في هذه التعديات وتكليفهما سرعة تسليم أصل الصك للمحكمة العامة بمحافظة خميس مشيط للعرض والرفع عنه لأصحاب الفضيلة أعضاء هيئة التميز ومجلس القضاء لدراسته في ضوء ما تمت الإشارة إليه. وأوضح أنه بالاطلاع على صورة الصك تبين من خلال استقرائه وتتبع مصدره ومستنده أن لا أصل له سواء في المحكمة أو في البلدية، كما لا يفيد التملك القطعي لعدم استيفائه لشروط وأركان حجة الاستحكام الصحيحة لاسيما وأنه غير محدد بأي مقايسة قديمه أو حديثة، كما لا يوجد لدى إدارة الزراعة أي معلومات.
وعدد أبرز الملاحظات على الصك وقال: إنه ناقص وقاصر ويفتقد لأهم مقومات الإنهاء الصحيح، ولا يعذر المنهي ولا القاضي بجهلهما أو تجاهلهما لإجراءات الإنهاء الصحيحة، بل يتحملان ما ترتب على هذا الإجراء لأنه ينافي الوقائع والحقائق ويدل على بطلان جميع ما أنهي به وما اتخذ عليه من إجراءات ونرى الحكم ببطلانها لأن ما بني على باطل مخالف فهو باطل كما أنه يفتقد إلى أبسط شروط الملكية وحجج الاستحكام فمع عدم وجود أصل له في المحكمة مصدر الصك لم تجر عليه إجراءات الاستحكام الصحيحة والشرعية كأمثاله آنذاك، وأضاف لم أجد دليلا على ما جاء في منطوق

الصك الأسطر (٧ و ٨ و ٩) في قول القاضي (وقد اتخذت الإجراءات الإدارية فكتبت للجهات المختصة برقم: (٣١٢٨) في تاريخ: (١٣٩٧/٩/٢٠) فورد الجواب من مالية أبها ومن أوقاف أبها ومن بلدية الخميس برقم: (١) في تاريخ: (١٣٩٧/٩/٢٠) المرفق به قرار المساح الوارد نصه بباطن الصك، وبعد الاطلاع على ما يخص البلدية لم يتضح توجيه أي طلب للبلدية لهذه الحجة حسب قول فضيلته، والبلدية تبدي معارضتها وإنكارها للإجابة المنوه عنها في باطن هذا الصك لعدم صدورها من بلدية الخميس إضافة إلى ما أشير من طعون في تلك الحجة وإجراءاتها.

محكمة التمييز ترد القضية وتؤكد أن الحدود المدونة بالجريدة تختلف عن الصك

• أوضحت الدائرة الحقوقية الأولى بمحكمة التمييز برئاسة الشّيخ عبدالله بن ناجي الحقباني أن قضاة التمييز بالدائرة الحقوقية الأولى في محكمة التميز بمكة المكرمة اطلعوا على الصك رقم: (٣/٤٦٧) بتاريخ: (١٣٩٨/١/٥) بخصوص طلب المواطن صاحب الصك إضافة المساحة الإجمالية، المحكوم فيه بما دون باطنه، وبدارسة الحكم وصورة ضبطه ولائحته الاعتراضية تقرر (بالأكثرية) إعادتها لفضيلة حاكمها لملاحظة أن إجابة فضيلته على الفقرة الأولى من القرار رقم: (٢/١/٧٦٩) بتاريخ: (١٤٣٠/٨/٤) في غير محله كما لوحظ وفقا للخطاب المرسل من التمييز إلى المحكمة أن قاضي القضية أشار إلى أن سماحة رئيس مجلس القضاء أيد ما طلب منه الإفادة عنه حول هذه القضية ولم نجد بالمعاملة خطاب سماحة رئيس المجلس ولا خطاب فضيلته وعليه يجب إرسالهما حتى تتم الدراسة. وأوضحت التمييز أن ما قام به فضيلته من إكمال للإجراءات حجة الاستحكام رقم: (٣/٤٦٧) في تاريخ: (١٣٩٨/١/٥) في غير محله وغير مستساغ وأن الحدود الواردة بالإعلان المدونة بالجريدة حينذاك تختلف عما دون بالصك، وأن البلدية أفادت حاليًا بأن الإجابة المنسوبة إليها سابقًا غير صحيحة وهذا يقتضي الأخذ بوجهة نظرنا السابقة وهي أنه لا بد من الكتابة لمقام الوزارة لبعث مفتش للتأكد من الإجابات السابقة والبحث عن الملف ومعرفة المتسبب.

محامي المتهمة بتعذيب خادمتها .. الراشد:

سأطعن في أي حكم يستند إلى تقرير طبي خارجي

المصدر: جريدة عكاظ السبت١٩ محرم ١٤٣٢ هـ - ٢٥ ديسمبر ٢٠١٠م العدد ٣٤٨٤
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/٢٠١٠١٢٢٥/Con٢٠١٠١٢٢٥٣٩٠٦٧٢.htm

خالد الشلاحي - المدينة المنورة

أكد وكيل المتهمة بتعذيب خادمتها المحامي أحمد الراشد أنه سيطعن في أي حكم يستند إلى تقرير طبي يشير إلى أن الخادمة قدمت إلى المملكة بصحة جيدة.

وقال الراشد «خلال الجلسة الثانية التي ستعقد الثلاثاء المقبل سأطعن في أي تقارير طبية صادرة من خارج المملكة، باعتبار أن التقارير التي قدمها الادعاء للتأكيد على أن الخادمة لم تكن تعاني من اضطرابات نفسية عندما قدمت للعمل في المملكة صدرت من طرف غير محايد، وظهرت بعد ما يزيد على ستة أشهر على قدومها ولا يعتد بها في مداولات الدعوى». مطالبا بعدم تضمينها ملف القضية، مشيرا إلى وجود مصحات نفسية في المملكة يمكنها الكشف على الخادمة لتقييم حالتها النفسية.

وأضاف الراشد الذي تحدث لـ«عكاظ» مستندا إلى إنكار موكلته كافة التهم الموجهة إليها بالتعدي على الخادمة، وعدم إقرارها بارتكاب أي اعتداء على الخادمة، وأن الأخيرة ألحقت الضرر بنفسها «سنطالب بالتعويض عن حبس موكلتي لأكثر من ٣٠ يوما في شعبة النساء في السجن العام».

وأشار محامي المتهمة إلى أن الدفاع ينتظر صدور قرار ناظر القضية بالإفراج عن موكلته بالكفالة، إثر طلب قدمه الدفاع (وكيل المتهمة) خلال الجلسة الأولى (الثلاثاء الماضي)، إذ قرر قاضي المحكمة الفصل في قرار تمديد حبس المتهمة أو الإفراج عنها بالكفالة خلال الجلسة الثانية.

دراسة:القضايا الأخلاقية أكثر جرائم الأحداث الجانحين

المصدر: جريدة الحياة السبت١٩ محرم ١٤٣٢ هـ - ٢٥ ديسمبر ٢٠١٠م
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/216452

جدة - أحمد العمري

خلصت دراسة أجرتها باحثة سعودية إلى أن أكثر جريمة يرتكبها الأحداث الجانحون والجانحات هي الشذوذ الجنسي (المركبة من جريمتي الزنى والخلوة)، تمثلت بياناتها الأولية في دراسة تطبيقية مقارنة على الأحداث الذكور المودعين دار الملاحظة في محافظة جدة، والفتيات في مؤسسة الرعاية في مكة المكرمة.

ووجدت الدراسة التي قدمتها الطالبة هالة الغامدي لنيل درجة الماجستير في قسم الاجتماع في جامعة الملك عبدالعزيز بعنوان (الخصائص الاجتماعية للأحداث الجانحين في المجتمع السعودي) أن عمر الأحداث الجانحين (من ١٦ إلى ١٨ سنة) بنسبة ٨٣,٨ في المئة، والأحداث الجانحات (من ٢٥ إلى ٢٧ سنة) بنسبة ٢٩,٧ في المئة، نسبة من ولد منهم في المدن ٧٩,٥ في المئة، ونسبة الذين يقيمون في مدينة جدة ٥٢,١ في المئة، والحال الاجتماعية للأحداث العزوبية بنسبة ٨٢,٩ في المئة للذكور، و٨٨,٩ في المئة للإناث، والذين لم يصدر الحكم بشأنهم ٥٣,٨ في المئة، بينما وجد ازدياد في حجم الظاهرة للأحداث الجانحين أكثر من الجانحات، بيد أن ظاهرة العودة إلى الاستقامة لدى الأوائل أكثر من الأخريات .

وفي مقارنة أوضحت متناقضات في أسباب جنوح الصنفين، أظهرت الدراسة أن أهم سبب مؤد إلى جنوح الأطفال هو رفقاء السوء، أما الجانحات فإن السبب الرئيس هو ضعف العلاقات الأسرية، إذ فيما يتسم الجانحون بقوة التماسك والعلاقات الأسرية الجيدة، والتوسط في المعاملة كأسلوب للتنشئة الأسرية، وارتفاع المستوى التعليمي المصاحب له خفض في التحصيل، وارتفاع المستوى الاقتصادي، وتوسط وشعبية الحي السكني، وأن الغالبية منهم طلبة وعاملون لعوامل اقتصادية كما يجدون في الشارع المكان المفضل للترفيه، فإن الجانحات يتسمن بضعف التماسك الأسري، وتذبذب العلاقات الأسرية، والقسوة، والعنف، والشدة، والإهمال، واللين، والتساهل في المعاملة كأسلوب للتنشئة الأسرية، وخفض المستوى التعليمي المصاحب له ارتفاع في التحصيل، وارتفاع المستوى الاقتصادي، والبحر المكان المفضل للترفيه لديهن، والغالبية منهن عاملات لعوامل نفسية، بينما يتفق) الجانحون والجانحات) في توسط و شعبية الحي السكني، وقضاء وقت الفراغ باستخدام الجوال الذي يعد من أهم وسائل الإعلام تأثيراً.

وأشارت الدراسة إلى أن جنوح الأحداث ظاهرة قديمة قدم المجتمعات الإنسانية، ففي كل مجتمع هناك أحداث يخرجون عن معايير وقيم المجتمع ومُثله وقوانينه، خصوصاً في ظل تطور المجتمعات الإنسانية وما اتسمت به من تعقيد في نسيج العلاقات الاجتماعية الداخلية لها.

ولأن حدث اليوم هو عدة المجتمع في المستقبل نحو التقدم والرقي، فإن جنوح الأحداث يعد مشكلة خطرة تهدد كيان المجتمع وتؤثر في سلامته وأمنه ومستقبله ولكون الظاهرة الانحرافية ظاهرة اجتماعية تظهر بمعدل معين في المجتمعات البشرية كافة، شأنها شأن بقية الظواهر الاجتماعية الأخرى، فإنه يمكن القول إن المجتمعات البشرية لا تخلو من ظهور معدل معين من إجرام الأحداث، وظهور هذا المعدل لا يشكل خطراً في حد ذاته، وإنما في تزايد معدل الحدوث وجسامة صوره وارتفاع أضراره.

إلى ذلك، أكدت مقدمة رسالة الماجستير الطالبة هالة الغامدي أن مشكلة الدراسة تمثلت في معرفة بعض الخصائص الاجتماعية للأحداث الجانحين و الجانحات في المجتمع السعودي، من خلال المقارنة ما بين الأحداث الذكور المودعين دار الملاحظة الاجتماعية في مدينة جدة والأحداث الإناث المودعات في مؤسسة رعاية الفتيات في مدينة مكة المكرمة، وأثر ذلك على نوع الجنح المرتكب، كما تم إجراء المقارنة ما بين النوعين و نوع الجنح في ما يتعلق بالخصائص الأسرية كمستوى التماسك داخل الأسرة، أو وجود اضطرابات في طبيعة العلاقات الأسرية، وأساليب التنشئة الأسرية، والخصائص التعليمية كخفض أو ارتفاع المستوى والتحصيل التعليمي، والخصائص الاقتصادية كخفض أو ارتفاع المستوى الاقتصادي، والخصائص المهنية كأن تكون هناك مهنة مزاولة من الحدث أو عدمه كالبطالة، والخصائص

السكنية كطبيعة الحي السكني، وأخيراً الخصائص الترفيهية ككيفية قضاء وقت الفراغ، وأماكن الترفيه الشائعة والمتعارف ارتيادها لهذه الفئة، واستخدام وسائل الإعلام من تلفاز وإنترنت وجوال، وغيرها من الجوانب الاجتماعية الأخرى.
وبينت أن الدراسة وصفية، اعتمدت على المنهج المقارن كمنهج رئيس لإبراز أوجه الشبه والاختلاف لظاهرة الجنوح، ومنهج المسح الاجتماعي الوصفي كمنهج مساعد للتمكن من وصف مجتمع البحث ببيان خصائصه.
وطبقت الدراسة على ٨٠ حدثاً جانحاً سعودياً من نزلاء دار الملاحظة الاجتماعية في جدة و٣٧ حدثاً جانحة من نزيلات مؤسسة رعاية الفتيات في مكة المكرمة باستخدام الحصر الشامل لقلة العدد، وجمعت البيانات بواسطة الاستبيان، وتم التحقق من صدق و ثبات الأداة وذلك من خلال الصدق الظاهري والمضمون والمحكمين والعاملين باستخدام معامل «سبيرمان» الذي يقيس البيانات التي لا تتبع التوزيع الطبيعي كمياً والثبات الخارجي قياساً ترتيبياً إذ تم توزيعها على مجموعة قبل الجمع النهائي، والثبات الداخلي بحساب معامل «ألفا كرونباخ» والمتوسط المرجح لقياس مدى ثبات أداة القياس من ناحية الاتساق الداخلي لعبارات الأداة، ومن ثم تم حساب معاملات الارتباط بين كل فقرة والدرجة الكلية لمجموع الفقرات التي تضمنتها الاستبانة.
وتابعت: «بعد الانتهاء من مرحلة جمع البيانات، أبقيت العبارات التي لها علاقة قوية بالكل وحذفت بعض الفقرات ذات العلاقة الضعيفة، لأنه كلما كبر حجم مجتمع البحث تم التوصل لثبات أعلى، وكان معامل الثبات يتراوح ما بين (٠,٧٧ إلى ٠,٩٣) وهو معامل ثبات عال ومقبول إحصائياً»، مضيفة: «تمت معالجة البيانات باستخدام برنامج «spss» من أجل الحصول على جداول إحصاء بسيط وآخر مزدوج، يبين النسب والتكرارات، وتم ذلك باستخدام الإحصاء الوصفي.«

إحالة ٢٧ متهماً في كارثة سيول جدة إلى القضاء

المصدر: جريدة المدينة السبت١٩ محرم ١٤٣٢ هـ - ٢٥ ديسمبر ٢٠١٠م العدد ١٧٤١٢
http://www.al-madina.com/node/٢٨٠٠٧٧

سعود القحطاني - جدة
أكّد مصدر مطلع أن لجان التحقيق في هيئة الرقابة والتحقيق وهيئة التحقيق والادعاء أكملت اجراءات الفرز وتوجيه التهم لـ ٢٧ متهمًا على خلفية كارثة سيول جدة .وأشار على أن من بين المحالين إلى القضاء سبعة متورطين رئيسيين خمسة منهم سبق إكمال إجراءاتهم قبل ثلاثة شهور وهم أمين سابق وكاتب عدل متقاعد ورجل أعمال وأحد مساعدي الأمين ومسؤول عن مشاريع السيول بالأمانة. وتتركز التهم الموجهة لهم على التزوير والرشوة والتكسب من الوظيفة العامة وسوء استخدام السلطة واستغلال النفوذ الوظيفي والتربح من الوظيفة العامة والاستجابة الى رجاء أو توصية وخيانة الأمانة.
واوضحت المصادر أن اللجان لا زالت تدرس ٢٨ ملفًا لبقية المتهمين من الموظفين ورجال الأعمال والمتقاعدين تمهيدًا لإحالتهم إلى المحكمة الإدارية والمحكمة العامة. وكانت اللجان تسلمت ٥٥ ملفًا قبل عدة أشهر.

مفتي المملكة يطالب رجال الحسبة بعدم التجسس والاكتفاء بتغيير المنكرات الظاهرة

المصدر: جريدة الحياة السبت١٩ محرم ١٤٣٢ هـ - ٢٥ ديسمبر ٢٠١٠م
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/216518

الرياض - فيصل المخلفي

طالب المفتي العام للمملكة عبدالعزيز آل الشيخ رجال هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر بتغيير المنكرات الظاهرة فقط، وبألا يتجسسوا على الناس. وقال - في محاضرة في جامع الإمام تركي بن عبدالله أول من أمس-: «الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر لا بد أن يكون بالرفق واللين، والعامل في مجال الحسبة يجب أن يكون على علم بحقيقة ما يؤمر به، وينهى عنه»، وأشار إلى أن الخطأ قسمان: متعمد، وغير متعمد، و«الجميع يخطئ، لكن غير صحيح أن يكون خطأ موظف الهيئة أكثر من غيره»... وأضاف أن أعداء الشريعة إذا سمعوا من يأمر بالمعروف وينهى عن المنكر ضاقت نفوسهم وكرهوه، ورأيت على وجوهم أثر الغضب والسخط، ما يدل على وجود الشر في قلوبهم، ولا يريدون سماع صوت ينكر عليهم ضلالة، لكنهم يفضلون الاستمرار في باطلهم. ورداً على سؤال أحد الحضور، هل يجوز التجسس في سبيل إنكار المنكر، قال المفتي: «النبي صلى الله عليه وسلم قال من رأى ولم يقل من علم فهو مأمور بتغيير ما ظهر ورأى وشاهد من المنكرات وغير مأمور بالتجسس». وذكر أن الذي يسب «الحسبة» ويقدح فيها يكون جاهلاً إمعة يحاكي الناس، أو منافقاً في قلبه مرض لا يريد إلا الشرّ.

رئيس تكافل الشرقية: تجريم التسول مرهون بمكافحة الفقر

الشمري: الظاهرة تريق حياء الوجه وتعزز القبول بالإهانة

المصدر: جريدة الوطن السبت١٩ محرم ١٤٣٢ هـ - ٢٥ ديسمبر ٢٠١٠م
http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=٣٤٥٣٧&CategoryID=٥

الجبيل :سعيد الشهراني ٢٠١٠-١٢-٢٥ ٢:٢٤ AM

دعا رئيس لجنة التكافل الأسري بإمارة المنطقة الشرقية الدكتور غازي الشمري وزارة الشؤون الاجتماعية لتفعيل القرارات السامية لمكافحة الفقر بصورة أكثر فعالية للقضاء على الفقر، مؤكداً أنه حينها يمكن تجريم مهنة التسول.

ووصف الشمري في تصريح لـ"الوطن" أمس، دور لجان مكافحة التسول في المحافظات بالعقيم جدا، معتبراً الشوارع ومحطات الوقود والمجمعات التجارية والمتنزهات شاهدا على تردي دور لجان مكافحة التسول في محاربة الظاهرة، داعياً وزارة الشؤون الاجتماعية لتفعيل القرارات السامية لمكافحة الفقر بصورة أكثر فعالية تحقق نتائج ملموسة على أرض الواقع، وفق دراسات مسحية دقيقة تقضي على الفقر، وتنهي معضلة التسول نهائيا، مؤكداً أنه حينها يمكن تجريم مهنة التسول عامة.

وأكد الشمري أن "عملية التسول بالأطفال تعتبر جريمة يجب أن يحاسب عليها القانون كل من استغل الأطفال من أجل التسول، فحماية الأطفال واجب على كافة المستويات". مبيناً أن عملية التسول بالأطفال لها تأثيرات سلبية على كرامة الأطفال ونفسياتهم وصحتهم، إضافة إلى تعرضهم لحوادث الطرق، معتبراً ذلك إراقة لحياء الوجه ليصل إلى درجة التبلد، مما يعزز تقبل أولئك الأطفال عند الكبر للإهانة مقابل الكسب المادي.

كما دعا كافة المستحقين للدعم والرعاية الاجتماعية لمراجعة الجهات صاحبة الاختصاص في الجمعيات الخيرية، والضمان الاجتماعي للحصول على احتياجاتهم، مطالباً بحملة وطنية للتوعية من مخاطر التسول على المجتمع والأسرة، تشمل إقامة الندوات والمحاضرات وورش العمل، والتوعية الاجتماعية في المجمعات التجارية، ومراحل التعليم العام والعالي وكافة مؤسسات الدولة.

إلى ذلك، عزا مصدر مسؤول في مكافحة التسول بمحافظة الجبيل ضعف دور اللجنة إلى عدم تفريغ موظفين تناط بهم المهمة فقط دون غيرها، وقلة الكوادر البشرية العاملة حالياً، وضعف مستوى التنسيق بين الجهات العاملة، إضافة إلى الافتقار لآليات عمل تقنية كأجهزة المراقبة والاتصال، وسيارات الدوريات الخاصة بالمكافحة، معتبراً هذا أمراً غير مقصور على لجنة المكافحة بالجبيل، وإنما هو حال كثير من اللجان في مختلف مناطق المملكة.

تخصصي بريدة يدرس ١٨٩٠ حالة بينها ٣٠ حالة اعتداء وعنف أسري

المصدر: جريدة الوطن السبت١٩ محرم ١٤٣٢ هـ - ٢٥ ديسمبر ٢٠١٠م
http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=٣٤٤٧٤&CategoryID=٥

بريدة :تركي المحارب ٢٠١٠-١٢-٢٥ ٦:١٠ AM

كشف نائب رئيس قسم الخدمة الاجتماعية بمستشفى الملك فهد التخصصي ببريدة محمد الباحوث، أنه تم التعامل مع ١٨٩٠ حالة، تم إجراء بحث اجتماعي شامل لها خلال العام الماضي، بحث فيها ما يقرب من ٣٠ من حالات الاعتداء والعنف الأسري، و٥٠ من حالات إيذاء النفس.

كما أشار الباحوث إلى أن مجمل الحالات المدروسة تراوحت ما بين احتياجات مادية، تعيق الخطة العلاجية، واحتياجات نفسية واجتماعية مرتبطة بالمرض بلغت ١١٣٨ حالة، و ٨ من ذوي الاحتياجات الخاصة، و ٣٠٨ من مرضى الإقامة الطويلة .

وبين الباحوث أن جميع هذه الحالات أجريت لها بحوث اجتماعية، ودراسات ضمن خطة عمل القسم بالمستشفى.

ونوه الباحوث إلى أن قسم الخدمة الاجتماعية الطبية من أهم الأقسام المساندة، حيث يقوم بمساعدة المستشفى للقيام بدوره الطبي، وذلك لتلبية احتياجات المريض من الجانب النفسي والاجتماعي والأسري والمادي.

حكم بديل يلزم سارقة بدفع ألف ريال لصالح مكتب جاليات

المصدر: جريدة الرياض السبت١٩ محرم ١٤٣٢ هـ - ٢٥ ديسمبر ٢٠١٠م العدد ١٥٥٢٥
http://www.alriyadh.com/٢٥/١٢/٢٠١٠/article٥٨٨٦٢١.html

الدمام – عبدالمحسن بالطيور

أصدرت المحكمة الجزئية بمحافظة القطيف حكما بديلا على امرأة خمسينية يقضي بإلزامها بدفع مبلغ وقدره ألف ريال لصالح المكتب التعاوني للدعوة والإرشاد وتوعية الجاليات . بعد ان ثبتت التحقيقات سرقة السيدة للحلويات من احد المحلات التجارية في المحافظة بالرغم من انكارها في البداية بعد ان تم رصدها من قبل حارسات امن المجمع ، وبتفتيش حقيبتها الخاصة عثر على الحلويات مبررة بأن أطفالها هم من قاموا بوضع الحلويات بداخل شنطتها دون علمها . وأكد مصدر قضائي على أهمية الأحكام البديلة مبينا أنه اصدر الحكم البديل على المواطنة لقاء قيامها بسرقة حلويات ، مشيرا الى أن الهدف من هذه الأحكام الفردية أن تكون بديلا من الأحكام التعزيرية التي هي في الأساس وضعت للتأديب وليس للإيلام أو الإهابة.

الشورى يشدد على نقل أراضي الأشغال إلى هيئة الإسكان والتنسيق لإنشاء ٦٦ ألف وحدة سكنية خلال خمسة أعوام

المصدر: جريدة الرياض الاحد٢٠ محرم ١٤٣٢ هـ - ٢٦ ديسمبر ٢٠١٠م العدد ١٥٥٢٦
http://www.alriyadh.com/2010/12/26/article589077.html

الرياض - عبدالسلام البلوي

طالب مجلس الشورى بسرعة وضع إستراتيجية وطنية للإسكان ووضع فترة أقصاها سنة واحدة وقال في تقرير يناقشه غداً الاثنين إن إلغاء وزارة الأشغال والإسكان ومن ثم إنشاء هيئة الإسكان وتكليفها بإعداد الإستراتيجية بدلاً من وزارة الاقتصاد والتخطيط التي أسند لها ذلك في الفترة بين إلغاء الوزارة وإنشاء الهيئة، كان سبباً في تأخر وضع الإستراتيجية سنوات عديدة أدت إلى عدم وجود نظرة مستقبلية تعالج وضع الإسكان في المملكة ووضع الحلول المناسبة له .

وأشارت لجنة الإسكان بالمجلس إلى أن الهيئة قد أفادتها بحاجته إلى سنة لاستكمال الإستراتيجية، ما جعل اللجنة تشدد على ألا يتجاوز ذلك هذه المدة مع وضع آليات التنفيذ، لأهمية الإستراتيجية لقطاع الإسكان وتحديدها الدقيق لحاجة جميع فئات المجتمع له، ووضعها لآليات الدعم والمساندة المطلوبة للفئات المحتاجة للسكن، كما أنها ستشمل السياسات والآليات اللازمة لتعزيز وظيفة القطاع الخاص في مجال الإسكان وتنويع وسائل التمويل وزيادة فاعليتها .

وكشفت هيئة الإسكان في أول تقاريرها منذ نشأتها -سيعرض غداً للمناقشة- عن أن باكورة مشروعات الهيئة سيتم الانتهاء منها خلال ثمانية أشهر، وأكدت لجنة الإسكان والمياه والخدمات العامة بالمجلس على قلقها بشأن تكرار مشكلة توزيع مشروعات الإسكان السابقة على المواطنين، ما جعلها تفرد توصية خاصة لوضع لائحة تحدد آلية تخصيص الوحدات السكنية على المواطنين وتطبيقها فور انتهاء المشاريع الجاري تنفيذها، وبررت اللجنة هذه التوصية إضافة لما سبق بتحقيق العدالة والشفافية في توزيع الوحدات السكنية وتفسير كيفية الآلية التي سيتم السماح من خلالها للمواطن الحصول على السكن وتفصيل الطريقة والأسلوب .

وشددت لجنة الإسكان على علاج مشكلة عدم توفر أراضٍ حكومية لإقامة مشروعات الإسكان عليها، وظهر لها أن هناك ٢١ أرضاً في مختلف المناطق كانت ملك وزارة الأشغال، فأوصت بالإسراع في نقل جميع الأراضي التي كانت مخصصة للوزارة إلى الهيئة العامة للإسكان .

وعبر توصية لجنة الإسكان الرابعة طالب المجلس بالتنسيق بين الهيئة ووزارة الشؤون البلدية والقروية لتحديد حاجة مشاريع الإسكان الواردة في خطة التنمية التاسعة -التي نصت على قيام الهيئة بإنشاء ٦٦ ألف وحدة سكنية خلال سنوات الخطة الخمس- وشدد المجلس على إعطاء الهيئة الأولية في تخصيص الأراضي .

وأبرزت اللجنة في آخر توصياتها مشكلة معاناة عدد كبير من المستأجرين للوحدات السكنية من جشع بعض أصحاب العقارات ومطالبتهم باستمرار رفع قيمة الإيجارات، كما يعاني أصحاب العقارات من تهرب المستأجرين من دفع ما عليهم من مستحقات أو إلحاق الضرر بالوحدات السكنية .

وأكدت اللجنة بروز الحاجة الماسة لوضع لائحة تنظيمية تنظيم العلاقة بين الطرفين وتفصل حقوق وواجبات كل طرف، كما أنها تعطي الثقة للمتعاملين في قطاع الإسكان، فأوصت بوضع لائحة تنظيمية لاستئجار الوحدات السكنية بالتنسيق بين الجهات المختصة، تنظيم العلاقة بين الملك والمستأجر لضمان حقوق الطرفين، والمساهمة في جذب الاستثمارات المحلية والأجنبية.

مخمور يعتدي على والده بالضرب ويقفز عدداً من المنازل بالأحساء

المصدر: جريدة الرياض الاحد٢٠ محرم ١٤٣٢ هـ - ٢٦ ديسمبر ٢٠١٠م العدد ١٥٥٢٦
http://www.alriyadh.com/٢٦/١٢/٢٠١٠/article٥٨٨٩٤٣.html

الاحساء - سوسن الحواج

تمكنت دوريات الامن بمحافظة الاحساء من القبض على شخص في العقد الثالث، مخمورا بعدما قام بالاعتداء على والده وضربه وبعدها لاذ بالفرار وبعد البحث والمتابعة من قبل الدوريات وفي منتصف الليل قام ايضا بالقفز على عدة منازل بحي الثليلثية بمدينة الهفوف التابعة لمحافظة الاحساء واتضح بأن الشخص من ارباب السوابق ومطلوب في عدة قضايا جنائية وتم تسليمه الى مركز شرطة الرقيقة القريب من موقع الحدث ولا يزال التحقيق جاريا لمعرفة الاسباب الحقيقية وراء هذه الافعال.

الشيخ المطلق يدعو إلى التضييق على محلات التدخين

المصدر: جريدة الرياض الاحد٢٠ محرم ١٤٣٢ هـ - ٢٦ ديسمبر ٢٠١٠م العدد ١٥٥٢٦
http://www.alriyadh.com/2010/12/26/article588884.html

الرياض - أحمد الحوتان

دعا عضو هيئة كبار العلماء عضو اللجنة الدائمة للإفتاء المستشار بالديوان الملكي الشيخ الدكتور عبدالله المطلق الى اغلاق المحلات التي تجذب الكثير من الشباب والفتيات نحو التدخين بكافة أشكاله من خلال المسميات الكاذبة، وأوضح أن منها المنتزهات والمعسل بمختلف أنواعه ومسمياته، مطالباً بإغلاق المحلات التي تمارس هذا الأسلوب وممارسة نوع من أنواع التضييق عليها .

جاء ذلك في كلمة القاها صباح امس في المركز الوطني لأبحاث الشباب بجامعة الملك سعود خلال لقائه بفريق مشروع بيئة خالية من التدخين الذي لبى فضيلته دعوته .

وقال المطلق: ستنقذون عائلات من هذه الآفة في هذا المجتمع، وعليكم أن تسنوا أنظمة وتضعوا عقوبات مناسبة لدعم مشروعكم واستمراره بالوسائل المناسبة؛ فما فعلتموه أمر محبب للقيادة والمسؤولين في الدولة، ونرجو أن تعمم خطتكم على مؤسسات الدولة .

ودعا المطلق القائمين على المركز إلى التعاون مع هيئة كبار العلماء واللجنة الدائمة للإفتاء من خلال تقديم البحوث العلمية التي تحتاجها الهيئة واللجنة في كثيرٍ من القضايا التي تخص الشباب والأمة والإسلامية.

استنكار ضحايا حوادث الطرق في اليوم العالمي .. اللواء المالك لـ عكاظ:

لا إلغاء ولا مراجعة لنظام ساهر حالياً

المصدر: جريدة عكاظ الاحد٢٠ محرم ١٤٣٢ هـ - ٢٦ ديسمبر ٢٠١٠م العدد ٣٤٨٥
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/٢٠١٠١٢٢٦/Con٢٠١٠١٢٢٦٣٩٠٨٩٣.htm

نعيم تميم الحكيم - جدة

أكد لـ «عكاظ» مدير عام العلاقات والتوجيه في وزارة الداخلية اللواء صالح بن محمد المالك لدى حضوره احتفالية اليوم العالمي لذكرى ضحايا حوادث الطرق البارحة في جدة، عدم إلغاء الوزارة نظام ساهر، أو مراجعتها له في الوقت الحالي، موضحا أن النظام يهدف إلى تنظيم الحركة المرورية وخدمة المواطن من خلال تقيده بالأنظمة.

وقال اللواء المالك إن النظام وضع لتعديل السلوكيات الخاطئة للسائقين وحمايتهم من تهورهم، مشيرا إلى تطبيق كافة دول العالم للنظام المروري ساهر.

وبين المالك أن أي نظام جديد يطبق يجد فئة معترضة لكن سرعان ما يتعود المجتمع عليه، خصوصا أن هذا النظام وضع لحمايتهم.

وكشف مدير التوجيه والعلاقات العامة في وزارة الداخلية عن ارتفاع كبير في ضحايا الحوادث المرورية في المملكة سنويا، مضيفا «ما دفعني للحديث الدائم عن هذه المشكلة ومحاولة معالجتها بكل الطرق الممكنة هي حادثة مازالت تؤثر في نفسي كثيرا، وهي فقداني والدي في حادث مروري عندما كنت طالبا في الكلية الأمنية فتحولت الحوادث المرورية إلى هاجس يومي في حياتي، وقدمت الكثير من البحوث والدراسات في هذا المجال، كما خصصت بحث رسالة الدكتوراه عن حملات التوعية العامة، ودورها في الحد من الحوادث المرورية».

من جهته، بدأ ممثل منظمة الصحة العالمية الدكتور عوض أبو زيد كلمته بالقول «أسعد خبر سمعته في حياتي هو تطبيق نظام ساهر في المملكة».

وقال لـ «عكاظ» أبو زيد إن ضحايا الحوادث المرورية الذين يموتون سنويا يصل إلى أكثر من مليون ومائتي ألف، وغالبية هذه الحالات في دول العالم الثالث، مشيرا إلى أن أعداد ضحايا الحوادث في الدول الكبرى يتناقصون بنسبة ٢٠ في المائة سنويا، بينما يزدادون في دول العالم الثالث.

وأرجع ممثل منظمة الصحة العالمية تنامي تلك الحوادث إلى عدم الالتزام بالنظام وغياب الوعي والثقافة المرورية، مضيفا «سيشكر الناس بعد فترة من الزمن الجهات المختصة على تطبيق نظام ساهر، بعد أن كان التذمر هو اللغة السائدة في المجتمع».

وشهد حفل اليوم العالمي لضحايا حوادث الطرق مدير الإدارة العامة للمرور اللواء سليمان العجلان، ونائب رئيس المنظمة العالمية للوقاية من حوادث الطرق عفيف الفريقي، وعضو مجلس الشورى الدكتور مازن خياط الذي ألقى كلمة تحدث فيها عن معاناته الشخصية بسبب إصابته بالشلل جراء حادث مروري.

وتحدث عضو مجلس الشورى عن أهمية التقيد بالأنظمة، وبالأخص نظام ساهر الذي سيكون له دور في الحد من ارتفاع ضحايا حوادث المرور.

ضحايا التوظيف الإلكتروني يُطالبون الشركات بتحديث إعلاناتها

المصدر: جريدة الحياة الاحد٢٠ محرم ١٤٣٢ هـ - ٢٦ ديسمبر ٢٠١٠م
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/216696

الدمام – رحمة ذياب

أثار عدم تحديث بعض الشركات بياناتها على مواقعها الالكترونية، شكوك متقدمين للتوظيف فيها، معتبرين ما تعرضه «وظائف وهمية، غير متعمدة»، بحسب تعبير متقدمين ومتقدمات، ينتظرون منذ أشهر، رداً من تلك الشركات من دون ان يحصلوا عليه. وقالت رائدة الشهري، التي تبحث عن وظيفة منذ نحو سنتين: «نعيش في حال انتظار على أمل قبولنا في إحدى الشركات التي تقدمنا إليها. ولكن يبدو ان انتظارنا ذهب سدى»، مشيرة إلى وجوه من إيقاع الضرر في التوظيف إذ «يوهم المتقدم بأنه قام بانجاز، بعد اعتماد الطلب الذي قدمه، ولكن الشركات لا تنظر في طلباتنا، ولا يمكننا مراجعتها، فغالبية الوظائف أصبح التقدم لها من طريق المواقع الالكترونية، بدلاً من تسليم الملفات في مقار الشركات. وعلى رغم تلقينا رداً بأن طلب التوظيف وصل، لكن شيئاً لا يحدث بعد ذلك، فيعيش المتقدم في حال من الوهم، على أمل قرب الحصول على وظيفة .»

وتعتقد متقدمات، أن عدم توظيفهن «قد لا يكون بسبب خلل فني، أو تقني في البيانات، التي قدموها إلى مواقع المنشآت التي تنشر إعلانات وظيفية، بحسب ما تم إيفادنا به عند المراجعة، وإنما اكتفاء تلك الشركات وظيفياً، أو عدم إزالة إعلان الوظائف من موقع الشركة. وهذا الأمر يقلق طالبي الوظائف، فالمفترض من إدارات الشركات أن تعمل على تحديث خانة التوظيف، إذا كانت لديها إعلانات عن التوظيف. وهذه المشكلة لم تتكرر لدى البعض، لأنه يوجد تدوين للتاريخ، بتحديد المدة لانتهاء فترة التقديم، إلا أن الأمر يصبح مبهماً، إذا لم يكتب التاريخ، وبالتالي يتواصل التقديم». وتوجه منير سعود، إلى مقر إدارة شركة في مدينة الخبر، مطالباً بضرورة «نشر اعتذار في الموقع»، موضحاً «بإمكان كل من تقدم أن يتوجه إلى مكتب العمل، ويقدم شكوى على تلك الشركات، باعتبار أن ما تفعله عرض وظائف وهمية». واعتبر ما تقوم بعض الشركات تجاه المتقدمين إلى الوظائف «معيباً، لأنها تستخف بنا في ظل البطالة»، مستشهداً في إحدى الشركات التي «نشرت إعلاناً في موقعها الإلكتروني، عن طلب موظفين، وتقدم لها المئات، واختارت منهم ما تحتاج إليه. وعلى رغم ذلك بقي الإعلان لأكثر من شهر، وحين راجعت مقر الشركة، أبلغوني بأن سبب بقاء الإعلان خلل فني، وتم تعديله، واعتذروا لي شفهياً. إلا أن ذلك لا يكفي، إذ يجب على وزارة العمل، إلزام القطاع الخاص باحترام طالبي الوظائف، الذين أصبحت الوظيفة حلماً لديهم.»

وتقول سميرة محمد (إحدى المتضررات): «تقدمت للعمل في وظيفة إدارية، أعلنت عنها إحدى الشركات، التي أبدت حاجتها لمن تشغلها بمواصفات معينة، تنطبق عليّ، علماً بأن فترة التقديم انتهت منذ نحو أسبوع. وبقيت أنتظر، ولم احصل على رد، قبولاً أو رفضاً .وتبين أن مدة الإعلان انتهت. إلا أن الشركة لم تعمل على تحديث بياناتها، إلا بعد مدة طويلة.»

يُشار إلى أن معدل البطالة في صفوف الشباب السعودي، ذكوراً وإناثًا، قفز إلى مستوى ٤٣,٢ في المئة للأعمار بين ٢٠ و٢٤ سنة خلال العام ٢٠٠٩. وذكرت دراسة أعدها مركز الإحصاءات والمعلومات السعودي، أن البطالة بين السعوديين في شكل عام، ارتفعت العام الماضي، إلى مستوى ١٠,٥ في المئة، من مستوى ١٠ في المئة، الذي سُجل في العام ٢٠٠٨.

المهدي يتسلم حكم السجن والجلد ... ويتجّه إلى الاستئناف

المصدر: جريدة الحياة الاحد٢٠ محرم ١٤٣٢ هـ - ٢٦ ديسمبر ٢٠١٠م
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/216699

القطيف – شادن الحايك

دخلت قضية «عبدالله المهدي وسميرة»، فصلاً جديداً، بعد تسلم المهدي صباح أمس، صك الحكم الصادر من المحكمة الإدارية في الدمام، القاضي بسجنه ثلاث سنوات، وتغريمه ثمانية آلاف ريال، لاتهامه من جانب والد زوجته بـ»التزوير .«

واعتبر المهدي، في اتصال هاتفي مع «الحياة»، ظهر أمس، ما ورد في صك الحكم، الذي تأجل تسليمه ثلاث مرات، «ومغايراً لما ورد في جلسات المحكمة، من جانب المدعين عليّ»، مضيفاً ان «غالبية ما ذُكر في الجلسات لم يرد في الصك. وأملك الدليل على هذا التباين. كما ان كلام والد سميرة متناقض.«

وأضاف المهدي، «تسلمت صك الحكم المكون من ١٢ ورقة، وقرأته»، مشيراً إلى أن الأدلة الواردة فيه «ذكرت إحدى الفقرات انه تم ضبط الأوراق المُزورة، وأتساءل عن معنى كلمة «ضبط»، فهل ضبطت لديّ أنا، أم أحضروها هم (المُدعون)، تلك الأوراق التي اتهمت فيها سميرة ووالدتها، بتسليمها إلى الأب قبل عقد القران. وهذا ورد في صك الحكم باتهام سميرة ووالدتها بالتواطؤ، وفي كل مرة يقول والد سميرة كلاماً مختلفاً حول الأوراق التي لا أصول لها لديهم، فمرة يؤكد انه تسلمها مني، وأخرى من سميرة ووالدتها، وثالثة أنها وصلته من طريق البريد، وبأنه حال تسلمه الأوراق المزورة توجه لهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، مباشرة. وفي إحدى الجلسات قال إنه تسلمها قبل العقد بثلاث سنوات، والشاهد الذي قدمه ذكر انه تسلم الأوراق يوم كتابة العقد، إضافة إلى الإفادات التي جاءت من مدينة الدمام والعمدة غير صحيحة». وطالب المهدي، بتقديم أصول هذه الأوراق للإثبات. وقال: «طلبت من القضاة التوجه معي إلى المسجد الذي أحضرت منه ورقة تثبت محافظتي على الصلاة، لكنهم رفضوا ذلك، ووصفته لهم، ليتأكدوا بأنفسهم، فتبين أنهم على علم بموقعه، ووضعوا اعترافاً لي بتسليمهم أوراق المسجد. وأنا بالفعل اعترفت بذلك، إلا أنها ورقة أصل، وليست تصويراً، فلماذا لا يطالبون الأب بإحضار الأصول، مع وجود شهود من أهل بيته على ذلك. وأكد والد سميرة بان شقيقها إبراهيم لم يكن حاضراً يوم الزواج، لارتباطه بالدراسة في الرياض، على رغم انه حضر، وهو شاهد على الزواج. ولديّ شهود على ذلك. فالكل كان حاضراً ومباركاً لزواجنا. وكل التناقضات التي وردت في الجلسات لم تذكر في الصك.«

بدوره، اعتبر محامي القضية احمد السديري، الحكم «قائماً على أسباب مهلهلة، لأن عماده صور»، مضيفاً أن «الادعاء لم يقل إن الصور صحيحة، ولم ينفِ ذلك عندما نفى موكلي صحتها. إلا أن المحكمة أخذت دور المدعي، فيما لم يطلب الادعاء العام المظاهرة، ما يعني انه اتفق معنا ضمناً بان الأوراق صور، ولا يستطيع الجزم بها«، مضيفاً «لأول مرة أرى حكماً يستند إلى صور وأوراق مشبوهة، ليست لها قوة الثبوت .«واعتبر أن أمامهم «جهداً كبيراً في ساحة الاستئناف، إذ سنطعن في الحكم«

الآباء يحذرون من خطورة الموقف ويتهمون الإدارة

طالبات كلية التربية يتلقين العلم تحت أنظار عمالة أجنبية

المصدر: جريدة اليوم الاحد٢٠ محرم ١٤٣٢ هـ - ٢٦ ديسمبر ٢٠١٠م العدد ١٣٧٠٣
http://www.alyaum.com/issue/article.php?IN=١٣٧٠٨&I=٨٠٧٢٨١&G=١

إبراهيم اللويم - الدمام

تسوق طالبات كلية التربية للبنات في الدمام، وأولياء أمورهن، حزمة من السلبيات التي تعكر صفو الدراسة في الكلية، وينبهون إلى أن هذه السلبيات، بعضها» قديم»، والبعض الآخر «مستحدث»، وجميعها في حاجة إلى وقفة صادقة، سواء من إدارة الكلية، أو وزارة التعليم العالي. وتبقى أخطر هذه السلبيات - بحسب وصف أولياء الأمور - في العمالة الأجنبية، التي لديها مهمات صيانة داخل أروقة الكلية، ولا يفصلهم عن الطالبات، سوى حاجز بلاستيكي «شفاف»، يكشف أكثر مما يُخبئ، ولا يستبعد أولياء أمور أن تكون تحركات بناتهن وسكناتهن مُراقبة من قبل هذه العمالة. وتتواصل السلبيات على لسان طالبات الكلية، اللائي يؤكدن أن حقوقهن ضائعة ومهدرة، وينشدن العدل والمساواة مع طالبات الكليات الأخرى.. ومن هنا كانت البداية.

السياسة الداخلية

وقال رائد الحياره، ولي أمر طالبة في الكلية: «لم تحاول إدارة كلية البنات في الدمام أن تغير من سياستها الداخلية مع الطالبات»، مشيراً إلى أن «الفوضى العارمة هي السائدة»، موضحاً «هناك العديد من السلبيات التي طغت، وهذه أثرت على نفسيات الكثير من الطالبات، مما أدى على تراجع مستواهن التعليمي والسبب في ذلك هو قلة الاهتمام من قبل الإدارة، حيث تفتقد الإدارة الحرص والمتابعة مع الطالبات، والأدهى والأمر أن الطالبة عندما تشتكي من المضايقات التي تجدها يمارس معها التعنت.»

نهاية الدوام

ويضيف الحياره أن «إدارة الكلية جعلت الطالبات كأنهن داخل سجن، لا يمكنهن الخروج مع ولي أمرها من الكلية، إلا بعد نهاية الدوام الرسمي، حتى ولو كانت الطالبة ليست لديها محاضرات دراسية، ولا يوجد لديها ما يجعلها تبقى داخل الكلية، حيث تلزمها الإدارة بالبقاء من دون داع، خاصة أنه لا يوجد أماكن مخصصة يمكن للطالبة أن تنتظر لساعات لحين انتهاء الدوام الرسمي.»

التزامات دراسية

وذكر محمد الغامدي ولي أمر طالبة أخرى «نحن لا نعارض في تطبيق النظام، وبقاء الطالبة داخل الكلية، ولكن ما دام أن الطالبة ليس لديها التزامات دراسية تلزمها على قضاء ساعات بالكلية من دون فائدة، فما الداعي في خروجها مبكراً، خاصة إذا كان ولي أمرها ينتظرها بالخارج، وإدارة الكلية متأكدة من ذلك»، موضحاً أن» بقاءها بالداخل من دون فائدة غير مقبول، كما لا توجد أماكن مخصصة يمكن للطالبة الجلوس فيها، سوى داخل الفصل أو التنقل في ساحة الكلية لحين نهاية الدوام.»

إدارة الكلية

أما يحيى المرفوعي (ولي أمر طالبة)، فيقول: «إدارة الكلية تمارس أساليب قاسية مع الطالبات، من دون داع، ومن تحاول أن تشتكي، لا تنصفها الكلية، وعلى ذلك تجد العقاب ينتظرها، وهذا جعل الكثير من الطالبات يخشين الكلام مع أولياء أمورهن، خوفاً من علم إدارة الكلية.»

ويضيف المرفوعي «من ضمن الأمور السلبية التي تنتهجها إدارة الكلية من دون ان تراعي مشاعر الطالبات أو محارمهن، أنها سمحت لعمالة أجنبية، تؤدي مهامها المتعلقة بأعمال الصيانة، في مبنى الكلية، أثناء دوام الطالبات

صباحاً، اللائي قد يكن عرضة للكشف أمام هؤلاء العمالة، من دون علمهن، سواء أثناء خروجهن من داخل القاعات، أو بعد انتهاء الحصص الدراسية، أو وقت وقوفهن في ساحة الكلية، وهذا يضع إدارة الكلية في إحراجات مع أولياء أمور الطالبات.«

يشتت الاستيعاب

وعلقت علياء الدوسري، والدة إحدى الطالبات، على حديث المرفوعي «لدى العديد من التساؤلات، أوجهها إلى إدارة الكلية، بخصوص تواجد هؤلاء العمالة في أوقات الدوام»، مضيفة «من المفترض أن يأتى هؤلاء العمال، لمواصلة أشغالهم، بعد انتهاء دوام الكلية، وخروج الطالبات بالكامل منها، كي يتسنى لهم أداء مهامهم التي جاؤوا من أجلها، كما يحلو لهم، دون أن يسببوا أي إزعاج للطالبات، ودون أن يشتت استيعابهن، ويضايقهن في عدم فهم دروسهن»، متسائلة «كيف توافق إدارة الكلية على إدخال هذه العمالة على بناتنا، ورؤيتهن، إذ لا أستبعد أن ينكشف وجه أي طالبة أمام هؤلاء العمال، ولو بالخطأ.«

إدارة الصيانة

وأشار ولي أمر إحدى الطالبات) فضل عدم ذكر اسمه) إلى أن «عمل هؤلاء العمالة، في وقت الدوام الرسمي للكلية، يضع علامة استفهام كبيرة، أمام المسئولين المكلفين في إدارة الصيانة المتعلقة بالمبنى، حيث يفترض منهم الحرص والمتابعة، خاصة أن هناك طالبات داخل الكلية، متزوجات، وقد يشعرن بالإحراج لوجود العمالة فوق أسطح الكلية وقت دوامهن.«

عمالة أجنبية

أما أحمد السلولي، ولي أمر طالبة، فيقول: «الساتر الذي يفصل الطالبات عن المكان الذي يتواجد فيه عمال الصيانة قد يكون غير مجدٍ، في عدم المحافظة على خصوصيات الطالبات، خاصة إذا علمنا أنه مصنوع من النايلون الخفيف الشفاف، وقد يسهل على العاملين رؤية من خلفه، ومتابعة ما يحدث من ممارسات عفوية، قد تصدرها الطالبات خلال أوقات تفسحهن في أروقة الكلية»، مضيفة «من المؤكد أن بعض الطالبات، قد لا يحتطن لمثل هذه الأمور، مما يضعهن تحت أنظار هؤلاء العمالة، الذين غالبيتهم من الأجانب.«

نهاية الفصل

ويضيف السلولي «ما يشعرنا نحن أولياء أمور الطالبات بالحسرة، إن إدارة الكلية أشعرت جميع الطالبات أن فترة البدء في صيانة المبني، ستتزامن مع إجازة الصيف، ومن هنا منع الكثير من أولياء الأمور، بناتهن من تلقي مواد دراسية صيفية، بحجة تواجد العمالة التي تقوم بالصيانة، لنتفاجأ بعد ذلك أن كل هذا لم يحصل، حيث تم تأجيل العمل إلى بدء العام الدراسي، وها نحن قد أشرفنا على نهاية الفصل الأول، ولم يتم الانتهاء من أعمال الصيانة.«

الأمراض الخطرة

وتساءل السلولي «هل يعقل أن يكون مبنى لكلية، تمنح طلابها شهادة البكالوريوس، توجد به بيارات الصرف الصحي، مكشوفة، ما قد يعرض بعض الطالبات للسقوط فيها، هذا بخلاف الروائح الكريهة التي تصدرها هذه البيارات والتسريبات، التي قد تعرض الطالبات لمخاطر الإصابة بالأمراض، وتتوافر في الفصول الكثير من مستلزمات الدراسة الأخرى.«

المظالم ينظر دعوى ترسيمهم

موظفون في الجمارك يطالبون ببدل تعامل مع الكلاب البوليسية

المصدر: جريدة عكاظ الاحد٢٠ محرم ١٤٣٢ هـ - ٢٦ ديسمبر ٢٠١٠م العدد ٣٤٨٥
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/٢٠١٠١٢٢٦/Con٢٠١٠١٢٢٦٣٩٠٦٨٦.htm

عدنان الشبراوي ـ جدة

تنظر المحكمة الإدارية في ديوان المظالم في جدة الأسبوع المقبل، في دعوى عدد من موظفي الجمارك للمطالبة بترسيمهم وفقا لكادر وظيفي، بعد عملهم لعدة سنوات على وظائف تعاقدية مؤقتة في إدارة الجمارك.

وحددت المحكمة الأسبوع المقبل، موعدا لتحديد أولى جلسات القضية ووجهت خطابا لإدارة الجمارك لحضور ممثلها القانوني جلسات التقاضي، وبين لـ «عكاظ» مصدر مطلع في الجمارك، تجاوب الإدارة مع المحكمة وردها على لائحة الدعوى وتقديمها أمام المحكمة الإدارية في الجلسة المحددة.

إلى ذلك، أوضح لـ «عكاظ» يحيى العبدلي محامي الموظفين، أن الدعوى تتمحور حول تثبيت الموظفين على كادر وظيفي إنفاذا للأوامر السامية في هذا الجانب ومنحهم بدل مخاطر، مؤكدا أنه في حال صدور أحكام لصالح الموظفين يتوجب على البقية التوجه للقضاء للمطالبة بحقوقهم الوظيفية أسوة بزملائهم والحصول على أحكام مماثلة.

ووفق لائحة الدعوى التي تسلمتها المحكمة الإدارية (حصلت «عكاظ» على نسخة منها)، أكد الموظفون أنهم يعملون بموجب عقد مؤقت مع مصلحة الجمارك تحت بند التشغيل منذ سنوات طويلة، وأن العقد المبرم غير ملزم للجهة الإدارية بما يجعل المدعين خاضعين لأي قرارات تعسفية تصدر بحقهم فضلا عن حرمانهم من الترقيات وتولي مناصب قيادية في إدارة الجمارك.

وأشار الموظفون في لائحة الدعوى إلى خطاب توصية صادر من مدير جمرك ميناء جدة الإسلامي لمدير المصلحة لترسيم الموظفين على وظائف «سايس»، مشفوعا بالتوجيهات السامية التي تنص على تثبيت الموظفين المتعاقدين مع الأجهزة الحكومية، إلا أن الوضع الوظيفي بقي على حاله على، حد قولهم.

وذكر المدعون المخاطر التي يتعرضون لها في قسم الوسائل الرقابية أثناء تعاملهم واحتكاكهم المستمر مع الكلاب البوليسية، منها على سبيل المثال، أمراض الحساسية وعضات الكلاب، وإصابة الظهر والكسور، والتهديد من جانب بعض المجرمين الذين تم اكتشاف ممنوعاتهم، فضلا عن خطورة المواد التدريبية التي يحملونها ويتعاملون معها.

وانتهت اللائحة عند مطالبة القضاء بإلزام الجمارك بترسيمهم على وظائف رسمية إنفاذا للأوامر السامية ومنحهم تأمينا طبيا وبدلا ماديا نظير المخاطر التي يتعرضون لها بواقع ٢٥ في المائة، وتعويض المدعين عن الفترة الماضية التي قضوها دون كادر وظيفي رسمي.

صحة الرياض تغلق مستشفى خاصاً لضعف الجودة

المصدر: جريدة الرياض الاحد٢٠ محرم ١٤٣٢ هـ - ٢٦ ديسمبر ٢٠١٠م العدد ١٥٥٢٦
http://www.alriyadh.com/2010/12/26/article589075.html

الرياض - نايف آل زاحم

أغلقت المديرية العامة للشؤون الصحية بمنطقة الرياض أحد المستشفيات الخاصة بالعاصمة " الرياض " وذلك بناء على ما رصدته إدارة الرخص الطبية وشؤون الصيدلة من مخالفات بالمستشفى لا يمكن معها ضمان جودة الخدمات العلاجية التي يقدمها للمرضى .

وأوضح مدير عام صحة الرياض الدكتور عدنان العبدالكريم أن قرار إغلاق المستشفى والذي تم تنفيذه فعلياً، صدر نتيجة لما أسفرت عنه عمليات التفتيش والجولات المستمرة على المنشآت الصحية الخاصة وما ثبت من ضعف إمكانات المستشفى وتجهيزاته ونقص كوادره الإدارية والطبية .اضافة الى اغلاقه لقسم الطوارئ .

وأضاف د.العبدالكريم أن مثل هذا الوضع يجعل من الصعب تقديم الخدمات العلاجية كما ينبغي حسب المعايير الصحية العالمية، ويزيد من المخاطر التي قد يتعرض لها المراجعون كونه بهذا الوضع يهدد الصحة العامة وبناء على ذلك تم تنفيذ قرار الإغلاق تحفظياً، استناداً إلى المادة " ٢٣ " من نظام المؤسسات الصحية الخاصة لحين تحسين أوضاعه، وإزالة المخالفات بما يتناسب مع النظام .

وشدد د .العبدالكريم على استمرار جولات التفتيش المفاجئة لكافة المنشآت الصحية، حفاظاً على جودة خدمات الرعاية الصحية المقدمة للمرضى وتطبيق الإجراءات النظامية بحق أي منشآت مخالفة.

مستثمرون خليجيون يتنافسون على شراء أرض الصريصري غداً

المصدر: جريدة عكاظ الاحد٢٠ محرم ١٤٣٢ هـ - ٢٦ ديسمبر ٢٠١٠م العدد ٣٤٨٥
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/٢٠١٠١٢٢٦/Con٢٠١٠١٢٢٦٣٩٠٨٨٤.htm

عدنان الشبراوي - جدة

أكدت لـ«عكاظ» مصادر عقارية دخول مستثمرين من دول عربية وخليجية للمنافسة في المزاد العقاري العلني المخصص لبيع أرض تعود ملكيتها إلى أحمد بن سليمان الصريصري في كورنيش جدة غدا، والتي سيتم بيعها بهدف تصفية حقوق المساهمين.

وبين لـ«عكاظ» أمين التصفية المحامي صالح الغامدي أنه تم اختيار هذا الوقت للمزاد العلني بناء على دراسات عقارية واقتصادية ومشورة أهل الخبرة في العقار، موضحا أن من شروط المزاد دفع التأمين المحدد بمبلغ مليون ريال، حيث يسلم بشيك مصدق، وتوقيع إقرار معاينة الأرض النافية للجهالة.

وأوضح أمين تصفية مساهمات الصريصري أن جميع الحاضرين للمزاد سيطلعون على صك ملكية الأرض، والكروكي التنظيمي للأرض، وصور من المصورات الجديد للأرض (جوجل إيرث)، إضافة إلى أنه تم اختيار موقع المزاد ليكون مجاورا للأرض المراد بيعها.

سماحة مفتي المملكة افتتح أعماله أمس في مكة

مجمع الفقه الإسلامي يبحث اشتراط التحاكم إلى القوانين الوضعية في العقود التجارية

المصدر: جريدة الرياض الاحد٢٠ محرم ١٤٣٢ هـ - ٢٦ ديسمبر ٢٠١٠م العدد ١٥٥٢٦
http://www.alriyadh.com/2010/12/26/article588836.html

مكة المكرمة - خالد عبدالله

افتتح سماحة الشيخ عبد العزيز بن عبد الله آل الشيخ مفتي عام المملكة، ورئيس المجلس التأسيسي لرابطة العالم الإسلامي، في مقر الرابطة بمكة المكرمة امس الدورة العشرين للمجمع الفقهي الإسلامي، التي تعقد في الفترة من ١٩ ١٤٣٢/١/٢٣ه وذلك بحضور معالي الشيخ الدكتور عبد الله بن عبد المحسن التركي الأمين العام للرابطة، وفضيلة الشيخ الدكتور صالح بن زابن المرزوقي البقمي الأمين العام للمجمع الفقهي في الرابطة، وبمشاركة أصحاب السماحة والفضيلة والمعالي العلماء والفقهاء أعضاء المجلس الذين توافدوا إلى مكة المكرمة من مختلف البلدان والمجتمعات الإسلامية .

دعوة المسلمين إلى الاستكثار من مراكز التحكيم المنضبطة بالشرع

وألقى سماحة المفتي العام كلمة أثنى فيها على الجهود والأعمال التي تقوم بها رابطة العالم الإسلامي في خدمة الإسلام، ورعاية شؤون المسلمين، وبين أهمية الدور الذي يقوم به المجمع الفقهي الإسلامي في الرابطة، مبرزاً حاجة المجتمعات الإسلامية إلى البحوث والدراسات الفقهية التي يعدها أعضاء المجمع من العلماء والفقهاء والباحثين، والتي يناقشها المجمع خلال دوراته وفيها قضايا مستجدة في حياة المسلمين، تعالج مسائل في الطب، والاقتصاد والعلاقات الاجتماعية وشئون الأسرة، وغيرها مما يحتاج إليه المسلمون في حياتهم الحاضرة .

ووجه سماحته الشكر والتقدير لمعالي الأمين العام للرابطة على الجهود التي يبذلها في تحقيق أهدافها وأهداف المجمع الفقهي الإسلامي، مبرزاً سماحته مظاهر نهوض الرابطة بإشراف معاليه، كما أثنى على ما يقدمه المجمع وأمانته العامة من جهود .

لا يجوز أن تتولى المرأة القضاء مهما كانت عالمة أو خبيرة

ثم ألقى معالي الدكتور عبد الله بن عبد المحسن التركي الأمين العام للرابطة كلمة رفع فيها الشكر لخادم الحرمين الشريفين، الملك عبد الله بن عبد العزيز آل سعود، وعبر عن شكر الله سبحانه وتعالى على ما من به من نعمة الشفاء والعافية عليه، ودعاه أن يعيده إلى أهله ووطنه وشعبه سالماً معافى، وأن يجزيه عن الإسلام والمسلمين كل خير .

كما رفع معاليه الشكر والتقدير لسمو ولي العهد الأمير سلطان بن عبدالعزيز آل سعود، ولسمو النائب الثاني الأمير نايف بن عبد العزيز آل سعود، على ما يقدمانه من دعم ومساندة للرابطة ومجالسها ومناشطها المختلفة .

واستعرض معاليه منجزات المجمع الفقهي الإسلامي، والذي يعتبر أول مجمع إسلامي أنشئ في العالم الإسلامي، مبيناً أن مؤتمر الفتوى وضوابطها الذي عقده المجمع كان له أثر كبير في توحيد جهود العلماء والفقهاء في مجالات الإفتاء، ونوه معاليه بجهود أمانة المجمع، معرباً عن تقديره للمناشط الفقهية التي نفذتها .

وأعرب معاليه عن الأمل في أن يوفق الله سبحانه وتعالى أعضاء المجمع الفقهي لمعالجة القضايا المدرجة في جدول أعمال الدورة العشرين التي ستستمر جلساتها حتى يوم الأربعاء القادم .

بعد ذلك ألقى فضيلة الدكتور صالح بن زابن المرزوقي البقمي الأمين العام للمجمع الفقهي الإسلامي، كلمة تحدث فيها عن المؤتمرات والاجتماعات والندوات التي عقدتها الأمانة العامة للمجمع، ومن أبرزها مؤتمر الفتوى وضوابطها، واستعرض فضيلته أهم المناشط والدراسات والبحوث التي أنجزتها الأمانة العامة تنفيذاً لما قرره وأوصى به العلماء والفقهاء أعضاء المجمع في دورتهم السابقة .

بعد ذلك بدأ أصحاب الفضيلة العلماء والفقهاء استعراض البحوث التي أعدت للمناقشة في الجلسة الأولى من الدورة العشرين وذلك بعنوان: (اشتراط التحاكم في العقود المالية إلى قانون وضعي .(
وقد تمت في الجلسة مناقشة بحث اشتراط التحاكم في العقود المالية إلى قانون وضعي، لفضيلة الشيخ أحمد المرابط بن الشيخ محمد الشنقيطي، مفتي موريتانيا وبحث حكم التحاكم إلى القوانين الوضعية، للأستاذ الدكتور عبد الله محمد الجبوري، الأستاذ في كلية الدراسات الإسلامية والعربية في دبي / الإمارات العربية المتحدة والقضاء في الإسلام ورفع القضايا إلى القوانين الوضعية، للدكتور خليل عبد الكريم كونج، الأستاذ في معهد الدراسات العليا في اسطنبول بتركيا وبحث حكم اشتراط التحاكم إلى القوانين الوضعية في العقود التجارية، للأستاذ الدكتور حمزة بن حسين الفعر الشريف، الخبير الشرعي في بيت الخبرة العالمي للاستشارات المصرفية الإسلامية واشتراط التحكيم أو التحاكم إلى قانون وضعي في عقود المؤسسات المالية، لفضيلة الشيخ الدكتور عجيل جاسم النشمي عميد كلية الشريعة في جامعة الكويت سابقاً .
وأكد الباحثون خلال الجلسة أن ديننا الحنيف جاء لنا بوسائل هامة وأمرنا أن نستعملها فيما بيننا لكي نفض النزاع الذي يتولد من طبيعة البشر. وهذه الوسائل هي القضاء والتحكيم وإصلاح ذات البين. فإن الإنسان مدني بطبعه محتاج إلى أن يقوم ويقعد ويبيع ويشتري ويعقد عقوداً مختلفة ويكون نتيجة ذلك نزاع واختلاف فيما بينه وبين غيره ولابد من حله بهذه الوسائل، وأهمها هو القضاء .
وبين الباحثون شروط القاضي وهي أن يكون القاضي مسلماً فلا يجوز رفع القضية المتنازع فيها إلى غير مسلم وأن يكون ذكراً، فلا يجوز تقليد المرأة للقضاء مهما كانت عالمة وخبيرة إلا أنه أجاز تقليدها لفيف من الفقهاء كابن جرير الطبري وابن قاسم من المالكية والحسن البصري وكثير من علماء الحنفية وأن يكون فقيه النفس بالأحكام الشرعية وأن يكون عادلاً تغلب حسناته على سيئاته، فلا يجوز تقليد الفاسق .
وبين الباحثون عدداً من المرتكزات الأساسية في التحاكم وهي أن التحاكم هو: رفع الخصومة للقاضي ليحكم فيها وأن الاستعانة بمن يدفع عن الشخص ظلماً أو يرفعه عنه من باب الاستنصار وليست من باب التحاكم، وهي جائزة إن لم يؤد إلى ضرر أعظم وأن التحاكم يجب أن يكون إلى كتاب الله أو صحيح سنة نبيه صلى الله عليه وسلم، وقد جاءت الأوامر بذلك من الله في كتابه وفي صحيح سنة نبيه صلى الله عليه وسلم وأن التحاكم إلى غير الكتاب والسنة للضرورة أو الحاجة المنزلة منزلتها دلت الآيات والأحاديث والقواعد المنبثقة عنهما على أنه يجوز وأنه في حال الترخص بالضرورة أو الحاجة المنزلة منزلتها، لابد من تحقيق مناطها ليتم العمل بقاعدة (الضرورات تقدر بقدرها) وقاعدة) ارتكاب أخف الضررين) وأن ما كان من الشروط في القوانين الوضعية مباحاً شرعاً، يعتبر من الشريعة الإسلامية والموافقة عليه جائزة .
وأكد الباحثون على دعوة المسلمين جميعاً إلى الاستكثار من مراكز التحكيم المنضبطة بضوابط الشرع والحرص على النص عند اللجوء إليها في العقود والمعاملات التجارية ما أمكن، والحرص مهما أمكن إذا اضطروا إلى القبول باللجوء إلى قانون وضعي معين أن يضيفوا إليه شرط عدم مخالفة الشريعة الإسلامية، فإن هذا مما يدخل في قوله تعالى: (فاتقوا الله ما استطعتم) كما يجب على الدول الإسلامية مجتمعة السعي إلى إنشاء محكمة العدل الإسلامية كما أوصى بذلك مجمع الفقه الإسلامي في دورته التاسعة، ولابد أيضاً من التذكير بأن جواز التحاكم إلى القوانين الوضعية بشروطه المتقدمة لا يحل الحرام، فمن حكم له بشيء لا تبيحه الشريعة فإنه لا يجوز له أخذه، وعليه أن يتخلص منه بصرفه في مصالح المسلمين .
الجدير بالذكر أن مجلس المجمع الفقهي الإسلامي سيواصل اجتماعاته برئاسة سماحة المفتي العام للمملكة، في مقر الرابطة والتي ستنتهي يوم الأربعاء ١٤٣٢/١/٢٣ه بالإعلان عما سيتوصل إليه أعضاء المجمع من قرارات.

نقلي لـ الحياة: الاعتداءات على المواطنين السعوديين في الخارج ليست ظاهرة

المصدر: جريدة الحياة الاحد٢٠ محرم ١٤٣٢ هـ - ٢٦ ديسمبر ٢٠١٠م
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/216805

الرياض - أحمد غلاب

أكد رئيس الدائرة الإعلامية في وزارة الخارجية السفير أسامة نقلي أن حالات الاعتداء على المواطنين السعوديين في الخارج لم تكُن في تزايد، وأنها حالات فردية مؤسفة لم تصل حتى الآن إلى أن تكون «ظاهرة». وقال نقلي في حديث هاتفي مع «الحياة «أمس: «نحن في الوزارة نرصد كل الحالات التي تحصل ضد المواطنين في الخارج، وننسق مع السفارات في تلك البلدان، والتي تتحرك بالتنسيق والاتصال مع الجهات ذات الاختصاص والسلطات المعنية وكذلك تكليف محامين على مستوى عالٍ لمتابعة هذه الإشكالات التي تحصل .«

وأضاف: «ما يجب أن نؤكده هو أن حالات الاعتداء على السعوديين ليست في تزايد مقارنة بأعداد السعوديين في الخارج، مشيراً إلى أن كل ما يمسُّ المواطن السعودي في الخارج تعتبر قضية تحظى باهتمام ودعم من حكومة خادم الحرمين الشريفين ووزارة الخارجية، وكذلك اهتمام السفراء شخصياً .«

وتابع نقلي: «بعض القضايا قد تأخذ إجراءاتها وقتاً أطول من اللازم، ولكن بجهود السفارات ومتابعتها تحلُّ في النهاية .«

وكان السفير السعودي في الكويت الدكتور عبدالعزيز الفايز أكد في تصريحات صحافية أمس، حفظ كرامة المواطن السعودي والحصول على حقوقه كاملة على خلفية اعتداء رجال أمن كويتيين على حدَثٍ سعودي أوقف لديهم لأيام.

الأحداث و الظواهر لجان طوارئ في مدارس الرياض لمتابعة التغيرات

المصدر: جريدة الحياة الاحد٢٠ محرم ١٤٣٢ هـ - ٢٦ ديسمبر ٢٠١٠م
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/٢١٦٨٥٩

الرياض - سعد الغشام

اعتمد المدير العام للتربية والتعليم الدكتور عبدالعزيز الدبيان لجاناً لحالات الطوارئ في مدارس المنطقة، لمتابعة الأحداث والظواهر فيها، واتخاذ التوصيات المناسبة لها.

وتضمنت أهداف لجان حالات الطوارئ توعية وتثقيف الطلاب والعاملين في المدرسة للتعامل مع الأحداث بطريقة صحيحة، والتواصل مع إدارة الدفاع المدني ومصلحة الأرصاد الجوية، ودراسة المعوقات التي تواجه الميدان، واتخاذ التوصيات بشأنها.

ويمثل لجان الطوارئ في المدارس مدير المدرسة رئيساً، وعضوية وكيل المدرسة، والمرشد الطلابي، ورائد النشاط، أو من يراه مدير المدرسة مناسباً، ومهام تلك اللجان تفقد المدرسة والمحيط بها، ومدى سلامتها والتأكد من جاهزيتها بشكل دوري، وعدم وجود ما يشكل أي خطورة على الطلاب والعاملين فيها كم خلال التنسيق مع إدارة شؤون المباني. إلى ذلك، أكد مساعد المدير العام للتربية والتعليم في منطقة الرياض للشؤون المدرسية «بنين» سليمان علي المقوشي أن المعلم يعتبر الركيزة الأساسية في نجاح العملية التعليمية.

وأضاف خلال افتتاحه صباح أمس فعاليات ورشة العمل للمختبرات الافتراضية، التي شارك فيها ٥٠ مشرفاً تربوياً و١٥٠ من مشرفي ومعلمي مادة العلوم، وتستمر لثلاثة أيام أن دور المعلمين يبرز دورهم عند توظيف التقنيات التعليمية الحديثة لخدمة المناهج المختلفة المقدمة للطلاب في مراحل التعليم.

من جانبه، ذكر المدير العام لإدارة التجهيزات المدرسية وتقنيات التعليم فهد العيسى أن مختبرات العلوم الافتراضية تحاكي المعامل الحقيقية، إذ يقوم المعلم بإجراء التجارب الكيماوية أو الفيزيائية، بحيث يمكن للطلاب إجراء أي تجربة بكل يسر وسهولة، من دون مخاطر قد تحدث.

وأضاف: «لا غنى عن المعامل الأساسية، لكن يمكن اعتبار هذه المعامل الافتراضية مكملة وداعم لها، أسوة بالعديد من دول العالم التي تقدم مثل هذه المعامل وتطبقها على مدارسها .»

إلزام المستفيدين ضمن مواد نظام العمل التطوعي الجديد

تعويض المتطوعات والمتطوعين وأسرهم عند الوفاة أو الإصابة

المصدر: جريدة عكاظ الاحد٢٠ محرم ١٤٣٢ هـ - ٢٦ ديسمبر ٢٠١٠م العدد ٣٤٨٥
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/٢٠١٠١٢٢٦/Con٢٠١٠١٢٢٦٣٩٠٧١٦.htm

فارس القحطاني ـ الرياض

ألزم نظام العمل التطوعي الجديد الذي أقره مجلس الشورى أخيرا، الجهات المستفيدة من العمل التطوعي بتعويض المتطوع أو أسرته في حال الوفاة أو الإصابة بالعجز الكامل أو بعاهة تمنعه من العمل بصور قطعية أو إصابة أو عاهة جزئية بسبب العمل أو التدريب التطوعي أو خلال الطريق من وإلى عمله، بعد تقدير التعويضات من قبل لجنة طبية معتمدة من أحد المستشفيات الحكومية.

وتضمنت مواد النظام (حصلت «عكاظ» على نسخة منه)، إنشاء صندوق دعم العمل التطوعي لدعم برامج الجمعيات وتطويرها وفقا لما تحدده لائحة الصندوق، على أن تكون موارد الصندوق الاعتماد الذي يخصص له في ميزانية الدولة، ما يتلقاه من التبرعات، الهبات، الأوقاف، أموال التخلص وما في حكمها لدى البنوك والمؤسسات المالية والشركات ونحوها، الأموال التي تؤول للصندوق بعد حل الجهات التطوعية، العائد من استثمار الصندوق لموارده، وما قد تخصصه الدولة من عوائد الرسوم والضرائب.

وفيما يلي نص النظام:

المادة الأولى:

يقصد بالألفاظ والعبارات الآتية ـ أينما وردت في النظام المعاني المبينة أمام كل منها ما لم يقتض السياق خلاف ذلك ـ النظام: نظام العمل التطوعي، المجلس: المجلس الأعلى للعمل التطوعي، رئيس المجلس: رئيس المجلس الأعلى للعمل التطوعي، الصندوق: صندوق دعم العمل التطوعي، العمل التطوعي: كل جهد أو عمل يقدمه الشخص الطبيعي أو الاعتباري بطواعيته أو اختياره للإسهام في خدمة المجتمع دون تحقيق عائد مادي، المتطوع: كل شخص طبيعي ذكر أو أنثى أو اعتباري يقدم خدمات أو أعمالا بطوعه واختياره لصالح الغير ولخدمة المجتمع دون تحقيق عائد مادي. الجهات المستفيدة من العمل التطوعي: القطاعات الحكومية وغير الحكومية التي تستفيد من خدمات المتطوعين، إدارة العمل التطوعي: الوحدة المسؤولة عن إدارة وتنظيم العمل التطوعي والمتطوعين في الجهات المستفيدة من العمل التطوعي، رئيس الجهة المستفيدة: رئيس الجهة الحكومية أو الأهلية التي يقدم من خلالها العمل التطوعي، الجمعيات التطوعية المتخصصة: الجمعيات التي تنشأ لهدف تطوعي في المجالات المختلفة، اللوائح أو اللائحة: القواعد التنظيمية أو الأحكام التفصيلية أو التنفيذية وفقا لهذا النظام.

المادة الثانية:

يهدف النظام إلى وضع الاستراتيجيات والسياسات للعمل التطوعي في المملكة، تنظيم العمل التطوعي في المملكة، وتحديد آلياته، تطوير العمل التطوعي، تنمية روح العمل التطوعي لدى أفراد المجتمع، نشر ثقافة العمل التطوعي وتفعيلها بين أفراد المجتمع ومؤسساته، تحديد العلاقة بين أطراف العمل التطوعي وتبيان الحقوق والمزايا والواجبات لكل طرف، تحقيق مبادئ التكافل والتلاحم الاجتماعي وتنمية روح الانتماء الوطني، إتاحة الفرص أمام أفراد المجتمع ومؤسساته للعمل التطوعي.

المادة الثالثة:

شروط قبول المتطوع، تتم مشاركة المتطوعين من الجهات الحكومية وغير الحكومية حسب المهمات والمسؤوليات المحددة لها بموجب الأنظمة واللوائح والقرارات الخاصة بكل جهة وفق الشروط الآتية: أن يتحلى بالأخلاق والآداب التي يتطلبها العمل التطوعي الذي يختاره، أن يكون قادرا على القيام بالأعمال التطوعية الموكلة إليه، إذا كان العمل التطوعي

أثناء الدوام الرسمي على راغب التطوع إحضار موافقة خطية من مرجعة بالموافقة على التطوع، أي شروط أخرى تتطلبها طبيعة العمل التطوعي وتحددها الجهة المستفيدة من المتطوع.

المادة الرابعة:

أنواع العمل التطوعي هي تطوع دائم وهو أن يكون التطوع بشكل دائم ومستمر، تطوع مؤقت وهو أن يكون لفترة زمنية محددة.

المادة الخامسة:

التزامات المتطوع: التقيد بالأنظمة واللوائح والتعليمات ذات الصلة بمجال تطوعه، التحلي بالأخلاق الإسلامية والتقيد بالآداب العامة، تقدير الرؤساء والعاملين والمتطوعين، المحافظة على العهد المسلمة له بكافة أشكالها وإعادتها إلى الجهة، إشعار الجهة المسجل لديها بأي تغيرات تطرأ على عنوانه ورقم هاتفه، عدم الإدلاء أو التصريح بأية معلومات صحافية أو إعلامية دون الحصول على إذن مسبق، عدم إفشاء الأسرار المتعلقة بعمله التطوعي أثناء عمله وبعد تركه للعمل، أي التزامات أخرى تدخل في مهمات عمله ومسؤوليات الجهة المستفيدة.

المادة السادسة:

حقوق المتطوع: تلقي التدريبات اللازمة في المجال الذي سيعمل فيه، الحصول على نسخة من أنظمة وتعليمات التطوع، عند السماح له بالتفرغ للعمل التطوعي في جهة عمله الأساسية لا تتأثر المزايا المالية والوظيفية التي يتمتع بها الموظف، تؤمن الجهة المستفيدة للمتطوع الأجهزة والأدوات والملابس ـ إذا كان يحتاج إلى زي خاص ـ وكذلك السكن والإعاشة والمواصلات إذا كان خارج مقر إقامته، تتولى الجهة المستفيدة من المتطوع معالجة المتطوع إذا أصيب أثناء التدريب أو ممارسة العمل التطوعي أو خلال الطريق من و إلى عمله التطوعي، يحق للمتطوع معرفة سبب عدم ملاءمته للعمل التطوعي، إذا تعرض المتطوع للوفاة أو الإصابة بالعجز الكامل أو بعاهة تمنعه من العمل بصور قطعية أو إصابة أو عاهة جزئية بسبب العمل أو التدريب التطوعي أو خلال الطريق من وإلى عمله التطوعي فيتم تقدير التعويضات من قبل لجنة طبية معتمدة من أحد المستشفيات الحكومية وأن تتحمل الجهة المستفيدة التعويضات التي تقدرها اللجنة، يمنح المتطوع الذي يستمر في تطوعه مدة لا تقل عن سنة تراكمية أو الذي يقدم عملا تطوعيا متميزا شهادة تطوع وخبرة تعطيه أولوية العمل في الجهة التي تطوع فيها وفق شروط القبول المعمول بها في الجهة المستفيدة، يحصل المتطوع على بطاقة متطوع تعريفية مختومة من الجهة المستفيدة ومغلفة تحدد نهايتها، للمتطوع الحق في إنهاء عمله التطوعي لدى الجهة المستفيدة على أن يخطر الجهة المستفيدة بوقت كاف، كما له الحق في أخذ إجازة من عمله التطوعي.

المادة السابعة:

يحق لرئيس الجهة المستفيدة منح المتطوع الحوافز المعنوية التي يراها مناسبة.

المادة الثامنة:

يكون في كل جهة مستفيدة لجنة بقرار من رئيسها للنظر في تظلمات المتطوعين والتحقيق فيها واقتراح ما تراه.

المادة التاسعة:

يحق للجهة المستفيدة إنهاء عمل المتطوع وفق شروط وضوابط تحددها اللائحة التنفيذية.

المادة العاشرة:

يحق لجهة عمل المتطوع الأساسية طلب إنهاء تفريغ الموظف من عمله التطوعي ومباشرته في جهته الأصلية إذا كان تطوعه أثناء الدوام الرسمي.

المادة الحادية عشرة:

تصدر الجهة المستفيدة القرارات الخاصة بفتح باب التطوع والإجراءات اللازمة لذلك.

المادة الثانية عشرة:

يجوز لرئيس الجهة المستفيدة تفويض بعض الصلاحيات لتفعيل هذه النظام.

المادة الثالثة عشرة:

تكلف في كل جهة حكومية أو أهلية مستفيدة من هذا النظام إدارة للعمل التطوعي وتكون من مهماتها:استقطاب واستقبال طلبات الراغبين في العمل التطوعي ودراستها واتخاذ القرار بشأنها، إنشاء سجلات للمتطوعين وحفظ بياناتهم وسجلاتهم، متابعة أداء المتطوعين وتقويمهم.

المادة الرابعة عشرة:

إذا أخل المتطوع بواجباته أو ارتكب مخالفة، يعاقب بعد التحقيق معه بإحدى العقوبات التالية: لفت النظر، الإنذار، الاستغناء عن خدماته، أما إذا ارتكب جريمة من الجرائم فيحال إلى الأجهزة الرقابية والقضائية.

المادة الخامسة عشرة:

ينشأ بموجب أحكام هذا النظام مجلس أعلى للعمل التطوعي يتمتع بشخصية اعتبارية، ويرتبط رئيس مجلس الوزراء ويكون مقره مدينة الرياض وله إنشاء فروع أو مكاتب في مناطق المملكة حسب الحاجة، ويؤلف على النحو الآتي: رئيس برتبة وزير يعين بأمر ملكي، ممثل عن وزارة الداخلية (الدفاع المدني)، ممثل عن وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد، ممثل عن وزارة الشؤون الاجتماعية، ممثل عن هيئة الهلال الأحمر السعودي، ممثل عن الجمعية السعودية للكشافة، ثلاثة من المهتمين بالعمل التطوعي، ثلاثة من مسؤولي الجمعيات الأهلية التطوعية، ممثل عن الغرف التجارية والصناعية.

المادة السادسة عشرة:

تكون مدة العضوية في المجلس أربع سنوات قابلة للتجديد لمرة واحدة، ويختار الأعضاء من بينهم نائب الرئيس، ويحق للمجلس دعوة من يرى الاستعانة به دون أن يكون له حق التصويت.

المادة السابعة عشرة:

يجتمع المجلس أربع مرات في السنة على الأقل بناء على دعوة من رئيسة، ولا تكون اجتماعات المجلس صحيحة إلا إذا حضر الاجتماع أكثر من نصف العدد على أن يكون من بينهم الرئيس أو نائبه، ويصدر المجلس قراراته بأغلبية أعضائه الحاضرين، وعند تساوي الأصوات يرجح الجانب الذي صوت معه رئيس الجلسة.

المادة الثامنة عشرة:

للمجلس عقد اجتماعات طارئة إذا طلب ذلك رئيسه أو ثلاثة من أعضائه على الأقل.

المادة التاسعة عشرة:

يكون للمجلس ميزانية سنوية مستقلة وتصدر وفقا لترتيبات إصدار الميزانية العامة للدولة.

المادة العشرون:

المجلس في حدود هذا النظام والأنظمة الأخرى ذات العلاقة هو المسؤول عن التنسيق بين الجهات المستفيدة في ما يخص العمل التطوعي ورسم السياسة العامة وله على وجه الخصوص: تنظيم العمل التطوعي، تسجيل الجهات التطوعية والترخيص لها، تطوير العمل التطوعي، التنسيق بين الجهات المستفيدة، إقرار اللوائح الداخلية المنظمة للعمل التطوعي، الإشراف على أداء الجهات المستفيدة، الإشراف على تطبيق هذا النظام، دعم وتفعيل البحوث والدراسات، تنظيم المؤتمرات والندوات، في ما يخص العمل التطوعي، مراجعة مشروع ميزانية المجلس قبل رفعها.

المادة الحادية والعشرون:

يكون للمجلس أمين عام بالمرتبة الرابعة عشرة يعين بناء على ترشيح رئيس المجلس ويحضر المجلس دون أن يكون له حق التصويت.

المادة الثانية والعشرون:

يكون للمجلس أمانه عامة ويعين الأمين الموظفين اللازمين وفقا لأنظمة الخدمة المدنية ولوائحها، ويتولى الأمين العام ما يأتي:إدارة أعمال الأمانة، إعداد اللوائح التنفيذية لهذا النظام، إعداد مشروعات الأنظمة واللوائح المعلقة بشؤون المتطوعين، إعداد مشروع ميزانية المجلس، تمثيل المجلس لدى الجهات الحكومية والمؤسسات والهيئات الأخرى ذات العلاقة، إعداد التقرير السنوي عن أعمال المجلس، أي أعمال أخرى يكلفه بها المجلس.

المادة الثالثة والعشرون:

ينشأ بموجب هذا النظام صندوق يسمى(صندوق دعم العمل التطوعي) ويرتبط بالمجلس ويكون مهمته دعم برامج الجمعيات وتطويرها وفقا لما تحدده لائحة الصندوق، تكون موارد الصندوق:الاعتماد الذي يخصص له في ميزانية الدولة، ما يتلقاه من التبرعات، والهبات، والأوقاف، أموال التخلص وما في حكمها لدى البنوك والمؤسسات المالية والشركات ونحوها، الأموال التي تؤول للصندوق بعد حل الجهات التطوعية، العائد من استثمار الصندوق لموارده، ما قد تخصصه الدولة من عوائد الرسوم والضرائب، يصدر المجلس لائحة مستقلة للصندوق وتحدد كيفية إدارة الصندوق، وأمواله، وتبين قواعد الصرف منه.

المادة الرابعة والعشرون:

تطبق أحكام هذا النظام على الجمعيات التطوعية المتخصصة في مجال التطوع فقط.

المادة الخامسة والعشرون:

تصدر الجهات المستفيدة من هذا النظام اللوائح التنفيذية لوضع هذا النظام موضع التنفيذ، وتعتمد من المجلس الأعلى للعمل التطوعي.

المادة السادسة والعشرون:
يحل هذا النظام محل الأنظمة واللوائح للعمل التطوعي المعمول بها حاليا ويلغي ما يتعارض معه من أحكام.
المادة السابعة والعشرون:
يعمل بهذا النظام بعد مائة وثمانين يوما من تاريخ نشره.

تربية حائل تحسم الجدل: اسم المدرسة حاتم فقط

المصدر: جريدة الحياة الاحد٢٠ محرم ١٤٣٢ هـ - ٢٦ ديسمبر ٢٠١٠م
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/٢١٦٨٤٢

حائل - سالم الثنيان ومحمد الخمعلي
حسمت إدارة التربية والتعليم في منطقة حائل الجدل الذي حدث بسبب مسمى مدرسة ابتدائية في مدينة حائل، مشددة على أنها تحمل اسم «حاتم الابتدائية» فقط، وأن مديراً سابقاً لها اجتهد وأطلق عليها اسم «حاتم الطائي» بشكل غير رسمي.
وكانت إضافة كلمة «الطائي» إلى المدرسة أثارت حفيظة البعض الذين اعتبروا أن حاتم الطائي مات من دون أن يعتنق الإسلام، ولذلك لا يصح أن تحمل المدرسة اسمه.
وأكد مصدر مطلع في إدارة التربية والتعليم لـ«الحياة»، أن بياناً سيصدر قريباً لتوضيح اللبس الذي حدث لدى البعض بشأن موضوع المدرسة .وقال: «مسمى المدرسة من بدايتها كان حاتم الابتدائية فقط لكن أحد المديرين الذين تعاقبوا عليها اجتهد وغيّر اللوحة الخارجية لتكون حاتم الطائي، وجرى تداول هذا الاسم، لكن المدرسة لا تزال باسم حاتم الابتدائية في الكشوفات التعليمية.»
وأضاف أن عدداً من «المتشددين» أنكروا اسم الطائي وطالبوا بحذفه، دون علم إدارة التربية والتعليم.
يذكر أن حاتم الطائي الذي يعتبر مضرب المثل في الكرم، هو أحد رموز منطقة حائل. وأعرب بعض المهتمين عن مخاوفهم من محاولة البعض طمس ذكره لأهداف غير معروفة.
ويعتزم نادي حائل الأدبي إقامة ملتقى ثقافي في بلدة توارن (٤٠ كلم شمال مدينة حائل) التي توجد فيها بقايا قصر حاتم الطائي، تشمل إقامة محاضرات وندوات ومسابقات شعرية.

قاضٍ سابق ينتقد تعامل المظالم مع موظفيه ويصفه بـ التعسفي

المصدر: جريدة الحياة الاحد٢٠ محرم ١٤٣٢ هـ - ٢٦ ديسمبر ٢٠١٠م
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/216834

الرياض - أحمد غلاب

وجَّه قاضٍ سابق سيلاً من الانتقادات لديوان المظالم على خلفية التصريحات الأخيرة لرئيس «الديوان» إبراهيم الحقيل بشأن نقص عدد القضاة ووجود من يعارض التطوير بينهم، معتبراً أن الديوان يتعامل مع موظفيه بطريقةٍ تعسفية، وأصدر قراراتٍ تأديبية قاسية بحق بعض القضاة أحياناً بسبب مخالفاتٍ بسيطة، وفرّغ عشرات القضاة لأعمال إدارية ومكتبية لا علاقة لهم بها، ما أدى إلى تهميش كثير من الكفاءات الإدارية التي كانت تعمل بجد وإخلاص.

وقال القاضي السابق المحامي محمد الجذلاني لـ«الحياة» رداً على الحقيل: «لو كنت في الديوان لعارضت التطوير، وأتمنى من الرئاسة أن تنظر لمن عارض ولماذا؟ كون التدريب المنفذ حالياً في الديوان لا يصب مباشرة في اتجاه النهوض بالعمل القضائي، وهذا ليس سراً، فمواضيع الدورات التي أقامها الديوان مثل العادات السبع وتحمّل ضغوط العمل والقيادة الموقفية والذكاء العاطفي وخدمة العملاء، تناسب أن تعطى لموظفي القطاع الخاص وليس من بينها أي جوانب موضوعية تركز على ما يحتاج إليه القاضي من مواضيع ترفع مستوى تأهيله وتنعكس على الارتقاء بالأحكام القضائية لجهة الصياغة أو المضمون، وهذا ما يعتبر حاجة ملحة للقضاة، خصوصاً في ظل التعيينات الجديدة التي يشهدها الديوان بكثرة.«

وأضاف أن من أسباب معارضة بعض القضاة للتدريب أنه فرض عليهم فرضاً بطريقة لا تناسب الأسلوب الأمثل في التعامل مع القضاة، وذلك لجهة أماكن التدريب أو أوقاته التي لا اختيار للقاضي فيها ولا مجال لقبول الأعذار، إضافة إلى أن كثيراً من القضاة يشتكون من عدم تأمين وسائل نقل لهم، إذ واجه كثيرون مشكلات في تأمين حجوزات الطيران، في حين أن الديوان لم يساعدهم في ذلك.

واستغرب عدم مشاركة القضاة في رسم خطط التدريب: «فكثير منهم يمتلكون الكفاءة والقدرة على ذلك، لا أن تفرض عليهم خطط مرسومة برؤية فردية من دون قناعة، وإذا ما تمت معالجة ذلك فلا يمكن مطلقاً أن تجد قاضياً يعارض التدريب ويرفض زيادة كفاءته ورفع مستوى تأهيله العلمي والعملي»، معتبراً أن ديوان المظالم يهتم بالكماليات ويترك الضروريات في تدريبه الآن.

وتابع: «ديوان المظالم يتحدث عن خطط طموحة ورؤية نحو التطوير، وفي الوقت ذاته يتعامل مع الموظفين بطريقةٍ تعسفية، أدت إلى حال احتقان وامتعاض شديد، وذلك بصدور قراراتٍ تأديبية قاسية في حق بعضهم بسبب مخالفاتٍ قد تكون بسيطة لا تذكر إلى جانب ما يتحمله الموظف من ضغوط عمل متزايدة، إذ إن الموظفين الموجودين في الديوان حالياً يشاركون القضاة في مواجهة الضغط الكبير جراء زيادة أعداد القضايا والنقص الحاد في الموظفين، وكان نتيجة ذلك حرمان كثير منهم من حقوقهم كالترقيات من دون أسباب مقنعة، وإصدار عقوبات تأديبية لا تتناسب مع المخالفات البسيطة بطريقة تعسفية مثل أن يغيب موظف يوماً فيحسم عليه عشرة أيام، واضطر بعضهم إلى رفع دعاوى في الديوان للتظلم من هذه السلوكيات.«

وعن «تفريغ» الديوان عشرات القضاة إلى أعمال إدارية ومكتبية لا علاقة لهم بها، ومن ضمنها إدارة العلاقات العامة، قال الجذلاني: «هذا الموضوع أصبح حديث الناس، لأنه بات ظاهرة مزعجة لا تتفق مع المصلحة العامة في التصدي للفصل في النزاعات والخصومات، وليس التفرغ لأعمال إدارية لا تمت لتخصص القاضي بصلة.«

وكان رئيس ديوان المظالم إبراهيم الحقيل أكد في تصريحات صحافية أخيراً، أن الديوان وجد من بعض قضاته معارضة لمنهج التطوير الذي يسير عليه، وأن بعضهم عادوا إلى هذه الدورات بعد جلسات «مناصحة». كما تحدث عن وجود

نقص في عدد القضاة، وربط ذلك بتأخر فصل القضايا الأمر الذي اعتبره المحامي الجذلاني متناقضاً مع يجري في »الديوان» من تسرب القضاة من عملهم الأصلي وتحويلهم إلى أعمال إدارية ومكتبية.

التربية تهدد بتجاوز مديري المدارس في ندب المعلمين

المصدر: جريدة الوطن الاحد٢٠ محرم ١٤٣٢ هـ - ٢٦ ديسمبر ٢٠١٠م
http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=٣٤٦٠١&CategoryID=٥

الرياض، الطائف: محمد آل ماطر، ساعد الثبيتي ١:٥٢ AM ٢٠١٠-١٢-٢٦

هددت وزارة التربية والتعليم بتجاوز مديري ومديرات المدارس في حال رفضهم السماح لمعلميهم ومعلماتهن بتكليف الإكمال والندب لمدارس أخرى، وإحالتهم إلى لجان الندب عند رفضهم التكليف، وتنفيذ القرار من مكاتب التربية والتعليم مباشرة.

ويأتي الإجراء ضمن الضوابط الجديدة الخاصة بندب وتكليف المعلمين والمعلمات، وحصلت "الوطن "على نسخة منها، وشملت تكليف المعلمين والمعلمات بالتدريس في أكثر من مدرسة أو ندبهم إلى أخرى دون الحاجة إلى معرفة رغبتهم، وأن يمتد القرار منذ بداية التكليف حتى زوال العجز.

وتعفي الضوابط المعلم والمعلمة من الإشراف اليومي وحصص الانتظار والريادة إذا بلغ مجموع نصابه في جميع المدارس ١٦ حصة فأكثر أو إذا بلغ مجموع المدارس المكلف بها ثلاث مدارس، ويكتفي بدفتر تحضير واحد إذا كان يدرس نفس المقرر.

إلى ذلك، ينظر ديوان المظالم في الرياض اليوم القضية التي تقدم بها مواطن استبعدت زوجته من التعيين بعد ترشيحها من قبل وزارة الخدمة المدنية بسبب عدم إثبات شرط الإقامة، في الوقت الذي ينتظر نحو ٤ آلاف خريجة من المستبعدات من التعيين، ما يقرره قاضي الجلسة ومدى إمكانية ربطها بالدعوى التي تقدمت بها ١٠٠ مستبعدة منهن إلى المظالم.

قررت وزارة التربية والتعليم تكليف المعلمين والمعلمات بالتدريس في أكثر من مدرسة أو ندبهم إلى أخرى دون الحاجة إلى معرفة رغبتهم. وهددت مديري المدارس بإحالتهم إلى لجان الندب في حالة رفضهم التكليف.

وأبلغت "التربية" في ضوابط جديدة خاصة بندب وتكليف المعلمين والمعلمات - حصلت "الوطن" على نسخة منها - مديري المدارس "بنين وبنات" بأنها ستتجاوزهم في حال رفضهم السماح لمعلميهم بتكليف الإكمال والندب لمدارس أخرى، وتنفيذ القرار من مكتب التربية والتعليم مباشرة.

ولفتت الضوابط إلى حقوق المنتدب والمكمل، وأن يمتد القرار منذ بداية التكليف حتى زوال سبب العجز، ولا يتجاوز نهاية العام الدراسي، وأن لا يزيد نصاب المعلم المكلف جزئيا بين مدرستين عن ٢٠ حصة للتعليم العام، أو ١٦ حصة للمعاهد. وتقل برامج التربية الخاصة بمقدار حصتين عن كل مدرسة إضافية، على أن يكون الحد الأقصى لمجموع المدارس التي يمكن أن يكلف بها المعلم ثلاث مدارس للبنين ومدرستين للبنات بما فيها مدارسهم الأساسية.

وتعفي الضوابط المعلم من الإشراف اليومي وحصص الانتظار والريادة إذا بلغ مجموع نصابه في جميع المدارس ١٦ حصة فأكثر أو إذا بلغ مجموع المدارس المكلف بها ثلاث مدارس، ويكتفي بدفتر تحضير واحد إذا كان يدرس نفس المقرر، ويستمر عمله خلال فترة الاختبارات على نفس مواعيده المكلف بها.

وأشارت الضوابط إلى أن آلية تقييم المعلم والمعلمة المكلف كليا وحساب إجازاته وغيابه والموافقة تتم من قبل المدير المكلف بها ويشعر مدير المدرسة الأساسي، بينما يتم تقييم المعلم والمعلمة المكلف جزئيا وحساب إجازاتهم وغيابهم من قبل مديري مدارسهم الأساسية والمكلفين بها كل على حدة بالتنسيق مع مدير المدرسة الأساسية.

وطالبت الوزارة إدارات التربية والتعليم ومكاتبها بمراعاة الضوابط عند الندب والإكمال للمعلمين والمعلمات ومنها الاختيار من المدارس الأقرب للمدرسة ومراعاة المدارس الأكثر وفرة في المعلمين، على أن يختار المعلم والمعلمة المكلفين في حال وجود "الرغبة" بالأعلى في مفاضلة النقل. وفي حال عدم الرغبة يتم الانتقال إلى المعلم الأدنى في مفاضلة النقل الداخلي المسجلة ببرنامج الإدارة التعليمية، ويمكن الاستفادة من فائض أنصبة معلمي ومعلمات علم النفس والاجتماع والمكتبات في المرحلة الابتدائية بعد تحديد تسديد احتياج هذه التخصصات في المرحلة الثانوية.

وحول الآلية المعتمدة للتعامل مع رافضي الندب والإكمال من المعلمين والمعلمات ومديري مدارسهم، أشارت الضوابط إلى أنه في حال عدم التنفيذ بسبب المعلم أو المعلمة يكتب مدير المدرسة محضرا بذلك ويرسل صورة منه إلى مكتب التربية التابع له للمتابعة، وإذا كان هناك إصرار واستمر في التوقيع في دفتر الحضور والانصراف المخصص للمعلمين والمعلمات بالمدرسة يكتب المدير أمام اسمه ولا يكلف بأي عمل داخل المدرسة. وإذا لم تجد تلك المحاولات يحيل مكتب التربية والتعليم التابعة له المدرسة معاملة المعلم أو المعلمة إلى لجنة تنفيذ الندب في إدارة التربية التي تتكون من إشراف تربوي والمتابعة وشؤون المعلمين لدراسة أسباب الرفض والبت فيها نظاما، ويكون مدير أو مديرة المدرسة مُطالبًا بالرفع بمحضر غياب المعلم أو المعلمة الذي رفض الندب لشؤون الموظفين بعد مضي ١٥ يوما على تكليف المعلم. وفي حالة عدم تنفيذ قرار ندب أو تكليف المعلم أو المعلمة من قبل مديري مدارسهم فإن مكتب التربية والتعليم التابعة له يحرر خطابا له بسرعة تنفيذ التكليف مع التوضيح أنه إذا تأخر في التنفيذ في الوقت المحدد فإنه سيتم تكليف المعلم أو المعلمة مباشرة عن طريق مكتب التربية دون الرجوع إلى مدير أو مديرة المدرسة، ويتم إعداد محضر بذلك ورفعه للجنة الندب بإدارة التربية والتعليم.

التكليف والندب

•هو تكليف المعلم والمعلمة بالندب في مدرسة أو أكثر لتسديد عجز مادة دراسية لمدة محددة مع بقاء ملاكه على مدرسته الأساسية.

•التكليف الكلي (الندب): تكليف المعلم والمعلمة بالتدريس في مدرسة أخرى طيلة أيام الأسبوع.

•التكليف الجزئي (الإكمال): تكليف المعلم والمعلمة بالتدريس في مدرسة أو مدارس أخرى في يوم من أيام الأسبوع أو جزء من اليوم الدراسي.

هاتف الإرشاد الأسري يتلقى اتصالات من بريطانيا والإمارات

المصدر: جريدة الوطن الاحد٢٠ محرم ١٤٣٢ هـ - ٢٦ ديسمبر ٢٠١٠م

http://www.alwatan.com.sa/Nation/News_Detail.aspx?ArticleID=٣٤٦٩٤&CategoryID=٣

جدة :واس ٢٠١٠-١٢-٢٦ ٤:٤١ AM

قدم هاتف الإرشاد الأسري بمركز المودة الاجتماعي للإصلاح والتوجيه الأسري العام الماضي ٩٩٤٤ استشارة أسرية للمواطنين.

وأوضح رئيس قسم الاستشارات الهاتفية بمركز المودة، المستشار ضيف الله بن خلف العوفي أن المركز تلقى اتصالات طلب استشارة من الإمارات العربية المتحدة وبريطانيا، وأن أغلب الاتصالات التي وردت الهاتف الاستشاري كانت من مدينة جدة تلتها مكة المكرمة والطائف وخميس مشيط والدمام والرياض وجازان وأبها والمدينة المنورة وتبوك والباحة والقصيم وبيشة وينبع ورابغ وسبت العلايا ثم محايل عسير على الترتيب .

وبين أمين عام المركز زهير بن عبدالرحمن ناصر أن قسم الإرشاد الأسري يعمل على حل المشكلات الأسرية بسرية تامة. مشيرا إلى أنه يعمل في القسم أربعة عشر مرشدا مؤهلا من الجنسين، صباحا لاستقبال مكالمات النساء فقط ومساء لاستقبال مكالمات كلا الجنسين في التخصصات الشرعية والاجتماعية والنفسية والتربوية، حيث يقومون بالرد على استفسارات المتصلين وإعطائهم التوجيه والإرشاد المناسب، ويقوم بالإشراف عليهم أحد الأكاديميين الاستشاريين المتخصصين ليقدم المعونة والتوجيه الصحيح للمرشدين ليقدموها للحالات التي يناقشها، وذلك من خلال الرقم الهاتفي (٦٧١٦٦٥٥)

اليوم نظر قضية الخريجات المستبعدات ضد التربية

المصدر: جريدة عكاظ الاحد٢٠ محرم ١٤٣٢ هـ - ٢٦ ديسمبر ٢٠١٠م العدد ٣٤٨٥
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/٢٠١٠١٢٢٦/Con٢٠١٠١٢٢٦٣٩٠٦٩٤.htm

عناد العتيبي ـ الطائف

ينظر ديوان المظالم في الرياض اليوم في دعوى الخريجات المستبعدات ضد وزارة التربية والتعليم بسبب شرط الإقامة.
وقال لـ «عكاظ» محامي الخريجات بندر البشر: «هذه الجلسة الأولى محددة لدعوى تقدم بها مواطن استبعدت زوجته بعد ترشيحها للتدريس بحجة عدم إثبات شرط الإقامة، وحصلت على توكيل من المواطن للترافع أمام ديوان المظالم نيابة عنه، وعلى وكالات أخرى من ١٠٠ خريجة استبعدن من مختلف مناطق المملكة كشريحة ممثلة لأكثر من أربعة آلاف خريجة مستبعدة». وبين البشر أنه في جلسة اليوم سيطلب تداخلا مع دعوى المواطن ضد وزارة التربية والتعليم لإلحاق جميع المتضررات اللاتي قمن بتوكيله، خصوصا أن الدعوى واحدة والضرر واحد، والجهة المتضرر منها واحدة.
وأوضح المحامي أنه في حالة عدم قبول التداخل سيرفع دعوى أخرى باسم ١٠٠ متضررة، ومتابعة قضية المواطن الذي وكله في القضية، موضحا أن المتضررات يطالبن بإلغاء شرط الإقامة وتعيينهن بأثر رجعي من تاريخ استبعادهن بسبب هذا الشرط الذي لا يستند إلى مستند رسمي سوى وجهة نظر لجنة غير مشرعة.

جدة: احتفاء بـ يوم الطفل

المصدر: جريدة الحياة الاحد٢٠ محرم ١٤٣٢ هـ - ٢٦ ديسمبر ٢٠١٠م
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/٢١٦٧٣٧

جدة – إيمان السالم

تفاعلت جهات حكومية في محافظة جدة مع الاحتفال العالمي بيوم الطفل، من خلال فعاليات نظمتها وزارة الصحة لمدة ثلاثة أيام وانتهت أمس.
وشهد حشد كبير من الأطفال الأصحاء والمعوقين هذه الفعاليات، وشاركوا فيها، فارتسمت على شفاههم ابتسامات عريضة فرحاً بهذا اليوم الذي يؤكد وجودهم وأهميتهم.
وقال استشاري طب الأسرة في إدارة الرعاية الصحية الأولية في جدة الدكتور حمود الجابري إن هذا اليوم يعرّف الطفل والأسرة والعالم أجمع بحقوق الأطفال وأهميتهم، مضيفاً: «هذه الفعاليات نظمتها إدارة الرعاية الصحية في محافظة جدة، بمشاركة جهات عدة، والهدف منها التذكير بأهمية الطفل بمناسبة يومه العالمي والتعريف بحقوقه والواجبات التي علينا، لتوعية الأسر»، مشيراً إلى أن هذه هي المرة الأولى التي تتوسع الإدارة في هذه الفعاليات بهذا الشكل.
وأضاف: «تميز هذا اليوم الذي يخصصه العالم للطفل بالحضور الجيد، خصوصاً بعد أن أبلغنا طلاب المدارس وطالباتها بحضور هذه الفعاليات التي لها أثر كبير على الطفل.»
أما منسقة برامج الخدمة الاجتماعية في الرعاية الصحية الأولية أم كلثوم فأوضحت أن هذا اليوم يوم عالمي بالنسبة للطفل، «وحاولنا من خلاله دمج الأطفال الأسوياء بغيرهم كالأيتام والمعوقين ومرضى السرطان، وجميعهم كانوا حاضرين في جو يدعو للمرح والتآلف» كما تقول.
وزادت: «كنا نسعى كذلك إلى التعاون مع المؤسسات المعنية بتربية الطفل أياً كان تخصصها، في تنمية فكر الطفل والاهتمام بتربيته سلوكياً ودينياً.»

مكة: صدور أحكام تعزيرية لمتورطين في قضايا حسد ... وإلزامهم بإصلاح الضرر

المصدر: جريدة الحياة الاحد٢٠ محرم ١٤٣٢ هـ - ٢٦ ديسمبر ٢٠١٠م
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/216736

جدة - زياد العنزي

لم يجد زمرة من أهالي منطقة مكة المكرمة وسيلة تكفيهم شرور العين والحسد التي باتت تمثل هاجساً لكثيرين، سوى تخبئة مجموعة من التمائم والرقى في أساسات بناياتهم الأسمنتية، وسياراتهم، ومقار أعمالهم. وكشف مصدر مطلع في فرع الرئاسة العامة لهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر في منطقة مكة المكرمة لـ «الحياة» رصد اللجان الميدانية بدعاً عدة تتعلق بوجود بدع وتمائم مختلفة مخبأة في أساسات بنايات أسمنتية، بغية طرد العين والشياطين عن أصحابها.!

وقال المصدر: «إن خوف بعض المواطنين والمقيمين من زوال النعمة وتدمير ممتلكاتهم عبر العيون الحاسدة دفعهم إلى وضع أدعية وآيات قرآنية في مواقع غريبة مثل أسقف المنازل، وأساسات المباني وفي مقابض الأبواب، إضافة إلى رموز ومجسمات يتم وضعها في السيارات ومكاتب العمل.»

وأشار إلى أن اللجان الميدانية تكتفي بالمناصحة والإرشاد والتوجيه، «لأنها سلوكيات صادرة عن جهل بالثقافة الشرعية في قضايا العين والحسد، خصوصاً أن الدجالين يبدأون باستغلال قلق بعض النساء والرجال من حوادث العين بإيهامهم على قدرة هذه الطرق على التصدي لسهام العائن الشيطانية مقابل مبالغ مالية طائلة .

وفي السياق ذاته، كشف عضو هيئة التحقيق والادعاء العام سابقاً الدكتور إبراهيم الأبادي لـ «الحياة» وجود قضايا تتداولها المحاكم الشرعية حالياً في بعض مناطق السعودية، تتمحور حول تهمة الإضرار بالآخرين بسبب العين، مؤكداً صدور أحكام تعزيرية في حق مواطنين تورطوا في إصابة أشخاص بالعين من طريق العمد.

وأوضح الأبادي أن قضايا العين والحسد تقع في دائرة اجتهاد القاضي بالاستناد إلى عقوبات بدائل السجون من منطلق التعزيرات، بعد أن يتم إلزام العائن بإصلاح الضرر للحق الخاص، ومن ثم إصدار عقوبات الحق العام. ودعا عضو هيئة التحقيق والادعاء العام إلى ضرورة إبلاغ الأجهزة الأمنية عن الشخص العائن في حال ثبوت مقدرته على الأذى بشهادة الشهود لاستيقافه وإحالة ملفه للقضاء لإصدار العقوبات التعزيرية الرادعة بحقه، ومن ثم إخضاعه لبرامج المناصحة الشرعية لإبطال مفعول العين السامة. وقال» :تعرضت شخصياً لأذى العين، حين أسهب شخص في الحديث عن سيارتي بإعجاب شديد، ورمقها بنظرات غريبة، ما تسبب مباشرة في انفجار إطارات السيارة في حينها في مشهد يستوجب تنظيم عقوبات لمثل هذه الحوادث التي قد تقتل أشخاصاً وتصيب آخرين بالأمراض.»

من جهته، قال عضو مجمع الفقه الإسلامي الدكتور حسن سفر لـ «الحياة»: «إن العائن يحمل في تركيبته الشر أكثر من الخير، وهؤلاء يصيبون أصحاب السلطة والمال والوجاهة، إذ ورد عن الرسول عليه الصلاة والسلام أنه إذا أصيب أحد بالعين فليأمر المصيب بالوضوء ثم يغتسل المصاب بمياه العائن، في حين لا أصل ثابتاً لإقامة صلاة الميت على العائن لإبطال مفعول العين في جسده.»

وأوضح عضو المجمع الفقهي أن العائن اكتسب صفته الشريرة من طريق الوراثة، التي تنتقل من الأب إلى الابن، معتقداً أن بعض العائلات في السعودية معروفة بقدح العين السامة وإصابة ذوي المال والسلطة عمداً أو من دون قصد.

وحذر سفر من أساليب الرقية على المباني الأسمنتية وتعليق التمائم والمجسمات في مكاتب العمل، إضافة إلى ذر الخلطات العشبية والمياه المالحة على أبواب المنازل لطرد العين، من منطلق موروثات شعبية لا أساس لها في الشرعية، خصوصاً في بعض القرى والهجر التي تفتقد الثقافة الإسلامية في هذا الشأن.

وأكد أن لولي الأمر الحق في إجبار العائن على الرحيل من منطقته إلى أخرى، إذ ثبت تعمده إيقاع الضرر بالآخرين، إضافة إلى إلزامه بمجالسة شيوخ الرقية لمساعدته في تخليصه من آفة العين السامة والإضرار بالآخرين .

ودعا سفر إلى ضرورة تدخل وزارة العدل لإلزام القضاة في المحاكم الشرعية بإيقاع عقوبات بدائل السجون والتعزيرات على العائن، في ظل عدم وجود أنظمة حالياً لمحاكمة مثل هذه المخالفات والجرائم التي تصيب الآخرين بالضرر والموت.

بسبب عدم صرف الرواتب وإيقاف مخصصات الضمان

توقف أكثر من ٣٠٠ سائق عن نقل طالبات نجران

المصدر: جريدة عكاظ الاحد٢٠ محرم ١٤٣٢ هـ - ٢٦ ديسمبر ٢٠١٠م العدد ٣٤٨٥
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/٢٠١٠١٢٢٦/Con٢٠١٠١٢٢٦٣٩٠٦٨٨.htm

محمود الحارثي - نجران

توقف أكثر من ٣٠٠ سائق من المتعاقدين مع شركة النقل المتعهدة بنقل طالبات منطقة نجران ومحافظاتها أمس عن نقل الطالبات بعد أن قدموا استقالاتهم لعدم صرف مستحقاتهم المتأخرة لدى الشركة، فضلا عن توقف مخصصاتهم في الضمان الاجتماعي منذ تعاقدهم مع الشركة ابتداء من ١٤٣١/١٠/١٦هـ.

واتفق السائقون على التوقف عن نقل الطالبات منذ صباح أمس، وندب مجموعة منهم للمغادرة إلى منطقة الرياض لمقابلة وزير الشؤون الاجتماعية الدكتور يوسف العثيمين، للنظر في القرار الصادر بحقهم من قبل مكتب الضمان الاجتماعي في نجران والذي لم يتجاوب معهم من خلال شكاواهم المتكررة، على حد قولهم.

وهنا أوضح لـ «عكاظ» مدير عام التربية والتعليم للبنات في منطقة نجران سالم بن محمد سالم الدوسري، أن علاقة إدارته مرتبطة مع شركة النقل المتعهدة مباشرة، وليس لها علاقة بالسائقين بأي شكل من الأشكال، مشيرا إلى محاسبة الشركة بالحسم حسب العقد المبرم، في حال تخلفها عن نقل الطالبات.

إلى ذلك، بين لـ «عكاظ» عدد من السائقين، أنهم عملوا في السابق لدى إدارة التربية والتعليم لسنوات طويلة بعقود لا تشملها الإجازات الأسبوعية أو الشهرية أو حتى السنوية، ثم تم تحويلهم إلى الشركة المتعهدة بنقل الطالبات هذا العام، وتم توقيع عقود تتضمن العمل ضمن الشركة براتب مقطوع بنفس الميزات السابقة، وأوضح كل من زابن آل زمانان ومبخوت جار الله، أن مستحقاتهم وزملائهم في الضمان الاجتماعي توقفت منذ التحاقهم بالشركة بحجة أنهم موظفون لدى إدارة التعليم، وقالوا: «رواتبنا من شركة النقل لا تتعدى الـ ٨٠٠ ريال وننقل ما بين ٢٠ ـ ٣٠ طالبة في اليوم».

يفتتحه وزير الصحة بحضور وزير الإعلام ووزير الشؤون الاجتماعية

مؤتمر يبحث أحدث التطورات الطبية في علاج المرضى طويلي الإقامة وكبار السن

المصدر: جريدة الرياض الاحد٢٠ محرم ١٤٣٢ هـ - ٢٦ ديسمبر ٢٠١٠م العدد ١٥٥٢٦
http://www.alriyadh.com/2010/12/26/article588860.html

جدة - ياسر الجاروشة ومنى الحيدري

يرعى وزير الصحة الدكتور عبدالله الربيعة فعاليات المؤتمر الطبي الاجتماعي الثاني للرعاية الصحية المنزلية تحت عنوان "شراكة صحية وإنسانية.. ثقافة التميّز "يومي الثلاثاء والأربعاء ٧٨ من شهر صفر القادم ١٤٣٢ه، الموافق ١١١٢ من شهر يناير لعام ٢٠١١م بفندق جدة هيلتون .

ويحضر الفعاليات وزير الثقافة والاعلام الدكتور عبدالعزيز خوخة ووزير الشؤون الاجتماعية الدكتور يوسف العثيمين واكثر من ٦٠٠ مشارك من وكلاء الوزارات والخبراء والمهتمين والأطباء والقطاعات الصحية الحكومية والخاصة. ويناقش المؤتمر الذي يتحدث فيه اكثر من ١٧ متحدثا من داخل المملكة ودول امريكا وكندا والسويد وماليزيا اضافة الى خبراء من دول عربية وخليجية ستة محاور مهمة في مجال الرعاية الصحية المنزلية .

وعقدت المؤسسة الخيرية الوطنية للرعاية الصحية المنزلية - المنطقة الغربية الخميس الماضي اللقاء التعريفي الأول عن المؤتمر وشارك في اللقاء رئيس اللجنة العلمية للمؤتمر ومدير مركز الأمير خالد بن سلطان للتعليم الطبي استشاري طب الأسرة والمجتمع الدكتور سالم خليل الضاحي ونائب رئيس اللجنة العلمية واستشاري طب الاسرة بوزارة الصحة برنامج الدراسات العليا لطب الأسرة والمجتمع بجدة الدكتورة مها العطا .

١٧متحدثاً ينقلون التجارب العالمية في مجال الرعاية الصحية المنزلية

كما شارك في اللقاء عضو اللجنة أستاذ مساعد في جامعة الملك سعود للعلوم الصحية واستشاري امراض الباطنة ورئيس قسم امراض كبار السن وإعادة التأهيل بمدينة الملك عبدالعزيز الطبية بالحرس الوطني الدكتور هاشم حسن بالبيد وعضو اللجنة العلمية ومستشار برنامج الطب المنزلي للتدريب والتطوير بوزارة السحة الدكتورة عائشة الصغير وعضو اللجنة ومشرف مركز المهارات السريرية والإنعاش القلبي الرئوي بكلية الطب جامعة الملك عبدالعزيز بجدة الى جانب رئيس ادارة الخدمات الطبية والاجتماعية بالمؤسسة الخيرية الوطنية للرعاية الصحية المنزلية بالمنطقة الغربية جواهر ناظر .

وكشف رئيس اللجنة العلمية للمؤتمر الدكتور سالم الضاحي في بداية اللقاء التعريفي الاول للمؤتمر الطبي الاجتماعي الثاني للرعاية الصحية المنزلية شراكة صحية وانسانية ثقافة التميز عن المحاور الستة التي سيناقشها المؤتمر وتهم قطاعاً واسعاً من المؤسسات والأفراد العاملين والمعنيين بالرعاية الصحية المنزلية بالمملكة .

ولفت الى ان المحور الأول للمؤتمر سوف يسلط الضوء على إمكانات الرعاية الصحية المنزلية في المملكة العربية السعودية ومدى شموليتها للمحتاجين لها، بالإضافة إلى انجازاتها على مستوى البلاد. كما يناقش المحور الثاني التجارب العالمية في الرعاية الصحية المنزلية، فيما يركز المحور الثالث على مقدمي الرعاية الصحية المنزلية بين التحديات والاستمرارية، والمحور الرابع على كيفية تقديم خدمات الرعاية الصحية المنزلية بجودة عالية بأقل تكلفة. وقال الدكتور الضاحي ان المحور الخامس للمؤتمر يبحث العلاقة بين المريض المحتاج لهذه الخدمات وعائلته، والفوائد النفسية

والاجتماعية من رعايته صحياً داخل منزله فيما يتطرق المحور السادس والأخير للدور الإعلامي في رفع الوعي بالمسؤولية الاجتماعية في المجتمع السعودي .
من جهتها قالت نائب رئيسة اللجنة العلمية الدكتورة مها العطا ان هناك توجها عالميا في الاهتمام بالرعاية الصحية المنزلية وان المملكة العربية السعودية ممثلة في وزارة الصحة وضعت في قمة الاولويات التوجه الى وجود استراتيجية وطنية لتطبيق مفاهيم الرعاية الصحية المنزلية واثرها على التقدم في المجال الطبي وخاصة رعاية كبار السن او طويلي الاقامة. واضافت ان اللجنة العلمية للمؤتمر تضم مجموعة من الأطباء والاستشاريين الخبراء والمختصين من قطاعات صحية متعددة لاختيار محاور الجلسات والموضوعات المراد مناقشتها في المؤتمر. وشددت على ان المؤتمر يحظى بحضور بحضور ومشاركة نخبة من المتحدثين الممثلين لكافة القطاعات الصحية من داخل المملكة وخارجها، وستعتمد ساعات المؤتمر بمعدل ١٩ ساعة تدريب من الهيئة السعودية للتخصصات الصحية .
وتحدثت عضو اللجنة العلمية ومستشار برنامج الطب المنزلي للتدريب والتطوير بوزارة الصحة الدكتورة عائشة الصغير ان المؤتمر الطبي الاجتماعي الثاني يعقد متزامنا مع تبني وزارة الصحة لاستراتيجية جديدة في مجال الرعاية الصحية المنزلية هو برنامج الطب المنزلي. وقالت ان وزارة الصحة استطاعت تقديم خدمات صحية للرعاية المنزلية لاكثر من ٥ آلاف مريض من خلال ٧٧ مستشفى منتشرة في انحاء المملكة خلال عام ونصف فقط. واكدت ان تقديم خدمة الرعاية الصحية المنزلية لنحو ٥ آلاف مريض يعادل ما يقارب انشاء عشرة مستشفيات بسعة مئة سرير. واوضحت ان المؤتمر سيبحث واحدا من اهم وابرز الموضوعات اهمية في المجال الصحي من اجل الوصول الى خدمات صحية عالية الجودة وبأقل التكاليف للمرضى طويلي الاقامة وكبار السن. وقال الدكتور هاشم بالبيد ان فئة كبار السن فئة غالية على قلوبنا ومن هنا كان الاهتمام بها مسؤولية وطنية من جميع القطاعات العامة والخاصة وكافة شرائح المجتمع. وشدد الدكتور عبدالعزيز باعقبة على اهمية الجودة في تقديم الرعاية الصحية المنزلية وهو ما تسعى اليه دول العالم التي تحرص على تطبيق هذا المفهوم وبالتالي الحصول على الاعتماد الدولي وهو ما تسعى اليه المملكة في كافة الخدمات الطبية والعلاجية.
كما اكدت عضو مجلس ادارة المؤسسة الخيرية الوطنية للرعاية الصحية المنزلية ـ المنطقة الغربية جواهر ناظر عن املها في ان يحقق المؤتمر كافة الاهداف للارتقاء بهذا النوع من الخدمات وتوسيع رقعة تقديم هذه الخدمة على مستوى المملكة.

الحوار الوطني يناقش القبلية والتصنيفات الفكرية وأثرها في الوحدة الوطنية

المصدر: جريدة الحياة الاحد٢٠ محرم ١٤٣٢ هـ - ٢٦ ديسمبر ٢٠١٠م
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/216803

الرياض - «الحياة»

تنطلق فعاليات لقاء الخطاب الثقافي السعودي الثالث، الذي ينظمه مركز الملك عبدالعزيز للحوار الوطني، لمناقشة موضوع «القبلية والمناطقية والتصنيفات الفكرية وأثرها على الوحدة الوطنية»، في مدينة جدة الثلثاء المقبل، وتستمر يومين، بمشاركة نحو ٧٠ مثقفاً ومثقفة سعودية.

وأكد الأمين العام لمركز الملك عبدالعزيز للحوار الوطني فيصل بن عبدالرحمن بن معمر، أن اللقاء سيتناول مجمل القضايا القبلية من وجهة نظر المفكرين والأدباء في المجتمع عبر ثلاثة محاور هي: القبلية وأثرها في الوحدة الوطنية، والمناطقية وأثرها في الوحدة الوطنية، والتصنيفات الفكرية وأثرها في الوحدة الوطنية.

وبين ابن معمر أن اختيار موضوع القبلية جاء استجابة للتطلعات الوطنية الراغبة في تأطيرها في سياقها الوطني لاستشراف مستقبل المجتمع في هذا الشأن، وتناولها بمفهومها الشامل لدى الفرد والمجتمع، مشيراً إلى أن عرض هذه المواضيع للحوار يهدف إلى تشخيص واقعها وتحديد ايجابيتها كأحد المكونات الرئيسية للمجتمع وكيفية استثمار الجوانب الإيجابية، إلى جانب توضيح مدى خطورة الانزلاق وراء جوانبها السلبية التي تؤدي إلى التشطر والتشظي بين أبناء المجتمع الواحد، لتكون هذه الأطياف الاجتماعية والثقافية لبنة جيدة من لبنات بناء المجتمع، متمنياً أن يسهم طرح موضوع القبلية والمناطقية والتصنيفات الفكرية في زيادة اللحمة الوطنية، وألا يُخرج به عن الترابط وصلة الرحم الذي سنّه الإسلام إلى إثارة العصبية الجاهلية.

تعليم جدة تلزم المدارس بتحقيق الإصحاح البيئي

المصدر: جريدة الحياة الاحد٢٠ محرم ١٤٣٢ هـ - ٢٦ ديسمبر ٢٠١٠م
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/216726

جدة - منى المنجومي

ألزمت إدارة التربية والتعليم في محافظة جدة أخيراً، «المدارس» بتفعيل عدد من الإرشادات المتعلقة بتطوير البيئة المدرسية وتحقيق سلامة الطلاب وأمنهم، معلنة في الوقت ذاته تكثيف الجولات الرقابية لتحديد درجة التفاعل مع هذا القرار .

وكشف مصدر مطلع لـ «الحياة» تسجيل لجنة السلامة والإصحاح البيئي والتقويم الشامل في «تعليم جدة» ملاحظات عدة خلال الزيارات الميدانية المنفذة على المدارس في الفترة الماضية، عازياً القرار إلى ذلك. وأشار إلى أن الإرشادات تهدف إلى تهيئة بيئة مدرسية نموذجية وآمنة من المخاطر.

ونصت الإرشادات (حصلت «الحياة» على نسخة منها) على جوانب تتعلق بالصحة المدرسية من خلال حصر الأمراض التي يعاني منها الطلاب، والتعرف عليهم لتسهيل رعايتهم وقت الحاجة، والملاحظة المستمرة لحال الطلاب الصحية، وعزل المصابين بأمراض معدية (مثل الرمد والجديري المائي)، مع تطبيق المعايير الصحية على جميع مرافق المدرسة من حيث التهوية والإنارة والنظافة العامة، إضافة إلى استبعاد كل ما من شأنه أن يؤثر على صحة الطلاب (مثل «الموكيت» بأرضيات الفصول و«الاستبس» بالأسقف..وشددت الإرشادات على صيانة دورات المياه (بحيث تشمل صيانة صنابير المياه، وأحواض الغسيل، والميضأة، وأنابيب المياه، وأنابيب الصرف، ومراوح شفط الهواء، وتصريف المياه، الصحي، وتسرب المياه، والأبواب، والجدران، والإضاءة، ورفع مستوى النظافة(، وصيانة برادات المياه من طريق التأكد من سلامة الموصلات الكهربائية، وأن يكون التيار الموصل تردد (١١٠) فولت مع وجود قاطع كهربائي لفصل التيار آلياً. وتجديد المصافي الخاصة بها بطريقة مستمرة طوال العام الدراسي وملاحظة مصدر المياه الواردة إليها مع التأكيد على تحليلها في بداية كل فصل دراسي..وتطرقت الإرشادات إلى خزانات المياه، إذ تم التأكيد على عدم تسرب مياه الصرف الصحي إليها، ووضع قفل على غطاء الخزان مع التأكد من إحكام إغلاقه وتحليل عينات المياه مع بداية كل فصل دراسي، في حين نبه إلى التأكد من حال المبنى من خلال سلامته من الناحية الإنشائية، وترميم الجدران وتجديد طلائها، وإزالة الملصقات، وسلامة الأرضيات، وسلامة الأبواب والنوافذ، والاهتمام بالكهرباء وذلك بصيانة غرف ولوحات التحكم والتأكد من سلامة الموصلات الكهربائية، والمفاتيح، والمصابيح بالفصول من حيث سلامة الإنارة وكفايتها..وطالبت الإرشادات بمتابعة المظلات والتأكد من وجود المظلة وكفايتها وسلامتها من الناحية الإنشائية وتجديد طلائها ووضع واق إسفنجي على أعمدتها، والتأكد من طبيعة المواد المصنعة منها بحيث لا يكون من ضمنها مواد ضارة بصحة الطلاب (مثل مادة» الإستبس» المنهي عنها)، وركزت أيضاً على الاهتمام بالملاعب والصالات الرياضية وذلك من حيث سلامة الأرضيات وخلوها من أي مخاطر ممكن أن تسبب أذى للطلاب، ووجود طفايات للحريق ومخارج للطوارئ. كما طالبت الإرشادات بضرورة توافر الشروط الصحية لمقر المقصف من حيث موقعه، وتغطية أرضيته وجدرانه (بالسيراميك والقيشاني بشكل كامل (وتزويده بمراوح لشفط الهواء، وصاعق حشرات، وشبك خفيف بالنوافذ وثلاجات ودواليب للحفظ، والمواد الغذائية المقدمة من حيث القيمة الغذائية، وملاءمة الأسعار وتدرجها، وصلاحيتها مع استبعاد المشروبات والأطعمة المثلجة التي تضر بصحة الطلاب، إضافة إلى الاهتمام بعمال المقصف والتأكد من التزامهم بالنظافة الشخصية والمظهر اللائق وحصولهم على شهادات صحية سارية المفعول.

ووضعت الإرشادات بنوداً خاصة بالمختبرات تضمنت المطالبة بصيانة دورية للمختبر، والتأكد من صلاحية المواد الكيماوية الموجودة والتخلص من الفائض منها بالطرق النظامية، مع حفظ المواد الكيماوية في الخزائن المعدة لها وتنظيمها، ووجود العدد الكافي من طفايات الحريق والتأكد من جاهزيتها، إضافة إلى المحافظة على التهوية الجيدة بالمعمل مع التأكد من وجود مراوح شفط في حال سليمة، ومراجعة الاحتياطات اللازمة والضرورية في التعامل مع المواد الكيماوية من قبل الطلاب والمعلمين، وصلاحية وسلامة أدوات المعمل.

ضحايا زواج المسيار يروين قصص طلاقهن

يطلقها للهروب من دفع فاتورة الكهرباء وآخر يذهب لزوجته بوجبة لفرد واحد

المصدر: جريدة الوطن الاحد٢٠ محرم ١٤٣٢ هـ - ٢٦ ديسمبر ٢٠١٠م
http://www.alwatan.com.sa/Nation/News_Detail.aspx?ArticleID=٣٤٧٠٨&CategoryID=٣

جدة :سامية العيسى ٤:٥٦ AM ٢٠١٠-١٢-٢٦

كما تفنن بعض الرجال في اختلاق الأعذار للإقدام على زواج المسيار، بات البعض يتفنن في طرق الخلاص من زوجاتهم بالمسيار وافتعال المشاكل معهن لتزداد حالات الطلاق الناتجة عن ذلك النوع من الزواج أخيرا لأسباب عديدة أبرزها امتناع الزوج عن الإنفاق على زوجته أو اشتراطه عليها إخلاء بيتها من أولادها .

وكانت مدينة جدة قد شهدت خلال الأيام الماضية عددا من حالات الطلاق، أبرزها طلاق خمسيني لزوجته الأربعينية بسبب مطالبتها له بدفع فاتورة الكهرباء. الزوجة روت قصتها لـ"الوطن"، وقالت: إنه لم يدر بخلدها يوما استغناء زوجها عنها بهذه السرعة، وهو الذي عاشرها قرابة ١٨ شهرا .وأفادت "ع - ج" بأنها اضطرت إلى زواج المسيار بعد أن أقنعتها خاطبة من مدينة جدة بهذه الفكرة، خاصة مع رغبتها في الاحتفاظ بأطفالها الصغار الذين طالب "عمهم" بضمهم لحضانته، فرضيت بزواج مسيار كحل وسط تستطيع من خلاله الاحتفاظ بأبنائها، وقالت عقب تسلمها ورقة طلاقها بعد عدة جلسات: إنها لم تصدق وقوع الطلاق بهذه السرعة، والسبب أنها طالبت زوجها بدفع فاتورة الكهرباء.

أما حليمة العبسي فعبرت عن حزنها، وبينت أنها طلقت مرتين من قبل. مشيرة إلى أن لها اثنين من الأولاد من زوجها الأول، والذي انفصلت عنه بسبب تعاطيه المخدرات، وحلمت بالاستقرار مع الزوج الثاني إلا أنها فوجئت به يمتنع عن الإنفاق عليها، مطالبا إياها برد أولادها إلى والدهم فلجأت إلى الطلاق كحل نهائي، ولشعورها بالوحدة وافتقارها لرجل بحياتها عادت للزواج مرة ثالثة، وكانت قد ارتبطت بالزوج الثالث عن طريق "مملك شرعي" بجدة وتم عقد الزواج واتفق على أن يدفع لها نفقة شهرية قدرها ٥٠٠ ريال، مقابل المبيت معها في شقتها المستأجرة يومين في نهاية الأسبوع، إلا أنه "أي الزوج" امتنع عن دفع المصروف المتفق عليه وعند مطالبتها له دعاها إلى المحكمة لتوثيق الطلاق .

ولم تكن قصة أم كريم أغرب من سابقاتها المسيرات بل أفصحت عن غضبها من تصرفات الرجال، واعتبرت أن الرجال أصبحوا يضعون شروطا تعجيزية لموافقة الزوجة على زواج المسيار منها عدم الالتزام بالمبيت أو الإنفاق على الزوجة، ويطالب أكثرهم بطرد أطفال الزوجة من زواجها السابق، وقالت :هناك من يرفض توفير الطعام، وإنها تزوجت مسيارا من رجل ستيني أقنعها قبل الزواج بأنها ستعيش معه في سعادة إلا أنها اكتشفت بخله فقد كان يدخل بيتها حاملا علبة طعام تكفي لفرد واحد مما دعاها إلى طلب الطلاق منه والتخلص من ذلك الزوج البخيل .

وقالت المطلقة نجلاء: إنها تعرفت على زوجها عن طريق موقع للزواج، وتم التوفيق بينهما واشترط الزوج أن يكون الزواج مسيارا لرغبته في إخفاء أمر زواجه عن زوجته الأولى، وبعد أسبوع من الزواج اكتشفت الزوجة الأولى أمرهما فأرسلت أولادها الشباب لمطاردتها وأخذوا يهددونها فاضطر الزوج نتيجة ضغط الزوجة وعائلتها إلى تطليقها وأصبحت مطلقة للمرة الثالثة.

من جهة أخرى انتقد الباحث والمفكر الإسلامي، المتخصص بالفقه المقارن الدكتور أحمد العمري وقائع طلاق المسيار. موضحا أن للزوجة حقوقا على زوجها، وهو ملزم بالوفاء بها ولا يجوز له التقصير فيها. ومنها النفقة، فقد أوجب الإسلام على الزوج الإنفاق على زوجته من ماله حتى لو كانت ثرية، والنفقة تشمل المسكن والملبس والطعام وغيرها من متطلبات الحياة. وجاء هذا في قوله تعالى" :وأسكنوهن من حيث سكنتم من وجدكم ولا تضاروهن لتضيقوا عليهن". وقال:

إن الله أمر الرجل بالقوامة، وذكر هذا في كتابه بقوله تعالى: "الرجال قوامون على النساء بما فضل الله بعضهم على بعض". وللزوج الإنفاق على زوجته حتى لو وثق شرط منع الإنفاق في عقد الزواج، كما أن أدلة القوامة تشمل الإنفاق وإسكان الزوجة والتكفل بكل ما قوّم به .وأوضح أن تلك الوقائع لحالات طلاق المسيار مخالفة لما جاء به الشرع. وقال العمري: إن أروقة المحاكم تعج بالمئات من النساء اللاتي تركن بدون إنفاق من الزوج والبعض لديهن أطفال أو رضع.

من جهة أخرى أوضح عضو التحكيم بوزارة العدل، المأذون الشرعي الدكتور أحمد المعبي أن نسبة الطلاق ارتفعت إلى ٥٠% بشكل عام، وهذا المؤشر يدعو للقلق، حيث صار طلاق المسيار أسهل لأسباب منها أن المرأة أصبحت تتبدل أمام الرجل، ويظهر بعض النساء تنازلات تجعل منها مطمعا للرجال، وهذا يعود لمفرزات الحضارة، وتابع: نحن لسنا ضد التأقلم مع مخرجات الحضارة، لكن من واجبنا دعوة النساء إلى الالتزام باللباس الشرعي خاصة بعد خروجهن للعمل في عدة مواقع، وتوجيههن بعدم التهاون في أي حق من حقوقهن الشرعية. وقال: إن مسمى زواج المسيار منافٍ لما وجد له، ومسماه الأصلي الزواج الميسر، وربما استغل البعض مثل هذه الزيجات وأصبحت وسائل الاتصالات الإلكترونية طريقا يسهل تلك العلاقات وربما يصدق القول إنها جعلت من المرأة مطلبا سهل المنال.

أطلقت ١٢ سجينا بسداد ديونهم

تراحم جدة تستجيب لاستغاثة أم وتنقذ ابنها من السجن

المصدر: جريدة اليوم الاثنين٢١ محرم ١٤٣٢ هـ - ٢٧ ديسمبر ٢٠١٠م العدد ١٣٧٠٤
http://www.alyaum.com/issue/article.php?IN=١٣٧٠٩&I=٨٠٧٤٣٥&G=١

فهد الثقفي - جدة

تجاوبت لجنة رعاية السجناء والمفرج عنهم وأسرهم في جدة (تراحم (لاستغاثة أم مكلومة وتدخلت لإنقاذ ابنها الفقير من السجن، وتكفلت بسداد التلفيات الناجمة عن حادث تصادم سيارتين أمام المحكمة العامة في جدة، لحمايته من دخول السجن .وبدأت القصة عندما تسبب زحام في شوارع جدة بوقوع حادث تصادم داخل أحد الميادين العامة، وأدان تقرير المرور شابا بعد أن تسبب في تلفيات في السيارة الأخرى، ولم يتمكن من دفع المبلغ الذي قدرته إدارة المرور بـ(٣٠٧٥) ريالا، الأمر الذي دفعها إلى إيداعه التوقيف. وتدخلت (تراحم جدة) بعد إحالة قضية الشاب إلى المحكمة العامة بجدة، واستجابت لدموع والدته التي لجأت الى مقر لجنة رعاية السجناء بجدة طالبة المساعدة وقامت اللجنة بدراسة وضع الاسرة المادي والاجتماعي وقامت بدفع المبلغ قبل إيداعه السجن، انسجاماً مع الدور الإنساني الذي تقوم به لمنع البعض من دخول السجن، خصوصاً في القضايا التي لا يتعمد أصحابها ارتكابها وتخص أشخاصا بسطاء لا يستطيعون الوفاء بالتزماتهم. وكشف الدكتور عبد الله مرعي بن محفوظ رئيس تراحم جدة أن السعادة غمرت الجميع بعد عودة الابتسامة إلى وجه الأم الحزينة عقب خروج ابنها من التوقيف وبعد حالة القلق النفسي التي مرت بها خشية أن يتم تحويله إلى السجن. وأكد بأن اللجنة تدخلت على وجه السرعة لإنقاذ الشاب والحول بينه وبين السجن، وارسلت مندوباً لسداد المبلغ وإعادته إلى أسرته. وشدد الدكتور ابن محفوظ على الدور الوقائي للجنة وانه لا يقل أهمية عن الأدوار الأخرى التي تقوم بها لرعاية السجناء والمفرج عنهم وأسرهم .وقال في الوقت الذي تتركز فيه أغلب برامجنا لتأهيل وتدريب السجناء وتوظيف أبنائهم فإننا نرى أن منع دخول أحد الأشخاص إلى السجن عمل كبير، إيماناً منا بأن وقف الضرر أفضل من وقوعه، منوهاً بمساهمات رجال الأعمال لدعم برامج اللجنة، خصوصاً بعد توقيع أربعة عقود شراكة إستراتيجية مع مجموعة نسما القابضة وبغلف الظافر ومحمد بن عبود العمودي ومجموعة مرعي بن محفوظ. بدورها نوهت جواهر النهاري رئيسة القسم النسائي في اللجنة الوطنية لرعاية السجناء واسرهم بمحافظة جدة (تراحم) بالجهود الكبيرة التي بذلت على مدار العام الماضي والتي توجت بإطلاق " ١٢" سجينا من سجناء الحقوق بعد تكفل اللجنة بسداد المبالغ المالية المستحقة عليهم، وسداد إيجارات السكن عن "٢٨" أسرة من اسر السجناء وتوفير سلال غذائية والتعاون مع جمعيات خيرية لدعم عدد كبير من أسر السجناء بمواد عينية وإعانات مادية إضافة إلى تقديم إعانات مادية مباشرة لأسر السجناء، وتأهيل (٨٣٠) نزيلة عبر إخضاعهن لدورات متخصصة ومحاضرات مكثفة في علم النفس والمجتمع، والتكفل بإرسال (٢٥٦) من أبناء وبنات السجناء إلى معاهد تدريبية في الحاسب الآلي واللغة الانجليزية والخياطة والتطريز بهدف مساعدتهم على ايجاد فرصة عمل شريفة والرفع من مستواهم الاقتصادي والاجتماعي.

٥٪من سوق التأمين للنساء.. والزوجات أوفر حظاً من الموظفات

المصدر: جريدة الرياض الاثنين٢١ محرم ١٤٣٢ هـ - ٢٧ ديسمبر ٢٠١٠م العدد ١٥٥٢٧
http://www.alriyadh.com/٢٧/١٢/٢٠١٠/article٥٨٩٢١٧.html

الرياض – عذراء الحسيني

التأمين يحفظ حق الموظف في العلاج بسهولة، وحق صاحب العمل في تنظيم الوقت وبالتالي لم تعد النظرة الآن للتأمين كما في السابق بأنه وجاهة اجتماعية تخص فئة معينة، فمع مرور الوقت أصبح التأمين يتواجد بقوة داخل المجتمع في ظل وجود ما يقرب من سبعة ملايين وافد، وبعد أن زاد عدد الشركات التأمينية وما تقدمه من خدمات تسهيلية لعملائها، وقد مر نشاط التأمين في المملكة بثلاث مراحل رئيسة منذ الثلاثينات الميلادية مع دخول شركات التنقيب عن البترول والمرحلة الثانية في السبعينات حيث ظهرت شركات تأمين تمارس العمل التأميني ومقارها خارج المملكة .

ولم يدخل التأمين في مرحلة التأطير التنظيمي النظامي إلا في عام ١٩٩٩م، ودأبت شركات التأمين منذ دخولها على استقطاب أكثر شرائح المجتمع وفئاته ومنهم المرأة التي استحوذت على ما نسبته ٥ % من سوق التأمين وهن النساء العاملات بقطاع الأعمال سواء الخاص أو العام ويملكن تأميناً مثلهم مثل الرجال من قبل الشركات التي يعملن بها، أمّا النساء الذين يتم التأمين عليهن عن طريق أزواجهن أي تابعات لأزواجهن في التأمين وهو بلا شك الجزء الأكبر في تأمين النساء حيث يمثل تقريباً ١٥% من سوق التأمين، مما يوضح أنّ النساء المؤمن عليهن يمثلن حوالي خُمس سوق التأمين بالمملكة وهي نسبة لا بأس بها، وتوضح انتشار ثقافة التأمين في الشارع السعودي بصورة أكبر من الماضي .

وأوضح الأستاذ «عماد العاصي» مدير المبيعات في شركة التعاونية للتأمين بأنه لا يمكن إنكار استفادة الجميع من التأمين سواء غني أو فقير كما لا يمكن إنكار فوائده الكبيرة على أصحاب الأعمال حيث رفع عن كاهلهم مبالغ طائلة كانوا يدفعونها في علاج موظفيهم، مشيراً إلى أن فئات التأمين مقسمة لطبقات مثل VIP وهي الفئة الأعلى والتي يتهافت عليها كبار رجال الأعمال وأصحاب الأموال و الإدارات في جميع القطاعات، ومن ثم تتوالى الفئات وتختلف تقسيمات الفئات باختلاف شركة التأمين مقدمة الخدمة التأمينية وبالطبع يوجد حد أدنى للخدمات المقدمة محددة من مجلس الضمان الصحي السعودي – وهي الجهة المنظمة للعملية التأمينية بالمملكة – وهي الفئة الأدنى والتي تسمى في معظم الشركات بالفئة C) (وتمثل الجزء الأكبر من حصة سوق التأمين بالمملكة .

وأفاد «العاصي» بأن سوق التأمين الخاص بالنساء هو الخاص بقطاع الأعمال) الموظفات) والقطاع التابع للزوج (الزوجات) ولذلك تختلف المنافع والمزايا من قطاع لآخر، موضحاً بأن الموظفات يقمن بالتأمين مثل الرجال تماماً ولهن كافة المزايا والتغطيات التأمينية التي للرجال مثل الحق في الذهاب للمستشفيات والمستوصفات للكشف أو العلاج في كافة التخصصات والأمراض المحتملة إلا التجميلية منها ولهن الحق في الإقامة داخل تلك المستشفيات إذا ما تطلب الأمر والحق في خصومات على العلاج الذي يتم صرفه وإلى آخره من التغطيات وهن في ذلك يشتركن في ذلك مع الرجال .

وأشار إلى أنّ قطاع الزوجات صاحب النصيب الأكبر من حصة المرأة التأمينية فلديه ما يميزه عن القطاع الأول من حيث منافع وتغطيات إضافية وتتمثل تلك الخدمات الإضافية في حق الزوجة بمنفعة خاصة بالحمل والولادة وهي المنفعة التي تتيح للزوجة أن تقوم بمتابعة الحمل الخاص بها منذ أول يوم حمل لها إلى أن تقوم بالولادة وهي واحدة من أهم الخدمات النسائية التي يقوم التأمين برفع عبئها المالي عن كاهل رب الأسرة. وحول مدى أهمية وفائدة التأمين بالنسبة لرجال الأعمال وأصحاب الشركات يقول «العاصي» :«يمكن القول إن نظرة رجال الأعمال إلى التأمين اختلفت عن الماضي وأنهم كانوا يرونه ذا تكلفة عالية عليهم ولا داعي له أما الآن فبالإضافة إلى اكتشاف فوائد التأمين والعبء الذي قام التأمين برفعه عن كاهلهم فهم ينظرون إليه أنه نظرة ملزمة لهم لرفع مستوى أداء العاملين والموظفين، فالتأمين أصبح حلال المشاكل يحفظ حقوق الطرفين، حق الموظف في الحصول على العلاج بسهولة ويسر، وحق صاحب العمل في تنظيم عملية العلاج الخاصة بالموظفين من حيث الوقت والتكاليف.

قضايا القبلية والتصنيفات الفكرية على طاولة الحوار الوطني

المصدر: جريدة الرياض الاثنين٢١ محرم ١٤٣٢ هـ - ٢٧ ديسمبر ٢٠١٠م العدد ١٥٥٢٧
http://www.alriyadh.com/٢٧/١٢/٢٠١٠/article٥٨٩٣٣٢.html

الرياض – مشعي البريكان

أكد الأمين العام لمركز الملك عبدالعزيز للحوار الوطني الأستاذ فيصل بن عبدالرحمن بن معمر أن لقاء الخطاب الثقافي السعودي الثالث الذي سينطلق يوم غد الثلاثاء بمدينة جدة بتنظيم من مركز الملك عبدالعزيز للحوار الوطني القادم بمشاركة نحو ٧٠ مثقفاً ومثقفة سعودية سيتناول مجمل القضايا القبلية من وجهة نظر المفكرين والأدباء في المجتمع عبر ثلاثة محاور هي القبلية وأثرها على الوحدة الوطنية، والمناطقية وأثرها على الوحدة الوطنية، والتصنيفات الفكرية وأثرها على الوحدة الوطنية .

وبين ابن معمر أن اختيار موضوع القبلية جاء استجابة للتطلعات الوطنية رغبةً في تأطيرها ضمن سياقٍ وطني لاستشراف مستقبل المجتمع في هذا الشأن من خلال تناولها بمفهومها الشامل لدى الفرد والمجتمع، مشيرا إلى أن عرض هذه المواضيع للحوار يهدف إلى تشخيص واقعها وتحديد ايجابيتها كأحد المكونات الرئيسية للمجتمع وكيفية استثمار الجوانب الإيجابية منها، إضافةً إلى توضيح مدى خطورة الانزلاق وراء جوانبها السلبية، متمنيا أن يسهم طرح موضوع القبلية والمناطقية والتصنيفات الفكرية في زيادة اللحمة الوطنية وأن لا يُخرج به عن الترابط وصلة الرحم الذي سنّه الإسلام إلى إثارة العصبية الجاهلية.

التربية تطوي قيد معلم درس طلابه في الابتدائية منهجاً دينياً مختلفاً

المصدر: جريدة المدينة الاثنين٢١ محرم ١٤٣٢ هـ - ٢٧ ديسمبر ٢٠١٠م العدد ١٧٤١٤
http://www.al-madina.com/node/٢٨٠٤٣٦

عبدالله الزهراني - الدمام

أصدرت وزارة التربية والتعليم قرارًا بطي قيد معلم في محافظة القطيف بالمنطقة الشرقية ومنعه من الالتحاق بأي وظيفة حكومية أخرى سواء تعليمية أو غير تعليمية، وذلك بعد ثبوت قيامه بتدريس منهج ديني مختلف عن المقرر لطلابه في المرحلة الابتدائية.

وتسلم المعلم (تحتفظ "المدينة" باسمه) مطلع هذا الأسبوع قرارا رسميا بطي قيده وفصله من عمله على خلفية هذه القضية التي بدأت من العام الدراسي الماضي وتحديدا بتاريخ ١٨ / ٥ / ١٤٣١ هـ، حيث اتهم من قبل معلمين في نفس المدرسة بأنه يقوم بتعليم الطلاب الصغار في المرحلة الابتدائية الصلاة بطريقة مختلفة ومخالفة، كما قام باستبدال كتاب وزارة التربية والتعليم المعتمد لمادة الفقه بملزمة ومذكرة فقهية على مذهب آخر، إضافة إلى إهداء طلابه في الصف الأول كتابا يحمل أفكارا مذهبية. وأكدت مصادر من داخل المدرسة لـ "المدينة" أن المعلم كان قد صدر بحقه وقتها قرار بنقله إلى مدرسة أخرى في بلدة عنك المجاورة، إلا أن قرار الفصل صدر لاحقا بعد انتهاء التحقيقات واعترافه بما نسب إليه.

د. المديرس: لا للتشهير

"المدينة" تواصلت مع الإدارة العامة للتربية والتعليم بنين بالمنطقة الشرقية (بنين) في محاولة لاستيضاح جوانب القضية، إلا أن المدير العام الدكتور عبدالرحمن المديرس اكتفى بالقول: "أي عقوبة تصدر تتخذ فيها جميع الإجراءات النظامية، والاستفادة منها ميدانيا منعا لتكرار مثل هذه القضايا مستقبلا".

وأضاف: قضية التشهير ليست واردة وليست في قاموس إدارة التربية والتعليم بالمنطقة الشرقية، وقضايا مثل هذه الحالات يتم الاستفادة منها وهي بالنسبة لنا فرصة لتحسين أساليب الوقاية لمنع وقوع الخطأ مستقبلا سواء من الشخص نفسه او غيره.

واختتم المديرس تصريحه لـ "المدينة" مؤكدًا أن عقوبات المعلمين تناقش داخل التعليم ولسنا من رواد التشهير.

من جانبه قال مدير العلاقات العامة والإعلام فهد العنزي لـ "المدينة": "إن القضايا التي تصدر بها مثل هذه القرارات لا يتم الإعلان عنها ما لم يكن التشهير بالمخالف فيها جزءًا من العقوبة".

١٧ عامًا في حقل التعليم

إلى ذلك علمت "المدينة" ان المعلم عمل في مجال التعليم أكثر من ١٧ عاما قضاها في مجال التعليم ما بين معلم ومشرف تربوي ومتزوج ولديه ثلاثة أبناء، وعرف بين أهالي بلدته بنشاطه الاجتماعي الواسع وانخراطه ضمن النشاطات المسرحية في المنطقة. وجاء قرار فصله بتاريخ ١٤ / ١ / ١٤٣٢ هـ.

أهالي بريمان: معاناتنا مع الكسارات لا تزال مستمرة.. والربو سيد الموقف

المصدر: جريدة المدينة الاثنين٢١ محرم ١٤٣٢ هـ - ٢٧ ديسمبر ٢٠١٠م العدد ١٧٤١٤
http://www.al-madina.com/node/٢٨٠٣٥٧

سعد العنيني – جدة

لا تزال معاناة سكان حي بريمان شرق جدة مستمرة بسبب وجود الكسارات إلى جوارهم حيث يعاني الكثيرون من مرض الربو، فيما اضطر معظم المدارس إلى إلغاء الطابور الصباحي بسبب انتشار الغبار الذي تنفثه هذه الكسارات في الاتجاهات كافة، كما تعددت حالات الغياب بين الطلاب والطالبات، وتعددت الذبحات الصدرية بينهم أثناء الدوام الرسمي.

عن هذه المعاناة يقول كل من سالم المعبدي، حمد الحربي، وبدر المعبدي: لا تزال معاناتنا مستمرة بسبب هذه الكسارات وما تسببه لنا ولأبنائنا من أمراض مزمنة، منها الربو وصعوبة التنفس بسبب ما ينتج عنها من غبار يخيم على الحي بالكامل في أوقات متأخرة من الليل وإلى ساعات الصباح الأولي.

وبيّنوا أنهم تقدموا بعدة شكاوى للجهات المعنية، ولكن دون جدوى رغم أن المجلس البلدي كان ولا يزال له دور فعال في هذه المشكلة، مطالبين بسرعة تدخل الجهات المختصة من أجل وضع حد لمعاناتهم، خاصة في ظل عدم التزام بعض الكسارات بتركيب الفلاتر ووجود مكثف في البعض الآخر.

مدير مدرسة الإمام الشوكاني عبدالله العسيري يقول: هذه الكسارات الموجودة في الحي سببت لنا الكثير من المشكلات، وبصفة خاصة للطلاب الذين يسكنون في الحي حيث تضم المدرسة ٧٢٠ طالبا، مما جعلنا نضطر إلى الغاء الطابور الصباحي في كثير من الاحيان، كما تشهد المدرسة كثيرًا من حالات الذبحات الصدرية لطلابها وغياب بعضهم بسبب ضيق التنفس الذي تسببه هذه الأغبرة الناتجة من الكسارات، وأعتقد أن معضمها ليس نظاميًا لأنها يتم تشغيلها في ساعات متأخرة من الليل، وهو ما يؤثر على الجو في ساعات الصباح الاولى، وبالتالي يؤثر على الطلاب من الناحية العلمية، مضيفا: "ما نرجوه أن تبادر الجهات صاحبة الاختصاص بايجاد حلول سريعة لهذه المشكلة".

وفي ذات الاتجاه تحدثت لـ "المدينة" هاتفيا مديرة الابتدائية الـ ١٦٤ بحي بريمان وداد محمد باصبرين، موضحة أن هذه الكسارات تسببت في أضرار صحية لـ ٧٠% من منسوبات المدرسة من معلمات وطالبات يعانين حاليا من الربو.

وأضافت: رشحت المدرسة ضمن ٥٠ مدرسة مشاركة في برنامج "فينا خير" تحت شعار (مدرستي مسؤوليتي)، حيث تتولى الطالبات مسؤولية المحافظة على مدرستهن من حيث النظافة وعمليات التنسيق، ولكن للأسف البيئة التي تقع فيها المدرسة لا تساعد على ذلك بسبب الغبار الذي يغطي كل ركن فيها، وما ينتج عنه من تراكم الاتربة داخلها لأن المنطقة ترابية، كما ان المدرسة في مبنى مستأجر ونعاني من طفوح بيارات الصرف الصحي داخلها، ولقد أخبرنا مسؤول الصيانة في إدارة التربية والتعليم بالمشكلة إلا أنه أفاد بأنها من اختصاص صاحب العمارة حسب العقد الذي تم توقيعه معه غير أن صاحب المبنى غير متجاوب معنا نهائيا، أضف إلى ذلك الروائح الناتجة من المحرقة التي تسبب لنا الكثير من الإزعاج، وكل هذا يؤثر على العملية التعليمية التي يجب أن تكون في بيئة سليمة وصحية.

****

الصحة: ٢٦٤ من أهالي بريمان مصابون بالربو

كشف تقرير صحي عن إصابة ٢٦٤ مواطنا من سكان حي بريمان بمرض الربو راجعوا المركز الصحي في الحي خلال العام الماضي (١٤٣١هـ)، تردد حوالى ٦٠% من هذه الحالات على المركز أكثر من مرة.

أكد ذلك لـ "المدينة" مصدر مسؤول في وزارة الصحة تعليقا على الشكوى المقدمة من أهالي بريمان بسبب تضررهم من الكسارات الموجودة شمال شرق الحي وما سببته لهم من أمراض مزمنة كالربو والالتهابات التنفسية.

****
المجلس البلدي: نتابع المشكلة وأبوابنا مفتوحة لشكاوى المواطنين
أكد مسؤول في المجلس البلدي لـ ‘‘المدينة’’ أن المجلس يتابع مشكلة كسارات بريمان ويضع شكاوى الأهالي ضمن اهتماماته، وأبوابه مفتوحة للجميع.
وأوضح أن سمو أمير منطقة مكة المكرمة كان قد أصدر قرارا يقضي بمنح مهلة لأصحاب التراخيص المجددة إلى نهاية عام ١٤٣٥هـ، بحيث يستمر عمل تلك التي وفرت أجهزة كبح الملوثات إلى حين انتهاء تراخيصهم، ومن ثم نقلهم للمواقع البديلة، وإيقاف منح أي تراخيص جديدة للكسارات في بريمان على أن توجه طلبات رخص التعدين الجديدة إلى مجمع جبل العدة بمحافظة جدة الواقع على طريق الليث، وعدم تجديد أي تراخيص للكسارات الحالية بالموقع.
وأضاف أن سمو أمير المنطقة رأى منح أصحاب الكسارات التي لم توفر أجهزة كبح الملوثات مدة ستة أشهر لتوفيرها من أجل السماح لهم بالعمل لحين انتهاء تراخيصهم بشرط الالتزام بتركيب الفلاتر للكسارات والخلاطات، واعتماد العقود من الرئاسة العامة للأرصاد وحماية البيئة، ومن ثم نقلها للمواقع البديلة في الموعد المحدد.
وأوضح المصدر أن الرئاسة العامة للأرصاد وحماية البيئة هي المسؤولة عن الأضرار البيئية التي تسببها هذه الكسارات، وهي المعنية باتخاذ الإجراءات النظامية بحق كل من من يتضح عدم التزامه بتركيب الفلتر والمكثف.
****
٨ أيام وبيان ‘‘الأرصاد’’ لم يصدر بعد!
‘‘المدينة’’ أجرت اتصالا هاتفيا بالمتحدث الرسمي للرئاسة العامة للأرصاد وحماية البيئة حسين القحطاني في محاولة لاستكمال آراء الجهات المعنية بهذه القضية، فأجاب بأنهم في طور الإعداد لإصدار بيان حول مشكلة مجمع كسارات بريمان وشكوى الأهالي من أضرارها عليهم، مضيفا أنه سيتم تزويد ‘‘المدينة’’ بنسخة منه خلال اليومين المقبلين، إلا أنه مضى على هذه الإفادة أكثر من ثمانية أيام حتى الآن دون أن يصلنا أي بيان أو إفادة حول هذه المشكلة.
وعلى مدى الثمانية أيام الماضية حاولت ‘‘المدينة’’ الاتصال بمتحدث الرئاسة عشرات المرات لمعرفة موعد صدور البيان، ولكن لا أحد يجيب.

ليست نكتة.. أمانة جازان تمنح مواطنا أرضا مملوكة

المصدر: جريدة الوطن الاثنين٢١ محرم ١٤٣٢ هـ - ٢٧ ديسمبر ٢٠١٠م
http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=٣٤٨٦٢&CategoryID=٥

جازان :عصام عريشي AM ٢:٤٦ ٢٠١٠-١٢-٢٧

بعد انتظار دام أكثر من ثلاثة عقود، منحت أمانة منطقة جازان مواطنا أرضا سكنية في مخطط رقم ٣٠٣ ثم تبين أن الأرض مملوكة لمواطن آخر .

وكشف المواطن حسن محمد بكري، والذي يسكن في قرية السبخة بساحل الجعافرة تفاصيل القصة الغريبة، مؤكدا أنه تقدم لأمانة جازان منذ عام ١٤٠٠ بطلب منحه قطعة أرض، وبعد أن منح الأرض راجع الأمانة فأعطي رقم المخطط ورقم القطعة التي حصل عليها كمنحة خصصت له بالقرعة حسب الأمر السامي.

وبين بكري أن فرحته لم تكتمل بعد إكمال أوراقه الثبوتية لإفراغ منحته ظنا منه بأنه تملكها، حيث أبلغه كاتب العدل بمدينة جازان أن الأرض مملوكة بصك شرعي لأحد المواطنين.

وأضاف بكري أنه سدد ٤٦٠ ريالا قيمة رسوم أحد المكاتب الهندسية التي قامت بمسح الأرض الممنوحة. كما دفع ١٨٠ ريالا لأمانة جازان تمثل رسوم زوائد المنح لاستيفاء الأمتار الزائدة حسب المخطط ٣٠٣ .

من جانبه، أكد مشرف العلاقات العامة بأمانة جازان عبدالرحمن ساحلي أمس في تصريح إلى "الوطن" أنه بالفعل تم إيقاف المخطط رقم ٣٠٣ للتثبت من دعوى تقدم بها مواطن يدعي ملكيته لجزء من ذلك المخطط. وبين ساحلي أنه متى ما تقدم مواطن بأي أوراق ثبوتية، فالأمانة والجهات المختصة ملزمة بحفظ حقوقه وفق النظام.

محكمة المدينة تنظر غدا قضية تعذيب العاملة المنزلية الحجيلي: المحاكمة قد تطول بسبب إنكار المتهمة علاقتها بالحادثة

المصدر: جريدة الوطن الاثنين٢١ محرم ١٤٣٢ هـ - ٢٧ ديسمبر ٢٠١٠م
http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=٣٤٨٤٦&CategoryID=٥

المدينة المنورة: علي العمري AM ٢:٣٧ ٢٧-١٢-٢٠١٠

تدخل قضية العاملة المنزلية ستي سلام (٢٢ عاما) أروقة المحكمة العامة بالمدينة المنورة بعد أن حددت المحكمة غدا لأول جلسة للنظر في قضية تعنيفها وتعذيبها على يد كفيلتها التي ما زالت تقبع في سجن النساء منذ ٢٩ ذي القعدة الماضي.

ويمثل أمام القضاء في الجلسة كل من الوكيل الشرعي عن العاملة المعنفة المحامي سعود الحجيلي، والمتهمة بالاعتداء على العاملة "ز،س ٥٤ عاما."

وبيّن الحجيلي أن إحالة القضية إلى المحكمة تأتي بعد أن استكمل المدعي العام صياغة لائحة الدعوى التي تتضمن في مجملها حيثيات القضية وتداعياتها، وصيغة الاتهام الموجهة، والأدلة والقرائن التي اعتمد عليها المدعي العام عند توجيه التهمة، ومنها إفادة المجني عليها وأقوال ابنها الذي أقر بمسؤولية الأم عن ذلك، والحكم الذي يطالب به المدعي تجاه المعتدية.

واستبعد المحامي الحجيلي أن يتم البت في القضية في جلسة الغد، لاسيما أن المتهمة في القضية ما زالت تنكر أي علاقة لها بحادثة الاعتداء على العاملة، رغم أن كل الأدلة والشواهد تشير إلى مسؤوليتها المباشرة عن الحادثة.

وأشار إلى أنه من الممكن أن يطول أمد النظر في القضية، لاسيما في ظل تمسك المتهمة بالبراءة، غير أن ذلك لا يعني الإفلات من العقوبة، لافتا إلى أنه متى اقتنع القاضي بوجاهة الأدلة والقرائن التي تدعم التهمة، فإن اعتراف أو نكران المتهمة لمسؤوليتها في الحادثة لا يمثل أي أهمية.

من جهة أخرى، غادرت العاملة المعنفة مساء أول من أمس، مستشفى الملك فهد العام بالمدينة المنورة بعد أن قضت نحو شهر ونصف الشهر في المستشفى، أخضعت خلالها لعدد من العمليات الجراحية التجميلية إثر إصابات الحروق التي لحقت بها في الوجه.

وكانت القضية قد برزت في ٢٩ ذي القعدة الماضي، بعد أن أدخلت العاملة إلى طوارئ المستشفى وهي تعاني من غيبوبة، إضافة إلى إصابات ظاهرية تمثلت في الكسور وحروق في أجزاء من جسدها، وكدمات متعددة.

وباشرت شرطة المدينة المنورة التحقيق في تداعيات الحادثة، وانتهى التحقيق إلى توجيه تهمة الاعتداء والتعنيف للسيدة التي تعمل لديها العاملة، وعزز ذلك اعتراف الابن بمسؤولية والدته عن كل ما لحق بها. ولم تفلح حينها حيلة الأم في تضليل المحققين، إذ سارعت بنقلها إلى المستشفى مدعية أن العاملة كانت تحاول الشروع في الانتحار من خلال إلقاء نفسها من سطوح البناية، غير أن تلك الادعاءات لم تنطل على جهات التحقيق، حيث تم إيقاف الأم على ذمة القضية وإيداعها سجن النساء.

يذكر أن السفير الإندونيسي لدى المملكة يرافقه القنصل العام ووزيرة تمكين المرأة والأطفال التقوا المحامي سعود الحجيلي الذي أسند إليه مهمة الترافع في القضية. وبحث اللقاء حيثيات القضية وأسبابها وما نتج عنها من تعنيف للعاملة.

تأجيل النظر في قضية مستبعدات شرط الإقامة إلى ٢٢ ربيع الآخر

وزارة التربية تطلب مهلة والخدمة المدنية تتنصل

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين٢١ محرم ١٤٣٢ هـ - ٢٧ ديسمبر ٢٠١٠م العدد ٣٤٨٦
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/٢٠١٠١٢٢٧/Con٢٠١٠١٢٢٧٣٩١١٠٤.htm

عناد العتيبي ـ الطائف

طلبت وزارة التربية والتعليم من المحكمة الإدارية أمس، مهلة لتقديم مبرراتها لاستبعاد ٤ آلاف خريجة من التعيين في القضية المرفوعة من المحامي الموكل بالترافع ضدها أمام المحكمة الإدارية (ديوان المظالم)، فيما طالبت وزارة الخدمة المدنية باستبعادها من القضية بحجة أن الشكوى لا تعنيها، وأنها جهة تستقبل طلبات التوظيف إلكترونيا وتطابق البيانات وتحيلها إلى الجهة المعنية بالتعيين (وزارة التربية والتعليم).

وفيما حدد القاضي في المحكمة يوم الـ٢٢ من شهر ربيع الآخر المقبل موعدا للجلسة المقبلة، عقدت الجلسة أمس بحضور مندوبي وزارتي الخدمة المدنية والتربية، وكذلك زوج المستبعدة الذي طالب بإلغاء شرط الإقامة بحق المستبعدات من التعيين.

وأوضح لـ«عكاظ» محامي الخريجات بندر البشر أنه تقدم بطلب تداخل ٩٧ مستبعدة مع القضية الخاصة بالمواطن، ووعده القاضي بالنظر في قبولها من عدمه في الجلسة المقبلة، مشيرا إلى تحديد موعد جديد للنظر في القضية المرفوعة من مواطن استبعدت زوجته بعد ترشيحها للتدريس بحجة عدم إثبات شرط الإقامة، وأضاف «القاضي سيحدد في الجلسة المقبلة مدى قبوله لتداخل وكالة المستبعدات الأخريات من عدمه، وهن يمثلن شريحة لأكثر من ٤ آلاف خريجة مستبعدة».

تأجيل النظر في قضية طبيب ضد صحة جدة إلى ربيع الأول

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين٢١ محرم ١٤٣٢ هـ - ٢٧ ديسمبر ٢٠١٠م العدد ٣٤٨٦
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/٢٠١٠١٢٢٧/Con٢٠١٠١٢٢٧٣٩٠٩٠٦.htm

أحمد السلمي ـ جدة

أرجأت المحكمة الإدارية في منطقة مكة المكرمة (ديوان المظالم) النظر في القضية المرفوعة من طبيب في مركز صحي، ضد إدارة الرعاية الصحية التابعة للشؤون الصحية في جدة، إلى الإثنين ٢٥ ربيع الأول، وجاء التأجيل في جلسة الأمس، عقب طلب القاضي من مندوب الشؤون الصحية الرد بخطاب رسمي عن سبب عدم تكليف الطبيب بعمل يتلاءم مع ظروفه الصحية، وتقديم ما يفيد بذلك في الجلسة المقبلة؛ وهي الخامسة في جلسات القضية.

وكان الطبيب الذي يعمل في أحد المراكز الصحية في جدة، تقدم بشكوى ضد إدارة الرعاية الصحية بسبب رفضها النظر في تقرير طبي قدمه لإلغاء تكليفه بالعمل أثناء فترة الحج في المطار أو تخفيف عمل مراعاة لظروفي المرضية حسب قوله في صحيفة الدعوى، ما تسبب في مضاعفة الآلام عليه ودخوله مستشفى الملك فهد حيث خضع لعملية جراحية في فقرات العنق استغرقت ١٢ ساعة، وطالب بتعويضه بمليون ريال عن الأضرار المادية والنفسية التي لحقت به باعتبارها إصابة عمل.

جاء رد الشؤون الصحية على القضية في خطاب الإدارة القانونية الموجه إلى ناظر القضية في جلسة الأمس، برفض الدعوى لعدم قيامها على أساس صحيح من النظام أو واقع الحال، وطالب من ناظر القضية إثبات صحة دعوى الطبيب بالأوراق الرسمية الثبوتية، وجاء في الرد أيضا أن رئيسة الطبيب تعد من الكفاءات المشهود لها بحسن الخلق مع الجميع ولم يحدث منها أية إساءة أو تصرف غير لائق تجاه الغير، وأضاف: تخفيف العمل على الطبيب يقتضي توصية من قبل الهيئة الطبية العامة باعتبارها الجهة المخولة باتخاذ القرار.

من جهته، أوضح أمس لـ «عكاظ» الطبيب أنوار أحمد صاحب الدعوى، أن الشؤون الصحية أخذت تدافع عن رئيسة القسم ونسيت أنني زميل في الإدارة، مبينا امتلاكه أوراقا ثبوتية ومستندات رسمية تدين المركز الصحي الذي يعمل به، وتقوي قضيته، وقال: «جميع المستندات موقعة من قبل رئيسة القسم التي تؤكد تورطها في تدهور حالتي الصحية» وزاد: «تعرضت للتهديد بفصلي عن العمل من قبل رئيسة القسم إذا لم أقم بمباشرة العمل في مطار الملك عبدالعزيز أثناء فترة حج ١٤٢٩هـ، رغم تقديمي تقريرا طبيا يثبت مرضي وكانت النتيجة إصابتي بأمراض أعاني منها حتى الآن».

كرمت ثلاثة مستشفيات فائزة بتطبيق البرنامج

صحة جدة تدعو المستشفيات بتطبيق الطرق الأساسية للحد من العدوى وانتشارها بين المرضى والمنومين

المصدر: جريدة الرياض الاثنين٢١ محرم ١٤٣٢ هـ - ٢٧ ديسمبر ٢٠١٠م العدد ١٥٥٢٧
http://www.alriyadh.com/2010/12/27/article589156.html

جدة - ياسر الجاروشة

دعا مدير الشؤون الصحية بجدة الدكتور سامي باداود جميع المستشفيات والمرافق الصحية التابعة لإدارته إلى الالتزام التام بتطبيق الطرق الأساسية للحد من العدوى في مستشفيات جدة .

وألمح إلى أن الالتزام بتطبيق هذه المعايير الهامة سيؤدي حتماً إلى عدم انتشار العدوى بين المرضى المنومين في المستشفيات وبعضهم وبين العاملين أيضاً في هذه المرافق الصحية .

وقال باداود في كلمته التي ألقاها بمناسبة تكريمه للمستشفيات الثلاثة الأوائل الفائزة في برنامج تطبيق الطرق الأساسية للحد من العدوى في مستشفيات جدة أمس وتأسيس برنامج صحة العاملين وكذلك تطبيق برنامج التخلص الآمن من النفايات الطبية أمس الأحد بمركز الأبحاث والدراسات التابع لصحة جدة .

وقال باداود إن إدارته قد أوكلت مهمة متابعة تطبيق هذه المعايير والبرامج إلى إدارة متخصصة في مجال مكافحة العدوى وفق المعايير الدولية الحديثة التي أقرتها كبريات الجامعات والمراكز العالمية .

وأكد مدير صحة جدة بأن إدارة مكافحة العدوى هي إدارة إشرافية تنفيذية ميدانية تضع اشتراطات مشتقة من الهيئات العالمية في ذات المجال خاصة مركز مكافحة الأمراض CDC ومجمع المتخصصين في مكافحة العدوى والوبائيات APIC وبالتوافق مع معايير المجلس المركزي للاعتراف بالمنشآت الصحية .CBAHI وأشار إلى أن الخطة التي وضعتها هذه الإدارة منذ بدأ عملها قد حققت نتائج جيدة وملموسة. وأبان أنه سيتم التوسع في هذا العام -بمشيئة الله- في مجال مكافحة العدوى وفقاً للخطة الموضوعة ليشمل العمل مراكز الرعاية الصحية الأولية من حيث تطبيق الأساسيات الوقائية للحد من العدوى بين المرضى ووقاية الموظفين العاملين في هذه المراكز من العدوى .

من جانبه أوضح الدكتور محمد حلواني مدير إدارة مكافحة العدوى بصحة جدة أن الدور الإشرافي التام على المواضيع المتعلقة بمكافحة العدوى والتعقيم والتخلص الآمن من النفايات الطبية داخل مستشفيات المحافظة، محدداً أبرز الأهداف الرئيسية لإدارته والتي تتمحور في استحداث برنامج شامل يساعد على خفض معدلات العدوى في مستشفيات المحافظة إلى اقل معدل مقبول عالميا ؛تأهيل العاملين في أقسام مكافحة العدوى داخل المستشفيات بالشكل الصحيح عن طريق البرامج التأهيلية المتخصصة؛ تحديد ومتابعة السلالات البكتيرية المقاومة للمضادات الحيوية المسببة للعدوى في مستشفيات المحافظة للعمل على الحد من انتشارها بالإضافة إلى تطوير الأقسام الحالية للتعقيم والمساعدة على إنشاء أقسام تعقيم مركزي جديدة في المستشفيات ذات الحاجة ومتابعة و تنفيذ البرنامج الخليجي الموحد لمعالجة النفايات الطبية في المحافظة.

العمران يروي لـ الحياة تفاصيل تعذيب وسجن شقيقته لمدة ٣ سنوات

المصدر: جريدة الحياة الاثنين٢١ محرم ١٤٣٢ هـ - ٢٧ ديسمبر ٢٠١٠م
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/217131

الأحساء – عمر المحبوب

حصلت «الحياة» على تفاصيل جديدة، في قضية مشاركة ابن في سجن والدته، لمدة تجاوزت ثلاث سنوات، لمساعدة والده، إثر خلاف بين الزوجين، والتي حكمت فيها محكمة الأحساء الجزئية، بسجن الابن لمدة ١٨ شهراً، بتهمة «تعذيب والدته، وسجنها، واضطهادها».وروى شقيق الأم المعذبة، أحمد العمران، في تصريح لـ«الحياة»، تفاصيل الاحتجاز، وكيفية معرفتهم بمكان احتجازها، وأسباب غيابها «المفاجئ»، موضحاً أن «إحدى جاراتها سمعت صراخاً دام فترة طويلة، يصدر من مكان ما في بيت الأم، ما أثار دهشتها، وبخاصة مع تكرار سماع صوت الأم، وهي تستغيث طالبة النجدة»، مشيراً إلى أنها قامت «بالاتصال على إحدى شقيقاتي، وإعلامها بأنها تسمع صراخ شقيقتها في شكل دائم، من مكان مجهول داخل المنزل الذي تقطنه»، لافتاً إلى أن أخته قامت على الفور «بالتوجه إلى منزلها للسؤال عنها، والاطمئنان عليها، إلا أن زوج شقيقتها كان يخبرها دائماً أن زوجته لا ترغب في مقابلة أحد من عائلتها.«

وأشار العمران، إلى انه بعد عودته من السفر توجه إلى منزل شقيقته للاطمئنان عليها، إلا ان فوجئ بالرد ذاته من الزوج، بأن «زوجته لا ترغب في رؤية أي أحد منا، فبدأت أشك في وجود مشكلة ما تحدث لشقيقتي. وبعد محاولات عدة لإقناع الزوج بأن يسمح لنا بمقابلتها، والتي باءت كلها بالفشل، اضطررت إلى اللجوء إلى الشرطة، لاستدعائه والتحقيق معه. إلا أن الزوج لم يحضر إلى مركز الشرطة. وقام بإرسال ابنه نيابة عنه، والذي أكد أن والدته لا تريد مقابلة أي شخص منا»، لافتاً إلى أن هذا الكلام «لم يقنعني، وطالبت بتقديم دليل واضح على أن شقيقتي لا تزال على قيد الحياة، وأنها بحال صحية جيدة.«

وأبان أن شرطة المبرز (محافظة الأحساء)، «قامت بإحضار الزوج بالقوة، وحققت معه على الفور، وطلبت من الابن إحضار والدته، وإخراجها من مكان احتجازها. إلا ان الابن رفض هذا الطلب، بحجة أنه لا يستطيع إخراجها، إلا بإذن من والده. وعلى رغم المحاولات المتكررة من جانب الشرطة لإخراج الأم. إلا أن الابن كان يرفض دائماً، ويصر على الحصول على موافقة الأب أولاً». وأضاف أن الشرطة قامت بإرسال «خطاب إلى محافظة الأحساء، تطلب فيه الإذن بدهم المنزل، وتحرير الأم من سجنها. إلا أن الابن ذهب إلى والده في توقيف الشرطة، حيث يحتجز، وبدأ في رسم خطة معينة، إذ توجه على الفور، إلى المكان الذي تحتجز فيه والدته، وطلب منها أن تقسم على القرآن، بألا تخبر أي أحد بالسبب الحقيقي من وراء احتجازها، وعندما سألته عن مجوهراتها التي سلبها منها هو وأبوه، أخبرها بضرورة عدم التطرق إلى هذا الموضوع، وبدأ في مساومتها، وأنها ستسترد جميع ما سلب منها، في حال لم تتطرق لهذا الموضوع مع الشرطة، أو مع شقيقها». وزاد أنه تم «تحرير الأم من سجنها، من جانب الابن، بعد أن تأكد من أن الشرطة ستقوم بدهم المنزل»، مشدداً على ان «الابن والأب قاما بتضليل الشرطة، وخداع الأم، التي لم تفصح عن السبب الحقيقي لاحتجازها أثناء التحقيق معها في مركز الشرطة. إلا أنها أخبرت قاضي المحكمة الذي نظر القضية بالسبب الحقيقي في احتجازها لمدة تزيد على ثلاث سنوات. وأقرت بأن ابنها قام بضربها بأصبعه على فمها، إضافة إلى أنه قام بمساعدة والده في أخذ مجوهراتها التي كانت ترتديها»، مشدداً على أن «الابن ساعد والده في الضرب، وسجن الأم، وسرقة المجوهرات التي تبلغ قيمتها ٢٠ ألف ريال»، لافتاً إلى أن الأب «لم يكن يضطهد زوجته إلا بمساعدة ابنه، الذي كان ينفذ تعليماته بالحرف الواحد.«

وأكد أن هناك «قضية أخرى تم رفعها ضد الزوج، إلا أنها تأخرت بسبب تغيير القاضي، وعقد القاضي الجديد جلسة خلال الفترة الماضية، وهو يدرس القضية حالياً، فيما تم تحديد جلسة أخرى أواخر الشهر الجاري». وكشف أن «محامي الأب اقترح عليّ التنازل عن القضية، والقبول بأي تسوية نراها مناسبة، إلا أننا رفضنا التنازل عن القضية، وطالبنا بأن

يأخذ القضاء مجراه»، مؤكداً أن الحكم في حق الابن «دخل حيز التنفيذ، إذ قامت محافظة الأحساء بإرسال خطاب عاجل إلى الشرطة، يتضمن إحضار الابن، وتطبيق الحكم عليه على الفور.«

جرعة دواء تصيب طفلاً بالتواء في الرقبة.. وصحة المدينة تحقق

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين٢١ محرم ١٤٣٢ هـ - ٢٧ ديسمبر ٢٠١٠م العدد ٣٤٨٦
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/٢٠١٠١٢٢٧/Con٢٠١٠١٢٢٧٣٩٠٩٠٧.htm

خالد الجابري - المدينة المنورة

اتهم مواطن أطباء مستشفى الولادة والأطفال في المدينة المنورة، بالتسبب في إصابة ابنه بتصلب في الرقبة والتواء في الوجه والإغماء المتكرر، وطالب بمحاسبة المستشفى والطبيب، حيث رفع شكوى عاجلة إلى الإمارة ووزارة الصحة والشؤون الصحية في المدينة المنورة بهذا الشأن.

وبين لـ «عكاظ» أمس، المواطن سامي الجهني، أن إهمال الطبيب وعدم مبالاته ضاعفت من حالة ابنه الذي كان يعاني سعالا حادا عند مراجعته للمستشفى، وأضاف أنه «في يوم الجمعة الموافق ١٤٣٢/١/١١هـ حضرت إلى مستشفى النساء والولادة والأطفال في المدينة المنورة قسم الأطفال ومعي ابني سلطان وكان يعاني من صعوبة في التنفس وسعال شديد فقط، وعند دخولي على الطبيب وجدت منه عدم المبالاة وبعد فحصه لابني وإعطائه الأكسجين لصدره صرف لي الدواء من الصيدلية».

«عكاظ» بدورها اتصلت بمدير العلاقات العامة والمتحدث الرسمي في صحة المدينة عبد الرزاق حافظ الذي أوضح أن المواطن تقدم بشكوى لصحة المدينة، عما تعرض له ابنه وتم إحالة الملف لإدارة المتابعة التي سوف تحقق في القضية، مشيرا إلى إحالة القضية إلى اللجنة الطبية الشرعية لاتخاذ الإجراء اللازم في حال ثبوت الخطأ.

بيان أصدره حول جدلية اسم مدرسة حاتم الطائي

تعليم حائل يؤكد أن ما أثير حول استبدال الاسم لا أساس له من الصحة

المصدر: جريدة الرياض الاثنين٢١ محرم ١٤٣٢ هـ - ٢٧ ديسمبر ٢٠١٠م العدد ١٥٥٢٧
http://www.alriyadh.com/٢٧/١٢/٢٠١٠/article٥٨٩١٥٧.html

حائل – خالد العميم

كشفت إدارة تعليم منطقة حائل عبر بيان رسمي حول الجدلية التي أثارتها بعض الصحف المحلية حول تسمية إحدى المدارس التابعة للإدارة العامة للتربية والتعليم بمنطقة حائل باسم حاتم الطائي.. إذ مضت تلك الأقاويل إلى أمد جافى الصواب شكلا ومحتوى .

وقال مدير الاعلام التربوي في تعليم حائل الاستاذ احمد سعدون القطب لكي نضع الأمر في سياق الحقيقية المجردة فقد جرى الاستيضاح من الجهة المختصة بالإدارة عما أشير إليه من تكهنات أثرت سلبا على الصورة الجلية لموقف المواطن السعودي من رموز وصناع التاريخ.. في طرح لم يستند جله للمعلومة الموثقة التي يقبلها منطق العقلاء أو اجتهاد الحصفاء .

وهو الأمر الذي قد يعكس صورة مغايرة لموقفنا الواضح والمنصف كمواطنين سعوديين في بلد الحرمين الشريفين من شخصية تاريخية هامة تمثل رمزا إنسانيا عربيا أصيلا بكل المقاييس.. ذاع صيت مناقبها في أصقاع المعمورة منذ الأزل وحتى يومنا هذا .

واضاف فإننا ننظر بعين الشفافية والموضوعية بما تمليها علينا سلامة موقفنا ..المصان بقيمنا الإسلامية المنصفة.. تقديرا لنبلاء التاريخ وعظمائه وشركاء الإنسانية.. فكيف إن كان ذلك الرمز الكريم حاتم الطائي!؟ الذي شهد بكريم سجاياه ونبل صفاته الإنسانية رسول الرحمة المصطفى صلى الله عليه وسلم في موقف تجلى في أنصع صورة إبان قصة أسر ابنة حاتم الطائي سفّانة ..

هذا هو ديدن نبينا الأمين الكريم الذي بعث متمما لمكارم أخلاق البشرية جمعا.. هو منهج تدرسه مناهج التعليم في المملكة في صدر كتب السير ومناهجها الدراسية .

وعرج القطب إن ما أثير في الفترة الأخيرة عن قصة استبدال مسمى أحدى مدارس مدينة حائل من مدرسة (حاتم الطائي) إلى مدرسة (حاتم) ليس له أي أساس من الصحة.. وأذكّر في هذا المقام بأن من طرق هذا الموضوع على الشاكلة التي طالعناها في بعض الصحف المحلية.. قد جانب جادة الصواب.. إذ لم يكلف نفسه بالرجوع إلى مصدر المعلومة الصحيحة والموثقة للتأكد والتثبت قبل نشر معلومات قد تلحق الأذى بصورتنا كمنصفين غير جاحدين لمآثر عظماء التاريخ .

ولوضع الأمور في النصاب الصحيح فإنني أورد النقاط التالية :

-رفع من إدارة تعليم حائل لوكيل الوزارة للشؤون المدرسية خطاباً برقم ١١/٣١٩٥ وتاريخ ١٤١٧/٦/١١ه بشأن تسمية المدارس الستة عشر المحدثة في المنطقة، بناءً على خطاب وكيل الوزارة للشؤون المدرسية رقم ٧/٨٥١ وتاريخ ١٤١٧/٣/٢٣ه، وكان من بين المدارس المقترح تسميتها في خطاب تعليم حائل المذكور مدرسة محدثة تقع في حي أجاء وتم اقتراح اسم حاتم الابتدائية للمدرسة نصاً وليس كما أدعي (حاتم الطائي .(

-وبالفعل ورد خطاب وكيل الوزارة للشؤون المدرسية رقم ١٩٤١/١٦/٤/٣٢ وتاريخ٢٣/٦/١٤١٧ ه بشأن الموافقة على تسمية المدارس .

المقترح تسميتها بخطاب مدير تعليم حائل رقم ١١/٣١٩٥ وتاريخ ١٤١٧/٦/١١ه وكان من بينها مدرسة حاتم الابتدائية في حي أجاء .

-لا يوجد أي أساس رسمي لاسم مدرسة حاتم الطائي لدينا فجميع المكاتبات وختم المدرسة تحت اسم مدرسة حاتم الابتدائية .

-أما ورود اسم المدرسة تحت مسمى مدرسة حاتم الطائي الابتدائية على ختم المدرسة أو اللوحة الخارجية للمدرسة أو شهادة تكريم للمدرسة لا يغير ما ورد في المخاطبات بشأن تسمية المدرسة ولا يعدو كونه خطأ من موظف وتم تداركه وتعديله في حينه في السنوات السابقة.

تشمل أكثر من ٤٠٠ حالة

الضمان الاجتماعي يدرس أوضاع مرضى الأورام بمكة المكرمة

المصدر: جريدة الرياض الاثنين٢١ محرم ١٤٣٢ هـ - ٢٧ ديسمبر ٢٠١٠م العدد ١٥٥٢٧
http://www.alriyadh.com/٢٧/١٢/٢٠١٠/article٥٨٩٢٦١.html

مكة المكرمة – فواز السالمي

قام فريق بحثي من مكتب الضمان الاجتماعي بمكة المكرمة برئاسة مدير المكتب عبدالله بن فديع الروقي بزيارة ميدانية لمرضى الأورام المنومين بمدينة الملك عبدالله الطبية بمكة المكرمة لإجراء دراسة بحثية عن أوضاعهم الاجتماعية وتقديم العون والمساعدة لهم في إطار ما تبذله حكومتنا الرشيدة بقيادة خادم الحرمين الشريفين وسمو ولي عهده الأمين وسمو النائب الثاني حفظهم الله من عناية واهتمام بكافة أفراد الشعب السعودي ومد يد العون والمساعدة لهم فيما يحتاجون إليه وقد زار الفريق البحثي ٢٥ مريضا من مركز الأورام يرافقهم المشرف العام على المدينة الطبية الدكتور حسن باخميس والمدير التنفيذي المشارك لشئون المرضى الدكتور عماد خياط والاختصاصي الاجتماعي الطبي ماجد الثقفي حيث قاموا ببحث حالتهم الاجتماعية وتسجيل كافة بياناتهم. وعقب الزيارة أوضح مدير مكتب الضمان الاجتماعي رئيس الفريق عبدالله الروقي أن هذه الخطوة التي ينفذها المكتب لأول مرة لهذه الفئة تأتي من منطلق توجهات وزارة الشئون الاجتماعية ويتوقع أن تشمل هذه الخطوة دراسة الحالة الاجتماعية لما يقارب من ٤٠٠ حالة من مرضى الأورام بمنطقة مكة المكرمة وأفاد أنه سيتم بعد استكمال الدراسة البحثية الاجتماعية للحالات تقديم العون والمساعدة لهم من حيث تسجيل بعض الحالات في الضمان الاجتماعي وتقديم المساعدات المالية المناسبة لهم وفق الأنظمة والتعليمات مؤكدا أن الفريق البحثي المكون من رئيس قسم شئون المستفيدين موسى بن شباب المالكي والباحثين عبدالفتاح بن عبدالله اليامي وعبدالرزاق بن عبدالهادي الفضلي سيقوم بمتابعة من مدير مكتب الضمان الاجتماعي بمنطقة مكة المكرمة محمد بن صويلح اللحياني بزيارات ميدانية مماثلة وبصفة مستمرة للعديد من الحالات بمكة المكرمة بعد التنسيق مع العديد من الجهات لحكومية تتضمن حالات مرضى الفشل الكلوي والأطفال المعوقين وغيرهم من منطلق سعي المكتب للبحث عن المحتاجين المتعففين في مكة المكرمة والقرى التابعة لها مشيرا إلى أنه تم التنسيق مع المكتب النسوي بمكة المكرمة لتشكيل فريق بحثي للقيام بزيارات لمرضى الأورام من النساء لدراسة أوضاعهم الاجتماعية لتكتمل هذه الخطوة وشمولها للمرضى من الرجال والنساء شفاهم الله.

العتيبي: ٦٨ في المئة من مراجعي المستشفيات العسكرية مدنيون

المصدر: جريدة الحياة الاثنين٢١ محرم ١٤٣٢ هـ - ٢٧ ديسمبر ٢٠١٠م
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/217203

تبوك - «الحياة»
أكد المدير العام لإدارة الخدمات الطبية في القوات المسلحة اللواء الطبيب كتاب عيد العتيبي، أن أكثر من ٦٨ في المئة من مجموع الذين يُقدم إليهم العلاج في مستشفيات القوات المسلحة في المملكة من المواطنين المدنيين والنسبة المتبقية للعسكريين. وذكر أن العلاج في مركز الأمير سلطان للأورام، الذي افتتحه أمير منطقة تبوك الأمير فهد بن سلطان بن عبدالعزيز أمس يشمل المواطنين جميعاً، سواء أكانوا مدنيين أو عسكريين. وأعرب اللواء العتيبي لدى افتتاح مركز الأمير سلطان لعلاج الأورام في مستشفيات القوات المسلحة بالشمالية الغربية عن شكره وامتنانه لنائب خادم الحرمين الشريفين الأمير سلطان بن عبدالعزيز آل سعود على منحته الكريمة لإنشاء هذا المركز على نفقته الخاصة بكلفة تجاوزت ٢٠ مليون ريال. وقال لوكالة الأنباء السعودية: «إن هذا العمل الإنساني من نائب خادم الحرمين الشريفين ليس بمستغرب من صاحب الأيادي البيضاء والمواقف الإنسانية العظيمة، الذي لا يألو جهداً في كل ما من شأنه خدمة الوطن والمواطن.»

٦ آلاف ريال رشوة تطلق مخالفاً وتسجن موظفاً

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين٢١ محرم ١٤٣٢ هـ - ٢٧ ديسمبر ٢٠١٠م العدد ٣٤٨٦
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/٢٠١٠١٢٢٧/Con٢٠١٠١٢٢٧٣٩١٠٧٢.htm

عبد الله الداني ــ جدة

قضت المحكمة الإدارية في منطقة عسير بسجن موظف حكومي في منطقة جازان خمسة أشهر تعزيرا، عقوبة لاستخدامه نفوذا مزعوما لإطلاق سراح مخالف لأنظمة الإقامة من السجن، بينما برأت المحكمة المتهم الثاني في القضية ــ عامل ورشة ــ لعدم ثبوت دليل واضح ضده.

وبحسب صك الحكم فإن المتهم الأول قبض ستة آلاف ريال رشوة من المتهم الثاني بعد الاتفاق مع وسيط «متعاون» لإطلاق سراح مخالف من إدارة الوافدين في جوازات منطقة عسير.

وساق فرع هيئة الرقابة والتحقيق أدلة الاتهام ضد المتهمين، إذ اعترفا في الواقعة المصادق عليها شرعا لدى المباحث الإدارية، إضافة إلى أن المتهم الأول اعترف في التحقيق أنه سعى لإطلاق سراح الثاني بمقابل مادي. وفي تفاصيل القصة أشار الأول إلى تلقيه اتصالا من الثاني يطلب فيه إيصال الستة آلاف ريال لكفيله، زاعما أن هناك علاقة تربط المتهم الأول بكفيل الثاني، والذي نفى أن المبلغ كان من قبيل الرشوة. وبمواجهة المتهم الأول، باعترافه المصدق شرعا ذكر بأنه أجبر على الاعتراف تحت وطأة الضغط والإكراه. وبسؤال الثاني عما نسب إليه في قرار الاتهام أجاب بالإنكار، وذكر أنه لم يستلم مبلغ الرشوة وإنما طلب من المتهم الأول أن يدفع المبلغ لكفيله، ما استدعى تدخل الهيئة لمواجهة المتهمين باعترافاتهما السابقة والمصدقة شرعا. وبعد الاطلاع على كافة أوراق القضية وسماع الدعوى والإجابة عنها والتي أنكر المدعى عليه الأول ما نسب إليه في قرار الاتهام، إلا أن الدائرة وباطلاعها على أدلة الاتهام وما ورد في اعترافاته المصدقة شرعا والمتضمن أخذه للمبلغ على سبيل الخداع والتضليل مدعيا الصلاحية والنفوذ لإخراج المتهم الثاني، إضافة إلى ماورد في محضر القبض المتضمن التحرز عليه بعد استلام مبلغ الرشوة المضبوط وحيث إن ذلك يعد مخالفة شرعية ومعاقبا عليها نظاما كما ورد في نظام مكافحة الرشوة الصادر بمرسوم ملكي، انتهت الدائرة إلى إدانته بمانسب إليه ومعاقبته وفقا لأحكام المادة العاشرة من نظام مكافحة الرشوة.

وقررت الدائرة الجزائية إدانة المدعى عليه الأول بما نسب إليه وسجنه تعزيرا مدة خمسة أشهر تحتسب من تاريخ إيقافه على ذمة القضية، في حين قررت عدم إدانة المدعى عليه الثاني بما نسب إليه وتبرأته مما نسب إليه.

الوقوف ست ساعات عقوبة تأخير سداد الرسوم الدراسية

المصدر: جريدة الوطن الاثنين٢١ محرم ١٤٣٢ هـ - ٢٧ ديسمبر ٢٠١٠م
http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=٣٤٨٠٨&CategoryID=٥

جدة: حسن السلمي ٢٠١٠-١٢-٢٧ ٢:١٠ AM

منعت مدرسة أهلية للبنات بجدة - تحتفظ "الوطن" باسمها- بعض طالباتها من الدراسة، وأوقفتهن في غرف مستقلة عن طالبات المدرسة بصفة يومية في انتظار سداد رسوم الدراسة من قبل أولياء أمورهن، مما تسبب في التأثير على نفسيات الطالبات، ورفض بعضهن الذهاب للمدرسة هروبا من وصف بعض زميلاتهن لهن بـ "الفقيرات."

وتذمر أولياء أمور – حصلت" الوطن" على نسخة من خطابات شكاواهم التي قدموها لإدارة التعليم - من الإجراءات التي بدأت تتخذها إدارة المدرسة بحق بناتهم، مؤكدين أنهم طلبوا من المدرسة فرصة مؤقتة حددوها بآخر الشهر الجاري لسداد الرسوم. وأكدوا أن المدرسة تقوم يوميا بإيقاف الطالبات على أرجلهن، وأمام زميلاتهن حتى نهاية اليوم الدراسي (حوالي ٦ ساعات)، وذلك لإجبار أولياء الأمور على دفع الرسوم، منتقدين هذه الطريقة التي تؤثر على نفسيات الطالبات، وأن بعض زميلاتهن أصبحن يطلقن عليهن لقب "الفقيرات"، بسبب معاقبتهن بالتوقيف حتى نهاية اليوم الدراسي.

وكشف أولياء الأمور أنهم تقدموا بشكاوى لإدارة التربية والتعليم لتخليص طالباتهم من هذه الإجراءات التعسفية. من جانبها، أجرت "الوطن" اتصالا بمكتب مالكة المدارس موضي يوسف، فأفادت مديرة مكتبها، وتدعى "نهى" – من جنسية عربية – بأن المالكة غير متواجدة، وأن الإجراء الذي تم اتخاذه ضد الطالبات، جاء بسبب إصرار أولياء أمورهن على عدم دفع الرسوم المستحقة.

ونفت أن تكون المدرسة قد عاقبت الطالبات بالوقوف في الساحة أمام زميلاتهن، وأن الإجراء الذي قامت به المدرسة، هو إخراج الطالبات المتأخرات عن السداد من فصولهن، وعزلهن في غرفة مديرة المدرسة حتى انتهاء اليوم الدراسي بصفة يومية، وذلك لمنعهن من الدراسة حتى سداد الرسوم.

وأكدت أن المدرسة تعاني من إصرار بعض أولياء الأمور على عدم دفع الرسوم، مطالبة من لا يستطيع الدفع، بنقل ابنته إلى مدرسة حكومية. وأضافت أن المدرسة تحملت رفض بعض أولياء الأمور دفع الرسوم لمدة تجاوزت ٤ سنوات متتالية، وأن الضغط على الطالبة إجراء سريع يمكن من خلاله إجبار ولي الأمر على دفع الرسوم دون التوجه للجهات الحقوقية. وقالت مديرة مكتب المالكة حرفيا "مش هُمّا سعوديين، ما يدفعوش ليه."

إلى ذلك، شددت مديرة إدارة التعليم الأهلي بجدة آمال رضوان على أن أي إجراء يتخذ ضد الطالبة داخل المدرسة بشأن تأخر سداد الرسوم هو أمر مرفوض تماما، وأنه لا يحق للمدرسة منع الطالبات من الدراسة، أو استيقافهن، وأن النظام يمنع مثل هذه الإجراءات. وكشفت عن أن إدارتها تلقت شكوى أولياء أمور الطالبات بنفس المدرسة، وأنها في طور معالجة هذا الأمر، وأن ما ذكرته مديرة مكتب المالكة من إجراءات، لا يحق للمدرسة اتخاذه ضد الطالبات، وأنها ستكلف فريقا للتحقيق في هذه الإفادة.

دراسة: السعودية بين أعلى ١٠ دول في العالم إصابة بالسكري

المصدر: جريدة الحياة الاثنين٢١ محرم ١٤٣٢ هـ - ٢٧ ديسمبر ٢٠١٠م
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/217057

الطائف - محمد الغامدي

كشفت دراسات علمية حديثة وجود السعودية في صف الدول الـ ١٠ الأولى الأعلى معدلاً في العالم من حيث الإصابة بمرض السكر إلى جانب خمس دول عربية أخرى .

وأكدت الأميرة عادلة بنت عبدالله بن عبدالعزيز في انطلاق فعاليات المؤتمر الذي تنظمه الشؤون الصحية في الطائف بمناسبة اليوم العالمي للسكري بعنوان «داء السكري تثقيف ووقاية» أمس (الأحد)، أن الدراسات أثبتت تزايد الإصابة بمرض السكري في الكثير من الدول، وحلت ست دول عربية منها السعودية بين أعلى ١٠ معدلات في العالم، مبينة أن٨٠ في المئة من المصابين بمرض السكري من النوع الثاني يعانون من السمنة.

وأوضح منسق المؤتمر الدكتور حميد السواط أن المؤتمر يشارك فيه على مدار يومين حوالى ٥٠٠ اختصاص واختصاصية من مختلف مناطق المملكة، يناقشون الكثير من المحاور أبرزها النوع الأول من داء السكري، والسمنة وخطرها على المجتمع، وهشاشة العظام، والتغذية، وغيرها من المحاور، لافتاً إلى أن الشؤون الصحية تبذل جهوداً كبيرة في سبيل الوقاية من مرض السكري.

بدوره، أشار مدير مستشفى الأطفال في الطائف الدكتور فهد الغامدي إلى أن الاحتفال بمثل هذا اليوم يأتي من أجل الارتقاء بمفهوم العناية بالمصابين بمرض السكري، مؤكداً أن لدى المستشفى نحو ٤٢٥ طفلاً من المسجلين ضمن المصابين بمرض السكري تتم متابعتهم من الاختصاصيين في مختلف المجالات الطبية.

من جهته، استعرض مدير الشؤون الصحية في الطائف الدكتور عبدالرحمن بن عبدالله كركمان في المؤتمر جهود مديريته في سبيل التوعية الصحية بمرض السكري، كاشفاً تنفيذ ما يقرب من ١٥٠٠ محاضرة وندوة خلال العام الماضي في الجامعات والمدارس والأسواق والأماكن العامة من أجل توعية الناس.

يذكر أن عدد المصابين بمرض السكري المسجلين في المراكز الصحية في الطائف بلغ ٢٣٥٦٦ شخصاً يخضعون للبرنامج العلاجي في المراكز الصحية من خلال الوحدات المتخصصة، وتتم إحالة الحالات التي بحاجة إلى تدخل أعلى إلى المستشفيات المتخصصة.

وأظهرت الإحصاءات أن مرض السكري كان له مضاعفات على الكثير من الحالات خلال العام الماضي، إذ أدى إلى ٢٣ حال سكتة دماغية، و٤٦ حالة لاعتلال الشبكية، و٥٢ حال فشل للقلب، و١٠١ حال احتشاء في عضلة القلب، و٢٩حال فشل كلوي، و٥٩٨ حال التهاب في الأعصاب.

كما سجلت المراكز الصحية ٣١٤٦ حال إصابة جديدة لمرض السكري، وأظهرت التقارير الطبية أن ٧٣١٣ لديهم تحكم ممتاز في نسبة السكري من خلال الحمية والاستماع لنصائح الأطباء واستخدام العلاج بنسبة ٣١ في المئة، و١٠٣٧٩ لديهم تحكم معقول في هذا الإطار بنسبة ٤٤ في المئة، و٥٨٩٧ لديهم التحكم سيئ ونسبتهم من الإجمالي حوالى ٢٥ في المئة.

عضو في المجمع الفقهي يطالب بـ إجهاض التوأم السيامي

المصدر: جريدة الحياة الاثنين٢١ محرم ١٤٣٢ هـ - ٢٧ ديسمبر ٢٠١٠م
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/217060

مكة المكرمة - عبدالله الزبيدي

طالب عضو المجمع الفقهي الإسلامي الدكتور ناصر الميمان بإجهاض الجنين إذا تبين أنه توأم سيامي في بطن أمه، وقال: «أرى في حال تم اكتشاف التصاق التوائم في بطن الأم السماح لها بالإجهاض، لأن في ولادة التوأم السيامي خسائر معنوية ونفسية ومالية على التوأم وعلى ذويه.»

وعلى رغم تخصيص مجلس المجمع الفقهي الإسلامي يوم أمس بأكمله لمناقشة موضوع التوائم المتلاصقة، ما لم يتوافر لبقية المواضيع التي تناقش ضمن جلستين يومياً في دورة المجلس الـ٢٠ المنعقدة حالياً في جدة، إلا أن الجلسة لم تصدر توصياتها، وتم عرض البحوث والمداخلات على لجنة صياغة التوصيات التي ستتخذ قرارها حول الأحكام والتوصيات لاحقاً.

وناقش أعضاء المجلس في جلستهم الثانية أمس (الأحد) بحثاً طبياً أعده وزير الصحة السعودي الدكتور عبدالله الربيعة استعرضه نيابة عنه عضو الفريق الطبي المساعد للربيعة في عمليات فصل التوائم الدكتور محمد الزمخشري.

وشهدت جلسة التوائم المتلاصقة ثورةً في جلسات المجمع الفقهي إذ استعرض بحث طبي عرضت فيه صور تلفزيونية، وشارك عدد من الفقهاء الباحثين بعرض صور متنوعة لأنواع التوائم والتفريق بينهما.

وأكد الربيعة ريادة السعودية وتفوقها على دول العالم في علميات فصل التوائم السيامية، إضافة إلى امتلاكها أكبر خبرة عالمية، إذ يستطيع الأطباء السعوديون تشخيص الحالات وتحديد أنواعها أثناء فترة الحمل.

وأبرز الدكتور الربيعة في بحثه أن فصل التوائم المتلاصقة بدأ في المملكة قبل ٣٠ عاماً، إذ تم التعامل مع ٦٢ حالة من ١٦ دولة، تم فصل ٢٨ منها بنجاح، بينما قرر الفريق الطبي عدم فصل ٣٤ حالة لأسباب طبية من أهمها اشتراك التوأمين في مخ واحد أو قلب واحد، مبيناً أن جميع الحالات التي تم فصلها كان فيها لكل من التوأمين المتلاصقين قلب ومخ خاص به.

وخلال استعراضه للبحث، عرض الدكتور الزمخشري صوراً تلفزيونية تفحصها أعضاء المجمع الفقهي، تتضمن حالات مختلفة لأوضاع التوائم المتلاصقة.

وقدم البحث شرحاً عن نشوء التوائم السيامية، إذ تنشأ من بويضة ومشيمة واحدة، وتعد متشابهة ومتطابقة لم يكتمل انفصالها، وتولد متصلة في منطقة أو أكثر من الجسد، وهي متطابقة الجنس والصفات الوراثية.

وأثار البحث الطبي عدداً من التساؤلات، تاركاً الإجابة الشرعية للعلماء والفقهاء في المجمع الذين ناقشوها في بحوثهم، ومن أهمها هل التوأم السيامي شخص أم اثنان؟، وحكم التضحية بتوأم ليعيش الآخر، وحكم الإرث للتوائم، وحكم الإقرار بالعملية الجراحية، وحكم الزواج، والقصاص، وأحكام الأعضاء التناسلية المشتركة، وحكم الإجهاض للتوائم السيامية.

وناقش أعضاء المجمع ما ورد في بحث الدكتور الربيعة من خلال محورين، هما «أحكام فصل التوأم المتلاصق»، و«إرث التوأم المتلاصق ونكاحه وجنايته»، واستعرض الدكتور عبدالفتاح محمود إدريس بحثاً بعنوان «فصل التوأم المتلاصق وموقف الفقهاء منه»، وقدم الدكتور أحمد بن عبدالعزيز الحداد بحثاً بعنوان «التوأم المتلاصق السيامي وحكم فصله»، وفي محور إرث التوأم المتلاصق ونكاحه وجنايته، تناول الفقهاء خمسة بحوث عن التوأم السيامي المتلاصق، ونوازله والأحكام المتعلقة بفصلها وميراثها وزواجها، وأحكام التوأم المتلاصق في الفقه الإسلامي، والأحكام الفقهية المتعلقة بالتوائم المتلاصقة، واشترك في محور التوأم المتلاصق «نكاحه وجنايته وإرثه»، كل من الدكتور سعد الشثري، والدكتور ناصر الميمان، والدكتور فيصل بالعمش، والدكتور عبدالناصر أبو البصل، والشيخ محمد برهان الدين السنبهلي.

وأوضح الدكتور سعد الشثري في بحثه أنه يستدل بمعرفة التوأم المتلاصق كونه شخصاً أو شخصين باعتبار اختلاف الحس، «إذ إن الحكم على التوأم المتلاصق بالوحدة أو التعدد المبني على النظر في تعدد روحه، وتعدد الروح أمر خفي لخفاء الروح، لكن يستدل على الروح بالإحساس فتعرف أن الشخص به روح إذا كان لديه إحساس ومن هنا فإننا نستدل على تعدد الروح باختلاف الإحساس.»

وأكد الباحثون أن الغرض من بحث هذه المسائل هو تنمية الملكة الفقهية، وليس الوصول إلى الحكم فقط، ولتفتيق الأذهان للبحث والتفكير، ونص الباحثون على حرص فقهاء المسلمين وعلمائهم على مر العصور على فقه النوازل، ومحاولتهم الجادة للحكم فيها، بل وفي صور لم تحدث في عصرهم لكنهم استبقوها فتصوروها وأفتوا فيها، وسعة الشريعة الإسلامية وسماحة الدين، إذ يسر كثيراً من العبادات والتكاليف الشرعية على من تشق عليه.

محاكمة مواطن أرسل لصديقه رسائل لإفساد حياته الزوجية

المصدر: جريدة الحياة الاثنين٢١ محرم ١٤٣٢ هـ - ٢٧ ديسمبر ٢٠١٠م
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/217141

القطيف – شادن الحايك

تنظر المحكمة الكبرى في القطيف، الأسبوع الجاري، قضية رفعها مواطن، على آخر، إثر تلقيه رسائل نصية عبر الموبايل، وأخرى عبر البريد الإلكتروني، تشكك في سلوكيات زوجة المُدعي. وأدرجت المحكمة القضية ضمن «إفساد حياة زوجين». وعلمت «الحياة»، من مصدر مُطلع على حيثيات القضية، ان الغرض من إرسال الرسائل «الحسد والبغض من جانب الجاني، الذي تم تحديد هويته، بعد تتبع الرقم المرسل منه، إذ اتضح بأنه صديق مُقرب للزوج، وكان يسعى منذ فترة طويلة، لإفساد زواجه. إلا أن تكراره المحاولة، وعدم توقفه جعل الزوجين يلجآن إلى الجهات المختصة.« إلى ذلك، كشف القاضي في المحكمة القطيف الشيخ مطرف البشر، أن معدل الجرائم ونوعيتها في محافظة القطيف، «لا يختلف عن غيره في المناطق والمحافظات الأخرى، وأجزم بذلك من خلال خبرتي القضائية بعد عملي في أربع محاكم أخرى»، نافياً صحة ما يشاع عن ارتفاع معدل الجريمة.

وأشار البشر، في تصريح إلى «الحياة»، إلى قضايا «غريبة» ترد إلى المحكمة، منها» قضايا يرفعها أبناء ضد آبائهم، وعند تتبع القضية؛ نرى أن الأبناء يريدون التصرف كيفما يشاؤون، حتى بالخروج عن المألوف.

وفي المقابل، هناك أبناء يرفعون دعاوى ويكسبونها، مثل التعدي على النفس، أو المال، وإن لم يُحكم على الأب، إذ يتم اخذ تعهد عليه بعدم التعدي. ونحاول حل هذه القضايا ودياً، بين الطرفين، لأنها مسألة عائلية، وإن كان هناك تمسك في الرأي، وارتأينا الأحقية وثبوت الضرر، وجب علينا رد الحقوق، بحسب ما يثبت من خلال المحكمة، حتى وإن كان المعتدي الأب نفسه، فالأبناء ليسوا دُمى في أيدي الآباء، ليلعبوا فيهم كيفما شاؤوا». أما عن قضايا العنف الأسري، فقال: «لم تصل هذه النوعية من القضايا إلى مرحلة الظاهرة. وهي تتراوح بين قضية إلى قضيتين كل ثلاثة أشهر، مثل التعدي على الزوجة والأبناء بالضرب، أو محاولة القتل. وأكثر من ٩٠ في المئة من هذه القضايا يكون فيها الزوج غير سوي، فإما ان يكون معاقراً للخمر، أو يتعاطى المخدرات. وقلما نجد قضية مماثلة يكون الأب فيها سوياً .«

ونصح الزوجة «في حال تعرضها إلى الضرر المباشر من الزوج، بأن تشتكيه، ليتم تفادي ما لا تُحمد عقباه مستقبلاً، وكي تحافظ على أبنائها وبيتها، لأن العنف الممارس من جانب الأب في منزله، ينعكس على أبنائه، إذ سيطبقون السلوك ذاته فيما بعد». مشيراً إلى وجود قضايا «بسيطة»، فهناك «أشخاص يقدمون دعوى ضد آخرين، يطلبون منهم سداد مئة ريال، أو ٥٠٠ ريال. إلا أن هذه النوعية من القضايا ترتكز على صراعات قديمة.«

المشرف على كرسي الأمير مقرن لـ عكاظ:
جهات مجهولة وراء إرسال ٥٤٠ مليون فيروس كمبيوتر للمملكة

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين٢١ محرم ١٤٣٢ هـ - ٢٧ ديسمبر ٢٠١٠م العدد ٣٤٨٦
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/٢٠١٠١٢٢٧/Con٢٠١٠١٢٢٧٣٩٠٩١٠.htm

فهد الذيابي - الرياض

أبلغ «عكاظ» المشرف العام على كرسي الأمير مقرن بن عبد العزيز لأمن المعلومات الدكتور فهد بن تركي بن محيا بتعرض ٥٤٠ مليون حاسب في المملكة خلال الربع الثاني من عام ٢٠١٠م لهجمات إلكترونية عن طريق جهات مجهولة.

وأوضح بن محيا في حديث إلى الصحيفة على هامش الورشة الرابعة لتقنية أمن المعلومات التي نظمها كرسي الأمير مقرن في جامعة الملك سعود أمس، أن الحاجة باتت ماسة لإنشاء هيئة وطنية لأمن المعلومات على غرار هيئة الاتصالات يكون هدفها الرئيس وضع الخطط والاستراتيجيات اللازمة في هذا المجال الحيوي المهم، داعيا في الوقت ذاته لتدريس مادة أمن المعلومات بخلاف الحاسب الآلي في الصفوف الثانوية.

وأفاد المشرف العام على الكرسي أن المملكة احتلت المرتبة الثامنة عالميا من حيث عدد الحواسيب المصابة بالهجمات الإلكترونية، فيما تصدرت الصين، روسيا، الهند، أمريكا، وفيتنام قائمة الدول التي تعرضت لهذه الهجمات.

وأكد بن محيا أن نحو ٣٠ دولة تسعى لتطوير قدراتها للتصدي لهذه الهجمات الإلكترونية، مشيرا إلى أن المملكة تدرك أهمية تقنية المعلومات وضرورة حمايتها والحفاظ على أمنها والدليل اعتماد ١٠ مليارات دولار لمشاريع تقنية المعلومات وصيانتها.

ونوه المشرف العام على الكرسي بالجهود التي بذلها الأمير مقرن بن عبد العزيز في هذا المجال حينما طرح رؤية متميزة لأهمية تقنيات المعلومات في الأمن الوطني ذات ثلاثة أبعاد رئيسة تتعلق بالمجتمع، الاقتصاد، والسياسة، متنبها لوجود امتداد دولي لهذه الأبعاد.

بعد فصلهم من مستشفيات حائل الحكومية .. العمل:

تكليف مفتشين لفحص عقود ٩٦ موظفة وموظفاً

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين٢١ محرم ١٤٣٢ هـ - ٢٧ ديسمبر ٢٠١٠م العدد ٣٤٨٦
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/٢٠١٠١٢٢٧/Con٢٠١٠١٢٢٧٣٩٠٩١٨.htm

متعب العواد ـ حائل

أبلغ «عكاظ» مصدر في وزارة العمل بتكليف مفتشين متخصصين لفحص عقود ٩٦ موظفة وموظفا مع الشركة السابقة التي انتهى عقدها التشغيلي والشركة الجديدة بعد فصلهم من المستشفيات الحكومية في حائل، تمهيدا لإيجاد حلول عاجلة لمعالجة وضعهم الوظيفي، إلى جانب الوقوف على آلية الفصل والإجراءات القانونية المتبعة فيه.

بدوره، أكد لـ «عكاظ» مصدر مسؤول في وزارة الصحة أن قرارات الفصل سببها إلغاء جميع الوظائف التي ليس لها علاقة بعقود الصيانة والنظافة والصيانة الطبية.

وقال المصدر: «قبل عامين شكلت لجنة بقرار مستشار الإدارة العامة مدير عام الشؤون الإدارية والمالية برقم ٢٩/٦/٦٠٥٢ لبحث موضوع المنافسات المتعثرة وسرعة معالجتها على ضوء الوفورات المتحققة، وباشرت اللجنة أعمالها وتبين لها بعد الاطلاع على بيانات بعض المنافسات المبالغة في تقدير الاحتياجات واشتمالها على بنود ليس لها علاقة بعقود الصيانة والنظافة والصيانة الطبية ومنها هذه الوظائف».

وزاد المصدر ذاته: «أصبحت هذه الوظائف محل ملاحظة وزارة المالية عند طلب الموافقة على تعزيز التكاليف، لذا تم إلغاء الوظائف المدرجة من ضمن بنود نطاق عقود أعمال الصيانة والنظافة والصيانة الطبية».

وجاءت هذه التصريحات تزامنا مع فصل ٣٤ من مستشفى حائل العام أمس الأول، والذين يعملون في وظائف منسق قسم المواصلات، كاتب تموين، مسؤول مراقب وثائق التموين، مسؤول مستودع، مسؤول مراقبة مخزون، مأمور مستودع، رئيس قسم ترجمة، ومترجم.

وتشمل الوظائف أيضا، كاتب، ناسخ، ناسخ تقارير طبية، سكرتير، سكرتير طبي، مأمور سنترال، فني غازات طبية، عاملة صحية، أمين مكتبة، مسؤول حركة، سائق، مدير مركز حاسب آلي، إداري قواعد بيانات، أخصائي نظم معلومات، محلل، مبرمج تطبيقات، مشغل حاسب آلي، مبرمج كمبيوتر، ساعي بريد، مدخل بيانات، مراسل، مدير إدارة مواد، مشتري معدات، مأمور مشتريات، وموظف استعلامات.

بدورهم، أجمع عدد من الموظفات والموظفين أن فصلهم جاء بشكل تعسفي ولا يخضع لأنظمة واضحة وصريحة عندما تسلمنا قرار الفصل، يقول فؤاد محمد الصالح: «ثماني سنوات من العمل والجهد والإخلاص داخل المستشفى لدرجة أننا تلقينا وعودا بالترسيم والبقاء على وظائف المراتب التابعة للشؤون الصحية وبنيت طموحي وآمالي وتزوجت بعد السنة الثالثة من العمل ولي حاليا طفلان وبيت مستأجر».

وزاد الصالح: «لكن المفاجأة جاءت عندما ألغيت العقود في فترة زمنية قصيرة وخلال دقائق فقط دون سابق إنذار يشعرنا أننا في طريق إلغاء العقود حتى يتسنى لنا البحث عن بديل».

ويوافق فهد الجديعي سابقه بالقول: «عجبا لهذا العبث والقرارات التي تخرج دون حماية لنا من عقود التشغيل والصيانة في المستشفيات، فما ذنب البيوت التي ستغلق بهذا القرار الارتجالي».

أما عادل النويصر فقال: «القرار أحبطنا ونحن على أمل نقلنا من التشغيل والصيانة الخاص بمستشفى حائل العام إلى التشغيل الذاتي التابع للمديرية العامة للشؤون الصحية في المنطقة».

التأمين التعاوني.. تجربة عشرة أعوام بدون ثقافة التزام من الطرفين!

المصدر: جريدة الرياض الاثنين٢١ محرم ١٤٣٢ هـ - ٢٧ ديسمبر ٢٠١٠م العدد ١٥٥٢٧
http://www.alriyadh.com/٢٧/١٢/٢٠١٠/article٥٨٩٢١١.html

إشراف – سحر الرملاوي

منذ عام ١٩٩٩ بدأت المملكة في تطبيق نظام التأمين التعاوني؛ ليندرج تحته كل أنواع التأمين المتعارف عليها عالمياً، ولكن بشكل لا يتعارض مع الشريعة الإسلامية، مثل التأمين البحري، وتأمين الحريق، والسيارات، والتأمين التكميلي، والتأمين الشامل، وتأمينات الحوادث العامة، والتأمين الهندسي، والتأمين الصحي ..

وعلى الرغم من مرور أكثر من عشرة أعوام على ترسيم مفهوم التأمين قولاً وفعلاً في المملكة، إلاّ أن المواطن العادي لا يزال يجهل بالضبط ما هو التأمين، وتكاد تنحصر اهتماماته به في بطاقة يمنحها له العمل يحصل بمقتضاها على النذر اليسير من الخدمات الطبية بأجور رمزية، ويعرف أيضاً أنه ملزم بالتأمين على سيارته، وأنه لا بد أن يقدم إقرار التأمين كلما قام بالفحص الدوري لسيارته؛ لكن السواد الأعظم من الذين قاموا بالتأمين إجبارياً لا يستفيدون من تأمينهم على سياراتهم.. بالعكس كلما حاولوا وجدوا الطريق مسدوداً ولا مفر من الاعتماد على النفس ..

في هذا الملف من التحقيق الموحد نحاول أن نقترب من مفهوم التأمين التعاوني ..نقترب من سلبياته ونطرحها بكل شفافية، كما نعطي الفرصة للطرف الآخر ليوضح لنا مميزاته وتسهيلاته، نحاول أن نقيم تجربة عمرها عشرة أعوام لا يزال التأمين فيها هو الضيف الذي استقبله صاحب البيت دون أن يدعوه، ومازال متحيراً في أمره، وتأتيه» الفتاوى» التي تحرم النوع التجاري منه، ويتعامل بنفسه مع لا مبالاته المبالغ فيها أحياناً، ويسمع من جهات الاختصاص كمؤسسة النقد العربي السعودي، ومجلس الضمان الصحي التعاوني أن الأمور تحت السيطرة، والرقابة المشددة لكنه على أرض الواقع لا يزال يتعامل مع أخطاء كثيرة ينبغي تداركها ..

لقد حدد المختصون خمسة معوقات تحول دون تحول التأمين إلى صناعة قوية، ورافد اقتصادي هام، ولا زالت هذه المعوقات الخمسة تراوح مكانها منذ عشرة أعوام أو يزيد، وهي الشرعي والثقافي والفني والتنظيمي والمعوق التشغيلي، وكل معوق منها يحتاج إلى حسم وإجراءات تنظيمية كثيرة بسيطة وغير معقدة يفهمها المواطن المعني الأول بأنظمة التأمين المختلفة في المملكة ..

إعطاء المحكمة المختصة حق مضاعفة وتشديد العقوبة على جرائم التزوير

الشورى يصوّت اليوم على إنشاء إدارة مستقلة لمكافحة التزوير تتبع وزير الداخلية مباشرةً

المصدر: جريدة الرياض الاثنين٢١ محرم ١٤٣٢ هـ - ٢٧ ديسمبر ٢٠١٠م العدد ١٥٥٢٧
http://www.alriyadh.com/٢٧/١٢/٢٠١٠/article٥٨٩١٦٠.html

الرياض - عبد السلام البلوي:

يصوّت مجلس الشورى اليوم الاثنين على إنشاء وحدة إدارية تسمى "الإدارة العامة لمكافحة التزوير " تتبع وزير الداخلية مباشرةً، وتكون مستقلة تتعامل مع قضايا التزوير .

ويأتي ذلك ضمن طلب الموافقة على مشروع النظام الجزائي لجرائم التزوير المقدم من لجنة الشؤون الأمنية ، التي أجرت تعديلات على المشروع بعد أن عرض مواد النظام في وقت سابق على المجلس وخضع للمناقشة ، ومن التعديلات الجديدة للجنة إضافة مادة لمعالجة حالات التكرار والعود ، حيث جعلت للمحكمة المختصة مضاعفة وتشديد العقوبة على الجرائم المنصوص عليها في هذا النظام واختيار العقوبة المناسبة لدرجة الجريمة وخطورتها .

واقتناعا من اللجنة الأمنية برأي بعض الأعضاء في المجلس، أضافت مادة تحدد الجهات المعنية بوضع لائحة النظام التنفيذية، فنصت المادة الحادية والثلاثون على أن تتولى وزارة الداخلية وهيئة الرقابة والتحقيق ووزارة العدل وهيئة التحقيق والادعاء العام، إعداد وإصدار اللائحة التنفيذية للنظام خلال تسعين يوماً من تاريخ العمل به .

من ناحية أخرى ناقش المجلس أمس الأحد التقرير السنوي للصندوق السعودي للتنمية الصناعية عن العام المالي ٣٠١٤٣١ ، واستمع إلى توصيات اللجنة المالية التي طالبت بتغيير نظام الصندوق الأساسي ورفع رأس ماله بمقدار ١٠ مليارات ليصبح الإجمالي ٣٠ مليار ريال سعودي ، إضافة إلى توصية ثانية تدعو إلى إقرار الكادر الوظيفي لموظفي الصندوق المعد طبقاً لقرار مجلس الوزراء الصادر بشأنه عام ١٤٢٢ .

وانتقد أعضاء تركيز قروض الصندوق على مناطق مكة والرياض والشرقية وإهمال المناطق الأقل نمواً حيث لم يتجاوز دعمه لها ١٠% من إجمالي الدعم وهو ما اعتبره أعضاء معارضا للتنمية المتوازنة بين المناطق التي أرادها ودعا إليها خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز أكثر من مرة.

لوائح القضايا التربوية في ملتقى المشرفين التربويين

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين٢١ محرم ١٤٣٢ هـ - ٢٧ ديسمبر ٢٠١٠م العدد ٣٤٨٦
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/٢٠١٠١٢٢٧/Con٢٠١٠١٢٢٧٣٩٠٩٣١.htm

سعيد الباحص - الدمام

يحدد ١٨ مشرفا تربويا للقضايا التربوية في إدارات التربية والتعليم في الملتقى الثاني لمشرفي القضايا الذي ينطلق اليوم في المنطقة الشرقية ولمدة ثلاثة أيام، تطلعات ورؤى الميدان التربوي في حزمة القضايا التربوية المعروضة في الملتقى.

ويناقش الحضور، أبرز الاحتياجات والتطلعات المستقبلية واللوائح والتعليمات المنظمة للقضايا التربوية في مختلف صورها ودراسة النظم الحاسوبية وكيفية استغلالها في خدمة القضايا التربوية والتركيز على التصور المبدئي للنظام الحاسوبي لقضايا شاغلي الوظائف التعليمية.

وسيفرد الملتقى جانبا من المناقشة العملية لبرامج التدريب المقدمة لمديري المدارس والقيادات التربوية في إدارات التربية والتعليم، للتعامل مع القضايا التربوية وتفصيل برامج تدريب المعلمين حديثي التعيين على خطوات الإجراءات النظامية لعملية القضايا التربوية.

وسيناقش أيضا الملتقى بالتفصيل العملي نصوص الدليل الإجرائي لقضايا شاغلي الوظائف التعليمية الذي اعتمد من الوزارة أخيرا لمواجهة قضايا الميدان.

ويأتي هذا الملتقى بعد عملية التطبيق الأولى لبرنامج «الدليل الإجرائي لقضايا شاغلي الوظائف التعليمية»، الذي خضع للتطبيق المبدئي ٥٠ مدرسة من كل منطقة تعليمية من إدارات التربية والتعليم، وفق بنود ومعايير محددة ومعينة، تمثلت في تكليف المشرفين المنسقين لدى المدارس الموزعة في القطاعات التعليمية بالإشراف المباشر لعملية تعبئة القوائم التجريبية لخطة الدليل.

مدير صحة نجران يمتنع عن التعليق

مواطن يتهم مستشفى ولادة بالتسبب في وفاة طفله

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين٢١ محرم ١٤٣٢ هـ - ٢٧ ديسمبر ٢٠١٠م العدد ٣٤٨٦
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/٢٠١٠١٢٢٧/Con٢٠١٠١٢٢٧٣٩٠٩٣٢.htm

قايد آل جعرة ـ نجران

توفي طفل في عامه الأول أمس في العناية الفائقة في مستشفى الولادة والأطفال في منطقة نجران، متأثرا بجلطة دموية نتيجة حقنة وضعت في رأسه من قبل أطباء مستشفى الولادة والأطفال في المنطقة، إثر معاناته من ارتفاع في درجة الحرارة ـ بحسب والده ـــ.

وأبلغ «عكاظ» والد الطفل مبارك سعيد آل فطيح أمس، أن المدير الطبي في المستشفى أبلغه عبر اتصال هاتفي وفاة ابنه «عوض» وطلب منه الحضور لاستلام جثمانه.

«عكاظ» حاولت الاتصال بمدير العلاقات العامة والإعلام والتوعية الصحية في صحة نجران صالح بن علي آل ذيبة، ومدير عام الشؤون الصحية في منطقة نجران الدكتور يحيى بن محمد آل شويل للحصول على تعليق حول حيثيات القضية لكن دون جدوى.

وبين المواطن آل فطيح، ويعمل رجل أمن في حرس الحدود في نجران، أن ابنه عوض البالغ من العمر ١٢ شهرا تعرض الخميس ١٤٣٢/١/١٠هـ لارتفاع في درجة الحرارة وتم نقله إلى طوارئ مستشفى الأطفال في المنطقة وبينت التحاليل أنه يعاني من ارتفاع في درجة الحرارة، حيث صرف له العلاج المسكن للحرارة وعاد به إلى المنزل، إلا أنه عاد بالطفل في عصر نفس اليوم إلى طوارئ مستشفى الأطفال حيث اتضح أن الحرارة في ارتفاع، وقرر الأطباء إدخاله إلى قسم العناية الفائقة في المستشفى.

وأضاف: في الثانية من صباح الجمعة وهو اليوم الثاني من دخوله إلى المستشفى تلقيت اتصالا من المدير المناوب في المستشفى يطالب حضوري للتوقيع على الموافقة بإجراء عملية موضعية في يده اليمنى أو إحدى رجليه لهدف تركيب إبرة المغذي وأفهمني الأطباء بأن الوضع طبيعي حيث قمت بالموافقة فورا، إلا أنني وجدت بعدها الطفل في غيبوبة بعد خضوعه لعدة عمليات جراحية في القدمين وفي الفخذين مع أنبوب الحقنة في رأسه، ما تسبب له في جلط دموية في الجهة اليمنى ودخل في غيبوبة، فضلا عن تورم في كافة أطرافه.

واتهم آل فطيح أطباء مستشفى الولادة والأطفال بالتسبب في وفاته، خصوصا أنه كان يتمتع بصحة جيدة قبل دخوله المستشفى.

المحكمة تتمسك بالتعويض

الاستئناف تنقض أحكام تعويض مواطنين عن أراضيهم قبل ٣٤ عاماً

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين٢١ محرم ١٤٣٢ هـ - ٢٧ ديسمبر ٢٠١٠م العدد ٣٤٨٦
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/٢٠١٠١٢٢٧/Con٢٠١٠١٢٢٧٣٩٠٩٣٧.htm

عدنان الشبراوي ـ جدة

نقضت محكمة الاستئناف الإداري في الرياض نحو ٥٠ حكما صدرت من عدد من الدوائر الإدارية في ديوان المظالم، قضت بإلزام هيئة الطيران المدني تعويض مواطنين عن أراضيهم التي نزعت قبل ٣٤ عاما لمطار الملك عبد العزيز في جدة.

ودونت محكمة الاستئناف الإدارية الأحكام بعدد من الملاحظات، منها مسؤولية أمانة محافظة جدة عنها وليس الهيئة العامة للطيران المدني التي تم النزع لمصلحتها.

وعلمت «عكاظ» أن المحكمة الإدارية تسلمت نقض الأحكام، وتمسكت بأحكامها السابقة وأجابت عن ملاحظات محكمة الاستئناف الإدارية وأعادت الأحكام مرة أخرى إلى محكمة الاستئناف الإدارية في الرياض بعد أن اعترضت عليها الهيئة العامة للطيران المدني.

ووفق النظام القضائي في ديوان المظالم فإن محكمة الاستئناف الإدارية يتوجب عليها بعد استلام الأحكام من جديد إما تأييدها لتكتسب القطعية أو التصدي لها والحكم فيها من قبلها بعد الاستماع لأطراف القضية. وكانت المحكمة الإدارية في ديوان المظالم في جدة قد أصدرت خلال العامين الماضيين مجموعة من الأحكام في قضايا تعويض مواطنين عن أراضيهم التي نزعت لصالح مطار الملك عبد العزيز الدولي في جدة قبل أكثر من ٣٤ عاما، وقضت جميع تلك الأحكام بإلزام هيئة الطيران المدني بتطبيق إجراءات النزع المنصوص عليها في نظام نزع ملكية العقارات للمنفعة العامة ووضع اليد المؤقت على العقار وهو ما يلزمها بتعويض المتضررين نقدا من نزع عقاراتهم وفق تقديرات تحددها لجنة بالسعر الحالي للعقار وليس بأراض بديلة من قبل أمانة محافظة جدة لأنه أمر يتوقف على موافقة مالك الأرض. ووفق الدعاوى يطالب مواطنون بتعويضهم عن أراضيهم التي نزعت لصالح مشروع مطار الملك عبد العزيز الدولي في جدة، إذ يطالب المدعون بإلزام المدعى عليها «هيئة الطيران المدني» بتطبيق إجراءات النزع المنصوص عليها في نظام نزع ملكية العقارات للمنفعة العامة ووضع اليد المؤقت على العقار الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/١٥) وتاريخ ١٤٢٤/٣/١١هـ، وهو ما يلزمها بتعويض المتضررين من نزع عقاراتهم.

وسجلت المحكمة الإدارية في جدة الشهر الجاري دعاوى جديدة ضد هيئة الطيران المدني يطالب فيها مواطنون بتعويض عن أراضيهم المملوكة بصكوك شرعية والتي نزعتها الهيئة لصالح مشروع مطار الملك عبد العزيز الدولي في جدة دون تعويضهم ولم يتم تطبيق نظام نزع ملكية العقارات للمنفعة العامة، وأحيلت الدعاوى إلى الدوائر الإدارية في ديوان المظالم.

وأوضح مواطنون ممن يتابعون دعاواهم أن الصكوك التي يملكونها للعقارات المنزوعة استخرجت قبل الصك التي تحمله هيئة الطيران المدني بسنوات طويلة.

وكانت أمانة جدة قد عوضت أصحاب الأراضي المنزوعة لصالح المطار في وقت سابق بمنح بديلة، لكنهم رفضوا التعويض لبعد الأراضي التي عوضوا بها عن موقع أراضيهم المنزوعة وللفروق السعرية بين أملاكهم وما عوضوا به، واحتج المدعون بالأمر السامي الذي ينص على تعويض المواطنين بأراض بديلة متوقف على موافقة ذوي الشأن.

وتتسمك هيئة الطيران المدني برفض الدعوى وتدفع بردها أن الجهة التي نزعت العقار هي الأمانة، وهي الجهة التي على المدعين ملاحقتها فضائيا.

ثانوية بنجران عالجت المنكر بـ منكر

المصدر: جريدة الوطن الاثنين٢١ محرم ١٤٣٢ هـ - ٢٧ ديسمبر ٢٠١٠م
http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=٣٢٧٠٣&CategoryID=٥

نجران :عزيزة اليامي ٢٠١٠-١٢-٢٧ ٢:٤٧ AM
سحبت إدارة المدرسة الثانوية الخامسة للبنات في نجران البراقع والنقابات من الطالبات بحجة المنع .
واعتبر مدير عام فرع الشؤون الإسلامية والأوقاف بنجران الشيخ الدكتور صالح الدسيماني هذا العمل اجتهادا خاطئا في غير محله فلا يجوز معالجة المنكر بمنكر.

سحبت إدارة مدرسة الثانوية الخامسة للبنات في نجران البراقع والنقابات من الطالبات بحجة المنع، الأمر الذي فاجأ عددا من أولياء الأمور بخروج بناتهم من المدرسة مكشوفات الوجه أو بأغطية خفيفة.
واعتبر مدير عام فرع الشؤون الإسلامية والأوقاف بنجران الشيخ الدكتور صالح بن إبراهيم الدسيماني ما قامت به معلمات ومديرة المدرسة منكرا ولا يجوز ذلك فهناك طرق أخرى للتأديب.
وقال الدسيماني "هذا العمل اجتهاد خاطئ في غير محله ومن قام بذلك بدون استئذان من إدارة التربية والتعليم للبنات يجب أن يتم تأديبه، وكان على منسوبات المدرسة الرجوع إلى إدارة التعليم في مثل هذه الأمور حتى إن كان هناك منكر فلا يجوز معالجة المنكر بمنكر."
وأضاف: إذا كانت هناك مخالفات شرعية ويردن تأديبهن فيجب استدعاء الأم أو عدم إدخالهن المدرسة أو أخذ تعهد عليهن ولا ينبغي أن يفعلن مثل هذا لأنه منكر.
من جهته، قال مدير عام إدارة التربية والتعليم بمنطقة نجران سالم بن محمد الدوسري ردا على اتصال "الوطن "أمس، إن أبواب مكتبه هو ومساعديه للشؤون التعليمية والمدرسية مفتوحة لاستقبال أي شكوى من قبل أولياء أمور الطالبات، مستغرباً اللجوء بالشكوى إلى الصحف قبل إدارة التربية والتعليم للبنات.
إلى ذلك قال أحمد اليامي "ولي أمر إحدى الطالبات" رأيت الكثير من الطالبات يخرجن من المدرسة ومنهن ابنتي التي وضعت غطاء خفيفا أظهر ملامح وجهها فنهرتها قبل أن توضح لي أن السبب كان من المدرسة.
وأضاف كان يجب أن تعطى البنات أغطيتهن ومعها خطابات لأولياء أمورهن بدلاً من خروجهن بهذه الطريقة.
وقالت ابنته "بعد العودة للصفوف من الفسحة تفاجأت مع زميلاتي بتناثر أغراضنا بسبب حملة تفتيش استهدفت الحقائب وتم فيها سحب "البراقع والنقاب."
وقالت أخرى، سبق للمدرسة أن حذرتهن من ارتداء البرقع أو النقاب وأن من ترتديه عليها وضع غطاء ثقيل فوقه لتغطية العينين، وفي ذلك اليوم سحبت البراقع والنقابات ووضعت في كيسين على أن تصرف لهن عند الخروج.
وأرجعت نفس الطالبة عدم الامتثال للقرار المتعلق بغطاء الوجه، إلى أن بعض الطالبات يلبسنه بموافقة أولياء أمورهن وكذلك لظروف مادية لدى أخريات تمنعهن من شراء الأغطية المطلوبة.
إحدى الإداريات بالمدرسة - تحتفظ "الوطن" باسمها - أشارت إلى أنه تم أخذ الأغطية كالبراقع والنقاب غير المناسبة لأنها تمنع بالمدارس، وكان هناك تحذير للطالبات في الأيام السابقة بعدم ارتدائها، مع إطلاعهن في الطابور على نموذج لنقاب ساتر يجب عليهن ارتداء مثله.
وأوضحت أنه لم يأت إليها أي من الطالبات لطلب الغطاء سوى واحدة منهن ورفضت إعطاءها لأن لديها غطاء الرأس وكان ثقيلا، أما باقي زميلاتها فلم يطلبن الغطاء.

وذكرت أنها أخذت النقاب والبرقع من الطالبة التي لديها غطاء ثقيل للرأس مع إشعارها أنه يجب أن تحضر ولية أو ولي أمرها لاستلام غطائها من الإدارة، أما من كان لديها غطاء خفيف فتمت إعادة غطائها إليها مع إنذارها.

إطلاق موظف الهيئة و مطعون حائل بكفالة

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء٢٢ محرم ١٤٣٢ هـ - ٢٨ ديسمبر ٢٠١٠م
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/217568

حائل – سالم الثنيان

قرّرت محكمة حائل الجزئية أمس، الإفراج بكفالة عن موظف في هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، طعن مواطناً في حائل قبل نحو شهر، وكذلك أفرجت عن المواطن المطعون بكفالة، وأحالت قضيتهما إلى هيئة التمييز .

وذكر مصدر مطلع في المحكمة لـ«الحياة»، أن الخصمين ومحاميهما حضروا الجلسة أمس، وبعد سماع أقوال المحاميين، قرر رئيس المحكمة القاضي طارق السيف رفع القضية إلى» هيئة التمييز» للنظر فيها، مؤكداً الإفراج عن موظف «الهيئة» والمواطن بكفالة حضورية .

وأضاف أن موعد المحاكمة سيحدد حال انتهاء إجراءات التحقيق لدى هيئة التحقيق والادعاء العام في حائل.

وقال محامي مطعون الهيئة ومرافقه خالد البابطين: «إن قاضي المحكمة الجزئية في حائل طارق السيف حكم على موكلي ومرافقه بـ ٣٠ جلدة، بناء على الدعوى المرفوعة من المدعي العام بشأن مضايقة النساء»، مضيفاً أنه تم رفض الحكم وتمت المطالبة برفعه إلى هيئة التمييز.

من جهته، تحدث المواطن الذي تعرض للطعن لـ«الحياة» أمس: «خرجت وخصمي بكفالة حضورية، بعد أن رفضت التنازل عن القضية»، مؤكداً أن القاضي أحال المعاملة إلى هيئة التمييز للنظر فيها.وكان الشاب المطعون ذكر في إفادته للقاضي، أن زوجته اتصلت به تشتكي من رجل يضايقها في سوق برزان التجارية، وحينما حضر شاهد زوجته تصرخ ورجل يمنعها من الحركة، ما جعله يدخل في نقاش حاد مع موظف «الهيئة»، ويتشاجر معه ليصاب بطعنتين منه.

يذكر أن موظف «هيئة برزان» أحيل من توقيف مركز شرطة عيرف بحي السمراء إلى سجن حائل العام، بعد أن اعترف أمام المحققين، بأنه سدد طعنتين للمواطن بعد أن تشابكا بالأيدي باستخدام ميدالية، تضم مجموعة مفاتيح من بينها مقص للأظافر، بغرض إبعاد الشاب عنه بعدما كاد يخنقه، مشدداً على أنه لم يقصد ضربه بالميدالية، التي أدت إلى إصابته من دون قصد.

السفير السعودي يبحث مع وزير الداخلية الكويتي قضية ماجد

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء٢٢ محرم ١٤٣٢ هـ - ٢٨ ديسمبر ٢٠١٠م
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/217552

الرياض - محمد سعود

بحث السفير السعودي لدى دولة الكويت الدكتور عبدالعزيز الفايز مع وزير الداخلية الكويتي الفريق الركن الشيخ جابر الخالد أمس قضية الحدَث السعودي ماجد الذي اتهم والده ضابطاً كويتياً بالاعتداء عليه أثناء توقيفه قبل شهر من الآن.

وأوضحت مصادر مطّلعة أن وزير الداخلة الكويتي وعد السفير السعودي بتحقيق عادل في القضية، مشيرةً إلى أن مندوباً من السفارة زار صباح أمس (الإثنين) الحدث ماجد في دار الأحداث، للاطمئنان على صحته.

من جانبه، أوضح رئيس قسم شؤون المواطنين السعوديين في سفارة خادم الحرمين الشريفين بدولة الكويت، علي القحطاني لـ«الحياة» أمس، أن السفارة تابعت قضية ماجد منذ وصولها إليها، إذ أوكلت محامين للترافع عنه، بيد أنها تنتظر نتائج الطب الشرعي للحدث، بعدما أحالته النيابة العامة في حولي أول من أمس، لافتاً إلى أن القضية لا تزال منظورة، وسيتم استدعاء أطرافها من الأجهزة الأمنية في الكويت.

بدورها، ذكرت مصادر أمنية كويتية لـ«الحياة»، أن نتائج الطب الشرعي قد تظهر بعد يومين من الآن، لكن نتائجها ستكون في سرية تامة، ومن ثم تتخذ الإجراءات في حق المتهم حال ثبوتها.

إلى ذلك، تذمَّر والد الحدث ماجد من تأخر عرض ابنه على الطب الشرعي، لمضي أكثر من ٢٠ يوماً على تعرض ابنه للاعتداء من ضابط المباحث الكويتي، إذ قال: «قد لا تبدو آثار الضرب على ابني واضحة، لمضي أيام كثيرة على الحادثة»، مؤكداً أنه طلب من دار الأحداث توثيق الجروح الموجودة على جسد ابنه عند إحالته لها.

وكانت وزارة الداخلية الكويتية فتحت تحقيقاً في قضية اتهامات مواطن سعودي ضد ضابط كويتي بالاعتداء على ابنه الموقوف في قضايا أمنية عدة قبل أسبوعين، لكن مدير مباحث منطقة حولي في الكويت العقيد عبدالرحمن الصهيل أكد في حينها أن ادعاءات والد الحدث الموقوف باطلة، ولا تمت للصحة بصلة، كونه لم يوقف في المخفر الذي يعمل فيه الضابط المدعى عليه يوماً واحداً، ومن ثم أحيل إلى سجن الأحداث، مضيفاً أن الحدث متورط في ٢٩ قضية أمنية، آخرها سلب تحت تهديد السلاح، إذ عثر معه على بطاقات مدنية ومسروقات.

مؤسسة التقاعد ترفع التوصيات إلى المقام السامي

نظام الصرف يقترح إدراج أبناء السعودية المتزوجة من أجنبي

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء٢٢ محرم ١٤٣٢ هـ - ٢٨ ديسمبر ٢٠١٠م العدد ٣٤٨٧
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/٢٠١٠١٢٢٨/Con٢٠١٠١٢٢٨٣٩١١٥٧.htm

خالد البلاهدي - الدمام

أكدت مديرة القسم النسوي في المؤسسة العامة للتقاعد في الرياض فاطمة العلي أن نظام التقاعد الجديد، رفع للمقام السامي للموافقة عليه، وسيتم التعديل في بعض البنود الخاصة بالصرف للمستفيدين، مثل صرف راتبين للمستفيدين بعد وفاة الأب والأم، إضافة إلى الصرف لأبناء السعودية المتزوجة من أجنبي، وبعض البنود التي تصب في مصلحة الورثة المستفيدين.

وأشارت العلي خلال محاضرة نظمها القسم النسوي في الجمعية الوطنية للمتقاعدين في المنطقة الشرقية البارحة الأولى، أن نظام التقاعد الحالي يشترط للإحالة على التقاعد المبكر ألا تقل الخدمة عن ٢٠ عاما للحصول على موافقة جهة العمل، مشيرة إلى أنه لا يوجد في النظام ما يسمى بشراء المدد، ولا يوجد في أنظمة التقاعد في دول مجلس التعاون أو حتى في الدول الأخرى ما يسمى بشراء المدد لأغراض التقاعد المبكر وإنما يوجد ضم مدد اعتبارية للأشخاص الذين يبلغون سن التقاعد، ولديهم مدة خدمة تقل عن المدة التي يتطلبها النظام لاستحقاق المعاش.

وأضافت أن الموظفة المتزوجة من أجنبي لا يستفيد أبناؤها أو زوجها من راتبها إلا إذا حصلوا على الجنسية، ويصرف لورثة العسكري كامل الراتب إذا كان واحدا أو أكثر أما ورثة المدني فيصرف كامل الراتب إذا كان ثلاثة فأكثر وثلاثة أرباع إذا كان اثنين ونصفه إذا كان واحدا.

وزادت، أنه «في حال وفاة الزوجين يصرف للورثة كلا الراتبين، راتب الزوج للأبناء وراتب الزوجة لوالديها إذا كان يوجد لديها صك لإعالتهم».

وأشارت العلي إلى أنه يحق للموظفة العدول عن التقاعد حتى لو تقاعدت واستلمت معاشها بشرط عدم بلوغها سن الستين، وأن يكون مكان وظيفتها لازال شاغرا، وأن تبادر بإبلاغ مؤسسة التقاعد حتى يوقف معاشها التقاعدي ويصرف لها راتب الوظيفة الجديدة.

برعاية الرياض إعلامياً

مركز التأهيل الشامل للإناث يحتفل باليوم العالمي للإعاقة

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء٢٢ محرم ١٤٣٢ هـ - ٢٨ ديسمبر ٢٠١٠م العدد ١٥٥٢٨
http://www.alriyadh.com/٢٨/١٢/٢٠١٠/article٥٨٩٥١٠.html

الرياض غزيل العتيبي

احتفل مركز التأهيل الشامل للإناث بحي القدس باليوم العالمي للإعاقة، وبدأت الفعاليات بآيات من القرآن الكريم ثم كلمة مديرة مركز التأهيل الشامل بحي القدس الأستاذة شريفة الغانم والتي تطرقت في كلمتها للدور الذي تقوم به الوزارة اتجاه مراكز الإعاقة التابعة لها أيضا ذكرت الجهود المبذولة من منسوبات المركز لإنجاح فعاليات الاحتفال، واختتمت كلمتها بالشكر للجميع على حضورهم وتفاعلهم مع الفعاليات .

بعد ذلك ألقت الدكتورة سحر الخشرمي التربية الخاصة جامعة الملك سعود محاضرة عن حقوق الطفل المعاق تناولت فيها العديد من المحاور ومنها المقصود بحقوق الأطفال ذوي الإعاقة والنموذج الاجتماعي وتعني النظرة الايجابية حول المعاقين وقد نظم تلك الحملة اسر المعاقين أيضا توفير المتطلبات الأساسية في المجتمع مثل المواصلات والوظائف وكيف يمكن دمج المعاقين في المجتمع والدور المطلوب من المراكز الخاصة بالإعاقة كذلك التكنولوجيا المساعدة وهي تدريب المعاقين على التقنية .

صاحب الفعاليات معرض ضم العديد من الأركان وهي ركن القسم المهني ويشمل الخياطة و التطريز والسيراميك والتصاميم الفنية وقسم الجلود والميناء وركن العلاج الطبيعي والوسائل المساعدة ويحتوي الأجهزة الطبية وعددا من المنشورات عن التهاب المفاصل والعناية بالظهر والتدخل المبكر للتعامل مع الطفل المعاق أيضا ركن التربية الخاصة ويضم الفصول التعليمية والتدريبية كذلك ركن جمعية التفاؤل حيث شاركت بعرض فيلم عن تجربة شخص من ذوي الاحتياجات الخاصة أيضا بعض المنشورات عن نشاط الجمعية .

من جانب آخر افتتحت حرم السفير المصري ميرفت محرم الركن الذي شارك في المعرض وهو تحت إشراف وتنظيم المكتب الثقافي المصري وقد تميز بوجود ورشة فنيه تشمل الحرف اليدوية التي تساعد على تنمية القدرات الذهنية والوسائل التعليمية والركن الطبي ويشمل الأطراف الصناعية والخدمات الطبية المقدمة للمعاقين ومسرح العرائس الذي يقدم قصصا عن أهمية مساعدة المعاقين واحترام حقوقهم أيضا كان هناك عرض للأزياء التراثية ،هذا وقد شارك في المعرض عدد من الأطفال المصريين المعاقين الذين كان تفاعلهم ايجابيا مع الزوار .

في الاجتماع التاسع لمجلس إدارتها

أواصر تستعرض إنجازاتها في رعاية الأسر السعودية المنقطعة بالخارج

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء٢٢ محرم ١٤٣٢ هـ - ٢٨ ديسمبر ٢٠١٠م العدد ١٥٥٢٨
http://www.alriyadh.com/٢٨/١٢/٢٠١٠/article٥٨٩٥٢٢.html

الرياض - نايف ال زاحم

ترأس الدكتور توفيق بن عبدالعزيز السويلم رئيس مجلس إدارة الجمعية الخيرية لرعاية الأسر السعودية في الخارج "أواصر" أمس، الاجتماع التاسع لمجلس إدارة الجمعية في دورته الثالثة .

وناقش أعضاء المجلس خلال الاجتماع مسودة الحسابات الختامية لعام ١٤٣١ه، وأبرز الانجازات التي تحققت خلال العام لخدمة أبناء الأسر السعودية المنقطعة بالخارج، وآليات تنفيذ عدد من المشروعات المستقبلية لتنمية الموارد المالية للجمعية .

وأوضح الدكتور السويلم أن الاجتماع استعرض ضمن جدول أعماله عدة تقارير للأمانة العامة، ونتائج برنامج الزيارات لمتابعة أحوال الأسر السعودية في كافة الدول العربية والأجنبية وتقييم مستوى الخدمات المقدمة لهم، وجهود إعادة من يرغب منهم إلى أرض الوطن .

وأضاف رئيس مجلس إدارة أواصر أن الاجتماع تضمن أيضاً مناقشة حول الملتقى الذي تعتزم الجمعية إقامته، وعددا من المسائل الإدارية والتنظيمية معرباً عن وجود حالة من الرضا عن أداء الجمعية خلال العام المنصرم، وما قدمته من خدمات لمساعدة الأسر السعودية في عدد كبير من الدول في مجال التعليم والرعاية الصحية والعلاجية والمساعدات المالية، بالإضافة إلى مناقشة توزيع عرض تقديمي يحمل اسم الديوانيات للتعريف بالجمعية وأهدافها وبرامجها والفئات المستفيدة من خدماتها .

وأكد المجلس أن العام القادم سوف يكون بمشيئة الله عام الفعاليات والأنشطة جنباً إلى جنب مع دعم الأسر السعودية في الخارج، وثمن المجس دعم مقام وزارة الداخلية ممثلة بصاحب السمو الملكي الأمير نايف بن عبدالعزيز النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية الرئيس الفخري لجمعية أواصر ورئيس المجلس التنسيقي للجمعية الدكتور أحمد بن محمد السناني، كما ثمن المجلس موقف وزارة الخارجية الإيجابي من الوصول لهذه الأسر المنقطعة في الخارج.

الأمن العام يختتم الملتقى القانوني لشرط مناطق المملكة

المصدر: جريدة الجزيرة الثلاثاء٢٢ محرم ١٤٣٢ هـ - ٢٨ ديسمبر ٢٠١٠م
http://www.al-jazirah.com/٢٠١٠١٢٢٨/ln٧.htm

الجزيرة - عبدالرحمن السريع

اختتم مؤخراً الملتقى القانوني (المهام والاختصاصات النظامية لإدارات الحقوق المدنية في تنفيذ الأحكام القضائية) وذلك بقر الأمن العام بالناصرية، حيث استضاف الملتقى عددا من منسوبي إدارات الحقوق المدنية بشرط المناطق وعددا من المتخصصين القانونيين وتم طرح العديد من أوراق العمل التي تتناول الحقوق المدنية من جوانب مالية وقانونية وإدارية وقد تم مناقشة أوراق العمل المقدمة من: المستشار عادل بن عبدالله التويجري عن أهمية الملتقى ودواعي إقامته، العقيد سعد بن ناصر السبيعي مدير إدارة تنفيذ الأحكام الحقوقية بشؤون الأمن (مهام واختصاصات إدارات تنفيذ الأحكام الحقوقية بشرط المناطق)، العميد يحيى بن ساعد البلادي مدير شرطة منطقة حائل (مهام إدارات الحقوق المدنية بشرط المناطق)، العميد عبدالعزيز بن محمد القحطاني شرطة منطقة المدينة المنورة (النصوص النظامية المختصة بتنفيذ الأحكام الحقوقية)، الرائد عمر بن هادي أبو شوشة شرطة منطقة جيزان (آلية الإجراءات النظامية والضمانات التي تقوم بها إدارات الأحكام في الشرط ومطابقتها مع النصوص النظامية)، العقيد عادل بن محمد الشيخ مدير الحقوق المدنية بشرطة محافظة جدة (الجهات القضائية التي تصدر أحكاماً ملزمة للتنفيذ ودور قاضي التنفيذ واختصاصاته النظامية)، العقيد علي بن محمد الغامدي مدير إدارة الحقوق المدنية بشرطة المنطقة الشرقية (العوائق التي تواجه المختصين في تنفيذ الأحكام القضائية وسبل معالجتها)، العقيد حمد بن محمد الحماد شؤون الأمن (اللائحة المالية لصناديق إدارات متابعة تنفيذ الأحكام)، المستشار عادل بن عبدالله التويجري الإدارة العامة للشؤون القانونية (التطبيقات القضائية في ما يتعلق بمخالفات إجراءات الحقوق المدنية).وفي ختام الملتقى ألقى مدير الجلسات العلمية نائب مدير الإدارة العامة للشؤون القانونية المقدم دكتور بندر بن عبدالعزيز اليحيى الكلمة الختامية مؤكداً على أهمية المخرجات العلمية والتوفيق بين الجوانب النظرية والواقع العملي وأن هذا الملتقى سيعقبه برامج وورش عمل أخرى في مختلف مناطق المملكة لموضوعات ذات أهمية يهدف الأمن العام من خلالها إلى رفع مستوى الوعي القانوني لدى منسوبيه في الجوانب القانونية والعملية التي يحتاجون إليها .بعد ذلك أقيم حفل الاختتام حيث قام مدير الإدارة العامة للشؤون القانونية اللواء موسى بن أحمد الحربي نيابة عن معالي مدير الأمن العام بتوزيع الدروع و شهادات الشكر على المحاضرين وشكر الجميع على حضورهم ومداخلاتهم العلمية التي كان لها أكبر الأثر في إثراء البرنامج علمياً متمنياً للجميع التوفيق والسداد. الجدير بالذكر أن الملتقى استمر لمدة أربعة أيام ابتداء من يوم الأحد الموافق ١٣-١-١٤٣٢ .وقد دشن الملتقى معالي مدير الأمن العام الفريق سعيد بن عبدالله القحطاني بحضور نائبه اللواء ناصر العرفج وعدد من مساعدي مدير الأمن العام.

١٢٤برنامجاً تدريبياً لمنسوبي دور الإيواء والحضانة

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء٢٢ محرم ١٤٣٢ هـ - ٢٨ ديسمبر ٢٠١٠م
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/217486

جدة – أحمد الهلالي

أيقنت وزارة الشؤون الاجتماعية أن تحسين أدائها لا بد أن يصاحبه جهد موازٍ لرفع كفاءة منسوبيها، وتفعيلاً لذلك، نفذ المركز الوطني للدراسات والتطوير الاجتماعي التابع للوزارة خلال العام الماضي ١٢٤ برنامجاً تدريبياً وورشة عمل للعاملين في دور الحضانة وأقسام الأشبال ودور التربية للبنات.

وأوضح المدير العام للمركز عبدالعزيز بن حمدي الجهني أن هذه البرامج موجهة للاختصاصيين الاجتماعيين والنفسيين والمراقبين والمشرفين الاجتماعيين الذين يعملون في قطاعات الوزارة المختلفة والإدارات العامة والفروع ومكاتب الشؤون الاجتماعية ومكاتب الإشراف الاجتماعي النسائي، وذلك في مجال رعاية الأيتام، و الأحداث الجانحين، والمعوقين، والمسنين، والضمان الاجتماعي، والإشراف الاجتماعي.

وأضاف أن عدد البرامج المنفذة خلال العام الماضي ١٢٤ برنامجاً تدريبياً وورشة عمل، منها ٨٧ برنامجاً تدريبياً و٢٨ ورشة عمل على رأس العمل للعاملين في دور الحضانة وأقسام الأشبال ودور التربية للبنات، نفذ منها ٣٩ برنامجاً في منطقة الرياض، و٣٤ برنامجاً في المنطقة الشرقية، و٢٨ برنامجاً في منطقة مكة المكرمة، و(برنامجان تدريبيان) في منطقة المدينة المنورة، و١٢ في منطقة القصيم، وتسعة برامج في منطقة عسير، استفاد منها أكثر من ثلاثة آلاف متدرب ومتدربة في مختلف المناطق، منهم ٥٠,٣ في المئة من الرجال، و٤٩,٧ في المئة من النساء .

ولفت إلى أن هذه الفعاليات تغطي مجالات ومواضيع الرعاية الاجتماعية للأيتام والمعوقين، والأحداث، والمسنين، والحماية الاجتماعية، والعمل الاجتماعي التطوعي والخيري، والتنمية والخدمة الاجتماعية، والضمان الاجتماعي، والإرشاد الاجتماعي والنفسي، والإحصاء الاجتماعي، ودراسة الحال والبحث الاجتماعي، وأساليب الاتصال وإعداد التقارير، والإشراف الاجتماعي، والتعامل الأمثل مع المستفيدين من المؤسسات الاجتماعية، وتنسيق الجهود بين العاملين في المؤسسات الاجتماعية، والمراقبة الاجتماعية، وإدارة الاجتماعات، وإدارة المؤسسات الاجتماعية وتخطيط برامجها، والتعامل الأمثل مع نزلاء المؤسسات الاجتماعية، ومهارات مقاومة العنف عن العميل في الدور الإيوائية، واستخدام الاختبارات والمقاييس النفسية داخل الدور الاجتماعية، وتنمية مهارات الحاضنات في التعامل مع المقيمين داخل دور الحضانة.

وقال الجهني: «إن المركز يسعى إلى إيجاد البرامج التدريبية التخصصية في مجال خدمات الوزارة والمجالات التي لها علاقة بالشأن الاجتماعي بهدف إكساب العاملين المعارف والقدرات المهنية التي تمكنهم من التعامل مع الفئات التي تقدم لهم مختلف سبل الرعاية الاجتماعية .»

إلى ذلك، أكد إحصاء برامج المركز التدريبية لعام ١٤٣١هـ أن النسبة الأكبر من المستفيدين هم من العاملين في دور التربية لرعاية الأيتام ومؤسسات التربية النموذجية ودور الحضانة الاجتماعية بنسبة ٢٥ في المئة وعدد ٦٨٢ مستفيداً، وأبان الإحصاء أن ٢٣في المئة من المستفيدين هم من العاملين في مراكز التأهيل الشامل والمهني ومراكز الرعاية النهارية وذلك بعدد ٦٣٧ مستفيداً .

وأشارت النتائج الإحصائية إلى أن عدد المتدربين والمتدربات العاملين في منطقة الرياض بلغ ما نسبته ٣٢ في المئة، وجاءت نسبة العاملين في منطقة مكة المكرمة ٢٣في المئة، و١٦ في المئة من المستفيدين يعملون في المنطقة الشرقية، و٢٩ في المئة منهم موزعون في مختلف مناطق المملكة، فيما بلغ إجمالي عدد البرامج التدريبية التي نفذها المركز منذ إنشائه عام ١٣٩١هـ حتى الآن ٦٩١ برنامجاً تدريبياً.

نساء بين التنازل عن الميراث والإقصاء الاجتماعي

تبدأ بالترغيب والترهيب وتنتهي بالعنف النفسي وأحياناً البدني

المصدر: جريدة الوطن الثلاثاء٢٢ محرم ١٤٣٢ هـ - ٢٨ ديسمبر ٢٠١٠م
http://www.alwatan.com.sa/Nation/News_Detail.aspx?ArticleID=٣٤٩٨٢&CategoryID=٣

القريات :منى العبدلي ١:٥٠ AM ٢٠١٠-١٢-٢٨

رغم تحريم الإسلام أكل أموال الناس بالباطل وتشبيه القرآن الكريم ذلك بمن يأكل في بطنه نارا. يزخر الواقع الاجتماعي بالعديد من القصص المؤلمة التي يستولي فيها الناس على حقوق أقرب الناس إليهم. شقيقه مات أبوها فانتظرت من شقيقها أن يحل محله ليدافع عنها ويحفظ حقوقها من الضياع فإذا به أول لص ينقض على أموالها ليأكلها بالباطل، مستخدما في ذلك العديد من الأساليب والحيل التي لا تخلو من الخسة ودناءة النفس بدءاً بسيف الحياء والتدليس وانتهاء بكافة أشكال العنف النفسي وربما البدني أيضاً في بعض الأحيان .

فلا تكاد تخلو الكثير من الأسر من حالات تنازل المرأة عن حقها في الميراث لإخوتها الذكور، سواء كانت المرأة ميسورة أو محتاجة، والغريب أن بعضهم يستخدم مبدأ "التخجيل" مع أخته الذي يعيب عليها الوقوف في المحاكم للمطالبة بحقها أو لإتمام الإجراءات التي تتعلق بالميراث. والأغرب أن هناك أناسا يتطوعون دون مقابل لنصرة الباطل بممارسة ضغوط اجتماعية وحصار نفسي على الفتاة لإجبارها على التنازل عن حقها في إرث أبيها .

ثقافة اللوم

وتقول المواطنة أم خالد التي تنازلت عن حصتها في الميراث لشقيقها مؤخرا: لم أملك خيارا غير التنازل عن حصتي لشقيقي، والسبب هو تنازل جميع شقيقاتي عن حقهن الشرعي في الميراث، وتابعت: الظروف الاقتصادية تختلف بيننا كإخوة ومع ذلك أجبرنا على التنازل عن ميراثنا. والحقيقة أن" ثقافة اللوم" التي تنتشر في محيط العائلة في حال رفضت التنازل أجبرتني على التنازل عن حقي في الميراث، وهو التصرف الذي ندمت عليه أشد الندم ولكن بعد فوات الأوان.

وفي واقعة أخرى شابها التدليس تقول "س ل" التي فضلت عدم ذكر اسمها :استغل أخي حالة الصدمة التي انتابتني أثناء وفاة والدي، وقام بأخذ توقيعي على وكالة عامة للتصرف المطلق في ميراث والدي الضخم. وتابعت: عندما علمت بتصرف أخي فيما يخصني طالبت بحصتي من إرث والدي وذكرت أن التوقيعات أخذت مني بالحيلة ولكن دون جدوى، إلى أن توصلت إلى تسوية رضيت بها على الرغم من الإجحاف بحقي، وهي أن أحصل على مبلغ من المال لا بأس به.

المواجهة

وعلى العكس من سابقاتها تمسكت مها العنزي بحقها الذي شرعه الله لها في تركة أبيها ولم تخضع للعنف النفسي أو محاولات التأثير من الأقارب والأهل ورفضت التنازل عن نصيبها من الإرث متحدية الجميع حتى حصلت على حقها كاملاً، وقالت لـ"الوطن": توفي والدي منذ عدة سنوات، تاركا عددا لا يستهان به من الأملاك من الأراضي والعقارات والمبالغ المالية، وقد رفضت تفويض أخي ومنحه وكالة عامة للتصرف في الميراث وإجراءات المحكمة، رغم كل المحاولات والتدخلات من قبل أطراف مختلفة في العائلة، فالكل حاول إقناعي بأنني متزوجة وأن جميع هذه العقارات ستذهب لزوجي بشكل أو بآخر، ولكن جميع المحاولات باءت بالفشل، وحصلت على نصيبي، وفي المقابل حظيت بمقاطعة من قبل العائلة لأكثر من ثلاث سنوات.

وتؤكد اختصاصية علم الاجتماع مطيعة الغامدي أن تنازل المرأة عن حقها في الميراث لإخوتها الذكور يعد" ظاهرة سلبية" فسواء تم التنازل بالترغيب أو بالترهيب، فإن ذلك من شأنه أن يخلق تداعيات اجتماعية خطيرة على صعيد الأسرة

الواحدة، وتضيف الغامدي هناك ضغوط تمارس على الأنثى داخل محيط الأسرة لتجبرها على التنازل عن حصتها في الإرث، وأغلبها يأتي عن طريق الاحتيال من قبل الأشقاء الذكور عن طريق التفويض العام بحجة صعوبة تنقلها بين أروقة المحاكم لإتمام الإجراءات، ومن ثم يستعمل التفويض في سلبها حقها الشرعي في الميراث.

غياب التوعية

أما اختصاصية التوعية الإسلامية مريم السيف فتشير إلى أن للتوعية دورا أساسيا وأكدت على أنه لا بد من توعية المرأة عن النتائج التي تترتب على تنازلها عن حقها الشرعي في الميراث، فلا بد من التوعية لمثل تلك الأمور من خلال النشرات والمحاضرات النسائية، لأن الكثير من النساء يوقعن على الوكالات وأوراق التنازل والتفويض دون معرفة ماهية تلك الأوراق وخطورتها أو تبصير بالنتائج المترتبة عليها.

وتؤكد أخصائية التربية الإسلامية فايزة البراك أن للشريعة الإسلامية موقفا واضحا وصريحا من قضايا الإرث، حيث تقول: الدين الإسلامي أوجب تقسيم الميراث حسب الحصص الشرعية التي نص عليها في القرآن الكريم تفصيلاً. وتؤكد البراك أن سلب المرأة حقها في الإرث سواء عن طريق الترغيب أو الترهيب أو الحيلة أو التخجيل نوع من الاعتداء المحرم الذي غالبا ما يوجه ضد المرأة من قبل إخوتها الذكور.

وعادت البراك لتؤكد أن الله سبحانه وتعالى حدد في القرآن الكريم تفاصيل الميراث، ومعظم أركان وفروض الإسلام جاءت مجملة ثم فصلتها السنة النبوية عدا الأمور المتعلقة في الميراث فقد جاءت مفصلة.

وعن إمكانية استرداد المرأة لميراثها المسلوب يقول المحامي سلطان بن زاحم: الأمور المتعلقة بالميراث حق من الحقوق المكتسبة لأي فرد سواء كان ذكرا أو أنثى، وتنازل المرأة عن حقها الشرعي في الميراث سواء بالإكراه أو بالرضا يرجع لظروف الحالة أو الموقف فلا يعقل البتة أن تتنازل المرأة عن حقها في الإرث وحالتها المادية متوسطة خاصة إذا كان الميراث يقدر بمئات الآلاف وهنا تدخل مثل هذه الحالات في مسألة السفه واللامعقول. وتابع: لو دلس على المرأة بأي شكل من الأشكال أو تحت أي ظرف من الظروف، وطالبت بحقها بعد ذلك ينظر القاضي في أمرها في حال ادعائها، فالتدليس من الدلس وهو الشيء المشوش غير الواضح.

إحالة ملف خادمة عسير المتوفاة للطب الشرعي

المصدر: جريدة الوطن الثلاثاء٢٢ محرم ١٤٣٢ هـ - ٢٨ ديسمبر ٢٠١٠م

http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=٣٤٩٥١&CategoryID=٥

أبها :محمد مانع ٢٠١٠-١٢-٢٨ ١:٢٤ AM

أحالت الجهات الأمنية والصحية في منطقة عسير أمس الخادمة المتوفاة إلى الطب الشرعي. وقال مدير إدارة الإعلام الصحي والعلاقات العامة بصحة عسير سعيد بن عبدالله النقير إن هذا الإجراء يأتي للوقوف على مسببات الوفاة التي لم تتضح بعد. وكان قسم الطوارئ في مستشفى عسير المركزي استقبل مساء أول من أمس عاملة منزلية من جنسية شرق آسيوية وهي متوفاة بعد أن أوصلها شخص ثم تركها ولاذ بالفرار، فيما كثفت الجهات الأمنية جهودها لكشف ملابسات الحادثة التي تعد الثانية في أبها خلال شهرين تقريبا.

خطابات مسربة وراء فصل ابن رئيس هيئة مكة من عمله

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء٢٢ محرم ١٤٣٢ هـ - ٢٨ ديسمبر ٢٠١٠م
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/217472

جدة – أحمد الهلالي

كشف مصدر مطلع في هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر أن ضغوطاً مورست لفصل» ابن» رئيس فرع الهيئة في مكة المكرمة أحمد قاسم الغامدي من وظيفته في مركز هيئة العوالي، معتبراً أن الحجة التي اتخذت لقرار الفصل غير حقيقية وجرت عبر مخاطبات سرية.

وأوضح المصدر في حديث إلى «الحياة» أن عملية فصل «ابن الرئيس» جاءت بطريقة غير نظامية من خلال تسريب خطابات عبر الفاكس من مركز هيئة العوالى إلى الرئاسة العامة لهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر مباشرة من دون الرجوع إلى هيئة منطقة مكة المكرمة.

واستغرب من شطب بعض المسؤولين الدرجة المعتمدة من وزارة الخدمة المدنية والمحددة في خاناتها برقم (واحد) في نموذج تقويم الأداء الوظيفي المستخدمة والصادرة من وزارة الخدمة واستبدالها بدرجة صفر لـ«ابن رئيس الهيئة المذكور.«

وقال المصدر (وهو مقرب من «ابن» رئيس الهيئة المفصول): «إن رئيس مركز العوالي اعترف بأن هناك ضغوطات مورست ضده لكي يفصله»، مشيراً إلى أنه سمى الجهات التي تضغط عليه، وأورد كلاماً لرئيس المركز قال فيه: «لا أستطيع تحمل أي مشكلات أخرى.«

وفي السياق، أشار إلى أنه تم تشكيل لجنة في وقت سابق لدرس تقويم «ابن رئيس الهيئة» ووجدت اللجنة عدداً من النقاط التي تدل على عدم صحة الإجراء (لا شكلاً ولا مضموناً) من جميع النواحي، كاشفاً وجود ضغوطات مورست ضد اللجنة أدت إلى توقفها.

والمح إلى أن أحد أطراف اللجنة اعتبر أن التقويم غير منصف واقترح أن أقل ما يستحقه جيد جداً، لافتاً إلى أنه تمت إحالتها إلى مختص آخر لدرسها وأيد رأي مندوب اللجنة.

ووعد المصدر بتوضيح الصورة كاملة للرئيس العام لهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر بعدم سلامة تقويم «ابن رئيس الهيئة» بناء على اللجنة التي شكلت بقرار لهذا الغرض، مبيناً أن اللجنة أنهت دراستها بتأييد تعديل درجته إلى (جيد جداً) وصدر قرار بذلك لكنهم لم يشروا إليه.

وفي هذا السياق، تساءل مستنكراً: «إذا كانوا غير مقتنعين بتقويم الأداء الوظيفي لماذا لم يدرسوا تظلم الموظف ويحققوا في ذلك؟.«

وأردف: «إعطاء الموظف درجة صفر، هذا يعني أنه لا يداوم نهائياً، ما يفرض معه السؤال البدهي عن رفوعات الجهة التي كانت خلف عملية فصل «ابن الرئيس» طوال عام ونصف.«

وخلص المصدر إلى الاعتراف بوجود تعطيلات ومناوءات في هيئة منطقة مكة خصوصاً حين تتقدم بطلب إداري، إذ يتطلب الخطاب الذي من المفترض أن يرفع خلال يوم إلى أسبوع للتعطيل فقط حتى تنتهي المدة المحددة لمطالبة «ابن رئيس الهيئة» بحقوقه.

الموافقة على تضمين عبارة الموظفين المدنيين لنظام التأديب .. الشورى:

إقرار دراسة لمعالجة مساءلة موظفي المؤسسات العامة

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء٢٢ محرم ١٤٣٢ هـ - ٢٨ ديسمبر ٢٠١٠م العدد ٣٤٨٧
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/٢٠١٠١٢٢٨/Con٢٠١٠١٢٢٨٣٩١١٢٩.htm

فارس القحطاني ـ الرياض

أقر مجلس الشورى في جلسته أمس دراسة لمعالجة كيفية مساءلة موظفي المؤسسات العامة والهيئات الحكومية الخاضعين لنظام العمل، بموافقته على تضمين عبارة «الموظفين المدنيين» الواردة في المادة ٤٨ من نظام تأديب الموظفين التي تنص: «كل موظف يخضع لنظام العمل في الجهات الحكومية من الوزارات أو المؤسسات العامة أو الهيئات الحكومية وما في حكمها وذلك عند مخالفته لأنظمة أخرى عدا نظام العمل».

وأوضح الشورى لدى إقراره هذا التضمين للمادة أنه يجب «ألا يخل ما ورد آنفا باختصاص هيئات تسوية الخلافات العمالية في شأن النظر في الخلافات العمالية المتعلقة بعقود الموظفين العاملين في المؤسسات والهيئات العامة الخاضعين لنظام العمل الصادر في شأنه قرار مجلس الوزراء رقم ٢١٢ وتاريخ ١٤٠٦/١١/٢١هـ».

وأفاد الشورى أن هذا يأتي لسد ثغرة نظامية وتداخل في نظامي تأديب الموظفين الخاص بالموظفين المدنيين الحكوميين، والعقوبات التأديبية المنصوص عليها في نظام العمل الخاصة بالموظفين في القطاعات الخاصة أو لغير الخاضعين لنظام الخدمة المدنية الحكومي.

وفي شأن آخر، طالب أعضاء الشورى بإعادة دراسة اقتراح إضافة مادة جديدة إلى نظام تملك غير السعوديين للعقار واستثماره، داعين إلى التريث بالموافقة على توصية اللجنة.

وقال عضو المجلس الدكتور عبدالرحمن العناد: «اطلعت على النظام ولم أفهم منه شيئا، إذ توجد أمور بين السطور في النظام يجب معرفتها، والمجلس أصدر في عام ١٤٢٦هـ قرار تمديد تملك غير السعوديين للعقار مدة عشر سنوات ولكن لم نعرف هل أقر مجلس الوزراء هذا القرار وماذا فعل بتعديل طلب مجلس الشورى».

أما عضو المجلس عامر اللويحق، بين أن «العقوبات الخاصة بمخالفات نظام تملك غير السعوديين للعقار في مكة المكرمة والمدينة المنورة لم تشتمل على عقوبات من يخالف المنع في استئجار غير السعوديين للعقار»، مشيرا إلى أن شركة أجنبية أو بعثة حج أو مستثمر فرد أجنبي يستخدمون موظفين سعوديين بسطاء لديهم ليستأجروا بأسمائهم مشاريع لسنوات عدة وليست سنتين كما حدد النظام وكثيرا ما يحصل خلافات. وشدد اللويحق على ضرورة تصحيح الوضع القائم وإيقاف هذه الممارسات الخاطئة التي استغلها بعض المستثمرين في إجراء عقود تمليك تصل لمدة ٢٥ عاما مما يفتح الباب واسعا لقضايا قانونية ودعاوى من خارج الحدود وليست بلادنا واقتصادها بحاجة التعرض لمثل هذه القضايا.

على صعيد آخر، استمع المجلس إلى وجهة نظر لجنة الإسكان والمياه والخدمات العامة بشأن التقريرين السنويين للهيئة الملكية للجبيل وينبع للعامين الماليين ١٤٢٨/١٤٢٩هـ ـ ١٤٢٩/١٤٣٠هـ، ليوافق على أن توفر الهيئة قواعد بيانات اقتصادية توضح المضاعفات الخاصة بالعمالة والدخل ونسب البطالة والعوائد الاقتصادية الحقيقية، إضافة إلى توضيح الهيكلة الاقتصادية الصناعية، ومتابعة توظيف القوى العاملة الوطنية لإحلالها مكان القوى العاملة الأجنبية في المصانع والشركات العاملة في المدينتين.

وفي تقرير للجنة الشؤون المالية، ناقش الشورى إعادة دراسة اقتراح الهيئة السعودية للمهندسين ومجلس الغرف التجارية الصناعية المتضمن إلزام جميع المهندسين المصممين والمشرفين بالتأمين على مسؤولياتهم المهنية الناشئة من أعمالهم الاستشارية.

وتراوحت المناقشات بين آراء عدة تضمنتها مداخلات الأعضاء ترى بعدم ملاءمة تطبيق إلزامية التأمين المهني على الخدمات والاستشارات الهندسية، معللين ذلك بجوانب عدة، أبرزها أن مناخ ممارسة المهن الهندسية في المملكة لا يتمتع بالقدر الكافي من النضج الذي يؤسس للتطبيق الفعال لإلزامية التأمين المهني على الأعمال الهندسية الاستشارية. في حين رأى عدد من الأعضاء إمكانية ذلك في ظل النمو الكبير للأعمال الهندسية في المملكة بسبب خطط التنمية الشاملة والإنفاق الحكومي الكبير على المشروعات الجديدة وانعكاس ذلك على المكاتب الهندسية، ما دفع اللجنة إلى طلب منحها فرصة لعرض وجهة نظرها في جلسة مقبلة بشأن ما أبداه الأعضاء من ملحوظات وآراء.

بعد توقفهم عن العمل ..مصادر عكاظ:

صرف مخصصات ضمان سائقي نقل الطالبات خلال شهر

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء٢٢ محرم ١٤٣٢ هـ - ٢٨ ديسمبر ٢٠١٠م العدد ٣٤٨٧
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/٢٠١٠١٢٢٨/Con٢٠١٠١٢٢٨٣٩١١٣٤.htm

محمود الحارثي، أحمد دنقوه ـ نجران

أكد لـ «عكاظ» مصدر مسؤول في مكتب الضمان الاجتماعي في نجران أن جميع حالات المعاشات الرسمية لسائقي حافلات نقل طالبات نجران ستعود تدريجيا خلال شهر، قائلا: «لن يحدث هناك أي إخلال في عملية الصرف في أية فترة كانت».

وأوضح المصدر أن «الحالات التي ستعاد هي الحالات الرسمية لمن تعدوا الـ٥٠ عاما، أما الحالات الجزئية التي تعاني عجزا مؤقتا ستدرس حالاتهم وفقا للأنظمة ومدى عجزهم عن العمل».

من جهته، أفاد مسؤول في شركة النقل أن مستحقات السائقين ستصرف نهاية الشهر الجاري، وأن توقفهم عن العمل أربك الشركة في اليومين الأولين للتوقف إلا أنها غطت النقص بآخرين، مبينا أن السائقين متعاقدون فقط ولا تشملهم التأمينات الاجتماعية وغير مسجلين في مكتب العمل.

ميدانيا، اكتظ مكتب الشركة المتعهدة بنقل طالبات منطقة نجران ومحافظاتها أمس بالسائقين الذين توقفوا عن العمل مطلع الأسبوع الجاري، إذ سارعوا إلى إنهاء إجراءات استقالتهم من الشركة، إضافة إلى مطالبتهم بمستحقاتهم المتأخرة بسبب إيقاف مخصصات الضمان الاجتماعي الخاصة بهم.

وكان عدد من السائقين تحدثوا إلى «عكاظ» قائلين: «إنهم عملوا في السابق لدى إدارة التربية والتعليم لسنوات طويلة بعقود لا تشملها الإجازات الأسبوعية أو الشهرية أو حتى السنوية، ثم تم تحويلهم إلى الشركة المتعهدة بنقل الطالبات هذا العام، وتم توقيع عقود تتضمن العمل ضمن الشركة براتب مقطوع بنفس الميزات السابقة». («عكاظ» ـــ ١٤٣١/١/٢٠هـ)

وأوضح كل من زابن آل زمانان ومبخوت جار الله، أن مستحقاتهما وزملاءهما في الضمان الاجتماعي توقفت منذ التحاقهم بالشركة بحجة أنهم موظفون لدى إدارة التعليم، وقالوا: «رواتبنا من شركة النقل لا تتعدى الـ ٨٠٠ ريال وننقل ما بين ٢٠ ـ ٣٠ طالبة في اليوم».

موظفو أمانة جدة يرفضون برمجية ترقياتهم...ويطالبون بالعودة لـ نظام النقاط

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء٢٢ محرم ١٤٣٢ هـ - ٢٨ ديسمبر ٢٠١٠م
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/217483

جدة - بدر محفوظ

>بدأ الإحساس بالقلق يتسلل إلى صفوف موظفي أمانة محافظة جدة، بسبب البرمجية الجديدة التي اعتمدت أخيراً في تصنيفهم ومنحهم الترقيات والزيادات والمفاضلات الوظيفية، مؤكدين أنها تفتقد المهنية، وتحمل مقاييس غير عادلة، فضلاً عن أنها لا تلتزم أبداً بنظام الخدمة المدنية المعتمد رسمياً في تقويم الموظف وأدائه الوظيفي.

واستغرب الموظف في قسم صيانة المشاريع (فضل عدم ذكر اسمه)، من عدم منحه الترقية التي يستحقها على رغم إمضائه عقدين من العمل داخل الأمانة، وقال لـ «الحياة» :«أيعقل أن يرقى موظف لم يكمل عامه الثالث، ولم تمنح لي وأنا من أستحقها»، مؤكداً استحقاقه للترقية نتيجة قضائه نصف عمره داخل القطاع من دون وجود أي مشكلات أو ملاحظات ضده طوال هذه الفترة.

وأوضح أن كل موظفي الأقسام داخل «الأمانة» يعانون من هذه المشكلة التي بدت تزرع الخوف في محيط عملهم، من طريق عدم منحهم الترقيات والزيادات التي يستحقونها، مشدداً على أن الطريقة الجديدة التي أصبح يعتمد عليها في منح الترقيات غير قانونية وليست نظامية كونها لا تطبق نظام الخدمة المدنية الرسمي في نظام الترقيات.

بدوره، أكد موظف آخر يعمل في أحد الأقسام الإدارية أن البرمجة الجديدة التي تستخدم في ترقية الموظفين ليست مهنية، ولا تحمل ثوابت راسخة يمكن الاعتماد عليها في تقويم الموظف، ومعرفة أدائه وسلوكياته وانضباطه أثناء تأدية عمله.

وتابع: «لا يمكن الاعتماد على نتائج الاختبارات التحريرية فقط لمنح الموظف درجة الترقية المستحقة، خصوصاً أن تلك الاختبارات تشمل أسئلة علمية ونظرية وأخرى تطبيقية لا تمت بأي صلة لواقع العمل وحقيقته»، لافتاً إلىً أن برنامج النقاط المطبق في مختلف القطاعات الحكومية يعد الطريقة النظامية والمعتمدة في منح الترقيات، التي من طريقها يتم تقويم أداء الموظف ومنحه درجة الترقية إن كان يستحقها.

وأشار إلى أنه من غير العدل أن تتم ترقية موظفين يعدون صغاراً في عمر خدمتهم الوظيفية من دون غيرهم ممن عملوا سنوات عدة ويحملون الخبرة والتجربة داخل أقسام الأمانة، محذراً من أن هذا الوضع سيخلق جواً خانقاً بين الموظفين، ويعمل على تأليب بعضهم على بعض، فضلاً عن أنه يترك مساحة للعمل غير المنظم والعشوائي الذي يصبح متاحاً داخل هذه الأجواء المضطربة.

وكانت مصادر مطلعة داخل أمانة جدة أكدت لـ «الحياة» أن نظام الترقيات الخاص بالموظفين الأخير يعتمد أساساً على نتائج الاختبار التحريري الذي يجرى للموظفين المتقدمين للحصول على الترقية، من دون الاعتماد على أي درجات وظيفية أخرى كالسلوك والمواظبة، والأداء الوظيفي عموماً، كما أن الاختبارات التي تجرى للمتقدمين تضم» ملزمة» مطولة من الأسئلة المنوعة منها النظرية والتطبيقية والأدبية، ويعمل على تصحيح الإجابات وإظهار النتائج فريق من الشركات الخاصة العاملة داخل الأمانة.

هذا التبرير، لم يقنع موظفاً ثالثاً (يعمل في قسم التراخيص) وقال: «إن الطريقة التي تدار بها الترقيات داخل أمانة محافظة جدة ليست ذات جدوى، إضافة إلى أنها تجرد الموظف من حقوقه المعنوية والمادية كافة، ويصبح مهمشاً وغير منتج، كونه يرى موظفين أقل منه خدمة وعمراً يتمتعون بكل المميزات والعلاوات على رغم أنهم لا يفوقونه شهادةً أو خبرةً عامة.«

وزاد: «أجزم أنه على رغم كل الذي حدث خلال الأعوام الماضية داخل الأمانة إلا أن الموظف كان يعطى حقه الوظيفي، من دون أدنى مجاملة، أو تفضيل موظف على آخر»، متمنياً أن تعيد الأمانة حساباتها في طريقة منحها موظفيها درجات الترقية والزيادات الرسمية .

إلى ذلك، حاولت «الحياة» الاتصال على عدد من مسؤولي الأمانة في قسم شؤون الموظفين إلا أن كل محاولاتها باءت بالفشل، إذ لم يرد أحد منهم على كل الاتصالات التي أجريت على هواتفهم الثابتة والخليوية .

إدانة موظف عمل جدة بـ الرشوة و التزوير

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء٢٢ محرم ١٤٣٢ هـ - ٢٨ ديسمبر ٢٠١٠م
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/٢١٧٤٧٧

جدة - يسرى الكثيري
أصدرت الدائرة الجزائية التاسعة في المحكمة الإدارية بمنطقة مكة المكرمة أول من أمس (الأحد) حكماً بالسجن لمدة سنة لموظف في مكتب العمل والعمال في محافظة جدة.
وتضمن ما انتهت إليه المحكمة وقف تنفيذ حكم السجن الصادر ضد الموظف المذكور استناداً لقواعد المرافعات والإجراءات أمام ديوان المظالم التي تجيز للمحكمة إذا رأت من أخلاق المتهم أو ظروفه ما يستدعي إيقاف تنفيذ الحكم، وشهدت جلسة الحكم مثول المتهم أمام الدائرة الجزائية مع ممثل هيئة الرقابة والتحقيق وأعضاء الدائرة الجزائية، إذ صادق على اعترافه في مراحل التحقيق السابقة.
وكانت هيئة الرقابة والتحقيق أحالت المتهم موقوفاً على ذمة القضية إلى المحكمة الإدارية بلائحة اتهام تضمنت استجابة الموظف المذكور لتوصية ورجاء من مجهول لأجل تعديل بيانات رخصة البلدية لأحد المحال التجارية في الحاسب الآلي الخاص في مكتب العمل والعمال بطريقة غير نظامية، بتعديله تاريخ انتهاء رخصته في الحاسب الآلي من شهر ربيع الأول لعام ١٤٣١ إلى شهر جمادى الآخرة من العام ذاته.
ووفق ما ورد في لائحة الاتهام ضد الموظف المحكوم عليه، فإن مالك الرخصة تقدم بشكوى إلى مدير مكتب العمل بشأن رفض المعقب الخاص به تسليم الرخصة بعد تجديدها، واتضح لمكتب العمل تجديد الرخصة بطريقة مخالفة للنظام فتمت إحالة أوراق القضية إلى هيئة الرقابة والتحقيق، واستندت الأخيرة في إدانتها للموظف إلى ما ورد في إفادة مدير مكتب العمل بأن الموظف المتهم عدّل البيان المخصص لتاريخ انتهاء الرخصة في الحاسب الآلي بطريقة مخالفة، وكذلك استنادها إلى ما ورد في اعتراف المذكور بما نسب إليه.
وطلبت هيئة الرقابة والتحقيق من المحكمة الإدارية محاكمة الموظف المتهم وفق نظام الرشوة نظير استجابته لرجاء وتوصية من مجهول للإخلال بواجباته الوظيفية وكذلك وفق نظام التزوير نظير إحداثه تعديلاً في الحاسب الآلي بطريقه غير نظامية، وإيقاع العقوبة النظامية المقررة عليه.
وفي تعليقه على القضية، أبان المستشار القانوني الدكتور عمر الخولي أن وقف الدائرة الجزائية تنفيذ حكم السجن بشأن «الموظف» حق مكفول لها نظاماً، إذ وجدت في ظروف المحكوم عليه ما يستدعي بوقف التنفيذ، مشيراً إلى أن تنفيذ الحكم يعود بوبال أو خسائر على المحكوم و على أسرته أضعاف ما سيحققه من فوائد وآثار رادعة للمحكوم، ولهذا يحق للدائرة وقتها الحكم بوقف التنفيذ لاعتبارات إنسانية.
وعد الخولي ما فعله الموظف من الأعمال المجرّمة بالنسبة للموظف العام التي ورد النص عليها في نظام مكافحة الرشوة، لافتاً إلى أن الاستجابة لتوصية بحد ذاتها تعتبر جريمة مستقلة، بيد أن إدراجها ضمن نظام مكافحة الرشوة لا تنطوي عليها أو على الاتجار بالوظيفة العامة، إلا أنه نظراً إلى عدم وجود تقنين جنائي فإنه يتم إدراج بعض الجرائم ضمن أنظمة مدونة، وهناك جرائم لا تعد رشوة ولكن تنطوي تحت نظام الرشوة وأحكامها تقنن تحت مظلة الرشوة على رغم أنها ليست رشوة في الأصل.
وأكد الدكتور الخولي أنه يحظر على الموظف العام (أثناء مزاولته لوظيفته (الاستجابة أو الإذعان لأي رجاء أو طلب من شخص آخر سواء كان من العاملين معه أو من غيرهم، والتجرد التام من المجاملات والعواطف

أعياد رأس السنة تلغي مزاد بيع أرض الصريصري

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء٢٢ محرم ١٤٣٢ هـ - ٢٨ ديسمبر ٢٠١٠م
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/217475

جدة - «الحياة»
ألقت أعياد رأس السنة بظلالها على «تصفية الصريصري» وتسببت في عزوف المستثمرين العرب والخليجيين الذين كانوا ينوون الدخول في المزاد المقرر له أمس (الإثنين (لشراء أرض الصريصري الواقعة على كورنيش جدة.
ولم يكترث منظمو المزاد لتزامنه مع هذه المناسبة، التي لعبت دوراً كبيراً في إلغائه، خصوصاً في ظل الطلبات التي قدمها المستثمرون الأجانب في وقت سابق إلى أمين التصفية.
وقرر القائمون على الأرض العائدة ملكيتها لأحمد بن سليمان الصريصري المحكوم عليه في قضية مساهمات البورصة الدولية، تأجيل عملية بيع الأرض المقدرة مساحتها بـ١١٤٢٢ متراً إلى وقت لاحق .
وأعد أمين التصفية المحامي صالح الغامدي والمحاسب القانوني فيصل الصبان ومندوب من إمارة منطقة مكة المكرمة ومندوب وزارة العدل ومندوب المحكمة الجزائية وعضو اللجنة العقارية في غرفة التجارة والصناعة في جدة محضر تأجيل المزاد الذي سيتم رفعه إلى ناظر القضية القاضي عبدالله الشثري للاطلاع عليه وتحديد موعد آخر.
واضطر المعنيون بأمر المزاد إلى تأجيله في أعقاب الغياب الواضح من الحاضرين إليه من المستثمرين والعقاريين، الأمر الذي جعلهم يقررون تأجيله على رغم افتتاحه بسعر ١٨ ألف ريال للمتر ولم يتقدم للمزايدة أحد.
وجرت عملية المزاد في حضور مندوب من إمارة منطقة مكة المكرمة وممثل وزارة العدل في نزع الملكيات والتثمين العقاري، ورئيس اللجنة العقارية في غرفة التجارة والصناعة في جدة، إضافة إلى مصفي المساهمات وأمين التصفية، بينما سيتسلم ناظر قضية مساهمات الصريصري في المحكمة الجزئية في جدة خلال الأيام المقبلة الأوراق الخاصة بالمزاد بعد الانتهاء من عملية البيع التي ستعلن لاحقاً، للبت في إعادة أموال المساهمين.
من جهته، أكد مصفي المساهمات المحاسب القانوني فيصل الصبان أنه سيقدم جميع الأوراق الخاصة بالمزاد المعلن لبيع الأرض المذكورة، وقال لـ«الحياة»: «إنه سيتم توزيع حصيلة البيع على المساهمين بعد أخذ موافقة ناظر القضية»، مشيراً إلى أنه تم إعداد قوائم بأسماء المساهمين. وكان القائمون على مزاد بيع أرض «الصريصري» أكدوا أنه تم اختيار الوقت «المؤجل» لتنظيم المزاد العلني بناء على دراسات عقارية واقتصادية ومشورة خبراء العقار، مشيرين إلى أنهم يرغبون في الحصول على أعلى سعر بحسب سعر السوق الحالي للمساهمة في إعادة أكبر قدر من الأموال للمساهمين الذين فقدوا أموالهم، منوهين بأنه سيتم إطلاع الحاضرين للمزاد على صك ملكية الأرض، والكروكي التنظيمي لها، إضافة إلى صور من المصورات الجديدة للأرض. وكان قاضي المحكمة الجزئية في جدة عبدالعزيز الشثري حدد أمس (الإثنين) موعداً لإجراء المزاد العلني لبيع ممتلكات مستثمر البورصة العالمية أحمد بن سليمان الصريصري الموقوف حالياً في السجن لتنفيذ حكم مدته ١٥ عاماً، وذلك في فندق جدة «وستن» المجاور للأرض المقرر بيعها لإيفاء مستحقات المساهمين.
وفي وقت سابق أصدرت المحكمة الجزئية في المحافظة الساحلية حكماً في القضية كأول سابقة قضائية في المساهمات الوهمية على أحمد بن سليمان الصريصري الموقوف بتهمة تبديد أموال ٣٠ ألف مساهم البالغة نحو ١,٤ بليون ريال، والنصب والاحتيال عليهم بسجنه ١٥ عاماً وجلده ١٠٠٠ جلدة وتغريمه مليون ريال ومنعه ١٠ سنوات من السفر بعد الحكم، واستمرار التحفظ على أمواله حتى سداد حقوق المساهمين كاملة، وإيقاف ٢٢ من المتواطئين معه من رؤساء المجموعات. يذكر أن الصريصري يملك مؤسسة مثبتة لدى وزارة التجارة (فرع الرياض)، باسم مؤسسة الصريصري لخدمات الأسهم، مسجلة بالرقم ١٠١٠٢٤٦٠٩، وكانت الأجهزة الأمنية تحفظت في وقت سابق على المستثمر السعودي المعني على خلفية جمعه مساهمات مالية، وتشغيلها في البورصة.

برنامج لتكريس الشراكة ضد العنف

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء٢٢ محرم ١٤٣٢ هـ - ٢٨ ديسمبر ٢٠١٠م العدد ٣٤٨٧
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/٢٠١٠١٢٢٨/Con٢٠١٠١٢٢٨٣٩١٢٩٨.htm

مصلح الحربي - المدينة المنورة

تنظم لجنة الحماية من العنف الأسري التابعة للشؤون الصحية في منطقة المدينة المنورة في الرابع من شهر صفر المقبل، برنامجا لتكريس روح الشراكة الاجتماعية في مواجهة العنف ويستمر يومين.

ويتضمن البرنامج أنشطة عدة تناقش العنف الأسري، إضافة إلى الاشتباه وتشخيص حالات عنف الأطفال، إضافة إلى الخصائص النفسية للضحية والمعتدي.

وأوضحت رئيسة اللجنة المنظمة للبرنامج الدكتورة فاطمة داود أن البرنامج سيناقش نظام الحماية في المؤسسات الصحية، إضافة إلى العنف الأسري مظاهره وآلية مواجهته من منظور أمني. وأشارت داود إلى أن البرنامج سيعطف على مهمات الادعاء العام والتحقيق مع حالات العنف الأسري، بالإضافة إلى الأحكام القضائية لقضايا العنف الأسري.

وأضافت رئيسة اللجنة المنظمة: سيعقد البرنامج عدة محاضرات تناقش رفع عينات الاعتداء الجنسي وأساسيات الكشف الطبي، نظام التبليغ عن حالات العنف في المدارس، دور الشؤون الاجتماعية في الحماية من العنف، ودور الجمعية الخيرية في مساندة ضحايا العنف الأسري.

إدارات لا تملك القرار وتحشد المواطنين على أبواب الوزارات

ثقافة لا يردك إلا مكتب الوزير.. مصالح المواطنين تعطلت!

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء٢٢ محرم ١٤٣٢ هـ - ٢٨ ديسمبر ٢٠١٠م العدد ١٥٥٢٨
http://www.alriyadh.com/2010/12/28/article589648.html

بريدة، تحقيق – منصور الجفن

لماذا لا تحل مشاكل المواطنين في مدنهم ومحافظاتهم من خلال إدارتهم المعنية وفي مناطقهم الإدارية؟ لماذا يرهق المواطن ويدفع للذهاب إلى الرياض حيث مقر الوزارات والجهات الإدارية العليا؟ أسئلة مهمة تطرح كل يوم وربما الإجابة عليها لدى أولئك "المتظلمين" من المواطنين والمقيمين الذين احتلوا مقاعد السيارات والطائرات المغادرة إلى الرياض من مناطق بعيدة ونائية عن العاصمة من الشمال والجنوب والشرق والغرب ومثلهم من الوسطى كل هؤلاء أرهقوا وأرهقتهم تلك الطرق، وازدحمت بهم وسائل النقل البرية والجوية وربما القطارات قريباً يحدوهم الأمل والعطف أن يجدوا فرجة لمشاكلهم التي عجزت أو تعاجزت عن حلها فروع تلك الوزارات أو ربما كانت تلك الفروع مصدراً لتلك المشاكل ومعوقاً من المعوقات التي يعانيها المواطن وصاحب الحاجة .

عدم تطبيق الأنظمة

نحتاج إلى تفعيل «الحكومة الإلكترونية» وتوسيع صلاحيات» إدارات المناطق «

لعل هذه الإشكالية المزمنة جاءت بسبب عدم تطبيق الأنظمة أو أنه يتم تطبيقها حسب فهم أو رغبة ذلك المسؤول أو الموظف المباشر بشكل تعسفي، ومن تلك الإشكاليات أيضاً لدى بعض المسؤولين غياب استشعار الهدف من وجود هذا الجهاز وكوادره، وبالتالي فقد أُرهق المواطن فعلاً بهذه الإشكالية مع الكثير من فروع بعض الوزارات بدءاً من القطاعات الخدمية وانتهاءً بدوائر القضاء وغيرها مما يمس المواطن، وبالتالي لا بد من حلّ لها ومحاسبة من يتسبب بها إن كان مواطناً تحت طائلة "إزعاج السُلطات" (بلاغ كاذب)، أو مسؤول تحت طائلة التهاون والإخلال بالمسؤولية الوظيفية وعدم استشعارها .

وقفة حازمة

ثم انّه لا بد أن يكون للجهات المعنية بالمناطق وقفة حازمة مع تلك القطاعات الحكومية التي تقع ضمن نطاقها الإداري تلك التي لا تعير مثل هذا الأمر أي اهتمام أو كانت سبباً في حدوثه أو تلك التي استمرأت هذا التهاون بحق المواطن مستخدمة معه عبارات استفزازية يشوبها التحدي والصلف مثل عبارة "لا يردك إلا مكتب الوزير"، وعبارة "معجبك وإلا بلط البحر"، ومثلها الكثير من العبارات غير المناسبة؛ ليجد المواطن نفسه مجبراً على المداومة في مكاتب الوزارة وردهاتها وإشغال تلك المكاتب بأمور كان من المفترض حلها وإنهاءها في المنطقة الإدارية التي جاء منها .

إرهاق جسدي ومالي

بداية أشار "د.محمد بن علي السويد" -عميد كلية خدمة المجتمع بجامعة القصيم- إلى أنّ المتتبع لأحوال كثير من مصالح المواطنين يلحظ وجود إرهاق جسدي ومالي لهم بسب متابعتهم لأمورهم الخاصة ومحاولة إنهاء إجراءاتهم بتكبد المشاق والصعاب التي تنتج من السفر، مؤكداً على أنّ كل هذا بسبب عدم تفاعل فروع تلك الوزارات في المناطق الإدارية المختلفة في المملكة في معالجة أمور المواطنين وفق المطلوب، ومن المؤسف أنّ نسبة عالية جداً من تلك الفروع لا يتعدى دورها في كثير من القرارات دور (مكتب الاتصالات الإدارية)، حيث يستكمل ملف المواطن ثم يرسل لأصحاب القرار في الوزارة لاتخاذ (ما يرونه مناسباً .(

سلبيات كثيرة

وأوضح أنّ ذلك يسبب وبدون شك سلبيات كثيرة، حيث يضطر صاحب الملف متابعة مصلحته لدى الوزارة المعنية، ومن أهم تلك السلبيات تأخر مصالح المواطنين والمقيمين، وهدر في اقتصاد الدولة من خلال استهلاك الطرق والوقود، وتلويث للبيئة، وازدحام الطرق والمطارات، وهاجس السلامة والوصول والعودة من دون أخطار أو حوادث، والسقوط في الأزمة المرورية الخانقة التي تعيشها الرياض، وغير ذلك من سلبيات، مشيراً إلى أنّه ليس من المصلحة تركيز الخدمات في

مصالح المواطنين والمقيمين في مدينة واحدة، وما تعيشه الرياض من ربكة وتعقيدات مرورية إلا نتيجة حتمية لهذا التركيز، مؤكداً على أنّه من المحزن أن ترى اليوم كثيراً من الدول تنهي إجراءات كثير من أمور مواطنيها وزائريها من خلال الشبكة العنكبوتية، ونحن ما زلنا نضع العوائق والصعاب أمام المواطنين وإجبارهم على التنقل في إنهاء مصالحهم في العاصمة .

منح الصلاحيات

ودعا "د.السويد" إلى منح صلاحيات كثيرة لدى الفروع في مناطق المملكة، على رغم وجود وزارات نهجت هذا الأسلوب الآن وتشكر عليه، ولكن ما زال الكثير منها يسبب معاناة كبيرة للمواطنين والمقيمين، فلماذا كل من أراد خدمة صحية متميزة عليه أن يتكبد كل أنواع الصعاب في سبيل لقاء طبيب ماهر أو مستشفى متطور في خدماته؟ ولماذا يعاني الكثير ممن يرغب في المساهمة في اقتصاد البلد بفتح استثمار أن ينتظر قراراً من "أصحاب الكراسي العالية" في الوزارة؟ لقد تعودنا من حكومتنا الرشيدة البحث الدائم لكل ما فيه خير ومصلحة للمواطن والمقيم بغض النظر عن التكاليف المالية، وهذا ما أكد عليه خادم الحرمين الشريفين – سلمه الله – بأن مصلحة وتسهيل أمور المواطن تقدم على ما سواهما، وكلنا أمل ورجاء أن تقوم الوزارات المعنية بمراجعة إجراءاتها وأنظمتها لما يخدم المواطن والمقيم ويبعد عنه المشقة .

حقوق متوازنة

مواطنون يدفعون تكاليف الطيران ويتحملون عناء السفر لمقابلة» صاحب الصلاحية «

وأكد "د.خالد بن عبدالعزيز الشريدة" -عميد خدمة المجتمع بجامعة القصيم- على أنّ فلسفة العلاقة بين المركز والأطراف إدارياً تختلف حسب ثقافة البلد كونها تعدّ من الدول المتقدمة أو النامية أو المتخلفة، ومن معايير التنمية المتقدمة أن يكون الفرد في أي مكان قادرا على الحصول على حقوقه وخدماته بنفس القدر الذي يحظى به الآخرون في مختلف أجزاء الدولة وأطرافها، مشيراً إلى أنّ من المشكلات التي نعيشها في مجتمعنا ونواجهها في عدد من مؤسساتنا ومع وجود النظام الذي يجب أن يحكم تعاملات الجهة الحكومية إلا أن شخصية العاملين هي التي تحكم، مضيفاً بأن هذا الواقع يعيق كثيراً من الحقوق المدنية التي يجب أن يستمتع بها من يسكن في المدينة العصرية .

معوقات وتجاهل

وقال "د.الشريدة": "إنّ من المعوقات التي هي من أعراض هذا المرض رَكّن الأنظمة في الأدراج وتجهيل الناس بها حتى يتمتع الإداريون بظاهرة (المِنَّة) على العامة، وكأنّ إعطاء الناس حقوقهم أصبح منحة أو مِنَّة من بعض القائمين على الإدارات الحكومية فأصبحت بعض الحقوق لا تنال إلا بالشفاعات أو الوساطات وربمّا أحياناً) مقابل شخصية)، وهذه البيئة تخلق شخصيات مزيفة تتكسب سمعة أو مادة من خلال هذه المظاهر المرضية"، مؤكداً على أنّ عبارة (لا يردك إلا باب الوزير) لغة تسمعها بين الفينة والأخرى يصفع بها اللامبالون من الموظفين وجوه الغَلَبَة من الناس فيضربون أخماسا بأسداس فيكرهون الوطن والمواطن لأسباب هذا الصلف والصنف من التعامل الجاف .

إدارة مستقلة

ودعا "د.الشريدة" إلى وجود جهة وإدارة مستقلة في الإدارات الخدمية تتابع وبدقة تطبيق الأنظمة وعدم تعطيلها، كما ينبغي أن تُسند كثير من الصلاحيات إلى الإدارات المحلية في كل منطقة من أجل أن يُنهي المواطنون معاملاتهم في أماكن تواجدهم من أجل ألا يضطر المواطنون والعجزة من الناس إلى متابعة معاملاتهم في العاصمة الرياض، وذلك يمكن أن يحصل بتفعيل الحكومة الإلكترونية، وكل ذلك سيسهل على الناس معاشهم وتكاليف تنقلاتهم، وهذه الإجراءات التطويرية ستعزّز بالتأكيد من الانتماء لهذا الوطن المعطاء حينما يشعر المواطن بأنّ ما يريد من خدمة يستحقها يمكن أن يحصل عليها دون تكلّف أوتعقيد .

امتصاص غضب

ويقول "حمد البهيجي": "يظهر أنّ معظم الدوائر الحكومية التي أراجعها تتجاهل تطبيق الأنظمة، وإذا لجأ المواطن إلى المحكمة الإدارية (ديوان المظالم) لا يجد حلا للقضية وكأنّ الديوان أنشيء لغرض امتصاص غضب المواطن المظلوم وليس لحل قضيته"، مؤكداً على أنّه حصل له شخصياً مثل هذا الوضع عدة مرات .

ملل وكلل

وأوضح "جابر السلامة" بأنّه لمس من خلال مراجعته الكثيرة لبعض القطاعات الحكومية بأنها تفتقر للشفافية في الأنظمة واللوائح المعتمدة من قبل مراجعها، مشيراً إلى أنّ ذلك يتسبب في إدخال المراجعين لمثل تلك الإدارات في دوامة طويلة

من المتابعة المملة والإرهاق، داعياً إلى المزيد من الشفافية مع المراجعين خاصة في تطبيق الأنظمة مع وجود أشخاص أكفاء يكونون في الواجهة .

مراجعة الوزارات

وأبدى "محمد العبيري" تذمره ومعاناته من كثرة مراجعة بعض القطاعات الحكومية دون الوصول إلى نتيجة، قائلاً: "إنّ ذلك بسبب عدم تطبيق تلك الجهات الخدمية للأنظمة مما يضطره إلى السفر واللجوء إلى المراجع العليا لتلك القطاعات مما يترتب عليه أعباء إضافية وتعطيل للمصالح والإرهاق الجسدي والذهني"، مؤكداً على أنّ الدولة وفقها الله لم تقصر في توفير ما يخدم المواطن ويسهل عليه متابعة أمور حياته دون الاضطرار إلى ترك محل إقامته لكن تلك الجهات تدفع بالمواطن إلى مراجعة الإدارات العليا لتلك الإدارات .

أعباء قضائية

وأكد "العبيري" على أنّ بعض الجهات القضائية أصبحت تشكل عبئاً على قضايا المواطنين المرفوعة للتظلم ضد بعض تلك الجهات الحكومية، وذلك لعدة أسباب منها: عدم وجود جهاز لدى تلك الجهات القضائية يقوم بفرز القضايا الواردة إليها، وبالتالي إحالتها إلى الجهة المختصة للنظر فيها حيث أنه بعد معاناة وسنوات من الجري وراء تلك المعاملة في تلك الدائرة تنتهي القضية بعدم قبولها بسبب عدم الاختصاص، وأحياناً عدم قبول الدعوى شكلاً، مشيراً إلى أنّ في هذا الأمر إضاعة لحقوق الناس ووقتهم وجهدهم، بالإضافة إلى وجود مماطلة من ممثلي الجهة الحكومية للمثول أمام القضاء مما يزيد في إطالة مدة التقاضي.

الرياض في مهمة إنسانية مع فريق الإخلاء لنقل أعضاء متوفين دماغياً (١-٢)

ستة آلاف مريض ينتظرون العافية بأعضاء بديلة!

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء٢٢ محرم ١٤٣٢ هـ - ٢٨ ديسمبر ٢٠١٠م العدد ١٥٥٢٨
http://www.alriyadh.com/٢٨/١٢/٢٠١٠/article٥٨٩٦٣٧.html

الرياض، تحقيق- نوال الراشد

» امنحونا فرصة جديدة للحياة».. هذه أمنية جماعية أطلقها حوالي ستة آلاف مريض سعودي مصابين بفشل الأعضاء.. أسماؤهم لا تزال مسجلة في قوائم المستشفيات منذ سنوات؛ على أمل أن يحظوا بمتبرعين ينقذون حياتهم، ولا خيار آخر أمامهم سوى الانتظار.. ومما زاد حجم المعاناة الانخفاض السنوي في نسبة المتبرعين؛ فتم الاعتماد على إنقاذهم من خلال برامج تبادل الأعضاء بين المملكة ودول أخرى، وذلك بالتنسيق مع إدارة الإخلاء الطبي الجوي والمركز السعودي لزراعة الأعضاء .

حول هذا الموضوع قامت «الرياض» بعمل تحقيق استقصائي عن «العمليات الطبية في نقل المرضى ونقل الأعضاء»، وكانت «سارة» -الفتاة التي لا يتجاوز عمرها ١٣ عاماً- هي من نقلنا إلى هذا العالم بأبعاده الإنسانية؛ بعد أن عشنا معها «رحلة عمل طويلة»، من حيث تفاصيل مرضها يوما بعد يوم، وعلاجها مرحلة بعد أخرى، وذلك في أحداث لا تنقصها الغرابة وعنصر المفاجأه، كما استضفنا في الجزء الثاني من هذا التحقيق المسؤولين عن هذه المهمة الإنسانية والوطنية في إدارة الإخلاء الطبي .

رحلة «حياة أو موت» انتهت بنقل كبد من الكويت وزراعتها في الرياض خلال ثماني ساعات

بين الحياة والموت !..

يوم الأربعاء ظهراً كان موعد لقائي مع «أم سارة» دار الحديث حول حالة ابنتها المنومة في غرفة العناية المركزة والتي تعاني من انتكاسة مرضية خطيرة أدت إلى توقف وظائف الكبد، تقول: «مرت علينا أيام عصيبة؛ فمؤشر حياة ابنتي بقي مضطرباً مابين الأمل والرجاء، ولعبت الأحداث دوراً مضاعفاً في إذاقتها جرعات متتالية من الآلام، حيث أصيبت سارة بمرض وراثي يسمى (،ولسون)، وعمرها أربع سنوات، وبدأت مرحلة العلاج منذ ذلك الوقت؛ ولكن انهيار صحتها لم يحدث إلا قبل يومين أدخلت على اثره العناية المركزة في مستشفى القوات المسلحة، وذلك نتيجة تركها للعلاج منذ شهرين وأنا لا اعلم؛ مما أدى لتدهور حالتها بشكل سريع، حيث تليفت الكبد بشكل كامل بعد أن كانت تعيش على ١٠% منها وانتشرت الصفراء في جسمها وظهرت عليها أعراض الغيبوبة، وأصيبت بضعف في البصر والاعتماد التام على الأكسجين الصناعي وغسيل الكبد، وحالتها المتردية جعلتنا نعيش في دوامة كيف يمكن إنقاذ حياتها؛ فالتقارير الطبية أجمعت على أن سارة تعيش حالة حرجة جداً .«

موقف عصيب

وأضافت:» في نفس اليوم وبصورة عاجلة أرسلنا نتائج تقاريرها الطبية مناولة لجميع المستشفيات الكبيرة بالرياض، وأجمع الأطباء على سوء وضعها الصحي الذي وصلت إليه، وطلب منا الدكتور علي الموسى المشرف على حالتها بأهمية سرعة إجراء عملية زراعة الكبد، ولابد من إيجاد متبرع بأقصى سرعة ونقلها إلى المستشفى الذي سوف يتم فيه الزراعة لإنقاذها، وأرسلنا بطلب عاجل إلى المركز السعودي لزراعة الأعضاء لطلب الحصول على متبرع بأقصى سرعة، وطالت اتصالاتنا في البحث كل الأقارب والمعارف؛ فهب الجميع للتبرع، ولكن حتى الآن لم نجد الشخص المناسب الذي تتطابق حالته مع سارة حتى أنا ووالدها وإخوتها خذلنا المرض في أن نكون أول المتبرعين؛ فقد كنا نحمل نفس المرض، وعامل الوقت هو المحرك الرئيس لسيناريو حياتها وقدرة الله فوق كل شيء .«

)لقد أبهرتني تلك الأم بقوة شخصيتها وثقافتها الطبية العالية، وحسن تصرفها في عملية إنقاذ ابنتها بأي طريقة وبكافة السبل.. انتهي لقائي معها على أن يكون بيننا اتصال في حال حدوث أي جديد .(

»سارة» حبست أنفاس الجميع وانكتب لها عمر جديد في لحظات

تجمع الفريق والسفر

في اليوم التالي مساء الخميس وردني اتصال من إدارة الإخلاء الطبي الجوي السعودي عن وجود حالة متوفاة دماغياً، وعليّ الاتصال بالأستاذ عبد الرحمن الغامدي مساعد المدير العام التنفيذي للشؤون الإدارية في المركز السعودي لزراعة الأعضاء للتنسيق والمتابعة، واخذ تفاصيل الرحلة ولا بد من إنهاء الإجراءات بأسرع وقت ممكن .

بعدها في يوم الجمعة صباحاً تجمع الفريق في المركز السعودي لزراعة الأعضاء، ووصلت أنا وزميلي المصور «بندر بخش» في تمام الساعة الثامنة صباحاً، وبمجرد وصولنا انتقلنا إلى مركز البلاغات وغرفة العمليات، وتم إطلاعنا على كافة المعلومات الواردة إليهم، حيث ذكر الأستاذ «الغامدي» بقوله: «وردنا بلاغ سريع عن طريق د.مصطفى موسوي مدير برنامج زراعة الأعضاء في دولة الكويت عن وجود متبرعة متوفاة دماغياً، وأن الحالة مطابقة تماماً لحالة سارة، وكانت الأولوية لها نظراً إلى سوء حالتها الصحية بعدها قام الفريق الطبي بالتأكد من تتطابق التحاليل والفحوصات الطبية بينهما .«

أولوية الحالات الحرجة

وأوضح «د.زايد إبراهيم» المنسق الطبي أن دورنا إجمالاً في المركز هو البحث عن الحالات المتوفاة دماغياً عن طريق أقسام العناية المركزة في ١٢٠ مستشفى بالمملكة أو عبر بلاغات مراكز زراعة الأعضاء في دول مجلس التعاون، وبمجرد الحصول على الموافقة المبدئية من أهل المتوفى بتبرع نقوم بتشخيص الحالة حتى نتأكد من أن جميع الفحوصات الطبية مطابقة بشكل متكامل مع البرنامج السعودي لزراعة الأعضاء، وبعدها يتم تنسيق مع المستشفيات لإبلاغهم عن توفر حالة متوفى دماغياً حالته تتلاءم مع المريض الموجود على قائمة الانتظار والأولوية دائماً للحالات الحرجة .

في هذه الأثناء وصل الفريق الطبي ومن ثم ركبنا الحافلة المخصصة لنقل الفريق إلى مقر القاعدة الجوية بالرياض، حيث دخلنا وتوجهنا فوراً إلى مكتب الجوازات الذي قام بتختيم جوازات السفر والتوقيع على نموذج السفر لمغادرة الفريق من الرياض إلى الكويت .

طائرة نقل الأعضاء

كانت طائرة الإخلاء الجوي (ليرجيت ٦٠) جاهزة للإقلاع بنا، فالتنسيق المسبق بين إدارة الإخلاء الطبي الجوي ومركز زراعة الأعضاء متواصل وسريع عن طريق قسم الاتصالات الطبية، وفي هذه الأثناء استعد الجميع للرحلة، حيث أعلن الكابتن طيار «طارق الراجحي» إقلاع الرحلة المتجهة من الرياض إلى الكويت ومدة الرحلة ٥٠ دقيقة .

موافقة أهل المتبرع

بعد الإقلاع كان أمامي متسع من الوقت لإجراء الحوار والذي بدأته مع الأستاذ» عبدالرحمن الغامدي»؛ فسألته كيفية موافقة أهل المتوفى للتبرع؟، فقال: بالنسبة لجميع حالات التبرع المتوفين دماغياً المحالة من الكويت تكون عن طريق مدير برنامج زراعة الأعضاء الدكتور مصطفى الموسوي الذي يبلغنا بدورة عن وجود حالات متوفين دماغياً من الأجانب، وبعد الاتصال بأهل المتوفين والحصول على موافقتهم يتم توثيقها خطياً عبر نموذج التبرع، واما حالات المتوفين التي تردنا من باقي مراكز الزراعة في الخليج؛ فلدينا فريق عمل مكون من موظفين من عدة جنسيات مهمة كل موظف الاتصال هاتفياً على أهل المتوفى على حسب جنسيته أو لغته في أي مكان في العالم وإقناعهم وإرسال نموذج الموافقة إليهم بالفاكس وبعد أن تستكمل كافة المستندات المطلوبة .

وأضاف:»تبدأ عملية مطابقة تحاليل وفحوصات المريض الموجود في قائمة الانتظار مع الفحوصات الطبية للمتوفى استعداداً لعملية الزراعة، وبعد الانتهاء من العملية يتم تجهيز الجثة وإنهاء إجراءات إرسالها إلى بلادها في اقل من ٤٨ ساعة؛ لتصل لأهل المتوفى وتقديم تعويض مادي بقيمة ٥٠ ألف ريال تصرف لهم من قسم الخدمات الطبية في وزارة الصحة .«

ساعات حفظ الأعضاء :القلب (٦) والكبد(١٢) والكلى(٢٤) ساعة

خطة العمل قبل العملية

في المقعد المقابل لي بالطائرة تناقشت مع «د.حاتم خلف» استشاري زراعة الكبد في مستشفى الملك فيصل عن الكيفية التي تتم بها عمليات الزراعة عادةً، فقال: «في مثل حالة سارة أو أي مريض آخر لا بد أن نتأكد من الحالة الصحية التي كان عليها المتبرع المتوفى، من خلال نتائج تحليل ضغط الدم والسكر، وكذلك عدم وجود التهابات في الجسم، وأن يكون من نفس فصيلة الدم أو فصيلة تقبل النقل، ومعرفة نوعية الأدوية التي كان يتناولها قبل الوفاة والفترة التي قضاها في العناية المركزة قبل إجراء عملية الاستئصال .«

وأضاف:»تعد مسألة تناسب الأعضاء بين المريض والمتوفى مهمة جداً؛ فمن المستحيل نقل كبد شخص كبير في السن إلى طفل والعكس صحيح، مع مراعاة تناسب حجم الجسم ووزنه؛ لذلك يجب التأكد من كافة الفحوصات الطبية للمتوفى قبل السفر إلى أي مكان، واما بالنسبة لعملية سارة فالفريق الجراحي جاهز للعملية بمجرد الوصول إلى مستشفى مبارك الكبير،

وبعد الانتهاء من عملية استئصال الكبد التي سوف تستغرق تقريباً ثلاث ساعات يكون زميلي قد جهز الحافظة الطبية لحفظ الكبد بعد تعقيمها في درجة برودة معينة، فكلما قلت مدة حفظ العضو كلما حققت نتائج أعلى .«

وأشار إلى أن ساعات حفظ الأعضاء تتفاوت من عضو إلى آخر، فالقلب والرئة تأخذ ٦ ساعات، والكبد ١٢ ساعة، أما الكلى ٢٤ ساعة.(انتهت الرحلة وشارفنا الوصول إلى مطار الشيخ سعد الصباح التنفيذي، وفور إنهاء الفريق إجراءات السفر كان في استقبالنا سيارات من وزارة الصحة الكويتية التي قامت بنقلنا إلى المستشفى .(

مسشفى مبارك الكبير

بمجرد وصولنا إلى مستشفى مبارك الكبير تحرك الفريق الطبي مباشرة إلى غرفة العناية المركزة لترتيب إجراءات العملية، حيث ارتديت الملابس الطبية، وقمت بالتعقيم اللازم مع طاقم الفريق الطبي استعدادًا للدخول معهم، ولكن تم منعي من الدخول وبعد محاولات من الإقناع سمح لي بالدخول، وتم الاطلاع على هوية المتوفاة وكافة التقارير الطبية التي تثبت تطابقها مع تقارير سارة، بعدها توجهنا جميعاً إلى غرفة العمليات بقيت أنا والأستاذ «عبد الرحمن الغامدي» و»د.زايد إبراهيم»، والزميل «بندر بخش «ننتظر الحصول على نتائج العملية مرت ثلاث ساعات من الانتظار بعدها خرج «د.حاتم خلف»؛ ليعلن لنا انهوا العملية في وقت قياسي مقارنة بالعمليات التي أجريت سابقاً، حيث تحرك الفريق الطبي حامل (الكونتيرات)، وهي أوعية مخصصة لحفظ الأعضاء بعد وضع الكبد المستأصلة فيها، وخرجنا من مستشفى مبارك الكبير واتجهنا جميعاً إلى المطار وكانت طائرة الإخلاء الطبي في انتظارنا وفي تمام الساعة الرابعة عصرا أقلعت الطائرة المقلة للفريق متجهة إلى الرياض .

خطوات عملية الزراعة

ونحن على متن الطائرة سألت «د.باسم حجاب» استشاري جراحة الكبد عما جرى أثناء العملية الجراحية، فقال: كان دوري هو البدء بالعملية والقيام باستئصال الكبد المتوفاة وشاركني فيها «د.حاتم»، والحمد لله كانت خطوات نتائج الجراحة ممتازة، واستطعنا استئصال الكبد في فترة وجيزة، وتم تعقيم الكبد بطريقة دقيقة ووضعها في) الكونتينر) لحفظها في درجة برودة معينة، وكلما قلت فترة الحفظ وتمت زراعة العضو بشكل أسرع كلما كانت النتائج العملية أفضل .

وأضاف:»بعد ذالك يتم إعطاء الفريق الجراحي الثاني بالرياض الأمر بتجهيز غرفة العمليات وتخدير سارة استعداداً لعملية الزراعة، وبعد وصولنا إلى مستشفى الملك فيصل التخصصي يكون الفريق الجراحي بانتظارنا، وسوف أشارك مرة أخرى الفريق الجراحي الثاني بتهيئة الكبد وفصلها من الحجاب الحاجز والشرايين المتعلقة بها من الأنسجة الزائدة، وكذلك الألياف والدهون والدم، ومن ثم تبدأ مرحلة استئصال كبد سارة وزراعة كبد المتوفاة عوضاً عنها، وقد يتراوح وقت العملية مابين ٦- ٨ ساعات تختلف باختلاف حالة المريض ويتضح نجاح العملية من اليوم الأول .«

نجاح العملية

بعدها سألت «محمد منصور» منسق زراعة الكبد في مستشفى الملك فيصل التخصصي عن دوره في العملية، وقال: «دوري يعتبر الحاسم بالنسبة للجراحين فقبل اجراء العملية يتم تجهيز كافة أدوات الجراحة، وخاصة قطع الثلج المعقمة بمحلول طبي معين وتعريف الممرضات بأدوارهن أثناء العملية، وفي هذه الحال ينتظر الجراحون إشارة مني للبدء في قطع الوريد وإيصال السائل الطبي في شرايين جسم المتوفاة حتى نضمن أن لا يتجلط الدم، بعد ذلك يتم استئصال الكبد وفور الانتهاء يتم نقل الكبد إلى الحافظة المعقمة .«

وأضاف:»عند وصولنا إلى الرياض سأقوم مرة أخرى بعمل تحاليل الدم للتأكد النهائي من سلامة المتوفاة من التهاب الكبد الوبائي ومرض الايدز؛ بعدها اسلم الكبد إلى الفريق الطبي الجراحي الثاني لزراعته في سارة، وفي أغلب الحالات تكون الأولوية حسب فصيلة دم الموجودة في قائمة للحالات الحرجه .«

)وصلنا إلى قاعدة الرياض الجوية بعد أن أمضينا ثماني ساعات متواصلة في التحرك من المطار إلى المستشفى، ومن القاعدة إلى مستشفى الملك فيصل التخصصي للبدء بإجراء عملية الاستئصال الكبد لسارة وزرع الكبد البديل، ونظرا لأنه لا يحق لي الدخول جلست انتظر نتائج العملية التي استمرت أكثر من أربع ساعات وأن النتيجة المبدئية مطمئنة، وفي اليوم التالي السبت وبعد مرور أكثر من ٢٠ ساعة من عملية الزراعة التي أجريت لسارة ذهبت إلى المستشفى، والتحدث

مع الفريق الطبي للسؤال عن وضعها الصحي، فأكدوا لي أن الأمور تسير بشكل جيد وأن سارة في مرحلة تحسن تدريجي .(

أربع مراحل للحياة

بعدها اتجهت إلى مكتب «د.محمد السبيل» أستاذ ورئيس قسم زراعة وجراحة الكبد في مستشفى الملك فيصل التخصصي، وحاورته عن أهم عوامل نجاح عمليات زراعة الأعضاء، فقال» :هناك أربع مراحل مهمة وحيوية حتى نستطيع أن ننقذ فيها سارة وغيرها من المرضى، أولها توفر أعضاء من المتوفين دماغياً بشكل مستمر، واهتمام الأطباء بتشخيص المتوفين دماغياً، والاهتمام بحفظ جثة المتوفى وسرعة زراعة الأعضاء، وإذا توفرت تلك المراحل التكاملية سوف نستطيع إنقاذ المرضى وزيادة عمليات الزراعة أكثر مما هو موجود الآن«، موضحاً أن الحاصل هو ضعف تبليغ الأطباء عن حالات المتوفين دماغياً في غرف العناية المركزة، وعدم التبليغ يفقدنا نسبة في عدد المتبرعين؛ غير مدركين أن المتوفى قد ينقذ عدة أشخاص .

وأضاف:»ان عدم اكتراث الأطباء المسؤولين عن غرف العناية المركزة للمتوفين دماغياً للحالة؛ بسبب ضغوط العمل وعدم الرغبة في تحمل مسؤولية، بالإضافة انه لا توجد حوافز للأطباء للتشجيع على فحص الحالات وتشخيصها طبياً الذي يأخذ وقتا من الفحص السريري الدقيق من قبل اثنين من أطباء الأعصاب لتخطيط المخ الكهربائي حتى يثبت أنه لا يوجد نشاط في المخ، وأن الحالة متوفاة دماغياً والمحافظة على الجثة حتى يحين وقت عملية الاستئصال والزراعة»، مؤكداً على أن عدم وجود العقبات -التي ذكرت -فإن نتائج زراعة الأعضاء في المملكة مشابهة لنسبة نفس الأرقام في أمريكا وأوربا، وأننا نتميز عنهم بأن متابعة المرضى الذين خضعوا للزراعة بنفس المستشفى ومدى الحياة مجاناً .

ابتسامة العافية

مرّ أسبوعان على زراعة الكبد لسارة، حيث حرصت على الالتقاء بوالدتها مرة أخرى في المستشفى وسؤالها على الوضع الصحي لها، فأكدت لي أن هناك تحسنا تدريجيا لحالتها بعدها انتقلنا إلى غرفة العناية المركزة، واقتربت من سرير سارة الذي تعلوه عدد من الأجهزة الطبية نظرت إليها وسألتها عن صحتها: فأغمضت عينيها بالإيجاب مع ابتسامة صغيرة أدخلت في نفسي الشعور بالسعادة بأني كنت ضمن الفريق الذي عمل على استعادة تلك الابتسامة من جديد، وأن دخولي إلى عالمها عن قرب قد أزال ما كان من تعب ومنحني شرف تلك الابتسامة .

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

تواصل نقاش قضية البيوت السعودية ومخاطرها

الخادمات الهاربات .. استغلال للثغرات وتملص من الالتزامات

المصدر: جريدة الاقتصادية الثلاثاء٢٢ محرم ١٤٣٢ هـ - ٢٨ ديسمبر ٢٠١٠م
http://www.aleqt.com/٢٨/١٢/٢٠١٠/article_٤٨٤٠٢٩.html

تحقيق :حبيب الشمري

في الحلقة الثانية من تحقيق «الاقتصادية» حول العاملات المنزليات «الخادمات «نناقش قضية الأسعار في السوق غير النظامية، حيث تبين أن الأسعار تتأثر سلبا وإيجابا بالتطورات الخارجية على صعيد الاستقدام أو ظروف بعض الدول التي تصدر العمالة للسعودية. كما تشكل مواسم رمضان والأعياد والإجازات وظروف بعض الأسر عاملا حاسما في الأسعار، وهو ما يدفع بعض الأسر إلى دفع مبالغ تصل أحيانا إلى ثلاثة آلاف ريال. وفي وصية من متصفح في «الاقتصادية الإلكترونية» لربات البيوت حذرهن من مرافقة الخادمة إلى السوق، على اعتبار أن ذلك مدعاة لإغرائها بالهرب، سواء من قبل سيدات سعوديات أو عمالة أجنبية تترصدها في الأسواق وتقذف لها بأرقام الهواتف للهروب السريع. ونستعرض اليوم رأي مختص في الشؤون الاجتماعية هو الدكتور إبراهيم الزبن رئيس قسم علم الاجتماع والخدمة الاجتماعية في كلية العلوم الاجتماعية في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، أكد فيه الأضرار الاجتماعية الكبيرة لتشغيل الهاربات، بيد أنه شدد على أن غياب جهة رسمية وسيطة تنظم العلاقة بين الطرفين خلف فجوة نفذت منها عصابات تأجير العمالة مستغلة حاجة الأسر السعودية إلى العاملات والإغراء المالي الذي تجده الأخيرات من خلال الهروب، كما نستعرض رأي المديرية العامة للجوازات التي تجاوبت مع تساؤلات «الاقتصادية» على لسان متحدثها الرسمي المقدم بدر المالك، ونعرض أيضا تصويتا على تشغيل العمالة كشف أن ٥٨ في المائة شغلوا هاربين أو هاربات في بيوتهم، وهو ما يعيدنا إلى النقطة الأولى وهي تساهل المواطن في هذه القضية الحساسة. هنا التفاصيل:

تحت الطاولة على الرغم من أن السوق محلية واللعب فيها من تحت الطاولة، فإن تطورات مشكلات الاستقدام في المكاتب الأجنبية وقرارات الدول المصدرة للعمالة تلقي بظلالها بشكل كبير على أسعار الخادمات في السوق السوداء. وتشكل الأخبار التي تفيد بسلاسة الحصول ضغطا على الأسعار وخفضها، بينما الأخبار التي تفيد بحدوث تطورات سلبية ترفع الأسعار نسبيا. وآخر التطورات في هذا المجال هو بيان اللجنة الوطنية للاستقدام قبل يومين (نشر أمس الأول) الذي نصح المواطنين بعدم استصدار تأشيرات إلى إندونيسيا خلال هذه الفترة، ودعاهم إلى الانتباه لبعض المكاتب غير المرخصة، التي تطلب أتعابا أكثر من المتفق عليها، بحجة سرعة إنهاء المعاملات. هذا الأمر – كما يقول مواطنون يبحثون عن عاملات منزليات – إنه يرفع الأسعار أحيانا إلى أكثر من ثلاثة آلاف ريال. ولا يقتصر التأثير على الأخبار الخارجية فقط، بل إن المواسم السنوية مثل الأعياد والإجازات والمرض تدفع الأسعار أحيانا إلى أرقام فلكية.

أسر مجبرة على الصعيد الاجتماعي سألت مختصا في هذا الشأن فقال: إن كثيراً من الأسر السعودية وجدت نفسها مرغمة على التعامل بهذه الطريقة نظرا لغياب الجهة الإشرافية وغياب الوسيط الذي يقوم بتنظيم العلاقة في سوق العمالة المنزلية، وبالتالي وجدت نفسها أمام هذه الحالة. وقال الدكتور إبراهيم الزبن رئيس قسم علم الاجتماع والخدمة الاجتماعية في كلية العلوم الاجتماعية في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية: إن قضية الهاربات لها طرفان هما: المستفيد والعاملة نفسها، وغياب الوسيط القادر على تنظيم العلاقة تسبب في نشوء هذه الظاهرة الخطيرة، سواء أمنيا أو اجتماعيا.

ضرورة وغياب نظام وحول حاجة الأسر وتشغيلها لهذه النوعيات قال الزبن: الأسر دعتها الضرورة وليس الكماليات، ومن أهم مبررات ذلك الحاجة وعدم وجود البديل النظامي، كما أن هذا الأمر يحل مشكلة الانتظار التي يتطلبها الاستقدام، ويساعد على تفادي الإجراءات الطويلة للاستقدام، والتجربة التي تتطلبها العاملة الجديدة، واحتمالات الهرب مستقبلا والنفقات التي يمكن أن تترتب على ذلك، وبالتالي رأى أن هذه الأسباب دفعت إلى استغلال هذه الثغرات، سواء من قبل

عصابات تشغيل العمالة أو غيرهم، حيث وجدوا مجالا أوسع للعمل وسط هذه الظروف. هروب ومرونة وبيَّن الزبن أن العاملات المنزليات يلجأن للهروب لأن فيه مرونة من ناحية العمل والالتزام، حيث يمكن أن تعمل شهرا وتتوقف فترة أخرى، أو لأنها غير ملزمة بالعمل لمدة سنتين لدى الكفيل، ويمكنها حتى في هذه الحالة تعويض ذلك من خلال العائد المادي المجزي في ظل الطلب الكبير عليهن من قبل الأسر السعودية، مشددا على أن ذلك «فرصة تريد العاملة استثمارها حتى لو كانت غير شرعية.«

أضرار اجتماعية وتطرق إلى الأضرار التي تترتب على هذه الظاهرة فقال: «قد تقوم العاملة بأعمال مضرة أو لا أخلاقية مع الأطفال أو مع أحد الزوجين أو كليهما، لأنهن دون رقابة أمنية، واحتمال نقلها للأمراض نظرا لأنه ليس باستطاعة صاحب المنزل فحصها طبيا، كما أن هذه العاملة تشكل ضغطا على ميزانيات الأسر، لأنها من الممكن ألا تقوم بالعمل على أكمل وجه، وبالتالي فإن الأسر ستدفع أموالا لعمل أقل من المتوقع أو المفترض.

شركات بديلة وفيما يتعلق بالبدائل قال الدكتور إبراهيم الزبن رئيس قسم علم الاجتماع والخدمة الاجتماعية في كلية العلوم الاجتماعية في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية إن البدائل هي إيجاد شركات تكون مسؤولة عن تأجير العمالة، وفق أوقات بحيث تستطيع الأسر اختيار الخيار الأنسب لها، وبأجور معقولة، فضلا عن كون هؤلاء العاملات يعملن بطرق شرعية.

ادمان الاستقدام سألت الدكتور فهاد الحمد عضو مجلس الشورى رئيس لجنة الإدارة والموارد البشرية، عن هذه الظاهرة فنحى إلى طريقة معاملة بعض الأسر للعمالة المنزلية، وتأخر الرواتب في بعض الأحيان. وشدد على أن ساعات العمل الطويلة من المشكلات التي تؤثر في العمالة داخل المنزل وذلك يمكن أن يدفعها للهروب. وبين الحمد أنه في السنوات الأخيرة ظهر هروب مبرمج فيه أصابع لعصابات سواء داخلية أو خارجية، وبالتالي فإن ذلك يستدعي تحركا عاجلا.

ولفت عضو مجلس الشورى إلى أهمية تفعيل لائحة الخدمة المنزلية التي صدرت عن المجلس قبل فترة "يمكن أن تحد من المشكلة، لأنها تحاول إيجاد توازن بين الحقوق والواجبات بين الطرفين". وحول الحل الذي يراه لهذه الظاهرة قال "أعتقد أن هناك مشروعا لإنشاء شركات استقدام يمكنها توفير حاجة المواطن في الوقت الذي تحفظ حقوق الطرفين، لأن التأجير يكون وقتيا سواء يوميا أو أسبوعيا أو شهريا". يعتقد الحمد أن هذا حل، لكنه يلمح حتى في ظل ذلك، إلى أنه حل وقتي أيضا مالم "نتأمل موضوع الاستقدام بشكل استراتيجي مع النفس، ونتساءل هل نحن في حاجة إلى كل هذا العدد من البشر؟". يعتقد الحمد أيضا ـ وهو يتحدث بحرقة ـ أننا (كمجتمع" (أدمنا الاستقدام بشكل خطير بات يهدد المنظومة القيمية للمجتمع". الجوازات.. هذا دورنا في القضية الشائكة تبدو أدور الجهات الحكومية متباينة أو هي غير واضحة، ولأن دور الجوازات يبدو في هذه القضية اخترنا أن نوجه لها السؤال عن هذه المسؤولية، خاصة أنها تعلن بين الحين والآخر عن عمليات قبض على عصابات للعمالة تعمل على تهريبها من كفلائها وتساعدها على الحصول على أعمال لدى أفراد آخرين، وهنا قال لـ «الاقتصادية «المقدم بدر المالك المتحدث الرسمي للمديرية العامة للجوازات إن دور المديرية يتمثل في تلقي بلاغات الهروب أو الامتناع عن العمل من قبل الكفيل واتخاذ الإجراءات اللازمة لذلك. سألته عن مشكلة تشغيل الهاربات تحديدا فقال: أولا المشكلة في رأيي تتعلق بالمواطن الذي يشغل هؤلاء الهاربات، فلو لم يوجد هذا الأمر لما حدثت المشكلة أساسا. هذا المواطن لا شك – والحديث للمالك – يساعد على هذه الظاهرة من خلال تشغيل الخادمة في منزله، وبالتالي هروبها من كفيلها. وقال المالك إذا ثبت للجهات المعنية في المديرية العامة للجوازات أو إداراتها المنتشرة في مختلف مناطق المملكة وجود شخص أو جهة تشغل العاملات أو العمال بطريقة غير نظامية فيتم التنسيق مع الجهات المعنية في المنطقة لضبطها من خلال رجال الجوازات في الميدان، وفق ترتيبات وتنسيق وثيق .وشدد المتحدث الرسمي للجوازات على خطورة الأضرار الاقتصادية، والاجتماعية، والأمنية التي تترتب على تشغيل العمالة بهذه الطريقة، معتبرا أن الوعي بذلك من أهم وسائل مقاومتها.

نهاد قهرت البطالة بدليل اجتماعي للأم والطفل

المصدر: جريدة الوطن الثلاثاء٢٢ محرم ١٤٣٢ هـ - ٢٨ ديسمبر ٢٠١٠م
٣&CategoryID=٣٤٩٩٣http://www.alwatan.com.sa/Nation/News_Detail.aspx?ArticleID=

جدة :نسرين نجم الدين ٢٠١٠-١٢-٢٨ ٦:١١ AM

سنوات عاشتها الفتاة الجامعية نهاد سليماني وهي تبحث عن الوظيفة، ورغم أنها عثرت أخيرا على الفرصة في القطاع الخاص، إلا أن الوظيفة المضنية لم تساعدها في أداء واجباتها تجاه زوجها وأطفالها الثلاثة، فتركت العمل وتفرغت لبيتها. وأثناء مكوثها في المنزل، جمعت نهاد قائمة كاملة بالمراكز الاجتماعية والطبية والترفيهية والتعليمية التي تعنى بالطفل، حتى أصبحت مرجعا لمن حولها، وراودتها فكرة توّجتها بكتاب بعنوان "دليل الأم والطفل ."

لم تيأس خريجة جامعة الملك عبدالعزيز بجدة، فتمكنت من جلب رعاة ومعلنين لرعاية الدليل ماليا، مما أدر عليها دخلا كبيرا جعلها توزع الدليل على الأمهات مجانا.

تقول نهاد "جعلت من الدليل موسوعة لمنسقي ومنسقات حفلات الأطفال، والنوادي الاجتماعية والترفيهية، ومصممات الأزياء السعوديات المتخصصات في أزياء الأطفال، وقدمت فيه قائمة بأهم المكتبات العصرية المتخصصة في الكتب العالمية للأطفال.

لم تتوقع المواطنة نهاد سليماني التي تخرجت من جامعة الملك عبد العزيز، تخصص" إدارة الأعمال"، أن بحثها المستمر عن فكرة ناجحة لمشروع اجتماعي خدمي بعيدا عن رتابة الوظيفة، سيثمر أخيرا عن مورد رزق محترم ويحظى بتقدير وقبول المجتمع مع أول إطلاق لمشروعها (دليل الأم والطفل.(

وتروي نهاد لـ "الوطن" عن بدايات المشوار والصعوبات التي واجهتها مع ظلام البطالة فقالت " بعد سنوات من البحث، طرقت فيها كل باب للحصول على وظيفة، حاملة بيدي ملفا به شهادات جامعية متخصصة وجدت وظيفة في قطاع خاص، وللأسف كان الراتب لا يفي حتى بمصاريف المواصلات، في مقابل دوام طويل إلى درجة الإنهاك، مما أثر على حياتي الزوجية، ومنعني من أداء واجباتي تجاه زوجي وأطفالي الثلاثة الصغار على أكمل وجه.

وتواصل نهاد: الوظيفة لم تلب طموحاتي إضافة إلى متاعبها، ودخلها البسيط الذي لا يساوي شهاداتي والجهد والوقت المبذول فيها، فقررت البحث عن نوافذ مضيئة لنجاحات في مجال الأعمال، في إطار الإمكانات المادية المتاحة لي. كانت نهاد تمارس حياتها كأي أم في جانب العناية بأطفالها والبحث عن الجهات التي تقدم خدمات وأنشطة ترفيهية وتطويرية لأطفالها، حتى أصبح لديها قائمة كاملة بكل الجهات التي تحتاجها أي أم لأطفالها. وبدون أن تدري أصبحت نهاد مرجعا للصديقات والقريبات عندما يبحثن عن هذه الخدمات، ووجدت بالصدفة طريقها إلى مشروعها الناجح، وهو "دليل الأم والطفل"، ويضم الدليل قائمة من المعلومات التي جمعتها حول كل ما تريد الأم أن تعرفه عن الجهات التي تقدم الخدمات الاجتماعية والترفيهية والتعليمية للأم وللطفل.

وعن الدليل تقول نهاد: كنت سعيدة جدا عندما بدأت إجراءات الأوراق الرسمية لإصدار الاسم التجاري ولمعرفة من سبقوني في هذا الطرح، فوجدت أنني السعودية الأولى التي تسجل اسمها في خدمة من هذا النوع، وتوقعت النجاح خصوصا، لقلة المنافسين، و كنت حريصة خلال عملي لإصدار الدليل على أن يتضمن الأعمال الإبداعية المميزة لسيدات سعوديات، وفضلت أن تكون لهن مساحة في الدليل، رغبة مني في إظهار ابتكارات المرأة السعودية المبدعة. وتابعت: يتميز الدليل بأنه قائمة معلوماتية لأفضل السيدات السعوديات اللواتي يقدمن مشاريع مبتكرة وغير عادية لخدمة الأم والطفل، واشترطت في كل من تريد الاشتراك أن يكون المنتج على نسق أحدث الابتكارات العالمية، ويلبي احتياجات الأم مع ندرة توفره، ونجحت في جلب العديد من الإعلانات والرعاة للدليل.

وأكدت نهاد أن الدليل يتضمن قسمين: الأول للأم، والقسم الثاني، وهو الأكبر خصص للطفل، وتتابع" جعلت منه موسوعة لمنسقي ومنسقات حفلات الأطفال، والنوادي الاجتماعية والترفيهية، ومصممات الأزياء السعوديات المتخصصات في أزياء الأطفال، وقدمت فيه قائمة بأهم المكتبات العصرية المتخصصة في الكتب العالمية للأطفال، وأيضا يتضمن تصاميم لفتيات سعوديات في مجال أثاث وديكور غرف الأطفال.

وتشير نهاد إلى أن المقالات الطبية والاجتماعية والتربوية هي أهم ما جذب المتلقين له، خصوصا أنه تضمن أسماء معروفة من المستشارات السعوديات المعروفات في مجال صحة المرأة والطفل. كما يتضمن الدليل التقنيات العلمية الحديثة لسلامة وصحة الطفل، وأيضا أحدث البرامج البحثية المتخصصة للأطفال في الشبكة العنكبوتية، وقدمت قائمة بكل جهات الاتصال المتميزة في تقديم خدماتها للأسرة.

وتشير نهاد إلى أن الدليل يصدر حاليا بشكل سنوي، فيما تأمل أن يتم إصداره في المستقبل كل نصف سنة، وتتمنى أن تنطلق من المنطقة الغربية ليوسع الدليل دائرة انتشار إنتاج المرأة السعودية المبتكرة ليشمل كل مناطق المملكة.

ودعت نهاد الفتيات السعوديات إلى ابتكار مشروعهن الخاص، دون النظر إلى الربح المادي الكبير، حيث إن المشروع الخاص يوفر للأم وقتا أطول للبقاء بجانب أطفالها، فيما الربح المادي ليس هو المهم، خصوصا إن كان مشروعها يحمل رسالة سامية ومفيدة لمجتمعها، مؤكدة أن دليلها يوزع مجانا على كل الأمهات.

حلول مقترحة لمشكلة امتناع العقاريين تأجير العسكريين

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء٢٣ محرم ١٤٣٢ هـ - ٢٩ ديسمبر ٢٠١٠م العدد ١٥٥٢٩
http://www.alriyadh.com/٢٩/١٢/٢٠١٠/article٥٨٩٨٤١.html

الرياض- عبدالسلام البلوي

رفع صاحب السمو الملكي الأمير نايف بن عبدالعزيز النائب الثاني وزير الداخلية إلى خادم الحرمين الشريفين، المرئيات التي قدمتها إمارات المناطق لعلاج مشكلة امتناع بعض أصحاب العقارات من تأجير العسكريين وأبرز خطاب سموه عدداً من الحلول لمشكلة امتناع بعض أصحاب العقارات من تأجير العسكريين .

ويأتي في مقدمة تلك التوصيات، إبلاغ جميع القطاعات العسكرية بالمنطقة بالتصديق على عقود الإيجارات الموقعة بين الأفراد والملاك ويكون هذا التصديق بعدم إعطاء منسوبيها المنقولين خارج المنطقة والمتقاعدين والمفصولين عن العمل إخلاء طرف من وحداتهم ومراجعهم إلا بعد الحصول على مشهد من مكاتب العقار التي أجّرتهم يتضمن عدم مطالبتهم بأي مبالغ مالية مترتبة على الإيجار أو فواتير الخدمات .

ومن المرئيات والحلول التي تضمنها خطاب النائب الثاني توحيد إجراءات تأجير العقار في المملكة، وإنشاء محاكم أو وحدات قضائية مستقلة متخصصة في مشاكل الخلافات العقارية، إضافة إلى بناء المزيد من الوحدات السكنية للعسكريين، والتشديد على الإشراف والمتابعة لمكاتب العقار للتأكد من التزامها بالأنظمة وعدم إتاحة الفرصة للتلاعب بالأسعار .

الجدير بالذكر أن مشكلة عدم تأجير الموظفين العسكريين من قبل بعض ملاك العقارات ظهرت بحسب تقارير بعض إمارات المناطق بسبب الكثافة السكانية وكثرة الطلب على العقارات التي تجعل الملاك يفضّلون المستأجر المستمر لضمان إيجاراتهم كما أنهم لا يفضّلون التأجير للعسكريين بسبب تنقلاتهم المستمرة والمفاجئة دون سداد الإيجار المستحق عليهم بما في ذلك فواتير الخدمات، كما أوضحت بعض إمارات المناطق أن من أسباب الإحجام عن تأجير هذه الشريحة الثقافة السائدة لدى ملاك بعض العقارات عن العسكريين من حيث المماطلة وعدم دفع الإيجار وصعوبة الاستدلال عليهم لكثرة التنقلات، وترى إمارات المناطق أن المشكلات التي تمنع تأجير منسوبي القطاع العسكري المماطلة في الإخلاء وعدم إعطاء العسكريين بدل سكن وقيام بعضهم بدفع الإيجار على شكل أقساط وعدم وجود نظام يكفل لصاحب العقار كامل حقوقه وعدم إمكانية إجبار المؤجر على تأجير عقاره على شخص معّين من منطلق حريّة الملكية الفردية.

الرياض في مهمة إنسانية مع فريق الإخلاء لنقل أعضاء متوفين دماغياً (٢-٢)

الإخلاء الطبي مهمة إنسانية في أصعب الظروف دون تفريق

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء٢٣ محرم ١٤٣٢ هـ - ٢٩ ديسمبر ٢٠١٠م العدد ١٥٥٢٩
http://www.alriyadh.com/٢٩/١٢/٢٠١٠/article٥٨٩٨٠٣.html

الرياض، تحقيق - نوال الراشد

» امنحونا فرصة جديدة للحياة».. هذه أمنية جماعية أطلقها حوالي ستة آلاف مريض سعودي مصابين بفشل الأعضاء.. أسماؤهم لا تزال مسجلة في قوائم المستشفيات منذ سنوات على أمل أن يحضوا بمتبرعين ينقذون حياتهم، ولا خيار آخر أمامهم سوى الانتظار.. ومما زاد في حجم المعاناة الانخفاض السنوي في نسبة المتبرعين؛ فتم الاعتماد على إنقاذهم من خلال برامج تبادل الأعضاء بين المملكة ودول أخرى، وذلك بالتنسيق مع إدارة الإخلاء الطبي الجوي والمركز السعودي لزراعة الأعضاء .

حول هذا الموضوع قامت «الرياض» بعمل تحقيق صحفي استقصائي عن «العمليات الطبية في نقل المرضى ونقل الأعضاء»، حيث التقت في مقر إدارة الاخلاء الطبي الجوي بالرياض اللواء المهندس الطيار الركن حمد عبدالرحمن الحسون مدير إدارة الإخلاء الطبي الجوي وعدد من الضباط؛ للوقوف على ما يقدمه الاخلاء الطبي الجوي من خدمات طبية في هذا المجال .

اللواء الحسون: جميع كوادرنا الجوية والطبية مهيأة ومدربة على نقل الأعضاء والمرضى..ودورنا الإغاثي شمل دول العالم

منجز طبي جوي

في البداية قال اللواء الحسون: إننا اليوم أمام منجز طبي جوي سعودي يعمل على نقل المرضى ونقل أعضاء لمتوفين دماغياً من مناطق المملكة ودول العالم، مشيراً إلى أن إدارة الإخلاء الطبي الجوي السعودي شهدت خلال ٣١ سنة الماضية الكثير من المنجزات السريعة والمتطورة، حيث بدأت الخدمة بطائرة واحدة، والآن لدينا عدة طائرات على أحدث مستويات التجهيز الطبي تقدم خدماتها للمواطنين والمقيمين عند الحاجة لنقلهم إلى مستشفيات خارج المنطقة، وهذه الطائرات أدت دوراً كبيراً ومتكاملاً في مناطق المملكة خلال السنوات الماضية، بالإضافة إلى أن التوجيهات الكريمة مستمرة في البحث عن المزيد من الطائرات وضمها إلى الخدمة في السنوات القادمة، من خلال تحديث الطائرات العمودية وقد تم وضعها ضمن الخطط القادمة بإذن الله .

عمليات نقل الأعضاء

وعن تخصيص طاقم طبي لعمليات نقل الأعضاء، قال: في الواقع لا يوجد لدينا فصل بين تقديم الخدمات الطبية على طائراتنا؛ لأننا نعمل وفق هدف أسمى هو إنقاذ المرضى جميعاً؛ لذلك لا يوجد لدينا فريق جوي أو فريق طبي في عمليات نقل الأعضاء أو المرضى، فجميع كوادرنا الجوية والطبية مهيأة ومدربة على نقل الأعضاء ونقل المرضى، حيث تم تدريبهم على أعلى مستوى وفق الحالات، ولكن هناك أطقم من الأطباء في إدارة الاخلاء والمركز السعودي تشارك في عمليات النقل ومتابعة الحالات المرضية في الرحلات الجوية .

وأشار إلى أن الدور الحقيقي لأطباء إدارة الإخلاء يتمثل في نقل حالات المرضى من مكان إلى آخر، مؤكداً على أن دور طبيب الاخلاء مهم للعناية الطبية الدقيقة لنقل المرضى، كما أن الأجهزة الطبية الموجودة على الطائرات دقيقة وتحتاج إلى تدريب خارجي لتشغيلها، كما تم تدريب الطاقم الطبي على كيفية استخدامها؛ لأنه في الغالب لا يوجد في المستشفيات أجهزة مشابهة فهي تختلف في طرق التشغيل الخاضعة لأنظمة الطيران الفدرالي الأمريكي والهيئة العامة للطيران المدني

السعودي المسجل فيها وجود هذه الأجهزة الطبية والمصرح العمل بها، وفي الغالب فإن هذه الأجهزة الطبية مخصصة للطائرات صغيرة الحجم .

تبادل الخبرات

الراجحي: لدينا أرقام قياسية ناجحة في عدد العمليات المنفذة

وحول تعاون المملكة مع الدول الأخرى التي تتطلع إلى التعرف على تجربتها في نقل المرضى ونقل الأعضاء، وتعاون المملكة مع والدول المتقدمة لتطوير المستمر في نوعية الخدمة أوضح اللواء الحسون انه وعلى مدى السنوات الماضية زارتنا وفود من عدة دول من الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وفرنسا وبلجيكا وباكستان ومصر والأردن ولبنان؛ وقد رغبت كثير من الدول في الوقوف على تجربتنا في الإخلاء الطبي الجوي من إمكانيات وكيفية النقل ومستوى خدمة، ولاشك أن خبرتنا الطويلة قد أكسبتنا المكانة العالمية في أن نكون كأي دولة أخرى متقدمة في هذا المجال، كما أن منسوبينا في الاخلاء قد تدربوا تدريباً عالياً في الداخل والخارج، وهذا يعطينا الكادر المتعلم والمتدرب على أعلى مستوى، وأستطيع الجزم من خلال مشاهداتي وقراءتي ومعرفتي أنه لا يوجد دولة في العالم بحجم عدد الطائرات وأنواعها وإمكاناتها المادية التي وضعت لخدمة المواطنين والمقيمين مجاناً وبدون أي رسوم، حيث تميزنا على كثير من دول العالم في الخدمة المجانية التي تقدمها الدولة للمرضى .

دور إنساني

وقال إن الدولة وعلى رأسها خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز وسمو ولي العهد الأمير سلطان بن عبدالعزيز وسمو نائب وزير الدفاع والطيران ومساعد وزير الدفاع والطيران للشؤون العسكرية يحرصون تمام الحرص بأن يكون دور الإخلاء الطبي الجوي دور إنساني بحت؛ فلا فرق بين مواطن ولا مقيم، ولكن نتعامل معهم كمرضى يحتاجون العلاج ولهم الأحقية بالنقل بين مناطق المملكة وخارجها وذلك عبر القنوات الرسمية، مؤكداً على الدور الرائد في المساهمات الإغاثية في عدد من الدول والتي كان آخرها في باكستان وقبلها كان لنا دور في البوسنة والهرسك والجزائر، واليمن، وأفغانستان وغيرها من الدول، كما كان لنا دور طبي كبير في المستشفيات المتنقلة التابعة للخدمات الطبية في القوات المسلحة .

كوادر الإخلاء

الرائد الخيال: دورات متقدمة لتدريب الطيارين وفنيي الصيانة

وحول الكيفة التي يتم من خلالها تطوير كوادر الإخلاء الطبي الجوي على الطائرات الجديدة وما يتبعها من تقنية سواء طيارين أو متخصصين بين اللواء الحسون أن هناك قوانين من قبل الطيران الفدرالي الأمريكي وهيئة الطيران المدني السعودي، وهي قوانين مسنونة تعمل على تطبيق الأنظمة والقوانين بحيث تنطبق على الطيارين العاملين عليها شروط الشهادات العلمية وعدد ساعات الطيران، وأن يكون لائقاً طبياً، كما يوجد لدينا تدريب داخل الاخلاء الطبي الجوي في المملكة وتدريب خارجها، وهناك دورات لصقل مواهب الضباط في دول عدة، مؤكداً على أن طواقمنا جاهزة دائماً من حيث الجوازات والحصول على فيز الموافقة لدخول دول العالم، مشيراً إلى أن كثيرا من الدول تساعد وتتعاون مع الإخلاء الطبي الجوي في الدخول إلى بلدانهم وإعطاء الطواقم الموجودة على الرحلة التأشيرات عند وصول الطائرة إلى بلدانهم، وهذا التعاون يعد شهادة على ما يقدمه الاخلاء الطبي الجوي من خدمات إنسانية في إنقاذ المرضى، وبالنسبة للمرضى يتم نقلهم إلى أي بلد في العالم بعد ترتيبات مسبقة مع المستشفيات والتأكد من جوازاتهم وتأشيراتهم .

التكلفة المادية

أما التكلفة المادية للطائرة لنقل المريض الواحد أو أعضاء من وإلى أي دولة في العالم؛ فيحسبها مدير إدارة الإخلاء بالكيفية التي ترصد لأي طائرة، حيث يضع المصنع لها تكلفة بالساعة الواحدة في الطيران، وأما نحن نتحدث عن وقود وعن طائرة، وكذلك عن طاقم طبي مكلف جداً؛ فإذا كانت سعر الساعة الواحدة على الطائرة على سبيل المثال أربعة آلاف دولار معنى هذا أنه لا يقل عن ٥٠% عندنا زيادة في السعر، حيث يعتمد على نوعية الطائرة وأعداد الطاقم الطبي وتجهيز الطائرة من الاحتياجات الطبية التي يحتاجها الطاقم الطبي على حسب الحالة الصحية لكل مريض، وما يحتاجه الفريق الطبي في عمليات لنقل الأعضاء، وعلى سبيل المثال: الطائرة (جي فايف) التي تقلع من الرياض متجهة إلى غرب الولايات المتحدة تأخذ حوالي ٢٤ ساعة تكلف في الرحلة الواحدة ٣٢٠ ألف ريال، وهذه التكلفة المجانية تدفعها الدولة لخدمة المواطنين والمقيمين الذين يحتاجون إلى علاج ورعاية طبية في الداخل والخارج .

الكوادر النسائية

العقيد القويضي: تجهيز الرحلة خلال ٢٤ ساعة.. ونقلنا في يوم واحد ١٤ حالة داخل المملكة

وعن مدى الاستفادة من الكوادر النسائية السعودية سواء الطبية أو الإدارية في العمل في إدارة الإخلاء الطبي الجوي؛ أوضح أنه لا يوجد شك بكفاءة المرأة السعودية ونجاحها في المساهمة في مختلف مجالات التنمية، حيث أثبتت وجودها، ولها دور فاعل لا يمكن إنكاره، خاصة انجازاتها المرتبطة بالجانب الطبي، والخدمات الطبية إحدى هذه القطاعات ويوجد بها قسم نسائي، لكن طبيعة العمل في الاخلاء فيه نوع من المشقة فالكادر الطبي يفترض جاهزيته للعمل في أي وقت ومستعدة على مدى الأربع والعشرين ساعة، ومن تجد في نفسها هذه القدرة بالتحاقها بالعمل الوظيفي والوظائف الإدارية لا يوجد هناك ما يمنع إذا كانت تحمل المؤهلات التي تؤهلها للوظيفة إذا تمت الموافقة من الجهات الرسمية .

تنسيق الرحلة

وكشف العقيد طيار سطام القويضي دورهم في عمليات النقل في الإخلاء الجوي، وقال :دورنا يبدأ منذ وصول أوامر نقل الحالات التي ترد إلينا عن طريق مكتب سمو ولي العهد أو المركز السعودي لزراعة الأعضاء؛ وعلى ضوئها يتم تنسيق نوع الطائرة ووقت جدولتها والطاقم الجوي الذي يتناسب مع الحالة، سواء كانت نقل مريض أو نقل أعضاء، ومع هذه الآلية يتم تنسيق كل ما يتعلق بالرحلة في غضون ٢٤ ساعة، وعلى سبيل المثال نقلنا في يوم واحد ١٤ حالة داخل المملكة ما بين نقل مرضى وزراعة أعضاء، والأولوية دائماً في النقل هي لعمليات نقل الأعضاء لما يفرضه من أهمية إنقاذ حياة المرضى، بالإضافة إلى سرعة نقل الأطفال الخدج للعلاج من مستشفى منطقة إلى مستشفى آخر في منطقة أخرى، وحركة الرحلات تتم وفق منظومة متكاملة من الترتيبات وضمن نطاق الطيارين العسكريين والمدنيين الذي يعملون في إدارة الإخلاء الطبي الجوي .

أولويات النقل

العقيد الداعج: أولويات النقل لزراعة الأعضاء.. والتنسيق مستمر مع الملحقيات الصحية

وبين العقيد طيار الركن عبدالله الداعج كيفية تحديد أولويات النقل على طائرات الإخلاء، وقال: الأولوية القصوى في تسيير الرحلات لزراعة الأعضاء لعدم جدولتها، حيث من الممكن أن تأتي في أي وقت سواء في نقل الأعضاء المتوفين دماغيا من المناطق والبلدان، أو نقل المريض إلى المكان التي سوف تزرع له الأعضاء ونقله مباشرة إلى المستشفى، وبالنسبة للمرضى الذين يتم نقلهم من مكان إلى آخر عادة تكون أوضاعهم شبة مستقرة، فالتأخير يأتي بسبب نقص عدد الأسرة المستقبله للمرضى في المستشفيات الحكومية، ولكن لا تأخير في عمليات نقل الأعضاء بعد الاستئصال والتي تحتاج إلى سرعة في نقلها وزراعتها حسب العضو المستأصل والذي تكون له ساعات محددة يجب أن ينقل خلالها، وأما المرضى السعوديون الذين يتم نقلهم من خارج المملكة إلى داخلها فيتم عن طريق الملحقيات الصحية في سفارات المملكة .

التنسيق مع الملحقيات الصحية

وأضاف: في مثل هذه الحالات؛ تبعث الملحقيات الصحية لنا خطاب تفيد فيه بوجود مريض سعودي قد انتهى علاجه، ويحتاج إلى سرعة نقلة إلى المملكة؛ ولصعوبة عودته على خطوط الطيران؛ بسبب حالته الصحية؛ لذا يطلبون منا سرعة نقلة عن طريق الإخلاء، ونحن في هذه الحالة يتم التنسيق على نقلة بتحريك طائرة لنقلة على وجه السرعة، بعدها يأتي دورنا بمخاطبة المستشفيات لتوفير سرير للمريض خلال (٧٢) ساعة حسب التعليمات الصادرة من وزارة الصحة في الأولوية توفير السرير للمريض قبل وصوله إلى المملكة وفي حال تعذر ذلك يطلب توفير سرير في المستشفيات الخاصة عن طريق وزارة الصحة .

إدارة التمريض

وأشار إلى أن رعاية المرضى أثناء الرحلات يتم من خلال إدارة التمريض في الإخلاء الطبي الجوي، حيث يوجد لدينا ممرضات ذات كفاءة عالية، وهن متواجدات على مدار الساعة مؤهلات تأهيلاً كاملاً؛ للقيام بكافة المهام الطبية داخل الطائرة، بالإضافة لأطباء متخصصين بالتخدير والطوارئ، حيث بدأنا في استقطاب المسعفين الجويين السعوديين كدفعة أولى للانخراط في العمل على طائرات الإخلاء الطبي الجوي .

وصول المرضى

وعن رؤية طيار الإخلاء لعمله مقارنة بدور الطيارين المدنيين الذين يعملون على نقل المسافرين؛ يقول مساعد طيار طارق الراجحي: "في الواقع هو نفس المسمى، ولكن يختلف؛ فنحن نتعامل مع مرضى وهم فئة تحتاج منا إلى دقة وعناية خاصة، والمهم أن تصل الطائرة في الوقت المحدد حفاظاً على صحة المرضى أو الأعضاء، وبالنسبة لنقل الأعضاء فلدينا أرقام قياسية ناجحة في عدد العمليات المنفذة، ومن خلال مجموعة من الطيارين المدنيين نعمل وفق هذه المنظومة التي نحاول قدر المستطاع وصول المرضى في وقت قصير، فالدقائق الخمس بالنسبة للمريض تفرق في عملية الإنقاذ، لذا يعتبر من أهم الترتيبات في عمليات نقل الأعضاء هو أن يكون الطيارون قد اعدوا الطائرة للإقلاع قبل وصول الفريق الطبي بعد عمليات استئصال الأعضاء حتى تبقى الأعضاء سليمة طوال فترة الرحلة ولا تتعرض لأي تأخير، وكم يسعد الطيارين العاملين أن يساهموا في إنقاذ المرضى .واعتقد ان هذا العمل الجليل لا يوازيه أي عمل انساني آخر .

تدريب الطيارين
وتحدث الرائد طيار بندر الخيال عن مجال التدريب، فقال: "يعمل هذا القسم على تنفيذ كافة أعمال التدريب لمختلف الكوادر منهم الطيارين في تدريبهم على قيادة عدد من الطائرات سواء في داخل المملكة أو خارجها، وتحرص إدارة الإخلاء الطبي الجوي في المقام الأول على سلامة الطيارين؛ لذلك يتم تأهيل الطيارين تأهيلاً كاملاً على أن يكون وفق أعلى مستوى من نوعية التدريب، من خلال تكثيف الدورات على الطائرات الموجودة لدينا، إضافة إلى تنفيذ دورات الصيانة لكافة الفنيين في إدارة الإخلاء الطبي الجوي.

على خلفية إزالة تعديات

مواطن يعتدي على رئيس البلدية والشرطة تحقق

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء٢٣ محرم ١٤٣٢ هـ - ٢٩ ديسمبر ٢٠١٠م العدد ٣٤٨٨
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/٢٠١٠١٢٢٩/Con٢٠١٠١٢٢٩٣٩١٤٦٨.htm

محمد الزيلعي، حسين الشبلي - الشقيق
تحقق شرطة الشقيق في منطقة جازان في دوافع شخص متهم بالتهجم على رئيس بلدية مركز الشقيق أثناء خروجه من مقر عمله أمس الأول، على خلفية إزالة لجنة التعديات إحداثات عمد إلى بنائها مواطن في مخطط شمال القياس.
وروى رئيس بلدية الشقيق عبد العزيز الشعبي أنه أثناء خروجه من مقر البلدية برفقة أحد الموظفين لاحقته سيارة ما جعله يتوجه إلى مركز شرطة الشقيق.
وروى الشعبي قصة الاعتداء عليه «بادر المواطن أثناء ملاحقته لي باعتراض سيارتي أمام مركز الرعاية الأولية وترجل من مركبته وتهجم علي وعلى مرافقي، ووقع شجار بالأيدي ثم طلب من امرأة ترافقه إعطاءه سلاحا، إلا أن بعض المارة تمكنوا من السيطرة عليه ليولي هاربا».
وزاد رئيس البلدية «اتجهت إلى شرطة الشقيق لتقديم بلاغ بالواقعة».
وكانت لجنة مكونة من عدة جهات حكومية نفذت يوم الحادثة إزالة عدد من التعديات التي استحدثها مواطنون في مركز الشقيق التابع لمحافظة الدرب وذلك بتوجيهات من أمير المنطقة .
وأوضح الناطق الإعلامي في شرطة منطقة جازان النقيب عبد الله بن معيض القرني أنه تقدم رئيس بلدية الشقيق ببلاغ للشرطة يفيد فيه أنه عند خروجه من مقر عمله ويرافقه أحد الموظفين لاحظ سيارة تطارده وقائدها يطلب منه الوقوف واعترض طريقه وترجل من سيارته معتديا على رئيس البلدية إثر إزالة البلدية تعديات أحدثها المعتدي ولاذ بالفرار، هذا وقد تم تحديد هوية المتهم ولا زالت التحقيقات جارية لمعرفة ملابسات الحادثة .

هربتا وبعد ٦ أشهر استعانتا بالقنصلية الإندونيسية لأخذ حقوقهما

المصدر: جريدة الوطن الاربعاء٢٣ محرم ١٤٣٢ هـ - ٢٩ ديسمبر ٢٠١٠م
http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=٣٥١٦٩&CategoryID=٥

مكة المكرمة: علي العميري ٢٠١٠-١٢-٢٩ ١:٥٢ AM

ابتكرت عاملتان منزليتان من الجنسية الإندونيسية طريقة جديدة للحصول على رواتبهما بعد الهرب من كفيليهما من خلال اللجوء إلى القنصلية الإندونيسية التي بدأت التنسيق مع الجهات الأمنية بالعاصمة المقدسة للنظر في الشكوى المرفوعة من عاملتين منزليتين بشأن تظلمهما من كفيليهما اللذين لم يدفعا لهما رواتبهما المتأخرة.

وقامت الجهات الأمنية بالاتصال بالكفيلين وسؤالهما عن عدم صرف رواتب العاملتين وأفادا أن العاملتين سبق أن هربتا من العمل قبل ٦ أشهر وتم إبلاغ إدارة متابعة الوافدين بهروبهما واتخاذ الإجراءات اللازمة حيال إكمال إجراءات التبليغ عن الهروب وليس لهما رواتب متأخرة بل إن إحداهما سبق أن سرقت ساعة من المنزل وهربت من العمل.

وعلمت"الوطن" أن الجهات الأمنية أحالت الدعوى إلى مكتب العمل الذي أعاد الأوراق إلى الجهات الأمنية لعدم الاختصاص وستقوم الجهات الأمنية بإحالة الدعوى إلى المحكمة العامة للنظر فيها. وبين الناطق الإعلامي بشرطة العاصمة المقدسة الرائد عبدالمحسن الميمان أن الشرطة تلقت خطابا من القنصلية الإندونيسية بشأن شكوى عاملتين من عدم حصولهما على رواتبهما المتأخرة وجار اتخاذ الإجراءات اللازمة حيال الشكوى.

زيادة شكاوى العضل ١٠٠٪ سنوياً

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء٢٣ محرم ١٤٣٢ هـ - ٢٩ ديسمبر ٢٠١٠م العدد ٣٤٨٨
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/٢٠١٠١٢٢٩/Con٢٠١٠١٢٢٩٣٩١٤٧٤.htm

عبد الله الداني - جدة

أنهت لجنة التكافل الأسري في إمارة المنطقة الشرقية خلال العام الماضي ٢٢٣ قضية منها ٤٥ عضلا، ١٤٧ إصلاحا، ست حجر، ١٨ عقوقا، و٧ حالات ابتزاز.

وأفاد لـ«عكاظ» رئيس اللجنة الدكتور غازي بن عبدالعزيز الشمري أن قضايا العضل المنظورة لدى اللجنة تتضاعف بمعدل ١٠٠ قضية سنويا، مرجعا ذلك إلى وعي المجتمع بطريقة حل المشكلات الأسرية السليمة.

وكشف الشمري عن صدور توجيهات صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن فهد بن عبدالعزيز أمير المنطقة الشرقية، بإنشاء تسعة مراكز أسرية في كل من محافظات بقيق، الخبر، راس تنورة، القطيف، الجبيل، النعيرية، الخفجي، القرية العليا، وحفر الباطن، إذ تتضمن هذه المراكز أقساما للاستشارات الأسرية والتربوية، إصلاح ذات البين، التوفيق بين الأزواج، الدورات والبرامج.

وبين رئيس لجنة التكافل الأسري أنه تم تخصيص هاتف مجاني استشاري لتلقي الحالات الأسرية ويشرف عليه اختصاصيون في أيام الأسبوع الخمسة على فترتين.

وذكر الشمري أن مركز القرية العليا حل ١٠ قضايا عضل قبل أن يتم عاما على افتتاحه، مشيرا إلى أن المركز يستعين باثنين من القضاة حال النظر في تلك القضايا.

أما مركز القطيف استقبل ٢٤٠ استشارة في حالات أسرية، وعقد جلسات لإصلاح ذات البين، كما يؤدي دورا في توعية المجتمع بطرق حل المشكلات الأسرية بشكل ودي وصحيح.

ونبه رئيس لجنة التكافل الأسري إلى أن مركز حفر الباطن استقبل خلال العام الماضي ٢٩٠ حالة أسرية أحيلت من المحكمة العامة، إذ أنهيت ٤٥ منها بشكل ودي.

وأشار الشمري إلى أن مركز النعيرية نظر في قضايا عديدة انتهى ٢٠ منها بالصلح، كما تلقى أكثر من ٨٠ استشارة أسرية العام الماضي.

وأفصح رئيس اللجنة أن الأعوام المقبلة ستشهد تطويرا لعمل اللجنة وآليات نشاطاتها، إذ ستعد خطة كاملة للمراكز التابعة له يتم من خلالها توفير الاحتياجات اللازمة وتخطي المعوقات التي تعترض العمل، مشيرا إلى أن اللجنة ستدشن صفحة تواصل على الموقع الاجتماعي «فيس بوك» وموقعا إلكترونيا للتواصل مع المجتمع وإيصال رسالة المركز للأسر كافة.

مكة :المحكمة تطالب هيئة الرقابة بمساءلة وزارة الحج بعد تعطيلها تنفيذ حكمين

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء٢٣ محرم ١٤٣٢ هـ - ٢٩ ديسمبر ٢٠١٠م
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/٢١٧٧٩٢

جدة – أحمد الهلالي

أوصت المحكمة الإدارية في منطقة مكة المكرمة بإبلاغ هيئة الرقابة والتحقيق لمساءلة وزارة الحج بشأن تعطيلها تنفيذ حكمين قضائيين، ورفضها الامتثال لهما، وعدم دفع تعويضات مالية تصل إلى ١٠٥ ملايين ريال، إضافة إلى تسليمها نسخة من الحكم .واعتبرت المحكمة عدم تنفيذ وزارة الحج للأحكام الصادرة ضدها لشركة «لبيك» للتشغيل والتسويق، في الوقت الذي تستخدم فيه الوزارة عند تنفيذ الأحكام الصادرة لصالحها كل الوسائل النظامية التي تحت تصرفها، تعدياً كبيراً على الدولة والنظام. ولفتت (خلال حكم أصدرته أمس، وحصلت «الحياة» على نسخة منه) إلى أن الامتناع أو التأخير عن تنفيذ الأحكام يعرض الجهة الممتنعة للتعويض ويرهق الخزينة العامة للدولة، فضلاً عن اعتباره تعدياً من شأنه ترتب مسؤولية الجهة المحكوم ضدها، إضافة إلى الوسائل الأخرى التي تصل إلى حد المسؤولية الجنائية والتأديبية للموظف الممتنع عن التنفيذ إذ يشكل رفضها تجاوزاً للسلطة ومخالفة عظمى لقوة الأمر المقضي به لما ينطوي عليه من خروج سافر على الأنظمة.

وأكدت المحكمة أنه ثبت لها أن عدم تنفيذ وزارة الحج للحكم فيه تطاول على حجته التي تعد القمة في «مدارج النظام العام» فلا يعلوها كـ«أصل» أي اعتبار ولا تسمو عليها أي مصلحة.

وأشارت المحكمة إلى أن الوزارة ينبغي أن تكون مثالاً يحتذى بها في معالجة الدعاوى المرفوعة ضدها والإجابة عنها والتزام الحدود المشروعة في الدفاع، والترفع عن تجاهل الحقائق الثابتة أو إخفائها.

وأبانت أن وزارة الحج تصر على رفض تنفيذ الحكم القضائي النهائي الواجب النفاذ من الدائرة الخامسة في محكمة الاستئناف الإدارية في الرياض لمصلحة شركة «لبيك» تحت ذريعة عدم الالتزام بالشروط والمواصفات على رغم أنه سبق أن تم حسمها بالحكم المشار إليه، الأمر الذي ألحق بـ «الشركة» أضراراً وخسائر لا يمكن تداركها بفوات موسم العمرة لسنوات عدة.

وزادت: «بما أن وزارة الحج (المدعى عليها) كجهة إدارية تتمتع بامتيازات عدة لامتلاكها دائماً زمام المبادرة بتنفيذ أوامرها وبما أنها اتخذت قرارها بقصد تعطيل تنفيذ حكم قضائي نهائي واجب النفاذ واستهدفت من ورائه التهرب من التنفيذ بل والمماطلة والتسويف فيه، إذ إن الحكم القضائي عنوان للحقيقة.

واستشهدت المحكمة بأمر الجهات العليا الذي عمم على أجهزة الدولة كافة المتضمن: «إن أمانة أولانا الله إياها تجاه شعب السعودية وتجاه مصالح وطننا نحمل ثقلها أمام الله تعالى ثم أمام ولي أمر المسلمين وأن كثيراً من المعاملات الصادرة فيها أوامر عليا لا تأخذ طريقها للتنفيذ في شكل عاجل يحفظ الحقوق ويصونها وبالتالي تكثر الشكاوى والتظلمات، وأن في مجملها إضراراً بسمعة الدولة ومصالح الوطن وحقوق المواطنين وهو أمر لا يرضي الله ولا نسمح به ولا تقبل الأعذار حوله فكل مسؤول مؤتمن وكل مؤتمن محاسب، فدولة قامت على إنفاذ شرع الله لا يصونها من العبث إلا العدل وإحقاقه والإخلاص وإتمامه.«...

وتضمن الحكم الذي أصدرته المحكمة الإدارية في منطقة مكة المكرمة إلزام وزارة الحج بدفع مبلغ ١٠٥,٣٦١,٣٨٨ ريالاً لشركة «لبيك» السعودية التي تعمل في مجال التشغيل والتسويق والـــخدمة الإلكـترونية في موسم العمرة تعويضاً عن إيقاف خدماتها.

وصدر الحكم في أعقاب الدعوى التي تقدمت بها الشركة متضمنة المطالبة بتعويض قدره ٧٠٩ ملايين ريال، بسبب الأضرار التي لحقت بها على مدى سنوات توقفها، بعد إلغاء تصريح عملها كمركز لتقديم الخدمة الإلكترونية في موسم العمرة، وتقديمها طلباً عاجلاً بتمكينها من مزاولة أعمالها تماشياً مع الحكم الصادر بالنفاذ العاجل.

وسبق أن حصلت الشركة على حكم نهائي صادر عن دائرة التدقيق الخامسة عام ٢٠٠٧، يقضي بإلغاء قرار وزارة الحج الذي أفضى إلى إلغاء التصريح الممنوح لها بالعمل كمركز خدمة أنظمة للعمرة، ولم يتم. وكانت وزارة الحج صرحت لأربع شركات لتقديم خدمة أنظمة العمرة الإلكترونية التي تعرف باسم «مخاع»، ثم صرحت لشركتين أخريين ليصبح العدد الكلي ست شركات، وألغي ترخيص شركة «لبيك»، وحكم لها بإلغاء قرار وزارة الحج، وحكم آخر بإلزام الحج بتمكينها من العودة إلى العمل.

مختصون يبحثون حقوق المرضى وتوعيتهم بالأنظمة القانونية

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء٢٣ محرم ١٤٣٢ هـ - ٢٩ ديسمبر ٢٠١٠م العدد ٣٤٨٨
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/٢٠١٠١٢٢٩/Con٢٠١٠١٢٢٩٣٩١٣٥٧.htm

نواف عافت ـ الرياض

يناقش مختصون في الشأن الطبي اليوم، قضية حقوق المريض، خلال اللقاء العاشر لمنتدى القيادات الصحية في مدينة الملك فهد الطبية تحت عنوان (واقع حقوق المريض والآفاق المستقبلية).

وعد المدير العام التنفيذي لمدينة الملك فهد الطبية الدكتور عبد الله العمرو، حقوق المرضى إحدى الركائز الأساسية في تقديم الخدمات الصحية، مشيرا إلى أن الوعي بهذا الجانب يساهم في رفع كفاءة الخدمة، وسلامة المريض، إضافة إلى تنظيم علاقة الطبيب بالمريض والمريض بالطبيب، وحفظ حقوق المريض من جهة والفريق الصحي من جهة أخرى.

وأضاف أن لوائح حقوق المريض تعد جزءا مهما من شروط اعتماد المستشفيات والمؤسسات الصحية، وجزءا مهما من عملية الجودة الشاملة، مشيرا إلى أن اللقاء سيشارك فيه عدد من المتخصصين في هذا المجال، ويركز على محور النظام الصحي وعلاقته بحقوق المريض، إضافة إلى جانب وعي المريض بحقوقه، ومدى التزامه بواجباته ومسؤولياته، موضحا أن المحور الأخير في اللقاء يركز على دور مؤسسات المجتمع في التوعية بحقوق المريض وواجباته ومسؤولياتها تجاه التطبيق لهذه الحقوق والواجبات.

وزاد «يناقش اللقاء الجوانب الإنسانية والقانونية والطبية والأكاديمية والتنظيمية، ونأمل أن يقود هذا العمل لتطوير الأفكار الأداء، وأن يسهم في تكوين قاعدة معرفية تفيد الجمهور والمتخصصين على حد سواء».

وأوضح العمرو أن منتدى القيادات الصحية في مرحلته الأولى، استضاف شخصيات قيادية كانت لها تجارب كبيرة، وإسهامات فاعلة في المجال الصحي، مما ساهم في نقل هذه الخبرات والتجارب وتبادل الأفكار والمعلومات، مبينا أن هذا المنتدى من أبرز المنتديات التي تنظمها المدينة الطبية، إيمانا منها بأهمية مسؤوليات الرعاية الطبية، التواصل البناء، والدور التوعوي والتثقيفي الصحي لكافة شرائح المجتمع، بالإضافة إلى التعرف على التجارب الإدارية القيادية في المجال الصحي، ومن ثم الإسهام في تبادلها بين العاملين في المجال الصحي.

كشفها عبر برنامج همومنا بالتلفزيون السعودي

الفيفي: تعرضنا لتعذيب قاسٍ ومنعنا من إقامة الآذان والصلاة الجهرية بغوانتانامو

المصدر: جريدة الجزيرة الاربعاء٢٣ محرم ١٤٣٢ هـ - ٢٩ ديسمبر ٢٠١٠م
http://www.al-jazirah.com/٢٠١٠١٢٢٩/ln٨.htm

الجزيرة- سعود الشيباني

يواصل التلفزيون السعودي القناة الأولى برنامج همومنا لقاءاته مع المطلوب أمنيا جابر جبران علي الفيفي والذي سلم نفسه مؤخرا للأجهزة الأمنية بوزارة الداخلية بعد انضمامه لتنظيم القاعدة باليمن.

وكان العائد قد تطرق بالحلقة الماضية للعديد من الملفات، بدءا من مرحلة النشأة والتكوين وكيف نشأ جابر الفيفي في أحضان مدينة الطائف ثم انتقل بعد ذلك في مراحل متعددة إلى أن وصل به الحال والمآل إلى أفغانستان، ومن هناك أتت أحداث الحادي عشر من سبتمبر ومن بعدها تعددت المراحل التي خاضها جابر حتى مرحلة الانتقال ورحلة الانتقال إلى معتقل غوانتانامو.

وقال الفيفي:» انتقلنا من باكستان إلى أفغانستان وسلمونا للأمريكان في باكستان، ثم انتقلنا عن طريق الطائرات إلى معتقل في مطار قندهار تابع للقوات الأمريكية، وبعد ذلك إلى معتقل غوانتانامو، وأول وصولنا بدأوا في التعذيب الشديد لنا بأسلوب قاسٍ جداً، حيث تعرضنا للضرب وكانوا يحملوننا بقسوة ويقذفوننا وتعرضنا لإصابات ونحن معصوبي العيون».

وقال الفيفي:» بعد ذلك بدأت التحقيقات الأولية وأجبروني التوقيع على ورقة مضمونها إذا حاولت الهروب سوف يقتلك الحراس، مشيرا إلى أن الرحلة استغرقت يومين تقريبا للمعتقل وعانيت الأمرين منها وقد أصبت بصداع شديد وأبلغت المترجم حيث صرف لي حبوبا أنام فترة وأستيقظ وبعد وصولنا تركونا فترة طويلة على أرض خرسانية وفي حالة تحرك أحد منا نتعرض للضرب من قبل الحراس. بعد ذلك نقلونا لمخيم وتم أخذ البصمات، وطلب منا أن نكتب رسالة للأهل بهدف معرفة خطك وطبعاً كانت تتم معاملتنا بالشد والضرب حتى وصولك الزنزانة، وعندما وصلت الزنزانة كان هناك إجراءات معينة هي: (عدم إخراج يديك خارج البطانية، ممنوع الآذان ممنوع الصلاة الجهرية، ممنوع التحدث مع الشخص القريب منك). فيما أجبرونا على حلق اللحى وبعضنا تم حلق حاجب له وتركوا الآخر. كما أنه في حالة الاستفسار عن اتجاه القبلة لا يرشدونك بذلك».

وأضاف: كثرت الإشاعات عن مكان تواجدنا البعض يقول في أوروبا والآخر في أمريكا وثالث يقول بدول الخليج، ولم ندري إلا بعد ثلاثة أشهر حيث كشف لنا المترجمون بأننا بغوانتانامو في كوبا. وبين الفيفي قائلا : تعرضت للتهديد بالقتل طيلة الفترة التي قضيتها وهي (٥ سنوات) تقريباً أكثر من مرة وبعض المعتقلين فقدوا عقولهم بسبب ما تعرضوا له من تعذيب وممارسات غريبة داخل المعتقل. مشيرا إلى أن هناك أشخاصا عملوا عمليات جراحية حيث تم توقيعهم على أوراق إنه في حالة وجود جزء يستلزم الاستئصال فسوف يقومون بإستئصاله من دون الرجوع إليك وتم إجراء (٢٠ عملية). مشيرا إلى وجود مصابين داخل المعتقل قبل القبض عليهم وتم إجراء عمليات لهم.

وقال الفيفي: إن محققين جدد كانوا يحضرون إلينا كل (٤ شهور) يحضر ويسألونك نفس الأسئلة الماضية. كما أن أغلب الأطباء كانوا جددا قد تخرجوا للتو ويمارسون التدريب علينا، وكشف الفيفي عن مروره بعدة تحولات داخل المعتقل حتى إنه قال لهم ما الفائدة من الانتظار وصرف لنا طعام لماذا لا تقتلوننا ونريح ونرتاح وكل ذلك بسبب الضغط النفسي من ناحية الوضع داخل المعتقل والتعذيب الذي يمارس ضدنا، مشيراً إلى أنه تنقل بين خمسة سجون وكل سجن يختلف عن الآخر. وقال: إن أكثر ما آلمنا بداخل المعتقل هو بعدنا عن الأهل وعدم معرفة وضعهم.

وقال الفيفي: عندما أبلغتني اللجنة العسكرية والمحامي بأنني سأرجع لبلدي لم أصدق وكان خبرا سارا للغاية لحظتها، وقلت لمن حولي لن أصدق حتى أشاهد علامة السيفين والنخلة على الطائرة، وبعد وصولي لأرض المملكة قابلت الأهل

والأقارب وخضعت لبرنامج المناصحة، أحسست بطعم الحياة الكريمة وقابلت رجالا يحترمون الناس ويعطونهم حقوقهم دون ظلم أو تعذيب أوعدم احترام ليس كما حدث لنا بمعتقل كوبا، مشيراً إلى أنهم خلال تواجدهم بمركز الأمير محمد بن نايف كل شهر كانوا يخرجون للأهل لمدة أسبوع. وبعد خروجي من مركز الأمير محمد بفترة بدأت تساورني الانتظام لتنظيم القاعدة باليمن بعد اتصالات مع المطلوب سعيد الشهري، وسوف نكشف ذلك بالحلقة القادمة.

رصد ضعف في فهم الأمن الفكري لدى الخطباء

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء٢٣ محرم ١٤٣٢ هـ - ٢٩ ديسمبر ٢٠١٠م العدد ٣٤٨٨
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/٢٠١٠١٢٢٩/Con٢٠١٠١٢٢٩٣٩١٣٣٥.htm

نواف عافت ـ الرياض

أبلغ «عكاظ» وزير الشؤون الإسلامية الشيخ صالح آل الشيخ أمس أن الوزارة رصدت تأثير رجال من أصحاب الفكر المنحرف على النساء، كاشفا عن برامج لتعزيز المواطنة والانتماء.

واعتبر ظروف المرأة في المملكة سببا في عدم حيازتها على التوعية الكافية، ما يستدعي استحداث وظائف خاصة للنساء تتولى المهام التوعوية عبر مختلف الوسائل، والاستفادة من الداعيات في المناشط النسائية.

وأوضح، لدى افتتاح الورشة الثانية لمديري الفروع ورؤساء لجان ندوات الأمن الفكري وتعزيز الوسطية في المناطق أمس، أن الشريعة ليست وفق أهواء الناس، وأن هناك تيارات تريد زيادة التقرب والجهاد وهي على غير هدى وصواب مثل الخوارج والمعتزلة.

وأكد آل الشيخ السعي لرفع درجة العلم لدى الخطباء والوعاظ وأهل العلم ورفع مستوى الإدراك لدى الموجهين لمحاربة الغلو والتطرف، وغرس القيم الإسلامية الصحيحة في النفوس.

وقال إنه «تم رصد ضعف لدى الخطباء في فهم تفاصيل موضوعات الأمن الفكري، ونحرص على كثرة إبلاغ الدعاة بالتعرض لهذا الأمر».

الشهادات غير موجودة في الملفات وأبو زنادة يكشف عنها في فرع وزارة العمل

غرفة المدينة تسعى لإثبات تهمة تزوير أو تواطؤ الرئيس ونائبه لمخالفة النظام

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء٢٣ محرم ١٤٣٢ هـ - ٢٩ ديسمبر ٢٠١٠م العدد ٣٤٨٨
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/٢٠١٠١٢٢٩/Con٢٠١٠١٢٢٩٣٩١٣٧٩.htm

عبد الرحيم بن حسن - المدينة المنورة

كشفت مصادر مطلعة عن أن الشؤون القانونية لدى غرفة تجارة وصناعة المدينة المنورة، بدأت في البحث عن شهادات خطية تقدم بها رئيس الغرفة السابق صالح السحيمي، ونائبه حسين الردادي للتأكد من صحتها، مشيرة إلى أنه في حال عدم صحتها سيجري التعامل معها على أنها شهادات مزورة، وفي حال صحتها ستدفع الغرفة بوجود تواطؤ واضح لمخالفة النظام الهدف منه التلاعب بمقدرات الغرفة المالية.

وتحركت الغرفة في هذا الأمر في أعقاب استناد أمين عام الغرفة المقال زياد أبو زنادة على شهادات ادعى أنها صادرة عن رئيس الغرفة ونائبه كدليل يثبت بها براءته من تهمة تغييبه عن العمل فترات طويلة نجم عنها إنهاء خدماته.

وكانت الهيئة الابتدائية في المدينة المنورة أيدت قرار إنهاء الخدمات عندما اعتبرت مخالفة الغياب لوحدها كافية لفصل الموظف عن عمله دون النظر إلى بقية المخالفات الـ ٤٨ المالية والإدارية التي تعتبرها الشؤون القانونية للغرفة كافية للاستناد على المادة رقم (٨٠) من نظام العمل والعمال والتي يجرى بموجبها إنهاء الخدمات دون أي حقوق.

وطبقا لمصادر مطلعة في فرع وزارة العمل في محافظة جدة، تلقت الهيئة العليا لتسوية الخلافات العمالية، من أبو زنادة شهادات من رئيس الغرفة ونائبه، المستقيلين، تحتوي على عدد من المخالفات البروتوكولية المعروفة في صياغة الخطابات، وتتضمن تأكيدات منهما بأنهما منحا أبو زنادة إجازة أسموها بـ «الاستثنائية» طبقا لفحوى الشهادات المقدمة.

وبحسب مستندات رسمية، حصلت «عكاظ» على نسخ منها، فإن غرفة المدينة قدمت للهيئة العليا مذكرة تطعن في قانونية الإجراء الذي اتبع لمنح الإجازة الاستثنائية، أوردت فيها أن للغرفة نظاما خاصا يتبعه الموظفون للحصول على الإجازات من خلال تعبئة النماذج لطلب الإجازة، ويمر ذلك بعدة إجراءات إدارية لا تستثني أحدا.

وأوردت المذكرة: أن أبو زنادة انقطع عن العمل ١٤ يوما بعد يومين من عودته من إجازته النظامية رغم تلقيه إنذارين إلا أنه لم يستجب، فأدى ذلك إلى اعتبارها مخالفة إضافية إلى مخالفاته الكثيرة التي جرى بموجبها إنهاء خدماته بقرار رسمي من مجلس الإدارة تحت رقم (١٠/م١١/ع٢٠) في تاريخ (١٤٣٠/٠٩/١٦هـ)، وحين أصدر القرار في اليوم التالي تقدم في نفس اليوم بطلب إجازة أخرى أسماها بـ «الاستثنائية» لمدة تسعة أيام.

واعتبرت الحجة القانونية في هذا الشأن أن الشهادات التي قدمها أبو زنادة من رئيس الغرفة ونائبه المستقيلين، مردود عليها بأنها لم تقدم طوال فترة الدعوى لتظهر فجأة من العدم بسبب عدم وجود أصول لها أو صور في ملفات الغرفة، كما أنه لم يصدر من أجلها أي اعتماد رسمي من قبل جهاز الأمانة وفقا للأنظمة المتبعة.

وطعنت الغرفة في جدوى تدخل السحيمي بسبب وجود أموال لدى السحيمي تخص الغرفة، وتقترب قيمتها من النصف مليون ريال لم يسددها حتى الآن رغم مطالبات الغرفة الرسمية بتحصيلها، أما بالنسبة لنائبه فقد قدم استقالته احتجاجا على إنهاء خدمات أبو زنادة.

يذكر أن الغرفة جددت مطالبها أمام الهيئة العليا بضرورة تقديم أبو زنادة لشهادتي الماجستير والدكتوراة التي حصل بموجبها على منصب أمين عام غرفة المدينة لكنه لم يرد بشيء على ذلك، واكتفى وكيله بطلب تأجيل الجلسة إلى وقت لاحق.

مواطن يتهم الزراعة بتعطيل معاملته ٦ أشهر

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء٢٣ محرم ١٤٣٢ هـ - ٢٩ ديسمبر ٢٠١٠م العدد ٣٤٨٨
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/٢٠١٠١٢٢٩/Con٢٠١٠١٢٢٩٣٩١٣٣٨.htm

قايد آل جعرة - نجران

اتهم مواطن في نجران، المديرية العامة للشؤون الزراعية في المنطقة بتأخير معاملته المستوفية الشروط لأكثر من ستة أشهر، بعد تقدمه بطلب الحصول على عمالة زراعية لمزرعته الواقعة في الغويلة شرق مدينة نجران ويمتلكها بصك شرعي.

وفي الوقت الذي أرجع فيه لـ «عكاظ» مدير عام الإدارة العامة لشؤون الزراعة في منطقة نجران المهندس تركي بن مسفر الوادعي، سبب التأخير إلى المواطن نفسه الذي قدم طلبا لم يستوف الشروط رغم معرفته بالنواقص في المستندات التي طلب منه أكثر من مرة إحضارها، ومحاولاته المتكررة لإنجاز المعاملة بطريقة غير نظامية، مبينا ملاحظة إدارته زيادة في طلبات العمالة الزراعية، مشيرا إلى حرص الإدارة في تحري الدقة في المعاملات، وخلص إلى القول: «قدم صاحب المعاملة المستندات التي تنهي معاملته الأحد الماضي، وهي في طريقها للإنجاز ولا أعلم الأغراض الشخصية التي يتحدث عنها».

وكان المواطن طارق علي آل سالم الوكيل الشرعي لمزرعة شقيقه إبراهيم، بين لـ «عكاظ» أنه تقدم في ١٤٣١/٨/١٥هـ بمعاملة مكتملة الشروط إلى مدير الزراعة في نجران بهدف طلب عمالة زراعية لمزرعة شقيقه المملوكة بصك شرعي، إلا أن الطلب بقي محبوسا في أدراج المديرية، وبعد مرور ثلاثة أشهر وقف مندوب الزراعة على المزرعة وأعد تقريرا بذلك.

وأضاف شقيق مالك المزرعة، بعد التأكد من وضع الطلب النظامي أحيلت المعاملة بكاملها إلى مدير عام الإدارة العامة للشؤون الزراعية في منطقة نجران المهندس تركي مسفر الوادعي، إلا أنه تعمد المماطلة لأكثر من ستة أشهر لأسباب شخصية، على حد قوله، وقال: «أبلغني المهندس الوادعي بأنني لن أحصل على العمالة عقابا لي على حديثي السابق لوسائل الإعلام عن إصابة أحد العمال بفايروس الخمرة، وتقصير الإدارة في عمليات رش حظائر الأغنام بصفة دورية لمنع انتشار المرض». مبينا تقدمه بشكوى رسمية إلى أمير منطقة نجران لمحاسبة المتسبب في تأخير معاملته لأكثر من ستة أشهر.

مكة: عدم إجازة تبني اللقطاء وتأجيل حكم إثبات نسب أولاد الزنى

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء٢٣ محرم ١٤٣٢ هـ - ٢٩ ديسمبر ٢٠١٠م
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/217783

مكة المكرمة - عبدالله الزبيدي

في الوقت الذي كان منتظراً إصدار قرارات وأحكام عن الموضوع الذي ناقشه أعضاء مجمع الفقه الإسلامي أمس (الثلثاء) حول حكم إثبات «ولد الزنى بالاستلحاق»، فاجأ المجمع جمهوره بعد نهاية المداولات بتأجيل بت الموضوع إما إلى ندوة أو جلسة مقبلة يعقدها حول أحكام الأسرة المسلمة.

وفيما ركز الباحثون حول حكم أطلقه جمهور العلماء يحرم إثبات ولد الزنى بالاستلحاق، وبين حكم آخر يقضي بإثباته في حالات وشروط محددة (وهو ما أخذ بترجيحه عدد من الباحثين في الجلسة)، طالب المفتي العام للسعودية عبدالعزيز آل الشيخ بعدم إصدار حكم من المجمع كون المسألة من اختصاص القضاء وخاضعة لاجتهاد القضاة، وخشية من أن يكون حكم الجواز فرصة لإشاعة الزنى، ليتبع رأيه تأييد حاشد من بعض العلماء، إذ اعتبر الدكتور وهبة الزحيلي جواز إثبات ولد الزنى بالاستلحاق أمراً «يهدم الفـقه الإسلامي برمته»، ورأى عضو مجلس الشورى الدكتور ناصر الميمان أن الحل ليس في إجـــازة استلـحاق ولد الزنى، إنما في سد أبواب الزنى، والمساعدة على الزواج.

واختصرت الأمانة العامة للمجمع الفقهي أمس الجلسات المقرر عقدها اليوم» الأربعاء»، وناقشتها مجتمعة يوم أمس، بهدف تفريغ جلسة اليوم لمناقشة التوصيات والقرارات، فإضافة إلى الموضوع المذكور، تطرقت الجلسات إلى استمرار شركات الإنتاج السينمائي في إعداد أفلام ومسلسلات تظهر ممثلين يمثلون حياة الأنبياء والصحابة، والخطاب الموجه من أمير الجماعة الإسلامية في بنغلاديش بشأن ما تضمنته إحدى مواد اللوائح الوطنية لتنمية المرأة من مساواتها بالرجل في الممتلكات الثابتة وغير الثابتة.

وأجمع الباحثون والعلماء على تحريم إنتاج أفلام ومسلسلات تظهر ممثلين يمثلـــون حياة الأنبياء والصحابة، استناداً إلى قرار المجمع في دورته الثامنة بتحريم هذه الأعمال وتعظيم جناب الأنبياء والصحابة وعدم تمثيلها، واتجهوا إلى إصدار بيان قوي يدين هذا التوجه ويحرمه، وطالب الدكتور سعد الشثري في مداخلته باستصدار قرار بتحريم تمثيل الأنبياء والصحابة، وتحريم مشاهدة هذه الأعمال، والمشاركة في إنتاجها.

وتوجه أعضاء المجمع وباحثوه بلوم شديد لطلبة العلم المشاركين في مراجعة هذه الأعمال، إذ أشار الدكتور فهد الجهني إلى أن شركات الإنتاج شكلت هيئات شرعية لأعمالها أسوة بالهيئات الشرعية للمصارف و«البنوك»، وأنها تختار من يغلب على ظنها أنهم موافقون لهذا المنهج، واستشهد الجهني بمسلسل تم عرضه عن القعقاع بن عمرو، وعن مسلسل يجري إنتاجه عن عمر الفاروق.

وهاجم الدكتور محمد الصالح الشركات المنتجة لهذه الأفلام، وطالب المجمع والرابطة بدور أكبر مما اتخذته في قرارها السابق، وأن يتم الاتصال بالجهات المعنية في الدول التي توجد بها هذه الشركات، وقال: «لنقل صراحة أن هذه الدولة هي مصدر هذه المسلسلات، كمسلسل حياة نبي الله يوسف عليه السلام .«

وفي تفاصيل الجلسة الخامسة ناقش الباحثون حكم إثبات ولد الزنى بالاستلحاق، واستعرضوا بحوثاً عن أحكام الأولاد الناتجين من الزنى، لرئيس قسم الفقه في كلية الشريعة في جامعة دمشق الدكتور وهبة مصطفى الزحيلي، وإثبات نسب أولاد الزنى «الحكم والضوابط والشروط» وعناية الإسلام باللقطاء، لأستاذ الدراسات العليا في الجامعات السعودية ومعاهدها العليا وعضو الاتحاد العالمي لعلماء المسلمين، وعضو مجمع البحوث الإسلامية في الأزهر الدكتور محمد بن أحمد صالح الصالح، و«نسب المولود خارج رابطة الزواج» لأستاذ التعليم العالي، ومدير مدرسة الدكتوراه في جامعة الزيتونة في تونس الدكتور نور الدين مختار الخادمي، و «حكم استلحاق ولد الزنى» لأستاذ الفقه المشارك في كلية الملك خالد العسكرية الدكتور أحمد بن صالح آل عبدالسلام، و«أحكام الأولاد الناتجين من الزنى» لأستاذ أصول الفقه المشارك في كلية الشريعة في جامعة الطائف الدكتور فهد بن سعد الجهني.

وشرح الباحثون خلال الجلسة عناية الإســلام وعلاجه مشكلة إثبات أولاد الزنـى واللقطـاء علـى أسـاس من الحق والعدل والرحمة والإحسان، وأنه ضيّق من إثبات نسب ولد الزنـى من الأب، وذلك في حدود ولادة الولد على فراش الزوجيـة، دون نفيه من الزوج باللعان، ووســـع من دائرة نسبة ولد الزنى من الأم إذا وجد اللعان أو وجد وطء الشبهة.
وأوضحوا أنه لا يجوز جعل الزنى سبباً شرعياً من أسباب ثبوت النسب بالاتفاق، حتى لا يهدم نظام الزواج القائم على منهج العقد الصحيح، حفاظاً على الأنساب وهي أحد مقاصد الشريعة، ومن جهة أخرى، لا بد أن ينفق المسلمون على ولد الزنى، فإنه يتيم، ونفقة اليتامى على المسلمين مؤكدة.
وفي ما يتعلق باللقطاء، أبان الباحثون أنه ينبغي على المسلمين شرعاً التقاط اللقيط حفاظاً على حياته، وقياماً بواجب تربيته وصونه وإرشاده، وأن على بيت مال المسلمين النفقة على اللقيط إذا لم يتبرع أحدهم بالإنفاق عليه.
وأشاروا إلى أن الإسلام يرغب في الإحسان إلى اللقطاء بتربيتهم ورعايتهم، لأنه من أعمال الخير والبر والقربات، ولأنه عمل يعبر عن تكافل الأمة وتضامن أبنائها، وصون المشردين والمنبوذين في الساحات العامة ونحوها.
إلى ذلك، شدد المشاركون في أعمال الدورة الـ٢٠ للمجمع الفقهي على عدم جواز تبني اللقيط وجعله بمثابة الولد الصحيح نسبه شرعاً، فهو أمر محظور، وعواقبه وخيمة، وآثاره سيئة.
واستطردوا في شرح أهمية النسب في الإسلام، مؤكدين أن الحفاظ على النسب الشرعي مقصد أساسي من مقاصد الإسلام الخمسة الكبرى وأحد الأصول الكلية التي لم تحل في دين من الأديان ولا شرع من الشرائع الإلهية، وهي الحفاظ على الدين والنفس والعقل والنسب والمال، فالإسلام بمعناه العام الكلي الشامل لجميع الأديان هو دين الطهر والعفاف والبراءة والصون، سواء الأصل القريب وهو الأبوان، أم الأصل البعيد.
وأكد الباحثون على مكانة النسب في الشريعة وأسباب ثبوته شرعاً، وبينوا الفرق بين الزنى ووطء الشبهة والزواج الفاسد والباطل في قضايا النسب، وناقشوا مدى ثبوت النسب بالزنى ونوعي الزنى، وكيف يمكن حل مشكلة الزناة؟، ثم قدموا تعريفاً للقيط وأحكامه، وبينوا أهمية رعاية اللقيط وعناية الإسلام به، إضافة إلى مناقشة الاستفسار حول هل يكون حل مشكلة اللقطاء بالتبني أو غيره من دور الرعاية الاجتماعية؟.

المطالبة بإلغاء مصطلح بقايا حجاج وتفعيل مؤسسات المجتمع المدني

تكافؤ النسب وتعميق مفهوم الوطنية يتسيدان لقاء الحوار الوطني

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء٢٣ محرم ١٤٣٢ هـ - ٢٩ ديسمبر ٢٠١٠م العدد ٣٤٨٨
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/٢٠١٠١٢٢٩/Con٢٠١٠١٢٢٩٣٩١٤١٥.htm

معتوق الشريف، أسماء الغابري، ميساء غنيم ـ جدة

طالب الكاتب الإعلامي نجيب يماني بمنع القضاة من قبول قضايا طلاق عدم تكافؤ النسب. وشدد يماني في الجلسة الافتتاحية في لقاء الخطاب الثقافي السعودي الثالث حول «القبلية والمناطقية والتصنيفات الفكرية وأثرها على الوحدة الوطنية» الذي التئم أمس في جدة، على محاسبة أصحاب المواقع الإلكترونية التي تسيء إلى أبناء الوطن وتصف بعضهم بـ «طرش بحر، بقايا حجاج، وغيرها من المسميات الدخيلة على مجتمعنا»، مطالبا بالسعي لإلغاء هذه المصطلحات عبر مؤسسات المجتمع المدني ووسائل التوعية التي تنبه إلى أهمية تعميق اللحمة الوطنية. من جهة أخرى، أشعلت مداخلة محمد زايد الألمعي التي تساءل فيها عن مدى تأثير القبلية والمناطقية والتصنيفات الفكرية على الوحدة الوطنية، مداخلات عدد من المشاركين حيث تساءل الألمعي قائلا: «هل هذا سؤال المؤسسات الرسمية أم سؤال المجتمع أم سؤال ذواتنا؟». وأضاف الألمعي، التمييز يدعو إلى بعث الذات وبروز النزاعات القبلية والمناطقية، لافتا إلى أن القضاء على القبلية هو إطلاق العنان لمؤسسات المجتمع المدني. عضو مجلس الشورى محمد رضا نصر الله أيد ما ذهب إليه الألمعي في طرحه، مؤكدا أن رؤيته تنطلق من التصريح للجمعيات الأهلية التي درس نظامها في مجلس الشورى حيث يتم تذويب القبلية في مفهوم الوطن. المداخلات التي شهدها اللقاء، ركزت على قضية تكافؤ النسب، لافتة إلى أن تطليق الزوجين لعدم تكافؤ النسب يعد من الشواهد القوية على تعزيز القبلية وعدم الانصهار في الوطنية. وذكرت الدكتورة نجاح الظهار، أن قبول الهيئات القضائية في المملكة لقضايا عدم تكافؤ النسب هو إكساب هذه القضايا صبغة شرعية وتغليب لوحدة القبلية على وحدة الوطن، فيما قالت إمتثال أبو السعود «الكيان القائم على الكيان القبلي مخالف لما جاء في النظام الأساسي للحكم الذي كفل حقوق الإنسان، مشيرة إلى أن دعم تواجد القبلية سيتولد منه تكتلات سياسية وأمنية تهدد لحمة الوطن داخل وحدة هذا الوطن».

اللقاء الذي افتتحه رئيس اللجنة الرئاسية لمركز الحوار الوطني الشيخ صالح الحصين بحضور أعضاء اللجنة الرئاسية للمركز وترأس جلسته الأولى الدكتور عبد الله نصيف، شهد إطلاق الدكتورة جميلة سقا دعوة لإخضاع شعار «انصر أخاك ظالما أو مظلوما» للدراسة وتأصيله، بينما حذر الدكتور محمد الدحيم من تصنيف مواطنة الشخص على حسب المناطق. ونبه الإعلامي عبد الرحمن العكيمي إلى خطاب القبائلية التي تتبناها القنوات الشعبية، محملا هذه القنوات مسؤولية إعادة القبلية إلى السطح في الآونة الأخيرة. وفي سياق متصل، دعت جميلة سقا إلى تعميق مفهوم الوطن من خلال المناهج ووسائل الإعلام.

وشدد مدير تحرير «عكاظ» أحمد عائل فقيهي، على أهمية مناقشة مفهوم المواطنة في مقابل القبلية وردم الهوة بين ثقافة القرية والمدينة ومفهوم الدولة الحديثة، فيما طالب مساعد رئيس تحرير صحيفة «عكاظ» هاشم الجحدلي بتفهم الأسباب التي دعت إلى تحول المواطن إلى القبيلة، بدلا من مؤسسات الدولة، وقال «لن نصنع دولة أو نبني مدينة دون أن نتعرف على هذه الأسباب»، وأضاف «مشروع المدنية الحديثة هو مشروع المواطنة».

النائب الثاني مخاطباً رئيس هيئة الأمر بالمعروف: الشكر لكم بحث أوضاع المقيمين والموقوفين والمحكومين السعوديين في سورية

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء٢٣ محرم ١٤٣٢ هـ - ٢٩ ديسمبر ٢٠١٠م العدد ٣٤٨٨
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/٢٠١٠١٢٢٩/Con٢٠١٠١٢٢٩٣٩١٣٣٦.htm

علي عيد - دمشق ، واس – الرياض
بعث صاحب السمو الملكي الأمير نايف بن عبدالعزيز النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية، رسالة لوزير الداخلية في الجمهورية العربية السورية اللواء سعيد سمور.
ونقل الرسالة سفير خادم الحرمين الشريفين لدى سورية عبدالله بن عبدالعزيز العيفان خلال استقباله له أمس في دمشق.
وجرى خلال الاستقبال استعراض أوجه التعاون القائمة بين البلدين وسبل تعزيزها في مختلف المجالات، وبخاصة في المجال الأمني، كما تمت مناقشة عدد من الموضوعات ذات العلاقة بشؤون المواطنين السعوديين المقيمين في سورية أو الزائرين لها، وسبل التعاون بين البلدين لتهيئة الظروف الملائمة لإقامتهم ولتقديم كافة أوجه العناية والرعاية لهم.
كما تم أيضا مناقشة أوضاع الموقوفين والمحكومين السعوديين في سورية سعيا نحو تحقيق كل ما من شأنه حسن رعايتهم وحسم قضاياهم في أسرع وقت ممكن.
على صعيد آخر، وجه صاحب السمو الملكي الأمير نايف بن عبد العزيز النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية شكره للرئيس العام لهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر الشيخ عبد العزيز بن حمين الحمين إثر تلقي الأمير نايف التقرير السنوي لإنجازات الرئاسة العامة للهيئة لعام ١٤٣٠/١٤٣١هـ.
وقال النائب الثاني «أطلعنا على التقرير السنوي للهيئة المتضمن إنجازاتها ومناشطها خلال العام المالي ١٤٣٠/١٤٣١هـ والمعوقات والصعوبات التي تواجه العمل والحلول المقترحة لمعالجتها لأداء رسالتها المناطة بها، إننا إذ نشكر معاليكم ومنسوبي الهيئة على جهودكم الطيبة لنتمنى لكم المزيد من التوفيق».
وثمن الشيخ عبد العزيز الحمين المواقف الراسخة التي تجسدها القيادة في دعم جهاز هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر في مهمتها النافعة للمجتمع، وتعزيزه الوسطية والخير في المجتمع الذي تعده الشعوب المسلمة قدوتها ورائدها بحضارته وتاريخه ومكانته الإسلامية والإقليمية والدولية التي يرعاها ولاة الأمر بحكمة متناهية.
من جهة أخرى اطلع صاحب السمو الملكي الأمير نايف بن عبد العزيز النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية الرئيس الفخري للجنة الوطنية لرعاية السجناء والمفرج عنهم وأسرهم «تراحم» على أنشطة اللجنة ومنها دعم اللجنة الرئيسة لجان المناطق بضخ ١٠,١١٨ مليون ريال في حساب أسر السجناء عبر النظام الآلي للصرف التابع للضمان الاجتماعي وعقد شراكات مع عدد من الصناديق التنموية لدعم برامج التدريب والتأهيل للمفرج عنهم وأفراد أسر السجناء مما يزيد من فرص حصولهم على وظائف تؤمن لهم ولأسرهم لقمة العيش الكريم وتحول دون المفرج عنهم والعودة إلى الجريمة. ووجه الأمير نايف شكره لوزير الشؤون الاجتماعية رئيس اللجنة الوطنية لرعاية السجناء «تراحم» الدكتور يوسف بن أحمد العثيمين وكافة منسوبي اللجنة وفروعها.

الشورى يفتح ملف ظاهرة هروب المستأجرين وبذممهم إيجارات

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء٢٣ محرم ١٤٣٢ هـ - ٢٩ ديسمبر ٢٠١٠م العدد ١٥٥٢٩
http://www.alriyadh.com/٢٩/١٢/٢٠١٠/article٥٨٩٨٣٠.html

الرياض- عبدالسلام البلوي

يعود تقرير لجنة الإدارة والموارد البشرية بشأن ظاهرة غياب أو هروب بعض المستأجرين وبذمتهم إيجارات متبقية، إلى قبة الشورى للمناقشة مرة أخرى يوم الأحد المقبل بعد أن عارض المجلس النسخة الأولى من دراسة قامت بها اللجنة والتي لم تحظ توصياتها لعلاج الظاهرة بالقبول الذي يتيح لها النجاح في التصويت مما جعل المجلس يصوت حينها على إعادة دراسة الظاهرة للجنة الإدارة وعرضها من جديد .

وكانت هيئة الخبراء قد درست ظاهرة غياب أو هروب بعض المستأجرين وبذمتهم إيجارات متبقية عبر لجنة مكونة من ممثلين لوزارات العدل والداخلية والتجارة وأوصت بتشكيل لجنة دائمة في إمارات المناطق وفي بعض المناطق بقرار من أمير المنطقة مكونة من قاضي تنفيذ يندبه وزير العدل ومندوب من الإمارة وآخر من الشرطة وثالث من المحكمة (بيت المال) تكون مهمتها فتح الدور والمحلات التي مضى شهر على انتهاء عقود إيجاراتها وكان المستأجر غائباً أو هارباً، وتعد اللجنة محضراً عند فتح الدار أو المحل وتسلم للمؤجر خلال مدة لا تتجاوز (ثلاثين يوماً) من تاريخ تقديم الطلب ويجب أن يشمل المحضر حصر ما في الدار أو المحل من محتويات وحالتها وتكاليف الخدمات من ماء وكهرباء، وتتولى اللجنة المنصوص عليها فتح الدور أو المحلات التي غاب عنها مستأجروها أو هربوا ولم تنته مدة عقود إيجاراتها بشرط أن تتجاوز مدة العقد سنة ولم يدفعوا الإيجار المستحق عليهم ، كما أوصت الهيئة بإجراء تقييم مستمر لهذه الضوابط وإعداد تقرير يتضمن المقترحات المناسبة حيال ذلك ورفعه إلى المقام السامي بعد مضي سنتين من تطبيق هذه الضوابط .

ويستمع مجلس الشورى إلى رد اللجنة الأمنية على ملاحظات الأعضاء وآرائهم تجاه تعديل المادة الثامنة من نظام مجلس الخدمة العسكرية ، كما يستهل يوم الاثنين مناقشة تقرير اللجنة الخاصة المشكلة لإلغاء الفقرة (ج) من المادة الثالثة من لائحة الترقيات .

وفي جلسته العادية السبعين التي ستعقد الأسبوع المقبل يناقش المجلس مقترح نظام الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة والمقدم من عدد من أعضاء الشورى بموجب المادة الثالثة والعشرين من نظام المجلس.

الرياض ترصد المشهد العقاري في المملكة في تقرير أسبوعي

سوق تأجير المساكن.. توسع يغذيه تأخير الأنظمة وضعف القوة الشرائية

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء٢٣ محرم ١٤٣٢ هـ - ٢٩ ديسمبر ٢٠١٠م العدد ١٥٥٢٩
http://www.alriyadh.com/2010/12/29/article589765.html

قراءة-خالد الربيش

على الرغم من أن السعودية تعتبر أكبر سوق لتأجير العقارات السكنية في منطقة الخليج، إلا أن وجود التذبذب وعدم القدرة على وصف حالة السوق ب «الركود» أو «النشاط المتواصل»، أدى إلى عدم وجود قاعدة ارتكاز تمكن المستثمر من إيجاد خطة أو رؤية واضحة يستطيع من خلالها جدولة استثماراته بالشكل الذي يمكنه من تنميتها بالشكل السليم .

وفي ظل ضعف القدرة الشرائية للمواطن؛ والمدعومة بغياب القدرة الشرائية نتيجة تأخر أنظمة الرهن والتمويل العقاريين؛ فأن سوق التأجير في المملكة يحتاج إلى تأمين أكثر من ٥٠٠ ألف وحدة سكنية خلال السنوات الخمس المقبلة، وقدرت دراسة أعدها مركز التحكيم في مجلس التعاون لدول الخليج العربية حجم العوائد السنوية لصناعة قروض التمويل العقارية والتأجير في المملكة بأكثر من ١٨٠ مليار ريال .

وكانت أسعار تأجير الوحدات السكنية في المملكة انخفضت بين ٥ و١٥ في المائة فقط، وهي أقل معدلات انخفاض على مستوى الخليج بسبب استمرار الطلب عليه .

وأدى اتجاه السعوديين إلى الاستثمار في التأجير السكني - من منظور اجتماعي - إلى ارتفاع الطلب مما يؤدي معه إلى التضخم في الأسعار في وقت لا توجد فيه منتجات تمويلية بديلة تغني الناس عن هذا النوع من الاستثمار. ولابد هنا من وجود بدائل لضياع هذه الأموال (وأقصد التمويل الإسكاني) لوقف نزيف الهدر في عوائد التأجير التي تعتبر مهدرة في السوق وليست لها قيمة فعلية في دورة رأس المال وتعامل كمنتج استهلاكي .

تحويل عوائد قطاع التأجير إلى التمليك بتوفير بدائل تمويلية تتفق مع دخل المواطن

وتأتي المطالبات هنا بالاستفادة من هذه الأموال الضخمة أو تدويرها، وذلك بتقليل الطلب على الوحدات المعدة للتأجير وضخ هذه الأموال في سوق التمليك عبر ايجاد بدائل تمويلية سريعة وتحويلها من قطاع التأجير إلى قطاع التمليك بتوفير البدائل التمويلية التي تتفق مع دخل المواطن .

وأوضح عقاريون أن الأغلبية من المستثمرين اتجهوا خلال العام الحالي إلى بناء الوحدات السكنية المعدة للتأجير أو التمليك، وذلك نظراً لاعتمادهم على ما يرد من تقارير ومعلومات تؤكد حاجة السوق إلى إنشاء الوحدات السكنية، في ظل عدم وجود الدراسات والإحصاءات الفعلية التي تبين الاحتياج الحقيقي، وكذلك لرغبة المستثمرين في تحقيق أعلى المعدلات لهامش الأرباح من خلال رفع سعر الإيجارات أو قيمة التملك، وهو ما جعل من أغلبية تلك الوحدات تبقى كما هي دون أن يتم إشغالها بالساكنين أو يتم بيعها على المحتاجين فعلياً لتملك الوحدات السكنية من أجل السكن .

وأرجعوا سبب بقاء العديد من الوحدات السكنية حديثة الإنشاء قائمة دون تأجير أو بيع من خلال برامج التمليك، إلى تضخم سعر الوحدة السكنية، نتيجة لارتفاع أسعار الأراضي، كما أن ملاك المباني للوحدات السكنية القديمة التي مضى على عمر إنشائها أكثر من عشرة أعوام قاموا بإخلاء استثماراتهم من قاطنيها ومن ثم إعادة تأجيرها بأسعار تقارب في قيمتها أسعار تأجير الوحدات السكنية حديثة الإنشاء .

وسجل قطاع التأجير السكني في الربع الأول من العام الحالي تراجعاً وصل إلى ٣٥ في المائة في بعض المناطق، وهو ما ساهم في زيادة كمية التداولات مقارنة مع نهاية العام الماضي، لاسيما مع عودة البنوك إلى الإقراض الشخصي، إضافة إلى أن عددا من الشركات العقارية اتجهت إلى تأجير وحداتها السكنية بدلاً من بيعها كما كان مقرراً مما يعني انتهاج

إستراتيجية جديدة تمكنها من التأقلم مع "الحاجة"، التي تدر عليها إيرادات شهرية، وتسمح لها بتأجيل عمليات البيع إلى حين تعافي السوق العقاري .
وقالوا أن الارتفاع الأخير في أسعار الشقق وصل إلى ارتفاعات قياسية، مما جعل كثيرا من المواطنين من أصحاب الدخول المتدنية يضطرون إلى السكن رغم عدم قدرتهم على إيفاء مستحقات الإيجار السنوي للمؤجر، وهو ما ساهم في ارتفاع عدد قضايا التأجير في المحاكم خصوصاً في جدة، حيث تصل قيمتها إلى مليار و٢٠٠ مليون ريال، مؤكدين أن بعض المؤجرين من أصحاب الأبراج السكنية امتنعوا عن المواصلة في التأجير وأصبحوا يعرضونها للبيع في مكاتب العقار أو في شركات التمويل العقارية .
وبينوا أن كثيرا من أصحاب المساكن يشترطون شروطا على المكاتب العقارية لتوفيرها قبل كتابة عقود للمستأجرين كمعرفة المرتب الشهري وعقد عن المخالصة للسكن السابق وهذا الشرط يبين مدى أمانة المستأجر .
وتشهد معظم مدن المملكة تحولاً جديداً في قطاع تأجير الشقق والأدوار السكنية، إذ اتجه كثير من مديري الأملاك وأصحاب مكاتب تأجير العقارات إلى رفض التأجير للسعوديين، نظراً لعدم التزام البعض منهم بدفع الإيجار، وعدم الخروج من العين المؤجرة، معللين ذلك بعدم التزامهم بدفع الإيجار، أو الخروج من العين المؤجرة في حال انتهاء العقد والمدة، كما أن معظم المستأجرين في تلك الشقق من المقيمين، بسبب التزامهم بدفع الإيجار في الوقت المحدد، في الوقت الذي يقابل فيه إزعاجاً من السعوديين الذين يطلبون من المؤجر رفع شكوى، لأنهم لا يستطيعون دفع الإيجار .
وكشف عقاريون أن العام الحالي شهد ارتفاعا في حجم المديونيات المتعثرة لقيم تأجير الوحدات السكنية بنسبة ٢ % مقارنة بعام ٢٠٠٩. كما كشف تقرير عن وجود طلب متزايد على الوحدات السكنية في السعودية خاصة في مدنها الرئيسية الثلاث الرياض، جدة، والدمام، مبينا أن جدة تفوقت على المدينتين الأخريين الرياض والدمام في عدد الوحدات المطلوبة سنوياً، حيث بلغ فيها معدل الطلب نحو ٣٠ ألف وحدة سكنية مقارنة بالرياض التي تحتاج إلى ٢٧ ألف وحدة سكنية في السنة .
ولا يزال الطلب السنوي على الوحدات السكنية مستمرا، ولا يزال عدد المطورين غير كاف لتلبية الاحتياجات في المجال السكني، ولربما كان الاعتقاد يرجع الأمر إلى أن هناك عوامل أسهمت في العجز كارتفاع الأسعار لمواد البناء ومحدودية المطورين المؤهلين للقيام بمشاريع كبرى، بحسب التقرير .
ويشهد المجتمع السعودي عملية تحديث، فقد بدأت المملكة تحت قيادة خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز تعديل بعض قوانين الاسكان الذي يمثل أولوية في هذا الصدد. وتستعد البنوك المحلية والأجنبية لطفرة مأمولة في سوق للرهن العقاري يقدر حجم معاملاتها السنوية بنحو ٢٠ مليار دولار. وتكمن مشكلة الإسكان في التركيبة السكانية في المملكة، التي تعاني عجزا يصل إلى مليون وحدة سكنية، وتشهد تحولا سريعا في البلاد، فمع الارتفاع الهائل في عدد العمالة الوافدة زاد عدد سكان المملكة نحو ٢٠ في المائة ليصل إلى ٢٧,١٤ مليون نسمة بين عامي ٢٠٠٤ و٢٠١٠ وفقا لإحصاء حديث .وتقدر شركة التمويل العقاري (ريفكو) السعودية الخاصة وشركة كلايتون هولدنجز الاستشارية الأميركية أن ٣٠ في المائة فحسب من السعوديين يمتلكون الآن مساكن. ويقل هذا أكثر من النصف عما كان عليه قبل ٢٠ عاما وفقا لبعض التقديرات .
وتواصلت وتيرة مسلسل ارتفاع إيجارات المساكن في السعودية بقوة، على الرغم من المحاولات الحكومية الأخيرة والتي كان أهمها إقرار إنشاء هيئة الإسكان، إلا أن واقع سوق التأجير يسير عكس ذلك، مما تسبب في تذمر الكثير من المستأجرين ودخولهم في أزمات مالية ألقت بظلالها على الاقتصاد الأسري. وأجمعت الآراء العقارية حول أسباب استمرار الظاهرة إلى قلة العروض السكنية وغياب آليات استثمارية متطورة تلبي الاحتياج السكني المحلي، وزيادة النمو السكاني خاصة في المدن الكبرى، وارتفاع الأراضي ومواد البناء وأجور العمالة .
لاشك أن الحلول الجذرية لكبح جماح الارتفاع.. تتركز في دعم المطورين القادرين على انجاز مشاريع سكنية ضخمة، وإقرار الأنظمة والتشريعات العقارية التي من شأنها أن تحفظ حقوق الأطراف وتساهم في قتل الفجوة الإسكانية والتي تتمثل في زيادة الطلب على المعروض في السوق المحلي، إضافة للمطالبة بضرورة تحرك الجهات ذات العلاقة لإيجاد حلول عاجلة لأزمة الإيجارات، وذلك في تحديد نسبة معينة سنوياً بهدف الحد من عملية الارتفاع بطريقة عشوائية وتعسفية .
ورغم أن الشقق السكنية لم تكن مرغوبة قبل ٢٠ عاما لكنها أصبحت تلقى اقبالا الان في مدن مثل الرياض. ومع نمو افراد الجيل الذي ولد في سنوات الازدهار في السبعينات سيتعين عليهم أن يتعلموا أن يرضوا بأقل مما اعتادوا عليه .
ويعتبر المطورون من الشركات متوسطة الحجم والأفراد، هم الأكثر نشاطا حاليا من حيث نشاط البناء، حيث يركز اولئك على المساكن ذات النطاق المتوسط الى المرتفع ويقل عددها عن ١٠٠ وحدة.

المظالم يلزم صحة جدة إخلاء مبنى مستأجر

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء٢٣ محرم ١٤٣٢ هـ - ٢٩ ديسمبر ٢٠١٠م العدد ٣٤٨٨
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/٢٠١٠١٢٢٩/Con٢٠١٠١٢٢٩٣٩١٤٩٣.htm

فهد اليحيى ـ جدة

أصدر ديوان المظالم في منطقة مكة المكرمة حكما يقضي بإخلاء وتسليم مديرية الشؤون الصحية مبنى مركز الرعاية الصحية الأولية في حي الشرفية جنوبي جدة، وتسليمه إلى مالكه.

ووجهت مساعد مدير الشؤون الصحية للرعاية الصحية الأولية الدكتورة نهى بنت أحمد دشاش ـ استجابة للحكم ـ بالإغلاق والإخلاء الفوري للمبنى، ونقل خدماته إلى أقرب مركز صحي في منطقة خدمات المركز، والبحث عن مبنى بديل.

وكذلك إعداد محضر الإخلاء من قبل اللجنة المختصة التي يرأسها مشرف قطاع وسط جدة الدكتورة زينب أحمد عز الدين، وتضم في عضويتها رئيس قسم الأسنان في الرعاية الصحية الدكتور خالد محمد القصير، رئيس قسم الصيدلة في الرعاية الصحية الصيدلي فهد العيساوي، رئيس قسم التموين الطبي عبد الله المفضي، رئيس قسم الشؤون المالية داخل الهدباني، ورئيس قسم مراقبة المخزون إبراهيم السيد.

يشار إلى أن قضية مبنى المركز منظورة في ديوان المظالم منذ أكثر من عام، ولم تتخذ مديرية الشؤون الصحية في جدة الإجراءات الاحترازية تحسبا لصدور الحكم، لإيجاد مكان بديل، واكتفت بانتظار حتى صدر حكم ديوان المظالم.

ويأتي إغلاق مركز الرعاية الصحية الأولية في الشرفية بعد إغلاق مراكز بني مالك، السبيل، الزهراء، والنزلة اليمانية، والتي تسعى مديرية الشؤون الصحية إلى استئجار مقار مناسبة لها.

تأجيل النظر في قضية الخادمة المعنفة بالمدينة

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء٢٣ محرم ١٤٣٢ هـ - ٢٩ ديسمبر ٢٠١٠م العدد ١٥٥٢٩
http://www.alriyadh.com/2010/12/29/article589966.html

المدينة المنورة خالد الزايدي

أوضح وكيل الخادمة المعنفة المحامي سعود بن عواد الحجيلي ل"الرياض" أنه تم تأجيل النظر في قضية موكلته "سومياتي" إلى الثاني من شهر صفر لاستمرار تمريضها في المستشفى المرجعي وعدم قدرتها الحضور لجلسة الحكم ، لافتا إلى أن القاضي ناظر القضية رفض مطلب محامي المتهمة بإطلاق سراح موكلته حتى صدور الحكم .

وكانت المتهمة قد نفت الاعتداء جملة وتفصيلا وأكدت خلال الاستجواب أن مكفولتها عمدت إلى إيذاء نفسها بنفسها ، وتعود تفصيل الحادثة التي أثيرت إعلاميا بشكل لافت إلى تعرض الخادمة للعنف ونقلها للمستشفى بتاريخ ١٤٣٢/١١/٢٩ه ، ووفقا للتقرير الطبي المعد فإن الإصابات التي طالتها هي آثار كي على جسمها بالمكواة وقطع في الشفة العليا وفروة الرأس وتورم في القدمين وجرح غائر في الساق اليمنى واستدعى ذلك التدخل الطبي والجراحي وما يعرف بعمليات التجميل أو الترقيع.

وقف فوري لتحقيقات رياضة البنات

جمل الليل: لا نعلم شيئا عن استجواب المدارس وملاعبنا مغطاة بالكامل

المصدر: جريدة الوطن الاربعاء٢٣ محرم ١٤٣٢ هـ - ٢٩ ديسمبر ٢٠١٠م
http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=٣٥١٤٦&CategoryID=٥

جدة :نجلاء الحربي ٢٠١٠-١٢-٢٩ ٢:٠٠ AM

تلقت إدارة تعليم بنات جدة أمراً بالوقف الفوري لإجراءات الاستجواب والتحقيق التي بدأتها مطلع الأسبوع الماضي، ضد مسؤولات مدارس أهلية للبنات بجدة حول إقامتهن بطولة رياضية للطالبات على ملاعب جامعة عفت.

وكشفت رئيسة الجامعة الدكتورة هيفاء جمل الليل، أمس، عن أن منطقة ممارسة الأنشطة الرياضية التي يتم تأجيرها لمدارس البنات الأهلية، من أجل إقامة بطولاتهن الرياضية عليها، هي منطقة مغطاة بالكامل، ولا مجال للاختلاط فيها.

من جانبه نفى مسؤول بتعليم بنات جدة لـ "الوطن" ما تداولته بعض المدارس الأهلية حول صدور تعميم شديد اللهجة من إدارة التعليم، بشأن منع كافة الأنشطة الرياضية التي تقيمها بعض المدارس الأهلية للبنات، مبررا ذلك بعدم وجود نظام يتم الاستناد عليه لإصدار مثل هذا التعميم، في ظل غياب اللائحة التي تقر أو تمنع الرياضة في مدارس البنات، وأن الإدارة تنتظر ما يصدر عن الوزارة من قرارات في هذا الشأن بعد انتهاء دراسة ملف الرياضة في مدارس البنات.

وكانت "الوطن" نشرت السبت الماضي تقريرا عن التحقيقات التي قادتها إدارة تعليم جدة بحق ٦ مدارس شاركت في بطولة رياضية للطالبات، وتضمن التقرير نفي وزارة التربية تدخلها في هذا الشأن، أو توجيهها بإجراء أية تحقيقات.

أوقفت إدارة تعليم بنات جدة أول من أمس كافة إجراءات الاستجواب والتحقيق التي بدأتها مطلع الأسبوع الماضي ضد مسؤولات مدارس أهلية للبنات بجدة على خلفية نشر تقارير صحفية حول إقامتهن بطولة رياضية للطالبات على ملاعب جامعة عفت.

وفي الوقت الذي أكد فيه مسؤول بتعليم بنات جدة أمس لـ "الوطن" أن توجيها صدر من الإدارة أول من أمس بإيقاف كافة أسئلة التحقق عن إقامة هذه البطولة، كشفت رئيسة جامعة عفت الدكتورة هيفاء جمل الليل، أمس، عن أن منطقة ممارسة الأنشطة الرياضية التي يتم تأجيرها لمدارس البنات الأهلية، من أجل إقامة بطولاتهن الرياضية عليها، هي منطقة مغطاة بالكامل، ولا مجال للاختلاط فيها.

ونفى المسؤول ما تداولته بعض المدارس الأهلية حول صدور تعميم شديد اللهجة من إدارة التعليم، بشأن منع كافة الأنشطة الرياضية التي تقيمها بعض المدارس الأهلية للبنات، مبررا ذلك بعدم وجود نظام يتم الاستناد عليه لإصدار مثل هذا التعميم، في ظل غياب اللائحة التي تقر أو تمنع الرياضة في مدارس البنات، وأن الإدارة تنتظر ما يصدر عن الوزارة من قرارات في هذا الشأن بعد انتهاء دراسة ملف الرياضة في مدارس البنات.

وبالرغم من تداول مسؤولات مدارس البنات الأهلية التي نفذت طالباتها الشهر الماضي، أول بطولة رياضية بجدة، من صيغة أسئلة التحقيقات التي يرين أنها ركزت على سبب دفع الطالبات لممارسة الرياضة التي تؤدي إلى الاختلاط – حسب تعبيرهن -، شددت رئيسة جامعة عفت على أن الملاعب التي نفذت بها بطولة طالبات المدارس الأهلية تقع داخل الحرم الجامعي، ولا يوجد لها بوابات خارجية.

وأكدت أن الدخول إلى ملاعب الجامعة يكون من البوابة الرئيسة للجامعة، وأنه لا مجال للاختلاط داخل الحرم الجامعي، وأن مثل هذه الملاعب يتم استخدامها لكافة أغراض الأنشطة، وليست الرياضة فقط.

وحول التحقيقات التي أجرتها إدارة تعليم جدة فيما يتعلق بممارسة الطالبات للرياضة على ملاعب الجامعة، أوضحت أنها لم يصلها أي شيء بهذا الخصوص من أي جهة، وأن الجامعة مؤسسة تعليم عال، وتتبع بذلك لوزارة التعليم العالي، وليس وزارة التربية أو إدارتها التعليمية.
وكانت" الوطن" قد نشرت السبت الماضي تقريرا عن التحقيقات التي قادتها إدارة تعليم جدة بحق ٦ مدارس شاركت في بطولة رياضية للطالبات، وتضمن التقرير نفي وزارة التربية تدخلها في هذا الشأن، أو توجيهها بإجراء أية تحقيقات . ووصفت مسؤولات في مدارس أهلية بجدة ضمن التقرير، تعرضهن لسلسلة تحقيقات بسبب تنظيمهن بطولة رياضية مدرسية، بأنه" إجراء تعسفي"، وأن لجان التحقيق التي ترددت على مدارسهن مارست ضغوطا شديدة عليهن، واستجوبت الطالبات مما أثار الرعب في نفوسهن، في الوقت الذي ذكر فيه مسؤول بتعليم بنات جدة أن التحقيقات جاءت للتثبت من شكاوى محتسبين ودعاة تلقتها الوزارة وإدارة التعليم، وأن تقريرا عاجلا تم إعداده من قبل المتابعة الإدارية في إدارة جدة.

مستشفى: لن تخرج الجثة إلا بعد دفع ٦٩ ألف ريال

المصدر: جريدة الوطن الاربعاء٢٣ محرم ١٤٣٢ هـ - ٢٩ ديسمبر ٢٠١٠م
http://www.alwatan.com.sa/Nation/News_Detail.aspx?ArticleID=٣٥١٩٨&CategoryID=٣

مكة المكرمة: علي العميري ٢٠١٠-١٢-٢٩ ٢:١٠ AM
رفض مستشفى الملك عبدالعزيز بالعاصمة المقدسة تسليم جثة مقيمة من الجنسية البرماوية لذويها إلا بعد تسليم المبالغ المستحقة نظير علاجها، وما زالت الجثة حبيسة ثلاجة المستشفى حتى اليوم.
وأشار زوج ابنة المتوفية فاروق زبير برماوي إلى أن أم زوجته مرضت في نهاية شعبان الماضي مرضا شديدا وتم نقلها إلى العناية المركزة بمستشفى الملك عبدالعزيز لخطورة حالتها وبقيت بالعناية إلى أن توفيت في السادس من ذي الحجة الماضي. مبينا أن إدارة المستشفى رفضت تسليم الجثة إلا بعد دفع المبالغ المالية المترتبة على علاجها وقدرها ٦٩ ألف ريال أو إحضار كفيل غارم .
وأكد أن المرأة المتوفية ليس لها أبناء سوى زوجته وخلال فترة بقائها بالمستشفى لم يتم إشعاره بوجود أي التزامات مالية.
وقال: ظروفي المالية لا تساعد على توفير مثل هذا المبلغ لأن راتبي الشهري ٥٠٠ ريال فقط .
وبين الناطق الإعلامي بالشؤون الصحية بمنطقة مكة المكرمة فائق حسين أن المستشفى لم يرفض تسليم الجثة وإنما طلب من زوج ابنتها الذي لم يستطع دفع المبالغ المالية المترتبة على تنويمها بالمستشفى إحضار كفيل واستلام الجثة ودفنها، ثم تسديد المبلغ بعد ذلك، لكنه رفض وتم طلبه عن طريق الشرطة لإلزامه باستلام الجثة وإحضار كفيل، ولكنه رفض.

طبيبة سعودية تقود حملة لحماية الأطفال من مخاطر الجوال

المصدر: جريدة المدينة الاربعاء٢٣ محرم ١٤٣٢ هـ - ٢٩ ديسمبر ٢٠١٠م العدد ١٧٤١٦
http://www.al-madina.com/node/٢٨٠٦٢٧

سعاد العابد - الدمام

تنطلق يوم السبت المقبل بالمنطقة الشرقية حملة تطوعية تحمل شعار "لنحمي أطفالنا من مضار الهواتف المحمولة" تهدف إلى بحث مخاطر هذه التقنيات على الصحة البدنية والنفسية والعقلية والسلوكية والتي تستهدف المرحلتين الابتدائية والمتوسطة، وستنفذ في كثير من المدارس، بالإضافة إلى جامعة الملك فهد للبترول ومركز الأمير سلطان بن عبدالعزيز للعلوم والتقنية، والجمعيات الخيرية، مراكز الندوة العالمية للشباب الإسلامي وصندوق الأمير سلطان بن عبدالعزيز لدعم مشاريع السيدات وغيرها. وستشمل الحملة كل من الدمام، القطيف، الخبر ونواحي كل منهم. وقالت الدكتورة ناهده الزهير رئيسة الحملة التي ينظمها مكتب "معارف الصحة" للاستشارات الصحية: إنها قامت بمراجعة واسعة للأبحاث المنشورة عالميا في هذا المجال إلى جانب المشاهدات الميدانية في مجتمعنا لاستخدامات الهاتف المحمول، والتي أظهرت أن الرغبة تعدت في امتلاك هذا الجهاز العجيب وتعدت الكبار والشباب إلى الصغار مع الأسف الشديد انتشر بين الأطفال في بيوتهم وحتى مدارسهم وتعدت آثاره كونها مادية إلى الآثار المعنوية والجسمانية والنفسية، وما لوحظ أنه لا توجد دراسات أو إحصائيات سعودية في هذا المجال. وأكدت أن بعض الأمراض تنجم من كثرة استعمال الجوال ومنها أمراض الأذن، الجهاز العصبي والدماغ والذاكرة، فقدان الذاكرة التدريجي والتركي.

تقرير الهيئة .. شاهدٌ عليها!

المصدر: جريدة عكاظ الخميس١٧ محرم ١٤٣٢ هـ - ٢٣ ديسمبر ٢٠١٠م العدد ٣٤٨٢
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/٢٠١٠١٢٢٣/Con٢٠١٠١٢٢٣٣٩٠٢٢٣.htm

خالد قماش

ذكرت الرئاسة العامة لهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر أنها قبضت على أكثر من ربع مليون شخص في عام واحد. وأوضحت ـ في تقريرها السنوي الأخير الذي يناقشه مجلس الشورى ـ أنه قبض على ١٥٥٥٦ مواطناً و١٠٠٤ مواطنات و٣٤٩٣٨ مقيماً و٣٩٣٠١ مقيمة، في قضايا مختلفة، وأحيل الأشخاص كافة لجهة الاختصاص، وذكرت أن القضايا الأخلاقية تتصدر قائمة الترتيب من حيث عددها وعدد المقبوض عليهم.

أولا: دعونا نتعرف ما مفهوم القضية الأخلاقية عند رجال الهيئة الذين يمارسون عملهم الميداني بشكل ارتجالي وطابع انفعالي مبني في الغالب على سوء الظن، دون صلاحيات واضحة أو لوائح مقيدة أو نظام محدد؟! فالمرأة التي عيونها فاتنة تعتبر قضية، والقبض على شباب (الكدش والبلاك بيري) يتسكعون في الأسواق والحدائق وإركابهم (جمس) الهيئة وإرغامهم على توقيع التعهدات بتهمة المعاكسة تعتبر قضية!

والاشتباه في رجل وامرأة في مكان عام ربما دعت الحاجة ليتحادثا للسؤال عن شيء عابر مثلا، تعتبر قضية، والمواطن الذي ينسى «البلوتوث» مفتوحا خارج منزله تسجل ضده قضية!

والمرور من أمام مجمعات مدارس أو الجامعات أو الكليات تعتبر قضية، وعندما تمسك يد زوجتك بطريقة تنم عن تحضرك وتقديرك للمرأة في سوق أو حديقة أو حتى داخل سيارتك تعتبر قضية، وتقبيلك لرأس أمك القادمة من سفر في مكان عام تعتبر قضية!

هذه ليست من نسج الخيال كما يقال، بل قضايا ضبطت من قبل رجال الهيئة الأشاوس المكلفين بحماية المجتمع من الرذيلة، والمحتسبين الذين يتلصصون على الناس في كل مكان وزمان.. ليحافظوا على معدل اللقطاء المنخفض في مجتمعنا، وراجعوا قضايا الهيئة التي نشرت في الصحف الورقية والمواقع الإلكترونية لتكتشفوا المزيد من هذه المغامرات التي تصور للعام أننا شعوب بدائية تساق كالقطيع!

ثانيا: هذا التقرير يخرج نهاية كل عام لتبرهن الهيئة على جدوى بقائها أمام الرأي العام، مؤكدة شرعيتها وشعبيتها، وهي لا تدري بأن هذا التقرير شاهد عليها لا شاهد لها!

فإذا كان هذا العدد المهول هو المعلن فكيف بما هو خفي؟! وما هو دور هذا الجهاز الذي يزعم أنه يقوم بدور تصحيحي لأخلاق المجتمع إذا كانت الجرائم الأخلاقية في تصاعد وتكاثر؟!

إن مؤشر الأمن الأخلاقي يدل على قوة وفعالية الأجهزة الأمنية، فانتشار الجريمة الأخلاقية يدل على ضعف الأجهزة المعنية بمكافحتها أو الحد منها، والجهاز المعني بهذا الأمر هو جهاز الهيئة.. فما أنتم قائلون؟!.. ويكفي.

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

المواثيق الدولية وحقوق الإنسان

المصدر: جريدة الاقتصادية الخميس١٧ محرم ١٤٣٢ هـ - ٢٣ ديسمبر ٢٠١٠م
http://www.aleqt.com/٢٣/١٢/٢٠١٠/article_٤٨١٩٩٥.html

د. عبد الله بن عبيد الحافي

يعتقد الغربيون والأوروبيون منهم خاصة أن لهم فضل السبق في تقرير حقوق الإنسان والدفاع عنها وأنهم أعرق شعوب العالم في هذا الميدان، وهم فيما بينهم كدول وشعوب متنازعون في مهد نشأة هذا الفكر، فيدعيه الإنجليز، وينازعهم في ذلك الفرنسيون، وتنازعهم أطراف أخرى في نسبة السبق والأفضلية إليها في هذا الميدان. لقد ساهمت أفكار الفلاسفة والمفكرين القائلين بالقانون الطبيعي في إيجاد قاعدة مشتركة كونت نواة لتقرير تلك الحقوق وهدفاً مشتركاً كان سبباً على المدى المتوسط والبعيد في خلق وحدة حضارية أخذت تبرز وتتشكل شيئاً فشيئاً إلى ما نشاهده اليوم من تكاملها في أوجه النشاط الحضاري المختلفة في العالم الغربي ولسنا بصدد الرصد التاريخي لحركة الفكر الفلسفي في مجال حقوق الإنسان، فقد كان في بدايته فطرياً وعفوياً حتى صقلته الألسن والأقلام وانتقل من عالم المثل والنظرية إلى ميادين التطبيق والعمل، وهذه المرحلة الأخيرة تأخذ في الأعم الأغلب شكلين رئيسين .

الأول: الأفكار والآراء المسطورة في كتب المفكرين والمصلحين الاجتماعيين والناشطين في مجال حقوق الإنسان.وهذه لا تجد سبيلها إلى الحياة إلا من خلال الأحزاب وبرامجها والعقائد والتصورات التي تؤمن بها والأهداف التي تسعى إلى تحقيقها، وواضح أنها تفتقر إلى صفة العموم والتدويل، فالقيم والمبادئ والمرتكزات تختلف باختلاف أيديولوجيات تلك الأحزاب ونظمها .

الثاني: الأفكار والآراء في مجال حقوق الإنسان كمطلب عالمي تتبناه وتنادي به المؤسسات الدولية، ومعلوم أن هيئة الأمم المتحدة التي أنشئت في أعقاب الحرب العالمية الثانية هي المؤسسة التي يمكن أن يصدق عليها وصف "الدولية - العالمية"، لأن جميع دول العالم أعضاء في الانتساب إليها، فقد استطاعت في العام ١٩٤٨م أن تقرّ أول إعلان عالمي وضعي يؤكد على احترام حقوق الإنسان بالمفهوم الغربي غير آخذة في الاعتبار الاختلافات الجوهرية في المكونات الدينية والثقافية بين شعوب ودول العالم .

تلا هذا الإعلان إعلانان أو عهدان متفرعان من الإعلان العالمي السابق، هما :

١.العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية .

٢.العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية .

وكلاهما صدر عام ١٩٦٦م، وهذه الاتفاقيات مع الإعلان العالمي يطلق عليها في فقه القانون الدولي اسم "الشرعية الدولية لحقوق الإنسان" ويمكن اعتبار هذه الاتفاقيات الثلاث مرجعاً ومصدراً لما تلاها من اتفاقيات دولية أو إقليمية في مجال حقوق الإنسان، فهي إما أن تكون شرحاً وتفصيلاً وتفسيراً لمواد تلك الاتفاقيات، أو تخصيص بعض بنود تلك الاتفاقيات بأفرادها بإعلان أو اتفاقية بسبب ظروف عالمية اقتضت ذلك التخصيص وإعادة الصياغة للبنود السابقة، بما يحقق المقاصد الإنسانية مع الاحتفاظ بأصل المعنى لها، ومن أمثلة ذلك :

-الاتفاقيات الخاصة بمناهضة التعذيب عام ١٩٤٨م .

-اتفاقية حماية النساء والأطفال في حالات الطوارئ والنزاعات المسلحة ١٩٧٤م .

-إعلان حقوق الطفل ١٩٥٩م .

-اتفاقية القضاء على جميع أشكال العنف والتمييز ضد المرأة المعروفة باسم (سيداو١٩٨١ (م .

-إعلان الأمم المتحدة للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري ١٩٦٣م .

-اتفاقية منع الإبادة الجماعية ١٩٤٨م .

-اتفاقيات جنيف الأولى والثانية والثالثة والرابعة بشأن الأسرى والجرحى وحماية المدنيين وقت الحرب ١٩٤٩م والبروتوكولات الملحقين بها عام ١٩٧٧م .

-الميثاق الخاص بوضع اللاجئين ١٩٥١م وما تلاه من بروتوكولات عام ١٩٦٧م .
-الاتفاقية الدولية المتعلقة بحماية حقوق العمال والمهاجرين عام ١٩٩٠م .
ولعل ما تقدم من أبرز الاتفاقيات الدولية، وهناك الكثير من الاتفاقيات القارية والإقليمية والوطنية كلها متفرعة من الإعلان والعهدين السابق ذكرها غالباً .
وعن مدى وجوب الالتزام بما تضمنته هذه الإعلانات والمواثيق، ففقهاء القانون الدولي منقسمون في تكييف هذه الإعلانات والمواثيق وهل لها صفة الإلزام أو أنها مجرد توصيات أدبية؟ ولا شك عند الجميع في أنها لازمة لمن وقَّع عليها وأعلن قبوله لها، أما في الواقع العملي فليس لهذه الإعلانات والمواثيق صفة الإلزام الدولي، فتملك الدول الأعضاء في الأمم المتحدة حق التحفظ على البنود التي ترى أنها لا تتفق مع قيمها أو سيادتها أو ثقافتها العامة، والتحفظ معناه كما جاء في اتفاقية فيينا لقانون المعاهدات الدولية ١٩٦٩م هو: "إعلان من جانب واحد أياً كانت صيغته أو تسميته يصدر عن دولة أو منظمة دولية عند توقيعها أو تأكيدها الرسمي أو قبولها أو موافقتها أو انضمامها إلى معاهدة، ويهدف منه إلى استبعاد أو تعديل الأثر القانوني لبعض نصوص المعاهدة في تطبيقها على تلك الدولة أو تلك المنظمة ."
والدستور أو النظام الأساسي للحكم في المملكة العربية السعودية يقضي بسيادة الشريعة وحاكميتها على سائر النظم والتصرفات فكل ما يخالف الإسلام مردود أياً كان مصدره، وقد تحفظت المملكة على كثير من البنود والمواد التي تخالف الإسلام أو ثوابتها السياسية العربية والإسلامية في عدد من الإعلانات أو العهود الدولية، رائدها كما تقدم هو اعتمادها الإسلام نظاماً ومنهاجاً للحكم والعلاقة مع الآخرين .
أستاذ مساعدفي بكلية الملك خالد العسكرية

الحب وليس الضرب

المصدر: جريدة الرياض الجمعة١٨ محرم ١٤٣٢ هـ - ٢٤ ديسمبر ٢٠١٠م العدد ١٥٥٢٤
http://www.alriyadh.com/2010/12/24/article588247.html

يوسف القبلان

لاحظ طلاب المدرسة المتوسطة على أحد زملائهم بعض الكدمات. دفعهم الفضول، والرغبة في الفزعة الى معرفة سبب تلك الكدمات. زميلهم لم يخبرهم السبب إلا بعد انتظار ومحاولات، و ذلك بسبب الخوف. حتى المدرسة ليس لديها علم بما حصل .

إنه الأب، هو الذي يتعامل مع ابنه بقسوة و يضربه بعنف كعقاب على أخطاء و تقصير ابنه بحسب معايير الأب الذي يبادر بالعقاب دون ان يتواصل مع المدرسة ويتعرف على الحقائق .

تعرض ابنه مرة لسخرية احد الطلاب فدافع عن نفسه، فتعرض من والده للعقاب ثم ترسل له المدرسة بأن الطالب (الساخر) الذي سبب المشكلة قد اعتذر إلى ابنه !

قد يحصل الابن على درجات ممتازة في كل المواد، ويقصر في مادة واحدة فيتعرض للضرب و حين تسأله المدرسة عن سبب كدماته يقول إنه سقط على الأرض .

يعتقد البعض أن الضرب وليس الحب هو الذي يؤدي إلى نتيجة، و النتيجة المقصودة ان الضرب (يخليه رجال) و هذا (الرجال) سوف يضرب أبناءه فيما بعد، و هكذا دواليك .

أقول لهذا الأب و لغيره من الآباء أو الأمهات هل سبق لأي (كبير) منكم أن جلس مع الصغير، و سأله :

ما رأيك ان نفعل كذا؟

ما رأيك في موضوع كذا؟

وهل سبق لأي (كبير) منكم ان جلس مع الصغير و قال له: أحبك .

وهل سبق للأب أو الأم أو الأخ الكبير أن اطلع عن قرب على مسيرة الابن الدراسية، و حاول أن يتحاور معه في واجباته المدرسية و آرائه في واقع المدرسة و احوالها و كيفية تطويرها؟

الجانب الآخر للموضوع هو دور المدرسة في التعامل مع هذه الحالة و غيرها من الحالات المماثلة .

هناك دور تثقيفي مع أولياء الأمور و فتح قنوات للتواصل معهم حول سير الدراسة، و مفهوم التفوق والتقصير، و الأسباب المحتملة للتقصير وكيفية التعامل معها .

هناك دور تربوي فالمدرسة يجب ان تقدم نماذج تربوية يقتدى بها في التعامل مع الطلاب مع اتاحة الفرصة لأولياء الأمور للمشاركة. و هناك دور للمعلم في كيفية اكتشاف مثل هذه الحالات و كيفية التعامل معها .

وهناك مسؤولية على المدرسة في التنسيق مع الجهات المختصة بحقوق الإنسان في حالة عجزها عن معالجة الموضوع. يجب على المدرسة في هذه الحالة ان لا تغفل الموضوع حفاظا على سمعتها و ان تعلم ان سمعتها ستكون ايجابية اذا اقدمت على التنسيق مع حقوق الانسان و ان لم تفعل فإنها تفقد مصداقيتها و تقصر في مسؤولياتها. و اخيرا فإن المدارس بحاجة الى ايجاد أو تفعيل وحدات تتابع القضايا التربوية و الاجتماعية للطلاب و دعمها بالكفاءات المتخصصة .

حتى تتمكن من التعامل مع المشكلات من حيث حجمها و تنوعها، و لابد أن تحظى هذه الوحدات بالأهمية في الهيكل التنظيمي واتاحة الفرصة لمشاركة الطلاب في القيام بمسؤولياتها فالمشاركة تعزز الانتماء و الشعور بالمسؤولية و بناء الشخصية و لو بدأنا بمشاركة الطلاب الذين لديهم مشكلات في الأنشطة المدرسية فإننا في الاتجاه الصحيح.

ظاهرة عنف الطلاب أزمة سلوك

المصدر: جريدة عكاظ الجمعة١٨ محرم ١٤٣٢ هـ - ٢٤ ديسمبر ٢٠١٠م العدد ٣٤٨٣
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/٢٠١٠١٢٢٤/Con٢٠١٠١٢٢٤٣٩٠٤٣٢.htm

مندل عبد الله القباع

جدل يثور، واستنفار شعبي عارم حول أزمة سلوك، ينتاب أبناءنا تستثير غضب الجميع، الكل يتساءل: فيم الوهن؟ وفيم اللجوء وأين السبيل؟ وهل مطلب العلاج للعرض الظاهر؟ أم في تناول العامل الرئيسي للأزمة؟ والحقيقة أن العلاج الناجح هو الذي يتناول العامل الرئيسي وليس في العرض لأنه قد يختفي ثم يعاود الظهور مرة أخرى.. ولكن!!

البعض يرجع «أزمة السلوك» إلى عوامل اجتماعية لحقت بالعلاقات الأسرية التي أخذت منحى متحرر إلى حد ما.. ويتضح هذا التحرر في ردود الفعل الفارقة بين الكبار والصغار، وفي تباين الفكر الذي يبدو في السجال الدائر بين الكبار والصغار، وفي برامج الفضائيات ففيها الغث وفيها الثمين وتقييمها بين الكبار والصغار.

والبعض يرجع «أزمة السلوك» لأساليب في التربية خاطئة تظهر جليا في عدم التزام الطالب بالقيم الأخلاقية يقابل شدة وقسوة من قبل المعلم مما أحال بيئة المدرسة إلى بيئة اللا تكيف مع الواقع المعاصر فأضاعت المدرسة اهتمامها الواجب بالقيم الإسلامية والمعايير الخلقية والمثل العليا ونظام السلوك المرغوب فيه، لم تعد ثمة علاقة رشيدة بين المعلم والطالب، وبين المدرسة والبيت.

وما من شك أن ما نشرته جريدة الرياض بتاريخ ١/٧ حول حادث إطلاق النار من قبل طالب على معلمه لأنه منعه من دخول الفصل، وهذا الحادث لم يكن الأول من نوعه في سلسلة العنف المدرسي، التي نبهنا إليها من قبل في العديد من مقالاتنا.

وهذا الحادث يشغل الرأي العام السعودي لأنه ينذر بالخطر في بروز شدة وحجم ظاهرة العنف المدرسي.

ولا ريب أن هذه الظاهرة أصبحت ماسة وتحتاج لان تهتم بها مراكز البحوث الاجتماعية والأمنية وأقسام الدراسات العليا والكراسي البحثية في مجال العلوم الإنسانية والجامعات السعودية والمؤسسات ذات الاختصاص فهي ظاهرة من الأهمية بمكان نظراً لأبعادها المتداخلة «اجتماعية، نفسية، ثقافية، اقتصادية، أمنية...».

ويشير علماء النفس والاجتماع إلى أن الإعلام غير مبرأ من استفحال الظاهرة حيث يطرح سلوك اللا توافق وإفرازاته السلبية والعنف الجسدي واللفظي.

هذا السلوك المتأزم جعل الرسالة التربوية للمدرسة مخيبة للآمال والطموحات والتوقعات مما يبعث على القلق.

ومهما قيل من أنها ظاهرة عالمية فإن الوضع لدينا فيما يمس حياة الناس واستقرار المجتمع يعد مختلفاً لأننا نستظل بقافة إسلامية تدعو لمكارم الأخلاق وتهذيب النفس وترسيخ الأمن والأمان في المجتمع عامة.

ولاقتلاع هذه الظاهرة المقيتة الوافدة علينا أياً كانت مسبباتها يتوجب تضافر الجهود من قبل كافة مؤسسات المجتمع الرسمية والمدنية ذات الاختصاص وبداية الطريق الصحيح هو البحث العلمي الرصين الذي يعتمد على الموضوعية التحليلية، والذي يخرج علينا بالمعالجات المناسبة في حدود الممكن والمتاح.

لا نريد بحوثا ودراسات على بعض الظواهر الاجتماعية ويكون مصيرها الإدراج والحفظ.

وهذا لا يمنع مؤسسات التربية والتنشئة الاجتماعية من أن تراجع برامج الإصلاح والتقويم، وأن تعمل جاهدة لكي تعيد التكيف الاجتماعي الغائب لأبنائنا وإرشادهم لما فيه سلامتهم وسلامة مجتمعهم، والمحيط الاجتماعي الذي يتحركون فيه ويتفاعلون معه.

في الوقت نفسه نحن في حاجة لمراجعة السياسات التعليمية واستحداث أساليب جديدة لتطويرها، وكذلك الاهتمام بمراجعة خطط البحث العلمي والتأكيد على البحوث التجريبية والتطبيقية لمعالجة مثل هذه الظاهرة.

أين مصداقية القرار؟

المصدر: جريدة الرياض السبت١٩ محرم ١٤٣٢ هـ - ٢٥ ديسمبر ٢٠١٠م العدد ١٥٥٢٥
http://www.alriyadh.com/2010/12/25/article588531.html

اميمة الخميس

قرار منع تملك المرأة سيارة باسمها ، واشتراط ولي أمر لتكتبها باسمه، قرار صادم وخادش للوعي العام ومتقاطع مع جميع الخطوات التي تسعى لها الدولة الرامية إلى تمكين المرأة وترسيخ حقوقها .
لن نجلب هنا مجموعة النساء الأرامل والمطلقات والعوانس واللواتي بلا معيل..... إلخ ، لنشحد بهن كالعادة في هذه المواقف ، ونتوسل الجهات المسؤولة أن ترق قلوبهم للمسكينات اللواتي يكسرن الخاطر من صاحبات الحاجة كي نستعطف بهن أصحاب القرار لمناقشته أو التراجع عنه ، والمعزوفة المعهودة في مثل هذه (المواقف المجحفة (كونهن بلا ولي من بعد الله، وينتظرن الجود والإحسان ، وبالتالي يتحول الحق الشرعي والقانوني إلى هبة منحة وترضية لجبر الخواطر .
حق المرأة في تملك المركبة حق بين يقره الشرع والقانون للمرأة ، وبخسته وألغته إدارة المرور عبر قرار عشوائي وارتجالي اختار أسلوب سد باب الريح وتكبير الوسادة .
فالحق بالملكية هو أحد الحقوق التي أقرها الإسلام ووضعت القواعد الكفيلة بحمايتها، ومنع الاعتداء عليها لتؤدي دورها الفاعل في المجتمع الإسلامي .
والأدلة على مشروعية الملكية الخاصة في الشريعة الإسلامية من الكتاب والسنة كثيرة، بنوعيها الفردي والجماعي ، ومن الأدلة على إقرار الملكية الفردية مافرضه الله تعالى على الناس من انفاق أموالهم ومانديهم لذلك تطوعا .
وملكية المرأة للسيارة تدخل في باب (العقود) اي عندما يتفق شخصان فأكثر على إنشاء حق أو نقله أو إنهائه، ومن ذلك البيع والإجارة والهبة والكفالة والإقالة .
إذا نصل إلى أن العقود من الأسباب الناقلة للملك ، وهو حق شرعي لكل مسلم ومسلمة ,فما بال إدارة المرور تنتهك حقوق المسلمات ؟ (إن دماءكم وأموالكم حرام عليكم) وقال عليه الصلاة والسلام (لايحل مال امرئ إلا بطيب نفس منه . (
ولا أدري لم لاتثور ثائرة الغيورين والغيورات على انتهاك هذا الحق الشرعي ، على حين أنهم أصموا آذاننا بغيرتهم على شرع الله فقط في منتدى خديجة بنت خويلد .
إذا انتهينا من الحق الشرعي ننتقل إلى الحق القانوني الذي يكفله للمواطنة السعودية القانون ونظام الحكم وهو نظام أصدر عام ١٤١٢في عهد خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز يرحمه الله بالأمر الملكي رقم أ/٩٠وتاريخ ٢٧-٨-١٤١٢، وشكلت لجنة برئاسة الأمير نايف بن عبدالعزيز آل سعود لوضع النظام الأساسي للحكم ، هذا النظام الذي جاء في بابه الرابع المتعلق بالمبادئ الاقتصادية في المادة ١٨ مايلي)تكفل الدولة حرية الملكية الخاصة وحرمتها ولاينزع من أحد ملكه إلا للمصلحة العامة على أن يعوض المالك تعويضا عادلا . (
وعلى الرغم من جميع التشريعات والقوانين السابقة فإن إدارة المرور الموكل إليها سن القوانين وضبطها والالتزام بها في المجتمع المدني تقوم باختراق لحقوق المواطنات , متذرعين بهذا أن مخالفة (ساهر) ترسل إلى بطاقة العائلة ، أما بطاقة الهوية السعودية التي تمتلكها النساء غير معترف بها!! ولعل هذا اختراق ثالث متعلق بقوانين الهوية، تخترقه إدارة المرور إضافة إلى الأنظمة الشرعية والقانونية السابقة .
وعلى الرغم من أن نظام (ساهر) نظام حضاري وجديد وخلاق في الضبط وفرض هيبة النظام , إلا أنه مع الأسف وظفته إدارة المرور بشكل متخلف وبدائي عند وصوله إلى حدود النساء المنتهكة دائما سواء خلف المقود أو خلف السائق.

مؤسسة عكاظ للصحافة والنشر

مفهومنا لحقوق المرأة

المصدر: جريدة عكاظ الاحد٢٠ محرم ١٤٣٢ هـ - ٢٦ ديسمبر ٢٠١٠م العدد ٣٤٨٥
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/٢٠١٠١٢٢٦/Con٢٠١٠١٢٢٦٣٩٠٨٠٩.htm

علي بن سعد الزامل

لقد كثر الجدل وربما اللغط عن حقوق المرأة، وانقسم الأفراد بين مطالب بحقوقها (بالمطلق) ومعارض (على عواهنه) وبين هذه وتلك فئة اختارت التحفظ والوقوف بحياد.

ترى من صاحب المصلحة في إثارة هذه القضية ؟ الجواب بلا مواربة إنهم أعداء المجتمع، والدليل إنها لم تظهر بهذا الزخم إلا بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر، وما صاحبها وتمخض عنها من متغيرات وتموجات. يجب أن يدرك الجميع أن حقوق المرأة حق أريد به باطل وبكلمة.. لا يوجد عاقل يعارض أو ينكر حقوقها فهي ليست ترفا أو تجزية فشأنها شأن القيم والحقوق الأخرى، لكن الاختلاف في كيفية تطبيقها كما ينبغي، وها نحن لم ننفك نختلف ونتناكف حول حقوق المرأة، وهذا ما يريده أعداؤنا فغايتهم هي تأليب المجتمع وإشاعة الفرقة والتغريب، ولعلهم وضعوا أيديهم على نقاط ضعفنا والتي ليس أولها طريقة تفكيرنا وبالطبع ليس آخرها تعاطينها لجهة المتغيرات فنحن أكثر من يتقن فن (الخلاف !) وليس الاختلاف إزاء أية قضية، ومن السهولة إثارتنا وربما تفريقنا وتشظينا. والسبب يكمن في أننا نفتقر لأبجديات التحليل العلمي والعملي والدراسة المتأنية والمتعمقة في آن واحد، للقضايا والمتغيرات، فتخلط علينا الأمور، والشاهد هناك قضايا تبدو في ظاهرها عامة لكنها في واقع الأمر مجتمعية، وحقوق المرأة تنضوي ضمن هذا الإطار وهذا لا يعني ويجب أن لا يعني تغييبها أو تهميشها بل ما أردت قوله إنها قضية نسبية (من جملة الكثير من القضايا) وتستدعي إخضاعها لمعايير وثقافة المجتمع وقيمه من واقع الحال وبشيء من المصارحة، إننا نستقبل ما يردنا أو (يصدر) إلينا إن صح التعبير، من معطيات ونسارع لتسويقها والمناداة بتبنيها كي لا نقول (استهلاكها) كما لو كانت سلعا دون التفكير في دراستها والتأكد من مدى ملاءمتها للمجتمع فضلا عن استشراف مفاعيلها وتداعياتها، بل ليتنا نتعامل معها بذات القدر الذي نتعامل به مع السلع والمواد المستوردة، فعلى الأقل الأخيرة نخضعها للرقابة للتأكد من خلوها من التلوث أو العطب. بالمحصلة نحن مع كل ما يصون كرامة المرأة وعفتها ويحفظ لها حياءها واستطرادا مكانتها. قد يتساءل أحدهم أو إحداهن: وماذا عن قيادة المرأة ؟، فأقول: إن هناك من يضخم الأمور سواء من خارج المجتمع أو داخله لغايات معروفة، بل وحتى الرجال الذين ما انفكوا ينادون وينافحون عن حق المرأة في القيادة يرفضون ذلك عندما يختلون بأنفسهم، فهم يدعون ذلك فقط ليقال عنهم إنهم متحررون وهي لا ريب لغة المحفليين، وهم في واقع الأمر أكثر تشددا وتزمتا من غيرهم، ولعله من المناسب القول إن أكثر ما يضر المجتمع هو عدم صدق البعض مع ذواتهم فتجد أحدهم ينادي بقضية ويفعل نقيضها، وآخر يندد بقضية ويشجبها في العلن بينما هو (يعانقها) سرا، والإشكالية هنا أن قضايانا يلفها الغموض وتكتنفها الضبابية أي لا تعبر عن واقع المجتمع بشكل موضوعي ودقيق، وهذا بدوره يفضي إلى تشويش المعايير وتعويم القضايا، فتجدنا نهتم بأمور هامشية ونغفل قضايا جوهرية مصيرية، أو نقفز لهرم القضايا بينما نتجاهل بل قل نتعامى عن أساسها وجذورها، وإلا كيف نفسر مطالبة البعض بحق المرأة في القيادة بينما هم أنفسهم يسلبون المرأة أبسط حقوقها داخل بيتها، فهل تستقيم المطالبة بحرية المرأة خارج بيتها بينما تصادر حقوقها وتسلب داخل البيت فتلك مفارقة وأي مفارقة، أو ليس الأجدر بهؤلاء احترام إنسانية المرأة والتحاور معها والتعرف على احتياجاتها وتأمين متطلباتها (دعك من عضلها وتعنيفها ...)، ومن ثم التفكير في حقها بالقيادة، بصرف النظر عن هذه القضية أو تلك علينا جميعا أن نصدق مع أنفسنا في معالجة قضايانا وأن نتمعن ونشخص بدقة وحذر (فلترة) ما نواجهه من ثقافات تبث عبر وسائل الإعلام الخارجي يصاحبها أو لنقل يلمعها أحيانا غمز داخلي. فتبدو ذات مظهر مخملي قشيب وبراق لكن جوهرها ضار بالمجتمع وقد لا يتضح ضررها إلا بعد حين.

قصارى القول، أتمنى أن لايفهم من فحوى ما تقدم بأنني مع أو ضد قيادة المرأة، بل جلية الأمر وغايته أن نكون صادقين ومتصالحين بادئ ذي بدء مع أنفسنا وتاليا لجهة مجتمعنا في مجمل القضايا والمتغيرات فنحن في نهاية المطاف من يحصد إفرازاتها ومفاعيلها فهي ليست (همبرجر) نلتهمه كيفما اتفق ولا هي (جينز) نلبسه وانتهى الأمر.

الرياض
www.Alriyadh.com

رياضة الفتيات في مدارسنا

المصدر: جريدة الرياض الاحد٢٠ محرم ١٤٣٢ هـ - ٢٦ ديسمبر ٢٠١٠م العدد ١٥٥٢٦
http://www.alriyadh.com/2010/12/26/article588974.html

د. حسناء عبدالعزيز القنيعير

ها نحن نعود مرة أخرى لقضية من قضايا المرأة ، التي باتت الشغل الشاغل لنا في بلادنا، وكأنه لا قضية لدينا سوى المرأة وما يخصها من أمور . جاء في صحف الأسبوع الماضي أن وزارة التربية والتعليم تحقق في فعالية رياضية (غير شرعية) ! للبنات عقدت في مدينة جدة . وكانت تضم حوالي ٢٠٠ فتاة من ست ثانويات في مدينة جدة قد شاركن في مباريات رياضية في الثامن من ديسمبر منها كرة السلة والسباحة ورياضات أخرى. إلا أن الشكاوى ما لبثت أن تهافتت إلى المدارس المشاركة وقالت مديرة مدارس الفردوس سميرة الحركان "بعد المباريات، تلقيت حوالي ٦٠ رسالة مجهولة المصدر تطالب بأن أوقف البنات عن المشاركة في النشاطات الرياضية على أنها رياضات للبنين فقط "
إن الموقف المجتمعي من منع الرياضة في مدارس البنات لا يرافقه منع أو تحفظ من مزاولة النساء كافة ، الرياضة على مختلف أنواعها ، في الأندية الرياضية النسائية التي انتشرت في بلادنا منذ ما يزيد على العشرين عاما ، وبعضها لا يخضع للضوابط الصارمة التي تخضع لها مدارس البنات وجامعاتهن ، ولم يعترض أحد عليها ، لا على الصعيد الرسمي ، ولا المجتمعي ..
إن من يتأمل المشهد من خارج بلادنا يروعه أننا منذ زمن مازلنا نتحدث عن تحريم وتحليل الرياضة النسائية وغيرها كثير من قضايا المرأة التي لم يعد يعيرها أحد اهتماما سوانا، لأنها صارت من المسلمات ، والمدهش أنها تحرم بمبررات لم يعد عقل الإنسان المسلم يقبلها في هذا العصر من نحو التشبه بالرجال ، والاختلاط ، وغير ذلك من الحجج المتهافتة .
نفعل هذا في الوقت الذي انصرفت فيه المجتمعات العربية المسلمة التي في جوارنا إلى توجيه جهودها نحو قضايا على درجة كبيرة من الأهمية ، تصب في عمق مشاريع التنمية ، وترقية مكانة المرأة لتكون عضوا فاعلا لا معاقا يحتاج دوما إلى فتوى تبيح ما يخصه ! إن ما نفعله من تجنيد الطاقات والجهود لمناقشة هذه الأمور تجعل ما نفعله عصيا على الفهم والاستيعاب من قبل الآخرين ، خصوصا أن بلادنا ما انفكت تسجل حضورا كبيرا وعلى درجة عالية من الأهمية كإحدى الدول الفاعلة في العالم !
إن الموقف المجتمعي من منع الرياضة في مدارس البنات لا يرافقه منع أو تحفظ من مزاولة النساء كافة الرياضة على مختلف أنواعها ، في الأندية الرياضية النسائية التي انتشرت في بلادنا منذ ما يزيد على العشرين عاما ، وبعضها لا يخضع للضوابط الصارمة التي تخضع لها مدارس البنات وجامعاتهن ، ولم يعترض أحد عليها ، لا على الصعيد الرسمي ، ولا المجتمعي ، فلماذا مدارس البنات وجامعاتهن دون غيرها ؟ لاشك أن القائمين على الشأن الديني ساهموا مساهمة كبرى في ترسيخ تحريم مزاولة الفتيات للرياضة ، ذلك التحريم الذي تلقاه المجتمع كغيره من التحريمات كأمر إلهي ، وليس اجتهادا محضا لا يلزم الجميع ، فهو لا يعدو أن يكون وجهة نظر الشيخ الذي أصدر أمره بالتحريم . هذا التلقي لرأي رجل الدين هو ما حدا بمدير حاضنات الأعمال والتقنية بجامعة الملك فهد للبترول والمعادن بالشرقية أن يقول(بأن التراخيص للنوادي الرياضية النسائية تُمنح لمن لديه «لحية» مشدداً على اعتبار «الملتحي» أهلاً لذلك في حين ترفض أن تُعطى لغيره من غير المُلتحين -على حد وصفه- مشيراً في الوقت ذاته إلى أن المجتمع يعاني من «أيديولوجيا».جاء ذلك رداً على إحدى المداخلات النسائية لسيدة أعمال استنكرت عدم منحها الترخيص لنادٍ رياضي نسائي) ولا غرابة في ذلك حيث صار أمر المرأة في بلادنا في يد رجل الدين ، وغيره ممن يتمظهرون بمظهره ، حتى وإن كانت حقيقتهم غير ذلك ، ولدينا كثير من القضايا التي استغل بعض ضعاف النفوس تلك الهيئة ليصلوا إلى مبتغاهم .

ومما جاء في تحريم الرياضة ، قول أحدهم :
لا تجوز المطالبة بممارسة البنات للرياضة في المدارس فضلاً عن إقرارها، مشدداً على أن في ذلك الاتجاه اتباع لخطوات الشيطان الذي أمرنا الله باتخاذه عدوا ! وأضاف : إن القول "الذي لا أشك فيه أن ممارسة الرياضة في المدارس بالنسبة للبنات حرام، نظراً لما تجر إليه من مفاسد لا تخفى على ذي لب، ولا تجوز المطالبة بها فضلاً عن إقرارها " ولا ندري والعجب يأخذ منا كل مأخذ ، ماهي تلك المفاسد التي لا تخفى على كل ذي لب ، سوى أن الطالبات يتحررن من الجلوس ساعات طويلة في تلك القاعات الدراسية البائسة ، وأن الرياضة ستجعلهن يلبسن بدلا رياضية ، وهذا باب من أبواب التشبه والعياذ بالله ! هذا التحريم وإن كان معتادا من أولئك الأوصياء على المرأة لكنه غير مفهوم عندما يصدر من تربوية تعمل في وزارة تسمى وزارة التربية والتعليم ، إذ قالت حسب جريدة الشرق الأوسط " الرياضة البدنية لا تليق بالأنثى» بذلك علقت مديرة إدارة النشاط للبنات التابعة لوزارة التربية والتعليم على إصرارها على عدم بحث مسألة إضافة التربية البدنية كمنهج وممارسة في مدارس البنات عقب توليها إدارة الأنشطة ! كما لا تجد لرياضة البنات أهمية ولا تعتبرها ضمن «أولويات الإدارة». وقالت إن «كافة اللوائح والأنظمة والتعاميم الحالية لوزارة التربية والتعليم تنص على منع الرياضة البدنية بالنسبة للفتيات ! وعن المحاذير التي قد تقع لدى ممارسة الطالبات الرياضة البدنية أكدت أنها متعددة ومختلفة، وأهمها أنها «إنما تقع في الجانب الشرعي بتجاوزات مؤكدة في طبيعة ما سترتديه الطالبات من زي رياضي». يا للهول كيف أصبح زي رياضي يتعارض مع الجانب الشرعي .
في الوقت نفسه ذكرت تربوية أخرى " أن اعتماد التربية البدنية في مدارس الفتيات لن يتضارب مع الشريعة الإسلامية من خلال تمارين تراعي الطبيعة الأنثوية للفتاة إلى جانب الحرص على الزي الشرعي الذي يحفظ عورة المرأة أمام المرأة من دون تقييد لتصميم معين لهذا الزي، في إشارة إلى «الزي الأفغاني الرياضي ! "
حقيقة هذه الرؤية المنغلقة لا يمكن فصلها عن رؤية رجل الدين المتشدد الذي يرى أن الدعوة إلى ممارسة الطالبات للرياضة مظهر من مظاهر تغريب للمجتمع ، وهو قول لا يقل غرابة عن قول من قال إن الرياضة تؤثر على عذرية الفتيات !
هذا الموقف الذي صدر من مسؤولة عن نشاط الطالبات وإن كان قد مرّ عليه أكثر من عام ، إلا أنه يؤكد الانفصام في الرؤى بين بعض العاملين في الوزارة وما صرح به وزير التربية والتعليم من تأكيد حرصه على المطالبة بتمكين مدارس الفتيات من ممارسة الرياضة للمحافظة على صحة الطالبات ووقايتهن من الأمراض الخطرة على أجسادهن ، فأوضح أن ممارسة الرياضة حق مشروع للشبان والفتيات وفق المنهج الديني والمبادئ والأخلاق .وقال: «إنه لا وجود للمرأة بدون رجل ولا وجود لرجل بدون المرأة، ونتمنى أن تكون الرياضة في الإطار الذي يتماشى معنا، فإذا أدركنا قيمة المعرفة والرياضة بالتأكيد لن نجد الاعتراض " عكاظ ٢٠١٠/٠٥/٢٦ م
وعلى الرغم من أن ممارسة النساء للرياضة تواجه برفض رسمي، الا أن شركات خاصة على نحو شركة المملكة القابضة شكلت فريقاً نسائياً من اللاعبات السعوديات للمشاركة في سباقات الفروسية خارج السعودية، بينما حققت متسابقتان سعوديتان بطولة رالي دبي للسيدات، حين فازت مروة العيفة وزميلتها رشا الامام بالسباق الذي اقيم في صحراء دبي في العام ٢٠٠٤ مما يؤكد الانفصام الحادث في بعض مؤسساتنا ، وأن ما يمس المرأة في الداخل يحاط بكثير من صور التشدد والتضييق ، أما في الخارج فلا نجد شيئا من ذلك ، مما يعني أن النخبوية والانتقائية تعصف بكثير من حقوق المرأة وقضاياها ، فما يحلله بعضهم لفئة قليلة لاتكاد تذكر ، يمنع على الأغلبية الساحقة التي لا حول لها ولا قوة . .
تنويه : نعتذر للكاتبة وللقراء عن الخطأ غير المقصود الذى وقع في عنوان مقال الأسبوع الماضي ، وكان عنوانه (لماذا ينقمون من المدافعين عن المرأة) والصواب) ما ذا ينقمون من المدافعين عن المرأة)؛ إذ وصل اللام بماذا لا وجه له.

يامجلس الشورى.. استراتيجية للتوظيف

المصدر: جريدة الرياض الاحد٢٠ محرم ١٤٣٢ هـ - ٢٦ ديسمبر ٢٠١٠م العدد ١٥٥٢٦
http://www.alriyadh.com/٢٦/١٢/٢٠١٠/article٥٨٨٧٨٧.html

د. هاشم عبده هاشم

** لو كنت مكان كل وزارة ..وهيئة..ومؤسسة حكومية ..
**ولو كنت محل كل بنك..أو شركة..أو مؤسسة صغرت أم كبرت ..
**ولو كنت مكان كل مسؤول ..أو رجل أعمال ..أو مستثمر ..
**لو كنت مكان هؤلاء جميعاً لوضعت في مقدمة أولوياتي ..واهتماماتي للعام المالي الجديد..بل للسنوات الخمس القادمة خطة متكاملة ..ودقيقة..ومحكمة..لاستقطاب أكبر عدد من الكفاءات الوطنية المؤهلة منها تأهيلاً ..يدفع بعجلة التنمية أماماً ..مهما كانت تكلفة هذا التوجه عالية ..ومهما أدى هذا التفكير إلى دفع تكاليف الخدمات..أو الأنشطة ..أو المشروعات التي سوف تستوعب هذا وتتحمل أعباءه ..
**ذلك أن مشكلة "البطالة" التي تؤرقنا جميعاً ..لا يبدو أننا نوليها ماهي جديرة به من اهتمام كافٍ ..نتشاطر فيه تحمل تبعاتها ..ونسهم بقدر في حل "معضلتها "
**صحيح أن الميزانية الجديدة..جعلت أبرز أهدافها ..توفير وظائف للمواطنين ..
**وصحيح أنه ليس من مهام الميزانيات السنوية أن تدخل في التفاصيل الدقيقة لتحقيق هذه الغاية المؤرقة للدولة بنفس القدر الذي تؤرق فيه عيوننا..وتقلقنا ..
**لكن الأكثر صحة هو ..أن تعامل أجهزة الدولة ..وكذلك القطاع الخاص مع هذه القضية يبدو محتاجاً إلى تبني إستراتيجية عليا للتوظيف..تعدها ..وتقرها الحكومة وتعمل على تنفيذها بالتعاون مع الكل ..
**فالمسألة لم تعد تحتمل الانتظار ..أو ترك الخيارات مفتوحة أمام الجميع أو محكومة بنسب معينة في التوظيف بقطاع الأعمال المختلفة ..
**كما أن الأمر تجاوز حدود "التمنيات"أو"الرجاءات" أو "الملاطفة" التي تمارسها الدولة مع الجميع ..بدءاً بأجهزتها الرسمية التي رفعت شعار التضخم لتغلق الباب أمام مئات الآلاف من الطلبات ..وهذا غير صحيح ..على إطلاقه ، إذا نحن استعرضنا قوائم الكوادر البشرية التي تعمل بتلك الأجهزة بما فيها الحساسة منها وانتهاءً بالشركات والبنوك والمؤسسات الأهلية الصغيرة منها والكبيرة ..ومروراً بقطاع التجارة ..والبيع.. والشراء ..والأسواق.وقطاعات الخدمات المختلفة..حيث نجد ملايين العمالة الوافدة إلينا ..تعمل فيها .. في الوقت الذي يتسكع فيه أبناؤنا في الأسواق..ويجلسون على الأرصفة ويقضون طوال أوقات فراغهم القاتلة بالمقاهي وفي المراكز التجارية ..
**والسبب في كل ذلك أننا مازلنا نتردد كثيراً في وضع حد أدنى للأجور يسمح بحصول الشباب على فرصة عمل ..تشغلها عمالة رخيصة ومتدنية العائد والمردود ..
**أما السبب الثاني الذي شجع ويشجع على التوسع في الاستعانة بعمالة وافدة ..وغير قانونية لإنجاز مئات التعاقدات المعطلة ..فهو..إغلاق باب الاستقدام المؤقت والمرتبط بعمالة نظامية جيدة..مادمنا لم نؤهل شبابنا لأداء تلك الأعمال البسيطة ولا سيما في مجال المقاولات ..وأنشطة الخدمات المختلفة..بما فيها محلات بيع الجوالات والأسواق الشعبية..وأعمال البناء..ومحلات البيع التي يقوم عليها أكثر من (٩٥%) من العمالة الوافدة وكأنه لا يوجد في البلد من يمكنه أن يقوم بعمل بائع ..أو مسوق للسلعة..في الآلاف من المحلات التجارية بكل مدينة وقرية ..
**إن إنتاج إستراتيجية وطنية عليا للتوظيف تتقدم ومن وجهة نظري على آلاف الأفكار أو المشروعات والأعمال التي فكرنا أو نفكر فيها ...

**ولأنها كذلك ..فإن على الجميع أن يتحمل مسؤوليته الكاملة ..ويسهم في إنتاج هذه الإستراتيجية ..وإن كنت أعتقد أن مجلس الشورى هو الجهة المؤهلة لإعدادها ..والتقدم لولي الأمر بها ..وإقرارها ..وتجنيب البلد مغبة استمرار الوضع كما هو عليه الآن ..

ضمير مستتر :

))أخطر مايمكن أن تواجهه الدول والشعوب ..هو أن تترك مصائبها الكبرى للزمن حتى يوفر لها حلولاً قسرية((..

بند الفقر

المصدر: جريدة الوطن الاثنين٢١ محرم ١٤٣٢ هـ - ٢٧ ديسمبر ٢٠١٠م
http://www.alwatan.com.sa/Articles/Detail.aspx?ArticleId=٣٧٥٤

عبدالرحمن الشلاش

فتحت بريدي الإلكتروني فوقعت عيناي على رسالة شخصية موجهة لي من موظفي بند الأجور المعينين بعد صدور الأمر الملكي الكريم بالترسيم عام ١٤٢٦هـ

فتحت بريدي الإلكتروني فوقعت عيناي على رسالة شخصية موجهة لي من موظفي بند الأجور المعينين بعد صدور الأمر الملكي الكريم بالترسيم عام ١٤٢٦هـ يطالبونني فيها بالوقوف إلى جانبهم والكتابة عن قضيتهم العادلة ومساواتهم بزملائهم الذين تم تثبيتهم في وظائف رسمية إنفاذا للأمر الكريم.

الأمر الملكي المنوه عنه جاء في وقته وكان رائعا وإنسانيا ويتكئ على رؤية بعيدة النظر ترمي لتأسيس بيئة وظيفية آمنة ومستقرة ومراتب وظيفية رسمية تؤمن للموظفين مستويات معقولة من الأجور تساويهم بزملائهم الموظفين ذوي المؤهلات المناظرة.

كنا نتوقع أن يكون تنفيذ الأمر مواكبا لأهميته وأن يكون شاملا وجذريا لحل المشكلة لكن المخيب أن وزارة الخدمة المدنية قد حلت المشكلة من ناحية وأحدثت مشكلات جديدة لم تكن في الحسبان وهو حال بعض أجهزتنا الخدمية المعنية بتنفيذ القرارات إذ يأتي علاجها للمشكلة ليخلف العديد من المشكلات الجديدة وكأنها طبيب جراح "غشيم" يعلن عن نجاح العملية لكن مع إصابة المريض بمضاعفات نتيجة نسيان مشرط الجراح أو فوطته داخل بطن المريض أو استئصال عضو سليم من جسمه. قريباً من هذا التشبيه هو ما حدث عندما باشرت وزارة الخدمة المدنية تنفيذ الأمر السامي فعلاوة على ظلم بعض الموظفين ووضعهم في مراتب متفاوتة رغم تساويهم في المؤهلات والخبرات فإن الوزارة قد استمرت بالسماح للدوائر الحكومية بتعيين الجامعيين وخريجي المدارس الثانوية على وظائف البنود وهي الوظائف التي قصر التعيين فيها وفقا للائحتها التنظيمية على الوظائف الخدمية والحرفية والفنية! وكانت وزارة الخدمة قد أجابت في موقعها الإلكتروني على سؤال في هذا الشأن بأنه لا يجوز تكليف العمال المعينين على بند الأجور بأعمال الوظائف المشمولة بنظام الخدمة المدنية ويعد مخالفا للنظام. رغم ذلك نجد أن الواقع مختلف فأغلب من يعملون في الوظائف الإدارية والمالية ووظائف السكرتارية هم من موظفي بند الأجور الذين يستحقون التثبيت لمؤهلاتهم وخبراتهم! هنا تناقض كبير بين الواقع المنفلت والإجابة الصريحة للوزارة وكأنها تقول النظام لا يسمح ولكن ليس لنا علاقة بما يحدث!! ليس أمام وزارة الخدمة حاليا سوى تصحيح الأوضاع الخاطئة بتثبيت موظفي البند المؤهلين على وظائف رسمية وإنقاذهم من بند الفقر برواتبه المتدنية وقصر التوظيف في البند على الفئات الثلاث "الخدمية - الحرفية - الفنية."

الرعاية الصحية المنزلية!

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين٢١ محرم ١٤٣٢ هـ - ٢٧ ديسمبر ٢٠١٠م العدد ٣٤٨٦
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/٢٠١٠١٢٢٧/Con٢٠١٠١٢٢٧٣٩١٠٣٠.htm

جهير بنت عبدالله المساعد

تلقيت اتصالا كريما من الدكتور إسماعيل تيمور حول الرعاية الطبية المنزلية، معبرا عن اهتمامه بهذا الشأن العظيم وأفادني أن لديه المركز القائم حاليا لتقديم هذه الخدمة الإنسانية الاجتماعية بالمستوى اللائق لمرضانا الأعزاء في بيوتهم.. وفرحت! وما أن طار بي الفرح في انتظار وصول الفريق الطبي حتى اكتشفت أن الفرحة لن تتم!! فالدكتور الفاضل اعتقد بما أني أنشر في «عكاظ» فذلك يعني أني أسكن جدة!! وكم كانت المفارقة فيها ضحك كالبكاء عندما علم أنني أكتب في «عكاظ» وأسكن في الرياض!! وبالتالي قضى على الأمل في مهده ونسينا الفرح، ولا يمنعني ذلك من سؤال ولماذا لا يتوفر في الرياض مثل جدة مركز متخصص للرعاية الطبية المنزلية؟ هذا الأمر له أهميته الضرورية في معالجة أحباء أعياهم وأقعدهم المرض وحقهم على المجتمع أن يجدوا الخدمة الطبية اللائقة بهم، فلماذا مثل هذه الخدمات الطبية والإنسانية تخلو منها العاصمة الرحبة؟! وإذا كان مركز خاص! استطاع أن يقوم بمسؤولياتها في جدة لماذا لا يبادر غيره في الرياض للقيام بهذه المهمة النبيلة؟ إن هذه الخدمة الطبية المنزلية مهمة إنسانية بالغة الأهمية والتأثير ومن خلالها تعبر المدن عن إنسانياتها. فالمرضى المقيمون في بيوتهم حق لهم الحصول على العلاج المناسب وحق لهم البقاء المحفوظ من خلال خدمات لائقة لا تنسى آدميتهم واحتياجاتهم! والمذهل أن بعض الأجهزة الطبية والمراكز الصحية الأهلية تقدم مثل هذه الخدمات بأجور باهظة لا يمكن أن يستفيد منها المحتاج! فأجر الممرضة بأجور باهظة لا يمكن أن يستفيد منها المحتاج! فأجر الممرضة المنزلية يزيد على خمسة آلاف ريال! ومستشفى أهلي يطلب أجرة تزيد على عشرة آلاف ريال مما يعني أنها سوق مفتوحة أسعارها متروك لها الحبل على الغارب، أي مستشفى أهلي أو خاص يضع التسعيرة التي يراها ولا يهمه أنه يتاجر بآلام الناس ولا يعنيه أن يكون «حقانيا» يراعي الحقوق والإنسانيات فما دام العقوبة لن تطاله من أحد فلا بأس من وجهة نظره أن يسير وفق قاعدة تقول (من أمن العقوبة أساء الأدب)! وإلا هل تدفع هذه المستشفيات الأهلية نفس الأرقام لممرضاتها؟!... هل هي تقدم نفس الأجور التي تطلبها من الناس؟! كل ما هنالك أنها تعاملت مع «الحاجة» بأسلوب استغلالها لصالحها وتحويلها إلى فرصة تجارية تتربح منها .. الأرباح العالية... هذه جزء من المهام الأساسية لمجالس المناطق أن ينظروا إلى واقع الناس كم فيه مبكيات!!!

كيف تنصب على العاطلين ؟

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين٢١ محرم ١٤٣٢ هـ - ٢٧ ديسمبر ٢٠١٠م العدد ٣٤٨٦
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/٢٠١٠١٢٢٧/Con٢٠١٠١٢٢٧٣٩١٠٣٦.htm

خلف الحربي

أبسط قواعد السوق هي أن تستغل الموسم الذي تعيش فيه، فإذا بدأ العام الدراسي انتعش سوق الشنط المدرسية والكراسات، وإذا جاء الشتاء انتعش سوق الملابس الصوفية وهكذا، واليوم أصبحت البطالة موسما دائما لا بد من استغلاله اقتصاديا، وأضحى العاطلون المساكين زبائن لكل من يوهمهم أنه يملك فرص العمل، ومن هذا المنطلق نشأت تجارة جديدة يمكن أن نسميها تجارة (النصب على العاطلين)!.

ولأن أية تجارة عندنا تبدأ ببسطة صغيرة ثم تتطور حتى تصل إلى مرحلة المولات الحديثة، فقد شهدت تجارة النصب على العاطلين تطورا سريعا في السنوات الأخيرة، حيث بدأت بنصابين مبتدئين يعرضون على المعلمات توظيفهن مقابل مبالغ مالية كبيرة ثم يختفون عن الأنظار، ولكن عمليات النصب والاحتيال وبيع الأوهام تطورت اليوم لتصبح هناك شركات متخصصة في تسويق القشة البائسة التي يتشبث بها غريق البطالة.

ومن الأمثلة على ذلك إعلان إحدى الشركات الكبرى عن دورات تأهيلية لمدة ٤٥ يوما تنتهي بالتوظيف مقابل رسم ٢٠٠ ريال، أما الوظائف المعقدة التي تحتاج إلى التأهيل والمذاكرة فهي: (سائق، موظف علاقات عامة، حارس أمن... إلخ)!، وقد وجهت العاطلين إلى التسجيل في هذه الدورات من خلال فروعها في مختلف مناطق المملكة، ولن تكون مفاجأة كبيرة لو كانت هذه الشركة أخذت مقابل كل (رأس) مبلغا محترما من صندوق الموارد البشرية، والطريف أن هذه الشركة أكدت أنها ستعلن عن أسماء الناجحين في هذه الدورات الذين سيحصلون على وظائفها المنتظرة على صفحتها في موقع الفيس بوك!، ولا أظن أنكم بحاجة للتفكير بأنه إذا كان البحث عن النتائج في موقع الفيس بوك فإن البحث عن الحقوق سيكون في موقع تويتر!.

وقد وصلت مهازل النصب على العاطلين إلى درجة أن فتاة جامعية (زي العسل) لم تتخط الثالثة والعشرين من عمرها ابتكرت طريقة عبقرية لبيع الأوهام على العاطلين، حيث افتتحت مؤسسة لتأهيل وتوظيف العاطلين مقابل رسوم تصل إلى ألفي ريال، أي أنها إذا جمعت ألف عاطل فإنها سوف تحصل على مليوني ريال!، والمثير أنها تطلب من كل مشترك في دوراتها أن يجلب أربعة مشتركين آخرين من أصدقائه، وأن يساهم في الإعلان عن مشروعها عبر الإنترنت كي ترتفع نقاطه وتزداد فرصه في الحصول على وظيفة جيدة، وقد استأجرت قاعة كبرى لإلقاء المحاضرات على هؤلاء المساكين (رغم أنها لم تتخرج من الجامعة بعد، ولكنه شيء لزوم الشيء أعلاه) هي تؤكد في كل محاضرة أنها ستمحو الفقر والبطالة من جدة بنهاية عام ٢٠١١، ثم ستمحو الفقر والبطالة من المملكة بحلول عام ٢٠١٥!، علما أن المشروع الطموح للآنسة (أستيكة) لا يتوقف عند المملكة؛ لأنها تعمل بجدية لمحو الفقر والبطالة من العالم أجمع.. وأظنها محقة في ذلك لأنه بوجودها ووجود أمثالها سيتم محو العاطلين من الوجود بكل وحشية!.

حقوق وواجبات المواطنة

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين٢١ محرم ١٤٣٢ هـ - ٢٧ ديسمبر ٢٠١٠م العدد ٣٤٨٦
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/٢٠١٠١٢٢٧/Con٢٠١٠١٢٢٧٣٩١٠١٩.htm

هاشم الجحدلـــي

رغم تحفظات بعض المعنيين بالشأن العام والشأن الحقوقي تحديدا، ومطالباتهم المستمرة بتفعيل جهود حقوق الإنسان في المملكة، إلا أنني أرى أن الواقع يقول إن هناك تحركات فعلية وحقيقية على أرض تقول بأن وضعنا الآن أفضل بكثير من سنوات مضت، فلأول مرة نسمع عن محاكمة جهات أمنية على احتجاز مواطن أكثر من المدة المقررة، أو محاكمة وزارة التربية على قرار المستويات أو الاستبعاد بسبب شرط الإقامة، أو محاكمة الأمانة على انتزاع أرض مواطن بدون مسوغ نظامي، ولكن من وجهة نظري حتى يتم ترسيخ هذه التجارب فلا بد من تحويلها من حالات منفردة إلى سلوك عام يعي من خلاله المواطن حقوقه ويتعرف على واجباته.فلا يمكن مثلا أن يطالب المواطن بحقوقه ويرفض مثلا أن يلتزم بنظام ما، مثل نظام ساهر مهما كانت أخطاء هذا النظام.إن المواطنة حقوقا وواجبات شيء واحد لا ينفصل ويجب علينا أن نعي ونبثه في المجتمع بعيدا عن التربية الوطنية وسواها من الأشكال التي لا تحقق المعنى الحقيقي للمواطنة..وأرى أن حقوق الإنسان أكثر من سواها مسؤولية حيال هذا الموضوع.. من خلال تحويل الحالات المنفردة إلى حالات مرسخة ومرجعية نعود إليها ونحتكم لقياسها عندما تكرر..وأخيرا وأولا يجب أن يكون الوطن والمواطنة فوق كل اعتبار..

والفساد ينتج الفقر أيضاً!!

المصدر: جريدة الرياض الاثنين٢١ محرم ١٤٣٢ هـ - ٢٧ ديسمبر ٢٠١٠م العدد ١٥٥٢٧
http://www.alriyadh.com/2010/12/27/article589288.html

د. عبدالله القفاري

إذا كان الفقر ينتج العديد من المشكلات الاجتماعية، فالملاحظ أن كثيرا من الجهد يتحرك باتجاه مراقبة تلك المشكلات وتسليط الضوء عليها وبحث وسائل مواجهتها ..إلا أن القدرة تضعف في حصار الظاهرة الأساس التي شكلت البيئة المناسبة لإنتاج تلك المشكلات أو الأعراض أو الظواهر .

هل هناك من يشك أن الفقر يؤدي إلى انهيار في منظومة القيم الأخلاقية، وأن الحاجة سيف ذل كثيراً ما أضعف المنظومة الأخلاقية الاجتماعية، وأنه يسحق الكرامة البشرية وأنه يشكل بيئة مناسبة لزراعة الأحقاد بين فئات المجتمع، وأن أنواعا من الجرائم تزيد في بيئات الفقر... ألا يستدعي هذا عملا جادا لمواجهة ظاهرة الفقر، التي تلقي بظلالها على المجتمع بأكمله.. وليس باعتبارها فقط تعي فئات من البشر قدرها أنها ولدت لآباء فقراء ومعدمين فكانت ثمرة ونتيجة بيئات مسحوقة ومنكوبة .

إن وضع حد للفساد ومقاومته كفيل ليس فقط في حفظ حقوق الأمة والمجتمع والدولة في ثرواتها ومواردها وتوجيهها التوجيه الأمثل، ولكنه أيضاً عامل مهم وفعّال في خفض التوتر الاجتماعي وتراكماته عبر الوفاء بالتزامات اجتماعية تطال الشرائح الأوسع من المجتمع الأكثر حاجة للكفايات .

هناك علاقات لا يمكن تجاهلها بين الفقر والبطالة وزيادة معدل الجرائم والسرقات، يسهم الفقر في إنتاج بيئة تتسع فيها دائرة الجهل والأمية والتهميش، وهذا بدوره ينتج مجموعات بشرية قد تجد فرصة عمل في مجالات هامشية لا تتطلب تأهيلاً وهي فرص ضعيفة المردود، وقد لا تجد فتزيد معدلات الانحراف والجريمة، فالفقر ينتج بيئة تُعيد إنتاج الفقر... وهكذا تتوسع دائرته وتصعب محاصرته. العلاقات التبادلية أكثر خطورة من العلاقة التي تتحرك باتجاه واحد، فهي تراكم نتائجها بسرعة. وهذه الأوضاع لن تسلم من آثارها أي من فئات المجتمع، وهي تتأثر حتماً من اتساع دائرة الفقر لأنها ستعيش حالة قلق مستمرة لن تعالجها العزلة ولا حماية الأسوار العالية .

وإذا كان لا يخلو مجتمع من المجتمعات من الفقراء، ووجوده مسألة طبيعية في أي من المجتمعات.. إلا أن اتساع دائرته مرتبط بضعف وسائل المعالجة خاصة مع توفر إمكانية العلاج وحصار الظاهرة وفي بلد يملك من الموارد والقدرات ما يستطيع به تعطيل امتدادات ظاهرته وآثاره، وكي لا تظل تلك الفئة المحرومة خطيئة كبرى في مجتمع ينعم بالرفاه والوفرة، وفي وطن يملك من المقومات والقدرات ما بإمكانه أن يحد إذا لم يعطل امتداد ظاهرة خطيرة .

لا توجد إحصاءات دقيقة عن عدد الفقراء أو دراسات حول سلم الفقر في المملكة، وإن كانت توجد بيانات منشورة يمكن الاعتماد عليها في قراءة هذه الظاهرة، وهي ظاهرة متحركة وليست جامدة، فالفقر من الظواهر المتحركة التي تتحرك في مدى يقرض في طبقات تسكن على تخومها، طالما ثمة تراكمات تؤدي للفقر كالبطالة وغلاء كلفة المعيشة وزيادة أجور المساكن ومتطلبات أخرى أصبحت ضرورات لا غنى عنها .

وكما أن سقف حالة الفقر تأخذ حدودها من شروط توفير المتطلبات الأساسية لحياة كريمة في حدها الأدنى، فغير القادرين على توفير المسكن أو العلاج أو التعليم سيكونون أيضاً في دائرة الفقر، فخط الفقر وفق تعريفات ومعايير المنظمات الدولية كالسعرات الحرارية التي يجب أن يتناولها الفرد يومياً لتقيم حياته، لا يمكن القبول به في مجتمعنا وإن كانت تنطبق على بلدان معدمة وفقيرة فهي لا يمكن أن تكون معياراً في مجتمعات الوفرة والثراء والموارد الكبيرة .

في تقرير سابق لوزارة الشؤون الاجتماعية عن عدد الأسر الفقيرة وغير المنتجة التي يشملها الضمان الاجتماعي من معاشات ومساعدات، وصل عدد هذه الأسر إلى ٦٦٥,٦ ألف أسرة بنهاية العام ٢٠٠٧م. أحد أعضاء مجلس الشورى التقط عند مناقشة هذا التقرير في عام ٢٠٠٩م هذا الرقم ليرمي حجراً ثقيلاً في ديوان الوزارة والمسئولين عن الضمان الاجتماعي، وذلك بالاعتماد على إحصاءات السكان لوزارة الاقتصاد والتخطيط والتي قدرت متوسط أفراد الأسرة

السعودية بنحو ٥,٧ أفراد، ليخرج بنتيجة مقلقة وهو أن إجمالي المواطنين الذين يشملهم الضمان الاجتماعي في تلك الأسر الواردة في التقرير يصل إلى نحو ٣,٨ ملايين نسمة. مما يعني أن قرابة ٢٠ في المائة من السعودين على خط الفقر .

ومهما حاولت الوزارة فيما بعد أن تراقب تقاريرها لتستبعد مفردة أسرة والاستعاضة عنها بحالة (قد تعني فردا أو تعني أسرة أو عددا أقل من متوسط عدد أفراد الأسرة السعودية)، إلا أن هذه الأرقام تبقى مثيرة للقلق ناهيك أنها ذات طبيعة تراكمية تزداد سنوياً وهذا ما تؤكده تقارير الوزارة .

وإذ لا توجد حتى اليوم مؤشرات واضحة على تفعيل أو تأثير استراتيجية مكافحة الفقر أو الصندوق الخيري أو سمه ما شئت، ولكون الفقر ظاهرة يمكن أن تُدرس من جوانب كثيرة وحلولها مرتبطة أيضاً بمشكلات لا تقل عنها خطورة، إلا أن ثمة مسألة قلما يلتفت إليها أو تقرأ في سياق هذه الظاهرة، وهي علاقة الفساد بإنتاج الفقر .

وإذا كان الحديث عن الفساد على الصعيد الاقتصادي لا تغفل تأثيراته السلبية، من حيث إنه معوق رئيس للاستثمار، ويسهم في رفع كلفة التنمية، ويشيع حالة من التراخي في حماية المال العام، ويعزز حضور ظاهرة الكسب الحرام... وفي إطار هذه التأثيرات فهو يؤدي إلى انخفاض الإيرادات العامة ويزيد من النفقات ويقلل من الكفاءة ويحجب الإنفاق العام عن مجالات ملحة للمجتمع.. إلا أنه أيضاً يزيد من حالة الفقر عندما تختل معادلة توزيع الدخل وتوجيه الإنفاق، فيؤدي ذلك إلى تقليل فرص فئات في المجتمع من الحصول على حقها الطبيعي في الوظائف أو الخدمات أو أنظمة الرعاية الاجتماعية .

ثمة علاقة قوية بين الفساد وتراخي الرقابة أو انعدامها من الأساس، مما يمكن لها من النمو في بيئات تزداد فيها حالات الفقر دون معالجة، وتطفو على السطح ظواهر الإثراء غير المشروع، وقد تتحول بعض مشروعات التنمية بلا رقابة إلى بيئة مناسبة للفساد ونهب المال العام. وهذا بدوره يؤثر على نصيب فئات كثيرة بالمجتمع من عوائد تلك الموارد أو الأموال للوفاء باحتياجات أساسية. كما يصبح تحقيق شبكة أمان اجتماعي لها سمات الرعاية الاجتماعية من غير المقدور على الوفاء بالتزاماتها، التي تزيد ولا تنقص بزيادة أفراد المجتمع ونمو سكانه واحتياجاته .

عربياً، قدَّر أحد المختصين أن المتراكم من إجمالي الدخل القومي العربي للنصف الأخير من القرن العشرين (١٩٥٠ - ٢٠٠٠) بنحو ثلاثة آلاف مليار دولار، أي (ثلاثة تريليونات دولار)، وأن ما صرف على عملية إعمار البنية التحتية وما خصص للقطاعات الصناعية والزراعية والخدمية والعسكرية والأمنية كان بحدود ألفي مليار دولار. أما الألف الثالثة فيقدر أنها ذهبت إلى أشخاص ومؤسسات عملوا وسعوا من أجل تسهيل وتسيير العمليات والأعمال المطلوبة في القطاعات التي استهلكت الألفي مليار الأولى، وهذا يعني - إن صحت هذه الأرقام - أن ثلث الثروة تحجب وتذهب بعيداً عن مشروعات التنمية التي تستهدف القطاع الأوسع من المواطنين نتيجة لهذا النوع من الفساد .

إن وضع حد للفساد ومقاومته كفيل ليس فقط في حفظ حقوق الأمة والمجتمع والدولة في ثرواتها ومواردها وتوجيهها التوجيه الأمثل، ولكنه أيضاً عامل مهم وفعال في خفض التوتر الاجتماعي وتراكماته عبر الوفاء بالتزامات اجتماعية تطال الشرائح الأوسع من المجتمع الأكثر حاجة للكفايات. مواجهة اتساع دائرة الفقر أو التهام الطبقات الوسطى التي تقترب من دائرة الفقر يتطلب سد باب الفساد الكبير.

AL JAZIRAH
الجزيرة

قضاة المفتي

المصدر: جريدة الجزيرة الثلاثاء٢٢ محرم ١٤٣٢ هـ - ٢٨ ديسمبر ٢٠١٠م
http://www.al-jazirah.com/٢٠١٠١٢٢٨/ms٤.htm

سعد الدوسري

حدَّر سماحة المفتي الشيخ عبدالعزيز آل الشيخ، أجهزة التحقيق من انتزاع اعترافات المتهمين بالقوة، ونبههم إلى ضرورة توخي العدل في التعامل معهم وعدم إهانتهم وإذلالهم، سواءً كان التحقيق في مخالفة حقوقية أو في مخالفة مرورية. ودعا سماحته القضاة للعدل بين المتخاصمين وعدم المحاباة أو تقريب أشخاص على حساب آخرين. وتأتي تحذيرات ودعوات الشيخ عبدالعزيز، في وقت ظهرت فيه ملاحظات على سلوك بعض المحققين أو بعض القضاة مع المتهمين. ونحن إذ نشكر سماحته على استشعار الواقع الراهن، في مجال التحقيقات أو في مجال إصدار الأحكام، فإن هناك من يؤكد على وجود بعض السلبيات لدى بعض القضاة، كأن يزيد في العقوبة إذا اعترض المتهم. ولقد ناقشت هذا الموضوع مع أحد المتخصصين في الشؤون القضائية، وأفادني أنه على مَنْ يواجه مثل الحالة، فعليه أن يطلب من القاضي أن يُثبِّت كلامه المتعلق بزيادة العقوبة في الأوراق الرسمية، وأكيد أنه لن يفعل ذلك، لأن هذا مخالف للقضاء الشرعي. كما أنه، في حالة وجود شهود على القاضي، أن يرفع عليه شكوى، لدى مجلس القضاء الأعلى. نحن نريد لقضائنا أن يحقق أعلى درجات النزاهة والحيادية والعدل كما عرف عنه. ونريد لجهات التحقيق أن تصل باحترامها للمتهم إلى أروع الأشكال الحضارية والإنسانية. كما هو مطلوب..

المرأة مواطن بدون أهلية

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء٢٢ محرم ١٤٣٢ هـ - ٢٨ ديسمبر ٢٠١٠م العدد ١٥٥٢٨
http://www.alriyadh.com/2010/12/28/article589508.html

د.هيا عبد العزيز المنيع

يوم الثلاثاء الماضي نشرت الرياض خبرا تؤكد فيه وكالات بيع السيارات أن المرأة تحتاج لموافقة ولي أمرها في حال رغبت شراء سيارة...؟! ثم تبع ذلك نفي من مدير إدارة مرور الرياض وليت النفي لم يأت...؟! فهو نفي الإثبات... هل تعتبر إدارة المرور المرأة مواطنا قاصرا...؟ هل المرور لا يعترف بها كمواطنة وهي تحمل بطاقة مدنية صادرة عن وزارة الداخلية الجهة المسئولة عن المرور والأحوال...؟؟ السؤال هل المرأة مواطن من الدرجة العاشرة...؟ وهل بطاقتها مجرد ورقة لا تسمن ولا تغني من جوع...؟ وطن وصلت فيه المرأة لمرتبة وزير لا تستطيع شراء سيارة..! وطن يلتزم بالإسلام شرعا ونظاما لا تستطيع المرأة فيه ممارسة حقها في استقلالية ذمتها المالية..! أخشى أن يأتي يوم ولا تستطيع المرأة عندنا تناول طعامها إلا بعد موافقة ولي أمرها...؟ ذلك القرار مخجل إلى درجة أن إداره المرور حاولت نفيه ولكن الشواهد للأسف تنفي النفي وأعتقد أن العودة للصواب لا تعيب الإدارة بإلغائه وليس نفيه على الصحف .

بالمناسبة متى ستكون المرأة مواطنا كامل الأهلية وليست قاصرا...؟؟

امرأة تستطيع دفع مئات الآلاف لشراء سيارة لا بد من موافقة ولي أمرها لشراء السيارة....، خطوة أخرى في تحجيم المرأة وفتح أبواب أخرى لابتزازها من ضعاف النفوس...؟ تلك الأموال جاءت لتلك النساء وهن يدرسن بنات الوطن في مدارس أو جامعات الوطن،، وربما جاءت لعلاجها نساء وأطفال وربما رجال الوطن..، تلك الأموال جاءت بعد التميز ببحث والنجاح في عمل... تلك الأموال حققتها نساؤكم بعد أن عملن وخدمن وطنهن...؟

المرأة مشروع إنساني قابل للتعليم وقابل للعمل ولكنه مواطن قاصر ناقص الأهلية...؟! يستطيع الرجل بدفتر العائلة إياه أن يقوم مع أي سيدة بإصدار وكالة شرعية باسم أي امرأه في ذلك الدفتر دون حاجة للتحقق إلا من خلال شهود يمكن استئجارهم بقرب المحكمة...؟؟

رغم أن دينها ونصوصه الشرعية أعطتها ذمة مالية صريحة إلا أن المرور يرى غير ذلك فهل المفتي يتفق معهم وهيئة كبار العلماء تتفق أم يحق لنا أن نتوقع فتوى تحرم ذلك وتعيد للمرأة حقها المسلوب...؟

خطوة أخرى تجرنا للوراء وعلى المرور إيقافها لأن أي نظام يسحب من حقوق المواطن يعتبر نظاما قاصرا وليس ساهر....؟ لا بد من إيجاد آلية لحفظ الحقوق العامة دون إلغاء للحقوق الخاصة ...، مخالفات ساهر يمكن جبايتها من المرأة كما الرجل ولكن سحب حق المرأة للتصرف في مالها كما تريد دون وصاية ظلم لها...، لا بد من إيجاد حلول نظامية وقانونية تحمي الجميع ولا تظلم المواطن سواء كان رجلا أو امرأة، نريد تفعيل بطاقة المرأة وليس تهميشها، من حق المرأة ان تكون مواطنا له حقوق وعليه واجبات وليس مشروع إنسان قاصر ومواطن بدون أهليه....؟؟!

مطلب الإصلاح الوطني في مجال الصحة.. هل هناك مساحة لرأي المجتمع وصوت المريض

المصدر: جريدة الجزيرة الاربعاء٢٣ محرم ١٤٣٢ هـ - ٢٩ ديسمبر ٢٠١٠م
http://www.al-jazirah.com/٢٠١٠١٢٢٩/ar٤.htm

د. فوزية عبدالله أبو خالد

خاتمة الموضوع:

أرسل لي مواطناً رسالة عن اضطراره لمعالجة الفشل الكلوي خارج الوطن وضمنها بسؤال (محرج) لماذا لا يوجد علاجٌ للكلى في بلدي؟ ولما لم أكن ألمّ بتفاصيل المرض لعدم تخصصي، عرضت الموضوع على أطباء، فأفادوا بعدم وجود جهاز لغسيل الكلى!

وعملنا على تحقيق مطلب المواطن (الذي لا بد أنه كان مطلب المئات غيره). ولولا تلك الرسالة لما خطر في بالي. لا أدري لماذا غاب الاهتمام بهذا الجانب؟ الشيخ جميل الحجيلان وزير الصحة (١٣٩٠-١٣٩٤هـ).

كان هذا الأمر قبل ما يقارب نصف قرن حين لم يكن معروفاً بمجتمعنا السعودي ما يسمى بقواعد المعلومات ولا استطلاعات الرأي ولا التعداد السكاني ولا قياسات الأداء ولا الجودة النوعية ولا تيارات الوعي بحقوق الإنسان وعلى رأسها حق الرعاية والعلاج الصحي، ولا حقوق المواطنة، ولا الحق في التأمين الصحي. ولا مفهوم الخدمات الصحية الثلاثية بل حين كان مفهوم الرعاية الصحية لا يتعدى الفهم الرعوي البسيط بأنه «طبابة» لأهل الحظوة و»الزقرت»، ولم يتحول بعد إلى جزء من التصور الوطني لشروط بناء دولة ومجتمع يلتزم كل منهما تجاه الآخر بمنظومة من الحقوق والواجبات على قدم المساواة. فكان يقع على عاتق وزارة الصحة المستجدة نسبياً وقتها في البناء المؤسسي للجهاز الحكومي كل المهام المتعلقة بالشأن الصحي من المهام التشريعية والتنفيذية إلى مهمة الرقابة إن وجدت وقتها. هذا بالإضافة لمحدودية التمويل حينها من ميزانية الدخل العام الذي لم يكن قد شهد إلا بعد ذلك التاريخ بعام تلك القفزة المالية الكبيرة نتيجة ارتفاع أسعار البترول (عام ١٩٧٥م) بعد قطعه عن الدول الغربية مؤازرة لحرب أكتوبر في المواجهة العسكرية من الصراع العربي الإسرائيلي في ذلك التاريخ. أي أن تاريخ تلك الرسالة التي حدث بوزير تصادف أن له قلب شجاع وأذنان ليسمع صوت المواطن ويقر بقدرة وحق ذلك الصوت لإعادة النظر في وضع صحي ناقص قد كانت قبل مرحلة الطفرة المالية وقبل كل ماذكرناه أعلاه من التغيرات. فما الذي تغير في السياسة الصحية داخل وزارة الصحة والقطاع الصحي عموماً؟ وما مطلب الإصلاح الوطني في مجال الصحة الآن؟

مقدمة الموضوع:

المشهد الصحي السعودي

تمر تحت يدي كتباً ملفتة أتصفحها وقد تغريني بالقراءة غير أنني أقدم عليها قراءات في التخصص أو في الشعر والإبداع بشكل عام، ثم تأخذني المشاغل اليومية التي تبدأ من مطلع النهار وقد لا تنتهي إلا مع آخر قطرة في ضوء الليل، فتصبح من القراءات المؤجلة كالكثير من الأحلام التي قد لا نعود إليها. غير أن ظرفاً صحياً مرّ به أحد أفراد الأسرة (بسم الله عالجميع) قد وضعني في مهب ممرات المستشفيات الحكومية والأهلية معاً. فبرق في ذهني كتاب كنت أجلت قراءته وأن لم أنس عنوانه الملفت «المشهد الصحي السعودي» لمحات الماضي، تشخيص الحاضر، استشراف المستقبل» لكل من الدكتور محمد الخازم ود. حنان عبدالرحيم الأحمدي. وحين انكببت على قراءة الكتاب وجدت أنه أقرب إلى الدراسة الميدانية التي حاولت رصد «المشهد الصحي» عن طريق المراجعة التاريخية والصحية الإحصائية وباستخدام أداة الاستبيان لاستقراء آراء عدد من المختصين ممن لهم تجربة في مجال العمل الطبي أو الإداري بوزارة الصحة أو المستشفيات حول طبيعة الواقع الصحي القائم بالمجتمع السعودي وإشكالياته المزمنة والطارئة. مع استطلاع رؤاهم في

تحديات هذا الواقع ومقترحاتهم للبدائل والحلول. والحقيقة أنني وجدت هذا الكتاب يتحلى بميزتين أساسيتين من ميزات الدراسات الميدانية الجادة وهما، المصداقية الموضوعية في تصوير الواقع دون مجاملة أو تبرير والشجاعة النقدية التي لا تتجاهل الإيجابيات لكنها تكشف مواقع الخلل وكامن القصور في المشهد الصحي السعودي.

صلب الموضوع

غير أنه بما أن الكتاب، من وجهة نظري ليس إلا، لم يقدم قراءة تحليلية للواقع الصحي بالمجتمع السعودي يستثمر التصوير الميداني الذي قدمته تلك الشهادات التي نجح بأسئلة استبيانه الشفافة في استنطاقها، وكذلك بما أن المؤلف والمؤلفة تركا فراغاً منهجياً في جهدهما البحثي النير بعدم استخلاصهما من الرصد التاريخي الإحصائي ومن الشهادات بعض التوصيات والمقترحات، فقد رأيت أن أقوم بمحاولة ذلك وإن كان باختصار مخل، على أمل أن تحمل بعضاً من رأي المجتمع وصوت المريض إلى من قد يهمه الأمر أو بالأحرى إلى من بيده الأمر.

أولاً، لقطات ميدانية من المشهد الصحي كما جاء في عدد من شهادات الكتاب:

- واقع الخدمات الصحية بالمملكة لا يتعدى المتوسط (ص ٧٧)
- عدد الأسرة (٢٣) سريراً لكل ١٠٠٠ شخص وهو رقم متوسط بالمقارنة لدول خليجية ودول أخرى بالمنطقة.

إن رحلة المريض للحصول على الخدمات الصحية رحلة شاقة جداً وغير واضحة وتعتمد على الأشخاص أكثر من اعتمادها على النظام. (ص٦٣)

الرعاية الصحية غير متوفرة للجميع بمستوى واحد، فالخدمات الصحية في المدن تختلف عنها في القرى، وكذلك الخدمات الطبية المقدمة في القطاعات العسكرية تختلف عن تلك المقدمة من وزارة الصحة (ص١٥٥).

النظام الصحي لدينا يمكن وصفه بأنه نظام لسد الحاجات أكثر منه نظام مبني على تخطيط إستراتيجي مدروس ومقر من السلطة العليا للدولة (ص٦٩).

النظام لا يستجيب كما لا ينبغي للحالات الصحية الحرجة والطارئة (ص ٨٥-٨٦).

عدم تناسب ما يصرف على القطاع الصحي مع الخدمات المقدمة (ص١٥٥).

ضعف مستوى خدمات الرعاية الأولية وعدم ثقة المستفيد يتسبب في تكدس أعداد المرضى بالمستشفيات بحثاً عن علاج (ص ١٠٦).

النظام الصحي يعلم كسرة النفس والاستعطاء لأن الوصول لبعض المستشفيات لا يتم إلا بناء على الألقاب والمحسوبيات.

أعادتني هذه اللقطات إلى موضوع سبق أن كتبت عنه بمسمى «الأمن الصحي» وكتب عنه الزملاء مئات المرات دون أن يبدو أن هناك من يقرأ. غير أن الله مع الصابرين وهنا حزمة من التوصيات والمقترحات مما استخلصته مع بعض الإضافات عما جاء في تلك الشهادات.

وكتمهيد لهذه المقترحات والتوصيات لا بد من التذكير ببعض أهم عناصر النظام الصحي العادل ومنها وجود رؤية وإستراتيجية وتشريعات واضحة وخطط تنفيذية مجدولة زمنياً مع التقييم المستمر لنوعية الخدمات الصحية القائمة من خلال المعايير الدولية لجودة الرعاية الطبية ومن خلال استطلاعات رأي المرضى أنفسهم، ضمان الرعاية الصحية على قدم المساواة من الجودة والفرص لجميع المواطنين وأفراد المجتمع. جعل التأمين الصحي حق وفي متناول اليد وجعل تكلفة الخدمة الصحية في طاقة المواطن أيا كان دخله أو موقعه على السلم الاجتماعي. هذا بالإضافة إلى بناء الخدمات الصحية على قاعدة مربع الرؤية السياسية والرؤية الإدارية والرؤية المهنية ورؤية المجتمع. (ص ١١٩- ١٢٣). ومن المقترحات العملية للوفاء بمطلب الإصلاح الوطني لهذا المجال الحيوي من حياة المواطن والمقيم بالمجتمع:

١ - إصلاح رؤيوي لفلسفية النظام الصحي يقوم على المرتكزات الصحية في عالم اليوم التي تنطلق من التمركز على المريض وعلى حاجة المجتمع الصحية. كما يقوم على فك ارتباط سياسة التمويل بمقدم الخدمة وربطها بالمستفيد. ومن أمثلة ذلك في الواقع المحلي بناء صندوق وطني للخدمات الصحية يمكن من خلاله شراء الرعاية الصحية للمواطن في حالة عدم توفرها في وزارة الصحة.

٢ - إصلاح هيكلي لبنية الخدمات الصحية بما لا يكون دون إيجاد بنك معلومات لواقع الخدمات الصحية في جميع أنحاء المملكة. وما يتطلب مبدئياً تفعيل دور مجلس الخدمات الصحية المقر من المقام السامي وإعطاؤه صلاحية ليكون مجلساً تشريعياً وتنفيذياً لتكامل الخدمات بين القطاعات الصحية المختلفة في كل أنحاء البلاد.

٣ - إصلاح تشريعي يقوم بصياغة أنظمة قانونية تنظيمية دقيقة ومحكمة لإدارة الجهاز الصحي بما فيها جانب التمويل والصرف وذلك لجعل الإدارة وحقوق المرضى والعاملين تحتكم للنظام وليس للأشخاص.

٤ - إصلاح إداري لأطر العمل الطبي والخدمات الصحية وعلى رأسها تطوير آلية المراقبة المالية والقانونية والإدارية وجودة الأداء في كل ما يتعلق بالخدمات الصحية وأجهزتها التنفيذية.

٥ - إصلاح تنفيذي داخل المنشآت الصحية وإصلاح عام يكون فيه استجابة للمتغيرات الصحية والحقوقية والديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية بشكل عام.
أضيف لذلك بعض المتفرقات المقترحات الهامة مما جاء في المرجع المشار إليه:
- إعادة هيكلة الرقابة في الدولة كديوان المراقبة العامة أو الرقابة الذاتية لدى الجهات المقدمة للخدمات، تطوير نظام المراقبة على القطاع الصحي الخاص بحيث يكون النظام توجيهياً واستشارياً ورقابياً».
- توحيد وتفعيل النظام الإسعافي والطوارئ مع توسعات أقسام الطوارئ وتجهيزها وجعلها حقاً لأي حالة إسعافية في أي منشأة طبية كانت.
- التأمين التأمين تطوير نظام التأمين التعاوني وتقنينه والتوعية به.
- مع تفعيل اللوائح التنفيذية الخاصة بضمان حقوق المرضى ومقدمي الخدمات الصحية في القطاع العام وفي القطاع الخاص لئلا تستحوذ شركات التأمين الصحي على نوعية الخدمات للمؤمن عليهم.
- الإصلاح يجب أن يكون استجابة للمتغيرات الصحية والحقوقية والاجتماعية والديموغرافية والمالية وجود مصادر إضافية للتمويل بجانب الخزينة العامة للدولة.
كما لا بد أن يشمل ذلك القطاع الصحي الأهلي وإتاحته للعامة.

نريد منزلاً للإيجار

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء٢٣ محرم ١٤٣٢ هـ - ٢٩ ديسمبر ٢٠١٠م العدد ١٥٥٢٩
http://www.alriyadh.com/2010/12/29/article589804.html

د. مطلق سعود المطيري

تفيد الاحصاءات المعلنة والمصرح بها أن أغلب المجتمع يعيش أزمة إسكان بدون أن تلوح بالأفق القريب أو البعيد بارقة أمل تشد لها رحال التفاؤل ، ويثار جدل واسع ونقاش جريء ويتقاذف المتحاورون بالحجر بدون أن يبنى حجر يستر حال الضعفاء وأهل الحاجة ، وكلما زادت مساحة النقاش زادت معها المأساة ، وكأن الهدف من دراسة مشكلة الإسكان هو التذكير بالمأساة ، أو إدانتها بأضعف الإيمان "القلب" بدون أن نشهد فعلاً يصافح مراتب الإيمان العليا وتتحرك اليد التي تبني جدارا يرحم الضعيف وينقذ دخله الشهري التعيس من جشع أصحاب الأملاك .

فهمنا فلسفة الحوار على انها حكي وتكلمنا بعبارات وجمل مفيدة وغير مفيدة ، وأصبحنا نؤمن بالرأي والرأي الآخر ، ثقافة حكي غير مسبوقة ...، حوار طلاب ، حوار مفكرين ، حوار ناقة ، وكأننا خلقنا بلسان يرغي بدون آذان تسمع ، لا مذاهب تصالحت ، ولا عنصريات لانت ، ولا جشع استحى وكف يده عن جيوب الضعفاء ، نتكلم لنتسلى بحديث أوجاعنا مع عجز عن تقديم الدواء ، حتى مستشفيات العلاج لدينا تحولت لقاعات نقاش تبحث عن الطبيب المجادل الذي يثري عيادات النقاش بنظريات الكلام التي تفضح عجز الفعل والإنجاز ، ونهضة الكلام هذه صاحبها نهضة عمرانية غير مسبوقة أكلت البر وردمت البحر ، فقد الضب بسببها جحره وأصبح يبحث عن جحر يؤويه في الصحاري المجاورة ، والأسماك استسلمت طائعة لشباك الصيادين هرباً من حركة البناء التي سكنت ماءها ، كل هذا البناء العظيم لم يستطع أن يوفر حجرة لمحتاجها ، وكأن هذه الأبراج المشيدة معدة لسكن الأجيال القادمة وأهل الحاضر يسكنون الحسرة التي تسكن في قلوبهم .

إن تعذر الحل عن امتلاك منزل فلا يعطل الحل العاجز حلاً آخر ، جاءت به ثقافة الحاجة وليس ثقافة الحكي وهو وضع سقف بقدر محدد للإيجار ومن ارتفع فوق مستواه يسقط على رأسه سقف القانون المحدد للإيجار ، فبمثل ما لأقساط قروض البنوك سقف محدد من الاستقطاع من راتب المقترض يكون للإيجار سقف محدد وتسعر الإيجارات بالمدن والأحياء بأسعار ثابتة ومراقبة ، لعل مع هذا تخف الشكاوي عن أقسام الشرطة والمحاكم ، حل بائس ولكنه مُرضٍ إلى أن يحسم أصحاب النقاش نقاشهم بحل يسكن الواقع ويسكن أهل الأرض أرضهم.

نافذة على حقوق الإنسان في المملكة من خلال واجهة الصحافة

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء٢٣ محرم ١٤٣٢ هـ - ٢٩ ديسمبر ٢٠١٠م العدد ١٥٥٢٩
http://www.alriyadh.com/٢٩/١٢/٢٠١٠/article٥٨٩٨٧٠.html

عبدالرحمن بن يحيى الصايغ*

شاهدنا مساء الجمعة ١٣ من ذي الحجة الجاري حلقة استثنائية على قناة العربية من برنامج (واجه الصحافة) عن حقوق الإنسان منظماتها في المملكة ما لها وما عليها .أدوارها وحدود تلك الأدوار .

الحلقة قدمت شيئا للمشاهد وتميزت بما طرحه الحاضرون واتسمت بتقديم التساؤلات الفاحصة والناقدة سوف أبدأ بالتعليق على موضوع القضايا التي يوجد اختلافات حولها بيننا وبين شعوب وأمم أخرى هي الأخرى بحاجة إلى إيضاح واستيضاح واستجلاء وبيان، ولابد من الإقرار أننا بحاجة إلى فتح حوار مع المجتمعات الأخرى حول المفاهيم والثوابت التي لا نقبل الحيود عنها ونود أن يفهم الآخرون فهمنا لها. فحقوق الإنسان في الإسلام مرتبطة بكل قيم العدالة والمساواة والتسامح والإنصاف وحفظ الكرامة لبني البشر .

وبالعودة إلى ما يتعلق بالموضوع الرئيسي للحلقة نجدُ أن الأمثلة التي ضُربتْ كانت في غاية الأهمية والحساسية، وكانت كاشفة لإمكانيات الدور الذي تقوم به الجهات المعنية بحقوق الإنسان سواء الأهلية منها أو الحكومية، سواء كان الدور المنوط بالهيئة والجمعية بشأنها مباشرا أو غير مباشر وبالرغم من اختلاف وجهات النظر حول بعض الموضوعات ومدى ارتباطها المباشر بمجال حقوق الإنسان .

ما رأيك عزيزي القارئ في حق الزواج للفتاة على وجه الخصوص في مدى سنّي معين إذا تجاوزه سن الفتاة يمكننا القول بأن حقاً من حقوقها قد انتهك. وقد ضاع وأن هناك من هو مسؤول أو مسؤولون عن ذلك .

وتعليقا على أحد المحاور المهمة في الحلقة والذي سلط الضوء على عمودين رئيسيين في العمل الحقوقي هما (مباشرة التعامل مع القضايا المطروحة ، والعمل على سنّ التشريعات ثم الضغط من أجل تفعيلها وتطبيقها، بودي التأكيد على وجهة نظر تشير إلى أن مجتمعنا "بكل ما تحويه كلمة مجتمع" بحاجة إلى عمل متوازي متسارع في ما يخص التشريعات والتعامل مع القضايا الدائرة لكن دون "القفز على المراحل" ما نحتاجه هو العمل الدائب المتبصر. فالقوانين واللوائح والتشريعات مهمة جداً وفي نفس الوقت فإن ضرورة مواكبة الأحداث والقضايا الحقوقية التي تقع كل يوم لا تتيح لنا فرصة الانتظار فلابد من العمل المتزامن على المسارين، علاوة على أن الحياة الاجتماعية المستمرة تمدّنا بمادة خام تحمل لنا الجديد والمستجد باستمرار فتساعدنا على العمل المهني المتكامل فيما يتعلق "بمسائل التشريع المستمدة من وحي الشريعة السمحة مع الاستفادة مما يوجد من حولنا وما تلتزم به المملكة من اتفاقات وإعلانات دون تجاوز الثوابت "وهذا ما سوف يخدم في التقليل من الثغرات التي قد تظهر في مجال حقوق الإنسان بعد تخطيط نظام مكتوب وواضح، ومن ثم الضغط لجهة تطبيق القوانين والتشريعات بعد دراستها وإقرارها، أتوقع أنه لا يمكن فصل هذين المحورين لأن المجتمع يتحرك وليس ساكنا .

مسألة مهمة تحدث عنها الحاضرون واتفقوا عليها تقريبا تتلخص في فكرة أنَّ (ضعف الوعي بحقوق الإنسان أدّى إلى انتهاكها) بمعنى أننا بحاجة إلى التوعية بحقوق الإنسان على كافة الأصعدة. وهذا ما هدفت إليه موافقة خادم الحرمين الشريفين على برنامج نشر ثقافة حقوق الإنسان .

فمن المعتقد أنه سوف يكون لوجود معرفة ووعي بالحقوق المتعلقة بالقضايا المطروحة دورٌ حاسمٌ في رسم وضعية مختلفة على الأقل في الحدِّ من بعض مظاهر انتهاكات حقوق الإنسان الموجودة في المجتمع السعودي، هذا مع الإقرار بوجود قصور في إيجاد تشريعات معينة واضحة ومفصلة تعالج الكثير من المشكلات الاجتماعية مثل حقوق المرأة وحقوق الطفل .

وفي هذا الإطار يمكننا تصور أن مفهوم الحقوق مرتبط بالجميع فكلٌّ من الأب والأم والابن والزوج والزوجة والموظف والعامل وصاحب العمل والمواطن... جميعهم لهم وعليهم حقوق، بل إن الإنسان الواحد قد يرتبط بعشرات الأبعاد الحقوقية عطفاً على أدواره وعلاقاته داخل النسيج الاجتماعي .

عملية نشر ثقافة حقوق الإنسان يُفترَض أنْ تتمّ عبر عِدّة قنوات (فلا يمكن لجهة واحدة أن تحرز نجاحا) ولعل التربية بمؤسساتها المختلفة يناسب أن تعتبر من أهم الأوعية التي يمكن من خلالها نشر ثقافة حقوق الإنسان وذلك في كافة دول العالم فلقد أكد المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان " أن الواجب يحتم على الدول.. أن تضْمنَ أن يكون التعليم مستهدِفاً تقوية احترام حقوق الإنسان.. وينبغي إدراج ذلك في السياسات التعليمية على كلا المستويين الوطني والدولي "

وفي مجتمعنا السعودي قد تكون التربية واحدة من الوسائط المهمة لبرنامج نشر ثقافة حقوق الإنسان، والتعليم العام والتعليم الثانوي على وجه الخصوص لابد أن يضطلع بدور كبير في ذلك؛ لاسيما وأنَّ احترام الحقوق العامة التي كفلها الإسلام وشرع حمايتها يعتبر من الأسس الواردة في وثيقة سياسة التعليم في المملكة العربية السعودية .

*باحث في موضوع "دور التربية في نشر ثقافة حقوق الإنسان"

الجمعية المغربية لحقوق الإنسان تقف عند نصف الحقيقة في أحداث العيون

المصدر: جريدة الصحراء المغربية السبت٢٥ ديسمبر ٢٠١٠م
http://www.almaghribia.ma/Paper/Article.asp?idr=٧&idrs=٧&id=١٢١١٧٤

حميد السموني | المغربية
حادت الجمعية المغربية لحقوق الإنسان عن حقيقة ما عرفته مدينة العيون من أحداث، أثناء تفكيك القوات العمومية مخيم "أكديم إزيك"، في تقرير لها، أنجزه فرعها في مدينة العيون، المعروف مسبقا بميله لأطروحة الانفصال.
وشجب تقرير الجمعية، الذي أنجز في أربعة أيام، وقدمته خديجة الرياضي، رئيسة الجمعية، أمس الجمعة بالرباط، ما "تعرض له أفراد من القوات العمومية والدرك من تقتيل بشع وتمثيل بجثثهم في الشارع"، معترفا أن مدينة العيون تعرضت، صباح يوم ٨ نونبر الماضي، يوم تفكيك المخيم، لـ"تخريب وتدمير بعض مؤسسات الدولة، من طرف أشخاص منظمين محمولين على سيارات الدفع الرباعي، مستعملين قنينات غاز البوتان والبنزين، مع وضع المتاريس، وحرق الإطارات المطاطية والرشق بالحجارة"، معلنا أن "طريقة الهجوم تؤكد أن هناك تدريبا وتنظيما مسبقين للمهاجمين، يتضح من خلال طبيعة تحركهم في شكل مجموعات منظمة، حددت مسبقا أهدافها، ونفذتها بواسطة استعمال سيارات الدفع الرباعي".
وحسب ما وقفت عليه اللجنة، سواء من خلال معاينتها، أو عبر تصريحات مسؤولين وشهود، وقع استهداف المؤسسات العمومية والخاصة بشكل انتقائي ومقصود، في الوقت الذي كان وسط مدينة العيون يشكو فراغا أمنيا. وأضاف التقرير أن "عصابات التخريب، حسب تصريحات متطابقة لشهود عيان، انسحبت بشكل سريع ومنظم من أحياء المدينة عند منتصف النهار".
ولم يشر تقرير الجمعية لهويات الأشخاص المخربين، رغم أن العديد من التقارير تؤكد أن هناك عناصر عميلة للبوليساريو والجزائر، كانت مدسوسة وسط المخيم، وكانت وراء تلك الأحداث، مكتفيا بالاعتراف بحدوث عمليات التخريب دون أن تقف على من كان وراءها.
وكانت هيومن رايت ووتش أجرت تحقيقا حول أحداث العيون، شكك من خلاله بيتر بوكيرت، مدير حالات الطوارئ للمنظمة في المغرب والجزائر، في مزاعم دعاة الانفصال، سواء في الداخل أو في الخارج، فاضحا الأكاذيب في روايات تراجيدية مخدومة، ادعوا أن السلطات العمومية استعملت العنف المفرط واستخدمت الرصاص الحي أثناء تفكيك المخيم.
إذ أكد بوكيرت، في تصريح تلفزي، بثته القناة الإسبانية الرسمية أواخر نونبر الماضي، عدم مصداقية ادعاءات البوليساريو، قائلا إن "مطالب سكان مخيم كديم إزيك كانت ذات طابع اجتماعي، وليس لها أي هدف سياسي".
وأضاف بوكيرت، الذي قضى رفقة فريق عمل هيومن رايت ووتش خمسة أيام في مدينة العيون، للبحث في ملابسات الأحداث، قوله "حتى الآن، ليس لدينا أي دليل على أن عدد الوفيات مرتفع، كما تدعي البوليساريو، ولم نصادف أي عائلات تبحث عن مفقودين".

وأبرز أن منظمة هيومن رايت ووتش، في تقريرها الشامل، توصلت إلى أن قوات الأمن لم تكن تحمل السلاح خلال تفكيك مخيم "أكديم إزيك"، وأن التدخل لم يكن بالعنف، الذي تروج له الأطروحة الانفصالية، مبرزا أن العدد الحقيقي لضحايا أحداث العيون هو ١١ قتيلا، كلهم في صفوف قوات الأمن والدرك، واثنان آخران من المدنيين، ليؤكد بذلك ما صرح به وزيرا الداخلية والخارجية، الطيب الشرقاوي، والطيب الفاسي الفهري، أثناء عرضهما على وسائل الإعلام شريطا، يبين بشاعة جرائم الانفصاليين بالعيون.
وأشار بوكيرت إلى أن مثيري الشغب أخرجوا عددا من أفراد الأمن من سياراتهم، ليقع قتلهم بطريقة جد بشعة، الأمر الذي وقع تجاهله في تقرير الجمعية المغربية لحقوق الإنسان.

وزير الشؤون يطلق برنامج

"محو الأمية المعلوماتية للنساء"

المصدر :جريدة المستقبل الجمعة ٢٤ كانون الأول ٢٠١٠ - العدد ٣٨٦٦
http://www.almustaqbal.com/stories.aspx?StoryID=٤٤٦١٢٠

أطلق وزير الشؤون الاجتماعية سليم الصايغ "برنامج محو الأمية المعلوماتية للنساء" الذي تنفذه جمعية الشبان المسيحية ومركز فرص- دار الصداقة في احتفال في معهد دار الصداقة الفني في الفرزل في حضور مدير الدار الأب جورج اسكندر ورئيس اتحاد بلديات قضاء زحلة رئيس بلدية الفرزل ابراهيم نصرالله والنساء المشاركات في البرنامج.
وألقى اسكندر كلمة أكد فيها أن هذا المشروع "هو فرصة إضافية للمرأة البقاعية كي تنخرط في عملية التطور".
وشدد المدير العام لجمعية الشبان المسيحية جوزف عبود على دور الشراكة بين الحكومة والقطاع الأهلي في التنمية المدنية.
وقال الصايغ: "إن انطلاق برنامج محو الأمية المعلوماتية يمثل خطوة نوعية أردناها مقدمة لبناء مدرسة المواطنة والإبداع التي تتجلى فيها المساواة في المواطنة بين الجنسين ونحن لا نستهدف المساواة بحد ذاتها بل يأتي ذلك انسجاماً مع شرعة حقوق الإنسان. نضع هذه الانطلاقة تحت شعار "تمكني... لتتمكني" إذ أن تمكين المرأة والفتاة من المعلوماتية هو تمكينها من المورد الاقتصادي لعائلتها. وعسى أن تتعمم انطلاقة اليوم في ١٢ مركزاً لتشمل ٢٠٠ مركز خدمات تابعة لوزارة الشؤون الاجتماعية لتحقيق المزيد بهدف تمكين الفئات المهمشة من النساء والشباب وذوي الاحتياجات الخاصة وأصحاب المؤسسات الصغيرة والصغيرة جداً من استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات".
أضاف: "مهما عظمت المبادرات الفردية وعمل المؤسسات والأحزاب والسلطات المحلية فلا يمكن تأمين أي استمرارية من دون تناغم تام مع الدولة اللبنانية. إن الدولة اللبنانية هي الوحيدة على الأرض اللبنانية القادرة على تأمين استمرارية كل المبادرات والمنجزات التي يحققها الفرد والجماعة. لا بديل عن الدولة اللبنانية واسألوا المجرب. نحن نعرف أن هناك الكثير من الطموح في بعض الأحيان للخروج عن الدولة أو لبناء رديف عنها كل ما نطمح إليه هو التكامل مع الدولة وأن تبقى الدولة الناظمة حيثما يجب وفي كل مكان وأن تبقى الدولة التي لها الحصرية في الدفاع عن الأرض والشعب والمجتمع وأن تبقى هي الراعية لحقوق الفقراء تتكامل مع بقية المؤسسات فتكبر هكذا حجم الخدمة الاجتماعية وتدخل مباشرة من دون استئذان الى التنمية الاجتماعية الحقيقية".

اليونسكو: انخفاض نسبة الأمية في البحرين إلى ٢،٤٦٪

المصدر : صحيفة الوسط البحرينية - العدد ٣٠٣٤ - الإثنين ٢٧ ديسمبر ٢٠١٠م الموافق ٢١ محرم ١٤٣٢هـ
http://www.alwasatnews.com/٣٠٣٤/news/read/١/٥١٧٢٦٢.html

مدينة عيسى - وزارة التربية

أكد وزير التربية والتعليم ماجد النعيمي أن الوزارة ومن خلال إدارة التعليم المستمر تبذل جهودا كبيرة للقضاء على الأمية في البحرين ونشر العلم بين الفئات التي حرمت من التعليم لأي سبب من الأسباب، بدليل حصولها على مركز متقدم على مستوى العالم في مجال محو الأمية، وعلى مستوى التنمية البشرية، إذ انخفضت نسبة الأمية في المملكة بفضل هذه الجهود إلى ٢,٤٦ في المئة بحسب تقرير التعليم للجميع الصادر في العام ٢٠١٠ عن منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو).

جاء ذلك خلال افتتاح الوزير النعيمي أعمال الورشة التدريبية الإقليمية للمسئولين عن إعداد برامج تعليم الكبار في الدول العربية والتي تنظمها لجنة البحرين الوطنية للتربية والعلم والثقافة بالتعاون مع المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (الألكسو) في الفترة من ٢٦ إلى ٣٠ ديسمبر/ كانون الأول ٢٠١٠ في معهد الشيخ خليفة بن سلمان للتكنولوجيا بحضور عدد من المسئولين في الوزارة بالإضافة إلى ٣٠ مشاركاً من عدد من الدول العربية.

وأضاف الوزير أن الوزارة وتماشياً مع المستجدات الحاصلة في قطاع التعليم فإنها تحرص على العناية بتطوير برامج محو الأمية وتعليم الكبار والتعليم المستمر، من خلال إدخال برامج محو الأمية الحاسوبية للمشرفين والمشرفات والدارسين والدارسات بالمراكز، بالإضافة إلى العديد من البرامج المهنية والثقافية التي أدخلت مؤخرا على برامج الإدارة التعليمية، كما يأتي إدخال التعليم الإلكتروني في مراكز محو الأمية انطلاقا من مشروع جلالة الملك حمد لمدارس المستقبل بهدف إحداث نقلة نوعية في مسيرة التعليم في مملكة البحرين من خلال الاستفادة القصوى من المعلوماتية ونظم التعليم الإلكتروني في مدارس البحرين وجعلها أكثر قدرة وكفاءة في التعامل مع مستجدات العصر، وأكثر استجابة لمتطلبات التنمية الشاملة واحتياجات سوق العمل واقتصاد المعرفة بالإضافة إلى تجويد مخرجات التعليم، داعياً المشاركين إلى تبادل الخبرات والتجارب من أجل إحداث التطوير المنشود في العملية التعليمية.

كما ألقى ممثل منظمة الألكسو يحيى الصايدي كلمة أكد فيها أهمية تدريب وإعداد القوى البشرية وتنمية مهاراتهم وإعادة تأهيلهم لمواجهة الاحتياجات المتجددة لسوق العمل ومواكبة متطلبات الحياة اليومية، وذلك في ضوء المتغيرات الاقتصادية العالمية.

٤٠ هيئة تطالب بالإفراج عن معتقلي سكن الصفيح بالبيضاء

المصدر: جريدة الصحراء المغربية الاثنين ٢٧ ديسمبر ٢٠١٠م
http://www.almaghribia.ma/Paper/Article.asp?idr=٧&idrs=٧&id=١٢١٢٢١

محمد فجري | المغربية
طالبت "لجنة التضامن مع معتقلي ملف السكن بسيدي مومن" بالدارالبيضاء، بإطلاق سراح كافة المعتقلين، وحملت السلطات مسؤولية وضعهم الصحي، وتشبثت بضمان شروط المحاكمة العادلة لكافة المعتقلين.
وقدمت اللجنة، التي تأسست خلال لقاء انعقد مساء الجمعة الماضي، بمقر حزب الطليعة الديمقراطي الاشتراكي، وحضرته أزيد من ٤٠ هيئة سياسية، ونقابية، وحقوقية، وجمعوية، وشبابية، وعائلات الضحايا وهيئة الدفاع، تقريرا حول ظروف وملابسات الاعتقال "التعسفي"، والوضع "المأساوي للمعتقلين" داخل السجن.
واعتبرت الهيئات المشاركة في اللقاء أن السكن حق مشروع لكافة المواطنين، وعبرت عن "استعدادها لكافة أشكال النضال المشروعة، من أجل إطلاق سراح المعتقلين، نورالدين رياضي، ومحمد الدليمي، وعلي بهمة، وأحمد بوسنة، ومحمد الحيان، وبوشعيب النوري، وحسن حداد، ولغليمي عبدون.
وتشكلت اللجنة من كل من حزب المؤتمر الوطني الاتحادي، واليسار الاشتراكي الموحد، والحزب الاشتراكي، وحزب الطليعة الديمقراطي الاشتراكي، والنهج الديمقراطي، إضافة إلى الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، والنقابة الوطنية للتجار والمهنيين، والفدرالية الديمقراطية للشغل، وكذا المنتدى المغربي للحقيقة والإنصاف، والجمعية المغربية لحقوق الإنسان (فرع البرنوصي)، والشبكة الجهوية للتضامن وحقوق الإنسان، والشبيبة الطليعية، إضافة إلى الجمعية المغربية للتضامن والعمل الجمعوي، وجمعية العمل التطوعي والثقافي، وجمعية نساء الشبكة، وجمعية التنمية للطفولة والشباب فرع عين السبع، وجمعية الانطلاقة، ومرصد العدالة المغربي، وجمعية الشهاب، وجمعية الحوار الثقافي، وجمعية سكان تيط مليل، والنقابة المهنية للتجار الصغار، والمنظمة الديمقراطية للشغل، وهيئة حماية المال العام، ولجنة التضامن مع الرياضي ورفاقه فرع طنجة، وجمعية أولاد الحي، وجمعية (أطاك) المغرب، وجمعية نرجس للتنمية البشرية، بالإضافة إلى لجنة ملف السكن سيدي مومن، والجمعية المغربية لحقوق الإنسان، فرع البيضاء، وشبيبة النهج الديمقراطي، وجمعية (أطاك) البيضاء، والرابطة المغربية للمواطنة وحقوق الإنسان، واللجنة الشبيبية من أجل إطلاق سراح المعتقلين السياسيين بالمغرب، ورابطة جمعيات سيدي مومن، واللجنة المحلية من أجل الدفاع عن المعتقلين السياسيين بالمغرب، وجمعية التنمية للطفولة والشباب فرع الألفة، وسيدي مومن، والحي المحمدي، والمحمدية، والمنتدى المغربي لحقوق الإنسان فرع البيضاء، والاتحاد النقابي للموظفين، والجماعات المحلية، التابعة للاتحاد المغربي للشغل.

يذكر أن هذا اللقاء دعت إليه الكتابة الإقليمية لحزب الطليعة الديمقراطي الاشتراكي بالدارالبيضاء، التي نددت، في بلاغ، أصدرته الاثنين الماضي، وتوصلت "المغربية" بنسخة منه، بما أسمته "الاعتقال التعسفي" لنور الدين رياضي، كاتب فرع الحزب بالبرنوصي، ومحمد الدليمي، عضو الحزب، ومنسق الشبكة الجهوية للتضامن وحقوق الإنسان بالدارالبيضاء الكبرى، وستة أعضاء من الشبكة الجهوية والجمعية المغربية لحقوق الإنسان ولجان السكن، على خلفية وقفة احتجاج، كانت نظمت تضامنا مع مجموعة من المواطنين جراء ما يعتبرونه "تعسفا" من طرف قائد الملحقة الإدارية ٧١ بسيدي مومن، في هدمه لمساكنهم البديلة، جراء ما أحدثته الفيضانات الأخيرة، وإتلاف وحجز أمتعتهم.

إنتهاء صراع المصالح بين المستشفيات والتأمين.. والمواطن الضحية!

المصدر :جريدة الرأي الاثنين٢٧ ديسمبر ٢٠١٠م
http://www.alrai.com/pages.php?news_id=٣٧٦١٦٠&select=حقوق

كتب: زياد الشلة

وأخيراً.. أسدل الستار على الأزمة التي نشبت بين جمعية المستشفيات الخاصة وشركات التأمين بتوقيع اتفاقية ملزمة تلتزم بموجبها شركات التأمين بتسديد الفواتير المستحقة خلال ٤٥ يوماً والإلتزام بخصم تفضيلي ٢٠% على فواتير المستشفيات و٦% للصيدليات وتم الاتفاق على ما فيه تحقيق المصالح المشتركة للجانبين دون الالتفات إلى أو مراعاة الحلقة الأساس وهي المواطن المؤمّن عليه وهو الضحية.. فالقضية الخلاف ما بين المستشفيات والتأمين تمحورت حول مصالح الجانبين ولم يتم التطرق لمصلحة المؤمّن عليه فلم تجر مناقشة تطوير تقديم الخدمات الطبية للمرضى أو تخفيض كلف العلاج أو تخفيض أقساط شركات التأمين المترتبة على المؤمّن عليهم لدى "شركات بل كان الخلاف هو خلافا على المصالح المشتركة وفي النهاية، فالمواطن الضحية هو من سيدفع الثمن سواء أكان هناك اتفاق أو اختلاف بين المستشفيات والتأمين.

ومع اشتداد حدة الصراع والخلاف بين طرفي المعادلة مقدمي الخدمات الطبية وفي مقدمتها المستشفيات الخاصة وشركات التأمين كان الضحية والخاسر الوحيد المواطن الذي اصبح بين المطرقة والسندان.. فالمستشفيات ألقت باللائمة على شركات التأمين.. والتأمين بدوره ألقى اللوم على مقدمي الخدمات الطبية وفي مقدمتها المستشفيات ويُصرّ التأمين على التزامها بدفع الفواتير رغم ارتفاع أسعار المستشفيات.. والمستشفيات تؤكد عدم التزام التأمين بالسداد واللجوء لخصومات كبيرة على الفواتير والتأخير في السداد ليصل لسنوات عديدة، والخلاف الآخر الذي حاولت المستشفيات تصويره كأولوية هو تأخر شركات التأمين بالموافقة على ادخال المواطن وإجراء التحاليل والصور التي تحتاج لموافقة التأمين، وفي نفس الوقت تؤكد شركات التأمين مبالغة المستشفيات في تقديم الخدمات الطبية كرفع قيمة الفواتير وادخال حالات لا تحتاج ادخالها للمستشفيات وفي النهاية فإن المواطن المؤمّن هو الضحية وأصبح يشكّل وسيلة ضغط لحل الخلافات وتحقيق مصالح الجانبين التأمين والمستشفيات على حساب المواطن.

فالصراع هو صراع مصالح بين المستشفيات والتأمين على الأسعار ونسبة الخصومات وتسديد الفواتير وليس وارداً تحسين الخدمات الطبية والارتفاع بوسائل المعالجة وتخفيض أجور العلاج الذي ارتفعت اسعاره وأصبح يشكل عبئاً كبيراً على عاتق المواطنين الذين ترهقهم فواتير العلاج وبنفس الوقت زيادة خصومات الشركات بالقطاع الخاص على موظفيها لتغطية قيمة الفواتير لتوفير تأمين صحي وبعض الشركات تلتزم بتأمين موظفين فقط دون شمول عائلاتهم.

ولم يشعر المواطن بوجود فرق في الخدمات سواء عند الاختلاف أو الاتفاق ولكن أصبحت لديه معرفة بوجود الخصومات والأسعار التفضيلية وتقديم الحوافز من قبل المستشفيات لشركات التأمين لمحاولة استقطاب المرضى وبيع المريض من قبل شركات التأمين للمستشفيات وهو الضحية الذي يتحمل أعباء الزيادات وفي نفس الوقت تزداد نسبة الخصومات من رواتب الموظفين لتغطية النفقات.

الدكتور فوزي الحموري رئيس جمعية المستشفيات الخاصة السابق/ مدير عام المستشفى التخصصي أكد ان التوصل لاتفاق ما بين شركات التأمين والمستشفيات الخاصة يعتبر مصلحة للطرفين والاهم هي مصلحة المريض حيث ان نسبة المرضى المعتمدين على التأمين الصحي في ازدياد ملحوظ ولا بد من تنظيم العلاقات ما بين مقدمي الخدمات الطبية سواء المستشفيات او الاطباء او الصيادلة وشركات التأمين وصناديق التأمين الصحي بما يحفظ حقوق مقدمي الخدمات الصحية وفي نفس الوقت لا يضر بمصالح شركات التأمين وصناديق التأمين الصحي ويحفظ كرامة المريض المؤمّن ويضمن له خدمة طبية بأسلوب ميسر.

ويرجع الدكتور الحموري أسباب الخلافات ما بين المستشفيات وشركات التأمين إلى عدم الالتزام بالاتفاقية التي تم توقيعها ما بين جمعية المستشفيات الخاصة وجمعية التأمينات الصحية في كانون الثاني الماضي، وبالتالي فاننا في المستشفيات

الخاصة نطالب بالالتزام بهذه الاتفاقية والتي تم توقيعها تحت اشراف هيئة التأمين والتي تنظم العلاقة ما بين الجانبين.
وفيما يتعلق بالشكاوى حول قيام بعض المستشفيات بالمبالغة في قيمة فواتير العلاج واخضاع المرضى لتحاليل وصور غير ضرورية أكد الدكتور الحموري ان قرار اجراء الفحوصات والتحاليل والتصوير والأشعة هو بيد الطبيب المعالج المعتمد من شركات التأمين.
وليست ادارة المستشفى هي التي تقرر اجراء التحاليل والصور والأشعة بالإضافة الى انه قبل ادخال المريض المؤمّن وقبل اخضاع المريض لأية اجراءات طبية كالتصوير الطبقي والرنين المغناطيسي يتم الحصول على موافقة شركات التأمين المسبقة وبالتالي فان امور العلاج ليست كما يعتقد البعض بأنها مشرعة أمام المستشفيات للقيام بكافة الإجراءات الطبية فورا ونحن نقف في صف شركة التأمين في حال وجدنا مخالفات للعقود والاتفاقيات المبرمة معها.
ومن جهة أخرى يرى علي الوزني مدير عام الشركة الأولى للتأمين/ ممثل اتحاد شركات التأمين في اللجان التعاقدية بين التأمين والجهات الطبية ان المشكلة تتعلق بوجود تجاوزات حقيقية من بعض شركات التأمين وهناك مغالاة حقيقية أيضاً من بعض المستشفيات مؤكدا انه يجب معالجة هذه القضايا بشكل فردي.
وأشار الوزني إلى انه في الوقت الذي توجد فيه شركات تأمين لا تلتزم بتعهداتها تجاه الخدمات الطبية ولا تقوم بدفع الفواتير للمستشفيات الا بعد مرور عدة سنوات وبعض الشركات تلجأ لاجراء خصومات كبيرة على فواتير المستشفيات ومقدمي الخدمات الطبية فإن هناك بعض المستشفيات التي تقوم بالسمسرة على المرضى ومنح عمولات ومكافآت لاقسام الادخال في المستشفيات كحوافز لادخال المرضى في حالات لا تستدعي الدخول فالقضية كما يقول الوزني ليس من طرف او جهة معينة لان مصلحة الطرفين مشتركة وليست مصلحة المواطن فقط هي التي تتضرر فقط بل مصلحة الجانبين شركات التأمين والمستشفيات ايضا على المدى الطويل، مؤكدا ان استمرار الخلافات والمنازعات المستمرة بين التأمين والمستشفيات سيؤدي الى فقدان الثقة بين المواطن وهذين الطرفين وبالتالي انخفاض تنافسية هذين القطاعين امام القطاعات المماثلة في الدول المجاورة.
وقال الوزني ان الكرة الان في ملعب القطاع الخاص ممثلا بشركات التأمين ومقدمي الخدمات الطبية للاستفادة من الاطار التنظيمي والتشريعي لتنظيم العلاقة بين الجانبين والذي اقرته الحكومة لعدم نشوء نزاعات وخلافات بين الجانبين.
ويؤكد الخبير في قطاع التأمين المهندس رابح بكر أن موضوع خلاف جمعية المستشفيات الخاصة مع شركات التأمين لم يكن الاول من نوعه بل اصبح موضوعا يتكرر سنويا ويكون ضحيته المواطن نفسه وهنا فإن سبب الخلاف مشترك بينهما ففاتورة التأمين الصحي اصبحت مكلفة لشركات التأمين حيث ان بعض المستشفيات تبالغ بها وقد تقوم ببعض الاجراءات الطبية التي لا تحتاجها الحالة المرضية في نفس الوقت فان شركات التأمين لا تقوم بدفع مستحقات المستشفيات بسرعة مما يجعل يضع الأخيرة في حيرة من امرها والاطباء يطلبون مستحقاتهم ويلحون بذلك لوجود التزامات عليهم وكذلك التزامات المستشفيات تجاه مستودعات الادوية ورواتب موظفيها وغيرها من المصاريف – وانا برأيي فان مصلحة شركة التأمين والمستشفيات الخاصة مشتركة ولا يمكن لأحد الطرفين الاستغناء عن الطرف الآخر فشركة التأمين توفر المرضى للمستشفى الخاص المعتمد لها والمستشفى يوفر الخدمة والعلاج للمرضى وكلما كانت الخدمة تتمتع بجودة عالية فان اقبال القطاع الخاص على التأمين في برامج شركات التأمين يكون اكثر ولكن المنافسة بالسعر مطلوبة ايضا ولا يمكن لشركة التأمين ان تنافس بسعرها الا اذا قدمت الجهات الطبية المساندة لها وباسعار معقولة وبالحد الادنى للاجور الطبية الصادرة عن نقابة الاطباء والاتفاق بينهما ولا يجوز لجمعية المستشفيات الخاصة ان تلوح لشركات التأمين بتوقف علاج المرضى أي بمعنى اخر ان لايكون المواطن ضحية سهلة للخلاف بين الجانبين.
واقترح المهندس بكر ان تتم مراجعة الاسعار والخدمات كل خمس سنوات حيث يتم تعديل الاتفاقيات والاسعار بنسبة لا تزيد عن ٥% بهدف التسهيل في تسويق برامج التأمين الصحي علما ان محفظة شركات التأمين من هذا النوع تأتي بالمرتبة الثانية بعد تأمين السيارات.
ويعاني التأمين الصحي من خسائر وللعلم فان التأمين الصحي كان التعامل به بحذر حتى بداية سنة ٢٠٠٠ حيث انفتح السوق عليه بعد ذلك واصبحت غالبية الشركات تقدمه مباشرة او من خلال شركات ادارة مصاريف طبية التي اصبح عددها يقارب العشر شركات وانا برأيي أن هيئة التأمين لا يمكنها الا ان تكون جهة محايدة تسعى للتوافق بين الجانبين لانها لا تتدخل باتفاقيات المستشفيات وشركات التأمين او ادارة المصاريف الطبية ولا الاتحاد الأردني لشركات التأمين ويجب ان تحتوي الاتفاقيات على بند يشير الى تعديل الاسعار او النظر بها او تدارسها كل مدة يتم الاتفاق عليها ويجب ان يكون الحل هذه المرة نهائيا وحافظا لحق المريض في العلاج دون المساس به وحافظا لحق المستشفى وشركات التأمين.
وبعد.. ومع إنتهاء الأزمة التي نشبت بين جمعية المستشفيات الخاصة، وشركات التأمين بتوقيع الاتفاقية التي حققت

المصالح المشتركة للجانبين، فالخلاف الناشئ كان أساسه ماديا وليس مصلحة المواطن المؤمّن عليه وأن الخلاف كان يقع ضمن دائرة تحقيق عائد أكبر لمصلحة الجانبين.
فالمصلحة مشتركة بين التأمين والمستشفيات لأن شركات التأمين تستأثر بنسبة كبيرة من المواطنين تصل لأكثر من ٦٠٠ ألف مواطن يعملون بالقطاع الخاص والشركات والمؤسسات والنقابات التي تدير صناديق التأمين.. وتتقاضى مبالغ نقدية مرتفعة لشمول منتسبيها بالتأمين الصحي وتحقيق أرباح طائلة نتيجة توقيعها اتفاقيات مع التأمين لشمول موظفيها صحياً وإلا ستلجأ بعض الشركات للمستشفيات الحكومية أو العسكرية أو الجامعات لمعالجة موظفيها والمطلوب أن لا يتم تعديل الأسعار في أي وقت بل يتم الاتفاق على التعديل كل ٥ سنوات أو ٣ سنوات وبنسبة معقولة لا تتعدى ٥% لتمكين القطاع الخاص في تحمل تلك الزيادة ولكي تستطيع شركات التأمين تسويق برامجها ووضع الخطط المناسبة واستمرار المستشفيات ومزوّدي الخدمات الطبية في تقديم خدماتهم للمرضى المؤمّنين.

الثورة
يومية سياسية جامعة تأسست عام 1962م

الأمم المتحدة تعقد اجتماع بصنعاء لمناقشة الإنقاذ البحري وحماية اللاجئين

المصدر :جريدة الثورة اليمنية الاثنين٢٧ ديسمبر ٢٠١٠ م
http://www.althawranew.net/index.php?action=showNews&id=١٠٨٣

الثورة نت../
ناقش اجتماع الطاولة المستديرة للمفوضية العليا للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين اليوم بصنعاء مسائل الإنقاذ البحري وحماية اللاجئين وسط تهديدات القراصنة .
ويهدف الاجتماع الذي يشارك فيه ممثلين عن عدد من الوزارات والمحافظات ومنظمات المجتمع المدني المهتمة بشؤون اللاجئين إلى زيادة الوعي حول الصعوبات التي تواجه اللاجئين وخلق رابط بين حمايتهم والإنقاذ البحري ومعرفة ادوار ومسؤوليات جميع العاملين في المجال بشكل مباشر أو غير مباشر، وكذا تحديد الثغرات ونقاط الضعف ووضع حلول ملموسة من اجل تحسين مستوى التعاون والتسهيل بين جميع المعنيين .
وفي افتتاح الاجتماع قال رئيس مصلحة خفر السواحل العميد علي احمد راصع" إن النزوح الأفريقي إلي اليمن يمثل معضلة كبيرة للاقتصاد الوطني في ظل محدودية الموارد الاقتصادية ما يستدعي تفهم المفوضية العليا لشؤون اللاجئين لهذا الوضع من خلال زيادة المخصصات المالية لمكتبها في اليمن لمواجهة أعباء زيادة تدفق اللاجئين إلى اليمن ."
وأضاف" انه بالرغم من مشكلة نقص المعدات والتجهيزات وبالذات الزوارق المؤهلة فإن خفر السواحل اليمنية تقوم بتسيير دوريات بحرية في مناطق الاختصاص وتعتزم تسيير دوريات ساحلية خاصة بعد أن قامت الحكومة باستكمال تمويل وانجاز الطريق الساحلي الممتد من ميدي إلى دول الجوار ما سيساهم في خدمة اللاجئين ."
وأشار العميد راصع إلى أن اليمن لا تعاني من تزايد أعداد اللاجئين الصوماليين فقط بل هناك تزايد مستمر خلال السنوات الماضية للهجرة غير القانونية من بعض الدول الأفريقية خاصة إثيوبيا واريتريا. متوقعا ازدياد النزوح الصومالي إلى اليمن وزيادة أعمال القرصنة نتيجة غياب الدولة في الصومال والفقر والمجاعة .
ونوه بالتعاون الجيد بين مصلحة خفر السواحل ومكتب المفوضية في اليمن. معربا عن أمله في تعزيزه في المستقبل لمواجهة زيادة أعداد اللاجئين .
من جهتها أكدت ممثلة المفوضية العليا للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين باليمن كلير بورجو أهمية العمل الجماعي لتأمين وتقديم الحلول المناسبة لمشكلة اللاجئين ودعم قدرات الدول في مجال حمايتهم .
وعبرت عن شكرها للحكومة اليمنية للجهود الكبيرة التي تبذلها في استقبال اللاجئين وحمايتهم .
ويناقش الاجتماع على مدى يومين عدد من المواضيع أهمها مبادئ حماية اللاجئين والإنقاذ البحري والجهود الدولية والإقليمية لمحاربة القرصنة وكيفية ضمان حقوق اللاجئين ومشكلة التهريب وسبل مكافحته ومخاوف الصيادين اليمنيين المتعلقة بقضية محاربة القرصنة واللاجئين الوافدين .

تعاون بين النيابة الإدارية وحقوق الإنسان

المصدر :جريدة الاهرام السبت ٢٥ ديسمبر ٢٠١٠
http://www.ahram.org.eg/٢١٩/٥٥١٤٨/٢٧/٢٧/١٢/٢٠١٠/٣٩٤.aspx

عماد حجاب ومصطفي تمام:

وقعت هيئة النيابة الادارية أمس بروتوكول تعاون مع المجلس القومي لحقوق الانسان يهدف ذلك لتعزيز ونشر الوعي بثقافة حقوق الانسان .

حضر مراسم توقيع البروتوكول المستشار تيمور مصطفي رئيس هيئة النيابة الادارية والدكتور بطرس غالي رئيس المجلس القومي لحقوق الانسان. وأوضح المستشار تيمور بأن هذا البروتوكول والذي تم توقيعه لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد يعتبر استراتيجية جديدة للهيئة حيث يتم من خلالها تدريب وتزويد أعضاء الهيئة بثقافة حقوق الانسان وذلك نظرا لأهمية الدور الذي يمثله رجال القضاء في مكافحة الفساد الإداري في مختلف قطاعات الدولة.

وأشار الدكتور بطرس غالي الي أن البروتوكول ليس محددا بالنشرات الدورية التي تصدر من المجلس ولكنه يشمل جميع الدورات التدريبية التي سوف يقدمها المجلس لأعضاء الهيئة.

مليون و٤٩٥ ألف مطلقة في مصر!!

المصدر :جريدة الاهرام الاثنين٢٧ ديسمبر ٢٠١٠
http://www.ahram.org.eg/٢١٩/٥٥٢١١/٢٥/٢٧/١٢/٢٠١٠/٣٩٤.aspx

القاهرة ـ من نهاد صالح:

الطلاق تجربة مؤلمة للمرأة خاصة في مجتمعاتنا العربية التي تفرض قيودا علي المطلقة، فما بالنا لو كانت شابة في العشرين أو تجاوزتها بقليل؟ .!

الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء يكشف عن ارتفاع عددهن حتي وصل إلي مليون و٤٩٥ ألفا. هيئة كير ـ مصر ومنظمة بلان(أسيوط) أعدتا دليلا لكل مطلقة عنوانه بداية جديدة وشعاره: إن الطلاق ليس نهاية الطريق بل بداية جديدة نستطيع من خلاله تجنب الصراع الأسري الذي يتجرع مرارته الأبناء! فيفيان مختار مديرة برنامج حقوق المرأة بهيئة كير ـ مصر، قالت إن الدليل يتضمن الأسباب الشائعة للطلاق ومنها الأنانية والهروب من المسئولية وضعف القدرة علي التعامل مع الطرف الآخر والزواج المبكر، وأن المطلقة بعد طلاقها تمر بعدة مراحل هي الصدمة وتشعر فيها بالقلق الشديد وعدم تصديق ما حدث ويتملكها إحساس بأنها مرفوضة من المجتمع، ثم التوتر حيث الشعور بالظلم والوحدة وعدم الرضا عن الحياة، ثم مرحلة الاستقرار، وينصحها الدليل لاستعادة حياتها ألا تخجل من نفسها وتعبر عما بداخلها بحرية مع الأهل والأقارب وإبداء الرغبة في تكوين أسرة جديدة.

السياسية الاولى :الكتلة النسوية النيابية تطالب بعقد اجتماع عاجل لزعماء الكتل

المصدر :جريدة الصباح الاحد٢٦ ديسمبر ٢٠١٠م
http://www.alsabaah.com/paper.php?source=akbar&mlf=interpage&sid=١١٣٤٩٠

بغداد – الصباح
تلقى رئيس الجمهورية جلال طالباني رسالة من الكتلة النسوية في مجلس النواب العراقي، احتجاجا على ما وصف بتهميش دور المرأة العراقية واقصائها من المناصب الوزارية.
وجاء في الرسالة بحسب بيان رئاسي تلقت"الصباح"نسخة منه» :احتجاجاً على تهميش دور المرأة العراقية ومصادرة حقوقها استناداً الى استحقاقها الانتخابي والدستوري وممارسة التمييز من قبل القيادات السياسية الذكورية وأقصائها من المناصب الوزارية التي تستحق اكثر من (٢٥ بالمئة) حسب الدستور وهذه سابقة خطـــيرة تؤدي الى شرخ في الديمقراطية لبناء الدولة العـــراقية هذه الديمقراطية التي كنتم من السباقين للدعوة لها وناضلتم لسنوات من اجل تحقيقها.«
واضافت الرسالة ان «ما حدث في يوم منح الثقة للحكومة الجديدة كان انتهاكاً صارخاً لمبادئ اساسية في الدستور في المواد (١٤) (١٦) (٢٠) عليه نطالبكم بتطبيق جميع بنود الدستور كونك حامياً له وأميناً على تطبيقه بالشكل الصحيح بالاضافة الى كونك رجل قانون اصلاً ومؤمناً ومدافعاً عن العدالة.«
ودعت الرسالة رئيس الجمهورية الى «الدعوة لاجتماع عاجل لزعماء الكتل السياسية لبحث هذا الموضوع وتصحيح الخطأ وبيان موقف رسمي.«

مجلس حقوق الإنسان يدعو إلى سد الفراغات في التشريع الإعلامي

المصدر: جريدة الصحراء المغربية السبت٢٥ ديسمبر ٢٠١٠م
http://www.almaghribia.ma/Paper/Article.asp?idr=٧&idrs=٧&id=١٢١١٦٢

ليلى أنوزلا | المغربية
طالب المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان بتمكينه من الوقت المناسب لتكوين رأي مفصل حول مشروع قانون الصحافة والصحافيين المهنيين، يكون ملائما لحاجة البلاد لتشريع صحفي وإعلامي..
وينبني على مقاربة تساير تطورات العصر، ويستجيب لحاجيات وانتظارات الأفراد والجماعات والفاعلين الاقتصاديين والسياسيين والثقافيين والمهنيين، والرأي العام، والدولة والمجتمع".
وعبر المجلس، في تقريره السنوي حول حصيلة عمله في مجال الإصلاحات القانونية والمؤسساتية، الذي قدمه أخيرا، عن وعيه "بضرورة عدم التأخر في بلورة هذه المقاربة، ولزوم تفعيلها على المستوى التشريعي، وفق منهجية فاعلة وحثيثة".
وقدم المجلس ست ملاحظات حول مشروع قانون الصحافة والصحافيين والمهنيين، يرى من خلالها أن هذا المشروع يأتي في ظل استمرار جملة فراغات أساسية في التشريع المغربي الإعلامي، ولا يعالجها، خصوصا ما يتعلق بضمانات حق المواطنين في الخبر والإعلام، وضمان حق الكل في صون الصورة، فضلا عن أن هذا المشروع جاء ليعوض قانونا لم يمض على العمل به إلا ثلاث سنوات.
كما همت ملاحظات المجلس نطاق ومشروع القانون وتسميته، إذ يرى أن هذا النطاق يتعدى ما يوحي به عنوانه، إذ يشمل، علاوة على تقعيد وضعية الصحافة وتنظيم المهنة، مقتضيات تتعلق بممارسة الصحافة والنشر، بمختلف وسائله ووسائطه، وكذا الإشهار، والمواد الإعلامية الموجهة للأطفال وللأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة، داعيا إلى ملاءمة عنوان النص مع سعة نطاقه، بعبارة مثل "قانون الصحافة المهنية والنشر والإشهار"، مشددا على أن مشروع قانون الصحافة لا يتناول منهجيا وبصورة شفافة هذه المواضيع.
وشملت ملاحظة المجلس إنشاء المجلس الوطني للصحافة، إذ طالب بالتنصيص، ضمن أخلاقيات المهنة وقواعدها، على طبيعة الأفعال الممنوعة أو المعاقب عليها، وعلى شروط إثباتها في العقوبات التأديبية المخول اتخاذها من قبل هذا المجلس، فضلا عن التنصيص الصريح على شروط الشكاوي والإحالات والمساطر الشفافة للتحري والإثبات، وضمان التقييم والمحاكمة العادلين في كل الأحوال، والابتعاد عن القرارات الفردية، وضمان الحضور الفعلي والأجل الكافي للمتابع ودفاعه لصيانة الحقوق.
وحول أفعال النشر الموجبة للعقوبات القضائية، يسجل المجلس أنه، من ناحية الشكل، يجب تفريد باب للعقوبات يحال بشأن كل منها على المواد التي تنطبق على مخالفتها، في حين، دعا، من حيث مضمون أحوال المنع والتجريم، إلى توخي الدقة في تحديد الفعل أو المحتوى الإعلامي المجرم أو الممنوع، على نحو لا يترك المجال للتأويلات،التي من شأنها التضييق المفرط وغير المقبول على حرية الفكر والتعبير والإبداع الثقافي والفني.
كما طالب بانسجام النص في ما يتعلق بتناسب شدة العقوبات مع خطورة الأفعال المجرمة وطبيعة الضحايا، مثل الأطفال، مسجلا أن بعض الأفعال الأخطر من غيرها تنال عقوبات أخف، ودعا التشريع المغربي إلى أن تستشف الآفاق الرحبة لمصادر التشريع العالمية الكبرى.
ويرى المجلس أنه، من أجل سياسة عمومية وتشريعية متكاملة ومتجددة في مجال الصحافة والنشر، يجب توفير منهجية متكاملة، تربط بين تمايز الموضوعات والمشاكل المطروحة قيد التشريع، وبين ضرورة التناسق الكلي للسياسة العمومية وللقوانين في هذه المجالات، وفق ترتيب منطقي ومفصل للأسبقيات والمبادرات.

انتخابات الأردنية.. فوز (٦١) من تحالف (الوحدة الوطنية) و(٢١) اتجاه إسلامي

المصدر :جريدة الرأي الثلاثاء٢٨ ديسمبر ٢٠١٠م
http://www.alrai.com/pages.php?news_id=٣٧٦٠٦٧

عمان- حاتم العبادي- أظهرت نتائج انتخابات الجامعة الاردنية، وفقا لمصادر مطلعة، عن فوز (٦١) طالبا وطالبة من تحالف الوحدة الوطنية، الذي يضم الوطنيين والمستقلين والوحدة الطلابية، فيما بلغ عدد المقاعد التي فاز بها طلبة الاتجاه الإسلامي (٢١) مقعدا.

وذكرت المصادر أن عدد المرشحين من «الوطنيين والمستقلين»، الذين فازوا (٣٨) مرشحا مقابل (١٥) للوحدة الطلابية و(٨) من المستقلين.

وأعلن حزب التيار الوطني عن فوز (٢٤) طالبا وطالبة من أعضائه في انتخابات اتحاد الطلبة في الجامعة(الأم)، التي جرت الخميس الماضي.

يشار الى أن الطلبة تنافسوا على (٨٢) مقعدا في الانتخابات، من اصل (٨٨) مخصصة لكليات ومعاهد الجامعة (الأم)، إذ أن هنالك (٦) مقاعد مخصصة لكليات ومعاهد لم يترشح لها احد.

فيما ينتخب اليوم الأحد طلبة الجامعة الاردنية فرع العقبة ممثليهم في مجلس اتحاد الطلبة.

وتشمل الأقسام والمراكز الأكاديمية، التي لم يترشح فيها احد : مركز دراسات المراة وقسم حقوق الانسان والدراسات الدبلوماسية والدراسات الاميركية من كلية الدراسات الدولية، والإدارة والأصول وعلم النفس التربوي من كلية العلوم التربوية.

وأعتبر الجناح الطلابي لحزب التيار الوطني أن «هذا الإنجاز خطوة إيجابية على طريق الإصلاح والتغيير الذي نتبناه في جميع برامجنا وأهدافنا».

وأكد في بيان صحفي، أرسلت نسخة منه الى «الرأي» مضيهم « في الطريق السليم الذي يضمن ازدهار الحياة السياسية في الأردن بالشكل الأمثل»، مشيرا الى أن مشاركة الحزب في الانتخابات، يستند الى قناعة بأهمية المشاركة في جميع الاستحقاقات الوطنية وعلى رأسها انتخابات الاتحادات الطلابية.

وشدد الحزب حرصة « بصورة مستمرة على تأكيد احترامنا لجميع التيارات والتوجهات السياسية المختلفة الساعية إلى أكبر درجة من درجات التمثيل والمشاركة».

في وقت أوضح بيان صادر عن الاتجاه الا سلامي انهم حققوا نتائج ايجابية، إلا أنهم لم يحددوا في البيان عدد مرشحيهم الذين فازوا في الانتخابات، مشيرين الى أن (٨٥%) من مرشحيهم حصدوا مقاعد في المجلس، دون تحديد إجمالي عدد المرشحين.

إطلاق البرنامج التدريبي الجديد لحقوق الإنسان حقوق الإنسان.. حق المعرفة

المصدر :جريدة الرأي الاحد٢٦ ديسمبر ٢٠١٠م
http://www.alrai.com/pages.php?news_id=٣٧٥٢٠٦

عمان - الرأي - اطلق أمس برنامج تدريب حقوق الإنسان على أساس دليل اليونسكو للتدريب المبتكر «حقوق الانسان.. حق المعرفة».

ويستهدف البرنامج التدريبي الذي نظمه المركز الوطني لحقوق الإنسان ومكتب اليونسكو في عمان ووزارة التربية والتعليم (٢٥) من نشطاء حقوق الإنسان والمدربين من المنظمات الحكومية وغير الحكومية شاركوا في مجال التربية على حقوق الإنسان.

وحضر إطلاق البرنامج رئيس مجلس أمناء المركز الوطني لحقوق الانسان الدكتور عدنان بدران والمفوض العام للمركز الدكتور محي الدين طوق ومديرة مكتب اليونسكو في عمان آنا باوليني.

ويهدف التدريب الذي يستمر ثلاثة أيام الى تعميق المعرفة النظرية لمدربي حقوق الإنسان من خلال توفير أمثلة عملية تدريسية عن كيفية تدريس مفاهيم حقوق الإنسان

القاهرة تستمع لمآسي النساء العراقيات في عهد الارهاب

المصدر :جريدة الصباح السبت٢٥ ديسمبر ٢٠١٠م
http://www.alsabaah.com/paper.php?source=akbar&mlf=copy&sid=١١٣٣٦٤

القاهرة- موفد الصباح

لم تجد الكاتبة ابتهال بليبل حلا للتخلص من مشاعر حزنها العميق غير كتابة بعضها على الورق .وكان يمكن لتلك الآلام ان تدفن في الأوراق لتنسى بعد ذلك بمرور الزمن .

لكن ذلك كان من المستحيل، إذ ليس بامكانها نسيان معاناة النساء العراقيات جراء ضغوط العنف والإرهاب، ولا نسيان دموعها التي تساقط بعضها فوق تلك الأوراق، وهي تروي قصصهن الواحدة تلو الأخرى. سرعان ما كثفت الكاتبة قصص النساء التي جمعتها برؤية انسانية في عمل إذاعي يمتد لنصف ساعة، عسى ان تصل المآسي للجميع عبر الأثير .

قررت شبكة الإعلام العراقي تنفيذ العمل من أجل الاشتراك به في مسابقات مهرجان الإعلام العربي في القاهرة، واسندت مهمة اخراجه لبراق حسن وعقيل البدري، وزاد من فرص نجاحه تجسيد الدكتورة عواطف نعيم وعواطف السلمان وآسيا كمال وزهرة بدن لأبرز شخصياته، وان العمل نفذ بالمزيد من الجهد والدموع كذلك .

تقول بليبل عن عملها هذا انه "قراءة سرية في أعماق المرأة العراقية التي عانت الكثير من الظلم والقهر سرا وعلنا، وبطلاته يتأرجحن بين اليأس والأمل، وبين الإذعان والتمرد .وهو توليفة انسانية لقصص حقيقية. فهناك المرأة التي تختطف وتفتدى بالمال من أجل اطلاق سراحها لتعيش قلقة ضائعة، ومتهمة بارتكاب ما ليس لها فيه خيار أو قرار. وهناك من تزج في السجن على الرغم من كونها بريئة، وأخرى يقتل ابنها العزيز في حادث ارهابي فتتوشح حياتها بالخيبة والمرارة، وغيرهن الكثير". وتضيف "لكن النساء لم يستسلمن للأمر الواقع، بل بقين يصارعن في مختلف الميادين يدفعهن الأمل للحياة "

يروي العمل قصة باحثة في مركز لحقوق المرأة تجري استطلاعا عن اوضاع النساء، وتتقصى ما ارتكب بحقهن من جرائم منوعة تحت ظروف مختلفة. تلتقي الباحثة بعدد من النساء ليروين بمشاعر صادقة ما جرى لهن في تلك السنوات التي سيطرت فيها الجماعات المسلحة على اروقة الحياة في العراق .

برعاية وحضور وزير الدولة للشئون الداخلية.. وتنظمها إدارة شرطة الأحداث انطلاق فعاليات ورشة عمل العدالة الجنائية للطفل

المصدر :جريدة الشرق الاثنين٢٧ ديسمبر ٢٠١٠م
http://www.al-sharq.com/articles/more.php?id=٢٢٢٢٥٨

متابعة-فوزية علي:
برعاية وحضور سعادة الشيخ عبدالله بن ناصر بن خليفة آل ثاني وزير الدولة للشئون الداخلية انطلقت صباح امس فعاليات ورشة عمل حول (العدالة الجنائية للطفل)، التي تنظمها إدارة شرطة الأحداث بوزارة الداخلية خلال الفترة من ٢٦ ـــ ٢٧ الجاري بفندق جراند ريجنسي وتناقش على مدى يومين عددا من المحاور التي تتعلق بالعدالة الجنائية للطفل من منظور ديني واجتماعي ونفسي وقانوني.
حضر افتتاح الورشة سعادة اللواء الركن سعد بن جاسم الخليفي مدير عام الأمن العام، والسيد أحمد النصر الوكيل المساعد لوزارة الشئون الاجتماعية، والسيد راشد النعيمي رئيس مركز التأهيل الاجتماعي (العوين)، والأستاذة فريدة العبيدلي مدير عام المؤسسة القطرية لحماية الطفل والمرأة، والاستاذة مريم المالكي مدير عام المؤسسة القطرية لمكافحة الاتجار بالبشر، والأستاذة نجاة العبدالله مدير إدارة الضمان الاجتماعي ومدير إدارة التنمية الأسرية، وملازم أول بنا الخليفي رئيس قسم التوعية والإعلام بإدارة شرطة الأحداث وعدد من مديري الإدارات بوزارة الداخلية، وعدد من المسئولين بمؤسسات المجتمع المدني المعنية بحماية الطفل والمرأة.
بدأت فعاليات الورشة بكلمة للعميد ناصر عبدالعزيز المسلم مدير إدارة شرطة الأحداث، حيث رحب بالحضور شاكرا لهم تلبية الدعوة للمشاركة في الورشة التي تقدم فيها خطوة جادة نحو ترسيخ حقوق الطفل وتحقيق حمايته في دولة قطر.
وقال: إن الإنسان يعد الثروة الحقيقية في أي مجتمع ومن المعايير أن الطفولة هي المستقبل وهي أملنا للغد، وإن الأمم التي تملك رصيدا أو أفرادا من أبنائها الذين أعدتهم للمستقبل بفهم ووعي يتناسب وطموحاتها وأهدافها ويحافظ على هويتها وأصالتها وتراثها القومي هي الأمم الواعدة، لافتا إلى أن المجتمع يقع عليه مسئولية توفير الحقوق التي يتمتع بها الأعضاء الآخرون في المجتمع وذلك من أجل تأمين حمايته والتي تمتد لتشمله منذ المراحل المبكرة في حياته.
وأضاف: إن حقوق الطفل تحتم أن يكون له التشريعات الخاصة به والتي تتولى ضبط إيقاع العمل الخاص برعاية الطفولة وتنظيمها وليكون الأمن القانوني الذي يعد الدرع الواقي لسائر حقوق الطفل من قبل الدولة، مشيرا إلى أن دولة قطر حرصت دوما على النهوض بالطفولة ورعايتها بل وجعلت عالمها وما يحيط به على رأس أولويات اهتماماتها، وعلى قدر ما تعطيهم من اهتمام ورعاية سيكون عطاؤهم الذي سيحدد ملامح المستقبل لهذا البلد العزيز انطلاقا من رؤية قطر ٢٠٣٠ المستقبلية.
وأوضح أن مفهوم العدالة الجنائية يعني مجموعة الأحكام والإجراءات المقررة بهدف تطبيق القانون وإقامة العدالة والحد من الجريمة ومعاقبة المجرمين بهدف إصلاحهم وحماية المجتمع وإنصاف الضحايا، مؤكدا أن هذا المفهوم ينبغي أن يتسع ليشمل جميع مراحل الاتصال بالحدث من قبل السلطة العامة، ومن هذا المنطلق وتأسيسا لسياسة التحديث والتطوير التي تنتهجها وزارة الداخلية فقد تولت إدارة شرطة الأحداث عقد هذه الورشة لتكون لبنة متواضعة في البناء القانوني للمجتمع.
شرطة الأحداث
ومن جانبه أكد العقيد عبدالله محمد الهاجري مساعد مدير إدارة شرطة الأحداث أن إدارة شرطة الأحداث التي تعمل على رفع كفاءة العمل والعاملين بها لإدارة شئون الأحداث بالمجتمع، ومن واقع مسئولية الإدارة تجاه كل طفل على أرض دولة

قطر كانت هذه الورشة لمناقشة موضوع تحقيق العدالة الجنائية للطفل من خلال أربعة محاور نتعرف من خلال المحور الأول على مفهوم العدالة الجنائية للطفل من منظور ديني واجتماعي ونفسي وقانوني، ومن خلال المحور الثاني نتعرف على دور القوانين في تحقيق العدالة الجنائية للطفل، وأيضا دور مؤسسات المجتمع المدني في تحقيق هذه العدالة من خلال المحور الثالث، والمؤسسات الحقوقية ودورها لنفس الهدف من خلال المحور الرابع، متمنيا للمشاركين التوصل لقرارات وتوصيات من شأنها أن تحقق الهدف المرجو من إقامة الورشة.

بعد ذلك تم عرض فيلم تضمن جهود إدارة شرطة الأحداث في الاهتمام بالأحداث وتاريخ إنشاء الإدارة واستراتيجيتها في إدارة شئون الأحداث بالمجتمع.

تنسيق وتعاون

ومن جهتها أشادت الأستاذة فريدة العبيدلي بتنظيم هذه الورشة التي تسهم بلا شك في إثراء الاهتمام بشئون الطفل في المجتمع مؤكدة على أن جهود وزارة الداخلية في هذا المجال كبيرة جدا حيث إنها مساند رئيسي في كل الأمور المعنية بالطفل والمرأة، مشيرة إلى تنامي التعاون والتنسيق بين المؤسسة القطرية لحماية الطفل والمرأة ووزارة الداخلية التي عززت هذا التعاون بإنشاء مكتب بإدارة أمن العاصمة يعنى بالطفل والمرأة ويقوم بإحالة المسألة إلى المؤسسة لمتابعة هذه الحالات.

وقالت إن هذه الورشة مهمة جدا كونها تلقى الضوء على القوانين التي تعني الطفل وحقوقه في المجتمع متمنية أن تخرج الورشة بتوصيات تساهم في تطوير هذه القوانين ورعاية الحدث والاهتمام به وتحقيق الهدف الذي قامت من أجله الورشة.

أوراق عمل

ثم بدأت بعد ذلك فعاليات الجلسة الأولى بعرض ورقة عمل حول مفهوم العدالة الجنائية للطفل من منظور ديني قدمها الدكتور هاشم محمد المشهداني بوزارة الأوقاف والشئون الإسلامية تناول فيها كيفية اهتمام الإسلام بالطفل اهتماما لم يحظ بمثله في أي تشريع سواه حيث أسبغ عليه من وسائل الحماية وأساليب الرعاية ما يهيئ له بيئة صالحة لكي ينمو شابا فتيا ورجلا قويا يكون مؤهلا لحمل أمانة التكليف والقيام بالواجبات المنوطة به تجاه أهله ووطنه وتجاه دينه وربه ومن ثم لم يقتصر الأمر في التشريع الإسلامي على مجرد شعارات تردد أو لافتات ترفع.

وجاءت ورقة العمل الثانية بعنوان المفهوم القانوني للعدالة الجنائية للطفل قدمها الدكتور أكرم المشهداني المستشار بوزارة العدل والتي أشار فيها إلى العدالة الإصلاحية للأحداث والتي تهدف إلى جعل الحدث الجانح مسئولا عن إصلاح الضرر الذي سببه الجرم المسند إليه والى إيجاد الطرق التي يمكن من خلالها الحدث أن يثبت قدراته الايجابية والتعامل مع مشاعر الذنب بطريقه إيجابية.

وتطرق إلى المنحى النفسي في جنوح الأحداث ودور الجمعيات الأهلية في رعاية الأحداث الجانحين، وسبل الوقاية ومعالجة انحراف الأحداث، واختتم ورقته بعدالة الأحداث في دولة قطر.

أما الورقة الثالثة فكانت بعنوان حماية الطفل من الإساءة بين ادوار المؤسسات الاجتماعية وتدابير الحماية الجنائية وألقاها الدكتور إبراهيم عطية الاستشاري الاجتماعي بمركز التأهيل الاجتماعي الذي أكد فيها على أن حقوق الطفل لا يكون لها أدنى أثر ما لم تحظ بحماية جنائية متميزة مما يظهر أهمية دراسة موضوع الحماية الجنائية للطفل ضحية سوء المعاملة وتوضيح دور مؤسسات المجتمع المدني في توفير الحماية الاجتماعية من جهة والتطرق إلى آلية تحقيق الحماية الجنائية للطفل من جهة أخرى.

وتطرق إلى حماية الطفل من إساءة المعاملة في إطار المؤسسات، وأنواع إساءة المعاملة ضد الطفل، ومبادئ ومعايير حماية الطفل داخل المؤسسات، وختم ورقته بأهمية تحقيق الحماية الجنائية المتكاملة للطفل من الإيذاء البدني والنفسي خاصة الأطفال ضحايا جرائم إهمال الأسرة.

العدالة الجنائية

وختمت الجلسة الأولى بورقة عمل حول مفهوم العدالة الجنائية من منظور اجتماعي قدمتها السيدة نجاة العبدالله وأشارت فيها إلى أن رؤية قطر ٢٠٣٠ اهتمت اهتماما كبيرا بتنمية الطفل والاهتمام بنمائه ورعايته والتكفل بكل ما يضمن نموه بشكل سليم في جميع الجوانب سواء في الجوانب التعليمية أو الصحية أو الاجتماعية أو النفسية. وأشارت إلى أن انحراف الأطفال يعد من المشكلات الاجتماعية التي لها أهميتها وخطورتها على المجتمعات الحديثة كما أنها تتزايد نتيجة للتقدم الحضاري والصناعي بسبب الانفجار السكاني.

وتطرقت إلى الأسباب الحقيقية وراء ظهور الجريمة والانحراف السلوكي لدى الأطفال، كذلك الأسباب المؤدية للانحراف لدى الأطفال، وغياب التوجيه والمراقبة والإشراف من الأبوين على السلوكيات الصادرة من الأطفال.

دور الشرطة

أما الجلسة الثانية فقد تضمنت عرض أربع ورقات عمل جاءت الأولى بعنوان (دور الشرطة في تحقيق العدالة الجنائية)

وقدمها المستشار ياسين المشهداني الخبير القانوني بإدارة شرطة الأحداث والذي قسم بحثه إلى أربعة محاور تناول في المحور الأول: أسس وأخلاقيات العمل الأمني مع الأطفال، والمحور الثاني: أسس ومبادئ التعامل مع قضايا الأطفال، أما المحور الثالث فكان عن صلاحية الشرطة في التحقيق مع الأطفال، واختتم بالمحور الرابع الذي تناول الحماية القانونية للطفل في التشريعات القطرية والمواثيق والاتفاقيات الدولية.

وجاءت ورقة العمل الثانية بعنوان: (نيابة الأحداث في تحقيق العدالة الجنائية) وقدمتها الأستاذة مريم الجابر رئيس نيابة الأحداث وعرفت فيها الحدث بأنه حدث معرض للانحراف وآخر منحرف فالأول هو كل حدث قام بممارسة عمل لا يصلح موردا جديا للعيش أو قام بأعمال تتصل بالجرائم الأخلاقية أو اعتاد الهرب من البيت أو المدرسة، أما الحدث المنحرف فهو كل حدث ارتكب جناية أو جنحة يعاقب عليها القانون القطري. وعرضت بعض معاني قانون الأحداث القطري رقم (١) لسنة ١٩٩٤ مشيرة إلى أن دولة قطر يوجد بها تشريع خاص بالأحداث تطرق إلى الإجراءات التي يجب اتباعها مع الحدث فقط، كما تناولت الورقة الحديث عن قانون العقوبات القطري الذي شرع أساسا للبالغين إلا انه حدد سن الحداثة من السابعة وعدم بلوغ السادسة عشر.

وتناولت ورقة العمل الثالثة: (دور القوانين في تحقيق العدالة الجنائية) التي ألقاها الشيخ خالد محمد آل شريم القاضي بمحكمة الاستئناف بالمجلس الأعلى للقضاء وتناولت ثلاثة مباحث؛ الأول حول العدالة الجنائية للطفل وأكد فيه على أن من أهم سبل إصلاح عدالة الأحداث إفراد تشريع خاص بالأحداث وإنشاء ضبطية خاصة بالأحداث وإنشاء بيانات متخصصة في شئون الأحداث فضلا عن إنشاء محاكم خاصة بالأحداث، والمبحث الثاني حول العدالة الجنائية للأحداث في القانون القطري، والمبحث الثالث عن محكمة الأحداث في القانون القطري.

في حين جاءت الورقة الرابعة بعنوان أثر القوانين الخاصة على تحقيق العدالة الجنائية من منظور نفسي وألقتها الدكتورة بتول خليفة بقسم علم النفس جامعة قطر وأكدت فيها على دور القوانين الخاصة بالطفل في تحقيق العدالة الجنائية، مشيرة إلى إن المشرع القطري خصص شرطة خاصة للأحداث المنحرفين تسمى شرطة الأحداث ومحكمة خاصة تسمى محكمة الأحداث وعقوبات وتدابير خاصة تتناسب مع هؤلاء الأطفال صغار السن كعقوبة التوبيخ والالتحاق بالتدريب المهني والإلزام بواجبات معينة والإيداع في إحدى دور الرعاية الاجتماعية.

الشرق تنشر ملامح مشروع تعديل قانون البلدي رقم "١٢" لسنة ١٩٩٨..

المصدر :جريدة الشرق الجمعة٢٤ ديسمبر ٢٠١٠م
http://www.al-sharq.com/articles/more.php?id=٢٢٢٢٦٩

الدوحة-الشرق:
علمت الشرق أن مشروع قانون بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٩٨ بتنظيم المجلس البلدي المركزي تضمن العديد من البنود الخاصة بتفعيل دور المجلس البلدى وتضمن القانون استحداث بعض النصوص المهمة التي كان يلزم إدخالها في مشروع القانون المعدل بما يتفق والمستجدات في تعديل الهياكل الوظيفية لبعض الوزارات خاصة وزارة البلدية والتخطيط العمراني وهيئة الاشغال العامة.
كما تضمن مشروع تعديل قانون البلدي عدة نقاط اخرى اهمها تأكيد الدور الرقابي للمجلس. وحصانة الاعضاء داخل وخارج المجلس واعتماد صرف المكافأة بعد انتهاء العضوية ومحاسبة العضو الذي يتغيب ٦ جلسات متفاوتة دون ابداء اى عذر، او اسباب.
وفيما يتعلق بالبنود الجديدة التي اضافتها اللجنة القانونية بالمجلس البلدى الى القانون المعدل والتي اعتمدها المجلس والخاصة بهيئة الاشغال العامة تمثلت في الآتي:
أولاً: «مراقبة تنفيذ القوانين والقرارات والأنظمة المتعلقة بصلاحيات واختصاصات الوزارة والمجلس بما في ذلك القوانين والقرارات والأنظمة المتعلقة بشؤون تنظيم المباني وتخطيط الأراضي والطرق والمحال التجارية والصناعية والعامة وغيرها من الأنظمة التي ينص فيها على تخويل المجلس سلطة مراقبة التنفيذ».
ثانيا: البحث في النواحي التخطيطية والبرامجية والاقتصادية والاجتماعية والإدارية للشؤون البلدية وبخاصة ما يلي:
«دراسة الرغبات أو المقترحات التي يتقدم بها أعضاء المجلس بشأن أية مسألة تدخل في مجالات الشؤون البلدية وهيئة الاشغال العامة.
«النظر وإبداء الرأي في المسائل والموضوعات المتعلقة بالشؤون البلدية والتي تحال إلى المجلس من الوزارة أو الجهات الحكومية الاخرى».
«اقتراح إنشاء الحدائق العامة ومتابعة صيانتها» من قبل الوزارة وتنفيذها من قبل هيئة الاشغال العامة.
ويبلغ المجلس توصياته بواسطة رئيس المجلس إلى مدير عام هيئة الأشغال العامة لاتخاذ ما يراه مناسبا.

***رفع التوصيات**

ويرفع المجلس قراراته وتوصياته إلى وزير البلدية أو مدير عام الهيئة «الاشغال أو التخطيط» للوزير أو المدير العام تقديم ما يفيد اعتراضه على القرار، أو التوصية وذلك خلال واحد وعشرين يوما من تاريخ رفع القرار أو التوصية إليه، وإعادتها إلى المجلس مشفوعة بأسباب الاعتراض».
وإذا أصر المجلس على قراره أو توصيته، فيجب على الوزير أو مدير عام الهيئة رفع الأمر إلى مجلس الوزراء أو مجلس إدارة الهيئة ويكون قرارهما في هذا الشأن نهائياً.
وتعتبر قرارات المجلس نافذة من تاريخ صدورها في حالة انقضاء المدة المبينة في الفقرة الأولى دون اعتراض من الوزير أو مدير عام الهيئة.
و«يجوز لرئيس المجلس مرة كل ستة اشهر دعوة هيئة الاشغال العامة لعرض مشروعات الهيئة وانجازاتها والتطورات أو الرد على استفسارات اعضاء المجلس فيما يتعلق بالمقترحات التي قدمت إلى الهيئة».
ويبلغ المجلس توصياته أو مقترحاته إلى مدير عام هيئة الاشغال العامة بواسطة رئيس المجلس لاتخاذ القرار المناسب بشأنها حسب خطة الهيئة وميزانيتها، وفي حالة عدم امكانية تنفيذ اقتراحات وتوصيات المجلس يرسل مدير عام هيئة الاشغال رده إلى المجلس مع بيان الاسباب خلال مدة معقولة».

***قيد الناخبين**

،وفي تصريح خاص لـ(الشرق) عبرت السيدة شيخة الجفيري رئيسة اللجنة القانونية بالمجلس البلدي المركزي عن شكرها وتقديرها لاهتمام سعادة الشيخ ناصر بن محمد بن عبدالعزيز آل ثاني وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء بهذه الاجراءات التي اتخذها المجلس والخاصة بتعديل القانون ودعت اللجنة التشريعية بمجلس الشورى الى الانتهاء من دراسة هذه التعديلات قبل انقضاء العام ٢٠١٠ مؤكدة ان الفترة المقبلة سوف تشهد البدء في قيد الناخبين والمرشحين للدورة الرابعة كما اثنت على كافة الجهود التي بذلها جميع اعضاء اللجنة القانونية خلال اعمال الدورتين الثانية والثالثة والتي توجت بوصول مشروع تعديل القانون الى مراحل التنفيذ الاخيرة.

وقد ظلت اللجنة القانونية برئاسة شيخة الجفيري في اجتماعات متواصلة خلال اعمال الدورتين الثانية والثالثة لمناقشة آلية العمل بين المجلس البلدي المركزي وهيئتي الاشغال والتخطيط العمراني، حيث ضم هيئة التخطيط العمراني فيما بعد الى وزارة البلدية وتضمنت المادة(٨) من قانون المجلس البلدي المعدل اضافة عبارة هيئة التخطيط العمراني بعد كلمة وزارة البلدية.

ثابت تناقش دور الجمعيات الأهلية في دعم قضية اللاجئين

أبو فاعور: حياد الفلسطيني لبنانياً موقف عقلاني

المصدر : جريدة المستقبل - الخميس ٢٣ كانون الأول ٢٠١٠ - العدد ٣٨٦٥
http://www.almustaqbal.com/stories.aspx?StoryID=٤٤٥٩٠٢

نجحت المنظمات الأهلية في الدفاع عن القضية الفلسطينية وحمايتها في ظل عملها الدائم لتحسين الظروف الانسانية للاجئين في المخيمات او التجمعات على الأراضي اللبنانية من خلال تقديمها الخدمات والاحتياجات الانسانية الضرورية، الا انها لم تؤمن لهم الفائدة التنموية والاستثمار الصحيح للخدمات في التأثير لتغيير سياسات الدولة اللبنانية لجهة توفير الحقوق المدنية والاجتماعية للاجئين كحق من حقوق الانسان لا يتعارض مع رفض اللاجئين أنفسهم ولبنان للتوطين والتمسك بحق العودة.

وانطلاقاً من دور الجمعيات الأهلية في دعم القضايا المدنية للاجئين وتحصين حق العودة، أقامت منظمة "ثابت لحق العودة" ورشة عن الموضوع برعاية وحضور وزير الدولة وائل ابو فاعور تم خلالها التأكيد على دور تلك الجمعيات في التأثير على الحكومات وتغيير سياساتها من خلال عرض تجارب وخبرات على المستوى الاقليمي وحملات الحقوق المدنية للاجئين حتى تحقيق العودة.

استهلت الورشة التي اقيمت في فندق الكومودور، بحضور النائب عمار حوري ممثلا رئيس كتلة المستقبل، فؤاد السنيورة، وممثلين للأحزاب اللبنانية والفصائل الفلسطينية وسفراء، بترحيب من مدير عام "ثابت: علي هويدي الذي عرض لنشاطات المنظمة في المخيمات، لافتاً الى ان تعاون المنظمات الأهلية اللبنانية والفلسطينية مع الأونروا يساعد في تخفيف المشاكل الاجتماعية للاجئين ويكرس حق العودة.

واعتبر مدير عام مكتب الأونروا في لبنان سلفاتوري لومباردو انه لا يمكن للأونروا ان تقوم وحدها بمعالجة مشاكل اللاجئين ما يؤكد أهمية الشراكة مع المجتمع المدني التي يجب ان تكون فعالة وشفافة وتقوم على مبدأ المساءلة للوصول الى حلول.

وأشار الى ان عودة اللاجئين الى مخيم نهر البارد ستبدأ خلال الأسابيع المقبلة، وأن التحدي الأكبر للحكومة اللبنانية والأونروا هو تطبيق مفهوم الحوكمة داخل المخيم وتحقيق الانعاش الاقتصادي.

واعتبرت رئيسة لجنة الحوار اللبناني الفلسطيني مايا مجذوب، انه كان للمنظمات الأهلية اللبنانية والفلسطينية في دعم قضية اللاجئين وتحسين ظروفهم، وفي خلق جو عام لنقاش سياسي قانوني حول حقوقهم المدنية، لافتة الى ان اللجنة تعمل لاقامة علاقة لبنانية فلسطينية سليمة تقوم على احترام حقوق اللاجئين وتأكيد حق العودة.

وأكد ابو فاعور ان ارادة الشعب الفلسطيني لم ولن تكسر يوماً في البحث عن أسباب البقاء والاستمرار، مشيراً الى ان عمل الجمعيات الأهلية ضرورة ملحة لمعالجة الجرح الفلسطيني ومعالجة الأوضاع غير الانسانية التي يعانيها اللاجئون.

ورأى ان اسرائيل هزمت الادارة الاميركية التي لم تتمكن من تجميد جزئي للاستيطان، وأن أفق التسوية مقفل بين الفلسطينيين والاسرائيليين.

واشار الى ان العرب والميزان الفلسطيني الداخلي لن يغير شيئاً في المعادلة الحاصلة التي تفرضها اسرائيل، كما ان مواقف بعض الدول الأوروبية من ذلك هي مواقف نظرية.

واعتبر ان المطلوب تنظيم العلاقات اللبنانية الفلسطينية ووجود مرجعية فلسطينية واحدة للحديث مع الدولة اللبنانية عن هواجس ومشاكل اللاجئين.

ولفت الى ان لبنان يعيش مرحلة سياسية فيها الكثير من الآمال ولكن فيها أيضاً الكثير من المخاطر وأن عدم تدخل الفلسطيني كطرف هو موقف عقلاني.

وشدد على ان التعاطي اللبناني مع قضية اللاجئين لم يرق الى مستوى ادارة واضحة للمشكلة وان التعديلات التي حصلت في المجلس النيابي بما يخص اللاجئين غير كافية لكنها كسرت المحظور، وقال: "اذا كان البعض رأى ان الحزب التقدمي

الاشتراكي استغل الموضوع الفلسطيني لحسابات داخلية فالنزاهة السياسية لهذا البعض تفترض ان يقوم باستكمال التعديلات".
وبعد تقديم دروع تقدير الى لومباردو ومجذوب وأبو فاعور، عقدت جلستان، تناولت الأولى دور منظمات المجتمع المدني في التأثير على الحكومات وتغيير السياسات وتم خلالها عرض تجارب على المستوى الاقليمي وفي دول الغرب، أما الجلسة الثانية، فتمحورت حول حملات الحقوق المدنية للاجئين في لبنان حتى تحقيق العودة.

أشادت بقانون العمل وطالبت بزيادة أجور العمال.. دراسة توصي بصيغة بديلة لنظام الكفالة

المصدر :جريدة الشرق الجمعه٢٤ ديسمبر ٢٠١٠م
http://www.al-sharq.com/articles/more.php?id=٢٢١٨٦٣

عبدالبديع عثمان:
طالبت دراسة ميدانية أجراها فريق متخصص في قطر برفع درجة وعي العمال بحقوقهم وبقوانين العمل وبالجهات التى يلجأون إليها عند الحاجة، والمواءمة بين قانون العمل ونظام الكفالة ودراسة إمكانية إلغاء هذا النظام.. وكذلك مراعاة مصلحة الطرفين "صاحب العمل والعامل" عند إجراء أي تعديلات على القوانين أو نظام الكفالة مع دراسة صيغة بديلة له من أجل تلافي العيوب فيه.
وأوصت الدكتورة كلثم علي الغانم، رئيس فريق البحث، أستاذ علم الاجتماع المشارك بجامعة قطر، بتحسين شروط السلامة في أماكن العمل وإلزام أصحاب العمل بتوفير الوجبات الغذائية للعمال ومياه الشرب ودورات المياه، وأماكن للاستراحة.. وبالتدقيق على الشركات في مجال توفير اشتراطات المسكن المناسب للعمال وتوفير الخدمات الطبية وتطويرها إضافة إلى رفع مستويات الأجور للعمال غير المهرة في قطاع الإنشاءات في قطر وذلك بالنظر الى مستويات الاسعار فى البلاد وطبيعة العمل ومشقته وخطر الاصابة اثناء العمل، وبيّنت ان الدراسة هدفت الى التعرف على اوضاع هؤلاء العمال وتقييمها والخروج بتوصيات لتحسين اوضاعهم وتوعية المجتمع بأهمية تطوير اوضاع العمال غير المهرة أيضاً، ورفع درجة التواصل بين المؤسسات المعنية بشؤون العمل والعمال ونشر ثقافة حقوق الانسان.
ونوهت إلى انه من خلال الدراسة تبين ان من الخصائص العامة لقانون العمل القطري لعام ٢٠٠٤، مراعاته لمعظم مبادىء اتفاقيات العمل الدولية حيث ربط العمل بالأجر وهو ما تقتضيه قواعد العدالة والإنصاف.
وأكدت الدكتورة كلثم الغانم أن ادارة العمل غير مقصرة فى هذه الجوانب رغم كبر حجم هذه الشريحة وتنوعها. كما أكدت انه رغم وجود ثغرات ومخالفات، إلا أن الغالبية من أصحاب العمل متمسكة بقانون العمل وملتزمة به داعية إلى مزيد من الاهتمام والمتابعة من أجل حفظ حقوق هذه الفئة العمالية.
التفاصيل
تعد الأولى من نوعها وأجريت على ١١١٤ عاملا من قطاع الإنشاءات في قطر.. دراسة ميدانية توصي بإيجاد صيغة بديلة عن نظام الكفالة
د.كلثم الغانم: ضرورة توفير المسكن المناسب للعمال والخدمات الطبية وتطويرها
توصية برفع أجور العمال في قطاع الإنشاءات في قطر
رفع توصيات الدراسة للجنة الوطنية لحقوق الإنسان وإدارة العمل
قانون العمل في قطر تطور بشكل كبير وأصبحت له مكانته
عبدالبديع عثمان:
أوصت دراسة ميدانية أجراها فريق متخصص بالدولة واشرفت عليها اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان برفع مستويات

الأجور للعمال غير المهرة في قطاع الانشاءات فى قطر وذلك بالنظر إلى مستويات الأسعار في البلاد وطبيعة العمل ومشقاته وخطر الإصابة أثناء العمل.
كما أوصت الدراسة التي أعلنت عنها امس في مؤتمر صحفي، الدكتورة كلثم علي الغانم، رئيس فريق البحث، استاذ علم الاجتماع المشارك بجامعة قطر خلال المؤتمر الصحفي الذى عقد بمقر اللجنة الوطنية لحقوق الانسان امس بتحسين شروط السلامة في أماكن العمل وإلزام اصحاب العمل بتوفير الوجبات الغذائية للعمال ومياه الشرب ودورات المياه واماكن للاستراحة والتدقيق على الشركات في مجال توفير اشتراطات المسكن المناسب للعمال وتوفير الخدمات الطبية وتطويرها.
وطالبت الدراسة كذلك برفع درجة وعي العمال بحقوقهم وبقوانين العمل وبالجهات التي يلجأون إليها عند الحاجة والمواءمة بين قانون العمل ونظام الكفالة ودراسة إمكانية إلغاء هذا النظام.
ودعت الدراسة إلى مراعاة مصلحة الطرفين "صاحب العمل والعامل" عند إجراء أي تعديلات على القوانين او نظام الكفالة مع دراسة صيغة بديلة له من أجل تلافي العيوب فيه.
وقالت الغانم وجدنا من خلال الدراسة إن الاشكالية تكمن في نظام الكفالة وقدمت لمحة تاريخية حول نظام الكفالة فى منطقة الخليج.. مشيرة إلى أن للنظام ايجابيات من حيث ضبطه للهجرة لكن فى المقابل له سلبياته من حيث تعسف صاحب العمل بعدم دفع الاجور فى مواعيدها وحجز جواز العامل والممانعة فى نقل الكفالة ".
وامتدحت الغانم اللجنة الوطنية لحقوق الانسان لإشرافها على البحث وتقديم الدعم المطلوب حتي خرج البحث بصورته النهائية.
مفهوم حقوق الإنسان
وأوضحت الدكتورة كلثم الغانم أن من بين التوصيات التي خرجت بها الدراسة اهمية تكريس مفهوم حقوق الانسان في العلاقة بين صاحب العمل والعمال وعقد ورش تدريبية للعمال لرفع درجة وعيهم بما توفره لهم القوانين من حقوق وسبل تحسين مستوى معيشتهم. وبيّنت أن الدراسة هدفت إلى التعرف على اوضاع هؤلاء العمال وتقييمها والخروج بتوصيات لتحسين اوضاعهم وتوعية المجتمع بأهمية تطوير اوضاع العمال غير المهرة ورفع درجة التواصل بين المؤسسات المعنية بشئون العمل والعمال ونشر ثقافة حقوق الانسان.
ونوهت بأنه من خلال الدراسة تبين أن من الخصائص العامة لقانون العمل القطري لعام ٢٠٠٤، مراعاته لمعظم مبادئ اتفاقيات العمل الدولية حيث ربط العمل بالأجر وهو ما تقتضيه قواعد العدالة والانصاف.
وذكرت الدكتورة كلثم علي الغانم أن الباحثين لاحظوا زيادة اعداد العمال غير المهرة في المجتمع القطري وهم من جنسيات مختلفة بخصائص معينة يجمعهم مسكن لا تتوافر فيه الشروط المناسبة، مشيرة إلى أنه ومنذ عام ٢٠٠٤ ومع زيادة مشاريع البنية التحتية في البلاد، بدأت إعداد الوافدين الى قطر فى الزيادة بنسب كبيرة خاصة مع سعي الدولة لاقامة المشاريع وتجديد البنية التحتية بالكامل.
ولفتت إلى أن اقصى راتب تتقاضاه فئة العمال غير المهرة في قطاع الانشاءات يصل إلى ٣ الاف ريال وهو غير كاف لمواجهة أعباء المعيشة في البلاد ولا تمكن المتزوج منهم من استقدام عائلته، واوضحت انه تم اختيار قطاع الانشاءات لأن السمة الغالبة على هذه الفئة في هذا القطاع انها تعاني بسبب تدني الاجور وانخفاض مستواها التعليمي.
الأوضاع المالية
وأضافت الدكتورة كلثم الغانم ان الدراسة شملت الاوضاع المالية لهذه الفئة والسكن ومشكلاتها وعلاقتها مع أصحاب العمل إضافة إلى مسائل أخرى منها تغطية قوانين العمل بما فى ذلك قانون العمل الدولي وحقوق العمال ومنظومة حقوق الانسان، منوهةً في هذا السياق بالدور الذي اضطلعت به اللجنة الوطنية لحقوق الانسان في تسهيل مهمة فريق العمل من حيث الوصول إلى قاعدة بيانات.
وقالت إن للدراسة شقين، نوعيا، وكميا، شمل بطريقة عشوائية ١٠١٤ عاملا من العمال غير المهرة فى قطاع الانشاءات وبناء على توزيع السكان بمساعدة جهاز الاحصاء، مشيرة إلى أن فريق البحث بدأ بدراسة تاريخية عن الهجرة الوافدة لقطر حيث تبين الزيادة فى أعداد العمال المترافقة مع خطط التنمية فضلاً عن دراسة أوامر أخرى ساعدت في تشخيص الخصائص الديمغرافية للعمال خاصة فى قطاع الانشاءات الذين تبين ان أجورهم منخفضة ويعيشون ظروفاً صعبة مثل الزحام فى السكن وفى الغرف التى يقطنها نحو ٦ افراد وغير ذلك من الصعوبات.
قانون العمل
وفي الجانب القانوني، قالت الدكتورة كلثم الغانم إن الدراسة الميدانية بيّنت ان قانون العمل في قطر تطور بشكل كبير وأصبحت له مكانته وكذلك منظومة حقوق الانسان في البلاد. واستعرضت في معرض حديثها نظام الكفالة فى منطقة الخليج ورأت "أن لهذا النظام ايجابيات من حيث ضبطه للهجرة لكن في المقابل إن من سلبياته تعسف صاحب العمل من

حيث عدم دفع الاجور في مواعيدها وحجز جواز العامل والممانعة فى نقل الكفالة"، مشيرة إلى أن الدراسة بينت ان اغلبية العمال فى قطر لا تتأخر اجورهم.
وتابعت الدكتورة كلثم علي الغانم فى المؤتمر الصحفى قائلة ان فريق البحث أجرى فى نطاق الدراسة الميدانية لقاءات مفتوحة مع اصحاب العمل والعمال وتعرف على وجهات نظرهم التي تباينت بين بقاء نظام الكفالة وحاجته إلى تعديلات وعدم وجود بديل له.
وبعد أن استعرضت جانبا من متاعب هذه الفئة من العمالة غير الماهرة، أكدت الدكتورة كلثم الغانم أن ادارة العمل غير مقصرة فى هذه الجوانب رغم كبر حجم هذه الشريحة وتنوعها. كما أكدت انه رغم وجود ثغرات ومخالفات، إلا أن الغالبية من أصحاب العمل متمسكة بقانون العمل وملتزمة به داعية إلى مزيد من الاهتمام والمتابعة من أجل حفظ حقوق هذه الفئة العمالية.
وحول آليات ضمان تنفيذ توصيات هذه الدراسة، قالت الدكتورة كلثم على الغانم ان الفريق المعنى، سيقوم برفعها للجنة الوطنية لحقوق الانسان والى إدارة العمل، باعتبار أن فريق البحث ليس جهة تنفيذية وانما اراد تسليط الضوء وإثارة الاهتمام بمثل هذه القضايا وتحسين أوضاع هذه الشريحة العمالية خاصة وان المستقبل يؤشر إلى وفود أعداد كبيرة منها إلى البلاد. وأوضحت انه سيتم عقد ورشة اقليمية فى وقت لاحق تتعلق بالمسائل التي تطرقت إليها الدراسة.
مزيد من المصداقية
وتحدثت في المؤتمر الصحفي السيدة هلا العلي من اللجنة الوطنية لحقوق الانسان، عضو فريق البحث، فنوهت بنتائج الدراسة الميدانية للعمال غير المهرة فى قطاع الانشاءات بالدولة تحت مظلة اللجنة الوطنية لحقوق الانسان مما يضيف مزيداً من المصداقية لعمل اللجنة.
وأوضحت ان الدراسة تجد الاهتمام من الجهات المعنية الحكومية وغير الحكومية فى قطر داعية الجميع إلى الاطلاع على هذا البحث المهم.
أما الدكتور العياشي عنصر، من جامعة قطر، عضو فريق البحث، فقال انها الدراسة الاولى من نوعها التي تجرى في قطر وانه تم اجراؤها وفق نهج علمي واجراءات منهجية سليمة تمكن من الوثوق بالنتائج وجعلها قاعدة بيانات للاستفادة منها وبخاصة من حيث نظام الكفالة وحقوق العمال.
وشدد على ان الموضوع يكتسب اهمية قصوى من واقع ان قطر ستشهد في الفترة القادمة المزيد من العمالة الوافدة بسبب مشاريع كأس العالم مما يقتضي بذل المزيد من الجهد في الفترة القادمة.

مطالب بالإفراج عنه ومراعاة مكانته العلمية

وفد حقوق الإنسان زار الوسمي في السجن

المصدر: جريدة القبس الاثنين٢٧ ديسمبر ٢٠١٠م
http://www.alqabas.com.kw/Article.aspx?id=659815&searchText&حقوق%٢٠الانسان=date=19122010

زار وفد من الجمعية الكويتية لحقوق الإنسان أمس د. عبيد الوسمي المحتجز في السجن المركزي على ذمة قضايا أمن دولة وجنح، وذلك للإطلاع على أوضاعه الإنسانية.

وستقوم الجمعية بنشر تقرير فيما يخص هذه الزيارة، ضمن نطاق صلاحياتها المتعلقة بقانون تنظيم السجون. وضم الوفد كلاً من عامر التميمي أمين السر ومظفر عبدالله راشد عضو الهيئة الإدارية.

من جانب آخر أصدرت جمعية حقوق الإنسان بياناً صحفياً ثمنت فيه قرار المستشار ضرار العسعوسي النائب العام بالوكالة بالموافقة على طلبها بالسماح لوفد من الجمعية، يضم كلاً من رئيسها د. عادل الدمخي وأمين السر المحامي عبدالله الدمخي ومديرها العام فهد الضاعن وذلك لزيارة د. عبيد الوسمي في السجن المركزي للاطمئنان على حالته الصحية والوقوف على الظروف الإنسانية التي تحيط به داخل السجن، ومدى ملاءمتها للمعايير الإنسانية والدستورية والقانونية وما ورد في الصكوك الدولية في شأن معايير وضوابط معاملة السجناء والمحتجزين. وطالب ناشطون في حقوق الإنسان بالإفراج عنه، ومراعاة مكانته العلمية. وأعربت «المقومات» عن أملها في الإفراج عن د. الوسمي في جلسة المحاكمة التي ستعقد صباح اليوم الاثنين، مشيرة إلى أن يوم غد الثلاثاء ٢٨ ديسمبر هو الموعد المحدد لزيارة وفد الجمعية للدكتور الوسمي في حال عدم الإفراج عنه.

الاتحاد

حقوق الإنسان في الإسلام

المصدر: جريدة الاتحاد الجمعة٢٤ ديسمبر ٢٠١٠
http://www.alittihad.ae/details.php?id=٨٩٥٤١&y=٢٠١٠

الشيخ الدكتور يوسف جمعة سلامة

مرت بنا قبل أيام ذكرى اليوم العالمي لحقوق الإنسان ، هذه الذكرى التي تأتي في العاشر من شهر ديسمبر في كل عام ، حيث صدر الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في ديسمبر سنة ١٩٤٨م، وذلك في وثيقة دولية رسمية، ويُعَد الميثاق العالمي لحقوق الإنسان الذي أصدرته الجمعية العامة للأمم المتحدة في١٩٤٨/١٢/١٠م تتويجاً للحضارة الإنسانية ، ولجهود المفكرين والمصلحين في العصر الحديث ، حيث صدر الميثاق بعد نهاية الحرب العالمية الثانية بسنوات قليلة ، ونحن في كل مناسبة نبين وجهة نظر الإسلام كي يكون المؤمن على بينة من أمره .

إن الشريعة الإسلامية تحتفظ دائماً بكونها أسبق وأعمق وأشمل من أية قوانين وضعية ، فالإنسان هو سيد هذا الكون ،خلقه الله بيده ، ونفخ فيه من روحه، وأسجد له ملائكته ،فكل ما في هذا الكون مسخر لخدمة الإنسان .

لقد كان الإسلام سباقاً إلى الإقرار للإنسان بحقوقه، وإلى الحث على صون هذه الحقوق وحفظها، وإلى إحاطة هذه الحقوق بالرعاية وشمولها بالعناية، فحقوق الإنسان من الموضوعات الجوهرية في الشريعة الإسلامية ، حيث ترتبط بوحدانية الله تعالى،الذي خلق البشر وكرمهم وفضلهم على جميع مخلوقاته، ورسم لهم المنهج الذي يسيرون عليه في الحياة.

إن حقوق الإنسان في الإسلام تنبع أصلاً من العقيدة وخاصة من عقيدة التوحيد، ومبدأ التوحيد القائم على شهادة أن لا إله إلا الله، هو منطلق كل الحقوق والحريات، لأن الله تعالى الواحد الأحد الفرد الصمد خلق الناس أحراراً ويريدهم أن يكونوا أحراراً ، ويأمرهم بالمحافظة على الحقوق التي شرعها والحرص على الالتزام بها ،والإنسان في الإسلام صاحب مركز خاص في الكون من حيث أصل خلقته: (لَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنسَانَ فِي أَحْسَنِ تَقْوِيمٍ)، (سورة التين الآية ٤) ،ومن حيث مكانته في الأرض ورسالته : (إِنِّي جَاعِلٌ فِي الأَرْضِ خَلِيفَةً)، (سورة البقرة الآية ٣). ومن حيث قدراته وملكاته واستعداده: (وَعَلَّمَ آدَمَ الأَسْمَاء كُلَّهَا)، (سورة البقرة الآية ٣١)،ومن حيث مسؤوليته عن عمله : (وَأَن لَّيْسَ لِلْإِنسَانِ إِلاَّ مَا سَعَى)، (سورة النجم الآية ٣٩)، وعدم مؤاخذته بجريرة غيره : (وَلاَ تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى)،(سورة الإسراء الآية ١٥).

هكذا أنصف الإسلام الإنسان وكشف عن جوهره الفريد ، ومركزه في الكون ورسالته في الحياة. فحقوق الإنسان في الإسلام تنبع من التكريم الإلهي للإنسان بالنصوص الصريحة ، كما في قوله تعالى: (وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ وَحَمَلْنَاهُمْ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ وَرَزَقْنَاهُم مِّنَ الطَّيِّبَاتِ وَفَضَّلْنَاهُمْ عَلَى كَثِيرٍ مِّمَّنْ خَلَقْنَا تَفْضِيلاً)، (سورة الإسراء الآية ٧٠).

ويمكن تفصيل هذا التكريم الإلهي للإنسان في أربع مظاهر كبرى، وهي: التكريم بالإيجاد في أحسن تقويم، والتكريم بتسخير الكون الطبيعي للإنسان، والتكريم بالعقل والبيان ، والتكريم بالخطاب الإلهي ببعثة الرسل لإنزال الكتب السماوية

إن حقوق الإنسان في الإسلام منح إلهية منحها الله لخلقه، فهي ليست منحة من مخلوق لمخلوق مثله، يمنّ بها عليه ويسلبها منه متى شاء ، بل هي حقوق قررها الله للإنسان كما في قوله تعالى : (يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُم مِّن ذَكَرٍ وَأُنثَى وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِندَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ) (سورة الحجرات الآية ١٣)، ومن خصائص ومميزات الحقوق في الإسلام أنها حقوق شاملة لكل أنواع الحقوق ، سواء الحقوق السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية أو الثقافية، كما في قوله – صلى الله عليه وسلم : (كلكم راع ومسؤول عن رعيته : الإمام راع ومسؤول عن رعيته ، والرجل راع في أهله ومسؤول عن رعيته، والمرأة راعية في بيت زوجها ومسؤولة عن رعيتها ، والخادم راع في مال سيده ومسؤول عن رعيته ، وكلكم راع ومسؤول عن رعيته) (أخرجه البخاري)، وقوله أيضاً: (المسلمون تتكافأ دماؤهم، وهم يد على من سواهم، يسعى بذمتهم أدناهم ، ويرد على أقصاهم) (أخرجه ابن ماجه)، وقوله- صلى الله عليه وسلم- أيضا : (كل المسلم على المسلم حرام : عرضه وماله ودمه) (أخرجه الترمذي).

كما أن هذه الحقوق عامة لكل الأفراد الخاضعين للنظام الإسلامي دون تمييز بينهم في تلك الحقوق بسبب اللون أو الجنس أو اللغة، حيث اشتهر سيدنا عمر بن الخطاب- رضي الله عنه- بعبارته التي تعتبر من أعظم فقرات الدساتير المعاصرة وهي:» متى استعبدتم الناس وقد ولدتهم أمهاتهم أحراراً «قالها لفاتح مصر عمرو بن العاص- رضي الله عنه - لأن ولده استكبر على قبطي مسيحي، فاختلاف الدين لا يمنعه من تمتعه على قدم المساواة بحرمة النفس وبالحرية الشخصية.
فالمسلم وغير المسلم ، والرجل والمرأة ، كلهم سواء في تقرير حرمة الدم واستحقاق الحياة ، لذا كان الاعتداء على المسالمين من أهل الكتاب مساوياً للاعتداء على المسلمين، قال رسول الله- صلى الله عليه وسلم- : (من قتل معاهداً، له ذمة الله وذمة رسوله، لم يَرح رائحة الجنة ، وريحها ليوجد من مسيرة سبعين عاماً) (أخرجه ابن ماجه).
ومن خصائص حقوق الإنسان في الإسلام أنها كاملة وغير قابلة للإلغاء ، لأنها جزء من الشريعة الإسلامية، كما أن من خصائصها أنها ليست مطلقة، بل مقيدة بعدم التعارض مع مقاصد الشريعة الإسلامية، وبالتالي بعدم الإضرار بمصالح الجماعة التي يعتبر الإنسان فرداً من أفرادها .
ونحن نرى يوم طُبق الإسلام في دولة الإسلام، يوم أن عم نوره الكون، وانتشر العدل على وجه الأرض، نرى أن عامل الزكاة كان يجمع الزكاة فلا يجد فقراء يستحقونها، هذا يدل على حالة المسلمين الطيبة وقتئذ، حتى أن عمر بن عبد العزيز كان يأمر عامله أن ينادي أين الغارمون؟ أين الذين يريدون الزواج؟ وقد يتوهم متوهم بأن الحالة الطيبة، والمعاملة الحسنة من المسلمين كانت مقصورة عليهم، فنقول: إنها ليست مقصورة على المسلمين بل شملت غيرهم من أهل الكتاب والبلاد المفتوحة .
فقد روى أبو يوسف في كتاب الخراج : أن عمر بن الخطاب- رضي الله عنه- مرّ بباب قوم وعليه سائل يسأل، وكان شيخاً ضرير البصر، فضرب عمر عضده وقال له : من أي أهل الكتاب أنت؟ فقال يهودي. قال: فما ألجأك إلى ما أرى؟ قال: اسأل الجزية والحاجة والسن، فأخذ عمر بيده، وذهب به إلى منزله وأعطاه مما وجده! ثم أرسل به إلى خازن بيت المال، وقال له : «انظر هذا فوالله ما أنصفناه إذ أكلنا شبيبته ثم نخذله عند الهرم، إنما الصدقات للفقراء والمساكين، والفقراء هم الفقراء المسلمون، وهذا من المساكين من أهل الكتاب»، ثم وضع عنه الجزية، فهذه العاطفة التي جاشت بالرحمة في نفس عمر -رضي الله عنه- نحو هذا اليهودي البائس نبعت من قلب متحمس للإسلام ، متمسك بمبادئه، وقد كان عمر شديداً في دين الله ، ولكن الشدة التي عرف بها لا تعني التعصب الأعمى، والضغينة القاسية على المخالفين للدين من أهل الكتاب الأولين. إن شرعة الغاب ضاربة أطنابها في الأرض، والسبب في ذلك ضياع الدين وضياع سلطانه، والبشرية اليوم أحوج ما تكون إلى الإسلام ليحل لها معضلاتها الروحية ومصائبها المادية ، ويعيدها إلى فطرتها التي فطرها الله عليها، فلم يعرف تاريخ البشرية ديناً ولا كتاباً حكم في الأرض أرحم ولا أصلح من الإسلام ، ولم يعرف ديناً حفظ وحافظ على أخلاق الحرب وآدابها غيره ، فقد حرم الإسلام الغدر في القتال ، فعن بريدة بن الحصيب قال: (كان رسول الله- صلى الله عليه وسلم إذا أمَّر أميراً على جيش أو سرية أوصاه في خاصته بتقوى الله ومن معه من المسلمين خيراً ، ثم قال : اغزوا باسم الله ، في سبيل الله قاتلوا من كفر بالله ، اغزوا ولا تغلوا ولا تغدروا ولا تمثلوا ولا تقتلوا وليداً)، (أخرجه مسلم) .
ومن المفارقات الخطيرة أن العصر الحديث الذي يدعي أهله أنه عصر حقوق الإنسان بامتياز، هو عصر الانتهاكات الكبرى لكرامة الإنسان وحقه في الحياة الحرة الكريمة ، فخلال السنوات الماضية حصدت آلة الحرب- تحت تبريرات مختلفة- عشرات الملايين من الأرواح، واشتعلت آلاف بقع الموت التي كان ضحيتها الأول والأخير هو الإنسان البسيط ، الذي أهدرت كرامته ودنست حقوقه إلى أبعد الحدود ، وأصبحت الحرية والعدالة وحقوق الإنسان مجرد شعارات تباع في سوق نخاسة مفتوح ، فباسم الحرية وحقوق الإنسان يدمر العراق ، وباسم الحرية تدمر أفغانستان ، وباسم الحرية ذاتها تعتدي سلطات الاحتلال الإسرائيلي على الإنسان والمقدسات والممتلكات في الأراضي الفلسطينية ، وما نشاهده من اعتداءات إسرائيلية على المقدسات ، وعلى أملاك المواطنين في مدينة القدس ليس عنا ببعيد ، فالإنسان هناك يقتل ويشرد ويبعد ويعتقل، وتدمر ممتلكاته، ويهدم بيته ، وتجرف مزارعه ، كما يحدث في جميع الأراضي الفلسطينية الحبيبة من قبل سلطات الاحتلال الإسرائيلي.
فأين حقوق الإنسان يا دعاة الحضارة والتقدم ؟!،وأين حقوق الإنسان أيتها المنظمات الإنسانية الدولية ؟!، نتمنى أن يستيقظ العالم من سباته ليقف مع الشعوب المظلومة، وليعيش الجميع في أمن وأمان ومحبة واستقرار.

حقوق الكفيل

المصدر: جريدة الاتحاد الخميس٢٣ ديسمبر ٢٠١٠
http://www.alittihad.ae/columnsdetails.php?category=١&column=٤٦&id=٨٩٤٢٥&y=٢٠١٠

محمد عيسى

منذ فترة لم أحتاج إلى استقدام خادمة، ولا أحتاج لمزارع، وسيارتي أقودها بنفسي، والخادمة التي تعمل عندي نقلتها من بيت الوالدة، من ست سنوات وأكثر، وهي بنت عم خادمة أخرى لدى الوالدة، فلم تكلفني شيئاً، باستثناء رسوم الجوازات والفحص الطبي، ولكن قرار خادمتنا المصون الرحيل فتح علي أبواب جهنم، وجعلني أخوض غمار البحث عن خادمة، فطلبت من أم العيال الاستعداد للخروج، وعلى الفور قالت وين المارينا ولا "أبوظبي مول"، فقلت لا مكان غير، فقصدت مكتب لجلب الخادمات باحثاً عن الحسناء المخففة من الأعباء عن كاهل الحرم المصون، فقدمت لنا الملفات والسجلات المدججة بصور أشبه بعارضات الأزياء، جعلتني أحتار في اختياري، وكانت المرة الوحيدة التي تتركني أم العيال أطالع في صور النساء على راحتي، ولا تنهرني ولا تذكرني بالنار الحارقة والرصاص المصهور، فوقع الخيار على حسناء متواضعة المواصفات خوفاً من موجة الغلاء، فلا تحمل من المؤهلات الدراسية سوى أنها كانت تسكن على الطريق المؤدي إلى مدرسة المدينة المجاورة لقريتها، وعلاقتها بالمطبخ أنها تعرف دخوله وتنظيفه، ولا تجيد من اللغات إلا لغة قريتها التي لا يسكنها أكثر من خمسمائة شخص، وتعتبر اللغة المئة في وطنها، أما شروط استقدامها حسب ما أملته علي مديرة المكتب المصون التي أشفتقت على أرجل الكرسي الذي تجلس عليه، وهي تمضغ علكتها التي قد تزن نصف كيلو، وبللت المكتب بكل أنواع الجراثيم والميكروبات المتطايرة من "ثمها" وهي تقول لي لازم أولاً تدفع عمولة المكتب، وراتب ثلاثة أشهر للخادمة مقدما، وتعطيها يوما في الأسبوع إجازة، اتروح فيه وين ما تريد، وغرفتها لازم تكوم مفردة ما تشاركها فيها أي خادمة أخرى، ـ وخفت أن تطلب إجازة يوم عيد ميلاد أمها ـ إضافة لتحميلي الرسوم الحكومية لإصدار الإقامة، والضمان الصحي، ولحاجتي الملحة رضخت وقبلت بالشروط وأنا أضحك.

فعلى طالب الخادمة عندنا وضع كل الضمانات والموافقة على كل الشروط والرضوخ لجميع المطالب التي يفرضها مكتب جلب الخادمات أو حكومة الخادمة وحتى شروط الخادمة نفسها، ولكن من يضمن للمواطن أو المستقدم حقوقه؟ من يعيد له أمواله ويعوضه عن جهده وماله ووقته إذا هربت الخادمة؟ أو تذمرت وتمللت الخادمة وقررت السفر بعد قدومها بأيام.

أحد الأصدقاء يخبرني بأن خادمته سرقت من منزله ما سرقت، فاتخذ بحقها الإجراءات القانونية وأبلغ عنها الجهات الرسمية، وبعد عامين اتصلت به مندوبة من سفارة بلد الخادمة تخبره وبكل برود بأن الخادمة التي يكفلها تريد السفر وعليه إحضار جواز سفرها، فرد بأن جوازها لدى الجهات الرسمية، ولم يراجعه بعد تلك المكالمة أحد، فالغالب أن السفارة استخرجت للخادمة الهاربة والسارقة جواز سفر مؤقتا غادرت به الدولة دون أي حساب أو عقاب، وهناك بالتأكيد الكثير أمثال هذا الصديق.

آراء :تعزيز استقلال القضاء

المصدر :جريدة الصباح الاحد٢٦ ديسمبر ٢٠١٠م
http://www.alsabaah.com/paper.php?source=akbar&mlf=interpage&sid=١١٣٤٣٩

القاضي كاظم عبد جاسم الزيدي

لاشك بان القضاء هو احد اهم اسس حياة الانسان وهو الطرف الرئيسي في ميزان العدالة لان غايته احقاق الحق ونشر العدل في المجتمع فالقضاء هو صوت العدالة التي امر الله بتحقيقها بين الناس و لأهمية القضاء فقد اتفقت الدول كافة ومنذ فجر التاريخ على إقامة سلطة العدالة للفصل بين الناس
فيما يختلفون فيه وفي نظام الدولة الحديثة عدت سلطة القضاء إحدى السلطات التي لاتقوم الدولة إلا إذا وفرت العدالة وقدمتها لمواطنيها على خير وجه و إذا كان العدل هو الغاية من إيجاد السلطة القضائية فان توفير هذا العدل له مقومات من أهمها إيجاد القاضي الصالح و النزيه والكفاءة والعلم ومن اهم مقومات القضاء العادل استقلال القضاء ولاشك إن استقلال القضاء هو احد العوامل التي تكفل النزاهة ويعني هذا إن يصدر القاضي حكمه دون أي ضغوط تؤثر عليه وان لايكون هناك رقيب عليه وهو ينظر في قضاياه إلا ضميره وحكم القانون والواقع إن استقلال القضاء عن السلطتين التشريعية والتنفيذية إداريا وماليا رسخ في الدساتير والقوانين و الأعراف في الدول الحديثة وان القضاء هو الساهر على فرض احترام القانون من طرف الجميع ودو ن تمييز بين الأشخاص سواء من حيث العنصر أو اللون والجنس اواللغة اوالدين اوالراي ا لسياسي اوغير من الآراء أو الأصل اوالملكية أو الحالة الاقتصادية فالقضاء هو حامي الإفراد و الجماعات من التعسف و الشطط والظلم و هو الذي يحد من التجاوزات وان المساواة إمام القانون وافتراض البراءة والحق في محاكمة عادلة وعلنية إمام محكمة عادلة ومستقلة ونزيهة هي من بين المبادئ التي لا مناص منها لتعزيز واحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية حيث يتبوأ القضاء منزلة كبيرة في الدولة نظرا لما يقوم به من وظيفة من شانها بث الأمن ومحاربة الفوضى في المجتمع وبعد صدور الامر٣٥ لسنة٢٠٠٣الخاص بإعادة تشكيل مجلس القضاء الأعلى في العراق يمثل الانطلاقة الحقيقية لاستقلال القضاء في العراق حيث إن القضاء العراقي أصبح مستقلا عن السلطة التنفيذية حيث كان تابعا لوزارة العدل إلا إن صدور الأمر باستقلال القضاء أصبح مجلس القضاء الأعلى العراقي هو المسؤول عن القضاء والمحاكم وقد تعزز ذلك الاستقلال بصدور الامر١٢ لسنة٢٠٠٤ وتتكون السلطة القضائية العراقية من مجلس القضاء الأعلى الذي تتبع له رئاسة الادعاء العام ورئاسة هيئة الإشراف القضائي ومحكمة التمييز الاتحادية والمحكمة الاتحادية العليا ومحاكم الاستئناف وقد تعزز استقلال السلطة القضائية بصدور الدستور العراقي لعام ٢٠٠٥ حيث إن القضاة مستقلون لا سلطان عليهم غير القانون و لا يجوز لأي شخص التدخل بشـــؤون السلطة القضائية، وقد تعزز استقلال السلطة القضائية بصدور قانون المحافظات رقم ٢١ لسنة ٢٠٠٨ حيث لم يجز القانون للحكومات المحلية التدخل في عمل المحاكم ووفقا للتطور القضائي فقد تم استحداث العديد كم المناطق الاستئنافية بحيث أصبح في كل محافظة محكمة استئناف كما أصبحت للسلطة القضائية ميزانية مستقلة عن السلطة التنفيذية ما يؤكد الاستقلال المالي و لتتدخل السلطة التنفيذية أو التشريعية في تعيين القضاة حيث إن ترشيح القضاة يتم من قبل مجلس القضاء الأعلى و أصبح مجلس القضاء الأعلى بدلا من مجلس العدل الذي يتبع وزارة العدل وقد عمل مجلس القضاء الأعلى على إبعاد القضاة عن جميع المؤثرات التي تؤثر على راية القضائي وقد نص الدستور العراقي على تشريع قوانين لمجلس القضاء الأعلى وقانون السلطة القضائية وحرصا من المشرع العراقي على تعزيز استقلال السلطة القضائية فقد اصدر تشريعات أصبحت فيها الولاية العامة للقضاء للنظر في كافة الدعاوى إلا بعض الاستثناءات وحرصا من مجلس القضاء الأعلى على تأكيد استقلال السلطة القضائية فقد حرص على إصدار تشريع يضمن الحقوق المادية والمعنوية فقد صدر قانون رواتب القضاة وأعضاء الادعاء العام وتضمن زيادة رواتب القضاة وضمان لمعيشة المتقاعدين من القضاة و أعضاء الادعاء العام وحيث ان وسائل الإعلام تعتبر المرأة الحقيقية التي تظهر من خلالها صورة المجتمع من النواحي السياسية و الاجتماعية والاقتصادية والثقافية ولان هناك دوراً مهماً يلعبه ينكر الإعلام المرئي أو المسموع أو المكتوب في تكوين الرأي العام وبث الوعي وتدعيم الثقافة وتكريس الحياة الديمقراطية فقد حرص مجلس القضاء الأعلى على

تطوير العلاقة بين القضاء و الإعلام من خلال تأسيس المركز الإعلامي للسلطة القضائية لتوسيع مهمة الإعلام في الوقوف على نشاطات السلطة القضائية العراقية ونشر الثقافة القانونية والقضائية ولغرض تعزيز استقلال السلطة القضائية فقد عمل مجلس القضاء الأعلى على حياد القضاء العراقي ومنع تسييس القضاء بحيث إن القضاة لاعلاقة لهم بالعمل الحزبي والسياسي والوقوف على مسافة واحدة من جميع الإطراف في الساحة العراقية بحيث أصبح القضاء العراقي نموذجا للقضاء المستقل و للارتقاء بالقضاء الأعلى فلابد من العمل على تعزيز نجاح مجلس القضاء الأعلى والاستفادة من الخبرة المتراكمة لرئاسة مجلس القضاء الأعلى من خلال الدعم المادي والمعنوي وإجراء تعديلات دستورية بحيث يتم حصر كافة المنازعات بالقضاء وحدة وإلغاء الهيئات ذات الطبيعة القضائية وربطها بمجلس القضاء الأعلى وتفادي إنشاء أي نوع من القضاء الاستثنائي وربط محكمة القضاء الإداري والمعهد القضائي وإلحاقها بمجلس القضاء الأعلى وكذلك تعزيز الاستقلال المالي من خلال منع إجراء أي تحويل للمبالغ أو إن تكون إيرادات المحاكم من الرسوم و الغرامات لمجلس القضاء الأعلى لغرض إنفاقها على المحاكم بدلا من الخزينة العامة وان لا مكانة لمجتمع بدون قضاء شامخ و لامكانة لاستقرار بدون قضاء مستقل وان وجود نظام قضائي مستقل وجدير بالاحترام لاغنى عنة للعدالة في مجتمعنا.

كاريكاتير

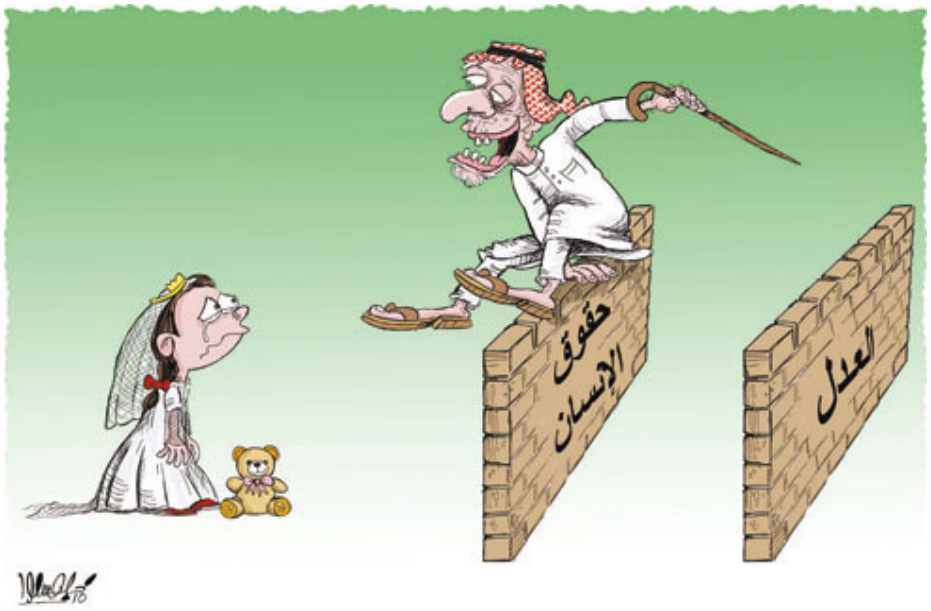

المصدر: جريدة الوطن
الجمعه١٨ محرم ١٤٣٢ هـ - ٢٤ ديسمبر ٢٠١٠م

http://www.alwatan.com.sa/Caricature/Detail.asp١٢٤٢x?CaricaturesID=

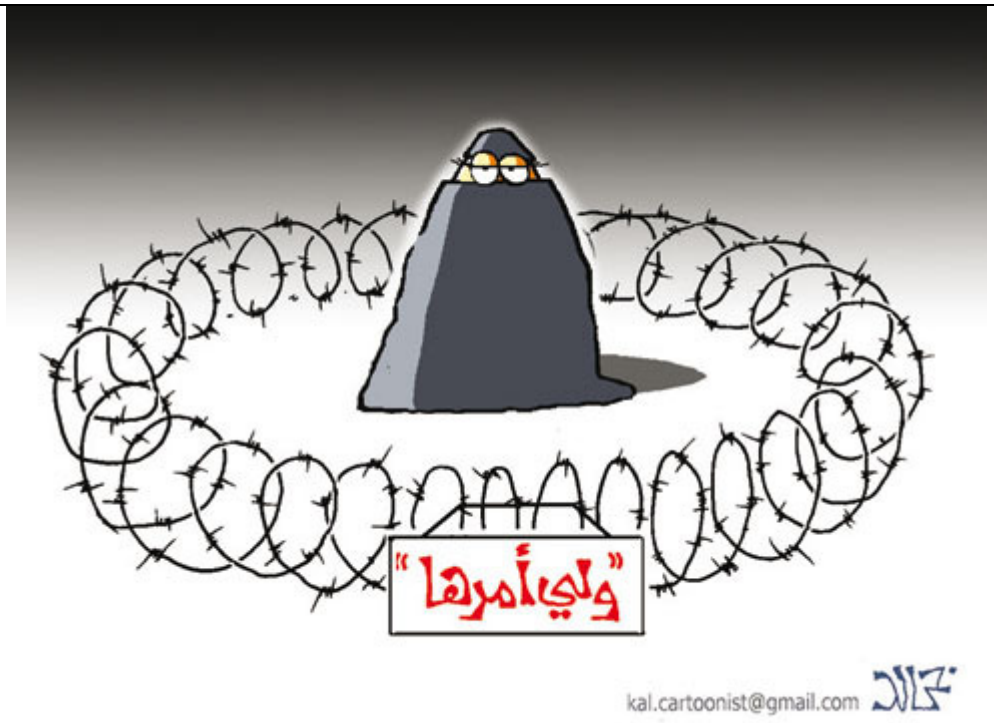

المصدر: جريدة الوطن
الجمعه١٨ محرم ١٤٣٢ هـ - ٢٤ ديسمبر ٢٠١٠م

http://www.alwatan.com.sa/Caricature/Detail.asp١٢٣٩x?CaricaturesID=

المصدر: جريدة الحياة
السبت١٩ محرم ١٤٣٢ هـ - ٢٥ ديسمبر ٢٠١٠م

http://ksa.daralhayat.com/٢١٦٤٨٨ksaarticle/

المصدر: جريدة الحياة
الاحد٢٠ محرم ١٤٣٢ هـ - ٢٦ ديسمبر ٢٠١٠م
http://ksa.daralhayat.com/٢١٦٨٥٨ksaarticle/

المصدر: جريدة الرياض
الاحد٢٠ محرم ١٤٣٢ هـ - ٢٦ ديسمبر ٢٠١٠م

http://www.alriyadh.com/٢٦/١٢/٢٠١٠/article٥٨٨٨٨٦.html

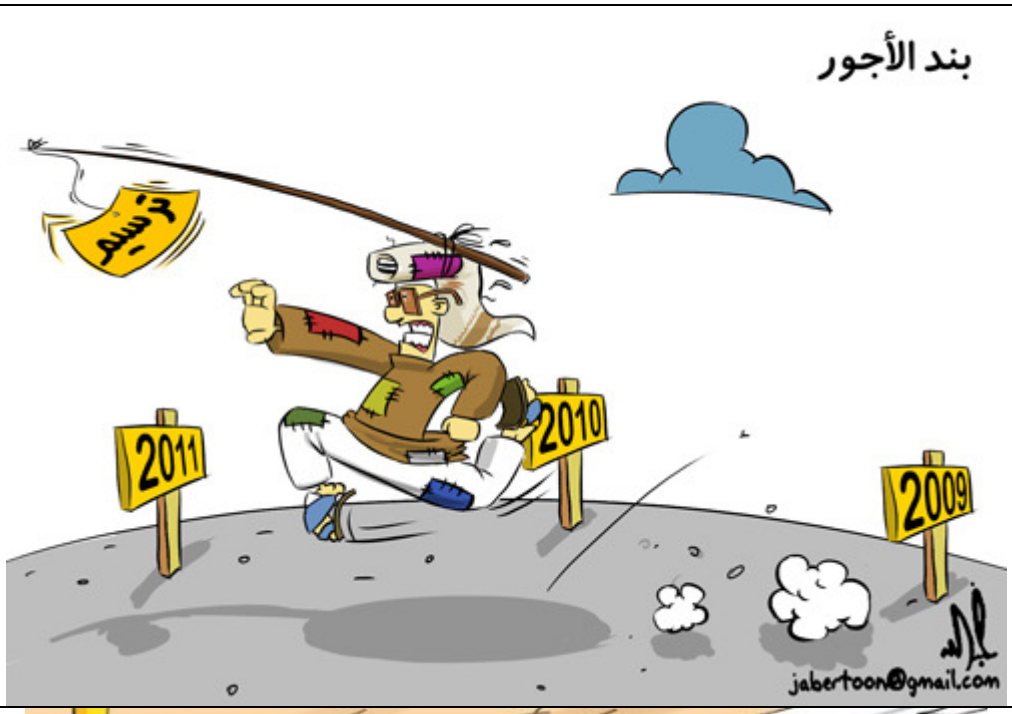

المصدر: جريدة الجزيرة
الاثنين٢١ محرم ١٤٣٢ هـ - ٢٧ ديسمبر ٢٠١٠م

http://www.al-jazirah.com/٢٠١٠١٢٢٧/cartoon.htm?pic=haged.jpg&sms=٦٥٦٧&هاجد=nam

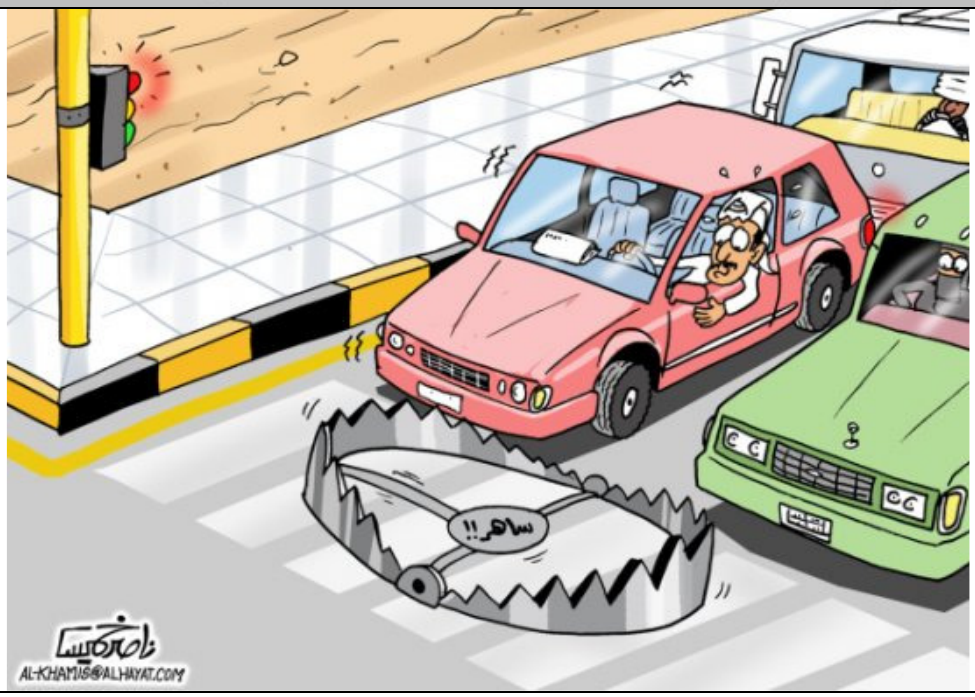

المصدر: جريدة الحياة
الاثنين٢١ محرم ١٤٣٢ هـ - ٢٧ ديسمبر ٢٠١٠م

http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/٢١٧٢١٧

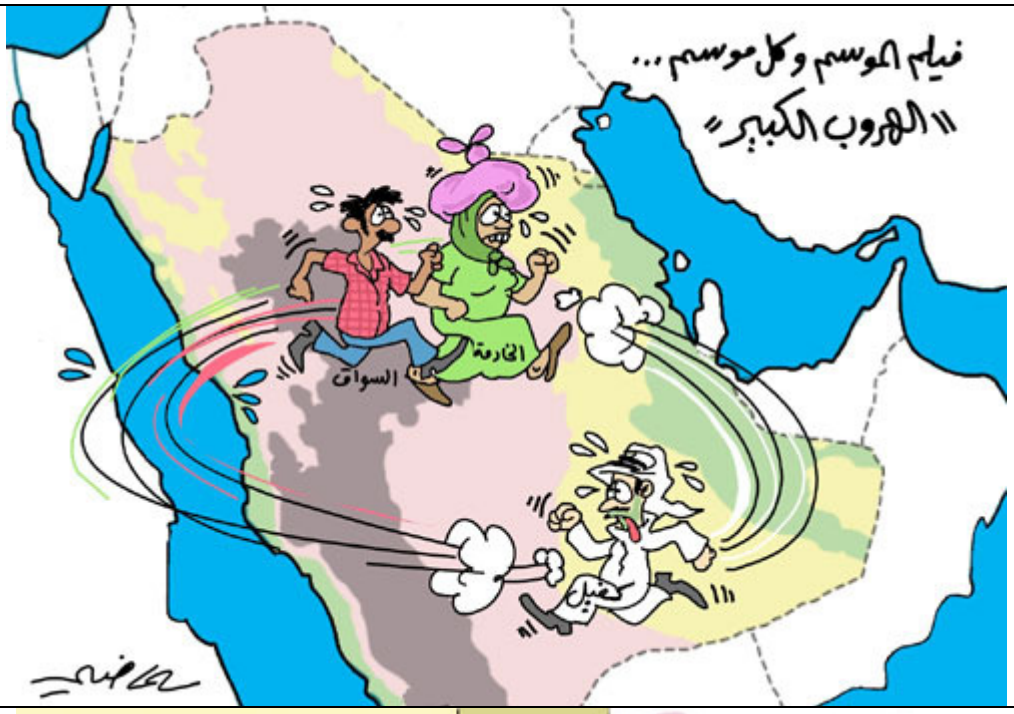

المصدر: جريدة الجزيرة
الثلاثاء٢٢ محرم ١٤٣٢ هـ -
٢٨ ديسمبر ٢٠١٠م

http://www.al-jazirah.com/٢٠١٠١٢٢٨/cartoon.htm?pic=haged.jpg&nam=هاجد&sms=٦٥٦٧

المصدر: جريدة الوطن
الثلاثاء٢٢ محرم ١٤٣٢ هـ -
٢٨ ديسمبر ٢٠١٠م

http://www.alwatan.com.sa/Caricature/Detail.aspx?CaricaturesID=١٢٦٢

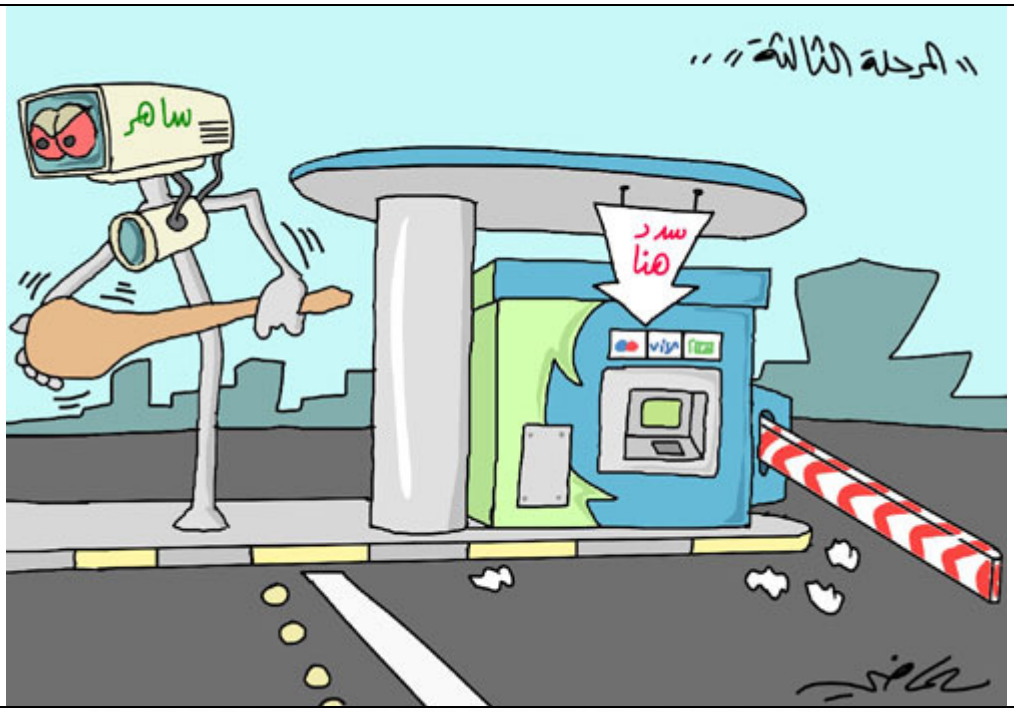

الجزيرة

المصدر: جريدة الجزيرة
الاربعاء٢٣ محرم ١٤٣٢ هـ - ٢٩ ديسمبر ٢٠١٠م

http://www.al-jazirah.com/٢٠١٠١٢٢٩/cartoon.htm?pic=haged.jpg&sms=٦٥٦٧&هاجد=nam

الرياض
www.Alriyadh.com

المصدر: جريدة الرياض
الاربعاء٢٣ محرم ١٤٣٢ هـ - ٢٩ ديسمبر ٢٠١٠م

http://www.alriyadh.com/٢٠١٠/١٢/٢٩/article٥٨٩٩٣٣.html